مَسعُود الخوَند

القَارّات . المنَاطِق . الدّوَل . البُلدَان . المـُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

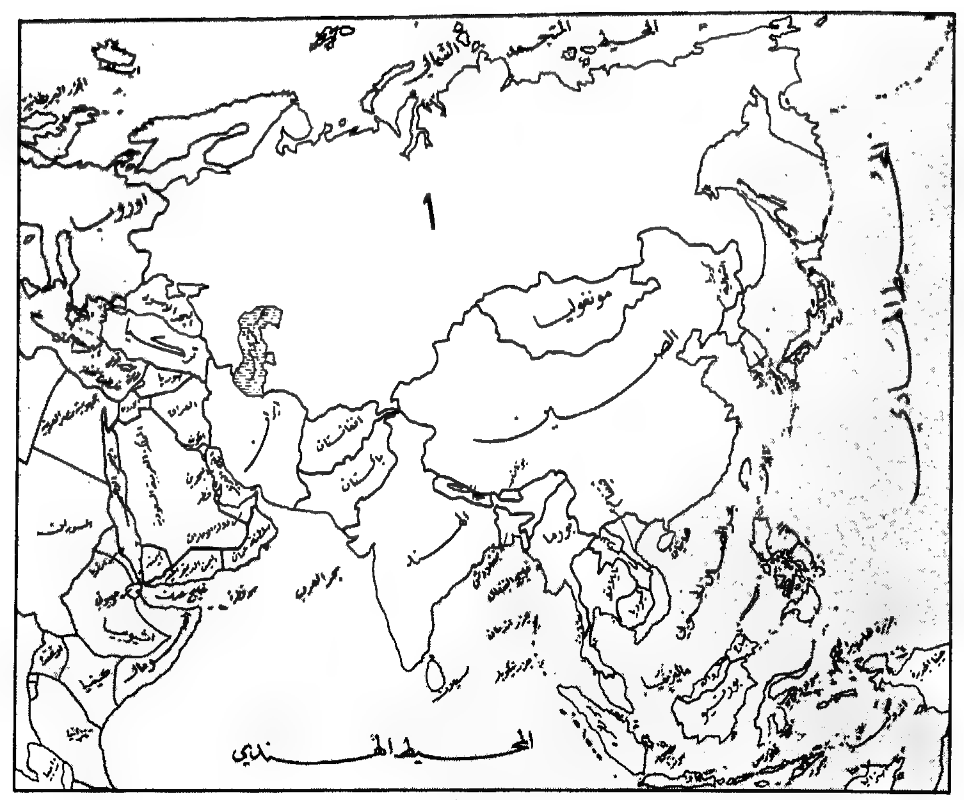
معَالِم . وَثـائِق . مَوضُوعَات . زُعَمَاء

الجُزءُ الثَاني

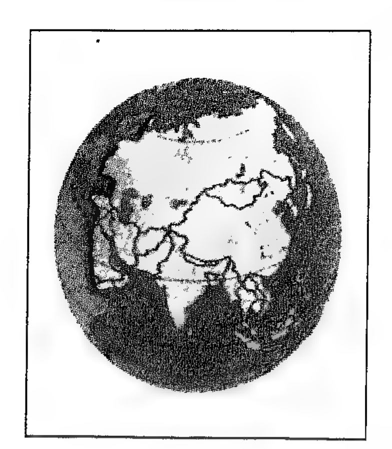
آسـيَا - ألبَانيَا

فهرست

آسيا الوسطى



خريطة آسيا السياسية. المنطقة (١) تمثل الاتحاد السوفياتي سابقاً. لتعيين حدود الدول المستقلة عنه بعد انهياره. راجع الجزء الأول ص ٣١، و «آسيا الوسطى» من هذا الجزء (الجزء الثاني).

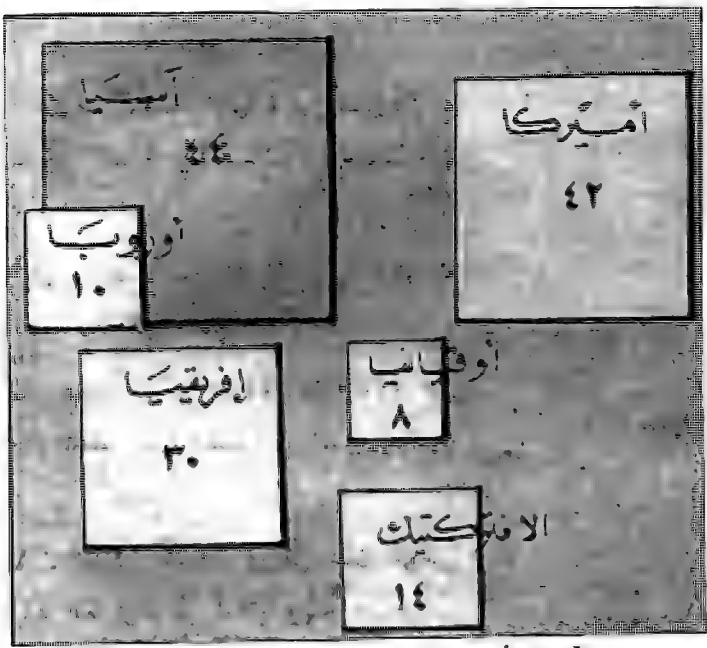


آسيا

تبلغ مساحتها ٤٤ مليون كلم[٢]، وعدد سكانها أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية. تفصلها جغرافيًا عن أوروبا جبال الأورال، وعن الشرق الأوسط الهضاب الايرانية حيث الفاصل هو القوقاز (القفقاس) وبحر قزوين، وعن اميركا مضيق بيرنغ. تحيط بها من الشرق ومن الجنوب الشرقي سلسلة جبال تمتد من منغوليا إلى مضيق بيرنغ. في الجنوب ترتفع سلسلة جبال هملايا التي تمتد نحو الغرب مكوّنة سلسلة جبال عالية (الهندو – كوش، جبال قيرغيزيا وطاجيكستان)، وناحية الشرق هضاب عالية تشكل شبه جزيرة الهندو صينية. وكل الجزء الغربي من آسيا يحيط به قوس بركاني

يشكّل الجزر وشبه الجزر(من الشمال إلى الجنوب: كمشتاكا، جزر الكوريل واليابان، جزر ريوكيو، تايوان والفيليبين)، والتي يفصل في ما بينها المحيط الهادئ. وهذا الساحل الشرقي مؤلف من عدة خلجان وجزر وشبه الجزر التي عمل توزيعها الجغرافي بهذا الشكل على تباعد سكّانها. أما من حيث المناخ، ففي آسيا جميع أنواعه نتيجة اتساعها، وموقعها وطبيعة تضاريسها. والأمر نفسه بالنسبة إلى النباتات، ففيها جميع الأنواع.





مساحة آسيا مقارنةً بالمساحة التقريبية لباقي القارات (مليون كلم²).

إنسان آسيا

يرجع ظهور الإنسان في آسيا إلى أقدم الأزمنة (إنسان بكين، وجاوا). وهناك أربع مجموعات بشرية في آسيا: المجموعة الباليو – سيبيرية، والمجموعة التركية – المنغولية، والمجموعة الهندو – أوروبية، والمجموعة الأندونيسية. وكل واحدة من هذه المجموعات مقسمة إلى عدد كبير من المجموعات المتفرعة والتي عرفت في ما بينها امتزاجًا قويًا على مر العصور. تتبع المجموعة الباليوسيبيرية مجموعات من السكان المقيمين في سيبيريا. وتتبع المجموعات التركية – المنغولية القبائل المغولية أو التركية في آسيا الصغرى، ومنغوليا والصين الشمالية. أما المجموعة الاندونيسية فتتواجد بصورة خاصة في آسيا الجنوبية الشرقية وشرقي

الصين حيث امتزجت مع المجموعات المنغولية. أما الهندو – اوروبيين فهم في شبه القارة الهندية على وجه الخصوص، وأفغانستان وبعض أجزاء آسيا الوسطى. ويتداخل هذه المجموعات سكان لا تزال أصولهم غير محددة تمامًا، منهم الدراوديون في جنوبي الهند، واليابانيون، وسكان التيبت وبورما والخمير، وسكان جزر السوند. وجاءت الغزوات، والحركات السكّانية والهجرات لتضفي غموضًا إتنيًا على جميع هذه المجموعات البشرية. ومع ذلك فإن العنصر الغالب في الجزء الشرقي من آسيا يبدو أنه من سليل المجموعة المنغولية. وتمت الهجرات بصورة أساسية سالكة مجاري المياه التي تبدأ من الجبال وتتجه نحو البحر، أو بسلوك السواحل. فالمناطق الداخلية لم تعرف أبدًا كثافة سكانية كبيرة، في حين أن السهول الساحلية أو النهرية (وادي الغانج، هضاب جنوبي الصين) التي تعاطى سكانها الزراعة، فإنها ضمّت تجمعات بشرية كبيرة: انها المناطق الخصبة حيث نمت الحضارة باكرًا في التاريخ (مناطق الغانج في الهند، ووسط الصين).



معبد هندوسي. والهندوسية أهم ديانة في الهند.

الأديان في آسيا

جميع الأديان الأساسية في العالم مصدرها آسيا. الهندوس جميعهم تقريبًا في الهند، والبوذيون في التيبت وسريلنكا وشبه جزيرة الهند الصينية واليابان؛ والمسلمون خاصة في الجنوب الغربي من آسيا وفي الباكستان والهند وماليزيا واندونيسيا؛ والكونفوشيوسيون والتاويون في الصين. أما الشنتوية (ديانة قديمة) فلا تزال قائمة في اليابان، وتستقي معتقداتها من طقوس طبيعية ومن القدماء، وكانت لمدة طويلة دين الدولة. وفي كوريا ديانة «السنكيو» التي تجمعها والشنتوية طقوس ومعتقدات كثيرة مشتركة. وفي آسيا عشرات الملايين من الإحيائيين. أما المرسلون الكاثوليك فقد دخلوا إلى آسيا حوالي القرن السادس عشر. وفي القرن التاسع عشر ظهر عدد من المرسلين البروتستانت. ولا يزيد عدد المسيحيين في كل القارة الآسيوية عن نحو ٧٥ مليونًا.

علاقات آسيا بأوروبا وافريقيا

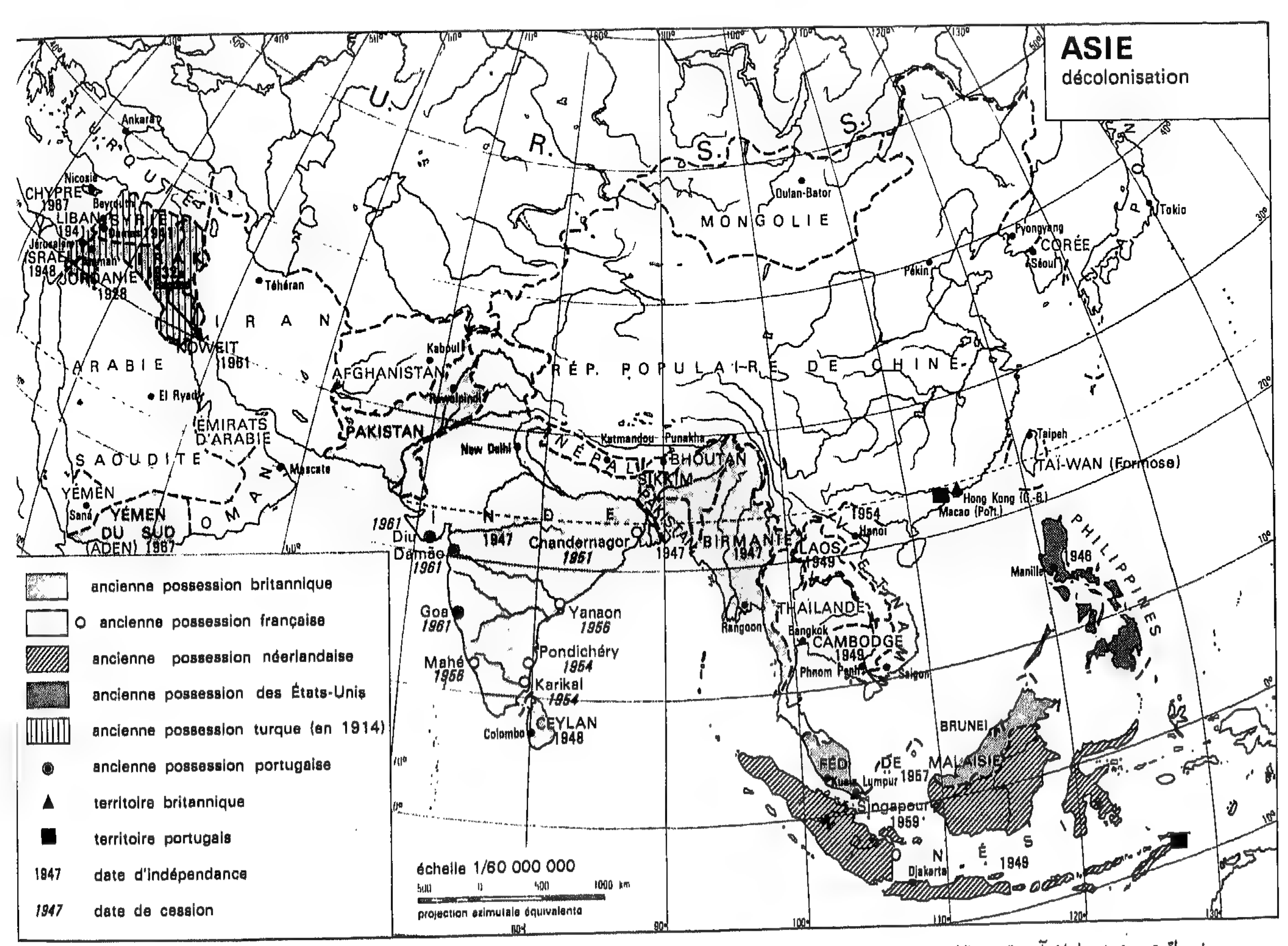
كان للرومان مراكز تجارة وتبادل في جنوبي الهند، وكذلك، على الأرجح، في جنوبي الهند الصينية. ووصل الاسكندر الكبير (الاغريق) حتى بلاد الهندوس. وبعدها لم يعد الأوروبيون يعرفون عن آسيا إلا من خلال قوافل تجّار الحرير (ايران، بغداد، بيزنطية). وقد ظهرت آسيا منذ القديم حتى القرون الوسطى (وتحديدًا القرن الخامس عشر) كمركز للتوسع والهجرات السكانية. وهكذا خرج منها، ممن خرج، البلغار والسلاف بين ٦٥٠ و ٦٠٠ق .م. فتمركزوا في البلقان. كما انطلق العرب من شبه الجزيرة العربية ليستقروا في شمالي افريقيا. ومع تقدم الزمن استطاع العرب الوصول إلى جنوبي أوروبا حتى أبواب فرنسا. وفي القرن الثالث عشر وقعت روسيا (الأوروبية) تحت سيطرة المغول مدة قرنين من الزمن. كما ان تيمورلنك (١٣٧٠ – ١٤٠٥) هدّد موسكو والقسطنطينية. وفي ١٤٥٣، سقطت القسطنطينية بأيدي العثمانيين الذين واصلوا زحفهم حتى أبواب فيينا. لكن، هذا التوسع الآسيوي نحو أوروبا وافريقيا لم يرافقه أي تطور في النظام السياسي لبلدان آسيا، إذ بالرغم من وجود الحضارة العريقة في آسيا، فإن الجماعات البشرية التي قادت هذا التوسع بقيت محافظة على طابعها الرعوي في الحياة الاجتماعية والطابع الإقطاعي والعشائري في الحياة السياسية. فلا تنظيمات سياسية في الامبراطورية المغولية أو الامبراطورية العثمانية، بل الاهتمام منصبّ على الناحية العسكرية، باستثناء الامبراطورية الإسلامية من أوائل عهدها وفي عصورها الذهبية، حيث كانت تستند في تنظيماتها المختلفة العامة والخاصة إلى مفهوم جديد للسياسة وللعلاقات الاجتماعية قائم على الشورى والعدالة وتعاليم الدين الإسلامي. لكن، مع إطلالة القرن الخامس عشر وخروج أوروبا من القرون الوسطى ودخولها عصر النهضة لم يتسنى للتأثير الإسلامي أن يأخذ مداه وفرصه التاريخية، إذ انتقلت أوروبا إلى «مرحلة الهجوم» (إذا جاز هذا التعبير العسكري) التي ابتدأت بالاكتشافات الجغرافية. وكان هذا «الهجوم» هو الطابع الذي ميّز – ولا يزال – علاقات أوروبا بآسيا منذ ذاك العصر (الخامس عشر). فوصل البرتغاليون إلى سيلان (١٥١١)، والصين (١٥١٦)، واليابان (١٥٤٠)، والإسبان إلى الفيليبين (١٥٧١)؛ وسيطر الهولنديون تجاريًا على معظم آسيا. ومنذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، بدأ دور بريطانيا، فما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى

أصبح قسم كبير من آسيا تحت السيطرة البريطانية (الهند، بورما، سنغافورة، عدن، هونغ كونغ...). هذا التقدم في البحر، تبعه تقدم جزء أوروبي آخر (هو روسيا) في البر، وذلك نحو سيبيريا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وفي أواخر القرن التاسع عشر أصبحت الصين سوقًا للبضاعة الأوروبية، بينما حافظت اليابان في تلك المنطقة على استقلال أراضيها بعدما استوعبت التكنولوجيا الأوروبية. أما السلطنة العثمانية فقد حافظت على سيطرتها في الشرق الأوسط، رغم ضعفها المتزايد، وتدخل الدول الأوروبية في شؤونها الداخلية، تحت ستار ما سمّي آنذاك بالمسألة الشرقية وبـ «الامتيازات الأجنبية».

آسيا في القرن العشرين

استطاعت أوروبا بفضل ثورتها التكنولوجية أن تسيطر على معظم أجزاء آسيا خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، وابتدأت تفتش عن أسواق جديدة لتصريف انتاجها وعن مصادر جديدة للمواد الأولية الضرورية لصناعتها، وبالرغم من الوعود التي أعطيت للبلدان الآسيوية (ومن ضمنها البلدان العربية) بمنحها الاستقلال السياسي من قبل الدول الاستعمارية المتمثلة آنذاك ببريطانيا وفرنسا بشكل رئيسي، فإن هذه الوعود جاءت مخيبة للآمال، كما زادت من الصراعات في آسيا بسبب تجزئتها واقتسامها. أعطت ثورة ١٩١٧ في روسيا أملًا للناشطين من أجل الاستقلال في جميع دول وبلدان آسيا خصوصًا (وفي السنوات الأولى التالية لهذه الثورة) في جنوب شرقي القارة. وبعد الحرب العالمية الثانية، تأججت ثورات وحروب التحرير، وأخذت الدول الآسيوية تستقل الواحدة تلو الأخرى. فلبنان وسوريا ومعظم بلدان المشرق العربي نالت استقلالها، وكذلك الهند وبورما وسيلان (سريلنكا) واندونيسيا وغيرها. وقامت في الصين ثورة كبرى قادتها إلى بناء نظام اشتراكي جمع بين خصائص الصين القومية ومنطلقات الماركسية اللينينية. وحلت الولايات المتحدة محل الدول الأوروبية بأشكال مقنعة تتفق وظروف المرحلة (أي بواسطة أشكال اقتصادية على وجه الخصوص ومن دون الحاجة إلى وجود عسكري مباشر). فابتدأت الولايات المتحدة بربط الدول الآسيوية بأحلاف مؤيدة لها تتشكل من زنار من دول وبلدان آسيوية تطبق على القارة جميعها. فأنشأت (١٩٥٥) حلف بغداد الذي ضم العراق وتركيا وباكستان وايران وبريطانيا. وبعد نشوب الثورة العراقية (١٩٥٨) وانسحاب العراق منه صار يدعى المعاهدة المركزية أو حلف «السنتو». ثم تأسس (١٩٥٥) حلف جنوب شرقي آسيا الذي ضم، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وفرنسا، كلًا من الباكستان والفيليبين، وتايلاندا، وتتلخص أهدافه الأساسية في وقف «التغلغل الشيوعي» في القارة وفرض حصار مطبق على الاتحاد السوفياتي والصين، واحاطتهما بالقواعد العسكرية (هنا بدأ أيضًا التواجد العسكري الأميركي). ولكن رغم هذه الأحلاف وسياسة التطويق والاحتواء، استطاعت بعض الأنظمة في آسيا الصمود، كما بالنسبة إلى الصين الشعبية حيث تمّ حصر تشانغ كاي تشيك في جزيرة تايوان، كما أسفرت الحرب الكورية ليس عن هزيمة للبلاد بل عن تعادل بينها وبين الولايات المتحدة تمثل بالهدنة. ثم الثورة الفيتنامية التي ألحقت هزيمة عسكرية كبرى بالجيش الفرنسي في ديان بيان فو (١٩٥٤) وأرغمته على الخروج من الهند الصينية، ما دفع الاميركيين للحلول محل الفرنسيين، فلم يكن مصيرهم بأحسن حال من مصير الفرنسيين. وإذا كانت الولايات

المتحدة استطاعت أن تقسم كوريا والصين (في السنوات الأولى من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية) من دون أن يستطيع أحد تسمية ذلك انتصارًا لها، فإنها في كمبوديا ولاوس وفيتنام خرجت منهزمة. أما في بلدان الشرق الأوسط فقد ادّى خروج العراق (١٩٥٨) من حلف بغداد، وإنهاء الاستعمار الانكليزي في عدن (١٩٦٧) إلى تقليص الهيمنة الاميركية في هذا الجزء من آسيا وانتهاء عصر الاستعمار الغربي المباشر تمامًا في آسيا الغربية. وذلك باستثناء موقع واحد هو فلسطين حيث الكيان الصهيوني واليهودي الذي ما زالت المنطقة تعاني من نتائجه (مفاوضات سلام عربية اسرائيلية بدأت في ١٩٩١ لكنها لا تزال – ربيع ١٩٩٤– تصطدم بعقبات كثيرة وشائكة رغم اتفاق غزة أريحا في أيلول١٩٩٣). لكن ذلك كان يبدو صحيحاً إلى حد كبير بالنسبة إلى آسيا عموماً حتى كانت حرب الخليج الثانية (العراق) وكان انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة على رأس الزعامة العالمية في اطار كلام – وممارسة – على نظام عالمي جديد.



خريطة تبين تحرّر بلدان آسيوية من الاستعمار السابق. وهذا تعريب الرموز الواردة في أسفل يسار الخريطة: – الممتلكات البريطانية السابقة – الممتلكات الفرنسية السابقة، – الممتلكات الهولندية السابقة، – الممتلكات السابقة للولايات المتحدة، – الممتلكات التركية السابقة (في ١٩١٤)، – الممتلكات البرتغالية السابقة، – اقاليم بريطانية، – اقاليم برتغالية، – ١٩٤٧ تاريخ الاستقلال.

آسيا اليوم

مع بداية الربع الأخير من هذا القرن (القرن العشرين) كانت الحرب الباردة بين الكتلتين، الشرقية (بزعامة الاتحاد السوفياتي) والغربية (بزعامة الولايات المتحدة)، قد ولّت، فتفاقمت محلها نزاعات وصراعات كانت آسيا في قلبها. فهناك الصراع الصيني - السوفياتي، ومضاعفات الصراع العربي - الإسرائيلي على السياسة الدولية. كما بدأت مرحلة جديدة من التحالفات والتكتلات والاستقطابات. فآسيا السوفياتية التي كانت مرشحة لأن تصبح مركزًا اقتصاديًا رئيسيًا في العالم، كما توقع العديدون في السبعينات، جاءت التطورات التي توجت بتفكك الاتحاد السوفياتي (١٩٩١) لتعيدها إلى مستوى دول آسيوية تتخبط بأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية مثلها مثل الدول النامية. والصين، بعد أن تخلت عن ثورتها الثقافية، أخذت تنفتح بقوة على العالم الغربي، سياسيًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا، وباتت تشكّل مركز استقطاب سياسي في المنطقة (كمبوديا، وبدرجة أقل كوريا الشمالية)، وتحسن علاقتها بالهند وتعقد معاهدات صداقة وتعاون مع اليابان (١٩٧٨).

وشهدت السنوات الواقعة بين ١٩٧٩ و ١٩٩٣ قيام الثورة الإسلامية في ايران، ونجاحها، والتي تمكنت من عنونة مرحلة تحول تاريخي عميق في المنطقة (تحول من القومية إلى الأصولية الدينية، مع بقاء حديث - وتحليل - عن عودة إلى القومية قادمة ومستفيدة من دروس الماضي). كما شهدت حرب الخليج واحتلال الولايات المتحدة وحلفائها له (١٩٩٠ - ٩١)، وقد سبق هذه الحرب بقليل وصاحبها وأعقبها ولا يزال حديث النظام العالمي الجديد الأحدي الزعامة العالمية المتمثلة بالولايات المتحدة الاميركية، خصوصًا وان هذه الحرب قد رافقها تفكك الاتحاد السوفياتي، أي الدولة العظمى الثانية التي عاشت أغلب سنواتها الممتدة على اربع وسبعين سنة (١٩١٧ - ١٩٩١) صديقة لدول آسيا وافريقيا والعالم الثالث ومدافعة عنها (أو حامية لها بشكل من الأشكال ولو بصورة وجودها كدولة عظمى ثانية ومنافسة) في وجه غرب استعماري في السابق، وساع دائمًا للعودة إلى هذه المناطق النامية بشتى الوسائل والذرائع. وقد عاد بالفعل مصطفًا وراء الولايات المتحدة في كل ما يتعلق بآسيا وافريقيا والعالم الثالث (ولو كان هناك في ما بين دوله خلافات ومنافسات) من دون أن يكون بحاجة إلى «تغلغل اقتصادي» كما كان الأمر غداة نيل هذه الدول استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ولا أن يكون بحاجة إلى «قواعد عسكرية» كانت ترافق اتفاقيات قيام الأحلاف السياسية والعسكرية. بل عاد محتلًا عسكريًا وبصورة مباشرة (احتلال الخليج). وثمة أمر ثالث بالغ الأهمية يطال آسيا في الصميم كونها القارة الأكثر تمثيلًا عدديًا في الأمم المتحدة، وهو ان هذه الهيئة الدولية أصبحت، بدءاً من السنوات الأربع الأخيرة (١٩٩٠ - ٩٤) مطواعة للولايات المتحدة، إذ لا تتورع هيئاتها ومنظماتها (خصوصًا مجلس الأمن الدولي) من إصدار قرارات غير متوازنة، وأحيانًا متناقضة، في شأن قضايا دولية من طبيعة واحدة. وهذا الأمر شديد الوضوح في القرارات الصادرة المتعلقة بقضايا النزاع العربي - الإسرائيلي، ما دفع بأكثر الزعماء والمسؤولين العرب للاحتجاج والحديث عن المكيالين التي تكال بهما قضايا المنطقة. فآسيا الاستقلال (بعد الحرب العالمية الثانية) وآسيا الأحلاف (بمظلة اميركية)، يبدو أنها بدأت تنتظر، وربما تستعد لتجربة جديدة مع السياسة الغربية (بزعامة اميركية) عنوانها ما بدأ الإعلام الغربي والاميركي يتناوله إزاء آسيا، مفاده ان الولايات المتحدة مزمعة على اقتراح إقامة هيئة آسيوية على

غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لتحل محل نظام معاهدات الأمن الثنائية، لضمان السلام والاستقرار في آسيا.

آسيا القديمة

تعبير يشير إلى مناطق آسيا الغربية القديمة أو الشرق الأدنى (بالنسبة إلى أوروبا). وهذه المناطق مكوّنة من بلاد ما بين النهرين (العراق) وآسيا الصغرى وأرمينيا وبلاد الفرس (ايران) وسورية والعربية السعودية.

مقاطعة آسيا

مقاطعة رومانية في آسيا الصغرى الغربية، أطلق الرومان عليها هذا الاسم (أي مقاطعة آسيا) في العام ١٢٩م. بعد انفصال مملكة البرغاميا. أصبحت في عهد القيصر أوغسطس مقاطعة يتولى شؤونها عضو في مجلس الشيوخ الروماني.

آسيا الصغرى

اسم أطلق على شبه الجزيرة المكوّنة للطرف الغربي لآسيا والذي يحده البحر الأسود وبحر مرمره من الشمال، وبحر ايجه من الغرب، والبحر المتوسط من الجنوب. أما مضائق الدردنيل والبوسفور فتفصل شبه الجزيرة هذه عن القسم التركي الأوروبي وعن البلقان. وأما الاسم (أي آسيا الصغرى، باليونانية: ميكرا أزيا) فيعود إلى القرن العاشر البيزنطي، وكانت البلاد قبل ذلك (القرن الخامس) تدعى أناضولية (أو الأناضول)، وتشكل جغرافيًا الموقع الآسيوي ذي الكثافة السكّانية المرتفعة والأكثر تجاورًا لأوروبا. وقد شكلت نقطة تجمع وعبور للهجرات الهندو - أوروبية، ونقطة التقاء حضارات البحر الأبيض المتوسط الأولى. وقد تنازعت هذه المنطقة جميع الامبراطوريات القديمة والمتوسطة، إلى أن آلت في النهاية إلى الأتراك (أواسط القرن الخامس عشر).

أوراسيا

اسم أطلق قديمًا، ولا يزال، على أقدم قارتين في العالم آسيا وأوروبا باعتبار كونهما من الناحية الطبيعية قارة واحدة ولا تفصل بينهما البحار. أما الحاجز الطبيعي الأهم بينهما فهو سلسلة جبال الأورال التي يبلغ طولها ٢٤٠٠ كلم وأعلى قممها ١٨٩٤م.

آسيا الجنوبية الشرقية

من أكثر مناطق آسيا كثافة سكانية وأعقدها في تركيبها الاثني، إذ ان شعوبها مكوّنة من مجموعات إثنية مختلفة، يعود بعضها إلى نحو أربعة آلاف سنة. ففي المنطقة نوعان من البلدان: البلدان الواقعة في شبه الجزيرة الهندوصينية، وبلدان المنطقة الماليزية – الاندونيسية والفيليبين. تتكون المجموعة الأولى من بورما وتايلاندا ولاوس وكمبوديا وفيتنام. والثانية من سنغافورة واندونيسيا والفيليبين. وتنتمي ماليزيا إلى المجموعتين في الوقت نفسه. أما بروناي فلا تزال محمية بريطانية وإن كانت تتمتع باستقلالها. وتيمور الشرقية، التي كانت في السابق تيمور البرتغالية، هي اليوم جزء من اندونيسيا.

الماليينيزيون كانوا أول الشعوب التي سكنت هذه المنطقة ولا يزال أحفادهم يسكنون المناطق الجبلية في اندونيسيا والفيليبين والماليزيا؛ وكانوا في الأساس يعيشون في جنوب شرقي الصين قبل أن يرحلوا عنها إلى المناطق المذكورة بهجرات متوالية في الألف الثالث والثاني قبل الميلاد تدفعهم إلى ذلك غزوات شعوب قادمة من شمالي الصين. أحفادهم هم السكان الأصليون في الفيليبين واندونيسيا. وبعدهم، ومن جنوبي الصين كذلك جاء الكمبوديون والفيتناميون والبورميون والتائيون (أو التايلانديون). وهؤلاء الأخيرون تمكّنوا من إقامة أول مملكة كبرى لهم في القرن الثالث عشر.

ومع الزمن أضيف على السكان الأصليين العنصر الهندي والصيني والعربي الإسلامي الذي أقامت آسيا الجنوبية الشرقية معهم علاقات تجارية وثقافية. هكذا دخلت الهندوسية والبوذية والإسلام، بل أصبحت هذه الأديان هي الطاغية على المعتقدات الدينية للسكان. وكان التأثير الصيني هو الغالب على فيتنام. ثم، ابتداء من القرن السادس عشر جاء دور الاستعمار الغربي الذي ترك أثرًا هائلًا في المنطقة، خصوصًا في القرنين التاسع عشر والعشرين. هكذا دخلت المسيحية بقوة إلى الفيليبين التي خضعت للاستعمار الإسباني. وحدها تايلاندا ظلت بمنأى عن الاستعمار الأوروبي، إلا أنها مع ذلك تأثرت إلى حد بعيد بالأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أدخلها الأوروبيون إلى المنطقة، وقد استفاد الصينيون والهنود من السيطرة الأوروبية للإقامة، وبأعداد كبيرة، في بلدان المنطقة حيث عملوا بصورة رئيسية في قطاع التجارة. وفي الحرب العالمية الثانية غزت اليابان جميع أراضي آسيا الجنوبية – الشرقية. وبنتيجة هذه الحرب، وبعيدها، انتهى عهد الاستعمار فيها، لكنها استسلمت، وقد أصبحت دولًا مستقلة، إلى نزاعات وحروب في ما بينها لا تزال حتى اليوم تعيشها أو تعاني منها.

اقتصاديًا، تعتبر آسيا الجنوبية الشرقية غنية بثرواتها الطبيعية التي لا تزال قليلة الاستثمار. الزراعة والصناعة المنجمية هي القطاعات الأكثر أهمية في المنطقة. تايلاندا هي المصدر الأول في العالم للكاوتشوك، ومن البلدان الأولى المنتجة للقصدير. وفي اندونيسيا وبورما احتياطي نفطي مهم. والفحم متوافر فقط في شمالي فيتنام. وهناك كميات قليلة من الحديد في فيتنام وماليزيا والفيليبين، وهي كميات تبقى عاجزة عن مستلزمات صناعة معدنية واسعة. في السنوات الأخيرة، أعطت سنغافورة أهمية خاصة للتكنولوجيا الخفيفة المتطورة، الكمبيوتر على وجه الخصوص. ففي بداية التسعينات أخذت موقعها إلى جانب تايوان وكوريا وهونغ كونغ في حقل هذه التكنولوجيا، بحيث لقبت هذه البلدان، وتبعًا لاهتمامها بهذه التكنولوجيا الذي يميزها عن باقي بلدان آسيا، بـ «النمور الأربعة».

مساحة آسيا الجنوبية – الشرقية ٤,٥ ملايين كلم^{2}. وعدد سكانها ٤٠٠ مليون نسمة. وأصغر دولها سنغافورة (٥٨١ كلم^{2}).

الشرق الأدنى

تعبير سياسي جغرافي (غربي في الأساس) غالبًا ما يستعمل ليدل على البلدان الواقعة ما بين غربي البحر المتوسط وشرقي الخليج، والبلدان الواقعة على حدود تركيا وايران. وهكذا يشتمل هذا التحديد ما سمي بدول «الهلال الخصيب»، أي لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق. فالشرق الأدنى تسمية أوروبية لمنطقة آسيوية وواقعة غربي آسيا، شرقي أوروبا وقريبة منها.

الشرق الأقصى

تعبير سياسي جغرافي يشمل الدول الآسيوية التالية: الصين واليابان وكوريا وفيتنام ولاوس وكمبوديا وتايلاندا وبورما والملايو واندونيسيا والفيليبين والهند بالإضافة إلى شرقي سيبيريا. وتأتي هذه التسمية التي أطلقتها الدول الغربية في إطار تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ. وضمن هذا الإطار شاعت أيضًا تسميات مثل الشرق الأوسط والشرق الأدنى. ولقد كان الشرق الأقصى ولا يزال مسرحًا مهمًا للصراعات الدولية نظرًا لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية.

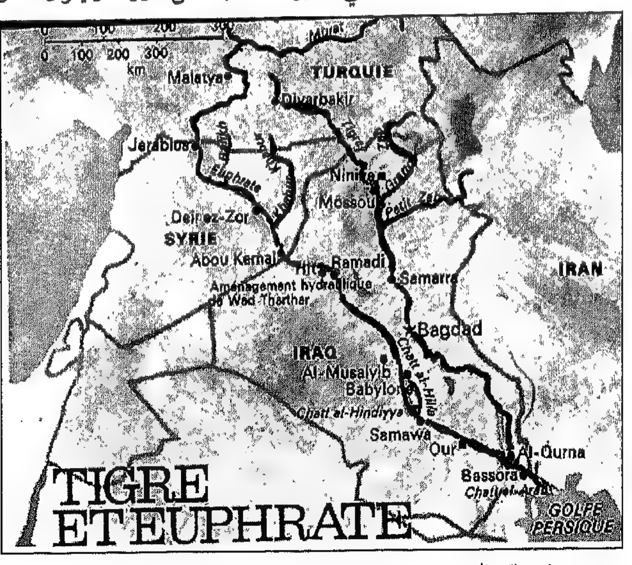
الشرق الأوسط

تعبير غربي، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية. يشمل منطقة جغرافية آسيوية تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج وتركيا وايران، وتتوسع أحيانًا لتشمل أفغانستان، كما لتشمل بلدانًا غير آسيوية (مصر وليبيا). يقول بعض الجغراسيين (خاصة العرب منهم) ان المقصود من استخدام هذا المصطلح، وإدخال دول غير عربية عليه، هو تجنب استخدام مصطلح مثل «المنطقة العربية»، أو «الوطن العربي»، وذلك قصد محاربة مفهوم القومية العربية ومطلب الوحدة العربية. كما ان للمصطلح دلالة على مركزية أوروبا (والغرب عمومًا) في العالم. فليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ، ولا في التركيب القومي، أو العرقي، أو الحضاري أو الاجتماعي؛ وليس هناك حركة تنادي بوحدة الشرق الأوسط (راجع الشرق الأوسط).

دجلة والفرات

بين مجرى هذين النهرين ولدت أعظم الحضارات البشرية وأقدمها منذ نحو ستة آلاف سنة. والرواية الدينية (خاصة التوراتية) تتحدث عن ان هذه القطعة من الأرض تحتضن الفردوس الأرضي، وان سفينة نوح استقرت بعد الطوفان على قمة جبل يقع شمالي هذين النهرين. وما هو غير أسطوري، وإنما تاريخي، هو ان هذه المنطقة، التي كان الإغريق يدعونها «ميزبوتامي» (أي بلاد ما

بين النهرين)، في أساس دور حضاري بشري قد يكون الأهم بين أدوار الحضارات، خصوصًا في الأزمنة القديمة. فمنها انطلقت الحضارة البابلية، والأشورية وغيرها؛ ثم واصلت مسارها مع الحضارة الإسلامية. وإذا كان الازدهار التجاري والتطور الثقافي يميزان مدنها مثل أور، ونينوى، أو بغداد، فلم يعد اليوم، في هذه المدن من تلك الحضارات سوى بعض الآثار وأكثرها خرب (راجع: العراق). أما دجلة والفرات فلا يزالان يحتفظان بدور اقتصادي مهم جدًا ويؤملان بانطلاقة متجددة لمناطق واسعة في تركيا، وسورية والعراق.



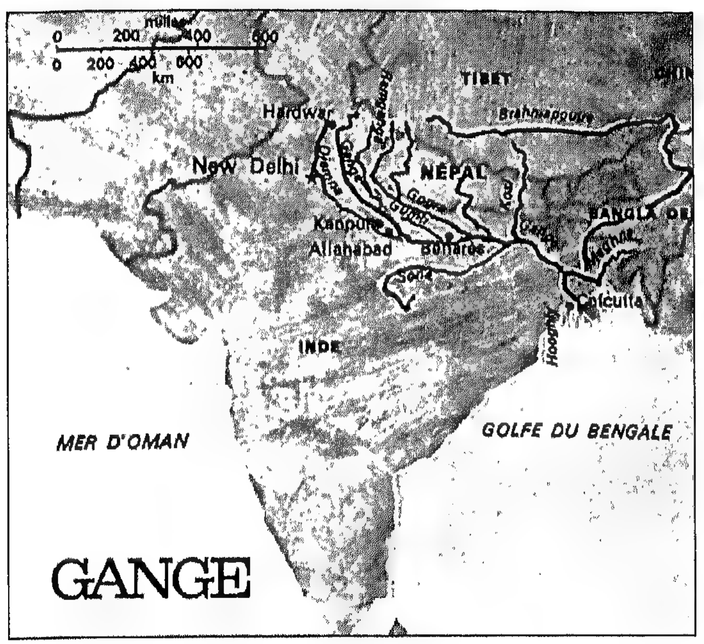
نهرا دجلة والفرات.

من منبعه في كردستان التركية إلى مصبه في الخليج في الأراضي العراقية يبلغ طول دجلة ١٨٥٠كلم. يروي منطقة الموصل الغنية في شمالي العراق حيث تزرع الحنطة والفاكهة. على الضفة المقابلة للموصل، نينوى التي كانت عاصمة الامبراطورية الأشورية. وبين الموصل واطلال سامراء يتلقى دجلة رافديه الأساسيين: الزاب الكبير والزاب الصغير. ثم بغداد، مدينة ألف ليلة وليلة، واليوم عاصمة العراق. ولدى بلوغه منطقة القرنة يلتقي الفرات. ودجلة صالح للملاحة النهرية حتى بغداد.

أما الفرات فهو أطول نهر في آسيا الغربية. ينبع من جبال تركيا الشرقية، ويبلغ طوله ٢٧٣٥ كلم. يجتاز بادية سوريا حيث يتلقى رافدين كبيرين، الباليخ والخابور. ثم يقطع العراق من الشمال إلى الجنوب. وفي العراق يشكل دلتا هي شط الهندية وشط الهيلا. والشطان يعودان ويلتقيان عند مدينة سماوا. ومن هناك ينحدر جنوبًا شرقًا ليلتقي دجلة عند بحيرة همّان، فيشكل معه شط العرب الذي يبلغ طول مجراه ١٩٠ كلم قبل مصبّه في الخليج.

الغانج

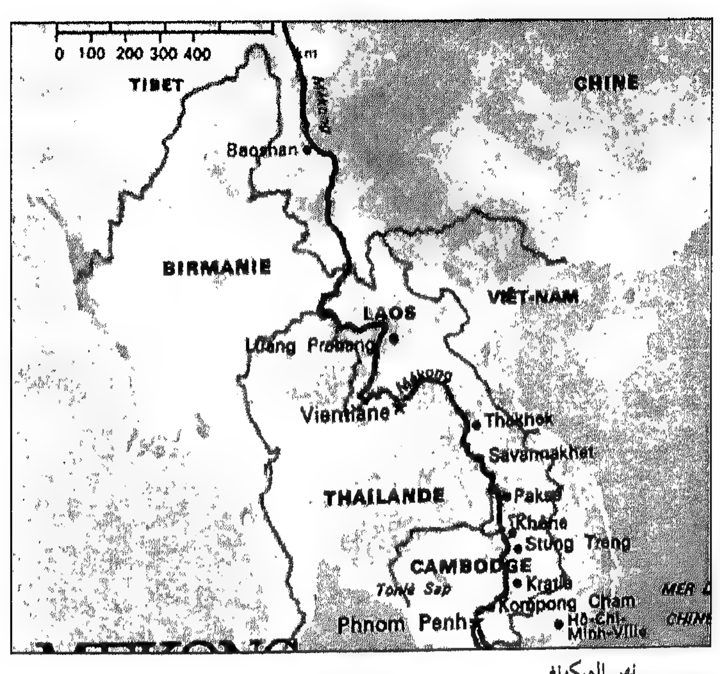
أهم نهر في الهند ومن أطول أنهار العالم. والغانج، بالنسبة إلى الملايين من الهنود أتباع الدين الهندوسي، أكثر من مجرد نهر. إنه «الغانجا ماي» أي الغانج – الأم، وهو نهر مقدس لمياهه قدرة على تطهير النفس من كل خطيئة، وشفاء الجسد من كل مرض. لذلك تأتي إليه في كل سنة عشرات الآلاف من الهندوسيين للاغتسال بمائه والتطهر. وترتفع على ضفتيه المعابد والهياكل الهندوسية. وإضافة إلى الهندوسية، ثمة ديانتان أخريان – البوذية والجاينية – (وهما هنديتان أيضًا) أبصرتا النور، ونمتا على أرض الغانج. ففي سارنات، بالقرب من مدينة بيناريس الحديثة، بدأ بوذا تعاليمه.



نهر الغانج.

ينبع الغانج من جبال الهيملايا على ارتفاع نحو ٣٠٠٠م عن سطح البحر، وذوبان الجليد والثلوج يزيد من غزارة مائه، فيشق طريقه في وديان عميقة قبل أن يدخل مدينة هاردوار ويصل إلى السهل الذي يحمل اسمه. ومن هناك يتجه جنوبًا – شرقًا عابرًا الهند الشمالية وبنغلادش ليصب في آخر المطاف في خليج البنغال. في أرض بنغلادش يلتقي نهر برهمابوتر ليشكل معه دلتا واسعة تبلغ مساحتها ٧٧٠٠ كلم٢، وتنشط فيها زراعة الأرزّ. طوله ٢٥٧٥ كلم.

يروي الغانج حوضًا يغطي نحو ربع مساحة الهند وجزءًا كبيرًا من بنغلادش. مياهه تسقي حقول الأرزّ والقمح العائدة لملايين الفلاحين. وخلال قرون، شكّل الغانج طريق ملاحة نهرية بالغة الأهمية إذ كانت في أساس ازدهار مملكتين هنديتين قديمتين: سلطنة دلهي وامبراطورية المغول، واليوم، وباعتبار أن مياهه ليست عميقة القعر كفاية، فإن الملاحة فيه تقتصر على المراكب المتوسطة والصغيرة الحمولة.



نهر الميكونغ.

الميكونغ

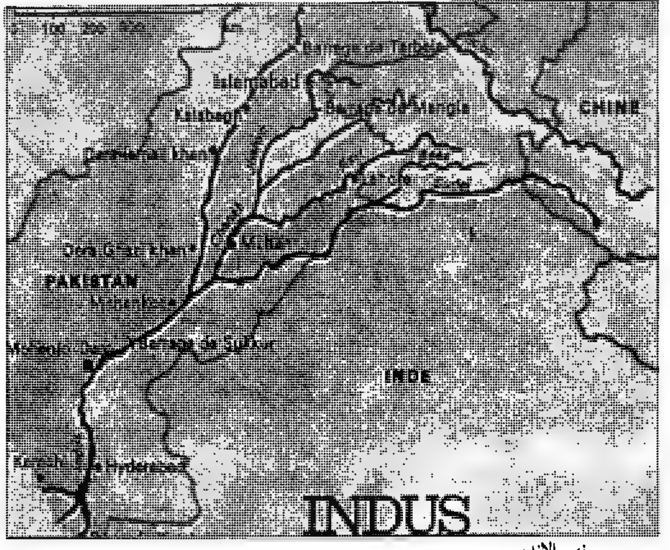
خامس أطول نهر في آسيا. يحمل عدة أسماء: إسمه «دزا شو» في جبال التيبت، و «لانتسان – كيانغ» في الصين؛ أما «ميكونغ» فهو الاسم الأكثر تداولًا، منحول من اللغة التائية (أو التايلاندية) ويعني «النهر». وفي أساس وجود شعوب آسيا الجنوبية – الشرقية. فالملايين من التايلانديين واللاوسيين

والكمبوديين والفيتناميين يستعملون مياهه لري أهم زرع غذائي بالنسبة إليهم: الأرز.

ينبع من جبال تانغلا الواقعة في مقاطعة تسينغ – هاي الصينية. فيبدأ جريانًا سريعًا ومتجهًا جنوبًا شرقًا حيث يعبر منطقة جبلية ومتعرجة. وبوصوله إلى شبه جزيرة الهند – الصينية، يبدأ جريانًا هادئًا عند أقدام هضاب متوسطة الارتفاع حيث يعبر في الوقت نفسه، غابات كثيفة. يعبر لاوس وكمبوديا والجزء الأسفل من فيتنام قبل أن يصب في بحر الصين الجنوبي. يشكل الحدود الطبيعية للاوس مع بورما وتايلاندا.

يروي أهم مدن لاوس. وكذلك بنوم بنه، عاصمة كمبوديا. دلتا الميكونغ، جنوبي سايغون التي هي أكبر مدينة في فيتنام، هذه الدلتا معتبرة منذ قديم الأزمان أهم منطقة زراعية للأرزّ في العالم. يفيض بين حزيران وتشرين الأول. حرب فيتنام أخرت تنفيذ مشاريع جريئة ومهمة عليه خصوصًا في ما يتعلق بالطاقة الكهرمائية. لكن اليوم العمل جار على تنفيذها والانتفاع منها.

الهندوس (أو الإندوس)



نهر الإندوس.

أحد أكبر أنهار آسيا. ينبع من قمم التيبت، يجتاز كشمير والباكستان قبل أن يصب في بحر عمان. كان سكان الهند القديمة يعتبرون الاندوس «ملك الأنهار». اسمه مشتق من الكلمة السنسكريتية «سندهو» التي تعني «المحيط» أو «المياه العظيمة». ومن «السندهو» و «الاندوس» أخذت الهند اسمها. ومنذ آلاف السنين، كان الاندوس مهدًا للحضارات الأولى في العالم، مثله مثل النيل ودجلة والفرات. فبين ٢٥٠٠ و ١٥٠٠ ق.م. شهدت ضفاف الوادي السفلى من الإندوس تفتح ثقافة ذات مستوى عال، خصوصًا في المدن – الدول مثل المدينة – الدولة موهنجو – دارو وهارابا. وكذلك، في تلك السهول التي يرويها الإندوس وروافده، وضعت «الفيدا»، وهي النصوص التاريخية المقدسة في الهند. وكان للإندوس أيضًا، إضافة إلى دوره الاقتصادي، دور عسكري؛ إذ شكّل حاجزًا طبيعيًا في وجه الغزاة.

يبلغ طوله ٣٠٠٠ كلم، ويبدأ سيره من التيبت. ثم يتجه شمالًا غربًا. ثم ينحرف فجأة باتجاه الجنوب – الغرب قاطعًا السلسلة الجبلية قبل الدخول في سهل البنجاب قرب مدينة كالاباغ. يفيض في فصل الشتاء. ليس عميق القعر حتى يسمح بملاحة تفوق الحمولة المتوسطة. وادي الإندوس خصبة جدًا، وتنتج القمح والذرة والأرزّ والفاكهة والخضار. وبما أنه يسقي مناطق في الباكستان والهند، فقد شكّل سببًا لنزاعات كثيرة بين البلدين.

هوانغ – هو (النهر الأصفر)
نهر صيني من منبعه إلى مصبه (راجع الصين).

يانغ – تسي – كيانغ (النهر الأزرق)
نهر صيني من منبعه إلى مصبه (راجع الصين).

هيمالايا

في أيار ١٩٥٣، تمكّن مغامران في تسلق الجبال: النيوزلندي إدموند هيلّاري، والشربي (الشرب شعب جبلي في النيبال) تنسينغ موركاي من بلوغ قمة جبل ايفيرست. فكانا أول الواصلين إلى هناك. وهذه المنطقة الواقعة على الحدود بين النيبال والتيبت تدعى «سقف العالم» لأنها القمة الأعلى في سلسلة جبال هيمالايا التي هي أعلى جبال في العالم.

إسم هيمالايا يعني «بيت الثلج». وهو مركب من كلمتين سنسكريتيتين: هيما، أي «الثلج»؛ وألايا، أي «السكن» أو «البيت». وسلسلة هيمالايا تشكل حاجزًا طبيعيًا (بعرض بين ١٦٠ إلى ٢٤٠ كلم) بين التيبت في الشمال وبين الهند في الجنوب. وتشمل النيبال وبوتان والسيخيم. وديان الهيمالايا الخصبة مأهولة وبنسب ضعيفة. أما سكان المناطق المرتفعة، الذين يعودون بصلة إثنية إلى الصينيين والمغول والهنود، يعملون في الزراعة وتربية المواشي. وهناك نشاط اقتصادي متزايد في استثمار الأخشاب، والصيد، ومنذ مدة وجيزة بدأ الاهتمام بالسياحة.

مجاري مائية عديدة وكبيرة تنبع من هيمالايا. هذه حال نهر الإندوس (أو الهندوس) الذي يرسم الحدود الغربية للسلسلة، ونهر السوثلج، والتسانغبو الذي يجتاز التيبت ويصبح هو نفسه نهر براهمابوتر عند الحدود الشرقية من الجبال، والغانج.

يشعر سكان هيمالايا برهبتها، وعندهم لها احترام قدسي. فهناك أساطير، يتناقلونها، تحكي عن الآلهة والأرواح والكائنات الفائقة الطبيعة، التي تلازم هذه القمم.



آسيا... العالم الثالث

العالم الثالث

تعبير أطلقه الفرنسي الفرد سوفيه العام ١٩٥٦ ويدل على الدول الآسيوية - الافريقية (والاميركية اللاتينية في ما بعد)، على غرار تعبير «الطبقة الثالثة» التي تضم فئات الشعب غير المنتمية إلى طبقتي النبلاء ورجال الدين في التاريخ. وعلى غرار تعبير «الطبقة الشعبية» أو «الطبقات الشعبية» حديثًا. وذلك للتمييز بينه وبين العالم الأول «الغرب الرأسمالي»، والعالم الثاني «الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية». واستخدم التعبير نفسه عالم الاجتماع الأميركي أرمنج هوروفيتز في كتاب شهير «عوالم ثلاثة للإنماء»؛ وكذلك جان لاكوتير الذي كتب ان دول العالم الثالث هي مجموعة الدول

التي لم تستفد من ثورة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الصناعية، ولا من ثورة القرن العشرين الاشتراكية، والتي هي في سبيل البحث عن ثورة خاصة بها، ويشير إلى السمات المشتركة لهذه البلاد مثل حداثة الحصول على الاستقلال ومشاكل التخلف الاقتصادي والتكنولوجي.

وهناك تعابير أخرى عديدة للعالم الثالث، منها: الدول الجديدة، والدول الحديثة الإستقلال، والدول النامية، والدول السائرة في طريق النمو، والمجتمعات التقليدية، والدول المتخلفة. وبغضّ النظر عن التسميات، فالأمر الذي لا ريب فيه أن العالم المعاصر ينقسم بصفة عامة إلى مجموعتين من البلاد. احداهما أحرزت قدرًا كبيرًا من التقدم العلمي والتكنولوجي والقدرة على الإداء، ويطلق عليها «البلاد المتقدمة»، والأخرى تتسم بالتخلف المادي والتكنولوجي والاجتماعي ويطلق عليها الدول الأقل نموًا أو النامية ربما تأدبًا، وربّما دلالة على أن هذه البلاد قد بدأت طريق الإنماء. وفي مواجهة هذا الوضع، ازداد الاهتمام بموضوع الانماء، وتفرع إلى أن تبلورت ثلاث مواد أكاديمية: الانماء الاقتصادي، والانماء الاجتماعي والانماء السياسي، وتبلورت معها محصلة أساسية هي أن عملية الانماء لا بد وان تخاطب الجوانب الثلاثة مجتمعة.

ويرى البعض أن التصنيف إلى مجموعتين من البلدان والدول أمر تعوزه الدقة وانه يجب إدخال مجموعة ثالثة هي مجموعة البلاد الانتقالية؛ وهناك رأي آخر يقول بوجود خمس مجموعات أو «عوالم» مختلفة هي:

العالم الأول: يضم الدول الصناعية المتقدمة في غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان وأوستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا (واسرائيل). وتتسم هذه البلاد بنظامها الرأسمالي.

العالم الثاني: يضم بلدان المجموعة الاشتراكية (سابقًا) التي تتسم نظمها بالتخطيط القومي الشامل مع وجود اختلافات في ما بينها بالنسبة إلى حرية الوحدات الإنتاجية، وبالذات في حالة يوغوسلافيا (السابقة).

العالم الثالث: يضم مجموعة كبيرة من البلدان والدول ذات المستويات الاقتصادية والتكنولوجية المتدنية والتي تحتاج أساسًا إلى اندفاعة قوية في مجال التكنولوجيا المتقدمة وليس إلى مساعدات مالية كبيرة. وتشمل هذه المجموعة البلدان العربية المنتجة للنفط، وكذلك البلدان المنتجة لبعض المواد الخام المهمة مثل زائير وزامبيا (النحاس)، والمغرب (الفوسفات)، وماليزيا (المطاط)... الخ.

العالم الرابع: ويضم البلدان والدول المتخلفة التي تمتلك بعض المواد الخام والهياكل الاقتصادية والقدرات البشرية ولكنها تحتاج إلى مساعدات مالية كبيرة لإعطاء اقتصادها الاندفاعة المطلوبة.

العالم الخامس: ويشمل أكثر البلدان تخلفًا التي لا تمتلك مواد خام تذكر، وبعضها لا ينتج من المحصولات الزراعية ما يكفي حاجة سكانه والتي تتعقد مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بشكل متزايد.

أما الخصائص المشتركة لدول العالم الثالث فأهمها: - خضوعها في التاريخ المعاصر للسيطرة الأجنبية وللهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي والتغريب الثقافي وما ينتج عن ذلك من تفرقة من جهة، وثورات من جهة أخرى. - التخلف الاقتصادي وتدني مستويات المعيشة. - اتصاف أنظمة الحكم بشكل عام بعدم الاستقرار وتدني مستويات الوعي الاجتماعي، وتفشي الأمية، وسيطرة أقلية

اجتماعية على الحياة السياسية. – تشكيلها للأغلبية العظمى من عدد أعضاء الأمم المتحدة وأعلى نسبة من عدد سكان العالم.

وقد أجمع الخبراء حول ثلاثة مقوّمات أساسية متعلقة بعملية الإنماء في العالم الثالث: ١– إنها عملية ذات طبيعة شاملة ومتكاملة ومجتمعية، ومن ثم فإن التركيز على الجوانب الاقتصادية مثلًا دون الجوانب الاجتماعية والسياسية هي سياسة قصيرة النظر؛ ٢– وجوب النظر إلى مجموعة العوامل الضرورية ككل دون التركيز على احداها بشكل مبالغ فيه وخاطئ – كالتكنولوجيا مثلًا – كما يحدث في عديد من البلدان المتخلفة، إذ إن التكنولوجيا في نهاية الأمر هي مسألة اجتماعية ترتبط بالتطور الإنتاجي والاقتصادي للمجتمع، ومن ثم فإن أحدث التكنولوجيا ليست بالضرورة أفضل التكنولوجيا لمجتمع ما؛ ٣– إن مبدأ «الاعتماد على الذات» هو استراتيجية أساسية للبلدان المتخلفة، وتخطئ هذه البلدان إن تصورت ان الدول المتقدمة سوف تقوم بإنمائها بل ربّما كان العكس هو الأصح (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٣، ص ٨٠٠).

وتجدر الإشارة، في سياق هذا الكلام، ان ثمة دراسات لسوسيولوجيين وجغراسيين باتت تعتبر (ابتداءً من أواخر الثمانينات) ان أميركا اللاتينية التي كانت مضرب المثل، حتى عهد قريب، في «ثالثيتها» وأنظمتها الدكتاتورية والعسكرية تحولت، بفعل ما عرفته من «سيرورة ديمقراطية» إلى ما يُسمّى «الغرب الأقصى». ومع ان هذه التسمية تستهدف توكيد الانتماء «الغربي» بالمعنى الحضاري للكلمة، للقارة اللاتينية، فإنها تستحضر حالًا إلى الذهن، كطرف مقابل، تعبير «الشرق الأقصى». والحال ان القاسم المشترك الذي يجمع بين «الغرب الأقصى» في جنوب القارة الأميركية و «الشرق الأقصى» في جنوب شرق القارة الآسيوية هو انهما كليهما في سبيلهما إلى الخروج من دائرة «العالم الثالث» للالتحاق بفلك «العالم الأول»، ولكن طبقًا لمعيار من طبيعة مختلفة: فدول أميركا اللاتينية تكف «سياسيًا» عن أن تكون جزءًا من العالم الثالث بقدر ما ان دول جنوب شرق آسيا تكف «اقتصاديًا» عن أن تكون «عالمثالثية» (راجع ما يتعلق بـ «آسيان» و «النمور الآسيوية» في آخر هذه المادة، وراجع أميركا اللاتينية في الجزء الثالث).

أخيرًا، قد يصح القول اليوم (السنوات الأخيرة) إن أكثر ما ورد أعلاه من نقاط حول «العالم الثالث» ربما أصبح من التاريخ والذاكرة بنتيجة التطورات الكبرى التي حصلت في السنوات الثلاث الأخيرة حيث كان العالم الثالث الأكثر تأثّرًا بها: تفكك الاتحاد السوفياتي وزواله، حرب الخليج وضرب العراق الذي كان يشكل إحدى أهم دول العالم الثالث المتحفزة للتقدم والمهيّأة له، محاولات أوروبا تحقيق وحدتها، نظام عالمي جديد تحاول الولايات المتحدة فرضه على العالم وبزعامتها ووفق مصالحها... الخ. والقول يصلح للتابع من الكلام حول «حوار الشمال – الجنوب». (راجع الموضوعات التالية، «موضوعات عالمثالثية»، و «افريقيا» في هذا الجزء، و «اميركا اللاتينية» في الجزء التالي، الجزء الثالث).

موضوعات عالمثالثية

حوار الشمال - الجنوب

الإسم الكامل والرسمي، «مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادي الدولي من أجل الحوار بين الشمال والجنوب». ويقصد بالشمال الدول الغربية الصناعية المتقدمة، وفي بعض الأحيان، الدول الغربية الرأسمالية والدول الأوروبية الاشتراكية على حد سواء. أما الجنوب فيقصد به البلدان والدول الفقيرة النامية التي تشكل الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث.

تبلورت فكرة الحوار في مطلع السبعينات، وذلك بعد مسار لدول العالم الثالث بدأ في مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ الذي أعقبته عدة مؤتمرات كان أبرزها «مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول التجارة والتنمية» ١٩٦٤ الذي برز فيه بقوة تكتل البلدان النامية في القارات الثلاث (آسيا، افريقيا، اميركا اللاتينية) بوجه الدول الغربية الغنية، والذي فرض على الأمم المتحدة الاهتمام بشكل جدي بمشكلات الإنماء والتخلف في العالم. وكان عدد البلدان النامية المتكتلة ضمن المؤتمر ٧٧ بلدًا فعرفت باسم «مجموعة الـ ٧٧». وظلت تعرف بهذا الاسم رغم ان عددها ارتفع في العام ١٩٧٧ إلى ١١١ بلدًا. وجاء انعقاد الدورات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والإنماء ليكرس هذا الطابع الجماعي للمفاوضات بين الشمال والجنوب، والتي أخذت تتناول مواضيع خطيرة كانت البلدان الرأسمالية ترفض النقاش حولها مثل: دور الشركات المتعددة الجنسية، مسألة نقل التكنولوجيا إلى بلدان العالم الثالث، إصلاح نظام النقد العالمي...

وقبل اندلاع حرب تشرين ١٩٧٣، انعقد المؤتمر الرابع لرؤساء بلدان عدم الانحياز في الجزائر الذي شدّد على رفض النظام الاقتصادي العالمي القائم ودعا إلى «رفض مواجهات الماضي الاعتباطية غير المتكافئة، والمساومات والمبادرات من طرف واحد التي تقوم بها الدول الغربية الكبرى، وقيام حوار مثمر يهدف إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تُلغى منه مراكز التوتر والحروب الاستعمارية والاستغلال المزمن لثروات العالم الثالث». وقد دعا المؤتمر البلدان غير المنحازة إلى أن تجد بذاتها «الأشكال والوسائل الكفيلة بالدفاع عن مصالحها الحيوية، وان تعتمد قبل كل شيء على قواها الخاصة». وأخيرًا، فقد دعا هذا المؤتمر الأمم المتحدة إلى عقد دورة خاصة تكون مكرسة لدرس مشكلات التنمية.

وبعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ التي كانت السبب الرئيسي لبروز الأوبك (منظمة البلدان المصدّرة للنفط) كقوة اقتصادية عالمية، ولرفع أسعار النفط الذي أثر تأثيرًا خطيرًا على اقتصاديات الدول الغربية وأوجد فيها أزمة لم تشهدها منذ الحرب العالمية الثانية، عقدت الأمم المتحدة، وبمبادرة من الجزائر، دورة استثنائية خصصتها لقضية التنمية ولمشكلات الحوار بين الشمال والجنوب، أي بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة. وارتفعت أصوات الدول النامية مجددة مطالبها المتمحورة حول «السيادة الدائمة والتامة لكل دولة على مصادرها الطبيعية وعلى جميع نشاطاتها الاقتصادية... (وحول) التشديد على ضرورة العمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد...».

عارضت الدول الغربية برنامج مطالب الدول النامية، والتفت عليه بمختلف الوسائل السياسية

والإكثار من الاجتماعات واللجان غير المنتجة... ورفضت أن تحيد عن مفاهيمها الاقتصادية التقليدية. فحصرت كل همّها باتهام دول الأوبك باحداث أزمة كبرى في الاقتصاد العالمي، ورفضت زيادة مساعدتها وإعادة النظر بصورة شاملة في ديون الدول النامية، مصرّة على أن تتبع هذه الأخيرة سياسة اقتصادية منفتحة على السوق العالمية.

ومنذ أيلول ١٩٧٦، تأجل حوار الشمال – الجنوب إلى أجل غير مسمّى، خاصة وان الغرب كان قد استطاع استيعاب نتائج أزمة ١٩٧٣، وبالتالي فلا حاجة له إلى حوار ومحاورين. كذلك، جاءت الأحداث السياسية والعسكرية والأمنية الكبرى (١٩٧٥ – أوائل ١٩٩٤، لبنان، ايران والعراق، الخليج، الاتحاد السوفياتي، البلقان – البوسنة والهرسك، الصومال...) لتشكل ضربة كبرى للدول النامية (العالم الثالث) فتفضي، أقله إلى مرحلة قد تطول، على كل ما كانت تصبو إليه هذه الدول من مشاريع وبرامج تضعها في موقع الند المحاور للدول الغربية.

هذا التأجيل إلى «أجل غير مسمّى» عنى أمرًا أكدته سنوات العقدين اللاحقين، وهو ايقاف حوار الشمال – الجنوب بشكله الذي بدأ يتبلور في أوائل السبعينات حيث كان قد أصبح للجنوب (الدول النامية – العالم الثالث) ثقله العددي والتفاوضي المؤثّر والضاغط والمهم من جهة، واستمرار هذا الحوار، من جهة ثانية، مع جنوب تتكلم باسمه ليست مجموعة الـ ٧٧ أو الـ ١١١ بل «مجموعة الدول الـ ٢٤ النامية» التي أخذت تجد نفسها مضطرة على «مناشدة» الدول الصناعية المتقدمة (الشمال) بدل مفاوضتها أو محاورتها. وهذا الوضع البالغ الصعوبة بالنسبة إلى العالم الثالث لمح إليه محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة السوري الذي رأس مجموعة الدول الـ ٢٤ بعد اجتماع عقدته هذه الدول في واشنطن (٢٩ نيسان ١٩٩٣) بقوله: «إن الظروف لا تزال قاسية، والمناخ أكثر عداء مما كان عليه قبل سنوات وعلينا الاستمرار في جهودنا».

وفي سياق هذا الحوار بين قوي ازداد قوة وضعيف استُضعف بعد فترة استقواء يمكن ايراد الاجتماع الذي عقدته ٣٧ دولة من مجموعة دول عدم الانحياز في نوسا دوا (بالي – اندونيسيا) في ١٣ أيار ١٩٩٣ حيث أيدت اقتراح الرئيس الأندونيسي سوهارتو بتمثيل هذه الدول في قمة مجموعة البلدان الصناعية السبع الكبرى التي تعقد في تموز من السنة نفسها في طوكيو. وكان اجتماع اندونيسيا خصّص لإحياء الحوار بين الشمال والجنوب وإعادة تفعيله.

الأوبك

تأريخ: أوبك، «منظمة البلدان المصدرة للنفط، وهي غير أوابك، أي «منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط». من أهم المنظمات الدولية التي لها تأثير بالغ الأهمية في تطور العالم الثالث الاقتصادي والتنموي والسياسي.

أعلن عن تأسيس الأوبك في بغداد العام ١٩٦٠، واختيرت جنيف مقرًا لها، وكانت تضم، إضافة إلى العراق، الكويت، السعودية، ايران، فنزويلا (وهي الدول المؤسسة). ثم انضمت إليها قطر، ليبيا واندونيسيا (١٩٦٢)، أبو ظبي (١٩٦٧)، الجزائر (١٩٦٩)، نيجيريا (١٩٧١)، الإكوادور (١٩٧٣)، الغابون (١٩٧٣ كعضو مشارك، و ١٩٧٥ كعضو كامل). وجميع هذه الدول تنتمي إلى العالم الثالث.



النفط هدف استراتيجي

جاء تأسيس الأوبك ردًا جماعيًا من البلدان المنتجة على تخفيض أسعار النفط الخام بعد أن لجأت الشركات إلى تخفيض هذه الأسعار عدة مرات خلال فترة قصيرة، ما أدى إلى إلحاق خسائر فادحة بالبلدان المنتجة. واستطاعت المنظمة أن تثبت الأسعار، وتزيد نسبة العوائد، وإلغاء حسومات التسويق التي كانت تتقاضاها الشركات. ولقد كان لاجتماعي طهران وطرابلس الغرب، في ما بعد، أثر بارز في تثبيت وضع المنظمة.

كانت العلاقة بين الشركات المستثمرة والبلدان المنتجة تتطور وتتغير تبعًا لمفاوضات الطرفين واتفاقهما، إلا أن حرب تشرين الأول ١٩٧٣ غيرت جوهريًا هذه الصورة، خاصة في مجال الأسعار، وعزّزت وضع المنظمة وأظهرتها كقوة ذات تأثير على المسرح العالمي.

لكن، بعد سنوات قليلة أخذت المنظمة تتعرض لصعوبات كبيرة نتيجة ضغط الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، وممالأة بعض الدول الأعضاء للغرب الصناعي على حساب مصالحها ومصالح الأعضاء الآخرين في ما يتعلق بالاستجابة إلى هذا الضغط وتخفيض أسعار النفط الخام؛ فتلجأ هذه الدول، في مرحلة أولى، إلى تجميد الأسعار، ثم إلى إغراق الأسواق من أجل تخفيضها (الأسعار) في المرحلة الثانية، وذلك بزيادة الإنتاج وخلق المنافسة بين الدول الأعضاء.

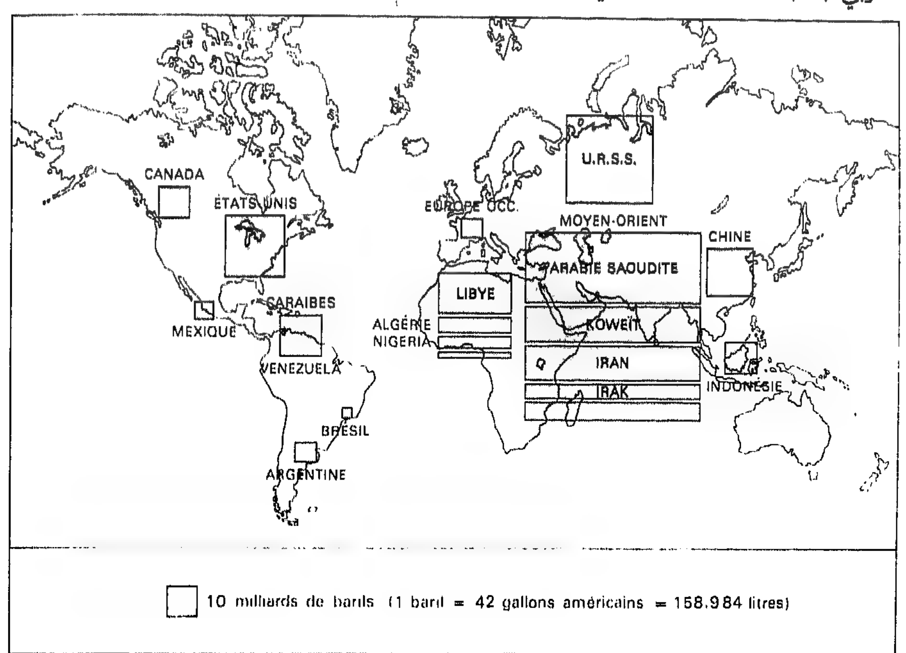
وكان الدور الذي لعبته الدول الكبرى المستهلكة واضحًا، فالتخطيط الذي وضعت أسسه في الاجتماع الوزاري لوكالة الطاقة الدولية في باريس (١٩٧٩) انتهى إلى وضع سياسة موحدة لمواجهة منظمة أوبك التي حملها المؤتمر المسؤولية عن الاستمرار في زيادة أسعار البترول الخام. وأعد المؤتمر خطة تكفل تخفيض استهلاك دولهم من البترول واعتماد مصادر بديلة وتشجيع الاستثمار فيها ودعم موقف الدول الصناعية والدول المنتجة من خارج أوبك التي أخذ إنتاجها يتزايد باطراد. وأثّر ذلك على إجمالي إنتاج أوبك، إذ تدنى بنسبة كبيرة حتى وصل إلى الحد الذي يبلغه الآن (أوائل ١٩٩٤)، أي ٢٤,٥٢ مليون برميل يوميًا. وأصبحت المعادلة بذلك واضحة: تدني كبير في إنتاج أوبك مع تدهور في الأسعار مقابل زيادة عرض الدول خارج الأوبك.

وفي مؤتمر أوبك في جنيف (١٩٨٦)، وافق المؤتمرون على توصية اللجنة الوزارية الخاصة بالأسعار بالعودة إلى سعر ١٨ دولارًا اعتبارًا من أول سنة ١٩٨٧، تماشيًا مع مصالح الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وعلى خفض الإنتاج ٧,٢٥٪. ورفع مؤتمر أوبك في فيينا (١٩٨٧) سقف الإنتاج إلى ١٦,٦ مليون برميل يوميًا. وبعد ذلك استمر هذا السقف في الارتفاع إلى أن وصل اليوم إلى ٢٤,٥٢ مليون برميل يوميًا. وفي شباط ١٩٩٤، قال الدكتور محمد السهلاوي، الناطق باسم أوبك، إن التوقعات تشير إلى زيادة في إنتاج دول أوبك بمعدل نصف مليون برميل يومياً وحتى السنة ١٩٩٦.

أما مؤتمر أوبك الأخير (جنيف، ١٠ حزيران ١٩٩٣)، فبدلًا من أن ينشغل بتدعيم أسس المنظمة وجعلها قادرة على توحيد كلمتها لمواجهة تحديات كثيرة مطروحة بفعل التطورات السياسية الكبرى في العالم التي تؤشر إلى كل ما هو من غير مصلحة الدول المصدرة للنفط، ولا من مصلحة العالم الثالث عمومًا، راح المؤتمرون ينشغلون بحل مشاكلهم الداخلية ومناقشة الحصص والأسعار، ولم يسجلوا في النهاية سوى خروج الكويت (عضو مؤسس) من المنظمة وانفراط عقد الحصص. وكانت المنطمة قبلًا تعرضت لهزة عنيفة عندما انسحبت الاكوادور منها.

وإضافة إلى ذلك، ثمة عقبة كبيرة ارتسمت أمام الأوبك قبل سنوات قليلة، وهي آخذة في التفاقم،

وتتمثل بمُواجهتها للدول الأوروبية التي قررت فرض ضريبة «الكربون». فهذا القرار الأوروبي يمثّل خطرًا اقتصاديًا للأوبك، للمنطقة العربية وللعالم الثالث؛ إذ إن الدول الأوروبية، منذ مؤتمرها في ١٩٧٩، وهي تخطط لتوجيه ضربات إلى الأوبك، ونجحت بالفعل في الوقت الذي خارت فيه قوى المنظمة وهي تنشغل بنفسها، ولا تخطط، ولا توحد كلمتها. ومن خلال نظرة سريعة يتبين ان مثل هذه الضريبة ستؤدي في النهاية إلى تقليل الإنتاج العربي من النفط بحوالي ثلاثة ملايين برميل يوميًا وتخفيض معدل نمو الدخل القومي العربي بنسبة ٠,٧٪، وزيادة في الواردات العربية.



مناطق وتقديرات احتياطي النفط في العالم. المربّع في أسفل الخريطة يشير إلى حجم يعادل ١٠ مليارات برميل (البرميل الواحد = ٤٢ غالون اميركي = ١٥٨,٩٨٤ ليترًا).
المرجع: أنسيكلوبيديا أونيفرساليس، ج ١٢، ص ٨٦٢.

إنجازات: في الذكرى الـ ٣٣ لتأسيس الأوبك، كتب أحمد فاضل كابلي (أستاذ الاقتصاد المشارك في جامعة الملك عبد العزيز في جدة - «الحياة»، العدد ١١١٩٣، تاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٩٣، ص ١١) محددًا أهداف المنظمة وإنجازاتها الماضية بالتالي:

«كان الهدف من قيام تلك المنظمة (الأوبك) الآتي: ١- توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء، ٢- اتباع أفضل الطرق لحماية المصالح الفردية والجماعية للأعضاء، ٣- العمل على الحد من التقلبات غير الضرورية في الأسعار، ٤- محاولة إعادة الأسعار إلى مستواها قبل الخفض، ٥- ضمان حصول الأعضاء على دخل ثابت ومستقر لمواجهة حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية... الخ.

وإذا تتبعنا الإنجازات التي حققتها «أوبك» خلال الـ ٣٣ سنة الماضية نجد أنها مرت بأربع مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى ١٩٦٠ - ١٩٧٣: كانت «أوبك» في مرحلة الطفولة والتكوين، ولم تستطع المنظمة ان تحقق الكثير إذ دخلت في مفاوضات طويلة مع الشركات واستطاعت الحد من تدهور

الأسعار والدخول في عمليات المشاركة والتملك الجزئي لبعض الشركات، ولم يكن سوى القليل من الناس يعرف ما هي «أوبك».

المرحلة الثانية ١٩٧٣ – ١٩٨١: وهي العصر الذهبي للمنظمة، فبعد حرب رمضان عام ١٩٧٣ والحظر البترولي الجزئي الذي فرضه العرب على أميركا وهولندا أيام الحرب بسبب مساعدتهما لاسرائيل، ظهرت «أوبك» على الساحة الدولية كعملاق كبير سيطر على الساحة العالمية لمدة ثماني سنوات متواصلة.

وكانت اجتماعات «أوبك» ترصدها كل وكالات الأنباء العالمية وشبكات التلفزيون الدولية، وكانت تصريحات وزراء البترول تهز الأسواق العالمية، وكانت إذا عطست «أوبك» أصيب العالم الغربي بالزكام. وعندما ننظر إلى واقع «أوبك» اليوم نتحسر على تلك الأيام الخوالي.

المرحلة الثالثة ١٩٨٢ – ١٩٩١: وهي المرحلة التي بدأت بحرب العراق – ايران ١٩٨٠ واستمرت حتى عام ١٩٨٨، ثم أزمة الخليج وحرب تحرير الكويت التي بدأت في آب عام ١٩٩٠ وانتهت في نيسان عام ١٩٩١.

تلك السنوات العجاف والصفحات السوداء التي جعلت أسعار البترول تتراجع من ٣٤ دولارًا للبرميل عام ١٩٨١ إلى حوالي ثمانية دولارات عام ١٩٨٦، وتراجعت الكميات المنتجة من ٣٢ مليون برميل يوميًا عام ١٩٧٩ إلى حوالي ١٤ مليون برميل عام ١٩٨٧. ثم ما لبثت الأسعار أن تحسنت وقاربت ٢٠ دولارًا للبرميل في صيف ١٩٩٠ كما زادت الكميات المنتجة بالتدريج حتى وصلت إلى أكثر من ٢٠ مليون برميل يوميًا.

المرحلة الرابعة ١٩٩١ وإلى الآن: وهي المرحلة التي تلت حرب الخليج وأدت إلى ارتفاع موقّت في الأسعار بسبب خروج العراق والكويت من دائرة التصدير، وعلى رغم ذلك لم ترتفع الأسعار كما كان متوقعًا بسبب توافر المخزونات النفطية لدى الدول المستوردة والدول المصدرة على حد سواء.

وبدأت أزمة «أوبك» الحقيقية عند عودة الكويت إلى الإنتاج والتصدير بأسرع مما كان متوقعًا. إذ كانت التقديرات الأولية التي أذيعت أثناء الحرب وبعدها مباشرة تعطي أرقامًا خاطئة عن حجم الأضرار والحرائق التي أصابت حقول البترول الكويتية، وأن عودة الكويت إلى الإنتاج والتصدير بكميات كبيرة سيستغرق من ٣–٥ سنوات. ولكن لم تمض سنة واحدة حتى عادت الكويت إلى الإنتاج والتصدير بالقدرة نفسها التي كانت عليها قبل الغزو».

مناقشة: بموجب اتفاق خاص مع صحيفة «فايننشال تايمز»، نشرت «الحياة» مقالًا لروبرت كورزين بعنوان: «الانخفاض المتواصل للأسعار يضر الدول الصناعية ويعيد رسم التحالفات داخل صناعة النفط – سعي أوبك إلى المحافظة على التوازن في الأسواق العالمية رهان خاسر» («الحياة»، العدد ١١٢٦٢، تاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٩٣، ص ١٢):

«يصعب اعتبار حالة «تقلب المزاج» التي اتسم قطاع النفط والغاز الدولي أمرًا جديدًا لأن تاريخ هذا القطاع يتسم بالتقلبات الحادة في الأسعار والإمدادات التي تنقلب بسرعة من وضع الفائض إلى وضع النقص والشح وبالعكس.

ويعتبر بعض المراقبين تراجع أسعار البترول بنسبة ٢٠ في المئة السنة الجارية أمرًا عارضًا موقتًا، ويقول هذا البعض ان العرض والطلب في حالة توازن تقريبًا حاليًا وانه من المحتمل أن تتراجع أسعار النفط إلى متوسط يراوح بين ١٧ و ١٨ دولارًا للبرميل الواحد السنة المقبلة.

وفي اعتقاد هذا البعض أيضًا ان آخر تراجع سجلته أسعار النفط يعكس الاضطراب المبالغ فيه في الأسواق المالية التي استجابت في صورة سلبية لحالة استمرار التراجع في الطلب في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط في العالم، في الوقت الذي تنعم فيه الكرة الأرضية بإمدادات غزيرة من هذه المادة الحيوية.

إلا أن البعض الآخر من المراقبين يحذر من أن الأسعار المتدنية حاليًا ربّما شكلت المرحلة الأولى فقط من تراجع أكثر حدة ستشهده أسعار النفط في الأيام المقبلة.

ويلفت هذا البعض إلى أن أسعار النفط الخام تدنت بمعدل تسعة في المئة سنويًا منذ عام ١٩٩١. ولا يوجد في الأفق سوى مؤشرات قليلة تحمل على التفاؤل.

ويعدد المتعاملون العوامل التي ربما تسببت في المزيد من التراجع في أسعار النفط، وبينها احتمال ازدياد حجم الكميات المطروحة في الأسواق الدولية السنة المقبلة بسبب الارتفاع المتوقع لصادرات بحر الشمال النفطية وزيادة الانتاج في دول لا تنتمي إلى منظمة «أوبك» التي تضم الدول المصدّرة للنفط.

وهناك احتمال آخر بحدوث تقلبات كبيرة في سوق النفط الدولية في الفترة التي تسبق عودة النفط العراقي إلى الأسواق. وربما وقع ذلك في النصف الثاني من السنة المقبلة في حال رضخت بغداد لمطالب الأمم المتحدة بخصوص مراقبة الصناعات العراقية ذات الإمكانات العسكرية وعلى مدى فترة طويلة من الزمن.

ويقول المراقبون المتشائمون ان أوضاعًا من هذا القبيل قد تتسبب في تراجع سعر نفط «برنت» إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل الواحد. وهو السعر الذي وصل إليه هذا النفط عام ١٩٨٦ عندما انهارت الأسعار على رغم ان الأسعار الحالية للنفط هي وبالقيمة الفعلية، عند هذا المستوى.

وسعت شركات النفط الرئيسية في العالم في صورة حثيثة إلى البحث عن امدادات جديدة من النفط الرخيص الثمن نسبيًا. وغذّى هذا التوجه انفتاح مناطق واسعة من العالم، كانت في السابق مغلقة، أمام هذه الشركات، بما في ذلك مناطق شاسعة مما كان الاتحاد السوفياتي والصين. ومع هذا لا يزال معظم الانفاق الرأسمالي لهذه الشركات مركزًا على المناطق المعهودة.

ويعود الأمر إلى أسباب عدة بينها استخدام تقنيات جديدة في الاستكشاف بطريقة السبر الزلزالي وعبر الحفر. وتطبق هذه التقنيات الحديثة سواء في مناطق جديدة يجري فيها التنقيب للمرة الأولى أو في مناطق «ناضجة» كمنطقتي بحر الشمال وخليج المكسيك اللتين بدأ تطويرهما في الفترات السابقة التي اتسمت بارتفاع أسعار النفط.

وتستخدم هذه التقنية الشركات الرئيسية كما يستخدمها عدد متزايد من الشركات المستقلة ما يطيل أعمار عدد كبير من حقول النفط ومناطق انتاجه في العالم.

وأفادت هذه التقنيات والاستراتيجيات أيضًا في زيادة حجم الاستثمارات والاستراتيجيات أيضًا في زيادة حجم الاستثمارات المتراكمة على مدى الأعوام في منشآت البنية التحتية الباهظة التكاليف مثل منصات الإنتاج وخطوط الأنابيب والمحطات. لكن بالنسبة إلى شركات النفط الضخمة التي اندمجت بين بعضها البعض، تسبب التراجع الأخير في أسعار النفط وبالتالي في أسعار أسهم هذه الشركات في حرمانها من التمتع «بأمجاد» هذه المنجزات التقنية ومغانمها.

وفجأة لم تعد الأسواق مقتنعة بجدوى ما حققته شركات النفط الاميركية والأوروبية الرئيسية من خفض في التكلفات الثابتة ومن التركيز على النشاطات الرئيسية، بعدما كانت هذه الأسواق أعربت عن إعجابها الكبير بهذه المنجزات في وقت سابق من السنة الجارية. ويتساءل المستثمرون المشككون حاليًا عما سيحدث لتدفق السيولة في الشركات الرئيسية إذا وصل سعر البرميل الواحد السنة المقبلة إلى ١٤ دولارًا، أو إلى ما يقرب من هذا السعر بدلًا من المتوسط الذي يراوح بين ١٨ و ٢٠ دولارًا والذي تكيّف عدد كبير من الشركات معه بنجاح.

كما ان تراجع أسعار النفط وأسعار أسهم شركات النفط سيؤثر سلبًا في البحث عن مخزون نفطي أكبر وأرخص ثمنًا في الأماكن النائية من العالم. إذ لا تزال جهود التنقيب، في المناطق النائية من الصين وما كان الاتحاد السوفياتي، في مراحلها المبكرة الأولى حيث ان الشركات الرئيسية استثمرت في انشاء قوى عاملة ماهرة ضخمة، على رغم ان التكاليف الرأسمالية لا تزال نسبيًا متواضعة.

لكن هذا الوضع كله قد يتغير قريبًا نظرًا إلى أن المشاريع المنفذة في تلك المناطق النائية باتت منافسًا

جديًا للاستحواذ على الأموال المخصصة لأعمال التطوير غير الكثيفة، حسب ما يقول المحللون.

ومما يدل على ما تفعله شركات النفط الرئيسية حاليًا ما أشار إليه مصرف «تشيس مانهاتن بنك» أخيرًا من تقديرات مفادها ان شركات النفط الغربية، ربما أنفقت ما يزيد على خمسة بلايين دولار سنويًا على مشاريع التنقيب والتطوير في ما كان الاتحاد السوفياتي وذلك في غضون عامين و «ما يزيد على هذه المبالغ بكثير في غضون السنوات الخمس أو العشر المقبلة».

وبوسع الشركات الرئيسية المندمجة في ما بينها أن تعتمد على ما تجنيه من أرباح من عمليات التكرير والتوزيع عندما تتراجع الأسعار. وهو ما حصل فعلًا حسب ما تشير إليه نتائج الربع الثالث من السنة الجارية لكن الزيادة المزمنة التي تشهدها المقدرة على التكرير في أوروبا تهدد بخفض الأرباح المتأتية من هذا المصدر في وقت لا يزال الركود الاقتصادي في أوروبا واليابان سببًا لتراجع الطلب.

ولا توفّر شركات التنقيب المستقلة عمليات تكرير وتوزيع بوسعها الاعتماد عليها إذا لم تفلح في نشاطاتها الأساسية. ولهذا فربما تسببت فترة متمادية يتواصل فيها ضعف الأسعار لا في خفض إنفاق هذه الشركات على التنقيب والتطوير وحسب، بل في تسابق الشركات الكبيرة الزاخرة بالسيولة، نحو استملاك الشركات المستقلة الصغيرة نسبيًا سعيًا وراء الحصول على موجودات سليمة بأسعار مغرية.

ولا تقاس الضغوط المالية التي تعانيها شركات النفط نتيجة تراجع الأسعار بما تعانيه الدول الـ ١٢ الأعضاء في «أوبك». وتكفي، لإبراز الضرر الذي يلحق بهذه الدول، الإشارة إلى أن تراجع أسعار النفط بمقدار دولار واحد سنويًا يؤدي إلى خسارة الدول الـ ١٢ مجتمعة خمسة بلايين دولار من العائدات، علمًا بأن عائدات دول «أوبك» نفسها من النفط تراجعت باطراد في الأرباع الثلاثة الأولى من السنة الجارية.

وربّما أدى آخر تراجع في أسعار النفط إلى وصول هذه الأسعار إلى مستوى لم تشهده دول «أوبك» منذ ما قبل أزمة الكويت عام ١٩٩٠ حسب ما جاء في دراسة حديثة أجراها «مركز دراسات الطاقة الدولية».

ومما زاد من تفاقم الأزمة التي يعانيها عدد كبير من دول «أوبك» نتيجة تراجع الأسعار فشل هذه الدول أو عجزها عن تنويع اقتصاد ما يحول بالتالي دون تقليل اعتمادها على العائدات النفطية. ويهدد استمرار تراجع أسعار النفط بحدوث اضطرابات اجتماعية في أكثر من دول «أوبك» هشاشة مثل ايران ونيجيريا اللتين يعتبر الأداء الاقتصادي غير النفطي فيهما ضعيفًا.

وتتطلع صناعة النفط إلى دول «أوبك» لكي تزيد فرص استقرار الأسواق عن طريق خفض الإنتاج. لكن «أوبك» تواجه مأزقًا بحد ذاتها حسب ما يقول المسؤولون في دول الخليج. فإذا عمدت إلى خفض السقف الراهن البالغ ٢٤,٥٢ مليون برميل يوميًا، فإنها قد ترسل بذلك إشارة ايجابية مفادها أن بوسع «أوبك» تكييف انتاجها بما يتناسب مع الطلب القصير المدى جدًا. لكن خفض السقف أيضًا قد يدفع بعض الأعضاء نحو التلاعب بحصته من الإنتاج، حسب ما يقول المسؤولون الخليجيون، ما قد يتسبب في مزيد من التراجع في الأسعار.

واستند قرار «أوبك» المتخذ في تشرين الثاني الماضي أيضًا والذي تناول الإبقاء على السقف الراهن للإنتاج حتى السنة ١٩٩٤، إلى الاعتقاد بأن الطلب على النفط سيزداد، أما بسبب برودة الطقس في الدول الصناعية في العالم أو بسبب ازدياد استخدام النفط بفضل تدني أسعاره في الاقتصادات التي تشهد نموًا.

لكن قرار «أوبك» المتخذ الشهر الماضي (تشرين الثاني ١٩٩٣) عكس أيضًا غضب الدول الأعضاء فيها من قيام المنتجين المستقلين بقضم حصتها من أسواق النفط العالمية.

ويقول المسؤولون ان منظمة «أوبك» لم تعد راغبة في لعب دور المنتج المؤثر لأن من شأن خفض انتاج دولها أن يؤدي إلى تسريع المكاسب التي تحصل عليها الدول المنتجة غير المنتمية إلى المنظمة النفطية.

كما عكس قرار «أوبك» الشهر الماضي عدم رغبة السعودية ودول أخرى كبيرة في المنظمة في خفض حصصها من الإنتاج قبل إعادة الصادرات العراقية من النفط إلى سقف الإنتاج، ربما بحلول النصف الثاني من السنة المقبلة (١٩٩٤)

وستعقد دول منظمة «أوبك» اجتماعًا طارئًا حالما تسمح الأمم المتحدة للعراق باستئناف تصدير نفطه.

وربما كان هذا الاجتماع، عندما ينعقد، أكثر اجتماعات دول المنظمة اتسامًا بالنزاع والخلاف منذ تاريخ انشاء هذه المنظمة نظرًا إلى حال العداء المستحكم بين العراق، من جهة، وبين جيرانه من دول الخليج، من جهة أخرى.

ويصرّ العراق، الذي يعتبر مخزونه الاحتياطي من

النفط ثاني أكبر مخزون معروف في العالم، على السماح بالعودة إلى أسواق التصدير بحصة كبيرة. لكن هذا يتطلب خفضًا كبيرًا في حصص الدول الأعضاء الأخرى في «أوبك» في الوقت الذي تزداد فيه حاجتها إلى العائدات النفطية.

لكن المزاج المتشائم الذي ساد قطاع النفط لم يظهر في قطاع الغاز. ويزداد اعتبار المعنيين للغاز على أساس انه وقود أقل اضرارًا بالبيئة بدرجات عن غيره من أشكال الوقود، ما يزيد اهتمام الأسواق الصناعية، كأسواق أوروبا، به.

وفي تشرين الأول المنصرم، تسلمت القارة الأوروبية أول دفعة من الغاز من حقول موجودة في عرض بحر النروج بموجب اتفاق «ترول» الذي يعتبر أكبر عقد تجاري في تاريخ صناعة النفط.

ويجري حاليًا درس انشاء عدد من خطوط الأنابيب تربط أوروبا باحتياطات جديدة من الغاز الدفين. وتتضمن هذه المشاريع احتمال انشاء أنبوب يربط بين بريطانيا وبلجيكا وانشاء خطوط أنابيب اضافية من روسيا والنروج.

وفي الولايات المتحدة، أدّى الغاء القيود والأنظمة أخيرًا إلى ارتفاع الأسعار مما أقنع عددًا من الشركات بالتنقيب عن احتياطات جديدة من الغاز. وفي أماكن أخرى من العالم، خصوصًا في آسيا، صارت محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تستخدم الغاز كوقود تشغيل تعتبر أسرع الطرق وأرخصها ثمنًا في تعويض النقص في الطاقة الكهربائية».

مستقبل «الجنوب» ودور الأمم المتحدة

ناصيف يوسف حتي، باحث سياسي وخبير في العلاقات الدولية، نشرت له «الحياة» (٩ حزيران ١٩٩٣) مقالًا بعنوان «مستقبل الجنوب: أي مجلس أمن لأي أمم متحدة؟»، نورده حرفيًا:

«في سياق الدعوات لإصلاح الأمم المتحدة بغية تفعيلها واعطائها دورًا أكبر في عالم ما بعد الحرب الباردة، خصوصًا بعد صدور تقرير الأمين العام «لنجدة السلام» يبرز تركيز ذو مصادر مختلفة على ضرورة اعادة النظر في عضوية مجلس الأمن بغية توسيعه وجعله أكثر ديمقراطية في المجال التمثيلي. فمجلس الأمن كجهاز تقريري هو الجهاز الأهم أو الجهاز المفتاح لأمم متحدة متجددة.

وبالفعل أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ تشرين الثاني الماضي قرارًا تحت عنوان مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة دعوة الدول الأعضاء لتقديم اقتراحات مكتوبة حول إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز آخر شهر حزيران الحالي (١٩٩٣)، على أن يرفع تقريرًا بهذا الشأن إلى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

والملاحظ أن الدول التي قدمت مشروع القرار تنتمي كلها إلى «الجنوب» ما عدا اليابان التي شاركت في تقديم المشروع للدلالة على الأهمية التي تعلقها على هذه المسألة. وكانت الدعوة ذاتها قد برزت في الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة العاشر لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الأسبوع الأول من شهر أيلول ١٩٩٢ في جاكرتا. وعلى صعيد دول «الشمال» برز اهتمام خاص بالحصول على العضوية الدائمة من جانب اليابان، كما أشرنا، كذلك من جانب ألمانيا، ولو ان هذه الأخيرة لا تبدي الحماس ذاته الذي تبديه اليابان. كما ان الإدارة الأميركية أكّدت أكثر من مرة على لسان وزير الخارجية انها لا تمانع في اجراء توسيع لمجلس الأمن لضم كل من ألمانيا واليابان إلى العضوية الدائمة ولو ان ذلك لا يعني بالطبع منحهما حق النقض.

والمفارقة المثيرة في هذا الصدد ان الدولتين الأخيرتين هما اللتان ينطبق عليهما توصيف «الدولة العدو» حسب المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وهو توصيف صار من الضروري إسقاطه من هذه المادة، وقد دعت روسيا في هذا الخصوص إلى إصدار بيان سياسي عن مجلس الأمن يعتبر ان هذا التوصيف فقد معناه الأساسي وصار جزءًا من التاريخ.

وللعودة إلى مجلس الأمن يلاحظ أن الدعوات إلى التوسيع اتخذت الأشكال الآتية:

— ظهور توجه في بعض الأوساط الأوروبية الغربية يدعو إلى منح اليابان والجماعة الأوروبية مقعدي كل من فرنسا وبريطانيا بعد الحصول على موافقة هاتين الدولتين. وكانت الأوساط السياسية الايطالية الأكثر تعبيرًا عن هذا الاتجاه، ويصيب هذا الاقتراح عصافير عدة بحجر واحد، فهو أولًا لا يفتح الباب على مصراعيه لزيادة أعضاء مجلس الأمن بل يبقي التغيير في إطار أهل البيت «الشمالي». وهو ثانيًا يمثل دخولًا للدول الكبرى الأخرى من نافذة الجماعة الأوروبية مثل ايطاليا وألمانيا، كما يشكل حلًا لمسألة دخول ألمانيا إلى المجلس. وهو ثالثًا يكرس الشعور بالتساوي مع فرنسا وبريطانيا بعد سلبهما الامتياز الذي كانتا تتمتعان به ويؤدي إلى إعادة توزيع الأوراق في الجماعة الأوروبية. وكل ذلك بالطبع يمكن إدراجه ضمن بلورة أو تدعيم الدور السياسي الأمني للجماعة الأوروبية الذي يصب في «روح» ماستريخت. ومن نافلة القول ان موقف كل من فرنسا وبريطانيا اتسم بالانتقاد لمحاولات توسيع مجلس الأمن بهذا الشكل ويقول وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ في مجلس العموم في ٢٣ شباط ١٩٩٣ انه إذا تمّ توسيع مجلس الأمن فيصبح من الصعب إدارة أعماله، وهو يوجّه انتقادًا مبطنًا إلى كل من ألمانيا واليابان قائلًا ان العضوية الدائمة تفترض وجود دساتير عند الدول المطالبة بها تسمح لها بالقيام بالوظائف الأساسية لهذه العضوية.

— مقترح تقدمت به البرازيل أساسًا لخلق خمسة مقاعد عضوية دائمة جديدة ولكن من دون اعطاء حق النقض لهذه العضوية الجديدة فيصل عدد أعضاء مجلس الأمن إلى عشرين عضوًا. وحسب هذا المقترح تحصل كل من اليابان وألمانيا على مقعد والمقاعد الثلاث الأخرى تذهب إلى «الجنوب» فتحصل عليها الدول الأكبر من حيث عدد السكان والتي يمكن تصنيفها كقوى اقليمية كبرى مثل الهند ونيجيريا والبرازيل. ويقوم هذا التوزيع على عامل التمثيل الإقليمي المتنوع فيغطي آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. وإذا كان المقترح الأول الذي يدعو إلى التغيير في إطار «الشمال» يلاقي معارضة «شمالية» فكذلك هو الأمر بالنسبة إلى المقترح الثاني ولكن في إطار «الجنوب» هذه المرة، إذ يفتح شهية قوى إقليمية أخرى لا تجد من مصلحتها أن تتمتع القوى الإقليمية المنافسة لها بمكاسب العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

— وهنالك مقترح ثالث للتعاطي مع هذه الحساسية الطبيعية يقول بإجراء مداورة على صعيد المقاعد الإقليمية الثلاث ضمن المنطقة ذاتها كأن يحصل تداول للمقعد اللاتيني بين البرازيل والمكسيك والأرجنتين والمقعد الآسيوي بين الهند وباكستان على سبيل المثال.

— المقترح الرابع في هذا الخصوص مختلف كليًا عمّا سبقه من حيث مضمونه ومنطلقاته وبالتالي فعاليته في هذه المرحلة، إذ يدعو إلى توسيع مجلس الأمن من خلال إدخال التجمعات الإقليمية بحيث يكون نصف أعضاء المجلس من الدول الكبرى والنصف الآخر من هذه التجمعات أو المنظمات. ويهدف هذا المقترح، الذي تبناه وبلوره مركز روبرت شومان لأوروبا مع مراكز

دراسات مشابهة تعمل على تدعيم التعاون على الصعيد الإقليمي، إلى تصحيح التمثيل في إطار شمال – جنوب واعطائه أكبر طابع شمولي وتخطي المنطق «القومي» التقليدي الذي يعتبر الدولة الطرف الوحيد ذا الحق المطلق في إدارة شؤون العالم من خلال مجلس الأمن.

هناك جملة من العوامل أو المسببات المترابطة تدفع في هذا الاتجاه، من دون أن يعني ذلك انها ستنجح في توسيع مجلس الأمن، وهي:

– أولًا: الحفاظ على ديمقراطية التمثيل الكمي. فمراجعة حسابية بسيطة تدل على أن عدد أعضاء الأمم المتحدة كان ٥١ عضوًا عام ١٩٤٥ ووصل هذا العدد إلى ١٢٦ عضوًا عام ١٩٦٨ وهو ما فرض عند ذلك توسيع المجلس من ١١ إلى ١٥ في حين ان عدد الدول الأعضاء وصل حاليًا إلى ١٨٢ دولة مع دخول كل من موناكو واريتريا.

– ثانيًا: التحوّل الذي أصاب هيكل النظام العالمي وعناصر تصنيف القوة فيه بعد انتهاء الحرب الباردة ومعها نظام الثنائية وقيام قوى عالمية وقوى اقليمية جديدة إلى جانب بروز اتجاهات عالمية مؤثرة مثل الاقليمية الجديدة التي من مظاهرها تشجيع التعاون وزيادته في أُطر إقليمية وتنشيط دور منظمات اقليمية وانشاء منظمات أخرى واهتمام الأمم المتحدة ذاتها بتوثيق تعاونها مع التجمعات والمنظّمات الإقليمية.

كل ذلك يستدعي اجراء التوسيع للتكيّف مع هذه التحولات الهيكلية والقيمية بغية الحفاظ على ديمقراطية التمثيل النوعي.

– ثالثًا: بروز قضايا جديدة وأخرى متجددة من حيث ابعادها العالمية تتطلب قيام مجلس الأمن بوظائف لم يعهدها من قبل. فلم يعد من الجائز أو الممكن استمرار المجلس في دوره التقليدي القائم على حصر اختصاصه بالقضايا السياسية الأمنية ضمن التعريف الكلاسيكي لهذه القضايا، إذ سقط التقسيم الذي فرض هذه التعريفات بعد بروز معطيات عالمية جديدة أحدثت تداخلًا مثلًا بين الأمني والتنموي وبين النزاع الدولي والاثني الداخلي، كذلك بين حقوق الدولة وحقوق الجماعات والأفراد. وتوسعت، إذن، مصادر تهديد الأمن لتشمل مجالات كانت تدخل تحت عنوان «السياسة الدنيا» مثل القضايا الاقتصادية والتنموية بتداعياتها حسب التقسيم القديم.

وليس هنالك من أدل على تحكيم المنطق التقليدي في مفهوم دور مجلس الأمن أكثر من قمة كانون الثاني ١٩٩٢ التي جاء بيانها قاصرًا عن إدراك المتغيرات والمستجدات الحاصلة وأهمية التعامل مع هذه. فخذلت كل من راهن على ان قمة من هذا النوع وهذا المستوى وهي الأولى كان يجب ان تشكّل منعطفًا تاريخيًا في تطور دور مجلس الأمن. ونشير في هذا السياق إلى ما طرحه المشرفون على اعداد تقرير «التنمية البشرية ١٩٩٢» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية من ضرورة انشاء مجلس أمن خاص بالتنمية وموجبات ذلك.

من جهة أخرى فإن الأمم المتحدة مطلوب منها القيام بوظائف جديدة في «صنع السلام» و «بناء السلام»، مثلاً، تفترض التدخل في الشؤون الداخلية أحيانًا لبعض الدول، والإشراف على بناء هياكل لدول جديدة أو خارجة من حروب مدمرة، كل ذلك يتطلب مشاركة أطراف لها خاصيتها وحساسيتها الاقليمية في إصدار قرارت من هذا النوع وفي مواكبة تنفيذها.

– رابعًا: مواكبة التيار الداعي إلى «انعاش» دور الأمم المتحدة وتطويره، وبالأخص دور مجلس الأمن بعدما عادت إلى هذا الجهاز فعاليته غداة انتهاء الحرب الباردة. وقد يكون من المفيد

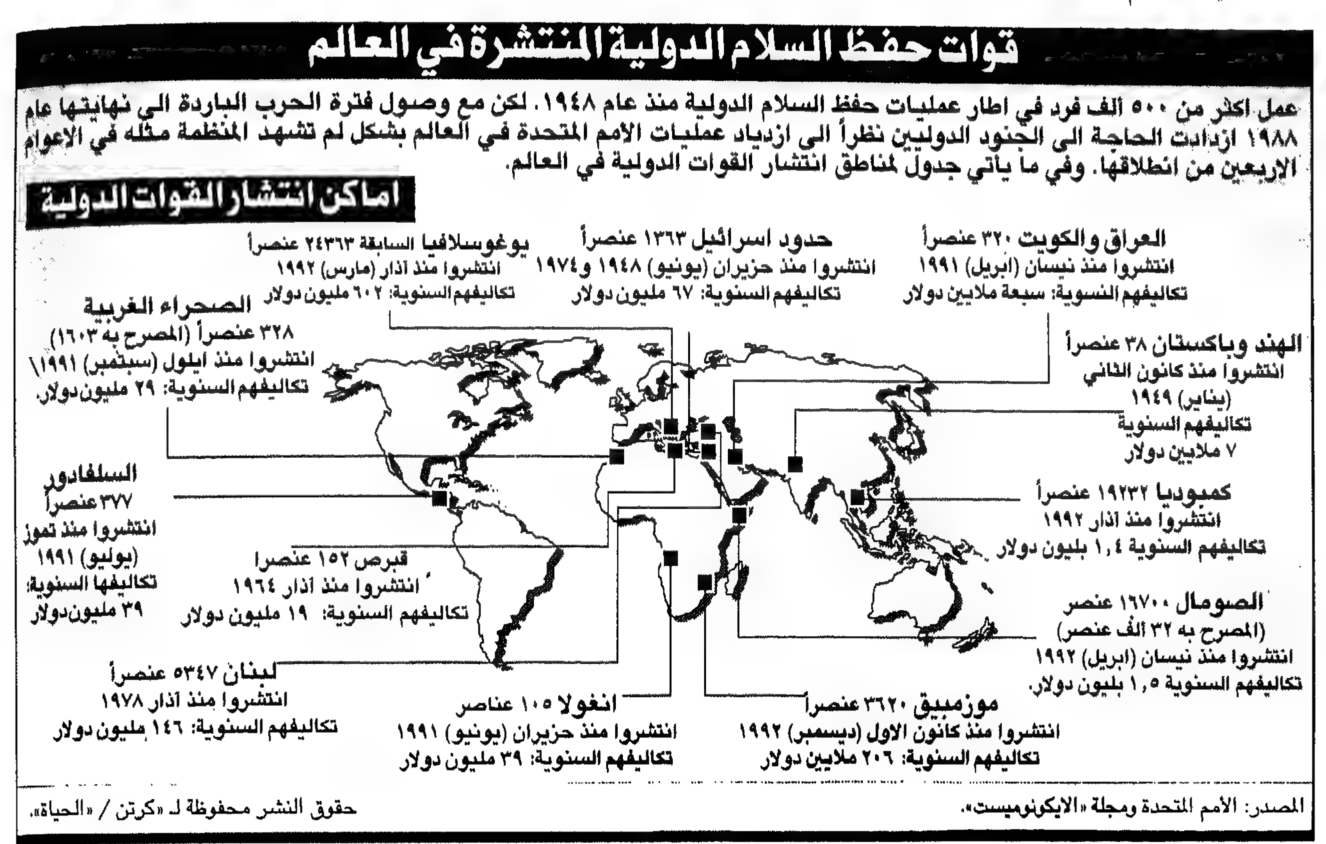
التذكير في هذا الإطار بأن حق النقض الذي يحكم دينامية مجلس الأمن وتمارسه احدى القوى الخمس الكبرى أو تسع دول مجتمعة في المجلس لم يخلق التراتبية القائمة في العالم بل جاء ليعكس هذا الواقع ويساهم في تكريسه، فحق النقض لا يقوم على مبدأ المساواة السيادية بين الدول بل على واقع عدم المساواة السياسية بينها. كما ان حق النقض عمل كأداة وقائية في كثير من الأحيان لمنع تفجر نزاع رئيسي مثلًا عند محاولة احتواء أو حل نزاع ثانوي وذلك بمنع حدوث صدام عسكري مباشر بين القوى الأساسية في العالم عند محاولة احداها استخدام مجلس الأمن لخدمة مصالحها المناقضة لمصلحة حيوية لقوى أساسية أخرى.

يذكر أيضًا أن تطورًا عرفيًا مهما حصل في ما يتعلق باستعمال حق النقض، وأعطى مرونة كبيرة لدور مجلس الأمن. ففي حين ان قراءة حرفية للميثاق (المادة ٢٧، الفقرة الثالثة) تشير إلى ضرورة حصول تصويت ايجابي من الدول الخمس دائمة العضوية لإصدار قرار من المجلس، فإن العرف الذي نشأ قضى بعدم اعتبار امتناع احدى القوى الخمس الكبرى عن تأييد مشروع قرار كأنه نقض غيابي لهذا المشروع، وبالتالي إسقاطه. وقد رفع هذا العرف احدى العوائق الرئيسية أمام فعالية مجلس الأمن.

لكن هل الفعالية في المطلق هي المطلوبة حتى نفرح، أيًا كان موقعنا، باستنهاض دور مجلس الأمن ونحن نسمع انتقادًا متزايدًا ومحقًّا للمجلس بأنه يكيل بمكيالين. ويثير هذا الانتقاد اشكالية الشرعية الناقصة ويطرح مباشرة أهمية المشاركة الواسعة والمتعددة المواقع والهويات والحساسيات في صناعة القرار الدولي في مجلس الأمن ليأتي القرار معبّرًا عن مفهوم وقيم ومعايير سلوكية عالمية وواسعة الانتشار.

فالشرعية، المسبب الأخير للتوسيع النوعي، التي لا تعني الغاء حق النقض بل اعادة صياغته في نسق لصناعة القرار متكيف مع الواقع الدولي المتغير، تبقى المحك الرئيسي الذي يضع الأمم المتحدة أمام مفترق طرق. فأما الفعالية في إطار شرعية عالمية يحققها هذا التوسع، وأما الفعالية الانتقائية تدعمها شرعية جزئية، شرعية يستحضرها «الشمال» أو بعض «الشمال» حينًا ويغيبها أحيانًا، ويسقط الدور المنشود للأمم المتحدة كأداة لإدارة التحوّل على الصعيد العالمي، وتصبح الأمم المتحدة أداة لإدارة مصالح «الشمال» وتنكمش فعاليتها مع الوقت كما كانت في الماضي حين كانت الشرعية غائبة بسبب التصادم بين شرعية «الغرب» وشرعية «الشرق»، فتكون مرحلة التحوّل التي نعيشها لحظة استثنائية وليس عملية مخاض لمرحلة مختلفة في العلاقات الدولية» (انتهى مقال ناصيف حتي).

قوات حفظ السلام الدولية: هي القوات التابعة للأمم المتحدة. يكاد عملها، الذي بدأ مع بداية الحرب الباردة في ١٩٤٥، ينحصر في العالم الثالث، «منطقة النزاعات الحدودية». لم تخلُ مهماتها، منذ البداية، من انتقادات توجّه إليها ممن كانوا يعتبرون أنفسهم متضررين من تدخلها كونها، على حدّ ما كانوا يؤكّدون، منحازة إلى الجانب «الغربي» بزعامة الولايات المتحدة. لكن، بعد أن خلت ساحة الزعامة الدولية لهذه الأخيرة إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، ازدادت الحاجة إلى قوات حفظ السلام الدولية، كما هو مبين في الرسم البياني لأكلاف حفظ السلام منذ ١٩٤٥، وخريطة توزّع هذه القوات وتكاليفها، الواردين في سياق هذا الكلام، وحيث



قوات حفظ السلام الدولية المنتشرة في العالم

عمل اكثر من ٥٠٠ الف فرد في اطار عمليات حفظ السلام الدولية منذ عام ١٩٤٨. لكن مع وصول فترة الحرب الباردة الى نهايتها عام ١٩٨٨ ازدادت الحاجة الى الجنود الدوليين نظراً الى ازدياد عمليات الامم المتحدة في العالم بشكل لم تشهد المنظمة مثله في الاعوام الاربعين من انطلاقها. وفي ما يأتي جدول لمناطق انتشار القوات الدولية في العالم.

اماكن انتشار القوات الدولية

العراق والكويت ٣٢٠ عنصراً
انتشروا منذ نيسان (ابريل) ١٩٩١
تكاليفهم السنوية: سبعة ملايين دولار

حدود اسرائيل ١٣٦٣ عنصراً
انتشروا منذ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ و١٩٧٤
تكاليفهم السنوية: ٦٧ مليون دولار

يوغوسلافيا السابقة ٢٤٣٦٣ عنصراً
انتشروا منذ آذار (مارس) ١٩٩٢
تكاليفهم السنوية: ٦٠٢ مليون دولار

الصحراء الغربية
٣٢٨ عنصراً (المصرح به ١٦٠٣)
انتشروا منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٩١
تكاليفهم السنوية: ٢٩ مليون دولار.

الهند وباكستان ٣٨ عنصراً
انتشروا منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩
تكاليفهم السنوية ٧ ملايين دولار

السلفادور
٣٧٧ عنصراً
انتشروا منذ تموز (يوليو) ١٩٩١
تكاليفها السنوية: ٣٩ مليون دولار

كمبوديا ١٩٢٣٢ عنصراً
انتشروا منذ آذار ١٩٩٢
تكاليفهم السنوية ١,٤ بليون دولار

قبرص ١٥٢ عنصرا
انتشروا منذ آذار ١٩٦٤
تكاليفهم السنوية: ١٩ مليون دولار

الصومال ١٦٧٠٠ عنصر
(المصرح به ٣٢ الف عنصر)
انتشروا منذ نيسان (ابريل) ١٩٩٢
تكاليفهم السنوية ١,٥ بليون دولار.

لبنان ٥٣٤٧ عنصراً
انتشروا منذ آذار ١٩٧٨
تكاليفهم السنوية: ١٤٦ مليون دولار

انغولا ١٠٥ عناصر
انتشروا منذ حزيران (يونيو) ١٩٩١
تكاليفهم السنوية: ٣٩ مليون دولار

موزمبيق ٣٦٢٠ عنصراً
انتشروا منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢
تكاليفهم السنوية: ٢٠٦ ملايين دولار

المصدر: الأمم المتحدة ومجلة «الايكونوميست».

الخريطة وكلامها من جريدة «الحياة» (٢٩ ايلول ١٩٩٣).



تشير الأرقام إلى ان مجموع التكاليف بلغت خلال ٤٧ عامًا (١٩٤٥ – ١٩٩٢) ٨,٣ بليون دولار، في حين وصلت إلى ٦ بلايين دولار في أقل من عامين (١٩٩٢ – ١٩٩٣). أضِف إلى ذلك ان الانتقادات لا تزال توجّه إليها على دورها «السياسي والأمني والانساني» المصطفّ وراء سياسة الولايات المتحدة تحديدًا وحصرًا بهذه الدولة هذه المرة. والمعلوم ان هذه الانتقادات موجّهة من أكثر أطراف العالم الثالث، وحتى من دول وقوى غربية (خصوصًا ايطاليا وفرنسا)، كما هو الوضع النموذجي على هذه الحالة والمتمثل بوجود هذه القوات في الصومال ودورها هناك (راجع: إفريقيا، «القرن الافريقي»).

الرسمان البيانيان من «الحياة» (العدد ١١١٩١»، تاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٩٣، ص ٧).

من جهة أخرى ومع بدء الدورة العامة الأخيرة للأمم المتحدة (أيلول ١٩٩٣)، برزت قضية الأزمة المالية التي تمر بها المنظمة، والتي أكد، بصددها، الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي ان «احتياط أموال المنظمة الدولية استنفد تمامًا وانها مهددة بأن تصبح عاجزة عن مواصلة عمليات حفظ السلام التي تقوم بها». وكان الوضع المالي للمنظمة سمح بتغطية احتياجاتها حتى الأسبوع الأول من أيلول ١٩٩٣. وكانت الأمم المتحدة أعلنت (في أوائل آب ١٩٩٣) ان ثلاث دول بين أعضاء مجلس الأمن هي فرنسا وبريطانيا ونيوزيلندة تدفع مساهماتها بانتظام. أما الولايات المتحدة فتبلغ متأخراتها نحو بليون دولار وهي أكبر مدين للمنظمة الدولية، وتليها روسيا التي وصلت متأخراتها إلى نصف بليون دولار.

العالم الثالث بين معياري حقوق الإنسان

الشرعة: أصبحت «حقوق الانسان»، في التاريخ المعاصر، راسخة في ضمير العالم، ما دفع الدول إلى تدويلها ووضعها في حماية القانون الدولي بالإضافة إلى القانون الدستوري الخاص بكل دولة. ونص ميثاق عصبة الأمم التي نشأت في جنيف (١٩٢٠) على أحكام مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان وواجبات الدول نحوها. وجاء ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) يفتتح أحكامه بالتصريح الرسمي عن ايمانه الراسخ بحقوق الانسان الأساسية، الى أن تبلورت هذه الحقوق في شرعة خاصة بها أعلنتها الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨، وهي «الشرعة العالمية لحقوق الانسان» التي يمكن اعتبارها الأساس الأحدث لنظرية حقوق الانسان في الوقت الحاضر، إذ إنها تضم في موادها الثلاثين المبادئ الجوهرية التي أجمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اقرارها والعمل بموجبها في تشريعاتها الداخلية وفي سياساتها مع شعوبها وسائر شعوب الأرض.

اشتملت هذه الشرعة على المبادئ الأساسية لحقوق الانسان في كل مكان، والتي أصبحت في الدولة المعاصرة جزءًا جوهريًا من الفلسفة الاجتماعية والمعنوية التي تعتمدها في أساس حياتها كقاعدة لسيادتها وحكمها. فما من دستور حديث إلا وضم في مستهله اعلانًا للحقوق الفردية وبيانًا بتعداد هذه الحقوق حرصًا على تأمين حقوق الأفراد وحرياتهم.

مفوض سامٍ لحقوق الانسان: في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٣، صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإجماع من دون تصويت وفي أعقاب أشهر عدة من الجدل، وللمرة الأولى، قرار يقضي بإنشاء منصب مفوض سام لحقوق الانسان، وهو منصب كان ايجاده موضع نقاش طيلة الأعوام الـ ٤٥ الماضية؛ وأنيط بهذا المفوض مهام الاستجابة بسرعة عند وقوع أزمات كبيرة في مجال حقوق الإنسان. وجاء هذا القرار وفق الاقتراح الذي قدم في حزيران ١٩٩٣ في المؤتمر العالمي الذي عقد في فيينا حول حقوق الانسان.

وطبقًا لهذا القرار سوف يعين المفوض السامي، في وقت لم يحدّد، من قبل الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي. ويجب أن يحظى هذا التعيين بموافقة الجمعية العامة ويأخذ بعين الاعتبار مبدأ «التناوب الجغرافي». وسيعين لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وأوضح القرار ان المفوض سيكون موظفًا تابعًا للأمم المتحدة «تلقى على عاتقه، في شكل أساسي

وتحت اشراف الأمين العام، نشاطات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان»، وتشمل مهامه «الدخول في حوار مع جميع الحكومات في تنفيذ تفويضه لتأمين احترام حقوق الانسان كافة».

الجدير ذكره أن هذا القرار اتسم بغموض متعمّد يسمح لمؤيدي القرار ومعارضيه بتفسيره على هواهم. فبينما تقول الولايات المتحدة انه يمكن للمفوض ان يتدخل عندما تتعرض الحريات الأساسية للقمع، يقول آخرون ان للمنصب حدودًا معينة في ما يتعلق بلفت الانتباه إلى الانتهاكات.

وفي أول شباط ١٩٩٤، اعلن الأمين العام للأمم المتحدة ترشيح الدبلوماسي الاكوادوري خوسيه إيالا لاسو أول مندوب سام لحقوق الانسان لدى المنظمة الدولية. واعترضت جمعيات إنسانية على هذا الترشيح معتبرةً أن لاسو صاحب خبرة محدودة في مجال حقوق الإنسان، وكان على علاقة وثيقة بالحكم العسكري في الاكوادور في نهاية السبعينات عندما شغل منصب وزير خارجية بلاده.

منظمة العفو الدولية – «حزب فولتيري»: منظمة انسانية لم تولد بقرار إداري أو رسمي، أو بإرادة دولة من الدول، بل جاءت تعبيرًا طوعيًا عن رفض بعض الأفراد للصمت الذي «يغلّف الجرائم التي ترتكبها الدول وتحمي الجلادين.»

تأسست منظمة العفو الدولية في أيار ١٩٦١. مؤسسها بيتر بيننسون الذي نشر بيان التأسيس في «الاوبزرفر» اللندنية حيث استشهد بقولة فولتير الشهيرة: «قد لا أكون على وفاق معك في ما تقوله، ولكني سأقاتل إلى النهاية كيما تستطيع أن تقول ما تريد أن تقوله».

من الآباء المؤسسين الآخرين للمنظمة رجل القانون الايرلندي شين ماك برايد الذي حاز في ١٩٧٤ على جائزة نوبل للسلام، أي قبل ثلاثة أعوام على منح هذه الجائزة عينها للمنظمة الدولية التي أسهم في تأسيسها، والذي كان كرّس مطلع حياته لقضية استقلال ايرلندا، وشغل منصب وزير الخارجية في الجمهورية الايرلندية الفتية وأسهم في تأسيس المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان. وذلك كله قبل أن تسمّيه الأمم المتحدة مفوضًا لها لشؤون ناميبيا.

وعلى مدى الثلاثين سنة من تأسيسها، برزت في تاريخ منظمة العفو الدولية أسماء لا تنتسى ومن قوميات شتى: سعيد سلطانبور، الشاعر الايراني الذي اعتقل مرات عدة في عهد الشاه بسبب كتاباته، قبل أن ينفذ فيه حكم الإعدام في عهد الثورة الإسلامية لتجرؤه على التنديد بالتعذيب والمساس بالحرية؛ والممرض الروسي الكسندر بودرابنك الذي نفي إلى سيبيريا لتنديده بـ «الطب التأديبي» في الاتحاد السوفياتي؛ وستيف بيكو المناضل في حركة «الوعي الأسود» والذي عذب حتى الموت على أيدي شرطة جنوب افريقيا؛ ودونيا كورينا التي حاصرتها شرطة تشاوشيسكو في بيتها طيلة سنوات عدة، بسبب موقفها الانتقادي؛ وفيكتور جارا الذي عذب بوحشية في ملعب سانتياغو لأن أغانيه ما كانت تروق للجنرال بينوشيت؛ و... و...

واليوم باتت منظمة العفو الدولية حاضرة في ٧٥ بلدًا، وتضم أكثر من ٦٠٠٠ مجموعة عمل يتراوح عدد أعضاء الواحدة منها بين ١٦ و ٢٠ شخصًا، وينتمي إليها مليون ومئة ألف عضو. وتعتمد المنظمة في عملها مبدأ المركزية، ولكن هذه المركزية تميل، تحت ضغط التوسع الهائل للمنظمة على مستوى العالم بأسره، إلى أن تكون مفتوحة للحوار الديمقراطي. ومقر المنظمة المركزي في لندن، ويعمل فيها أكثر من ٢٦٠ شخصًا من نحو أربعين بلدًا. وأعلى هيئة «تشريعية» في المنظمة هي

«المجلس الدولي» الذي يجتمع مرة كل سنتين ويحضره ممثلو جميع الشُعَب في العالم، لينتخب لجنة تنفيذية دولية، تتفرع عنها أمانة دولية، وليقرّ الميزانية. وفي ما يخص هذه الأخيرة، فإن كل شعبة «قومية» على حدة هي التي تقدر مبلغ مساهمتها السنوية فيها. وحرصًا من المنظمة على استقلاليتها فإنها ترفض أن تتلقى مساعدة من أية دولة أو هيئة عامة. وحتى الهبات من الأفراد لا تقبلها إلا إذا كانت دون الـ ٥ في المئة من التقديرات السنوية للميزانية.

ولا يخلو تاريخ المنظمة من اخطاء ومن انشقاقات ومن حركة نقد ونقد ذاتي. كما وجد على الدوام بين حكومات العالم ودوله من يطعن في شرعيتها. وعلى حين ان الطابع المغرض لأكثر هذه المطاعن لا يخفي نفسه، على اعتبار ان الحكومات والدول «الملسوعة» بتقارير المنظمة هي وحدها التي تبادر أحيانًا إلى شهر سلاح التشكيك والتجريح، فإن المسؤولين المركزيين عن «منظمة العفو الدولية» يبدون قدرًا أكبر من الحساسية عندما يتخذ النقد الموجّه إلى منظمتهم طابعًا ايديولوجيًا. وبالفعل، ان تاريخ تكوين المنظمة ومركزيتها اللندنية وحتى مفهومها لحقوق الانسان بالذات، تفسح في المجال لقراءة غربية لمرجعياتها النظرية والايديولوجية. ومما يزيد في الطين بلة ان انتهاكات حقوق الانسان تقع أكثر ما تقع احصائيًا، في العالمين الثاني والثالث، أي خارج دائرة الديمقراطية الغربية. وبديهي ان تهمة النزعة الخصوصية هي أخطر تهمة يمكن أن توجّه إلى منظمة كمنظمة العفو «الدولية» التي تضع كل رهانها على رؤية كونية للإنسان ولحقوقه. وصحيح ان التشكيك في كونية ايديولوجيا حقوق الانسان ودمغها بالخصوصية الغربية، يصدر بالضرورة هو نفسه عن نزعة خصوصية مضادة، وصحيح أيضًا ان مثل هذه النزعة الخصوصية المضادة لا تعدو في معظم الأحيان أن تكون تمويهًا ايديولوجيًا لممارسات قمعية شرسة ومحتقرة لأية نظرية، ولكن في عالم ثنائي كعالمنا المعاصر الذي ينقسم انقسامًا جذريًا إلى مركز متخم بنعمة الغنى والديمقراطية معًا، وإلى محيط بائس يعاني من نقمة الفقر والاستبداد معًا، فإن النزعة الخصوصية تظل محافظة على قدر من المصداقية مهما قلّ حظها من التأسيس النظري. والحال ان منظمة كمنظمة العفو متمركزة في قلب المركز – المثقل، فضلًا عن ذلك، بكل رواسب ماضيه الكولونيالي – لا تستطيع أن تتجاهل هذه القسمة الثنائية للعالم، ولا موقعها المتميز في قلب هذه القسمة. ومن هنا حرص المنظمة على ان تضع «الديمقراطيات» قبل «الديكتاتوريات» في قفص الاتهام، إذا ما دعت الضرورة. ومن هنا أيضًا تصعيد اللهجة في تقارير المنظمة وتصاريح مسؤوليها عندما يكون مدارها حقوق الانسان في بلدان الديمقراطية الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية، كبراها من حيث تعداد السكان والقوة والنفوذ. ففي ما يتعلق بعقوبة الإعدام مثلًا، وهي في نظر المنظمة عقوبة همجية ما عادت تتفق وتقدم المثل الديمقراطية، تضع المنظمة الولايات المتحدة في رأس قائمة الدول المنتهكة لحقوق الانسان وكرامته ما دامت سبع وثلاثون ولاية من ولاياتها الخمسين لا تزال تطبق تلك العقوبة بمعدل سنوي لا يقل عن عشرين في السنة، وبطرائق متفاوتة حسب الولايات: من الكرسي الكهربائي إلى غرفة الغاز إلى الحقن بالسم. وتشير احصائيات المنظمة إلى أن عقوبة الموت في اميركا تضرب أكثر ما تضرب أفراد المجتمع الأكثر قابلية للتأذي: الفقراء والسود والمرضى العقليين. فطبقًا لتقرير المنظمة لعام ١٩٨٩ نفذ حكم الإعدام في ولاية جورجيا بالقتلة الذين كان ضحاياهم من البيض أكثر باحدى عشرة مرة من القتلة الذين كان ضحاياهم من السود. كما ان الولايات المتحدة، على ما تشير تقارير المنظمة، واحد من البلدان السبعة في العالم التي لا تزال

تطبق عقوبة الإعدام بحق متهمين أو مجرمين دون الثامنة عشرة من العمر، عند اقتراف الجريمة (أما الدول الست الباقية فهي: بنغلادش، بربادا، ايران، العراق، نيجيريا والباكستان).

وفي ما يتعلق بحق أساسي آخر من حقوق الانسان، وهو حق الهجرة واللجوء، تلاحظ احصائيات المنظمة ان عدد اللاجئين والمنفيين في العالم قد ارتفع من نحو مليون في ١٩٥١، إلى ١٧,٥ مليون في ١٩٩٢.

والحال ان جغرافية النزوح واللجوء تشير إلى أن ٨٣ في المئة من هؤلاء النازحين موجودون في بلدان العالم الثالث الأشد فقرًا (٧,٥ مليون في آسيا واقيانوسيا، و ٦,٥ مليون في افريقيا و ١,٢ مليون في اميركا اللاتينية)، بينما لا تفتح أوروبا وأميركا الشمالية أبوابهما مجتمعتين إلا أمام ٢,٧ مليون لاجئ. وإذا اعتمدنا في الحساب معيار الدخل القومي، فإن الصومال الذي لا يزيد فيه دخل الفرد على ٣٢٩ دولارًا في السنة، كان يتحمل في ١٩٨٨، عبء ١٣٧ لاجئًا من أصل كل ١٠٠٠ من سكانه، بينما كانت سويسرا، بدخلها الفردي الوسطي الذي يصل إلى ٢٠٤١٨ دولارًا، لا تستقبل سوى خمسة لاجئين بالنسبة إلى كل ألف من سكانها.

وقد يكون من تحصيل الحاصل أن نضيف في النهاية ان صورة الدول العربية في لوائح المنظمة عن الدول المنتهكة لحقوق الإنسان، لا تدعو إلى الارتياح (هذه المقاطع عن «منظمة العفو الدولية – حزب فولتيري» من تحقيق جورج طرابيشي لكتاب «منظمة العفو الدولية – حزب حقوق الانسان»، مؤلفه إيم ليو، سوي، باريس، ١٩٩٣– ونشرت «الحياة»، مقال طرابيشي، في «تيارات» العدد ١١٢٠٣، تاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٩٣).

التقارير الأخيرة لمنظمة العفو الدولية: في صيف ١٩٩٣، نشرت هذه المنظمة تقريرها السنوي، وأكدت فيه ان عام ١٩٩٢ كان عامًا كارثيًا بالنسبة إلى حقوق الانسان في العالم تميز بحدوث «مجازر» في يوغوسلافيا السابقة والصومال وبارتفاع كبير في عدد اللاجئين وبممارسة التعذيب في ١١٠ دول. واتهمت الوثيقة «الحكومات بالتلاعب بحياة الناس لأغراض سياسية». وأخذت على المجتمع الدولي انه «تجاهل بلؤم» التزاماته عندما كان الأمر يوافقه.

وأكّدت المنظمة في تقريرها ان «المجازر بلغت معدلات مخيفة في يوغوسلافيا السابقة وفي الصومال حيث عُذّب ألوف الرجال والنساء والأطفال وقتلوا أو اختفوا». وأضافت ان «انتهاكات حقوق الانسان استمرت في بلدان مثل تشاد والصين والعراق وليبيريا وبيرو وسريلنكا. وبلغت مستويات مرعبة» وان كانت وسائل الإعلام التزمت الصمت إزاءها في الغالب.

وتحدث التقرير في إطار عرضه أوضاع حقوق الانسان في ١٦١ بلدًا عن وجود سجناء رأي في ما لا يقل عن ٦٢ بلدًا. وذلك ان ١١٠ حكومات «تتستر» على أعمال التعذيب وان ٤٥ منها تلجأ إلى الاغتيالات للتخلص من معارضين أو من «مثيري الاضطرابات».

ودانت المنظمة «الانتهازية» التي اتسمت بها السياسة الدولية في مجال حقوق الانسان. وأشارت إلى أن العالم «رأى ان انتهاكات حقوق الانسان كانت تقابل بصمت عندما كانت تحدث في بلدان تعتبر حليفة، في حين كانت الانتهاكات التي تحدث في بلدان تعتبر معادية هدفًا لإدانة علنية يتبعها تحرك أحيانًا». وشددت المنظمة خصوصًا على انه «لم تكن هناك أي محاولة دولية جدية» للضغط على بلدان مثل الصين وتركيا أو المكسيك.

وشهد عام ١٩٩٢ ارتفاعًا في عدد اللاجئين بعدما طُرد مئات الألوف من مواطني البوسنه. وهربت مجموعات بشرية كبيرة من بورما وفيتنام والصومال والسودان واليمن وهايتي.

وأشار تقرير موجز أصدرته المنظمة الدولية إلى خمسة أحداث رئيسية طبعت العام الماضي، بينها تصاعد أعمال العنف السياسي والديني في الشرق الأوسط وارتفاع عدد حالات الاغتصاب التي يرتكبها رجال شرطة في الهند ومقتل حوالى ٢٠ ألف مدني في الاضطرابات في طاجكستان، والارتفاع الكبير في عدد الإعدامات في الولايات المتحدة التي وصلت إلى رقم قياسي بلغ ٣١ حالة.

على صعيد القارات، شهدت أوروبا، خصوصًا بسبب الحرب في يوغوسلافيا السابقة وتفاقم الوضع في عدد من الجمهوريات المنبثقة من الاتحاد السوفياتي السابق، موجات لجوء وأصبح مصير اللاجئين فيها غير مضمون بسبب تشدد موقف المجموعة الأوروبية ازاء طالبي اللجوء. وفي افريقيا لا تزال انتهاكات حقوق الانسان تمارس بطريقة «مثيرة للاشمئزاز» على رغم الوعود بتطبيق إصلاحات ديموقراطية. واعتبرت المنظمة ان حقوق الانسان تتعرض أيضًا للانتهاك في آسيا. وذكرت ان ممارسة التعذيب ظلت قاعدة في الشرق الأوسط. وأكدت ارتفاع عدد حالات الإعدام في إيران والعراق. وأفادت أن «فرق الموت» في اميركا اللاتينية واصلت بث الرعب.

من جهة أخرى، أشار تقرير لمنظمة العفو الدولية، صدر في ٦ كانون الثاني ١٩٩٤ ان الأطفال يتعرضون للتعذيب والاغتصاب والموت في دول كثيرة خلافًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاص بحقوق الطفل الذي صدر قبل أربعة أعوام.

وقالت المنظمة في بيان ان الأطفال يعانون من كل أنواع انتهاكات حقوق الانسان، وان أعمارهم الصغيرة لا تضمن لهم في بعض الدول حماية من فرق الموت والمغتصبين والقتلة الذين توظفهم الحكومات. وأضافت ان الأطفال يتعرضون لتلك الانتهاكات كوسيلة للوصول إلى آبائهم لأنهم ينتمون إلى اثنية عرقية معينة أو لمجرد انهم يمثلون عبئًا.

وذكرت المنظمة ان بعض الدول مثل العراق وبنغلادش والولايات المتحدة يصدر أحكامًا على الصغار الخارجين على القانون تصل إلى الموت. وفي دول أخرى مثل البوسنة والصين، تحتجز فتيات في السجون، وتختفي أخريات لأنهن شاركن في تظاهرات سياسية.

وقد وقعت ١٤٩ دولة على الميثاق منذ صدوره في عام ١٩٨٩، وأعلنت أكثر من ٢٠ دولة أخرى عن نيتها التوقيع. وقالت المنظمة ان بعض هذه الدول ينتهك الميثاق.

وأضاف التقرير ان ٢٨٠٠ طفل قتلوا في كولومبيا عام ١٩٩١، وأن عددًا منهم من أطفال الشوارع الذين يعدون ظاهرة اجتماعية غير مرغوب فيها. وفي العام الماضي، ظهرت يافطات في شوارع العاصمة بوغوتا تدعو أطفال الشوارع والمجرمين لحضور جنازاتهم.

المؤتمر الدولي الثاني وأجواؤه: في أواسط حزيران ١٩٩٣، عقد، في فيينا، المؤتمر الدولي لحقوق الانسان (وهو الثاني من نوعه منذ إعلان الشرعة العالمية لحقوق الانسان) وسط أجواء دولية تحكّم بها عاملان أساسيان:

الأول، انتهاء الحرب العسكرية، إلى سنوات طويلة وعقود على الأقل، بتأكيد سيادة الغرب الشاملة، وهزيمة الطرفين الآخرين شر هزيمة: الطرف الاشتراكي بانهيار الاتحاد السوفياتي من جهة، وآسيا – افريقا – أميركا اللاتينية – العالم الثالث – الجنوب – الدول النامية بحرب ثلاثين

دولة، بقيادة الولايات المتحدة، شنتها على العراق وقضت على قدراته وفرضت عليه إرادتها في كل صغيرة وكبيرة لتنتقل بعدها وتفرض رأيها في كل أمر متعلق بالمهزومين: الشرق الاشتراكي والدول النامية، من جهة ثانية.

العامل الثاني، ارتفاع حدة النقد (قبل المؤتمر وأثناءه) الذي يوجهه العالم الثالث للغرب لجهة ممارساته العملية وسياساته المتبعة في ميدان حقوق الانسان التي تهدف إلى فرض لون معين ومفاهيم محددة. وأكثر من ذلك، فإن الغرب حتى في فرضه لهذه القيم إنما يفرضها بشكل انتقائي شديد الوضوح. وهذا أمر لا يجد تفسيرًا له إلا في نزعتي السيطرة والمصلحة اللتين تحكمتا بالغرب في الماضي ولا تزالان، والهدف طبعًا إبقاء الدول النامية والمتخلفة على تخلفها ضمانًا لنهب ثرواتها. فقبل انعقاد مؤتمر فيينا لحقوق الانسان، وأثناءه، رددت الدول الآسيوية والعالمثالثية كلامًا كثيرًا يمكن عنونته بالعبارة التالية: «لأننا مختلفون ثقافيًا، ولأننا فقراء، فإن الحقوق الانسانية لا تجوز علينا».

مناقشة: ما مدى صحة هذا القاموس السياسي، المتعلق بحقوق الانسان، والمتجدّدة لهجته تصاعديًا من قبل العالم الثالث في أجواء وأطر المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فيينا بإشراف الأمم المتحدة؟

إن روح العداوة وحال الشك لا يزالان يبدوان متأصلين في علاقة الشرق – الغرب. والتهم التي يوجهها الشرق (الدول النامية) للغرب في إطار الحقوق الانسانية لا تزال تتمحور حول محاولات الغرب الدؤوبة فرض نتاج حضارته وعصارة مدنيته المادية على الدول النامية التي تعتقد (قياسًا على الممارسات الغربية التاريخية والاستعمارية ازاءها) أن هذه القيم الغربية لا تلائم أوضاعها ولا شعوبها. والغرب، في تشديده على قيمه ومفاهيمه وقوانينه، يتهم الدول النامية بالتخلف والتهرب من مسؤولياتها والتخوف من مبادئه التي هي أصلًا سبب تقدمه ورفاهيته.

وفي مواجهة مطالب الدول النامية اعتماد كل دولة لنموذجها الخاص، في ما يتعلق بحقوق الانسان، دون تدخل خارجي، لأن إجبار الدول النامية اتباع النموذج الغربي هو بذاته خطوة ظالمة وغير عادلة خصوصًا ان هذا الغرب لا ينفك يتعامل انتقائيًا في الموضوع ويقيس بمكيالين، يقول الغربيون، ومعهم المنظمات الدولية والغربية، إن حقوق الانسان لم تعد محصورة في حيّز الشؤون الداخلية بل أصبحت قضية دولية تهم أيًا كان سواء كان فردًا أو دولة أو منظمة إنسانية. ويضيف هؤلاء انه من غير الممكن بعد الآن أن تؤتمن دولة تنتهك حقوق الانسان على حماية تلك الحقوق وضمانها.

المسألة بالغة التعقيد دون شك. فهي مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بمسائل الحق والباطل، الصواب والخطأ، الخير والشر، وبمسألة إيجاد مقياس معين لتحديدها. فما هو إنساني في بلد ما من الممكن أن يكون تخلفًا وظلمًا في بلد آخر. «فالبشر تختلف قدراتهم وتطورهم ومفاهيمهم مما يستدعي وجود أنظمة وقوانين تقنّن تلك المفاهيم والقيم التي هي تعبير خاص لبيئة معينة. فعلى سبيل المثال لا يرى المسلمون مشكلة في نص الشريعة التي تجيز، في حدود ضيقة وظروف خاصة، وضع الحد على الزاني والسارق والقاتل بل على العكس تمامًا يجدون في ذلك ذروة الانسانية طالما ان عقوبات كتلك تحفظ المجتمع وتصون أمنه وطمأنينته، بينما الغرب يرى غير ذلك وينظر إلى الأمر بعين خائفة ولا يتردد في وصفها بعبارات سلبية».

الحل: إن ما نشره أحمد عجاج (باحث لبناني مقيم في بريطانيا – «الحياة»، ٩٣/٦/١٨) يمكن اعتباره وافيًا بغرضنا. يقول:

«في الواقع الهوة عميقة جدًا بين المعسكرين ويصعب ردمها بين عشية وضحاها كما من المحال أيضًا تسليم معسكر لآخر لأن ذلك يستدعي الاعتراف بالهزيمة الحضارية والبدء في عملية الغاء الذات والاندماج في الآخر. وما يزيد هذا الموضوع حدة وإثارة انه يأتي في وقت يشعر الغرب بالنشوة والاستعلاء بعد أن استطاعت آلته العسكرية سحق العالم الآخر الذي بات يشعر ان خط الدفاع الأخير

أمام هذا الزحف الثقافي يتمثل في الصمود الحضاري والحفاظ، بكل ما أوتي من قوة، على قيمه وتقاليده التي هي في نظره أكثر علوًا وحضارة ومدنية من تقاليد الغرب وقيمه. فالغرب لم يزل هو نفسه ذلك المستعمر، ومن غير الممكن أن يغيّر صورته بلبس قبعة جديدة وبذلة بيضاء، فهو المستعمر نفسه الذي أتى يومًا إلى العالم الثالث ليعلّمه الحضارة ويخرجه من الظلمات إلى النور وانتهى به الأمر لأن ينهب ثرواته ويعيد رسم حدوده وجغرافيته بالصورة التي يشاء ويوزع سكانه كما يحلو له، وأخيرًا ليتركه في ظلمات ما بعدها ظلمات. لكن من الخطأ بمكان القول إن ما يقوله الغرب – مع الاعتراف بمرارة الماضي – بشأن حقوق الانسان وعالميتها أمر مرفوض لأنه صادر عن الغرب. فمن الشجاعة والعدل الاعتراف ان بعض بلدان العالم الثالث يحتل أدنى مرتبة في احترام حقوق الانسان، وانه من غير المقبول الركون إلى نظرية النسبية من أجل الاستمرار في سياسة الأمر الواقع. كما انه ليس مقبولًا أيضًا من بعض الدول النامية أن يستمر في مقولته، التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، بأن التنمية الاقتصادية تستلزم في بعض الأحيان تجاهل حقوق الانسان من أجل تحقيق مصلحة المجتمع ككل. هذه السياسة بالذات يمكن أن تؤدي إلى معادلة خطيرة جدًا وغير مقبولة في مجتمع متحضر، مفادها «حيث توجد التنمية تختفي حقوق الانسان». فإصرار بعض الدول النامية على ربط التنمية بحقوق الانسان ربطًا سلبيًا وترديد مقولة انه من المتعذر اعطاء الفرد ضمانات موازية لنظيره في الغرب حتى تصل الدول النامية إلى التقدم الصناعي نفسه الذي يعيشه الغرب، هما توجهان خاطئان.

إن ما يطالب به بعض دول العالم الثالث لا يمكن قبوله أبدًا أو التسليم به لأن الإنسان بذاته هو القيمة الأساسية لأية تنمية وهو محور الكون نفسه ومنتهاه باعتباره أشرف المخلوقات والكائنات كما ورد في الديانات السماوية كلها. فالعالم الثالث مدعو أكثر من أي وقت مضى لأن يعترف بشجاعة ان ما يعيشه مواطنوه من آلام وضيق عيش وحصار عقلي واجتماعي هو بعينه سبب تأخره وتخلفه الاقتصادي، وان الطريق الأسلم نحو تطور تنموي هو اعطاء الانسان انسانيته من جديد حتى يتسنى له تفعيل قدراته واستغلال مواهبه التي منّ الله بها عليه.

وبالقدر نفسه تتطلب الشجاعة أيضًا من ممثلي الدول الصناعية (الغرب) أن يعترفوا بماضيهم اللاإنساني واللاأخلاقي ويعترفوا أيضًا ان عالمية حقوق الانسان لا تعني على الإطلاق تطبيق المعايير نفسها من دون أي اعتبار للمكان والزمان والظروف التاريخية والاجتماعية لكل بلد. فالتنوّع هو بحد ذاته هبة الله التي تجعل من عالمنا هذا غنيًا وحيًا وجذّابًا. هذا التنوّع بالذات معترف به في جميع المواثيق والمعاهدات وقرارات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، نصّت معاهدة ١٩٥٠ الأوروبية المتعلقة بحقوق الانسان في مادتها ٣٦ فقرة ٣ على ان «مواد هذه المعاهدة يجب أن تطبق في الأراضي المستعمرة لكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المحلية». والمتطلبات المحلية ما هي إلا العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها أي مجتمع. كما نصّت الجمعية العمومية في قرارها الصادر في ما يتعلق بمبادئ القانون الدولي والعلاقات الودية بين الدول على «ان لكل دولة الحق التام في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من دون أي تدخل خارجي».

إن مؤتمر حقوق الانسان، الذي هو الثاني من نوعه في الميدان المذكور، يجب أن ينظر إليه على انه فرصة نادرة قلّ نظيرها متاحة لدول العالم لكي تجتمع بروح الأخوة والانسانية من أجل مناقشة أفضل السبل التي تضمن رفاهية الانسان على سطح الكرة الأرضية التي تبدو مهددة أكثر من أي وقت مضى. فالمعسكران المتخاصمان يجب أن يعيا حقيقتهما قبل البدء بتوجيه أصابع الاتهام إلى بعضهما البعض. فبعض دول العالم الثالث مدعو لأن يعلن انه مخطئ في فهمه لمفهوم النسبية التي لا تعني البتة التحلل من احترام حقوق الانسان، وانه مستعد للبدء بعملية الإصلاح على هذا الصعيد استعدادًا لمرحلة التنمية المطلوبة. والغرب بدوره مدعو أكثر من العالم الثالث إلى إثبات ان مطالبته بضمان حقوق الانسان ليست من باب المزايدات وليست سلاحًا بحدّين يستخدمها ساعة يشاء لتبرير سياسة ما أو تدخل في شؤون دولة ما. فالغرب باعتباره القوة الفاعلة عسكريًا واقتصاديًا مطلوب منه نبذ سياسة الكيل بكيلين، والتصرف بما يتناسب مع المبادئ التي ينادي بها حتى تقتنع الدول المشككة بصدقيته».

التنمية البشرية

تعبير حديث وضعه خبراء دوليون قيد التداول الاقتصادي - الاجتماعي - الانمائي في السنوات الأخيرة. وهو مفهوم جديد للتنمية البشرية لا يعتمد على قياس معدل القدرة الشرائية فقط بل يأخذ في الاعتبار أيضًا التحصيل العلمي والثقافي للسكان وتوقعات العمر. وفي ضوء هذا المفهوم، ومقاييسه التي صاغها الخبراء (في الأمم المتحدة والبنك الدولي) يعتبر اليابانيون، مثلًا، أكثر سكان العالم نموًا (أي تحقيقًا للتنمية البشرية) على رغم انهم يأتون في المرتبة السادسة في معدل القدرة الشرائية.

في أواخر أيار ١٩٩٣، أصدر «البرنامج الانمائي للأمم المتحدة» تقريرًا بعنوان «التنمية البشرية - ١٩٩٣»، يقع في نحو ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير ويضم احصاءات تفصيلية لمعظم جوانب الحياة.

بلدان عربيان فقط، هما الكويت وقطر، اعتبرا ضمن البلدان المتقدمة في هذا التقرير الذي لاحظ، في الوقت نفسه، ان معظم البلدان العربية حقق تنمية بشرية متوسطة، وهي حسب الترتيب التالي تبعًا لمستوى التطور الذي يشير إليه رقمها ضمن قائمة ضمت ١٧٣ بلدًا:

البحرين ٥٨، الإمارات العربية المتحدة ٦٧، سوريا ٨١، المملكة العربية السعودية ٨٤، ليبيا ٨٧، تونس ٩٣، سلطنة عمان ٩٤، العراق ٩٦، الأردن ٩٩، لبنان ١٠٢، الجزائر ١٠٧. ويرد باقي البلدان العربية ضمن قائمة البلدان المنخفضة التطور وهي حسب الترتيب الآتي: المغرب ١١٩، مصر ١٢٤، اليمن ١٤٣، السودان ١٥٨، موريتانيا ١٦١، والصومال ١٦٦.

ويلي اليابانيون الذين يحتلون الرقم واحد، سكان كندا، والنروج، وسويسرا والسويد. أما الولايات المتحدة فهي في المرتبة السادسة في مستوى التنمية البشرية مع انها تحقق أعلى معدل للدخل الفردي في العالم، تليها أوستراليا، وفرنسا، وهولندا وبريطانيا.

ويكشف الاعتماد على مقياس التنمية البشرية مفاجآت كاحتلال البلدان الشيوعية سابقًا مراتب متقدمة مثل تشيكوسلوفاكيا ٢٦، وهنغاريا ٢٨، واستونيا ٣٢، ولاتفيا ٣٤، فيما جاءت سنغافورة التي تعتبر من بلدان «النمور الصغيرة» عالية الدخل في المرتبة ٤٣، وفنزويلا الغنية بالنفط ٥٠، والكويت ٥٢، وكازخستان ٤٥، وقطر ٥٥. وثمة مفاجآت أكبر إثارة حين يعيد التقرير ترتيب البلدان حسب وضع النساء فيها أو الأقليات أو سكان الريف. فبالنظر إلى وضع السكان البيض تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في العالم، لكنها تنحدر لدى قياس وضع السكان السود أو من أصل اسباني إلى المرتبة ٣٥ بعد ترينيداد وتوباغو وكوريا.

وبالنظر إلى وضع النساء داخل المجتمع تهبط اليابان التي تقل أجور النساء فيها عن نصف أجور الرجال من المرتبة الأولى إلى ١٧. وفي الهند والمكسيك يقل مستوى سكان بعض الولايات عن ربع أو ثلث المستوى العام للسكان، فيما تقوم هوة واسعة بين سكان المدن والأرياف والنساء والرجال في تركيا ومعظم البلدان العربية. وعلى الصعيد العالمي يعيش ربع السكان في فقر مدقع، ويزيد معدل دخل ٢٠٪ من الأغنياء في العالم ١٥٠ مرة على دخل ٢٠٪ من الفقراء. ويحصل سكان الريف في البلدان النامية على أقل من نصف الدخل مع انهم يمثلون ثلثي السكان.

الجوانب الايجابية في «التنمية البشرية - ١٩٩٣» تتمثل، حسب التقرير، في تحول معظم

البلدان الاشتراكية السابقة والنامية إلى اقتصاد السوق والتعددية السياسية التي تعكس طموح الناس الشديد إلى المشاركة في إدارة شؤون مجتمعاتهم. وذكر مهندس التقرير الذي يعد من أهم الوثائق الصادرة سنويًا عن الأمم المتحدة، الدكتور محبوب الحق، ان الدخل أساسي في قياس مستوى الحياة، لكنه ليس سوى وسيلة ضمن خيارات عدة يقوم بها البشر وتؤثر في حياتهم في مجالات تراوح بين الصحة والتعليم والعمل، وكذلك الطريقة التي يحكمون بها.

والاستنتاج الرئيسي للتقرير، برأي محبوب الحق، هو ان ٩٠٪ من سكان العالم لا يزالون يفتقرون إلى الوسائل الخاصة باتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. ولا يشارك سوى ١٠٪ في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مع ذلك، تحقق تقدم ملموس في زيادة أعضاء «المنظمات غير الحكومية»، من ١٠٠ مليون في سنة ١٩٨٠ إلى ٢٥٠ مليونًا حاليًا (أواسط ١٩٩٣). وشجع على ذلك قرار البلدان الغنية المتبرعة التي ساءها سوء استخدام الحكومات النامية مساعداتها، بتحويل معظم المبالغ ومقدارها حاليًا (أواسط ١٩٩٣) نحو ٥ بلايين دولار سنويًا إلى المنظمات غير الحكومية. لكن المشاركة الواسعة لسكان العالم في إدارة شؤون حياتهم تستدعي إقامة «نظام عالمي جديد عماده البشر»، وأولى ركائز هذا النظام تقوم على تأمين أمن البشر وليس أمن الدول والمناطق فقط، ويفرض هذا الإسراع في نزع السلاح العالمي، وتعزيز الأمم المتحدة وبناء التنمية البشرية وليس العكس، وايجاد أساليب جديدة للمشاركة بين الدولة والأسواق في تأمين النشاط الاقتصادي والتعاطف الاجتماعي، وكذلك أنماط جديدة لإدارة شؤون العالم والشؤون المحلية. فمعظم الحكومات القائمة حاليًا أصغر من أن يساهم في إدارة شؤون الكرة الأرضية وأكبر من الاهتمام بالشؤون المحلية.

وإذا كان البشر غير قادرين على قطع المسافات البعيدة للمساهمة في إدارة حكوماتهم، فالحكومات قادرة على الذهاب إليهم، وذلك عن طريق تطوير أسلوب الحكم اللامركزي، واحدى الوسائل المقترحة لقياس اللامركزية درس أبواب الإنفاق الحكومي. واستنادًا إلى احصاءات الأمم المتحدة فإن الحكومات المركزية في البلدان النامية لا توجه سوى ١٠٪ من مجموع الإنفاق القومي إلى الإدارات المحلية، وأقل من ٦٪ إلى الإنفاق الاجتماعي. وفي مقابل ذلك تخصص حكومات البلدان الصناعية ٤٠٪ للإنفاق و ٢٥٪ للشؤون الاجتماعية.

ويشيد تقرير الأمم المتحدة («التنمية البشرية – ١٩٩٣») بالنهوض السياسي الواسع للسكان في جميع أنحاء العالم. وهو نهوض لا يسعى إلى الفوز بالسلطة السياسية بل إلى الحصول على فرص أفضل للعيش، مثل الأرض والعمل والسكن والخدمات الاجتماعية الأساسية. ويثمن التقرير الاتجاه نحو بيع ممتلكات القطاع العام، لكنه يحذر مما يسميه «خطايا التخصيص السبع المميتة». وأولى الخطايا تكمن في الأسباب الخاطئة الدافعة إلى تخصيص الاقتصاد، وفي مقدمها رغبة الحكومات في الحصول على موارد مالية عاجلة. خطيئة أخرى تكمن في عدم توفير البيئة الملائمة للتخصيص والتي تؤدي إلى خسائر على المدى البعيد للمستهلكين والاقتصاد الوطني. ويحدث ذلك خصوصًا عند استبدال احتكار الأفراد باحتكار الدولة. وهذا خطأ مميت آخر ينشأ عن خطيئة الفساد والسرية المفروضة على بيع ممتلكات الدولة. ويضر هذا بالاستراتيجية الاقتصادية للبلد عند وقوع معظم الأسهم في أيدي الأجانب.

ومن الخطايا المميتة التي يرتكبها بعض وزراء المال استخدام التخصيص كوسيلة لسد عجز

الموازنة الوطنية. وتكمن سابع الخطايا في اتباع أساليب إصدار مراسيم التخصيص من دون الرجوع إلى الرأي العام أو استشارة المجالس المنتخبة.

ويدعو التقرير إلى إقامة «إقتصادات سوق أليفة للناس» تشجعهم على المساهمة الكاملة في تشغيلها والمشاركة في فوائدها. وينتقد في هذا الصدد البلدان المتقدمة، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا التي تضاعف اقتصادها مرتين خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٨٧، لكن عدد العاطلين تضاعف فيها مرات عدة.

ومع ان تقرير «التنمية البشرية» الذي يصدر سنويًا منذ ١٩٩٠ يطرح أفكارًا جريئة مثل دعوته في ١٩٩٢ إلى إنشاء «منظمة شرف دولية» على غرار «منظمة العفو الدولية»، هدفها متابعة عمليات الرشوة وإفساد أنظمة الحكم على الصعيد العالمي، فإنه يتردد في مواضع حساسة، إذ يذهب إلى حد اعتبار أمن الأفراد فوق أمن الدول، وعلى رغم ذلك يضع اسرائيل في المرتبة ١٩ بين دول العالم المتقدم على رغم انتهاكها اليومي وعلى مدى سنوات طويلة، حقوق الفلسطينيين. وينتقد واضعو التقرير حرمان الأقليات والفقراء وسكان الريف والنساء والمعوقين من الحقوق، لكنهم لا يتطرقون إلى حرمان الشعوب والبلدان من الحقوق إلا في جملة واحدة من دون الإفصاح عن أسماء هذه البلدان.

لكن الأهمية الحقيقية لتقرير «التنمية البشرية» تكمن في إمكانات «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة» الذي يصدره بلغات عدة منها العربية. فالبرنامج يدعم نحو ٦ آلاف مشروع في ١٦٠ بلدًا، تقدر قيمتها بأكثر من ٧ بلايين دولار. ويركّز معظم هذه المشاريع على برامج تحسين البشر، مثل التخفيف من الفقر وتنشيط مساهمة السكّان في إدارة شؤون مجتمعاتهم وحماية البيئة والموارد الطبيعية وتطوير الخدمات الاجتماعية. ويخصص حاليًا أكثر من بليون دولار من مساعداته البالغة ٣ بلايين للفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦ لمشاريع تخفيف الفقر وعدم مشاركة الناس في إدارة شؤونهم.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن التنمية البشرية تعطي حيّزًا مهمًا للثقافة والتنمية كقياس على مستوى التنمية البشرية. فالكتب (إضافة إلى الأدوات الثقافية الأخرى) مؤشر مهم عليها. وكمثال على ذلك تشير الاحصاءات إلى أن البلدان العربية تنتج ٤٠ كتابًا لكل مليون من السكان، في حين تنتج الدول الصناعية ٥٥٠ كتابًا، ونصيب الفرد العربي في المواد المطبوعة ما وزنه كلغ واحد، ونصيب الغربي ٢١ كيلوًا. ومن أهم المؤشرات التي تكشف تجاهل الثقافة العلمية في البلدان العربية ذلك الاحصاء المنشور عن انتاج العلماء العرب في مجال الثقافة العلمية وفروعها والنمو في أعداد المشتغلين بها، إذ تشير الاحصائية إلى أن عدد العلماء العرب المنشورة أبحاثهم في مجلات علمية في العام ١٩٨٣ بلغ ٢٦١٦ عالمًا، في حين ان لاسرائيل في العام نفسه ١٦٦١ عالمًا، وان القوى البشرية المشتغلة بالبحث وتطوير العلم في المجالات الإنمائية في البلدان العربية ١٠٦ لكل مليون، ولاسرائيل ٣٩٩٠ لكل مليون، والفارق بينهما كبير جدًا.

خريطة الأميّة والمعارف

في «التقرير العالمي عن التربية، ١٩٩٣» الصادر عن الأونسكو من باريس (التحقيق لجورج طرابيشي، «الحياة»، العدد ١١٢٩٨، تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١٩):

حتى الثمانينات كان المعيار شبه اليتيم للتقدم والتخلف معيارًا اقتصاديًا، أي ماديًا حصرًا، سيّما انه ما كان يعزَّز – عندما يعزز – إلا بمقياس القوة العسكرية. ولكن ابتداء من التسعينات، راح يتضح أكثر فأكثر ان العلم والمعرفة وذكاء الانسان ومخيلته هي مظهر أساسي للطاقة البشرية. وبما أن الدور الأول في استثمار هذه الطاقة يعود إلى التربية، فقد بات مؤشّر التعليم والثقافة يحتل موقعًا ثابتًا له في أي جدول بياني أو احصائي لقياس معدلات التقدم أو التخلف.

وما يميّز التقرير الجديد الذي نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة عن الواقع التعليمي والتربوي في العالم عام ١٩٩٣ – وهو ثاني تقرير تصدره في تاريخها – هو انه يتكلم بلغة الأرقام والجداول، وان كان لا يهمل استخلاص نتائج وصياغة توقعات.

والواقعة الأكثر بروزًا في هذا التقرير هي واقعة «الهوة المعرفية» التي باتت تفصل – بالتوازن مع الهوة الاقتصادية والهوة التكنولوجية – بين بلدان الشمال المتقدم وبلدان الجنوب المتخلف أو «النامي» كما يؤثر التقرير أن يقول، ولو من باب اللياقة.

ففي بعض مناطق الجنوب ترتفع معدلات الأمية بين السكان الراشدين إلى أكثر من خمسين في المئة. ففي افريقيا جنوبي الصحراء وصل تعداد الأميين من الراشدين وشبه الراشدين إلى ١٣٩ مليونًا مقابل ١٢٥ مليونًا من المتعلمين. وفي آسيا الجنوبية وصل تعداد الأميين إلى ٣٩٨ مليونًا مقابل ٣٤١ مليونًا من المتعلمين. أما في آسيا الشرقية واقيانوسيا فإن معدلات الأمية تهبط إلى الربع نظرًا إلى ان عدد المتعلمين فيهما قد بلغ ٩٤٢ مليونًا مقابل ٢٣٣ مليونًا من الأميين. وبين جملة بلدان العالم النامي تسجل اميركا اللاتينية سبقًا ملحوظًا نظرًا إلى أن تعداد الأميين فيها ما زاد في ١٩٩٣ عن ٤٣ مليونًا، مقابل ٢٤٤ مليونًا من المتعلمين. وفي المقابل فإن الدول العربية، في جملتها، لا تحتل موقعًا مميزًا إذ تتعادل فيها – أو تكاد – اعداد الأميين والمتعلمين بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق: فهناك ٦٤ مليونًا من المتعلمين مقابل ٦١ مليونًا من الأميين.

ويبدي التقرير تفاؤلًا حذرًا بصدد مستقبل الأمية في العالم، إذ يلاحظ ميلًا مزدوجًا إلى ارتفاع في معدلات التعليم وإلى تناقص في العدد الإجمالي للأميين الراشدين في العالم. فبعد أن كانت تقديرات تقرير اليونسكو السابق تشير إلى أن عدد الأميين في العالم قد بلغ في ١٩٨٠ نحوًا من ٩٤٦ مليونًا، فإن تقديرات التقرير الجديد تشير إلى أن عدد الأميين هبط بعد عشرة أعوام، أي في ١٩٩٠، إلى ٩٠٥ ملايين، وهذا على رغم ان تعداد سكان العالم من الراشدين وأشباه الراشدين، ممن تراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة، قد زاد من ٢٦١٨ مليونًا في ١٩٨٠ إلى ٣٢٥٦ مليونًا في ١٩٩٠. أما التوقعات بالنسبة إلى العام ٢٠٠٠، فتشير إلى استمرار التناقص في أعداد الراشدين وأشباه الراشدين من سكان العالم: فعلى حين ان هؤلاء الأخيرين سيزداد تعدادهم إلى ٣٨٧٠ مليونًا، فإن عدد الأميين سيوالي هبوطه إلى ٨٦٠ مليونًا.

ولكن هذا التفاؤل النسبي من جانب خبراء اليونسكو في ما يتعلق بالكمّ المطلق لأعداد الأميين في العالم، لا يلبث أن يتحطم على صخرتين عنيدتين: جغرافية التخلف والتفرقة الجنسية.

فـ ٩٧ في المئة من أميي العالم يتوزعون بين المناطق التقليدية للتخلف في افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. أما أوروبا واقيانوسيا وأميركا الشمالية، في المقابل، فما كانت حصتها من الأميين في ١٩٩٠ تزيد على ٣ في المئة، أي ما يعادل ٣١ مليونًا. وفي العام ٢٠٠٠ ستنزل هذه النسبة إلى النصف، إذ لن يزيد تعداد الأميين في العالم المتقدم على ١٥ مليونًا في مطلع القرن الحادي

والعشرين، مقابل ٨٤٣ مليونًا في العالم المتخلف.

أما الصخرة الثانية، بعد التخلف، فهي التفرقة الجنسية. فنسبة الأمية بين الإناث هي، بالإجمال، ضعف نسبتها بين الذكور. فثلثا الأميين في العالم هم من النساء. وهذه النسبة ليست قيد تراجع، بل قيد تقدم بالأحرى. ففي ١٩٨٠ كان تعداد الأميات ٥٨٦ مليونًا من أصل ٩٤٦ مليونًا، أي ما يمثل ٦٢ في المئة من إجمالي تعداد الأميين في العالم، وفي ١٩٩٠ بقي تعداد الأميات ثابتًا بينما انخفض تعداد الذكور من الأميين من ٣٦٠ مليونًا إلى ٣١٩ مليونًا، مما انعكس ارتفاعًا في نسبة الأمية المؤنثة إلى ٦٤,٨ في المئة بدلًا من ٦٢ في المئة. أما في ما يتعلق بتقديرات العام ٢٠٠٠، فمن المتوقع أن ينخفض تعداد الذكور والإناث من الأميين إلى ٣٠٦ ملايين و ٥٤٤ مليونًا على التوالي، مما يترك نسبة الأميات إلى الأميين تراوح في حدود ٦٣,٧ في المئة.

والصورة التي يقدمها العالم العربي من منظور تينك الصخرتين العنيدتين لا تنطوي على اختلاف يذكر. ففي ١٩٨٠ كان إجمالي تعداد الأميين في العالم العربي ٥٨ مليونًا، منهم ٣٥ مليونًا من الإناث، أي ما نسبته ٦١٪. وفي ١٩٩٠ ارتفع إجمالي تعداد الاميين العرب إلى ٦١ مليونًا، منهم ٣٨ مليونًا من الإناث، أي ما نسبته ٦٢,٨ في المئة. ومن المتوقع في العام ٢٠٠٠ ان توالي هذه الأرقام ارتفاعها بالكم المطلق والنسب على حد سواء، إذ يقدر أن يصل تعداد إجمالي الأميين في العالم العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى ٦٦ مليونًا، منهم ٤٢ مليونًا من الإناث، أي ما نسبته ٦٤ في المئة.

ومن الواضح، من هذه الأرقام، أن جبهة النضال ضد الأمية، باعتبارها معيارًا أساسيًا لتخلف العالم المتخلف، هي أساسًا وجوهرًا جبهة النضال ضد التفرقة الجنسية في مضمار التربية والتعليم. فإن لم ينخفض عدد الأميات في العالم المتخلف، فلن تكون نسبة الإناث إلى الذكور من الأميين هي وحدها المرتفعة بنسبة ٢ إلى ١ فحسب، بل ان الحملة العالمية لمكافحة الأمية لن تحقق بدورها تقدمًا يذكر، إذ ان نسبة الأمية في العالم لن تنخفض في فترة السنوات العشر الفاصلة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ بأكثر من ٥ في المئة، وهذا بالتحديد من جراء بقاء الأمية المؤنثة على معدلاتها العالية.

ويقدم تقرير اليونسكو عن الوضع التربوي في العالم معيارًا آخر للتقدم والتخلف، وهو ما يسمّيه بـ «أمل الحياة المدرسية». ففي حين ان المعدل الوسطي العام لعدد السنوات التي يقضيها التلميذ في المدرسة بدءًا من الخامسة من العمر ووصولًا إلى نهاية المرحلة الجامعية في البلدان المتقدمة، يتراوح ما بين ١٣ و ١٦,٥ سنة، فإن «أمل الحياة المدرسية» يتدنى، في المقابل، في بعض بلدان افريقيا إلى سنة ونصف السنة، وفي بعض بلدان آسيا، مثل بنغلادش، إلى أربع سنوات. أما في ما يتعلق بالعالم العربي فإن الاحصائيات المتوفرة لدى اليونسكو تشير إلى ان هذا «الأمل» يتراوح ما بين ٥ سنوات كما في المغرب و ١٢ سنة كما في الأردن. ولكن هنا أيضًا نستطيع أن نلاحظ نوعًا من التضامن بين ظاهرتي التقدم ومحو التفرقة الجنسية. فأمل الحياة المدرسية أكثر ارتفاعًا في البلدان المتقدمة للإناث منه للذكور: فهو في فرنسا مثلًا ١٤,٧ للإناث مقابل ١٤,١ للذكور، وفي الولايات المتحدة ١٥,٨ مقابل ١٥,١، وفي كندا ١٦,٥ مقابل ١٥,٥. أما في بلدان العالم الثالث، في المقابل، فإن أمل الحياة المدرسية أعلى للذكور منه للإناث مقابل ٢,٨ للذكور، وفي غينيا ١,٦ مقابل ٣,٩، وفي بنغلادش ٤,٢ مقابل ٥,٨، وفي المغرب ٥,١ مقابل ٧,٤.

وإحصائيات اليونسكو لا تقف عند الجانب التعليمي وحده، بل تتناول أيضًا الجانب الثقافي، وذلك من خلال قياس كمية الكتب والجرائد والورق المستهلكة في كل من العالمين المتقدم والنامي، وكذلك من خلال عدد أجهزة الراديو والتلفزيون المتاحة لسكانهما. ففي ١٩٩٠ بلغ عدد عناوين الكتب المطبوعة بالنسبة إلى كل مليون من السكان ٤٨٨ عنوانًا في العالم المتقدم مقابل ٦٠ عنوانًا في العالم النامي. ولكن على حين ان هذا المعدل الوسطي الأخير يرتفع بالنسبة إلى أميركا اللاتينية إلى ٩٥ عنوانًا، فإنه ينخفض بالنسبة إلى العالم العربي إلى ٢٩ عنوانًا.

وفي ١٩٩٠ كان توزيع الصحف اليومية بالنسبة إلى كل ألف من السكان ٣٣١ في البلدان المتقدمة مقابل ٤٤ في البلدان النامية. وهنا أيضًا نلاحظ أن حصة العالم العربي تنخفض إلى ٣٨ بينما ترتفع حصة أميركا اللاتينية إلى ٩٤.

أما في ما يتعلق بكمية الورق المستهلك للطباعة والكتابة فقد بلغت في ١٩٩٠ نحوًا من سبعين كيلوغرامًا للفرد في البلدان المتقدمة مقابل أربعة كيلوغرامات في البلدان النامية. وهي بالنسبة إلى العالم العربي لا تزيد على ٣,٦ كيلوغرام مقابل ٨,٧ كيلوغرام لأميركا اللاتينية.

أما في ما يتعلق، أخيرًا، بكمية أجهزة الراديو والتلفزيون المتاحة لكل ألف من السكان في البلدان المتقدمة فهي ١٠١٧ و ٤٨٩ على التوالي، مقابل ١٧٦ و ٥٥ في البلدان النامية.

وإنما بصدد هذا البند تحديدًا تسجل حصة العالم العربي ارتفاعًا بالنسبة إلى المعدل الوسطي العام للبلدان النامية. فحصة كل ألف من السكان العرب من أجهزة الراديو تصل إلى ٢٥٠، ومن أجهزة التلفزيون إلى ١٠١.

وما دامت التربية تتصل اتصالًا وثيقًا باللغة، فلنقل ان الكثير من شعوب العالم تعاني من صعوبات تربوية بسبب الإشكاليات اللغوية تحديدًا. فعدد اللغات في العالم ينيف اليوم على ٦٠٠ لغة. وبعض بلدان العالم يعاني عناءً رهيبًا من التعدد اللغوي ومن انعكاساته على الصعيد التربوي. وحسبنا أن نذكر أن الهند تتكلم ٣٨٠ لغة، واندونيسيا ٦٧٠ لغة، ونيجيريا ٤١٠ لغات، وأوستراليا ٢٥٠ لغة. وفي المقابل فإن عدد الناطقين بالعربية في ١٩٩٠ كان ٢٠٦ ملايين نسمة. وبذلك تحتل العربية مكانها كسادس لغة في العالم، على اعتبار ان اللغة الأكثر نطقًا في العالم هي الصينية التي يتكلمها، بالإحالة إلى ١٩٩٠ دومًا، ١٠٧٧ مليون انسان، تليها الانكليزية التي يتكلمها ٥٩٤ مليونًا، والهندروستانية التي يتكلمها ٤١٢ مليونًا، والإسبانية ٣١١ مليونًا، والروسية ٢٨٥ مليونًا. وتأتي بعد العربية مباشرة، وفي المرتبة السابعة، البنغالية (١٧٨ مليونًا)، وفي المرتبة الثامنة البرتغالية (١٦١ مليونًا)، وفي التاسعة الفرنسية (١٣١ مليونًا)، والعاشرة اليابانية (١٢٣ مليونًا)، والحادية عشرة الماليزية (١١٣ مليونًا)، وفي المرتبة الثانية عشرة أخيرًا الألمانية (٨٩ مليونًا).

خريطة العلم والعلميين

في ١٤ شباط ١٩٩٤، صدر عن اليونسكو أول تقرير عن الأوضاع العلمية في العالم (سيستمر التقرير في الصدور كل سنتين)، فقدّر عدد الباحثين العلميين في المنطقة العربية بنحو ٣١٨ لكل مليون من السكان، وبلغت نسبة الاستثمار العربي في الأبحاث العلمية العام ١٩٩٠ حوالي ٠,٧٥٪ من إجمالي الناتج القومي. وانتهى التقرير بانطباع أساسي هو ان تفاوتًا كبيرًا يسود أوضاع العلم

والتكنولوجيا في مختلف البلدان والمناطق. فمعظم بلدان أميركا اللاتينية مثلًا ينفق نحو ١٠ دولارات للشخص الواحد في حقل البحث والتطوير، في حين تخصص دول المجموعة الأوروبية ٣٠٠ دولار للشخص الواحد، ويرتفع الرقم إلى ٤٤٠ دولارًا في الدول الاسكندينافية و ٦٠٠ دولار في الولايات المتحدة و ٧٠٠ دولار في اليابان. أما في نيجيريا فإن هذه النسبة هي ٢٢ سنتًا للشخص الواحد.

اليابان واسرائيل في المقدم: وتتوقف قدرة أي بلد على موارده البشرية، أي عدد العلميين والمهندسين والتقنيين لكل ألف شخص من السكان. وانطلاقًا من هذه القاعدة، فإن اليابان تأتي في المقدم وتليها اسرائيل حيث يوجد ٤,٤ من العلميين لكل ألف شخص من السكان. أما في العالم الثالث، عمومًا، فيوجد علمي أو مهندس واحد لكل خمسة آلاف شخص.

وفي وقت ينفق العالم الصناعي ٢,٩ في المئة من إجمالي الناتج القومي على البحث والتطوير، فإن عددًا كبيرًا من الدول النامية لا يتعدى إنفاقها في هذا الحقل عُشر النسبة المذكورة. ويعتبر مدير «اليونسكو» فيديريكو مايور الذي قدم التقرير ان «الفجوة القائمة بين الأغنياء وبين الفقراء هي على صلة وثيقة بالمعرفة، ذلك انه لا يمكن الوصول إلى تنمية طويلة المدى دون نقل للعلوم». وهنا، يؤكد التقرير ان القدرات العلمية والتقنية التي تجعل هذا البلد أو ذاك غنيًا لا يعتمد وجودها على ما يؤتى به من الخارج، بل على توافر مناخ سياسي وثقافي يدعمها، وعلى بنية مؤسسية، وتسهيلات في حقل التربية على مختلف المستويات، إضافة إلى الروابط بين القطاع العام والصناعة، وأهمية وجود عامل إضافي يتجلّى في غياب الحرب والفوضى الاجتماعية. ويضيف التقرير انه في وقت ما زالت بعض الدول النامية تحتاج إلى توافر مثل هذه الشروط، فإن بلدانًا أخرى كروسيا وعدد من البلدان المستقلة حديثًا والتي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي السابق، توشك أن تفقد كل ما كان لديها من شروط وظروف ملائمة.

الأغنياء والفقراء: وعلى العموم تتمتع الشعوب الغنية بقدرات كبيرة في حقل العلم والتكنولوجيا، خلافًا للأوضاع السائدة في الدول الفقيرة، لكن الأمر يظهر أكثر تعقيدًا من ذلك. فالدول العربية المصدرة للنفط مثلًا غنية نسبيًا إلا أن أساسها العلمي والتكنولوجي ضعيف. ولا تحقق الصناعة فيها سوى عشرة في المئة من إجمالي ناتجها القومي. ويلاحظ التقرير ان ٨٠ في المئة من صادرات الدول العربية تتكوّن من مواد أولية، و ٧٣ في المئة من وارداتها سلع مصنّعة.

وتشكّل الأمية عقبة أساسية تحول دون النهوض بالعلم والتكنولوجيا، وثمة ٩٠٠ مليون بالغ في العالم لا يعرفون القراءة والكتابة.

ويشير التقرير إلى أن العون الذي قدمته الدول الغنية إلى الدول الفقيرة لمساعدتها في حقل التنمية أدّى عمليًا إلى الحفاظ على الوضع القائم. ويعلّق فيديريكو مايور على ذلك بقوله: «ان البلدان الغنية اتجهت دومًا إلى تقديم السلع (إلى البلدان النامية) بدل تزويدها بوسائل تمكّنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي».

برامج التعاون العلمي: ويعرض التقرير عددًا من البرامج القائمة على الشراكة التي تهدف إلى مساعدة العلميين على الحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاية أينما كانوا يعملون. ومن بين هذه

البرامج: برامج علمية عالمية تعنى بعلوم البحار أو بطبقة الأوزون أو بسخونة الأرض وبالزلازل، وشبكات تربط العلميين الذين يعملون في مجال اختصاص محدد فيما بينهم تمكنهم من تبادل الأفكار والمعلومات، ومراكز دولية للبحث العلمي تسمى «مخازن أدمغة لمكافحة هجرة الأدمغة».
ويلاحظ التقرير ان من بين أسباب مشكلة هجرة الأدمغة نحو الدول التي تتمتع بقدرات علمية وتكنولوجية مرتفعة المستوى، العزلة التي يعانيها العلمي في البلدان الفقيرة والتي تحرمه من تبادل الآراء والأفكار مع زملائه ومن امكان الاطلاع على المعارف والاكتشافات الجديدة ومن الحصول على المجلات والكتب العلمية.

الأوضاع العربية: ويخصص التقرير فصلًا لموقع العلم والتكنولوجيا في العالم العربي وضعه الدكتور فخر الدين داغستاني، وهو مدير الدراسات الدولية في «الجمعية العلمية الملكية الأردنية». يبدأ المقال بمقدمة تشير إلى عزم المسؤولين في المنطقة العربية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على بناء دول عمادها الأول العلم والتكنولوجيا، وعلى التعاون في جو من الثقة المتبادلة لتحقيق التكامل الاقتصادي. ويرى الدكتور داغستاني ان استقراء نتائج هذه المحاولة ومعطيات الحالة الراهنة تدل على الضعف الاقتصادي للمنطقة العربية، من جرّاء تفتتها الاقتصادي من جهة وافتقارها من جهة أخرى إلى شبكة تجارية تشمل جميع دول المنطقة، إضافة إلى تبعيتها التكنولوجية للخارج وضآلة قدراتها الذاتية في مجالي العلم والتكنولوجيا.

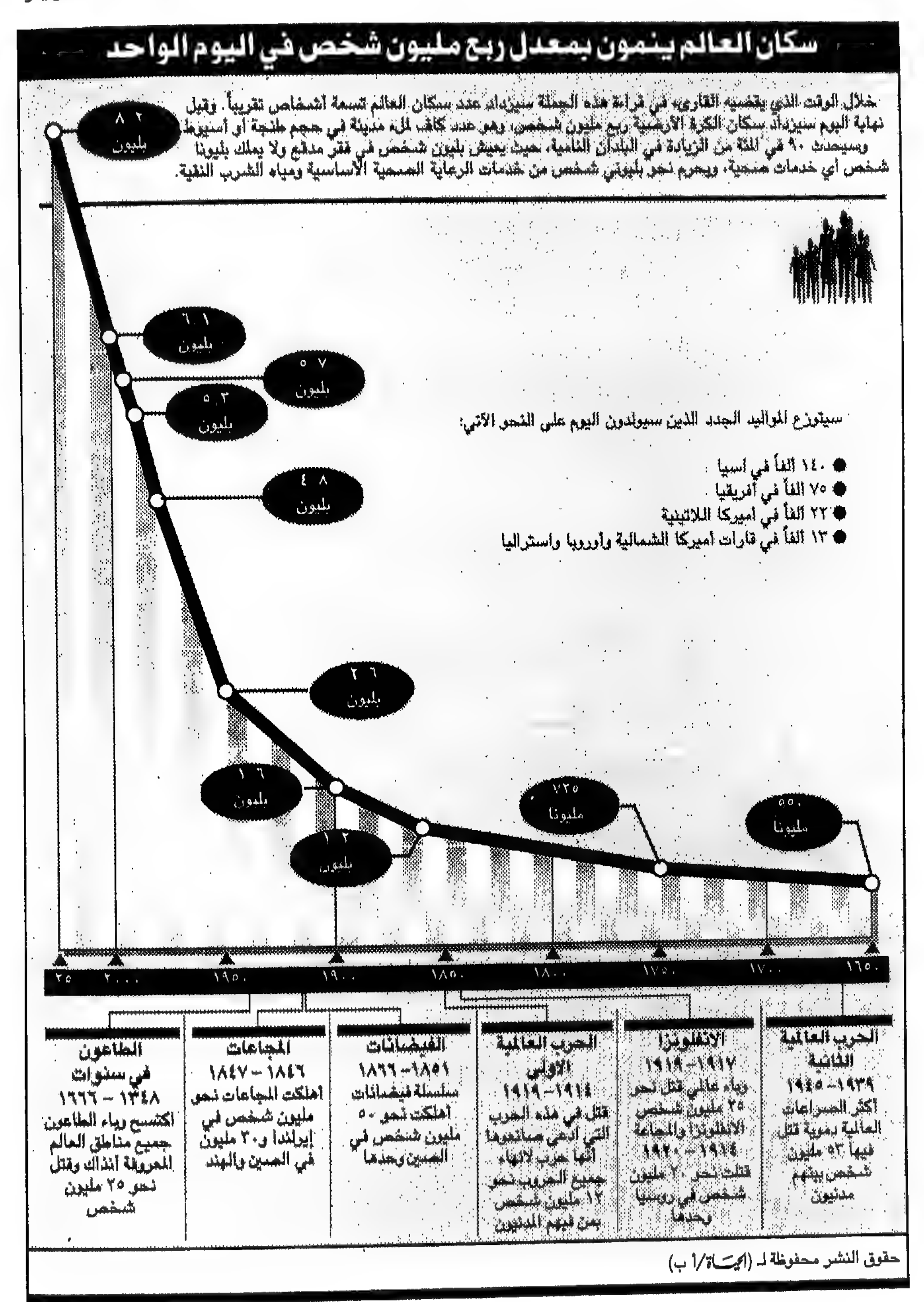
ومن العوامل السلبية المشار إليها الأمية، التي بلغت نسبتها بين الكبار في ١٩٩٠ حوالى ٤٢ في المئة من مجمل السكان العرب. وبلغت نسبة الذين أنهوا دراستهم الثانوية والجامعية ٥٢ في المئة و ١٣ في المئة على التوالي، ولم يلتحق إلا ١٢ في المئة من الذين اجتازوا مرحلة التعليم الثانوي بمعاهد علمية عالية. أما على المستوى الجامعي، فإن ٦٨ في المئة من حملة الشهادات تخصصوا في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية، والباقي، أي ٣٢ في المئة، في ميدان العلوم.

ويلاحظ الدكتور داغستاني ان نشاطات البحث والتطوير لا تحظى في المنطقة العربية إلا باهتمام محدود، ويقدر عدد الباحثين بـ ٣١٨ باحثًا لكل مليون نسمة، كما لم تتعد نسبة الاستثمار في حقلي البحث والتطوير في ١٩٩٠ حوالى ٠,٧٥ في المئة من إجمالي الناتج القومي في المنطقة العربية.

ويتناول داغستاني أوضاع الدخل والصناعة والزراعة، والأمية والتعليم، وأوضاع البحث والتطوير في الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير. ويلاحظ ان نشاطات البحث والتطوير في الدول العربية لم يكن لها أي تأثير واضح في مختلف قطاعات الاقتصاد، ذلك ان النظام الاقتصادي الاجتماعي شكّل عقبة في وجه الأسرة العلمية من خلال اعتماده الرئيسي على استيراد التكنولوجيا، وعلى مشاريع تمّ تنفيذها بواسطة الشركات الأجنبية. وقد أدّى هذا الأمر، إضافة إلى قلة الاستعانة بالأسرة العلمية العربية وضآلة المبالغ المخصصة لها، إلى اضعاف الطاقة الذاتية في حقل البحث والتطوير في المنطقة العربية. ويلاحظ في نهاية الأمر، أنه يتعين على الأسرة العلمية العربية ألا تتخلى عن مسؤولياتها التي تتمثل في مضاعفة العمل في حقل البحث والتطوير تلبية للحاجات الحقيقية في الدول العربية.

من الديموغرافيا في العالم الثالث

أحدث المعالجات الديموغرافية لجهة العدد السكاني في العالم صدرت في كتاب «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» للبروفسور الانكليزي بول كندي، عن دار النشر الأميركية «هاربير كولينز»



الرسم البياني وكلامه من «الحياة» (١٦ نيسان ١٩٩٣).

(نيسان ١٩٩٣). في الكتاب ان العالم سيقذف في القرن الجديد محمولًا على أمواج الثورات السكانية والتكنولوجية والبيئية، من دون دليل ولا خطة عمل ولا قيادة من أي نوع ولا يقين في صدد أي شيء... وإذا كانت الدول عاجزة اليوم عن السيطرة على المارد الذي أطلقته الثورة التكنولوجية (أحدث وآخر محطة لها: الكومبيوتر والمعلوماتية) فكيف العمل مع الثورة السكانية التي ستغير مجموع الموازنات الدولية القائمة وتحمل الموجات البشرية عبر حدود البلدان والقارات وتدمر البيئة العالمية؟

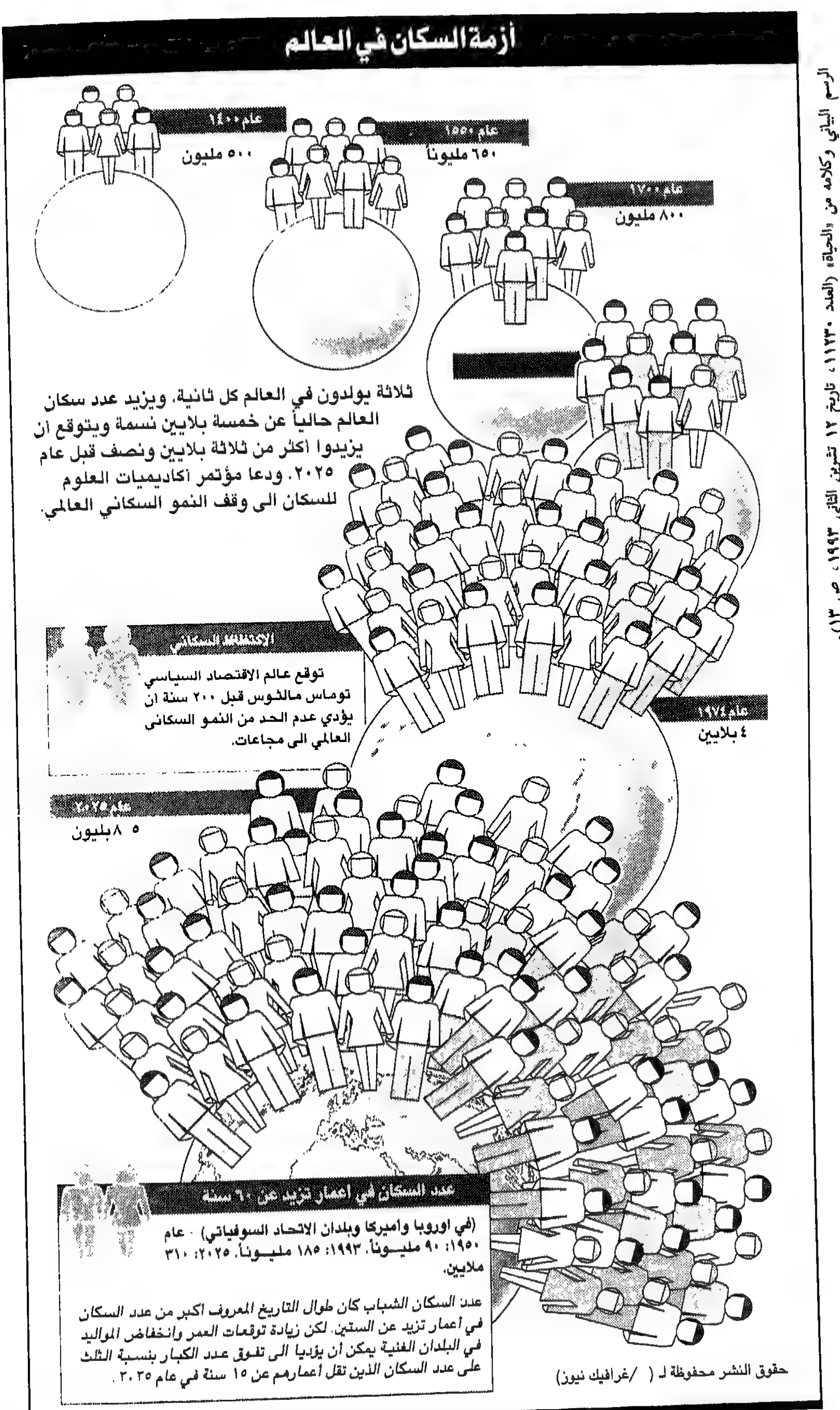
ويؤكد بول كندي ان قلة أو ربّما لا أحد من القادة السياسيين الغربيين يرغب في مواجهة هذه الحقائق. فإن أكبر امتحان سيواجهه المجتمع الانساني في القرن المقبل هو في كيفية استخدام قوة التكنولوجيا لإيجاد حلول عالمية شاملة لتحرير ثلاثة أرباع الجنس البشري الفقير من فخ الانفجار السكاني ونقص التغذية والمجاعة واستنزاف الموارد والاضطرابات والهجرة القسرية والنزاعات المسلحة، وهي مخاطر تهدد الشعوب الغنية أيضًا في شكل قد يكون أقل مباشرة ولكنه أكيد... وستتحول القوى الاقتصادية الثلاث الكبرى: الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، إلى جزر محاطة بمحيط متلاطم من موجات بشرية وبيئية تهددها من كل جانب.

ويورد الكتاب تقديرات عدة لعدد السكان في العام ٢٠٢٥ تراوح ما بين الحد الأدنى وهو ٧,٦ بليون، والمتوسط وهو ٨,٥ بليون، والأعلى وهو ٩,٤ بليون. ويشير إلى ان إحصاءات البنك الدولي تتوقع أن يستقر سكان العالم على الرقم عشرة بلايين في منتصف القرن المقبل، أي العدد الحالي مرتين تقريبًا.

والمشكلة أن ٩٥٪ من الزيادة السكانية ستحدث في العالم النامي (العالم الثالث). وتقدم المقارنة بين افريقيا وأوروبا صورة درامية مثيرة. ففي ١٩٥٠ كان عدد السكان في القارة الافريقية أقل من نصف عدد سكان أوروبا، لكن الرقمين تساويا عام ١٩٨٥ حين أصبح عدد سكان كل من القارتين ٤٨٠ مليونًا. وفي العام ٢٠٢٥ سيبلغ عدد سكان افريقيا ١,٥٨ بليون وسيشكل ثلاثة أضعاف عدد سكان أوروبا الذي سيصبح آنذاك ٥١٢ مليونًا فقط.

إن ثلث سكان العالم في القرن المقبل سيتكون من الصينيين والهنود. ومع ان الصين ستشهد زيادة بسيطة في السكان فإن عددهم سيصبح ١,١٣ بليون، فيما ستكون الهند أكبر بلدان العالم في عدد سكانها الذي سيبلغ بليوني نسمة. وسيقفز عدد سكان نيجيريا من ١١٣ مليونًا إلى ٣٠١ مليون، وكينيا من ٢٥ مليونًا إلى ٧٧ مليونًا، وتنزانيا من ٢٧ إلى ٨٤، وزائير من ٣٦ إلى ٩٩، فيما سيصبح عدد سكان الباكستان ٢٦٧ مليونًا، واندونيسيا ٢٦٣، والبرازيل ٢٤٥، والمكسيك ١٥٠، وايران ١٢٢ مليونًا.

وإذ لا تجد الانفجارات السكانية القائمة في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية والمنطقة العربية قارات جديدة تستوطنها فإنها ستزاحم الغرب في العالمين الجديد والقديم، تشجعها على ذلك الفرص الاقتصادية المتوافرة والوعود بالحياة المرفهة والتباطؤ، بل التراجع في نمو السكان الذي بدأ في ايطاليا وألمانيا وبعض البلدان الاسكندينافية. وقد بلغ عدد المهاجرين الذين استوطنوا أوروبا من خارجها في العقد الماضي نحو ١٣ مليونًا. وينتظر حاليًا نحو ١٥ مليونًا في معسكرات المهاجرين في مواقع مختلفة من العالم تمتد من وسط أوروبا وجنوب آسيا حتى أميركا اللاتينية. فكم سيهاجر من ١٠٨ ملايين سيولدون حتى العام ٢٠٢٥ في بلدان البحر الأبيض المتوسط العربية (مصر، تونس،



الرسم البياني وكلامه من «الحياة» (العدد ١١٢٣٠، تاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ١٣).

المغرب، الجزائر) إلى بلدان المتوسط الأوروبية (اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، اليونان) التي لن يزيد عدد سكانها سوى خمسة ملايين فقط؟ وكيف ستكون الصورة في النصف الآخر من الكرة الأرضية، حيث لن تجاوز نسبة زيادة سكان الولايات المتحدة ٢٥٪ (حتى العام ٢٠٢٥) في مقابل نسبة زيادة المكسيكيين ٨٨٪، والغواتيماليين ٢٢٥٪؟

ومما يستنتجه بول كندي ان جميع السيناريوهات المطروحة للقرن المقبل تثير قلق الغرب. فالعالم النامي (الثالث) سيفلح في زيادة منتوجه القومي ورفع مستوى حياته. وهذا يعني ان حصة الغرب من المنتوج الاقتصادي والقوة العظمى والنفوذ السياسي ستتقلص تقلصًا حادًا. وفي أساس هذا الخوف الغربي إثر الزيادة السكانية للعالم النامي في توازن الأمن العالمي الذي بقي الغرب يسيطر عليه طوال القرن العشرين. فالبلدان الصناعية التي كانت تشكل خُمس سكان العالم في ١٩٥٠ لم تعد تمثّل سوى سدسهم في ١٩٨٥، وستصبح أقل من عشرهم في ٢٠٢٥. والعدد قوة رغم كل شيء خصوصًا عندما يتخذ هذا الحجم الكبير. والنفوذ الغربي قام أصلًا على الانفجار السكاني الذي حمل القومية الأنكلوساكسونية خصوصًا في القرنين الأخيرين على الهجرة إلى قارتي أميركا الشمالية وأوستراليا (من جريدة «الحياة»، عدد ١٦ نيسان ١٩٩٣، ص ١٥).

مؤتمر أكاديمي عالمي

في تشرين الثاني ١٩٩٣، عقدت أكاديميات العلوم العالمية في نيودلهي (عاصمة الهند) «مؤتمر السكان العالمي» الذي ساهم فيه ١٠٠ عالم من ٥٠ أكاديمية علوم عالمية في العالم، ونظمته أكاديميات العلوم الأميركية والبريطانية والهندية والسويدية. وأهم النقاط التي بحثت في المؤتمر:

ثورات سكانية: قبل ألفي سنة كان عدد سكان العالم ١٠٠ مليون. وفي ١٧٥٠ أصبح عددهم ٧٧١ مليونًا، وفي ١٩٥٠ أصبحوا بليونين ونصف بليون. والآن يبلغ عددهم نحو خمسة بلايين ونصف بليون. وخلال السنوات الألفين الأخيرة كان عدد سكان العالم يتضاعف مرتين كل ألف عام تقريبًا، لكنه أخذ الآن يتضاعف مرتين كل ٤٠ عامًا. هذه الثورة السكانية فجّرها التقدم العلمي في القرن العشرين. فهو الذي صنع الأدوية والأمصال ضد الأمراض السارية والأوبئة وابتكر وسائل الرعاية الصحية وتنقية المياه وأنتج التكنولوجيات الزراعية الحديثة ووسائل حفظ الأغذية ونقلها وطوّر مستويات المعيشة والتعليم. مجموع هذه التكنولوجيات خفض معدلات الوفيات ورفع توقعات العمر من نحو ٢٢ سنة قبل ألفي سنة إلى ٥٥ حاليًا (وفي بعض البلدان ٨٠ سنة). هل يمكن أن تحقق العلوم السيطرة على الثورة السكانية الناجمة عن ذلك؟

العلم عاجز: «ليس من الفطنة التعويل على العلوم والتكنولوجيا فقط في حل المشاكل الناجمة عن النمو السكاني السريع واستهلاك الموارد والفقر». هذا ما أكده البيان النهائي للمؤتمر الذي أشار إلى ان العلماء يملكون الآن الفرصة وتقع عليهم المسؤولية في بذل الجهد لمواجهة المعضلة البشرية.

إلّا أنه أقر بأن العلم والتكنولوجيا لا يقدمان سوى أدوات ومخططات العمل من أجل التغيير الاجتماعي، وأن مفتاح مستقبل البشرية في أيدي الحكومات وصانعي القرار السياسي الدولي. ويعتبر هذا الإقرار بمثابة وصية نهائية إلى مؤتمر القمة العالمي للسكان الذي سيعقد في أيلول المقبل في القاهرة ويحضره زعماء العالم ورؤساء الدول.

ودعا المؤتمر إلى وقف النمو السكاني العالمي وعرض ثلاثة سيناريوهات للنمو المقبل. يعتمد السيناريو «المعتدل» على ظاهرة انخفاض معدلات الولادات العالمية من ٣,٣ ولادة للمرأة إلى ٢,١. وقد تؤدي هذه الظاهرة التي لوحظت في معظم بلدان العالم خلال الثلاثين السنة الأخيرة إلى مضاعفة السكان مرتين تقريبًا قبل التوقف عند الرقم ١١ بليونًا مع نهاية القرن المقبل. ويتوقع سيناريو «متفائل» أن تزداد وتيرة انخفاض معدلات الإنجاب وتصبح ١,٧ للمرأة في مطلع القرن المقبل. آنذاك يتوقع أن لا يزيد عدد السكان العالمي عن ٧,٨ بليون في منتصف القرن المقبل ثم يأخذ بعدها بالانخفاض ببطء.

لكن السيناريو الثالث المنذر بالخطر يتوقع أن لا تخفض معدلات الإنجاب عن ٢,٥ للمرأة، ما يؤدي إلى رفع عدد السكان العالمي إلى ١٩ بليونًا مع نهاية القرن المقبل ثم إلى ٢٨ بليونًا في سنة ٢٠٥٠.

تحذير الأرض: ولا تمثل هذه الأرقام المشكلة الحقيقية للسكان. فالعلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية والبيئة معقدة جدًا. وكشفت دراسات تناولت حالات مناطق وبلدان معينة عن اختلافات كبيرة في طبيعة الآثار والعلاقات المتبادلة لهذه العوامل. على سبيل المثال تختلف الآثار البيئية والاقتصادية باختلاف التركيب السكاني وتوزيع الموارد، كما تتأثر بالأنماط المختلفة للهجرة من الريف إلى المدينة أو الهجرات العالمية. ويلاحظ أن الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية يحفزان على النمو السكاني السريع ويزيدان تدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية.

ومع أن هناك شبه إجماع علمي على أن تعليم المرأة والقضاء على الفقر يؤديان إلى خفض عدد السكان، فقد تحفظ المؤتمر عن تصور لوجود أساليب علاج شاملة ناجعة. وأشار إلى أن التحديات المطروحة تواجه المجتمع العالمي بأسره وأن الغنى ورفع مستويات الحياة قد يؤديان إلى أخطار كبيرة. فتحقيق طموحات الغالبية الفقيرة من سكان العالم في الوصول إلى مستويات الاستهلاك الحالية في البلدان المتقدمة سيضاعف كميات الغازات الصناعية والملوثة للجو ويزيد الأخطار الواقعة على البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية. وحذّر بيان المؤتمر من أن القفزة الإنتاجية في الأغذية التي رافقت الثورة السكانية في نصف القرن الأخير بلغت مداها أخيرًا. «ففي العقد الأخير انخفض انتاج الأغذية من البر والبحر على حد سواء بالمقارنة مع نمو السكان. وتقلصت مساحة الأراضي الزراعية بسبب استنزاف التربة وقلة إمكانات الري. وتواجه بعض البلدان شحًا فعليًا في المياه. هذه إشارات تحذر من أن الأرض محدودة وأن أنظمة الطبيعة قد دفعت تمامًا نحو حدودها القصوى».

تركيب السكان: يزيد عدد سكان العالم حاليًا بمعدل ٩٣ مليون نسمة سنويًا. أي أن سكان بلد في حجم المكسيك الحالي يضافون إلى العالم كل سنة. وتقدم الهند، حيث عقد المؤتمر، نموذجًا

صارخًا لمعضلة فقدان السيطرة على النمو السكاني. إذ لم يقلل حتى فرض منع الحمل وتعقيم الذكور من نسبة النمو العالية البالغة اثنين في المئة، وهي أعلى من النسبة العالمية البالغة ١,٧ في المئة.

لكن المشكلة السكانية العالمية ليست في عدد السكان فقط بل في تركيبهم أيضًا. فإن كثيرًا من المواصفات الحالية للسكان سيتغير في القرن المقبل، إذ ستقفز نسبة الكبار من فئة العمر التي تزيد عن ٦٥ سنة من ستة في المئة حاليًا إلى ٢٤ في المئة في ٢٠٢٥. في مقابل ذلك ستنخفض نسبة الصغار من الفئة العمرية التي تقل عن ١٥ سنة من ٣٢ الحالية إلى ١٨ في المئة. وستزداد نسبة الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن ٨٠ سنة من واحد في المئة حاليًا إلى تسعة في المئة.

وسيزداد تمدين سكان العالم ويشتد التركيز السكاني. ففي ٢٠٢٥ سيحتشد ٨٤ في المئة من سكان العالم في البلدان النامية التي تضم حاليًا ٧٧ في المئة من سكان العالم. وستكون نسبة الزيادة في افريقيا أكبر منها في أي مكان آخر. إذ سيزداد عدد سكانها من ٦٤٢ مليونًا في ١٩٩٠ إلى أكثر من بليون ونصف بليون في ٢٠٢٥، فيما سيقفز عدد سكان جنوب آسيا من بليون و ٢٠٠ مليون إلى بليونين و ١٠٠ مليون.

ويقدر أن ٨٣ في المئة من الزيادة السكانية العالمية ستتركز في المدن. وسيزداد نصيب البلدان النامية التي لم تكن تضم في ١٩٥٠ أي مدينة يزيد عدد سكانها عن ثمانية ملايين نسمة، بينما تحتوي الآن على ١٤ من مجموع ٢٠ مدينة كبرى في العالم. كما قفزت نسبة سكان المدن في العالم النامي من ٣٩ في المئة في سنة ١٩٥٠ إلى ٦٣ في المئة حاليًا.

حدود العلم وإمكاناته: وأكد مؤتمر السكان أن البشرية تقترب الآن من النقطة الحرجة التي تتلاقى فيها مشكلات السكان والبيئة والتنمية. وعرض على حكومات الدول التي تعد إلى قمة السكان المقبلة في القاهرة خطة عمل عاجلة وسياسة متكاملة تعالج مشاكل السكان والتنمية المستديمة على الصعيد العالمي. ووعد بأن يساهم علماء الطبيعة والاجتماع في صوغ فهم جديد يساعد الحكومات في العمل وتقديم خيارات جديدة للحد من النمو السكاني وحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة البشرية.

وطرح المؤتمر على العلماء والمهندسين وخبراء الصحة برنامج عمل لدرس العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والتربوية والسياسية التي تؤثر في سلوك التكاثر وحجم العائلة والتخطيط العائلي. ويتضمن البرنامج درس ظروف التنمية البشرية وعوائقها الناجمة في رأي المؤتمر عن السياسات الاقتصادية غير الكفء وانعدام المساواة الاجتماعية والإثنية والطبقية والمعاملة المتحيزة بين الجنسين.

وأقر العلماء بالحاجة إلى درس تغير البيئة على الصعيد العالمي والمحلي والتي تؤثر في المناخ والتنوّع الطبيعي والتربة والماء والهواء. ويقتضي ذلك درس الأسباب المؤثرة من ضمنها الفقر والنمو السكاني والتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والسياسات القومية والعالمية.

المعارضة: عارض العلماء الأفارقة أهم قرارات مؤتمر أكاديميات العلوم العالمية للسكان الذي دعا إلى وقف النمو السكاني العالمي خلال حياة الجيل الحالي من الأطفال. وتعتبر هذه الفقرة أهم توصية للمؤتمر وكانت ضمن الدعوة الأصلية إلى عقد المؤتمر الصادرة من أكاديمية العلوم

الأميركية والجمعية الملكية البريطانية. ولوحظ خلو البيان النهائي من ذكر عدد الأكاديميات المصادق عليه في المؤتمر الذي حضرته الى جانب الأكاديميات الغربية اتحادات أكاديميات العلوم الأفريقية والآسيوية وأكاديمية العلوم الصينية وأكاديمية علوم العالم الثالث.

واعتبرت الأكاديمية الأفريقية للعلوم أن النمو السكاني للقارة مهم لتنميتها الاقتصادية. وانتقد ممثل الأكاديمية جيمس أيغونجوبي خلو البيان من ذكر أن أجزاء عدة من أفريقيا تهددها قلة الإنجاب بسبب الحروب والمجاعات والأوبئة. كما أشار إلى أن فقر القارة ومشاكلها الاقتصادية تعود بالأحرى إلى عبء الديون الغربية ومشاكل الاضطرابات والحروب التي خلفها الإرث الاستعماري واستمرار التدخل في شؤون القارة.

ومع أن بعض الأكاديميات الأفريقية، مثل أوغندا وكينيا، صادق على بيان المؤتمر فإن الموقّعين عبّروا عن اعتقادهم الشخصي بأن زيادة السكان ضرورية للقارة. كما شاركت أكاديميتا علوم الفاتيكان وإيرلندا في معارضة الدعوة إلى وقف النمو السكاني.

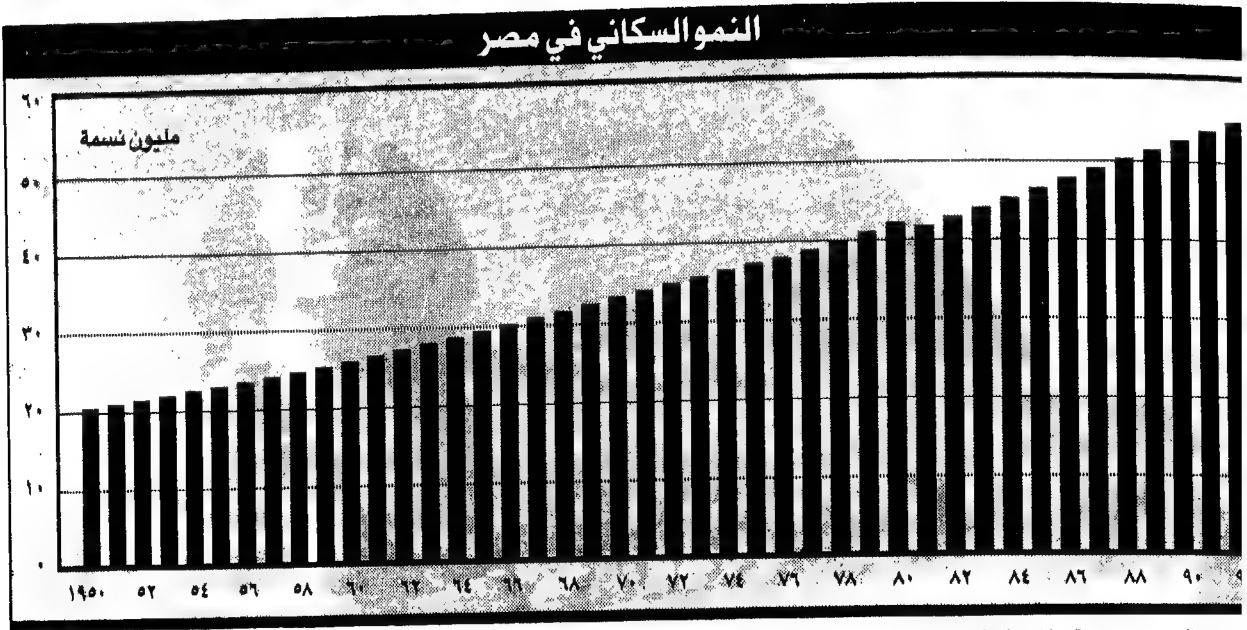
وشارك بعض العلماء الغربيين في انتقاد التركيز على خطر النمو السكاني في البلدان النامية وتجاهل آثار النمو السكاني في البلدان الصناعية المتقدمة. فقد ذكر نورمان مايرز من جامعة أوكسفورد أن النمو السكاني في بريطانيا البالغ اثنين في العشرة في المئة يزيد عدد السكان ١١٦ ألف نسمة سنويًا. في مقابل ذلك يزاد عدد سكان بنغلادش الذين ينمون بنسبة ٢،٤ في المئة مليونين و ٧٠٠ ألف نسمة سنويًا. لكن استهلاك كل فرد بريطاني من وقود الاحفورات يعادل ٨٠ مرة استهلاك الفرد البنغلادشي. أي أن البريطانيين يضيفون غازات ملوّثة إلى الجو تزيد ثلاث مرات ونصف مرة عما يطلقه أهل بنغلادش.

وواضح أن الضغط الذي مارسه ممثلو افريقيا وآسيا أدى إلى تضمين البيان النهائي للمؤتمر فقرة تؤكد مسؤولية الدول الصناعية المتقدمة. فقد أشار البيان إلى أن الرفاهية والتكنولوجيا تقدمان لها فرصًا أعظم وتفرض عليها مسؤولية أكبر في معالجة مشاكل البيئة على الصعيد العالمي. ويقتضي على البلدان المتقدمة أن تبدي كفاية أكبر في استخدام الموارد وفي حماية البيئة ونشر القيم الأخلاقية التي تتجنب الهدر الاستهلاكي. كما أن عليها تقديم العون المالي والخبرات لتطوير البلدان النامية ومساعدتها في مواجهة مشاكل البيئة المحلية والعالمية.

وفي موضوع حماية البيئة، بدأت، منذ سنوات قليلة، تبرز مخاوف كبيرة من تحويل مناطق في العالم الثالث الى مكبّ و «كيس فضلات» للعالم الصناعي المتقدم خصوصًا لنفاياته الكيميائية.

مدن مهددة بالانفجار السكاني

قبل نحو أربعة عقود كان يعيش في مدن العالم ٧٠٠ مليون شخص. أما اليوم فيبلغ عدد سكانها نحو ملياري نسمة، وفي نهاية القرن الحالي سيتجاوز عددهم المليارات الثلاثة، أي ما يزيد على نصف سكان العالم آنذاك. والحقيقة أن هذا الفيض السكاني يصيب أفقر البلدان فيما تبدو البلدان الغنية بمنأى عنه. وتفيد التقديرات ان ٦٥٠ مليون شخص سيتوزعون عام ٢٠٠٠ في ستين مدينة يبلغ عدد سكان كل منها خمسة ملايين نسمة على الأقل، وثلاثة أرباع هذه المدن تقع في الدول النامية. وطوكيو هي المدينة الوحيدة في «العالم الأول» التي يتوقع أن تحتل من حيث عدد



المصدر: صندوق النقد الدولي – ديتا ستريم انترناشيونال، «الحياة» (العدد ١١٣١٢، تاريخ ٤ شباط ١٩٩٤، ص ١٣).

سكانها احدى المراتب الخمس الأولى إذ يتوقع وصول هذا العدد إلى ٢٤ مليون نسمة. أما لندن التي كانت في المرتبة الثانية عام ١٩٥٠ فقد لا تبلغ عام ٢٠٠٠ المرتبة الخامسة والعشرين (تقديرات هيئة الأمم المتحدة). ومن الملاحظ أن نسبة زيادة عدد السكان تتعدى سنويًا ٣٪ في معظم بلدان العالم الثالث. وتكفي هذه النسبة لمضاعفة عدد سكان مدينة ما في عشرين سنة. وما يزيد المشكلة تعقيدًا تدفق النازحين من الأرياف إلى المدن. ومهما يكن مستوى المعيشة رديئًا في المدينة فهو يبقى بالنسبة إلى هؤلاء أفضل منه في الريف. والواقع أن ضخامة عدد أولئك النازحين هي من أبرز المشكلات التي تواجه مخططي مشاريع تطوير المدن وتربكهم في الوقت نفسه. فهم لم يتخيلوا قط أن يبلغ عدد سكان بعض المدن ثلاثين مليون نسمة. والطرق والمجاري وشبكات المياه التي صمموها لا تلائم مدنًا يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين نسمة.

لقد تغلب التطور الصناعي الكبير في أوروبا وأميركا في القرنين التاسع عشر والعشرين على العقبات التي رافقت ازدهار المدن. إلا أن الحال مختلفة الآن في مدن العالم الثالث المكتظة والتي تشهد يوميًا نزوحًا جديدًا. فالعمل غير متوافر لعدد كبير من السكان لأن الصناعات الحديثة تعتمد على التكنولوجيا أكثر من اعتمادها على القوة البشرية. من هنا سيكون مستحيلًا عام ٢٠٠٠ ايجاد أعمال دائمة لما يراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ من سكان المدن الطارئين الذين يتوقع أن يبلغ عددهم مليار شخص. غير ان المتفائلين يذهبون إلى انه يمكن التغلب على هذا الازدياد السكاني بجعل الحياة في الأرياف والمدن الصغيرة أكثر إمتاعًا. ويقول بعض هؤلاء إن الأمور ستستقيم تلقائيًا لأن الحياة في المدن سوف تسوء إلى حد يقنع الناس بأن حياة المدينة ليست خيرًا من حياة الريف. أما المتشائمون فيرون الوضع أشد قتامة ويتوقعون انتشار الأوبئة واستفحال الجوع واندلاع الثورات. وتتفق الفئتان بأن كبرى مدن العالم ستنتهي إلى مصير مجهول. ويبدو أن لا مناص من انحطاط المدن، إذ هناك

حد معين لازدياد عدد السكان في المدن، وتجاوز هذا الحد يعود على هذه المدن بضرر متزايد بحيث تغدو حسنات التمدن (كالغنى والعلم والصناعة والموارد البشرية الأخرى) عيوبًا ملازمة. فالمدينة التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة يمكنها أن توفر لهم فرصًا للعمل دائمة وأوضاعًا معيشية ثابتة. أما تلك التي يتجاوز عدد سكانها مليوني نسمة فالمداخيل الحقيقية لا تزداد فيها إلا بنسب طفيفة، وشروط العمل لا تتحسن تحسنًا ذا بال، والأحوال المعيشية تغدو في انحدار مستمر فتكثر الجرائم وتشتد أزمة السكن. وهذه المشكلات ليست وقفًا على مدن معينة بل هي تعم معظم مدن العالم، ما عدا بعض المدن الكبرى المحظوظة التي نهضت في أثناء الازدهار الحضاري الأخير كمدينة نيويورك التي تبقى مجهزة تجهيزًا حسنًا لمعالجة التضخم السكّاني بالقياس إلى القاهرة أو بومباي.

أحزمة البؤس: والواقع أن التجمعات السكنية المحيطة بمدن العالم اليوم هي من بين العوامل المهملة التي تساهم في خفض مستوى الرفاه والتطور في هذه المدن. ففي القاهرة يعيش مليون شخص بين القبور بينما يعيش آلاف الناس على سطوح الأبنية. وفي عدد كبير من المدن يفتقر السكان إلى المياه الجارية النظيفة. ولا غرو أن المدن آخذة في النمو على نحو مذهل، وخير دليل على ذلك الأكواخ التي تطوق مدن العالم الثالث والتي أقيمت من دون حق قانوني. فمدينة مكسيكو تحوي اليوم كثيرًا من «المدن الضائعة» السيئة السمعة. والمعروف ان «نتزا والكويولت» التي تعتبر أكبر هذه المدن كانت أصلًا بحيرة جافة، وهي اليوم تضم نحو ٣,٥ ملايين نسمة. ومن بين «مدن الأكواخ» التي تنحو هذا النحو في الازدحام فافيلاس في ريو دي جانيرو، وبيدونفيلس في غرب افريقيا، وبارونغ في مانيلا. إلا أن بعض المدن لا تزال قادرة على مواجهة المشكلات الناجمة عن التضخم السكاني. فمدنية سيول التي ترود الازدهار الاقتصادي في كوريا الجنوبية تعمل سلطاتها (منذ أواسط الثمانينات) على انشاء نظام مواصلات تحت الأرض تبلغ كلفته ٣,٤ مليار دولار. وفي العقدين الأخيرين استطاعت طوكيو تقليص كمية الدخان التي تملأ سماءها. وعمدت هونغ كونغ إلى بناء مدن حديثة كمدينة شاتين التي يبلغ عدد سكانها ١,٥ مليون نسمة. والواقع أن شاتين كانت في الأصل مياه بحر أو حقول أرزّ. وهي الآن تتمتع بكل مستلزمات المدن الحديثة.

إن المشكلة تكمن في ازدياد عدد الأحياء المحيطة بالمدن على نحو مرعب على رغم الأوضاع البائسة التي يعيشها سكان هذه الأحياء. بل ان نسبة زيادة السكان فيها تبلغ ضعفي ما عليه في المدن نفسها. وعندما يصار إلى تحسين الأحوال المعيشية في تلك الأحياء تكون النتيجة مزيدًا من النازحين إليها. ومن بين الحلول المعتمدة في حل تلك المشكلات منع النزوح إلى المدن. فالصين والاتحاد السوفياتي (قبل انهياره) مثلًا قررا اعتماد جوازات سفر أو إجازات إقامة في محاولة منهما لضبط التضخم السكاني في المدن. وقد أصاب السوفيات نجاحًا أوفر في هذه المحاولة. ومما يذكر في هذا الشأن أن موسكو أفادت من كون اقتصادها موجهًا كي تركز الصناعة والأعمال في مدن صغيرة أو في مناطق مدنية جديدة كمنطقة نيريونغري في سيبيريا. أما تانزانيا فترسل العاطلين عن العمل إلى مزارع تابعة للدولة.

المستقبل: هذه الوسائل ليست علاجًا شافيًا للتضخم السكاني في المدن. فالتفكير في اعتماد

اللامركزية وانشاء المدن الصغيرة ليست اكتشافًا جديدًا بل هو يرجع إلى بداية الخمسينات عندما أشار مخططو المدن إلى وجوب إقامة «حزام أخضر» حول مدينة لندن وتشجيع بناء المصانع الجديدة خارجها. وقد بدأ كثير من دول العالم الثالث يدعو إلى الأخذ بهذه السبل إضافة إلى ضبط النمو السكاني وتحسين الأوضاع المعيشية في الأرياف. لكن هذه الاجراءات لن تجدي نفعًا في زمن يشهد جمودًا اقتصاديًا متزايدًا. يقول برادهان ج. براساد كبير اختصاصيي التنمية المدنية في مصرف التنمية الآسيوي: «ان الذين سيشكلون جزءًا من القوة العاملة عام ٢٠٠٠ هم الآن في حيز الوجود. وتدل التجربة على ان برامج اعتماد اللامركزية يحتاج تحقيقها إلى ما بين ١٥ و ٢٠ سنة. فإذا نحن أردنا أن نكون واقعيين فعلينا أن نقبل بحقيقة التضخم السكاني في المدن في المديين القريب والمتوسط».

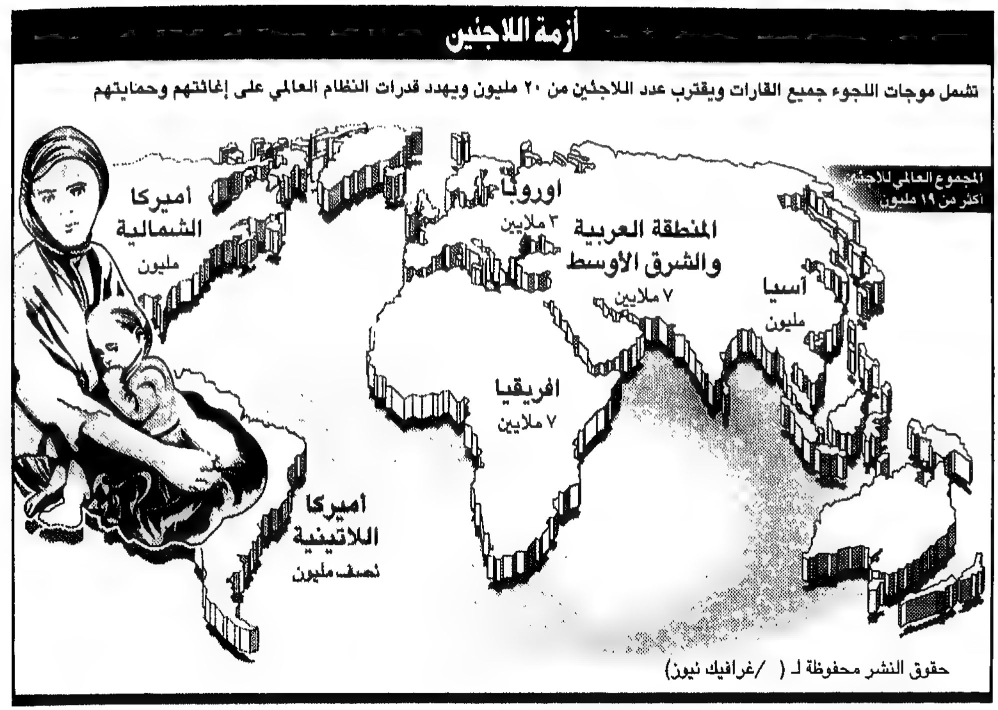
إن الرسالة واضحة إذ لم يعد في الإمكان أن نحلم بإقامة باريس أخرى على ضفة النيل أو لندن ثانية على خليج البنغال، في الوقت الحاضر على الأقل. ولعلّ الأمل الوحيد للحد من التضخم السكاني في مدن العالم الثالث هو في إنشاء قرى كبيرة للسكن تؤمن للمقيمين الخدمات الأساسية وتوفر فرص العمل لعشرات الملايين من الناس. يقول برتراند رينو أحد كبار رجال الاقتصاد في المصرف الدولي: «عندما نقول ان المستقبل يبدو قاتمًا فنحن نعني ذلك بالقياس إلى مستوى معيشي شديد الرفاه. فالنازحون إلى المدن يتمتعون بقدرة كبيرة على التكيف، والتمدن نفسه هو قوة ايجابية واضحة».

إن المخططين في مدينة مكسيكو بدأوا (منذ أواسط الثمانينات) يعدون المشاريع لإنشاء منطقة تتسع لستة وثلاثين مليون نسمة عام ٢٠٠٠. وفي هذا دليل قاطع على لون من الشجاعة جديد في العالم.

قضية اللاجئين

كشف تقرير صدر (في تشرين الثاني ١٩٩٣) عن الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة عن ان هناك أكثر من ١٩ مليون لاجئ في العالم اليوم، وانهم يزدادون حاليًا بمعدل ١٠ آلاف لاجئ يوميًا وعلى مدار السنة. وأطلق تقرير «الوضع العالمي للاجئين»، وهو أول وثيقة انسانية صارخة من نوعها للمنظمة الدولية، نداء تحذير من خطر انهيار قدرة الهيئة العليا للاجئين على تأمين الإغاثة والحماية.

مسؤولية الدول الصناعية: ذكرت المفوضة العامة للاجئين اليابانية ساداكو أوغاتا في مقدمة التقرير أن تزايد أعداد اللاجئين اضطرارًا لأسباب سياسية أو هربًا من الاضطهاد يترافق مع أعداد كبيرة من المهاجرين سعيًا وراء فرص أفضل للرزق، الذين يُدعون المهاجرين الاقتصاديين. ويهدد هذا هيكل نظام اللجوء العالمي ويبعث مشاعر كره للأجانب وعدوانية عنصرية ضد تقاليد اللجوء والإغاثة التي حفظتها البشرية منذ عصور ما قبل التاريخ. كما اتهمت البلدان الصناعية باتباع أهداف استراتيجية في الموقف من المشكلة. وأوضحت أن النزوح واللجوء لم يعودا من النتائج العرضية للصراعات وأعمال العنف بل من أهدافهما الرئيسية. ويؤكد تقرير المنظمة الدولية «أن مسؤولية النزوح لا تقتصر على الدول التي يضطر الناس إلى مغادرتها فحسب بل على القوى الخارجية أيضًا



من «الحياة» (العدد ١١٢٤٤، تاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ١٣).

من دول ومؤسسات تلعب غالبًا أدوارًا رئيسية في إثارة موجات الهجرة وإدامتها».

هذا هو الاستنتاج الرئيسي للمنظمة الدولية التي حمّلت الدول الصناعية المسؤولية الكبرى واعتبرتها متورطة في «الجذور الأعمق لأسباب النزوح المتمثلة في اللامساواة الاقتصادية والحرمان والتسليح وتشجيع الانقسامات الداخلية.»

ويشير التقرير إلى تضاعف عدد اللاجئين عشر مرات خلال السنوات العشرين الماضية من مليونين قبل ٢٠ سنة إلى ١١ مليونًا قبل عشر سنوات، ويقترب الرقم حاليًا من عشرين مليونًا. وفي حال التوسع في تعريف اللاجئين الذي يعني النازحين عن بلدانهم هربًا من انتهاك حقوق الانسان أو أعمال العنف ليشمل أيضًا النازحين قسرًا أو اضطرارًا داخل بلدانهم يتضاعف العدد أكثر من مرتين فيصبح المجموع الكلي ٤٣ مليونًا على الأقل. أي أن واحدًا من كل ١٣٠ شخصًا في العالم اليوم لاجئ. وتعمد حاليًا حكومات عدة محاصرة بموجات اللاجئين إلى إغلاق الأبواب في وجوههم أو إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية على الرغم من الأخطار التي تكتنف عودتهم ومخالفة ذلك معاهدة اللجوء الدولية التي صادق عليها ١١١ بلدًا حتى الآن.

وتنكشف الصورة الحقيقية للجوء في شكل مغاير تمامًا للانطباع الذي تتركه أجهزة الإعلام الدولية في تركيزها على أعداد النازحين إلى أوروبا والولايات المتحدة. فالبلدان الإسلامية والعربية أكثر الجميع إيواء للاجئين. وفي ايران أكثر من ٤ ملايين لاجئ، معظمهم من أفغانستان، وفي باكستان أكثر من مليون ونصف مليون معظمهم من أفغانستان أيضًا، وفي السودان نحو ثلاثة أرباع مليون معظمهم من اثيوبيا وأوغندا وتشاد وزائير، وفي الجزائر نحو ربع مليون من مالي والنيجر والصحراء، وفي بنغلادش ربع مليون كلهم من ماينمار المجاورة، وفي الكويت ١٢٤ ألفًا وفي

العراق ٩٥ ألفًا من أصول عدة، وفي اليمن نحو ٦٠ ألفًا من اثيوبيا والصومال، وفي المملكة العربية السعودية ٢٩ ألفًا من أصول عدة.

ومن بين البلدان الغربية فإن ألمانيا هي الأكثر إيواءً للاجئين، فيفوق عددهم فيها عن ٨٠٠ ألف، تأتي بعدها كندا وتؤوي أكثر من نصف مليون، والولايات المتحدة ٤٧٣ ألفًا، والسويد ربع مليون، وفرنسا ١٨٢ ألفًا، وبريطانيا ١٠٠ ألف، والنمسا ٦٠ ألفًا، وأستراليا ٦٠ ألفًا، والنروج ٣٥ ألفًا، وسويسرا ٢٧ ألفًا.

وتعتبر الولايات المتحدة أكثر بلدان العالم في تقديم المساعدات المالية للاجئين وبلغت ٢٤٠ مليون دولار في العام الماضي، تأتي بعدها المجموعة الأوروبية وقدمت ٢٢٨ مليونًا، ثم اليابان ١٢٠ مليونًا، والسويد ٩٢ مليونًا، وألمانيا ٨٥ مليونًا. وتضم القائمة بلدين عربيين هما عُمان وتبرعت بثلاثة ملايين والمغرب نحو مليونين.

لكن مقارنة المبالغ بمعدل الدخل القومي يعيد الترتيب فتصبح النروج والبلدان الاسكندنافية الأسخى، وتقفز عُمان إلى المرتبة التاسعة فيما تهبط الولايات المتحدة إلى المرتبة الـ ١٤ بعد اليابان وقبل المجموعة الأوروبية.

إلا أن أكثر البلدان ايواء للاجئين حسب معدل سكانها هي مالاوي، وتليها في التسلسل باكستان واثيوبيا وتنزانيا والسودان وإيران. ومن بين جميع البلدان الغنية لا تضم القائمة سوى ألمانيا في المرتبة الـ ٤٢ والولايات المتحدة في المرتبة الـ ٤٩ وقبلهما العراق وزائير واليمن والصين والهند، وحتى بنغلادش احتلت المرتبة الـ ١١ في الايواء على الرغم من فقرها المدقع.

أمراض العصر: و «اللجوء هو من أعراض أمراض العصر» في رأي المنظمة الدولية. وتعود الأسباب الرئيسية له إلى انتهاك حقوق الانسان واضطهاد الأقليات والصراعات الدموية وانهيار الأنظمة السياسية. وعلى خلاف التوقعات فاقمت نهاية الحرب الباردة مشكلة اللاجئين وزادت عددهم. فقد تخلت البلدان الشيوعية السابقة عن تقاليدها في قبول اللاجئين لأسباب عقائدية. إلى ذلك أدى انهيار أنظمتها نفسها إلى صراعات وحروب أهلية تشكل حاليًا أحد الأسباب الرئيسية لموجات النزوح واللجوء، فيما توقفت البلدان الغربية عن قبول اللاجئين من البلدان الشيوعية السابقة الذين كانت تحتضنهم من دون تحفظ وتحولت بلدان سوفياتية سابقة مثل أرمينيا وأذربيجان إلى مصدر للنزوح بعدما كانتا تأويان الأكراد والأذربيجانيين وحتى الاسبان واليونانيين النازحين هربًا من الحروب الأهلية وعمليات الاضطهاد. ويقدر عدد النازحين حاليًا في أرمينيا وأذربيجان بسبب الصراعات المسلحة بينهما بأكثر من نصف مليون، إضافة إلى ٦٠ ألف لاجئ من طاجكستان.

بارقة أمل: واعترفت «الهيئة العليا للاجئين» التي أسست عام ١٩٥١ بعجز الهيكل الدولي الحالي عن مواجهة المشكلة، وذكرت انها لم تعد مشكلة لجوء فحسب بل هي جزء من تيار معقد من الهجرة وانها خرجت عن نطاق السيطرة. وأدى اختلاط الهجرة لأسباب اقتصادية واتساع حجمها إلى ردود فعل ضدها في البلدان الغربية التي تعاني هي نفسها مصاعب اقتصادية وصراعات اثنية.

لكن هناك بارقة أمل على الرغم من صعوبة الموقف تتمثل في عودة أكثر من مليوني لاجئ إلى

باكستان وأفغانستان والعراق. ويمثل اللاجئون الأكراد في شمال العراق اسرع نزوح وعودة في تاريخ اللجوء العالمي وذلك خلال الاضطرابات التي أعقبت حرب الخليج. كما عاد ٥٠ ألف لاجئ غواتيمالي من المكسيك، و ٣٦٥ ألف كمبودي، وتجري حاليًا عمليات إعادة أكثر من مليون لاجئ إلى موزامبيق. إلّا أن معظم اللاجئين يعودون إلى مواطن مزقتها الحرب والنزاعات ودمرها الإهمال والفقر. في كمبوديا مثلًا يزيد عدد الألغام التي خلفتها الحروب على عدد الكمبوديين. وهناك فجوة صارخة بين المساعدات المقدمة لإعادة اللاجئين والنقص الشديد في إمكانات المناطق التي عادوا إليها.

وينشئ عدم ارتباط الإعادة بإحياء القدرة الانتاجية حلقة مفرغة من التمزق والنزوح. وتصح في علاج هذه المشكلة أيضًا القاعدة القائلة «الوقاية خير من العلاج».

لبنانيون وفلسطينيون: يكشف تقرير «الوضع العالمي للاجئين» الصادر عن «الهيئة العليا للاجئين» التابعة للأمم المتحدة عن أن اللبنانيين أكثر العرب في طلبات اللجوء المقدمة إلى بلدان أوروبا الغربية، إذ تزيد طلبات اللجوء اللبنانية للأعوام من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ عن ٦٥ ألفًا. ويأتي اللبنانيون في المرتبة السابعة من بين أكثر عشر جماعات طالبة اللجوء إلى أوروبا الغربية. ويحتل سكان يوغوسلافيا السابقة المرتبة الأولى في القائمة، وعددهم ٤٢٨ ألفًا وبعدهم الرومانيون (٢٥٤ ألفًا) والأتراك (٢٢١ ألفًا) والبولنديون (٩٦ ألفًا) والسريلنكيون (٨٩ ألفًا) والايرانيون (٧٢ ألفًا). فيما يحتلّ آخر القائمة بعد اللبنانيين الزائيريون والباكستانيون والهنود.

لكن يلاحظ اقتصار طلبات اللجوء اللبنانية على أعوام ١٩٨٨ و ١٩٩٠ وعدم تقديم طلبات جديدة في العام الماضي. في مقابل ذلك تلاحظ ظاهرة جديدة في دخول العراقيين قائمة طالبي اللجوء إلى أوروبا الغربية العام الماضي وعددهم أكثر من ١٣ ألفًا.

وأفرد ركن خاص بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في تقرير المنظمة الدولية الذي صدر بالانكليزية في طبعة بعنوان «الوضع العالمي للاجئين» The State of the World's Refugees عن دار النشر «بنغوين» في لندن. وذكر التقرير الذي يقع في ٢٠٠ صفحة أنهم «أطول الجماعات النازحة في العالم عذابًا. ويولد حاليًا الجيل الرابع منهم في مخيمات يقيمون فيها مع أجدادهم». وتعرضت بعض الأسر الفلسطينية منذ الحرب العربية – الاسرائيلية في ١٩٤٨ والحروب التي أعقبتها إلى ثلاث وأربع عمليات نزوح. وأكدت المنظمة الدولية «أن العالم لا يستطيع ترك جيل آخر ينمو من دون أفق أكيد لنهاية مرضية لواحد من أسوأ الفصول في تاريخ اللاجئين». وأعادت المنظمة إلى الأذهان أن مجلس الأمن الدولي تبنى في ١٩٤٨ قرارًا يفرض السماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم التي تركوها خلال حرب عام ١٩٤٨ وتعويض من لا يرغب منهم في العودة.

ونشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قبل تأسيس «الهيئة العليا للاجئين» في ١٩٥١. وكانت تولت مسؤوليتهم «وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين» (أونروا) التي أنشئت بموجب قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٩. وفي حين كانت «أونروا» مسؤولة عن نحو ثلاثة أرباع مليون لاجئ فلسطيني قفز عددهم إثر حرب ١٩٦٧ إلى مليونين و ٧٠٠ ألف يعيشون في الأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة.

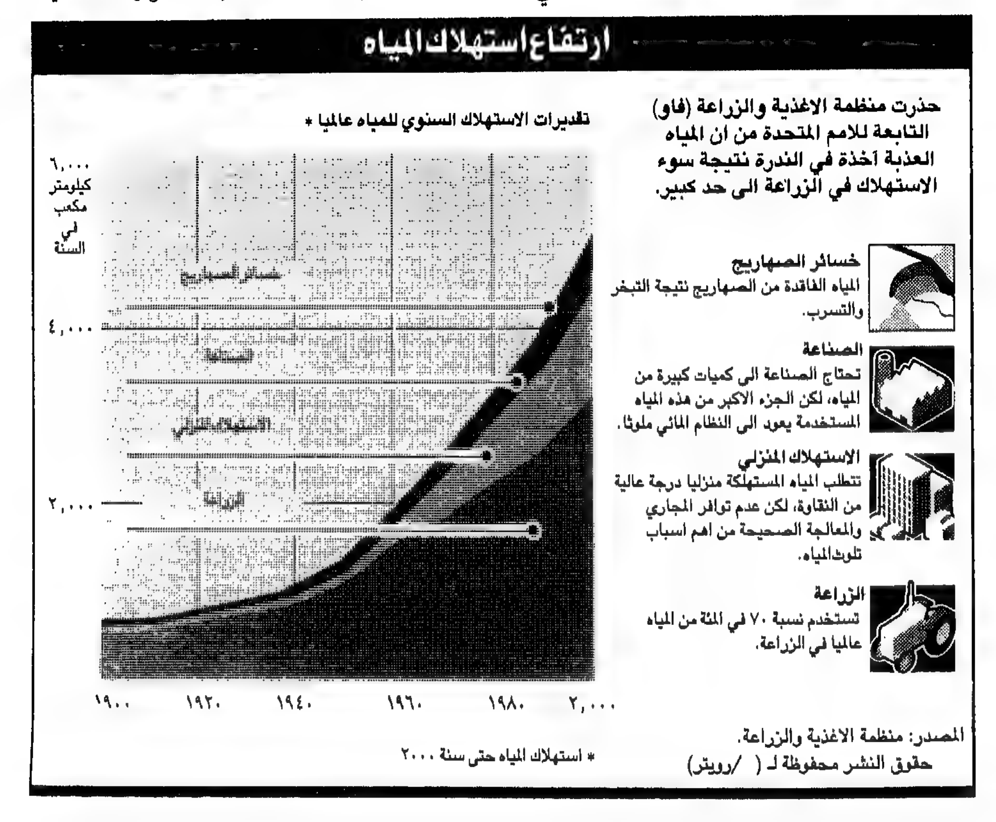
وتقتصر مسؤولية «أونروا» على إغاثة اللاجئين الفلسطينيين ولا تشمل حمايتهم أو إيجاد حل

لمشكلتهم. وأنشأ هذا الوضع ازدواجية قاسية في وضع اللاجئين الفلسطينيين. فالحماية تدخل ضمن اختصاصات «الهيئة العليا للاجئين» لكن الدول الغربية لجأت إلى فرض تحفظات على الهيئة العليا عند تأسيسها عام ١٩٥١ أدت إلى حرمان الفلسطينيين من حمايتها تعللًا بوجود هيئة خاصة بهم. إلا أن الهيئة العامة للأمم المتحدة وافقت في ١٩٨٨ على قرارات دعت إلى أن تشمل مسؤولية «أونروا» حماية اللاجئين أيضًا في الأراضي المحتلة. ولكن التقرير يكشف عن استمرار الانتهاكات المنظمة للحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين سواء في الأراضي المحتلة وفي عدد من بلدان المنطقة.

كثافة سكانية ومعدّلات الاستعمال المائي

لا تعتبر الصين التي يسكنها أكثر من بليون انسان من أكثر بلدان العالم ازدحامًا، بل البحرين التي يبلغ عدد سكانها نصف المليون، وتعتبر رابع بلد في العالم في كثافته السكانية التي تبلغ ١٩٦٥ شخصًا للميل المربّع بعد سنغافورة التي تحتل المرتبة الأولى (١١٥٦٢ شخصًا)، ومالطا (٢٨٥٧)، وبنغلادش (٢٣٠٠)، فيما تحتل الصين التي تبلغ كثافتها السكانية ٦٨٤ شخصًا للميل المربع المرتبة ٣٦. وتحتل موريتانيا المرتبة ما قبل الأخيرة، إذ تقل كثافتها السكانية عن ٥ أشخاص للميل المربع، فيما يعتبر لبنان من البلدان المزدحمة (٦٨٤ شخصًا) وبعده الكويت (٢٩٦)، وسوريا (١٧٦) والمغرب (١٤٥). أما مصر، أكثر البلدان العربية سكانًا فلا تزيد الكثافة السكانية فيها على ١٣٦ شخصًا، والمعدّل ذاته لتونس، ويقلّ عنهما الأردن (١١٧)، وبعده العراق (١١٢)، وقطر (٨٧)، واليمن (٥٧)، والإمارات العربية المتحدة (٤٩)، والسودان (٢٧)، والجزائر (٢٧)، وعمان (١٨)، والسعودية (١٧)، وليبيا (٧).

وبالنسبة إلى معدّلات الاستعمال المائي، فقد كشفت إحصاءات «معهد الموارد العالمية»



المنشورة في «حولية البيئة ١٩٩٣»، الصادرة لمناسبة يوم البيئة العالمي في ٥ حزيران ١٩٩٣، ان البحرين التي لا تملك أي موارد للمياه العذبة أكثر بلدان العالم استهلاكًا للماء للأغراض المنزلية، حيث تزيد حصة البحريني على ٢٦٤ غالونًا في اليوم، فيما يعتبر أهل عُمان من أفقر سكان العالم في استهلاك الماء، ولا تزيد حصة كل منهم على ٧ غالونات في اليوم. أما الصوماليون الذين يأتون في آخر قائمة الاستهلاك العالمي فلا يحصلون إلا على ٤ غالونات.

بلدان عربية أخرى فقيرة في الموارد المائية لكن أهلها من أكثر سكان العالم استهلاكًا للماء كالكويت (١١٠ غالونات للفرد)، وقطر (١٠٨)، والسعودية (٨٣)، وليبيا (٦٨)، فيما يأتي العراق في المرتبة الـ ١٦ (٩٩ غالونًا)، ومصر (٦١)، والسودان (٨).

والعراق هو أكثر بلدان العالم استهلاكًا للمياه لأغراض الزراعة، حيث تبلغ حصة الفرد من المياه الزراعية ٣٠٤٦ غالونًا. بعده مباشرة، ولكن على مسافة بعيدة، باكستان (١٤٥٦)، ثم مدغشقر (١٢٠٠)، وتشيلي (١٠٤٧)، وأفغانستان (١٠٢٩)، وكوريا الشمالية (٨٧١)، وايران (٨٥٧)، ومصر (٧٦٦). والمسافة طويلة بين مصر وليبيا التي تقل حصة الفرد فيها من المياه الزراعية عن ٣٣٨ غالونًا. لكن المفارقة الكبيرة هي في المغرب الذي يصدر البرتقال والزيتون إلى كل أنحاء العالم تقريبًا على رغم ان معدل استهلاك الماء لا يتجاوز ٣٣٠ غالونًا للفرد، وبعده دولة الإمارات (٣٢٧)، وسوريا (٢٧٠). وفي اسرائيل يبلغ هذا المعدل ٢٥٦ غالونًا.

والمعدّل في عُمان ٢٢١، وتونس ولبنان الأخضران يأتيان في آخر قائمة الاستهلاك العالمية، وحصة الفرد فيهما ١٨٨ و ١٦٧ على التوالي. والمفارقة الكبيرة يقدمها السودان المعتبر من أفقر بلدان العالم على رغم كونه أغناها لجهة تنوع ثروته الحيوانية التي تضم ١٢١٣ نوعًا، من بينها ٢٦٧ من اللبائن و ٩٣٨ من الطيور و ٨ أنواع من الزواحف والبرمائيات.

وفي آخر الاحصائيات «المائية» العربية (كانون الثاني ١٩٩٤) ما قدّمه الدكتور محسن توفيق رئيس مركز الدراسات والبحوث البيئية في القاهرة محذرًا من أن العالم العربي سيواجه نقصًا في المياه مقداره ١٧٦ بليون متر مكعب سنويًا بحلول عام ٢٠٣٥ إذ سيبلغ عدد السكان في الدول العربية نحو ٦٠٠ مليون نسمة. وقال ان هذه الدول تعاني قلة الموارد المائية المتجددة التي تقل نسبتها عن واحد في المئة من المياه المتجددة في العالم، ولا يزيد نصيب الفرد العربي منها عن ١٧٤٤ مترًا مكعبًا مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل متوسطه إلى ١٢٩٠٠ متر مكعب. وقال ان «ثغرة الأمن المائي العربي» تزداد خطورة من منظور النمو السكاني والاستهلاكي إذ يبلغ معدل نمو السكان ثلاثة في المئة وهو أعلى المعدلات العالمية، تتبعها زيادة في الاستهلاك الغذائي بنسبة خمسة في المئة.

الأمن الغذائي في العالم الثالث

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، زاد معدل النمو السنوي في انتاج المواد الغذائية للدول النامية بنسبة ٠,٩٪ عن معدل النمو الديموغرافي، وذلك بفضل النتائج المحققة خاصة في آسيا: + ٣,٤٪ أي + ١,٢٦ ٪للشخص الواحد. وهذا المعدّل أقل بكثير في أميركا اللاتينية وبلدان الكاريبي (٠,٥ للشخص الواحد). أما افريقيا فكانت ضحية تراجع ملموس في هذا الإنتاج نسبة إلى الشخص

الواحد: - ٠,٨٥٪ كمتوسط سنوي منذ ١٩٦١، حيث تمثلت الأزمة بازدياد متواصل في استيراد المواد الغذائية عبر التقليدية مثل القمح والأرزّ.



حصاد الأرزّ.

خلال السنوات الأخيرة، اشترت افريقيا بين ٢٥٪ و ٣٠٪ من حاجاتها للحنطة. كذلك استمرت آسيا واميركا اللاتينية في استيرادهما لهذه المواد. وبلغت مشتريات الجنوب للحنطة ١٨,٥ مليون طن في الستينات، وزادت عن ٧٤ مليون طن في الثمانينات. ومع الثمانينات، ارتفع عدد الجائعين في افريقيا من ٩٢ إلى ١٤٠ مليونًا؛ وفي أميركا اللاتينية ارتفع عدد الذين يعانون من سوء

التغذية من ٥١ إلى ٥٥ مليونًا؛ وفي آسيا (باستثناء آسيا الغربية)، ارتفع عدد الجائعين والمصابين بسوء التغذية، في الفترة نفسها، من ٢٨١ إلى ٢٩١ مليونًا.

تتوقع الدراسات التي وضعها المعهد الدولي للأبحاث حول المنتوجات الغذائية، والبنك الدولي، أن يصل عجز افريقيا الغذائي إلى ٢٤٥ مليون طن في العام ٢٠٢٠ إذا كان متوسط نمو الإنتاج ٢٪ في السنة. وقد يبلغ عدد الجائعين في العام ٢٠٠٠ نحو ١٦٥ مليونًا في البلدان الواقعة شمالي الصحراء الافريقية فقط. أما عدد الذين يعانون من سوء التغذية فيصبح في حدود ٤٠ مليونًا في اميركا اللاتينية و ٢٦٠ مليونًا في آسيا.

ومن مجمل الدراسات التي ناقشها «مؤتمر التغذية العالمي الأول» (كانون الثاني ١٩٩٣) الذي شارك فيه نحو ١٥٠ دولة بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، تبيّن أن هناك تفجرًا حقيقيًا للاحتياجات الغذائية. فالكوارث الطبيعية والحروب الأهلية وانهيار البنى السياسية والاقتصادية تدفع مجموعات كاملة من السكان إلى المجاعة وملايين اللاجئين إلى الطرقات؛ فالوضع الحالي يعاني فيه ٧٨٠ مليون شخص من سوء التغذية في الدول النامية أي ٢٠٪ من سكان هذه الدول؛ وهناك ١٩٠ مليون طفل دون الخامسة من العمر بينهم ١٥٠ مليونًا في آسيا و ٢٧ مليونًا في افريقيا، يعانون من نقص في البروتينات والوحدات الحرارية، ويموت ٤٠ ألف طفل في هذا العمر يوميًا في العالم. ويعاني أكثر من ملياري نسمة من أصل ٥.٥ مليارات نسمة وهو العدد الإجمالي لسكان العالم من نقص في التغذية قد يؤدي إلى العمى وإلى خلل في الدماغ لا يمكن معالجته. وتعاني نحو خمسين دولة من حالة سوء تغذية عامة.

أغنى البلدان في معدل الدخل الفردي في مئة عام

سنة ١٨٧٠	سنة ١٩٨٨ (حسب القوة الشرائية الداخلية)	سنة ١٩٨٨ (حسب القوة الشرائية الخارجية)
١. استراليا	١. الامارات العربية	١. سويسرا
٢. بريطانيا	٢. الولايات المتحدة	٢. إيسلندا
٣. بلجيكا	٣. كندا	٣. اليابان
٤. سويسرا	٤. سويسرا	٤. نروج
٥. هولندا	٥. نروج	٥. فنلندا
٦. الولايات المتحدة	٩. لوكسمبورغ	٦. السويد
٧. نيوزيلندا	٧. استراليا	٧. دنمارك
٨. دنمارك	٨. إيسلندا	٨. الولايات المتحدة
٩. كندا	٩. الكويت	٩. ألمانيا الغربية
١٠. فرنسا	١٠. السويد	١٠. كندا
١١. الارجنتين	١١. ألمانيا الغربية	١١. لوكسمبورغ
١٢. النمسا	١٢. فنلندا	١٢. فرنسا
١٣. إيطاليا	١٣. اليابان	١٣. النمسا
١٤. ألمانيا	١٤. فرنسا	١٤. الامارات العربية
١٥. أسبانيا	١٥. دنمارك	١٥. هولندا
١٦. نروج	١٦. بريطانيا	١٦. بلجيكا
١٧. إيرلندا	١٧. إيطاليا	١٧. بريطانيا
١٨. البرتغال	١٨. بلجيكا	١٨. إيطاليا
١٩. السويد	١٩. هولندا	١٩. استراليا
٢٠. تشيلي	٢٠. النمسا	٢٠. نيوزيلندا

في الوقت نفسه، تؤدي التغذية المفرطة في المجتمعات الصناعية إلى مشكلات صحية كبيرة. فنسبة الوفيات من جراء أمراض غير معدية متعلقة بنظام التغذية كمشاكل القلب والسرطان والسكري تزداد يومًا بعد يوم.

أما النقطة الايجابية الوحيدة التي برزت في المؤتمر فهي إعلان «الفاو» إحراز تقدم في مكافحة المجاعة وسوء التغذية. ففي مجمل الدول النامية انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من ٩٤١ مليون شخص بين الأعوام ١٩٦٩ – ١٩٧١ إلى ٧٨٦ مليونًا بين العامين ١٩٨٨ – ١٩٩٠.

وقد أفادت الوثيقة العامة للمؤتمر – في باب اقتراحات الحلول – ان إزالة المجاعة وسوء التغذية في العالم مهمة بالإمكان تحقيقها إذا ما توافر «واجب التدخل»، وهو التعبير الذي استخدمه في المؤتمر ادوار صوما المدير العام للفاو، فاعتبر ان «واجب التدخل» يفرض نفسه علينا ويستحيل التخلف عن أداء هذا الواجب من دون الوقوع في خطأ عدم مساعدة أفراد وشعوب في

حالة الخطر... وعلينا ان ننتبه ونأخذ في الاعتبار المخاطر المحيطة بالمساعدات الغذائية المعرضة لكافة التهديدات كخطر ارتكازها إلى تمييز مستند إلى أسباب سياسية أو غيرها وآثارها العكسية على الانتاج المحلي وتسببها باضطراب عميق في العادات الغذائية وإفرازها لحالات تبعية تدفع إلى تأييد الحاجة إلى المساعدات من دون التقليل من ضرورة تقديم هذه المساعدات. وواجب التدخل تتضمن أيضًا، في رأي صوما، الدعوة لحصول الدول الفقيرة على أسعار مناسبة مقابل المنتجات التي تصدرها، والتشاور بين مختلف الأطراف الفاعلة على صعيد التغذية، وإقامة حوار بنّاء مع الصناعات الزراعية الغذائية التي تحمل قدراتها الإنتاجية وانتشارها مخاطر ولكنها تقوم مع ذلك بدور رئيسي بحيث تشكل إدانتها بدون تمييز ظلمًا وخطورة.

وحمل المؤتمر أيضًا دعوة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، هيروشي ناكاجيما، إلى وضع ميثاق عالمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية بصورة أفضل، وكشف عن أن الأنشطة على الصعيد الغذائي في عدد من الدول لم تجد بعد موقعها الصحيح.

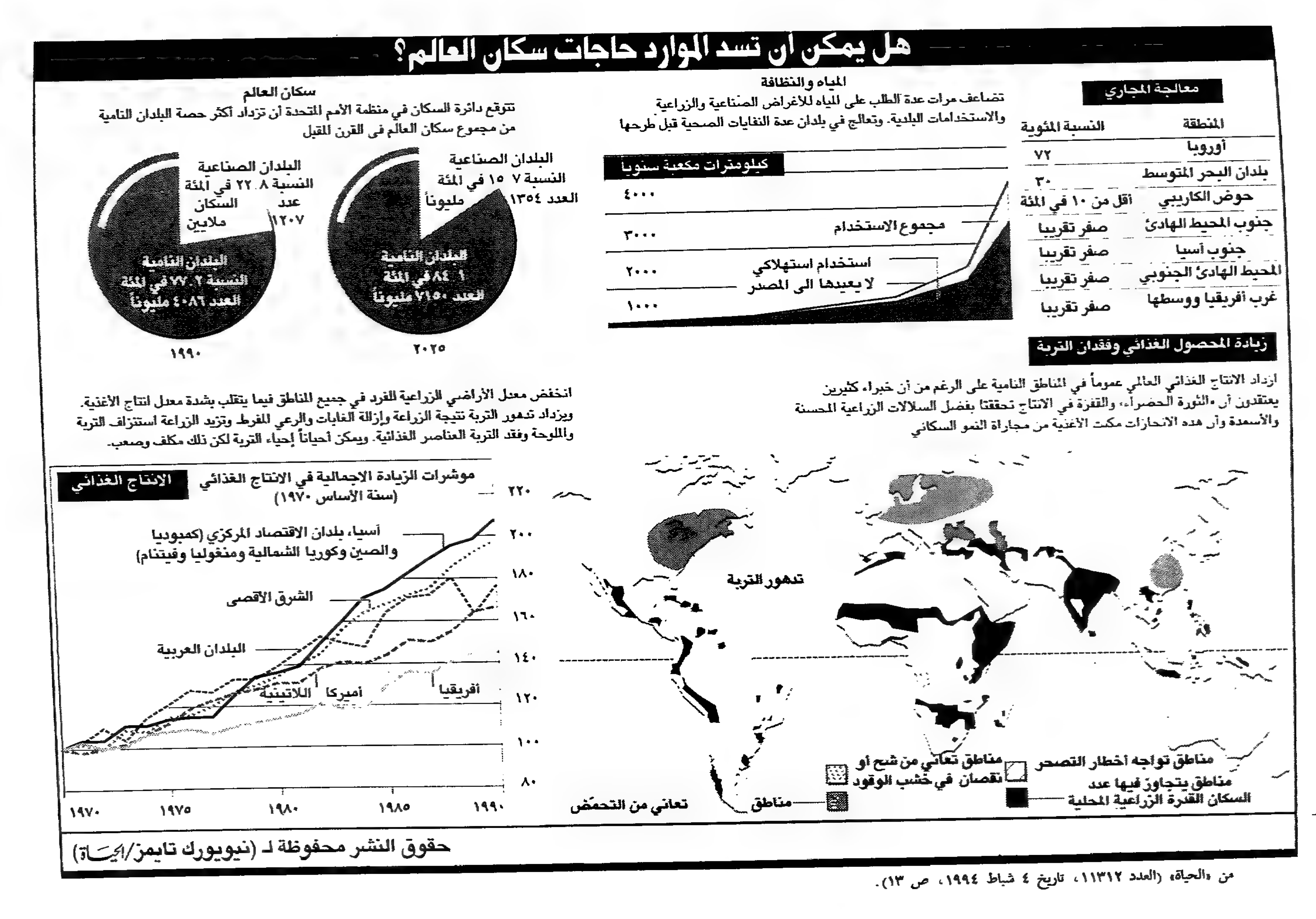
أوروبا الشرقية تأخذ محل العالم الثالث في المساعدات

غالبية تحليلات تطورات السنوات الأخيرة، السياسية والأمنية في العالم، منها تلك التي تناولت «النظام العالمي الجديد»، أغفلت بيان عمق ومدى تأثير هذه التطورات على الجانب الأكبر من العالم، أي «العالم الثالث». فقد انصبت هذه التحليلات على توصيف التحولات في الدول الشيوعية، ثم في الدول الغربية التي تتآخى معها الآن بعد عداء نحو نصف قرن. أما قضايا العالم الثالث، وبمقدمتها قضايا «الشرق الأوسط»، فقد احتلّت (بعد الإجهاز النهائي على دولة الاتحاد السوفياتي أو بعد التأكد على انه في النفس الأخير في أوائل ١٩٩٠) مرتبة قضايا الدرجة الثانية.

لقد كان ثمة بلدان كثيرة في العالم الثالث (ومن بينها أقطار عربية عدة) تعيش على الصراع الذي كان قائمًا بين المعسكرين الدوليين، وتستلم المساعدات من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أو أي طرف دولي آخر. والقائمة تشمل عشرات البلدان (منها اسرائيل) ابتداء من تركيا، مصر، الصومال، الأردن، باكستان، وانتهاء بفيتنام وكوبا ونيكاراغوا واثيوبيا. كان المعسكران الدوليان يكافئان هذه البلدان على مواقفها الايديولوجية ودورها السياسي والعسكري قبل كل شيء. ولكن كل ذلك قد انتهى الآن. والحقيقة ان بداية هذه النهاية أشّرت لها مواقف عدة قبل سنوات من انهيار دولة الاتحاد السوفياتي.

فقد أوقف الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية، كليًا أو جزئيًا، المساعدات التي كانت تقدم إلى بلدان عدة في العالم، وبالذات ما يتعلّق منها بشحنات الأسلحة. فقد أبلغ السوفيات الأثيوبيين، مثلًا، في أواسط ١٩٨٩، انهم لن يحصلوا على أية أسلحة مجانية بعد الآن. وفي كوبا، كشف فيديل كاسترو ان بلاده مقبلة على فترة صعبة في تطورها، بعد أن أبلغه السوفيات ان على كوبا الاعتماد على نفسها بعد الآن.

وعلى الطرف المقابل، وبصورة متزامنة تقريبًا، فإن ثمة ضغوطًا شديدة داخل الكونغرس وخارجه موجّهة ضد الإدارة الأميركية للتخفيف من التزاماتها المالية تجاه البلدان الأخرى. وقد كان من الصعب على الولايات المتحدة ايقاف مساعداتها عن بلد مثل تركيا كان لا يزال عضوًا في



من «الحياة» (العدد ١١٣١٢، تاريخ ٤ شباط ١٩٩٤، ص ١٣).

الناتو، لكنها ستكون مرغمة على إعادة النظر في جدوى مساعداتها على بلدان كثيرة مثل مصر وغيرها. وحتى اسرائيل، فإنها تشعر بالقلق تجاه التطور العالمي الجديد، ليس عن خوف أمني، لكن لإدراكها أنها ستفقد مع الزمن دورها الاستراتيجي الذي قامت به حتى الآن في الصراع الدولي في الشرق الأوسط. فماذا إذا لم يعد ثمة «خطر سوفياتي» في المنطقة!؟.

في أواخر ١٩٩٢، قال وزير الدولة في وزارة الخارجية في كينيا: «لقد ملّ الناس من افريقيا، عندنا بلدان كثيرة وحروب كثيرة». ولا يعتقد هذا الوزير ان ثمة فرصة أمام القارة الافريقية للخروج من مأزقها، ففي رأيه ان «إفريقيا امرأة شمطاء على عكس أوروبا الشرقية التي تعتبر حسناء فاتنة».

وفي اميركا اللاتينية أيضًا، يتابع السياسيون التحوّل العالمي الجديد بالمزيد من القلق والخوف. في البرازيل تشعر الحكومة بقلق شديد من عدم مجيء رساميل الأموال الأجنبية التي تحتاجها، حيث علقت صحيفة برازيلية: «إن السوق الهائلة في البلدان الاشتراكية السابقة هي، لأسباب جغرافية وسياسية واقتصادية، أكثر إغراء لأصحاب رؤوس الأموال في البلدان الصناعية الكبرى من أميركا اللاتينية».

فالمساعدات التي كانت تقدم إلى عدد من بلدان العالم الثالث بدأت تميل إلى الجمود والشطب: في السبعينات اتخذ قرار بأن تقوم البلدان الصناعية الغنية سنويًا بتخصيص ما لا يقل عن ٠,٧٪ من ناتجها الإجمالي كمساعدات تنمية تقدم إلى بلدان العالم الثالث، ولم يلتزم بهذه النسبة سوى البلدان الاسكندينافية وهولندا.

وعلى الرغم من أن هذه النسبة قليلة أصلًا، فإن الكثير منها أخذ يذهب إلى بلدان أوروبا الشرقية على حساب البلدان الفقيرة في العالم الثالث. فعندما اجتمعت الدول الأربع والعشرون (الصناعية الغنية) في كانون الأول ١٩٨٩، قررت تقديم مساعدة إلى كل من بولونيا (بولندا) والمجر تقرب من ٥ مليارات مارك ألماني، اتفقت البلدان الصناعية على انه في إمكان هذه الدول استقطاع حقها في المساعدة من ميزانية البلدان النامية.

وتخشى منظمة التغذية والزراعة العالمية (الفاو) ان «تنسى البلدان الصناعية البلدان الفقيرة في الجنوب». ويقول الرئيس المصري حسني مبارك إن الأمر لا يتعلق «بالنمو أو التنمية وإنما بالبقاء على قيد الحياة».

إن الانفتاح التام بين الشرق والغرب (إثر زوال الشرق «السوفياتي»)، وإن كان له ايجابيات على صعيد الانفراج السياسي الدولي، يحمل في الوقت نفسه قدرًا كبيرًا من السلبيات على بلدان ودول العالم الثالث الذي بدأ يجد نفسه مهمّشًا سياسيًا واقتصاديًا في إطار مسار يتعاظم فيه ثراء الشمال ويتسع على حساب الجنوب الفقير المتهالك.

الإرهاب والعالم الثالث

الإرهاب هو استخدام العنف غير القانوني – والتهديد به – بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والخطف والنسف... بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة المستخدمة للإرهاب. وهناك تسميات كثيرة للإرهاب، مثل «الإرهاب الثوري»، و «إرهاب الثورة

المضادة» (الإرهاب الذي تلجأ إليه الحكومات)...

ويعود استخدام الإرهاب كوسيلة سياسية إلى الأزمنة الغابرة. إلا أن الدعوة إلى الإرهاب الثوري والدفاع الفلسفي عنه شاع في السنوات الأولى للثورة الفرنسية وفي كتابات بعض المنظرين الثوريين والفوضويين في القرن التاسع عشر وخصوصًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولا سيّما في روسيا وأوروبا الغربية. وقامت على أساس أفكار باكونين وسواه من منظري العنف الثوري منظمات مثل «إرادة الشعب»، و «الاشتراكيون الثوريون» في روسيا، وجماعات «الفهد»، و «الانتقام» و «المرعبون» و «الديناميت» في فرنسا، ومثل «الاتحاد الباكونيني الايطالي» و «لجنة الثورة الاجتماعية» في بلدان مختلفة من أوروبا الغربية... وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة بروز العديد من الحركات الإرهابية الثورية مثل الألوية الحمراء (ايطاليا) وجماعة بادر ماينهوف (ألمانيا) والجيش الأحمر الياباني وأيلول الأسود وبعض الجماعات الفلسطينية... والأمثلة عديدة جدًا على العمليات والحوادث الإرهابية سواء تلك التي ترتكبها المجموعات أو التي ترتكبها أجهزة رسمية (الإرهاب «الرسمي» أو إرهاب الثورة المضادة).

وقد تحكّمت وجهة النظر الغربية – خصوصًا وجهة نظر الولايات المتحدة – (طيلة السنوات الأخيرة) بحديث الإرهاب، أخبارًا وتعليقات وتحليلات واتهامات، تدعمها إمكانيات إعلامية هائلة وطاغية على الرأي العام العالمي. والجهات المتهمة بالإرهاب – من وجهة النظر هذه – هي جهات تنتمي حصرًا إلى العالم الثالث وتطال دولًا وأحزابًا ومجموعات، لا سيّما منها دولًا إسلامية وعربية. ومع طغيان المعايير الغربية في قياس الإرهاب بدا واضحًا تراجع المعايير والحجج التي كانت تلجأ إليها الجهات والحركات والمجموعات والتنظيمات... التي كانت تتوسل أعمالًا عنفية تحقيقًا لمطالبها. وآخر ما نشر في هذا الصدد التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية (٣٠ نيسان ١٩٩٣) حيث أبقى على «كل من كوبا وكوريا الشمالية وايران وسورية والعراق وليبيا على قائمة الدول التي ترعى الإرهاب... (و) ايران كانت الدولة الراعية للإرهاب الأكثر خطورة خلال ١٩٩٢... و «حزب الله» هو أحد أهم عملاء ايران وكان مسؤولًا عن تفجير السفارة الاسرائيلية في الأرجنتين... وباتت حليفة للنظام في السودان... (حيث) أصبحت الخرطوم مكانًا رئيسيًا للاتصالات الايرانية مع الفلسطينيين والمتطرفين السنّة في شمال افريقيا... (ولاحظ التقرير) ان سورية لا تزال تقدم الدعم والملجأ لعدد من المنظمات الإرهابية العربية والأجنبية سواء كان ذلك داخل سورية أو في لبنان... (وقال) إن العقوبات المفروضة على العراق أضعفت قدرة النظام هناك على القيام بعمليات ارهابية في الخارج... وليبيا استمرت في تبني الإرهاب الدولي خلال ذلك العام (١٩٩٢) ونظام العقيد معمر القذافي أقفل عددًا من مخيمات تدريب الإرهابيين غير انه لا يزال يقدم الملجأ لعدد من المنظمات ومنها منظمة أبو نضال... وإن العمليات التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية تراجعت من ١٧ حادثًا عام ١٩٩١ إلى ثلاثة حوادث عام ١٩٩٢... وشهد العام الماضي ازديادًا في حوادث العنف التي قامت بها «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) التي أظهرت جرأة وتطورًا في عملياتها الإرهابية والعمليات التي قامت بها ضد العسكريين الاسرائيليين... (وعن الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة انها) عصيان مدني تحتوي على عناصر إرهاب في بعض الحالات... ومن الصعب تطبيق التعريف الأميركي للإرهاب عليها...».

حروب أهلية وميليشيات

حصة العالم الثالث هي الحصة الأكبر من هذه الحروب وأدواتها الأولى والأساسية، أي «الميليشيات». فريدريك معتوق نشر بحثًا على ثلاث حلقات، بعنوان «بحثًا عن جذور الحروب الأهلية» («الحياة»، تيارات، الأعداد ١١١٧٥، ١١١٨٢، تاريخ ١٨ و ٢٥ أيلول، و ٢ تشرين الأول ١٩٩٣)، جاء فيه:

«تعتمد الحروب الأهلية كلها التي نشبت خلال القرنين الماضي والحالي على زعزعة الاستقرار الأمني كمدخل إلى كسر سلطة الدولة والاستيلاء عليها بعد انحسار حضورها في الحياة اليومية للمواطنين.

أما زعزعة الاستقرار الأخلاقي العام، خلال الحروب الأهلية، فهدفها كسر المجتمع المدني، النامي على أُسس مبادئ احترام حقوق الآخر وواجبات الفرد، حتى لو لم تتبلور بعد هذه المبادئ تبلورًا كافيًا لدى المجتمع المعني.

ذلك ان استراتيجيا الحروب الأهلية تتمفصل على هدم الدولة، بغية مصادرة احتكارها للسلطة، وهدم المجتمع المدني، بغية تجبير ديناميكيته وقواه الفاعلة في اتجاه مشروع فئوي تمردي. ويسير هذان العنصران، ضمنيًا، جنبًا إلى جنب، حتى لو لم تعلن حقيقة الأمر، ولو اضطر الفريق المتمرد أو الفريقان المتمردان والمتخاصمان إلى تقديم هذا العنصر على ذاك، ريثما يتم تعويد المجتمع الأهلي على المناخ الجديد المبسوط على البلاد.

فغالبًا ما يتم اعطاء دواء الحرب الأهلية جرعة جرعة. فالجرعة الأولى هي زعزعة الاستقرار الأمني، تليها الجرعة الثانية المتمثلة في زعزعة الاستقرار الأخلاقي العام.

وسوف نلاحظ أن تطبيق أُسس هذا العنف المنهجي، المسكوب في قالب أهلي، حصل في كمبوديا والسلفادور ولبنان وموزامبيق والصومال، كما انه يحصل اليوم، على مرأى من أعيننا، في كل من مصر والجزائر.

تستخدم التقنيات والمنهجيات اياها في كل سنة. وفقدان مناعة العالمين الثالث والرابع يحجب عنهما استدراك الأمر ومعالجته، فتقع البلدان بسهولة في الحروب الأهلية. وما كان بالأمس حدثًا لا يتكرر سوى كل عشر سنوات تقريبًا، أصبح اليوم حدثًا سنويًا وقاعدة عامة.

فالدولة لا تستطيع أن تقف على رجليها والتحرك بجسمها ويديها إن كانت ركبتاها غير قادرتين على حملها. والركبتان تجسدان هنا المفاصل الأمنية الأساسية في جسم الدولة، حيث انه من غيرهما لا قدرة لها على المشي ولا على العمل.

لذلك تبدأ الحروب الأهلية كلها بتوجيه ضربات قاضية إلى ركب الدولة الأمنية بهدف طرحها، سياسيًا، على الأرض.

أمن السلطة وأمن الميليشيات: من ميزات الدولة، في كل زمان، احتكارها العنف ومصادرتها لحق ممارسته من خلال تنظيمات وقوانين ذات منفعة عامة. فعندما يقبل المواطنون سلطان الدولة عليهم، يقبلون الزاميًا حق احتكار الدولة للعنف.

ومن هذا الباب تحديدًا تدخل الفئات المسلحة والأهلية المتخاصمة. فمباشرة الحرب الأهلية (لا التمهيد لها فقط كما قد يتراءى للبعض) تبدأ بالمجاهرة بحجب هذا الحق عن الدولة. ورفض احتكار الدولة العنف والسلاح، من خلال عمليات أمنية مضادة للشرعية، والمجاهرة العلنية بوجود حق بديل لحق الدولة، يتمثّل في حق انشاء الميليشيا أو الجماعة المسلحة، المستقلة عن إرادة الدولة، كل ذلك يؤدي إلى تأسيس منطق للعنف هو غير منطق الدولة.

لذلك يمكننا أن نعتبر ان ما يحصل حاليًا في الجزائر وفي مصر حرب أهلية لا مجرد تمهيد لها. فالمنطق السياسي البديل موجود في الشارع، والممارسة العنفية المستبدلة هي أيضًا موجودة في الشارع. وكون هذا المنطق لم يبلغ بعد السلطة لا يعني بأي شكل من الأشكال غيابه عن المعادلة النظرية العامة.

فالأُسس الابستمولوجية (المعرفية) لعملية الكسر مع الدولة، موجودة في المجتمع وفي احدى إفرازاته الاجتماعية – السياسية التي تقوم بدك ركب الدولة الأمنية، تمهيدًا للاستيلاء على السلطة في كل من مصر والجزائر.

وبلوغ السلطة أو عدم بلوغها ليس مقياسًا لنشوب الحرب الأهلية. بل ان المقياس الحقيقي يجثم في بطن اشهار حق نقض احتكار الدولة العنف، والبدء بالعمل المسلّح على أساس موافقة شعبية وأهلية لمشروع سياسي بديل عن مشروع الدولة.

وقد تكرس هذا المنطق، في الحرب اللبنانية، وبعد ظفر الميليشيات بالشارع وبسطها سلطتها الذاتية

كبديل عن سلطة الدولة، من خلال نماذج جديدة.

وأولى هذه النماذج كان استبدال المخفر بالمكتب الحزبي. حيث تراجعت مرجعية مخفر الشرطة في فض الخلافات ومعالجة النزاعات الناشبة في الحيّ، وحلّت مكانها مرجعية المكتب السياسي الخاص بالميليشيا المهيمنة على المنطقة.

حتى ان درك المخفر أصبحوا ملزمين قبول تعليمات مكاتب الأحزاب للتمكن من البقاء في الحي. والأهالي الذين خضعوا لعملية استبدال المرجعيات الأمنية هذه، في بعض الأحيان طوعاً وبدافع الحماسة السياسية، وفي بعض الأحيان رغماً عنهم، «وقفوا مع الواقف»، بصفة عامة، من دون التنبه إلى ما ستؤول إليه الأمور عند تناولهم الجرعة الثانية من المنطق البديل.

وبشكل موازٍ لاستبدال مرجعية مخفر الدرك بمرجعية المكتب الحزبي، استبدلت أدوات هذه الهيئات على الأرض.

فرجل الشرطة، الباقي في مركزه، تجنب حمل السلاح بعد اندلاع الحرب الأهلية وفضّل التنقل بثياب مدنية داخل الأحياء، تفاديًا لإثارة حساسية الأدوات الجديدة للمرجعية الجديدة، أي عناصر الميليشيات.

فعناصر الميليشيات في كل الحروب الأهلية يجاهرون بشاراتهم ويطلبون من المدنيين احترامها. كما انهم يجاهرون بسلاحهم الظاهر ويستخدمونه للإشارة إلى وجود زمن جديد وسلطة بديلة.

ويترافق تغيير المرجعيات الأمنية، خلال الحروب الأهلية، مع تغيير في المرجعية السياسية لهذا الأمن. فأمن مخفر الشرطة، التابع للدولة، أمن سياسي، بمعنى انه يخضع لقوانين وأنظمة تتمحور كلها حول دستور الدولة. أما أمن المكتب الحزبي فهو أمن ايديولوجي، بمعنى انه ينبثق من ايديولوجية الحزب.

وسقف الأمن الرسمي يتمثل في تشريع وأنظمة ودستور. أما سقف الأمن الحزبي والميليشياوي فيتمثل في شعارات الحزب الايديولوجي. فمع الدولة نكون في مجال الأمن العام، الوضعي، أما مع الميليشيا المسلحة فنصبح في مجال الأمن الذاتي، الايديولوجي.

ولذلك كان وقع المرجعية الحزبية، خلال الحروب الأهلية في العالم الثالث، وقعاً كارثياً. ذلك ان سقفها الايديولوجي جعلها ذاتية الأفق والمصلحة وضيقة الأبصار، إذ لم يعد العنف، في زمن الأحزاب والميليشيات الضالعة في الحرب الأهلية، إلا وسيلة لتحقيق الشق الذاتي من المسؤولية (أمن الحزب وأمن ايديولوجية الحزب)، في حين انه مع الدولة يقوم الشق الأساسي من الأمن على التحقيق العام للمسؤولية.

يختلف أفق أمن الدولة عن أفق أمن الحزب المسلّح. فالمسؤولية النظرية التي تحدد أطر الأول تقوم على مسؤولية عامة تشمل فئات المجتمع كافة، أما المسؤولية التي تحدد أُطر الثاني فتقوم على مسؤولية خاصة لا تشمل فعلياً سوى حاملي ايديولوجيا الحزب.

وأمن الدولة، على قسوته، في كمبوديا - الأمير سهانوك، أرحم بمليون شهيد مدني من أمن الحزب المسلح، الخمير الحمر، الذي استولى على السلطة بالحرب الأهلية. وأمن الدولة اللبنانية الرسمي، أرحم بمائتي ألف قتيل ومعاق، من أمن أحزاب الحرب الأهلية وميليشياتها.

فلا يهم عنصر الميليشيا الأنغولية أو اللبنانية أو حتى المتطرف الجزائري أو المصري من سيقضي بالقصف العشوائي أو بالعبوة الناسفة المزروعة في الشارع، حيث انه منغلق ومنطوٍ على مفهوم للأمن يضع أعضاء الجماعة أو الحزب في خانة الأبرار ايديولوجياً، والباقي، ككل ومن دون تمييز، في خانة الأعداء.

أما الدولة فتفهم الأمن على أنه مسؤولية عامة تطال سياسياً واجتماعياً جميع أفراد الشعب، فهي تفهم الأمن أداة لحماية الأغنياء كما انه أداة لحماية الفقراء. أما مرجعيات الحروب الأهلية الحزبية، والتي قامت كلها على انقاض دول تم تدميرها، فلم تفهم الأمن إلا أمنًا ايديولوجياً يقوم على تحقيق تصورات عامة لم يتم بعد التحقق من صحتها العملية والاجتماعية بشكل موضوعي. ولذلك برهنت الوقائع انه حيث غابت الدولة (وأقصى الأمثلة في هذا الصدد الصومال)، يغيب الأمن العام ويحل مكانه الأمن الخاص. ويبدأ تسلط فرق الكوبوي المسلّحة على المدنيين الآمنين، بقبعات مختلفة ولكن بعقلية ذاتية واحدة.

إفساد نظام الأخلاقيات: يلاحظ المراقبون ان الحروب الأهلية تترافق دومًا مع خلخلة الأخلاقيات السياسية المدنية. فالإطاحة بالدولة السابقة تترافق، في أعمال الفرقاء المتخاصمين، مع هدم النظام الأخلاقي الذي كان يرعى، قبلها، الشأن السياسي العام.

فلو أخذنا، على سبيل الذكر لا الحصر، مسألة القتل لاحظنا كم ان الفرق كبير بين ما تسوقه الأحزاب المسلّحة وما تفترضه أنظمة الدولة في هذا

السياق. فالقتل، عند عنصر الميليشيا أو عنصر الجماعة المسلّحة، يجيء في سياق فكرة الانتقام الايديولوجي أو في سياق إبادة العدو من دون محاكمة. فالمحاكمة غير ضرورية في قاموس الجماعات الحزبية المسلحة، ذلك ان لا متهم بريء. فإما أن يكون المرء متهمًا ايديولوجيًا، وبالتالي فهو مذنب وفي مصاف الأعداء، وإما أن يكون من أنصار ايديولوجيا الحزب، في هذه الحالة يحق للفرد أن يكون تابعاً فقط، حيث ان الاحترام والتقدير والاعتراف لا يمتلكها، في عالم الميليشيات الحزبية، إلا العنصر الحزبي المنظم.

من هنا تغدو فكرة القتل فكرة بديهية وسهلة جدًا في عالم الميليشيات المتخاصمة في إطار حرب أهلية. لا قيمة للإنسان في هذا العالم، بل القيمة كل القيمة تنحصر في شعارات الايديولوجيا الحزبية. وأفضل من يرددها يكون أفضل من يستحق الحياة. أما الذي لا يعرفها أو لا يرددها فلا حق له في الحياة.

ذهنية خاصة جدًا، اطلاقية إلى أقصى الحدود وقبلية في عصبيتها هي هذه الذهنية. وكأن حامل الايديولوجيا، فيها، مصاب بالحمى الدائمة، لا يستطيع أن ينظر إلى العالم سوى نظرة عداء. لا يطمئن إلا إلى أهل الحزب الذين يحيطون به، وخارج هذا العالم لا تكون حياة حقيقية.

يدفن صاحب الايديولوجيا الحزبية، المتحول إلى عنصر مسلح، كل أفكاره المدنية ويغلق الشبابيك والأبواب عن الآخر ويبقى على اتصال مع حزبه أو مع جماعته من خلال فتحة يجريها في السقف يتسلّم منها التعليمات، من دون التعاطي مع ما هو قائم على جوانبه ومن حوله. فالسهولة التي يلجأ بها إلى القتل عنصر الميليشيا اللبنانية أو الكمبودية أو عنصر الجماعة الإسلامية في مصر أو الجزائر، تنم عن هذه الذهنية وتعكس موت القاتل نفسه قبل أن يقوم بعمليات القتل.

وكون الضحايا أبرياء أو مدنيين لا يعني له شيئًا، حيث انه قتل في نفسه هذه الفكرة قبل أن يخرج إلى تنفيذ عمليته. قتل في نفسه ان هناك أبرياء وان هناك مدنيين، واستبدل نظام أفكاره السابق بفكرة واحدة وبشعار واحد يقوم على الولاء الايديولوجي. فالعالم فيه مناصرون لفكره – هم رفاقه في التنظيم المسلّح – وأعداء بالقوة هم من تبقى من البشر، بدءًا بجيرانه وأهله والمدنيين والأبرياء وكل من شابه.

ينبذ الحزبي المسلح الضالع في مشروع حرب أهلية كل ما له علاقة بالآخر وينقطع عن الجميع ليبقى على اتصال مع فتحته في السقف. والموت لا يعني له شيئًا حيث ان لا مجال للآخر في حياته وفكره. ومن هذا المنطلق يغدو القتل عملًا من أعمال الحياة العادية.

يقتل المتطرف الحزبي عقله وأحاسيسه الانسانية قبل أن ينتقل إلى عمليات القتل. فلا يعود يهمه إن كان الإنسان الذي سوف يقتله جزائريًا مثله أو مصريًا مثله. هذه الأمور الأرضية لا تعني له شيئًا. فقط الأمور الايديولوجية هي الحقائق وخارج عالمها الموت والسذاجة.

كم من مرة سمعنا خلال الحرب اللبنانية ان الأمور الاجتماعية والتي كان يشكو منها المدنيون دائماً (كالمحافظة على النظافة العامة وتأمين السير والتموين الغذائي) هي «مجرد تفاصيل» في نظر الحزبيين الذين لم يفهموا الأمور السياسية إلا من خلال ثقب الايديولوجيا في سقف بنيانهم الفكري. والتفاصيل غير مهمة بل مزعج ذكرها عندما يكون مصير «القضية» مهددًا.

وان سهلت استباحة حياة الآخر، في ذهن وحياة عنصر الميليشيا أو الجماعة الحزبية، فكيف لا تسهل استباحة أملاكه؟

فالقتل على أساس ايديولوجي يستتبع غزوًا على أساس ايديولوجي. والتطهير الاثني الذي يجري في البوسنة على يد الكروات والصرب، والذي يجيز القتل على أساس الاختلاف في العقيدة الدينية، يترافق مع نهب أملاك الآخر تحت شعار المصادرة الحزبية – عفوًا – الاثنية. فالمداخل إلى نبذ الآخر كثيرة ومتعددة الأوجه، إلا أنها تنم كلها عن مغزى واحد يقوم على البربرية.

وفي إطار النزوات القبلية التي تطفو على وجه ممارسة العناصر الحزبية الميليشياوية الضالعة في الحروب الأهلية، لا بد أن نذكر، إلى جانب الغزو العشائري، القصف العشوائي الذي هو شكل من أشكال القصف العشائري، حيث ان منطقة بأسرها تقصف المنطقة المقابلة، بأسرها.

فالقصف العشوائي ثأر عشائري. والأحزاب والتنظيمات التي لجأت إلى هذا الأسلوب خلال الحرب اللبنانية والقبرصية والكمبودية – على اختلاف تسمياتها الاجتماعية والوطنية والقومية – أثبتت انها تنهل كلها من ممارسة عشائرية واحدة. ألم يكن من السهل، لو ان الصراع كان سياسيًا صرفًا، أن تمنع

الأحزاب والتنظيمات المتخاصمة القنص العشوائي والقصف العشوائي؟

لقد أثبت اعتماد هذا الأسلوب الحربي قصورًا سياسيًا عند الطرفين ونزعة عشائرية حقيقية، فيما رافقت الحروب الأهلية عمليات استهزاء بقواعد الاحترام التقليدية. فالحروب هذه والتي تقع منذ خمسين عامًا وأكثر بشكل حصري في العالمين الثالث والرابع، تحصل في إطار بيئات اجتماعية تقليدية. وميزة هذه البنى التقليدية، البطريركية الطابع، انها تقوم، مثلًا، على احترام الأكبر سنًا.

وفي عالم عناصر الميليشيات والجماعات المسلحة لا احترام لهذا المعطى الاجتماعي العام. لا يحترم عنصر الميليشيا سوى رفيقه في التنظيم ولا يكترث للآخرين، صغارًا كانوا أم كبارًا، نساءً أم رجالًا.

فسرعان ما يلاحظ المدنيون وقاحة العناصر الحزبية المسلّحة التي لا تأبه سوى لأوامر مسؤوليها. «لا كبير ولا صغير عندنا»، كان يردد عناصر الميليشيات في لبنان وفي العالم أجمع. وهذا التصريح صادق، بمعنى أنه يعكس حقيقة فهم هذه العناصر للتركيب الاجتماعي. انهم لا يعترفون به، وبالتالي لا يعترفون بقيمه ولا بأخلاقياته. والشفقة، في هذا المضمار، ضعف يخشى العنصر المسلح من الانزلاق إليه خوفًا من أن يتصدع ايمانه ومعتقده.

لا مجال لاحترام الجار في الممارسة العامة خلال الحروب الأهلية. فكم من جار قضى قتلًا على يد العناصر الحزبية المسلحة في لبنان والبوسنة لمجرد انه كان يحاول أن يدافع عن جار له من أبناء الدين الآخر أو من الاثنية الأخرى، عاش إلى جانبه طويلًا وخبر طيبته وحسن سلوكه؟

وإفساد بنية العلاقات الاجتماعية القائمة كان السبيل إلى اغلاق «المناطق» والأحياء على نفسها، تمهيدًا لجعلها مشابهة للبنيان الذهني الميليشياوي، أي بلا أبواب ولا شبابيك، ومع ثقب فوقي في أعلى السقف لتناول التعليمات.

كما تترافق أيضًا الحروب الأهلية العالم ثالثية العالم رابعية مع تغليب للقوة الريفية على التوازن المديني. فالمقاتلون هم في معظمهم من الأرياف. البيروتيون وسكان جونيه وطرابلس وصيدا وجبيل كانوا نادرين جدًا في الفصائل والأحزاب المتحاربة خلال الحرب اللبنانية. بل ان معظم المقاتلين كانوا ينتمون إلى أرياف الجنوب وجرود الشوف وكسروان وجبيل وبشّري والضنية وعكار في الشمال والهرمل في البقاع.

كذلك هي الحال في الصومال حيث يشكل الرعيان ٨٠ في المئة من المقاتلين في الفصائل المسلّحة المختلفة، فيدخلون المدن بذهنية الريف ويعملون، بعد فترة وجيزة، إلى تريفيها ونزع طابعها الحضاري عنها.

وأقصى النماذج ايلامًا في هذا الصدد النموذج الكمبودي، حيث يتشكل تنظيم الخمير الحمر من عناصر محض ريفية، تأسست على نموذج جماعة ريفية تعيش بشكل بدائي قرب الحدود التايلاندية.

وانطلاقًا من عملية تريف العناصر المسلحة لتنظيماتها، ولتصوّر العالم عند هذه التنظيمات، راحت التجربة الكمبودية في اتجاه أقصى الريف وأقصى الانتقام من أهل المدينة. فأفرغت العاصمة بنوم بنه من سكانها وبقيت مدينة أشباح لمدة سنوات طويلة بقرار من الفتحة السماوية في أعلى التنظيم الشيوعي الذي كان يقود ويوقد الحرب الأهلية بشرًا في هذه البلاد الجميلة آنذاك.

ويترافق مع عمليات تريف التنظيمات الحزبية المسلّحة تغليب لذهنية الريف، القائمة على القوة (في كل بقاع الأرض)، على ذهنية المدن، القائمة على التوازن.

فمنطق القوة الذي يمارسه بعنف المسلح الحزبي يفرض الأمور فرضاً، ولا يقبل بمنطق التوازن والتسويات الذي يسود الذهنية المدينية. من هنا يجد المقاتلون الأهليون عادة ان أبناء المدن مخنّثون ولا يصلحون لشيء. أي أنهم يسحبون منظوماتهم المعرفية عليهم ويجدون انهم ينتمون إلى موجات مختلفة، الأولى تقوم على القوة ومنطق القوة، والثانية على منطق التوازن الذي هو، في نظر الأولى، منطق الضعفاء.

يتم أيضًا التأكيد، في الحروب الأهلية، على استبدال الرموز. فعَلَم الخمير الحمر يحل مكان علم كمبوديا، وعلم التنظيم أو الحزب الفلسطيني أو اللبناني يحل مكان العلم اللبناني، وأعلام الاثنيات المختلفة تحل مكان العلم الموزامبيقي.

فالغرض من ذلك هو الإشارة، بالرموز، إلى ان زمن الدولة الموحدة قد انتهى. والإصرار على التمايز في أهم رمز للوطن – وهو العلم – تأكيد على الضلوع في الحرب الأهلية.

فالقطيعة الرمزية تعني نكران الوطن بعد نكران

الدولة. ولا تلجأ عادة الفصائل المتحاربة إلى انكار الوطن علنًا، مخافة صدم مشاعر المدنيين، لكن سيرورة الحروب الأهلية المعاصرة دلت كلها ان الأسلوب المتبع يقضي بحجب الوطنية عن الطرف الآخر (هؤلاء انعزاليون أو هؤلاء غرباء أو هؤلاء غير مؤمنين، الخ)، ثم بعد مضي بضع سنوات على استخدام الأسلوب غير المباشر يقوم الأفرقاء المتخاصمون، وبعد تعب المدنيين، بإشهار مشروعهم الحقيقي (لماذا لا ننشئ دولتنا المستقلة على أراضينا المحررة ويهدأ بالنا؟)، فيبدأ نشر الفكرة اعلاميًا وإقناع الناس بصحتها.

يشكل الانتقال من نكران الدولة، كمجموعة أجهزة فاعلة وضابطة للحياة الاجتماعية (ألم يقل عبد الله العروي ان الدولة عقلانية واجتماع؟) إلى نكران الوطن، أخطر مراحل الحروب الأهلية. فحيث حدثت هذه العملية بنجاح تحولت الحرب الأهلية كارثة كبيرة وحصلت القطيعة التي ما بعدها التحام.

ويمكن تدارك كسر الدولة وإعادة بنائها، كما يحصل حالياً في كمبوديا تحت اشراف الأمم المتحدة حيث جرت انتخابات جديدة وحرة بالفعل متزامنة مع اخراج للجيوش الغربية من البلاد. أما كسر الوطن، كما حصل في قبرص وكما يحصل حاليًا في البوسنة، فأمر تستحيل العودة عنه. ولذلك فاللعب بالرموز الوطنية، في الحروب الأهلية، أخطر بكثير مما قد نتصوره للوهلة الأولى.

نبذ مبدأ التسامح بين الجماعات: يتبع أفرقاء الحرب الأهلية أساليب عدة قبل التوصل إلى نبذ مبدأ التسامح من الحياة العامة. وأبرز هذه الأساليب الغاء الحياة العامة واستبدالها بالحياة الذاتية، بالمعنى البيولوجي للكلمة.

فالهموم التي تسود خلال النزاعات الأهلية تدور حول الاختباء من القصف العشوائي وحول محاذرة القنص والتخوف الدائم من العبوة الناسفة أو السيارة المفخخة. كما ان هاجس تأمين الطعام، كل يوم بيومه، يسيطر على وعي الأفراد. وبذلك يصبح العنوان العام لحياة الفرد خلال الحرب الأهلية تأمين بقائه.

فبعدما يكون أفرقاء النزاع الأهلي قد فككوا اللحمة الاجتماعية وبعثروا المجتمع إلى أفراد، تقوم الظروف الأمنية العامة المسيطرة خلال هذا النزاع بسلخ الذات الاجتماعية للفرد عن ذاته البيولوجية.

فلا يعود الفرد الموجود في هذه الوضعية قادرًا على الاهتمام إلا بنفسه. والذين خبروا الحرب اللبنانية وعاشوا تجربة الاختباء في الملاجئ خلال القصف يعلمون كيف ان سقوط قذيفة على بناية مجاورة كان يسبب ارتياحًا معنويًا ضمنيًا عند أهل الملجأ.

فسكان البناية (أ) كانوا مسرورين بأن الأبنية (ب) و (ج) تحميهم على سبيل المثال من القصف الآتي من الجبل أو من القصف الآتي من الشرق. وكان سرور سكان البناية (أ) لا يأخذ في الحسبان ان في البنايتين المجاورتين سكانًا مثلهم يخافون القصف ويخشون على ممتلكاتهم. فالخوف الذاتي والذي يتحول إلى خوف بيولوجي لا يعود يسأل لا عن الجار ولا عن القريب عندما يشتد الخطر ويعظم هوله.

وتؤدي اجواء الحروب الأهلية إلى تغليب الحس الذاتي على الحس الفردي، كما تؤدي إلى تذويب الحس العام في شرذمة المشاعر والاهتمامات.

ويطغى حس البقاء على سواه من الأحاسيس ويصبح الذاتي البيولوجي العنوان الأقصى للتصرفات (اهرب، اختبئ، احم نفسك، انتبه من القناص، الخ). وترويض المجتمع على هذا النحو، أي بعد ايصاله إلى البيولوجي، يسمح للأفرقاء العسكريين بفرض سياساتهم على أمور الحياة اليومية كافة.

أما عمليات تعميم العداء، خلال الحروب الأهلية، فمؤلمة وموجعة. ذلك ان المبدأ العام الذي تقوم عليه هو فصل أهل البلد الواحد عن بعضهم البعض، حيث ان الصراع الأهلي يتأسس على الحرب العسكرية بين أبناء الدولة الواحدة. لذلك فبلوغ القطيعة يفترض اجراء عملية قيصرية.

يسوق الأفرقاء المتنازعون عسكريًا فكرة العداء الكلي للآخر من خلال القنص العشوائي والقصف العشوائي. فالمنطقة المقابلة مقصودة بكليتها في هذا الأسلوب وقد اعتمدته التنظيمات المتخاصمة خلال الحرب اللبنانية، من دون استثناء.

فالطرف الفلسطيني الذي عمم هذا الأسلوب انطلاقًا من غرب العاصمة كان يعتقد انه سيؤدي إلى فك اللحمة السياسية القائمة بين «الجماهير المسيحية وبين الأحزاب المسيطرة عليها». وطبعاً، عكس ذلك هوالذي حصل. أما الميليشيات المسمّاة بالمسيحية والتي كانت تقوم بقصف المنطقة الغربية من العاصمة فكانت تتبع الأسلوب إياه الذي يتبعه الصرب في قصفهم مدينة سارايفو، عاصمة البوسنة. أي ان هدفها كان ايذاء الخصم وتخويفه إلى أقصى الحدود بغية

تركيبه سياسياً. وبالطبع، هذا الأمر لم يحصل أيضًا.

إلا أن الذي حصل هو انتشار فكرة العداء الكلي للآخر، ذلك ان المدنيين في غرب العاصمة بيروت شعروا بنفسهم مستهدفين ككل، وكذلك شعر المدنيون في شرق العاصمة. وهكذا تشرذمت اللحمة الاجتماعية، قبل أن تتابع الأجهزة الإعلامية والأمنية التابعة للتنظيمات المسلحة تفكيكها لها بندًا بندًا.

ومن جملة أساليب تعميم العداء برزت، خلال الحرب اللبنانية، عمليات الإعدام العامة. فحيثما حصلت هذه الاعدامات العامة والتي كان يرافقها تشهير بالجثث (في البترون وعاليه وبيروت الغربية والشرقية داخل الأحياء، وطرابلس وزغرتا، الخ) كانت ردات الفعل المدنية تنم عن خوف عميق، لا عن قرف ظاهر كما قد يتراءى لنا من بعيد. فالحاضرون كلهم كانوا يشتمون هذا «الصومالي» أو هذا «الفلسطيني» أو هذا «الكتائبي» أو هذا«الأحراري» ويبصقون على الجثة التي كانت تجرها لاندروفر التنظيم المسلح.

كانت تمثل هذه الجثة الهامدة العدو المطلق. وكانت بالتالي تثير خوفًا دفينًا في النفوس. وكان هذا الخوف اللاواعي يظهر في ممارسات النساء، حيث انهن كن يقتربن من الجثة عادة ويركلنها بأرجلهن. أما الرجال فكانوا يقفون ويشتمون عن بعد.

كان الهلع والخوف العميق، كالذي يحدثه القصف العشوائي، يسيطر على مشاعر النساء في هذه اللحظات. وقد لوحظ الأمر في الأوساط المسيحية كما في الأوساط الإسلامية، ما يدل على وحدة في السلوك الثقافي. أما عناصر الميليشيات فكانوا يضحكون ويصيحون بالجمهور لمزيد من الشتائم والبصق والاستنكار... والالتحام السياسي مع «الشباب» الذين يحمون الديار من هذا الخطر المطلق الذي يتهدد المنطقة بأسرها.

وهناك أسلوب آخر يعتمده عادة الأفرقاء الأهليون المتنازعون هو التشهير بمقامات الآخر. فاستباحة الجوامع والكنائس في قبرص ولبنان والبوسنة أمر شبه يومي في ظل الحرب الأهلية.

ويسمح هذا الأسلوب بتعميم العداء على جميع أفراد الطرف الآخر. فعندما أسمع بتدمير جامع أو بهدم كنيسة سوف أشعر بنفسي معنيًا في معنوياتي وانتمائي الديني، أينما كنت في البلاد. وهذا هو بالضبط ما يتوخّاه الدافع إلى نسف المقامات الدينية، حيث انه يعلم انه سيعمم، عن هذا الطريق، العداء ويجعله كليًا، كما سيستثمر هذا الانتصار العسكري انتصارًا عقائديًا على صعيد جبهته الداخلية.

ونبش المقابر أو قصفها كما حصل في أكثر من منطقة في لبنان وكما يحصل حالياً في البوسنة، يندرج في هذا الإطار أيضاً. حيث انه يهدف إلى ترسيخ فكرة العداء الكلي للآخر الذي يصبح، في هذه المعادلة، غير مقبول لا في حياته ولا في مماته.

تخضع بدورها المرجعيات الدينية، في الحروب الأهلية، للتشهير، حيث انه غالباً ما تأخذ طرف الوسط والاعتدال، فيعيب عليها الأفرقاء المتحاربون هذا الاعتدال وهذه الحيادية السياسية، ويعتبرونها خيانة ايديولوجية. فالكلام كان دائماً، في التجربة الحربية اللبنانية، عن «ضعف البطريرك» أو «ضعف المفتي» اللذين كانا يأخذان طرف الاعتدال ويمتنعان عادة عن سكب الزيت على النار.

حتى ان شخصية البابا في روما كانت مدار استهزاء في شرق العاصمة بيروت، لمجرد ان هذا المسؤول الكاثوليكي الأول في العالم كان يعتبر ان مصير لبنان هو في الوفاق وفي تعايش سلمي بين الطوائف الدينية المختلفة البناء.

فالعداء الكلي لا يقبل بالأصوات الناشزة وبالدعوات الوفاقية. بل ان القانون العام للعداء الحزبي الأهلي يقوم على نشدان القطيعة المطلقة مع الآخر. ورجال الدين دفعوا ثمن مواقفهم المعتدلة هذه معنويًا، وجسديًا أحيانًا، في قبرص ولبنان وكمبوديا وكرواتيا وصربيا والبوسنة.

ونظام الجماعات المتطرفة والذي يسعى إلى أن يبلغ ما يبلغه النظام الميليشياوي خلال الحروب الأهلية، نظام مغلق، محكم على نفسه، يعيش على رهبة الشعارات الايديولوجية الطنانة الرنانة وعلى ترهيب السكان المدنيين. مجتمع مصغر من المرهوبين يقوم بترهيب المجتمع الأكبر من حوله.

لا خروج ولا دخول إلى هذا العالم المغلق المصغر إلا بإذن حزبي. فالانضباط فيه بديل للديموقراطية. لذلك، يكتشف عالم المدنيين هذا العالم ويخافه خوفًا كبيرًا حيث ان أساليبه تقوم على القطع مع كل عدو مفترض والتصفية والخطف والفرض بقوة السلاح.

وفي هذا العالم الذي يتقهقر فيه النظام الأخلاقي العام، التقليدي والمسالم، بقوة السلاح والحصار والاعلام المؤدلج أدلجة حزبية وحربية، تظهر

الأمراض الاجتماعية بسرعة. فسرعان ما يكتشف المدنيون ان عناصر الميليشيات والجماعات المسلحة تتعاطى بصفة عامة وبشكل واسع المخدرات، حفاظًا على روح الاستنفار وعلى الجهوزية القتالية ليل نهار.

ومن بعدها تنتقل الأمراض الاجتماعية إلى باقي فئات المجتمع. ففي غياب اللحمة الاجتماعية وبظهور الانشقاق الأهلي تطفو على وجه الممارسات الأمراض التي كانت مخفية من ذي قبل. فالرشوة تصبح أسلوب التعاطي العام، تعبيرًا عن التفكك الأخلاقي والنفسي الذي أصاب المجتمع.

وهذه ظاهرة لوحظت أخيرًا في العراق على سبيل المثال، حيث ان تفكك البلاد سياسياً ومعنويًا انعكس سلسلة من الأمراض الاجتماعية وعلى رأسها رشوة الموظفين الرسميين والتي لم تكن معروفة من قبل.

كيف تواجه مجتمعات الحروب الأهلية الواقع الجديد التي تجد نفسها محصورة في قمقمه؟

هناك ثلاثة تعبيرات أساسية يمكن رصدها في هذا الصدد:

– أبرز هذه التعبيرات تمسك المدنيين بالأشكال القديمة للمؤسسات الشرعية. فيصر المدني على وجود شرطي للسير وعلى ممارسة المدارس لنشاطها المعتاد وعلى عدم قطع الاتصال مع الآخر (الاستمرار في العبور، كما حصل في الحرب اللبنانية، والاتصال بالآخر).

فالإيمان بالدولة المهزومة يبقى قويًا في قلوب المدنيين. والمدهش في النموذج الكمبودي مثلًا في هذا الإطار ان المدنيين توجهوا بحماسة، وبالرغم من قصف مراكز الانتخاب، إلى اختيار ممثليهم في البرلمان الجديد. أي ان المليون شهيد الذين سقطوافي كمبوديا والسنوات الـ ٢٣ التي قضاها المدنيون تحت بطش الخمير الحمر (والفيتناميين بدرجة أقل) لم تكن كافية لجعلهم ينسون الدولة.

– تتمثل أيضًا مقاومة المدنيين لمشاريع الإرهابيين (من ميليشيات وجماعات متطرفة) بازدياد التقوى الحقة. فالصلاة تنتشر، خلال أزمنة الاختلال الأمني والأخلاقي هذه، بشكل واسع جدًا. وفي ازديادها رد صامت على بربرية ودموية العناصر المسلحة. فيعود الانسان إلى ايمانه لطلب الرحمة الرمزية من ربه وللتصالح مع انسانيته.

– تتمثل أخيرًا مقاومة المدنيين لمشاريع الحروب الأهلية باعتماد الاعلام الشفهي المضاد. حيث تنشأ وتنتشر سلسلة أخبار شفهية تشهّر بأفرقاء النزاع الأهلي وتبيّن تواطؤهم العملي وتوافقهم الضمني على قمع المدنيين، كما حصل خلال الحرب اللبنانية حيث سارت شائعات سياسية كثيرة واكبتها مصداقية شعبية واسعة في كل من المنطقتين المتخاصمتين، طعنت مباشرة بالطروحات الايديولوجية المعتمدة في الاعلام الحزبي والميليشياوي.

فالمقاومة المدنية لمشروع الحرب الأهلية أقوى عدو لأطراف النزاع الأهلي. ذلك انه يشكّل جسر العبور إلى الدولة، مرة جديدة».

عالم ثالث الدخول إلى العالم الأول

«إنه «التحويل الكبير» الذي نعيش والذي يعد بإعادة صياغة العالم كثيرًا وعميقًا، كما لم يحدث ربما منذ عصر كولومبوس وماجلّان وسواهما من رجال الاكتشافات الكبرى. وقد جدّ مؤخرًا حدثان ربّما مثّلا اندفاعة حاسمة في هذا الصدد، هما اتفاق «النافتا» (راجع: أميركا، الجزء الثالث) الذي صادق عليه الكونغرس الأميركي، بمجلسيه، في نهاية الأسبوع الماضي، وقمة سياتل التي جمعت بين الرئيس بيل كلينتون ورؤساء دول وحكومات «نمور» الشرق الأقصى الصغير منها والكبير، وهو ما أذن بولادة اثنين من أكبر تكتلات التجارة والتبادل الحر في التاريخ البشري.

حدثان جاءا ليقولا إن مركز العالم انتقل إلى المحيط الهادئ، وان خرائط العالم، في مستقبل، قد يدنو أو يبتعد، سيكون فيها ذلك المحيط هو الذي يحتل موقع القلب. وبذلك، سنرى صورة لم نألفها، تقلب ما اعتدنا عليه، وترتّب مواقع النفوذ ضمن نصاب جديد.

«أوروبا لم تعد مركز العالم»، قال وارن كريستوفر وزير الخارجية الأميركي، في كلام يرمي إلى حثّ القارة العجوز على تليين مواقفها (المتفرقة) من مفاوضات «الغات»، بقدر ما يرمي إلى الإقرار بذلك التحوّل الاستراتيجي نحو الاستقرار في المستقبل.

«كنتم دومينو العالم وأصبحتم الآن الدينامو»، قال من ناحيته الرئيس كلينتون مخاطبًا زعماء آسيا الصاعدة، في إشارة واضحة إلى تحول بلدان تلك المنطقة من مواقع مهدّدة بالسقوط تباعًا، وفق نظرية الدومينو التي ابتدعها دين راسك تحت النفوذ الشيوعي إبان الحرب الباردة، إلى أنشط مواقع الحيوية الاقتصادية في عالم اليوم المأزوم، حيث تسجّل أكثر نسب النمو ارتفاعًا.

والحديث عن تحول مركز العالم إلى المحيط الهادئ ليس جديدًا. فقد ردّده الكثيرون خلال العقود الأخيرة الماضية، خصوصًا منذ تحول اليابان إلى قوة اقتصادية. بل ان أحد الساسة الأميركان، من أعوان الرئيس تيودور روزفلت، تنبأ بذلك منذ بدايات هذا القرن، مثيرًا في وقته اندهاشًا مبررًا» (من مقال صالح بشير، بعنوان: «أوروبا بل أميركا آسيا»، «الحياة» – تيارات، العدد ١١٢٤٥، تاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ١).

تجربتا اليابان والصين يجري التفصيل فيهما بعض الشيء في مكان كل من الدولتين في الموسوعة. وفي ما يلي موضوعات آسيوية تتحدث عن اندفاعات الدخول إلى العالم الأول، استنادًا، بصورة خاصة، إلى سلسلة مقالات نشرت في «الحياة» في أعدادها تواريخ ٧ و ٨ و ٢٧ و ٣٠ نيسان و ٢٥ تموز ١٩٩٣:

فرص الانتقال إلى نادي الدول الغنية

عضوية نادي الدول الغنية لم تتغير تقريبًا منذ مئة عام ولا يحتمل أن تتغير كثيرًا في القرن المقبل. فخلال السنوات المئة الأخيرة لم تستطع سوى ثلاثة أو أربعة بلدان جديدة الانضمام إلى نادي أغنى عشرين بلدًا التي تحقق أعلى دخل للفرد في العالم. وليس هناك سوى بلد واحد بين أغنى

البلدان الجديدة، هو اليابان، دخل النادي بقوته الصناعية. أما البلدان الأخرى فدخلته بفضل اكتشاف ثروات طبيعية في أراضيها. وفرص دخول بلدان جديدة نادي أغنى عشرين بلدًا في العالم في القرن المقبل قليلة جدًا وربّما معدومة، في رأي ليستر ثورو، مؤلف كتاب «رأسًا لرأس». ولكن فرص خروج بلدان منه قائمة تمامًا مثلما حدث لتشيلي والأرجنتين واسبانيا والبرتغال التي كانت من أغنى بلدان العالم قبل مئة عام.

وإذا لم تكن جميع البلدان الباقية قادرة على الحصول على عضوية أغنى عشرين بلدًا فإن بعضها، ومنها البلدان العربية، تملك فرصة أن تصبح غنية في القرن المقبل. ويعتقد ثورو الذي يعد أستاذ المجموعة الاقتصادية الحالية في إدارة الرئيس الأميركي بيل كلنتون ان «الشرق الأوسط هو أحد مناطق العالم التي يحتمل أن يصبح بعض بلدانها على الأقل غنيًا بفضل النفط. لكن كيفية ثرائها ستتوقف على مشاركة سكان المنطقة في الثروة النفطية. فيمكن للذين لا ينتجون النفط في المنطقة انتاج السلع والخدمات لأولئك الذين يبيعون النفط». إلى ذلك يؤكّد العالم الاقتصادي، ثورو، انه «مهما كان عدد البلدان أو حدودها الجغرافية فليس في هذه المنطقة مكان سوى لاقتصاد واحد مزدهر متداخل. وفي حال انقسامها وعدم متاجرتها مع بعضها البعض ستظل معظم هذه الشعوب فقيرة مثلما هي الآن. فالتقدم الاقتصادي العام رهين الحلول السياسية والعسكرية».

وتملك بلدان شمال افريقيا العربية أيضًا فرصة الثراء بفضل قربها من أوروبا التي ستكون، في رأي ثورو، القوة الاقتصادية العظمى في القرن المقبل. وحسب تصوره فإن أوروبا ستضطر إلى ضم شمال افريقيا إلى كتلتها الاقتصادية وإقامة المشاريع الصناعية فيها لوقف الهجرة منها. لكن أوروبا العظمى التي سترسم الخطوط الاقتصادية العالمية للقرن المقبل ستعامل كل من هو خارجها في شكل آخر، وستكون الامتيازات الخاصة التي ستمنح لبلدان شمال افريقيا، وعلى غرارها تلك التي ستمنحها الولايات المتحدة وكندا للمكسيك، على حساب عدد كبير من بلدان افريقيا وأميركا اللاتينية. فهذه الامتيازات لن تشمل باقي افريقيا واميركا اللاتينية. ولا يمكنها أن تشملهم. فبمقدار ما يفتح باب المعاملة الخاصة على نطاق أوسع يقل تأثيرها في منطقة بعينها. وإذا فتحت على نطاق واسع جدًا فإن المعاملة الخاصة لن تساعد على التقليل من مشاكل هجرة المكسيكيين إلى أميركا وسكان شمال افريقيا إلى أوروبا. فمن أجل إبقاء سكان المكسيك وشمال افريقيا في بلدانهم، هناك معنى لاستيراد اميركا وأوروبا السلع الرخيصة من تلك المناطق لتوفير أعمال للناس الذين يعيشون فيها فلا يغادرون بلادهم، ولكن ما سيعني حرمان بلدان المناطق الرخيصة الأجر الأخرى في افريقيا وأميركا اللاتينية من مثل هذه الفرص.

وهناك فرص أخرى. فبعض بلدان أميركا اللاتينية يمكن أن يكون ثريًا، وبعضها يبدو بين حين وآخر موعودًا بثراء كبير كالبرازيل في الستينات والسبعينات، وتشيلي خلال السنوات الخمس الأخيرة. لكن الوعود كشفت دائمًا عن سراب. وفي افريقيا لم تكن هناك وعود صغيرة قطعًا. وفي الثمانينات انخفض مستوى الدخل الفعلي للسكان في كلا المنطقتين. ولكن هذه البلدان تواجه أربع مشاكل: الأولى هي مشكلة الإدارات البيروقراطية الداخلية الفوضوية التي ينبغي الاستعاضة عنها بعقليات تستطيع الحكم بكفاءة، وتعرف متى لا ينبغي عليها التدخل في الاقتصاد. إلى ذلك ينبغي إزالة الانحرافات الداخلية وايجاد مركز صنع قرار سياسي منضبط وطويل المدى من النوع الموجود في مجموعة «بلدان النمور» في حزام المحيط الهادئ. وينبغي، ثانيًا، ان يحل التقدم التقني محل

المواد الخام. وثالثًا، ينبغي السيطرة على معدل النمو السكاني في ضمن معدل ٣٫٪ سنويًا. ورابعًا، ينبغي القيام بشيء ما في صدد الديون العالمية. ويحتاج حل المشاكل الثلاث الأولى إلى مبادرات داخلية، فيما توجب المشكلة الرابعة عملًا دوليًا. ولا يمكن لأميركا اللاتينية وافريقيا النمو إذا كان عليهما خدمة القروض الدولية في حجمها الكبير الحالي. إذ ينبغي أخذ موارد كبيرة جدًا لدفع فوائد هذه القروض فلا يبقى سوى القليل جدًا لإعادة الاستثمار. ولا يتوقع أن تقوم أي شركة أجنبية بالاستثمار في بلدان لا تستطيع استعادة أموالها منها عندما ترغب في ذلك. وما دامت هناك ديون ثقيلة قائمة في هذه الأجزاء من العالم فلن تستطيع أي شركة الوثوق في انها ستستعيد أموالها مهما كان المشروع المقصود ناجحًا. فهناك، ببساطة، جهات أخرى كثيرة تنتظر في الصف قبلها. ومع انه يمكن الاختلاف على الجهة التي تتحمل القسط الأكبر من اللوم عن مشكلة الدين هذه، وهل هي الجهات الدائنة أم المدينة. لكن هذا النقاش يبدو خارج السياق حاليًا. فالديون موجودة وينبغي معالجتها بغض النظر عمن يتحمل مسؤولية الخطأ. والحل لمشكلة الديون موجود في يد العالم المتقدم الذي ينبغي عليه ضرب صفح عنها.

أما عن جنوب آسيا فهو متنوّع جدًا. بعض بلدانه مثل فيتنام وكمبوديا يواجه مشاكل أوروبا الشرقية: كيف لبلد من العالم الثاني الانتقال إلى العالم الأول؟ وبلدان أخرى بينها ماليزيا وتايلاندا يمكن أن تصبح النمور الصغيرة القادمة إذا استطاعت الحصول على منافذ ما في أسواق العالم الصناعي. لكن الرهان صعب هنا. وبنغلادش وبورما من أكثر بلدان العالم فقرًا ولن يكون لهما دور في اللعبة الاقتصادية العالمية ولا يتوقع تغير هذا الواقع. الباكستان والهند واندونيسيا كبيرة جدًا في السكان ولا تملك سوى سيطرة قليلة على معدلات النمو السكاني، وهي ستبدأ القرن المقبل بمعدلات دخل منخفضة جدًا وتواجه مشاكل كبيرة في المهارات والتعليم. ويمكن أن تمنح اليابان لماليزيا منفذًا في أسواقها من دون أن تربك اقتصادها كثيرًا. فسكان ماليزيا قليلون بالمقارنة مع سكان اليابان. ولكن لا أحد يستطيع منح أيًا من هذه البلدان الثلاثة منفذًا في الأسواق دون إدخال تعديلات هيكلية رئيسية في اقتصاد بلده. ولا أحد في العالم المتقدم مستعد للقيام بذلك ما دام النمو السكاني في هذه البلدان الثلاثة مستمر على وتيرته الحالية.

«النمور الآسيوية السبعة»

تعبير يدل على تجربة الازدهار الاقتصادي التي حققتها هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية، تايلاندا، ماليزيا وسنغافوره، خصوصًا الأربعة الأولى منها، ثم البلدان الثلاثة التالية، بتعاون اقتصادي مع اليابان أساسًا خصوصًا في مجال الاستثمار الصناعي والتجاري. فكانت تجربة متينة (تخطت الكثير من الأزمات آخرها أزمة البورصة في طوكيو ١٩٩٠) وفريدة حتى انها أثارت مخاوف الغرب من عملات «آسيوي أصفر» ناهض يتمحور حول اليابان ويهدد المصالح الغربية في العالم.

عرفت اليابان كيف تستفيد إلى الحد الأقصى من ارتفاع قيمة عملتها (الين)، وأخذت تستثمر البلايين من الدولارات في شرق آسيا. نقلت أولًا الصناعات الخفيفة والأدوات الزراعية ثم صناعات التلفزيونات والساعات، وأخيرًا أخذت بتصدير الصناعات التكنولوجية (كومبيوتر، سيارات، آليات

حساسة). وبين ١٩٨٢ و ١٩٩٠ ساهمت اليابان في بناء ٢٥٠٠ مشروع في اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاندا بكلفة ١٧ بليون دولار. وتطورت هذه العلاقة على مستوى التجارة، فبلغت حصة اليابان في العام ١٩٩١ من تجارة الدول السبع الدولية ٩٧ بليون دولار من أصل ٧٨٤ بليون دولار.

أصبح للدول السبع تصورها الخاص ولم تعد متعلقة باليابان أو مرتبطة بها. فأخذت، منذ فترة غير بعيدة، في تنويع انتاجها وتفريع مصادرها ومراكز وارداتها وصادراتها، ولم تعد تعتمد في تجارتها على اليابان وأسواق الغرب إذ أخذت تفتح أسواق آسيا الضخمة لمنتوجاتها وصادراتها.

وإلى جانب النمو العام الذي حققته هذه الدول ورفع من نسبة الطبقة الوسطى وحسّن مستوى دخلها السنوي أقدمت على إعادة تدوير رأسمالها الوطني فاتجهت نحو الاستثمار على قاعدتين: الأولى محلية (تطوير الاقتصاد وتحسين شبكة الاتصالات والمواصلات)، والثانية اقليمية قارية (نقل الصناعات إلى دول الجوار ومساعدتها في التنمية). فعلى صعيد القاعدة الأولى، رصدت تايوان مثلًا ٣٠٠ بليون دولار للسنوات الست المقبلة (أكثر من خطة الرئيس بيل كلنتون في الولايات المتحدة) لتطوير المواصلات وشق الانفاق وبناء محطات الكهرباء. ورصدت تايلاندا ٨ بلايين دولار للسنوات الأربع المقبلة لتطوير شبكة الهاتف. ورصدت ماليزيا ٧٢٠ مليون دولار لتطوير شبكة الطرقات. وكذلك رصدت اندونيسيا ملايين الدولارات لتطوير شبكة الموانئ البحرية والجوية.

وعلى صعيد القاعدة الثانية أخذت هونغ كونغ تستثمر بقوة في الصين؛ وتأتي ثلث الاستثمارات في ماليزيا وتايلاندا واندونيسيا من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ. كوريا الجنوبية وتايوان، مثلًا، استثمرتا في ماليزيا وحدها أكثر من ٧ بلايين دولار حتى الآن على رغم تقدم الأخيرة وتحولها إلى منافس جدي لصناعة السيارات اليابانية وسوقها الآسيوية. فماليزيا زادت نسبة انتاجها للسيارات ٧٥٪ من ١٩٩٠ وتضاعفت مبيعاتها من هذه الصناعة وحدها خلال ١٩٨٥ و ١٩٩١. ويمكن اعطاء المثل نفسه عن منافسة تايلاندا لليابان في انتاج الكهربائيات والآليات (الدراجات خصوصاً) بين ١٩٨٧ و ١٩٩٠ إذ زادت نسبة انتاجها ٣٥٪ سنويًا.

عناوين تقويم: اللافت في خريطة النمو في آسيا ان منافسة الدول السبع لليابان لم تتحول (حتى الآن) إلى تعارض في المصالح وتناقضات سياسية. وهو أمر يشير إلى اختلاف جوهري بين منهج التقدم في آسيا وبين النهج الذي اتبعته أوروبا وأميركا تقليديًا في منع تصدير الاستثمارات والتقنية إلى الدول المحتاجة، والاكتفاء بتقديم القروض بفوائد عالية والمساعدات بشروط قاسية واستيراد العمّال إلى مراكز العمل بأجور رخيصة، وهو أمر يثير الآن مشاكل عرقية (الأجانب) في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وعدة دول في السوق الأوروبية المشتركة.

وبعيدًا عن فضاءات المقارنة بين الحضارتين - أو الحضارات - الآسيوية والأوروبية تميزت الأولى في توسيع دائرة ازدهارها لأنها لا تعتبر التكنولوجيا سرًا من أسرارها يجب الاحتفاظ به ومنع تسربه خوفًا من انهيار هيبتها الدولية، في حين تميزت أوروبا، تاريخياً، بحساسية مفرطة في هذا الموضوع فاعتبرت الصناعة وتقنياتها امتيازاً خاصاً يجب منع تداوله خارج نطاق القارة واعراقها المنتشرة في مناطق السيطرة الأخرى.

الولايات المتحدة كانت أقل تشددًا من أوروبا وخصوصًا من ناحية اليابان، وذلك لحاجتها لليابان في مواجهة المد الشيوعي بشقيه السوفياتي والصيني في منطقتي الباسيفيكي وجنوب شرق آسيا

(المحيط الهندي). واليابان كانت أكثر تساهلًا من الولايات المتحدة في تسريب أسرار الصناعة والتكنولوجيا وأدوات عملها وانتاجها خصوصًا مع تايوان لمواجهة الصين، وكوريا الجنوبية لمواجهة كوريا الشمالية، وهونغ كونغ للضغط النفسي على الثورات الثقافية الماوية. كذلك دول تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ لم تعتبر يومًا التكنولوجيا من الأسرار (فمدت يدها إلى سنغافورة وماليزيا...) التي يجب منع تسربها إلى الدول «غير المسؤولة» سياسياً كما درج الاعلام الغربي على القول في أدبياته. وهكذا انتشر السر وتسرب وبات من الصعب منع تواصل انتشاره القاري من دولة آسيوية إلى أخرى.

المسألة السياسية (السياسي) في دول النمور الآسيوية سبقت المسألة الاقتصادية (الاقتصادي) وقادتها نحو التقدم في لحظة خلل في تقديرات الولايات المتحدة للموقف الدولي، وتحديدًا لدور اليابان. فاليابان، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، في منطقة شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، كاسرائيل في علاقاتها مع الولايات المتحدة ودورها في المشرق العربي والشرق الأوسط وامتدادًا إلى العالم العربي وأحيانًا العالم الإسلامي. وتتلخص وظيفة اليابان تاريخيًا، من وجهة نظر الولايات المتحدة، بلعب دور الضابط لأي انفلات للوضع يمتد من أقصى روسيا ومن دائرة الصين. وحديثًا تجددت الوظيفة في الستينات ثم في مطلع السبعينات، ثم تطورت الحاجة إليها بعد هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام. فإعادة انتاج دور اليابان التاريخي في المنطقة كان مفتاح «الخطأ» (من وجهة المصالح الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة) في التقدير الاستراتيجي للموقف الدولي وخصوصًا بعد تضخم مخاوف واشنطن من المد الشيوعي.

بعد اليابان، تكرر «الخطأ» في تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ بذريعة صد الهجوم المحتمل على دول المنطقة من كوريا الشمالية والصين. وإثر هزيمتها في فيتنام (١٩٧٥) وانسحابها من البلد انهارت المنظومة الدفاعية الاميركية في الدول المجاورة (لاوس وكمبوديا)، وكاد أن يصل الخطر إلى تايلاندا (ثورة وحرب عصابات) وأخذ يمتد إلى بورما، فكان لا بد من استبدال واشنطن لدورها العسكري بدور مدني يصد الموجة العاتية من خلال تطوير نفوذ قوة اقليمية. فاضطرّت أن تعطي الإشارة الخضراء لطوكيو وتلعب دور الضابط الاقتصادي - المالي ومساعدة المنطقة في انعاشها وتنميتها لوقف الخطر الأحمر - الأصفر. فكان أن تمكنت اليابان من أن تقوم بدور القاطرة السياسية في المنطقة. فإليها يعود الفضل في تسريب الرساميل إلى جانب إقامة الشركات والتكنولوجيا ومساعدة تلك الدول على النهوض. فالسياسي، إذن، قاد الاقتصادي - الاجتماعي، وسقطت التكنولوجيا على تربة حضارية واعدة نجحت في دمج الحديث بالقديم وتوليفهما في حلف جديد يكمل أحدهما الآخر.

مخاوف الغرب

الغربيون (في أوروبا وأميركا) أصبحوا أمام هذه الحقيقة الدامغة: انهم حائرون في تفسير النجاح الاقتصادي الذي حققته منطقة شرق آسيا (النمور السبعة) إذ ازداد دخل الفرد هناك أربعة أضعاف خلال الـ ٢٥ عامًا الماضية. وهذه الزيادة أمر لم يتحقق أبدًا في التاريخ الاقتصادي، وإذا استمر هذا الوضع على ما هو عليه ربما سبقت تلك المنطقة معظم العالم الصناعي في مطلع القرن

المقبل (أي بعد أقل من عشرة أعوام). وما حصل في تلك المنطقة كان أفضل بكثير مما تتوقعه النظريات الاقتصادية. ومما يزيد حيرة الغربيين (المقرونة بالمخاوف) ان منطقة شرق آسيا ليست متجانسة، والدول الآسيوية التي أحرزت نجاحات أكبر من نجاحات غيرها ليست متشابهة أبدًا ولا تتبع كلها «عقيدة» اقتصادية واحدة، فهونغ كونغ، مثلًا، تبنت وتتبنى مبدأ السوق الحرة، أما في كوريا الجنوبية فالدولة تتدخل في كل صغيرة وكبيرة. «المعجزة الآسيوية» كتاب مفتوح يقرأه الغربيون، حالياً، بعناية فائقة. وهو كتاب من ثلاثة فصول رئيسية: «التجربة اليابانية» وهي الأقدم والأرسخ؛ «النمور الأربعة»، أي كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، و «الأشبال الثلاثة»، أي ماليزيا وتايلاندا واندونيسيا.

يرافق هذه القراءة المتأنية اعلام غربي، غير بريء كما يعتقد كثيرون، ينسج خيوطًا قد تكون مقدمة لتحضير الرأي العام لخطوة قد يقدم عليها الغرب لقطع مسار النمو الذي حققته «الدول السبع». وهناك أوراق قد تساعد الغرب والدول الصناعية المتقدمة في لعب دور المعطّل لنمو هذه المنطقة بالوتيرة الفريدة التي تعيشها:

أول هذه الأوراق اختلاف السمات الحضارية - الثقافية بين مجموع «الدول السبع». إضافة إلى كون هونغ كونغ ستعود في العام ١٩٩٧ إلى الوطن الأم إلا إذا عطلت بريطانيا الاتفاق بذريعة النظام السياسي القائم في بكين، وهذه مشكلة قد تفتح الباب أمام استقطابات اقتصادية - ايديولوجية خطيرة.

وثاني هذه الأوراق احتمال دخول كوريا الشمالية والصين وفيتنام - إذا فكّت الولايات المتحدة مقاطعتها الاقتصادية لفيتنام (وهذا أمر قد حصل بالفعل، فقد أعلنت الولايات المتحدة، في شباط ١٩٩٤، رفع الحظر الاقتصادي عن فيتنام - ٧٠ مليون نسمة -) في تنافس مع الدول السبع. فهناك استثمارات عملاقة في الصين ويشهد جنوبها نمواً ضخماً يفوق مجموع نمو «النمور الآسيوية» الأخرى. وفيتنام أيضًا تسير بخطى حثيثة نحو التقدم التقني والتطور الاجتماعي، وستظهر نتائجها الملموسة في نهاية القرن. وتعتبر كوريا الشمالية من الدول الصناعية المتقدمة، قياسًا بمناطق آسيا، وفي حال أقدمت على فتح سوقها والانفتاح على أسواق دول الجوار فإنها ستدخل فورًا إلى حلبة التنافس بسبب وجود قاعدة بشرية جاهزة للتقدم الاقتصادي.

وثالث هذه الأوراق، احتمال إقفال أسواق أوروبا (المجموعة المشتركة) وأميركا الشمالية (اتفاقية التجارة الحرة مع كندا والمكسيك) أمام «الدول السبع» للضغط عليها وبذرائع مختلفة. وفي حال تمّ اتخاذ مثل هذه الخطوة فإن «نمور آسيا» ستواجه صعوبات في مرحلة دقيقة وحرجة هي بأمسّ الحاجة إليها لاستكمال برنامج نهوضها الاقتصادي الذي لم يستكمل عناصره بعد ويتثبت على قواعد متينة.

يلاحظ من النقاط التي ذكرت ان المخاوف التي يرددها الاعلام الغربي عن خطر «النمور الآسيوية» مبالغ فيها وليست دقيقة إذا جرت قراءتها انطلاقًا من الحاضر. لكنها تصبح مبررة - من زاوية الإعلام الغربي والمصالح الغربية طبعًا - إذا كانت تعني المستقبل. فالدول الآسيوية السبع هي «نمور المستقبل» وليست نمور الحاضر خصوصاً إذا قررت التنسيق في ما بينها وتنظيم أمورها وتوحيد سوقها على غرار المجموعة الأوروبية أو مجموعة أميركا الشمالية. فالمشكلة مع «النمور» هي في وحدتها (كما هي المشكلة مع الوحدة العربية وكل وحدة قومية أو اقتصادية...). والخطر ليس من

اقتصاد كل دولة منفردة بل هو من اندماج اقتصاداتها وتعاونها وتنسيق منظومات عملها ونشاطها.

تايوان ليست مشكلة ولا هونغ كونغ ولكنهما، في حال اندماجهما بالسوق الصينية الضخمة، يشكلان معها قوة اقتصادية من الصعب كسرها عن طريق الحصار السياسي أو توجيه ضربة عسكرية. كوريا الجنوبية ليست مشكلة لكنها ستتحول إلى «مصيبة» في حال رفعت الحواجز السياسية مع كوريا الشمالية ونسقت سوقها القومية المشتركة. تلك الخطوات ستجعلها تقفز فورًا إلى كتلة سكانية ضخمة توازن اليابان في قوتها العسكرية – الاقتصادية. كذلك دول اندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وتايلاندا على اختلاف معتقداتها واعراقها ليست مشكلة كأطراف منفصلة. المشكلة تبدأ معها في حال أنجزت وحدة سوقها المشتركة.

«قبائل آسيوية» تسيطر على القرن ٢١

في تحقيق لكتاب «القبائل» الصادر في ربيع ١٩٩٣ (في اميركا)، كتب محمد عارف («الحياة»، عدد ٢٥ تموز ١٩٩٣، ص ١):

«خبت حيوية القبائل اليهودية والأنغلوسكسونية التي حققت خلال هجراتها حول العالم أوسع انتشار في التاريخ. وأخذت تذوي هيمنتها الاقتصادية والسياسية والثقافية التي فرضتها على العالم كله تقريبًا. وجاء الآن دور القبائل الآسيوية العالمية التي تتمسك بالقيم العائلية والدينية ومبدأ الاعتماد على النفس وتتسم بولعها الشديد بالمعرفة العلمية والتقنية. انها قبائل عابرة قارات يابانية وصينية وهندية وعربية نشطة مملوءة بالحيوية وروح التحدي تحمل معها مهارات وثروات ثقافية ومادية. قبائل متعددة الجنسية على الرغم من أصلها الواحد ومحافظة على الرغم من انفتاحها، تنشر مجتمعاتها مثل الأعشاب البرية بعد المطر مقيمة مطاعمها وشركاتها ومعابدها في أرخبيل من مدن كوزموبوليتانية يمتد حول العالم كله. هذه الرؤية الفريدة للوضع العالمي التي تفسر الماضي والمستقبل يعرضها كتاب مثير يحمل عنوان «القبائل» صدر أخيرًا عن دار النشر الاميركية «راندوم هاوس» Random House.

بدو القرن الحادي والعشرين: «كل تقدم في التاريخ يُستهل بمرحلة جديدة من التجوال». وحركة القبائل تلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد الدولي حسب اعتقاد مؤلف الكتاب جويل كوتكين Joel Kotkine الباحث في كلية الإدارة والأعمال في جامعة بيردين في كاليفورنيا. ويفسّر المفكّر الأميركي بهذه الرؤية الماضي الذي بدأ في حركة أولى القبائل الجوّالة في التاريخ، وهم الفينيقيون «بدو البحر» الذين لم يكونوا مجرد تجار متجولين بل حملة حضارة وتقنية ومنتجات عبر العالم القديم كله. ومن خلال عملهم مستشارين لحكام مصر والعراق وفارس القديمة زاوج الفينيقيون الذين قدموا من المنطقة العربية بين التقنيات والموارد الآتية: الهند وأفريقيا واليونان وحتى شمال أوروبا. وباستثناء العرب ربما لم تحقق قبيلة في التاريخ نفوذًا مماثلًا لما حققته قبائل الانكليز بانتشارها عبر العالم واستعمارها قارات بكاملها.

المستقبل أيضاً تصنعه حركة قبائل مثل اليابانيين الذين يقومون حالياً مثل البدو الرحّل بجولات منظمة عبر القارات من بانكوك في جنوب شرقي آسيا إلى لندن وحتى سواحل كاليفورنيا. في أي وقت يوجد أكثر من نصف مليون ياباني يمضي معظمهم سنتين إلى ثلاث سنوات في مستوطنات يابانية

تربط بينها المصارف والشركات التجارية والصحافة والمطاعم والنوادي وأكثر من ٢٣٠ مدرسة عبر العالم تعلم أطفالهم «الروحية اليابانية».

تبدو القبائل اليابانية وكأنها تتبع الرؤية المستقبلية لرجل أعمال ياباني قال: «لن تكون هناك يابان في العالم بل يابانيون فقط». يابانيون فقط لكنهم يحملون معهم اليابان أينما ذهبوا في تعبير ستوري ناكاموره مدير الشركة اليابانية العملاقة ماروبيني في لندن الذي قال لمؤلف الكتاب «بعدما أنهى غداءه في مطعم السوشي الياباني المطل على نهر التيمز: الكلمات الانكليزية الوحيدة التي أتفوه بها للموظفين البريطانيين هو «غود مورنينغ» و «غود باي». جميع المسائل الأخرى نتحدث بها باليابانية ومع اليابانيين... عائلتي طوال الوقت مع العائلات اليابانية الأخرى».

لكن مع كل ما يملكه اليابانيون من قوة مالية ضخمة ورغبة دفينة في الانتقام لمهانة ضربهم بالقنابل النووية في الحرب العالمية الثانية فإن الصينيين بما يملكون من موارد بشرية هائلة ومرونة تاريخية ومهارات في الأعمال يحتلون أفضل موقع بين جميع قبائل القرن المقبل. يبلغ عدد أفراد قبيلة الصينيين خارج الصين ٥٥ مليون نسمة، وهي تمثّل أسرع قوة اقتصادية نمواً في العالم. مراكزها المالية في سنغافورة وتايون وهونغ كونغ تملك احتياطات من عملات أجنبية تعادل مرتين احتياطات ألمانيا أو الولايات المتحدة. ويؤسس الصينيون الذين طوّروا مثل اليهود والانكليز جماعات مهاجرة كبيرة امبراطورية تنتشر على امتداد سواحل المحيط الهادئ. ويبدو الطريق الآن من تايوان إلى كاليفورنيا مثل التنقل بين الأجزاء المختلفة لعالم مدينة صينية واحدة. عددهم مليون في كاليفورنيا وحدها التي يعتبرها مليونير صيني «صحن مقبلات». ويشكل الطلبة الصينيون الذين يبلغ عددهم ٨٠ ألفًا أكبر نسبة بين الطلبة الأجانب في العلوم والهندسة في الولايات المتحدة. ومع أن معظمهم يمكث فيها يلاحظ أنهم أخذوا أخيرًا في تكريس جهود متزايدة لإعادة بناء الصين نفسها.

ويكرّس المفكر الأميركي فصلًا لقبيلة الهنود خارج بلادها التي تضم ٢٠ مليون شخص والتي «تكون واحدة من أكثر التجمعات العرقية رفاهًا وثقافة وتمثل أحد أغزر الاحتياطات العالمية في الموهبة العلمية والتقنية». وعلى الرغم من بؤس الحاضر وفقر ملايين الهنود يتوقع لهم مستقبلًا زاهرًا. «من كان يتصور قبل قرن واحد فقط إمكان أن تصبح اليابان والصين قوة عظمى؟».

ومع أن مؤلف الكتاب لا يخصص فصلًا للقبائل العربية المهاجرة فإنه يعتقد أن خمسة ملايين فلسطيني ومليون لبناني ومثلهم من السوريين والمصريين والعراقيين يشكلون قوة مالية صاعدة ومجتمعات متماسكة قوية من أصحاب المهن. ويحقق العرب الآن في الولايات المتحدة مستويات من الدخل والتعليم أعلى من المعدل الأميركي العام. ويذكر واحد من أصحاب ٦٠٠ متجر يملكها فلسطينيون في منطقة خليج سان فرانسيسكو أنهم يستثمرون أموالهم في تعليم أولادهم الذين يشكلون مستودعًا من المواهب تتطلع إلى القيام بشيء من أجل فلسطين.

أهل الشتات: كما يقول مفكر ياباني «الثقافة هي محصلة رؤى تبدو متباعدة ومتناقضة لكن كل واحدة منها صحيحة»، يظهر ذلك في مزيج الصفات المتناقضة للقبائل العالمية التي يجمع أفرادها إلى جانب إحساسهم القوي بالانتماء إلى القبيلة روحاً استقلالية فردية واعتمادًا قويًا على الذات يساعدانهم على التكيف مع التغيرات السريعة. لدى القبيلة انفتاح واسع على العلوم والتقنية والثقافات الأخرى وتمسك عنيد بخصوصية الهوية وحماس يبلغ حد العدوانية.

ويستشهد المفكر الأميركي بابن خلدون في وصف الإحساس بالتلاصق الذي يشكّل أساس البقاء للقبائل في الصحراء. ويستعين بمفهوم «الشتات» للتعريف بالسمة الأساسية للقبائل العالمية. والشتات Diaspora مصطلح يوناني الأصل يستخدم لوصف تمسك اليهود بخصوصيتهم وعدم اندماجهم بالمجتمعات التي عاشوا فيها. أهل الشتات من الصينيين أو الهنود أو العرب على سبيل المثال لا يشبهون المهاجرين الألمان أو الايطاليين الذين اندمجوا بعد حصولهم على المهارات والثقافة بالمجتمعات التي عاشوا فيها بل التحقوا بالنخب الحاكمة. ويعتقد خاتشيك طولويان، وهو أرمني نشأ في سورية ولبنان يصدر حاليًا مجلة «الشتات» Diaspora في كاليفورنيا، أن أهم ما يميز القبائل العالمية هو «الحفاظ على الأمل حيًا في الوعي بالعودة إلى الوطن الأم أو ما يكفي من الاهتمام به لاستمرار التواصل معه بطريقة ما».

ومع الانتقال الراهن لمراكز النشاط الاقتصادي من أوروبا إلى آسيا فإن هذه القبائل العالمية الصاعدة تجد نفسها على التخوم المتقدمة للنقلة الكبرى الجديدة في تاريخ الرأسمالية العالمية. فالصراع المقبل سيدور بين المحيطين الهادئ والأطلسي وتبدو القيم الخلقية للقبائل الآسيوية أكثر تلاؤمًا مع التقدم العلمي والتقني. فقد تدهور التماسك الخلقي للرأسمالية الأنغلوساكسونية وانهارت قيمها العائلية خصوصًا وتخندقت في ارستقراطية إدارية انعزالية ومشاعر معادية للتصنيع. والمصير نفسه يواجه القبائل اليهودية التي فقدت باحتلالها فلسطين سمة الشتات الأساسية. وينقل المؤلف عن يهودي قوله «إذا أردنا استعادة هذه السمة فإن علينا أن نعيد الأرض إلى العرب وأن نتصرف كيهود وليس كألمان بروسيين».

ويخالف المؤلف وجهة النظر الشائعة عن نهاية التاريخ بل يؤكد أن ظهور القبائل العالمية الجديدة بفلسفاتها وطرقها في إدارة الأعمال يشير إلى عصر جديد في التاريخ صنعته التقنيات الحديثة. فالمواصلات النفّاثة والاتصالات السريعة عبر الهاتف والفاكس والبريد الالكتروني جعلت الصينيين والهنود والعرب يمدون نظام الاقتصاد العائلي التقليدي عبر العالم. أناس كانت تفصلهم في الماضي مسافات شاسعة يجدون أنفسهم وجهًا لوجه في سوق تجارية واحدة وبورصة أسهم واحدة وسوق عمل واحدة. «ولا بد سيصعق أي رجل أعمال انكليزي أو أميركي من القرن التاسع عشر لو نقل إلى العصر الحاضر ليرى الأدوار القيادية التي يؤديها رجال الأعمال اليابانيون والصينيون والهنود والعرب في لندن ونيويورك».

نموذج نظرة غربية ثانية: الصافي سعيد حقق في كتاب فرنسوا غودمان «نهضة آسيا» الصادر في ١٩٩٣ (François Godment, «La renaissance de l'Asie», Odile Jacob, Paris, 1993)، ونشرت «الحياة» (العدد تاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٤) التحقيق بعنوان «العالم يلعب، آسيا تنهض، والصين لها المكاسب»:

ما انفكت آسيا تثير الدهشة، كما الحزن، لدى الغربيين. انها أكثر من قارة وأكثر من ثقافة وأكثر من مناخ. وبالنسبة للسكان، فهي أضخم وأخصب رحم في هذا الكون. كانت قبل ربع قرن عبارة عن قارة متسوّلة وممزقة، تعثرت طويلًا وتعذبت كثيرًا ثم ها هي تنهض. فمن لا يعرف تلك العبارة المنسوبة إلى نابوليون بونابرت «حين تنهض الصين سيهتز العالم»؟! ليست الصين وحدها التي نهضت وانما آسيا كلها.

أصبحت الآن أكثر حداثة وأروع مذاقًا، لكنها لا شك تثير الخوف كلما قرأ عن نهضتها سياسي أو رجل أعمال أوروبي أو أميركي. فبعدما كانت فضاء لرواد الغرب الأوائل لكي يمارسوا دهشتهم ومثاليتهم وبطولاتهم، هي اليوم تُسبب خوفًا كثيرًا ما يصير عرقًا باردًا يتصبب على جباه الصناعيين في العالم الآخر.

إن صعود اليابان المتواصل منذ الستينات وخروج الصين من عزلتها وشيوعيتها بعافية لا تضاهى، ولم تكن في الانتظار، ونهوض التنانين الأخرى مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، ليثير الإعجاب مع الخوف. لقد أتقنوا لعبة المنافسة وفازوا على معلميهم الكبار وأصبحوا، من باعة متجولين، عمالقة في دنيا المال والتكنولوجيا. انهم «ظاهرة يجب فهمها على نحو عاجل» كما يوصي فرانسوا غودمانت صاحب كتاب «نهضة آسيا».

تلك الآسيا التي اهتم بها هذا الباحث في شؤون الشرق الأقصى هي من الضخامة حتى ليستحيل استيعابها أو فهمها، من دون الاستعداد لها كما ينبغي، وقبل التخلي عن كل المفاهيم السابقة والتخيّلات المريضة. ثم، بكثير من الصبر والمعاناة وعدم التسرع، إنها تمتد من جزر سخالين حتى الخليج، ومن تيمور في اندونيسيا حتى سهول كازاخستان، وهي بذلك تقدم نفسها على أنها الجغرافيا المتعددة والمعقدة والديموغرافيا المتكاثرة والغالبة والمتنوعة، والتلاطم الشنيع بين الثروة والحرمان وبين الكسل والإبداع.

ولأن ذلك يبدو صعباً جدًا على أي باحث، فإن غودمانت اختار الجزء الجنوبي الشرقي في هذه القارة، ذلك الجزء الناهض، المثير، الصاعد نحو السماء ونحو الهيمنة، أي تلك التنانين الخمسة إلى جانب الصين، تايوان، بورما ثم أعضاء جامعة دول جنوب شرق آسيا: ماليزيا، اندونيسيا، الفيليبين. وبعبارة، ما أصبح يعرف بالكتلة الآسيوية الضخمة لحوض الباسيفيكي.

هذا الاختيار ليس مردّه الاختصاص وانما عدة خطوط قُوة كما يقول الكاتب، منها خط الثقافة الصيني، وخط الاقتصاد الياباني، وخط الصعود التنموي، انها منطقة تزاحم وتنافس، لكنها منطقة منظمة اقليمية ذات قوة دفع سريعة، تحتوي أيضًا على توترات خفية وعلنية وعلى مناطق شبه متخلفة وعلى دول مريضة أو مترنحة.

لا يحب غودمانت أن يتورط في تحاليل الآخرين أو يتبنى حتى أكثرها نزاهة. فهو يريد أن يذهب في التعرية إلى حدودها القصوى، وكما يقول «فإن آسيا لا يمكن اختصارها في بعض الأوصاف أو التعابير التي عمل على تعميمها بعض الدارسين الغربيين». وهذا الكتاب «إنّ ما ولد في البداية من شعور مفاده ان آسيا تعرضت كثيرًا للتشويه والأحكام الخاطئة». ففي معظم الدراسات التي تناولت صعود آسيا أمكننا أن نعرف بقصد أو بلا قصد ان الصعود الاقتصادي قام على عدة عوامل كلها سلبية، مثل الأجور المنخفضة وغياب نظام الحماية الاجتماعية والتسلط السياسي، وما إلى ذلك، حتى كادت تلك الدراسات أن تقنعنا بأن «شبه العبودية» قادرة على صنع الرفاهية، بينما تلك النمطية في تناول قضايا آسيا وذلك الهروب من المسؤولية، لدى رأسماليي أوروبا وسياسييها، عن التدهور الذي تتعرض له اقتصادياتهم، إلى جانب ميلهم للتبسيطات، كل ذلك لم يساعد هؤلاء الدارسين في النظر إلى الواقع المعقّد بعيون جديدة وأذهان منفتحة.

وبعكس ما يشاع، فإن مؤلف «نهضة آسيا» يؤكد ان الأجور في اليابان مثلًا أعلى أجور في العالم. أما أجور أصحاب المهن المختصة في هونغ كونغ أو في كوريا الجنوبية فهي غالباً ما تكون

أعلى من أجور مثيلاتها في أوروبا. وتعتبر سنغافوره أكثر الدول استثمارًا وانفاقًا على رفاهية الفرد وحمايته الاجتماعية. وأما ما يسمى بالتسلط السياسي، فإن الغرب كثيرًا ما يخلط بين الانضباطية والديكتاتورية وهو يميل دائمًا إلى جعل نفسه النموذج الوحيد الصالح للقياس، وعلى أية حال فإن كثيرًا من الأنظمة التسلطية في هذه المنطقة بدأت مسيرتها نحو الانفتاح الديموقراطي، «وحين نعلم ان مجتمعات كثيرة تحتاج إلى الانضباط وان مبدأ العمل والإنتاج يجب ألا يهان أو يعوض بمبدأ الإهمال أو الكسل باسم الديموقراطية، كما حين نحاول فهم ثقافات هذه الشعوب وعاداتها، نستطيع أن نكفّ عن العويل على حقوق الانسان كما نستطيع أن نفهم المعجزة الآسيوية»، يقول فرانسوا غودمانت مضيفًا ان «التدرب على أيدي الاستعمار ثم الانتقال إلى القومية أو الشيوعية الآسيوية، وكذلك الإصرار الياباني على وضع نموذج آسيوي للتنمية، وأخيرًا مناورات الحرب الباردة، كل ذلك شارك في صنع آسيا المعاصرة والحديثة».

ان الهوية الثقافية الحديثة لآسيا «لا زالت مرتبطة بالكونفوشيوسية وبالثقافات الأهلية التقليدية، وما يثير الإعجاب في نخب هذه القارة انها لم تنفصل عن تاريخها بالكيفية التي حدثت مع نخب العالم الثالث الأخرى. والصدمة الثقافية التي جاءتهم مع الاستعمار حثتهم على العمل والإبداع والتمسك بتاريخهم والانفتاح على التيارات الثقافية والاقتصادية على نحو متماسك، وفي مرحلة لاحقة أعطتهم قواعد بناء لدول قومية حديثة. ان دولًا مثل ماليزيا أو اندونيسيا الحالية أو الفيليبين أو سنغافورة لم تكن من قبل موجودة على الخارطة كدول قومية. كما ان تايوان أو هونغ كونغ أو حتى الكوريتين، وعلى رغم أنها دول منشقة أو منشطرة، تشعر انها دول قومية.

فالصين على رغم حذرها الشديد تجاه الغرب، وهو حذر زُرع في الصينيين حين تمّ زرع أرضهم بالأفيون، حريصة جدًا على الاندماج في السوق الدولية. انها لم تعد شيوعية بالمفهوم الكلاسيكي، إذ أصبحت الآن دولة قومية من طراز جديد. وإذ كان الاستعمار قد شكّل حقبة كالحة من تاريخ آسيا فيما مضى، فإنه اليوم قد اختفى فيما كشف الآسيويون عن تلك التأثيرات الإيجابية التي أحدثها بفعل الصدمة أو المقاومة. فالمؤلف لا ينسى أن يشير هنا إلى «ان مصطلح آسيا لم يكتشفه الآسيويون إلا أثناء المقاومة للاستعمار». والمؤلف لا يعطي أية تصورات للمستقبل الياباني / الصيني مكتفيًا بالقول «ان اليابان أصبحت تشعر بفقدان الأمل في الحفاظ على مركزها الأول خلال القرن المقبل» كما «ان التجربة الاستعمارية اليابانية تثير الخوف في العديد من بلدان آسيا»، وعلى رغم ان التعاون بين هذين العملاقين يمكن أن يصنع مستقبلًا مشتركًا بلا خوف، غير ان اليابانيين والصينيين لا يخفون الحذر المتبادل والنزوع نحو السيطرة.

أما ماذا يمكن أن تقدم آسيا الناهضة للعالم الثالث، وخاصة افريقيا، القارة التي تسير نحو الهاوية، أو كيف يمكن أن يستفيد الآخرون من نهضة آسيا، أو ما الذي يراه الاميركيون في هذه المنطقة، أو إلى أي حد يسيطر الخوف والحسد على الأوروبيين تجاه هذه النهضة، أو إلى أي حد تستطيع آسيا أن تحمي نفسها من الانزلاق نحو الكوارث، أو كيف ستتخلص من ميراث الحرب الباردة، فتلك أسئلة تعتمد على اجابات تكهنية حاول فرانسوا غودمانت أن يبتعد عنها كما ابتعد إلى حدّ ما عن التشخيصات الجاهزة.

احتراز «النمور»

حتى الآن، تبدو «نمور المستقبل» الآسيوية السبعة متنبهة لحقيقتها الجغرافية – التاريخية (والقارية)، وهي اكتشفت باكرًا ان وظيفتها السياسية قد تراجعت مع انهيار المنظومة الدفاعية السوفياتية في المنطقة وانكفاء الخطر الشيوعي بشقيه الأصفر (الصيني) والأحمر (السوفياتي). وقبل أن يبدأ الغرب في تضييق الخناق عليها اتخذت سلسلة خطوات احترازية لكسر الطوق في حال اشتد مستقبلًا حول عنقها. ويمكن تلخيص أبرز ما قامت به «الدول السبع» استعدادًا لمواجهة المستقبل بالنقاط الآتية:

أولًا، البحث عن مصادر جديدة وأسواق بديلة. خفضت تايوان وكوريا الجنوبية صادراتها إلى الولايات المتحدة إلى نسبة ٢٦ و ٢٩٪، وتحولت إلى الاستثمار في السوق الاميركية (تصدير الرساميل) كبديل عن تصدير البضائع. تايلاندا خفضت صادراتها إلى الولايات المتحدة إلى نسبة ١٥٪ من انتاجها. وخفضت ماليزيا واندونيسيا صادراتهما أيضًا وبلغت نسبتها إلى السوق الأميركية حوالي ٢٠٪ من انتاجها. وتعتبر هذه التدابير خطوات احترازية للمستقبل بهدف التخفيف من الاعتماد على السوق الأميركية والبحث في آن واحد عن أسواق بديلة.

ثانيًا، دعت ماليزيا إلى إقامة مجموعة دول شرق آسيا لتوحيد الجهود التجارية وتنظيم السوق واعتماد الين الياباني في تجارة القارة. وربط تجارة آسيا بالين سيجعل «الدول السبع» تعتمد أكثر على اقتصاد اليابان وسوقها، لكنها في المقابل تكون قد نجحت في تأسيس سوق قارية موازية للسوق الأوروبية (المارك الألماني) والسوق الأميركية (الدولار).

ثالثًا، تأسيس منظمة «أسيان» بين دول جنوب شرق آسيا، وهي خطوة صغيرة على طريق التكتل الكبير. وفي حال ترسخت منظمة «أسيان» فإن العالم سيشهد في القرن المقبل قوة إقتصادية – مالية تدعمها كتلة بشرية – استهلاكية لا تقل في غناها وتركيبها عن المجموعة الأوروبية.

أثارت خطوات دول جنوب شرق آسيا غضب الولايات المتحدة واستياء السوق المشتركة، فاعتبرتها محاولات للممانعة السياسية وإشارات رفض للضغوط الأطلسية. واستدعت تلك الخطوات اطلاق تصريحات سلبية من قبل بعض المسؤولين الأميركين والأوروبيين ضد تلك الدول وخصوصًا زعماء اندونيسيا وماليزيا.

لا شك ان الاستعدادات الاقتصادية هي تنظيم خطوات لمواجهات مقبلة غير واضحة المعالم لكنها ترسم منذ الآن خطوط وفواصل الصراع السياسي في القرن المقبل. فدول الشمال (أوروبا والولايات المتحدة) نجحت منذ الستينات في ترويض دول اميركا اللاتينية وطوقت كل محاولات التمرد عليها (تشيلي وكوبا). ونجحت منذ السبعينات في تفكيك افريقيا وتمزيقها وصولًا إلى إذلالها في التسعينات (الأمر نفسه إلى حد كبير بالنسبة إلى الشرق الأوسط، والعالم العربي الذي طغت عليه ذات يوم – الخمسينات والستينات تسمية «الوطن العربي»). وهزمت أوروبا الغربية في نهاية الثمانينات أوروبا الشرقية وحليفها الروسي. ولم يبق أمامها سوى آسيا برموزها الثلاثة: بشر، وحضارات، وثروات واعدة. فآسيا هي القارة الوحيدة التي لم تخضع حتى الآن لمشيئة الأوروبي. فهي شاسعة الاتساع جغرافيًا (أكبر قارات العالم)، وكثيفة السكان (نصف سكان العالم)، وغنية بالحضارات العريقة (الصين، اليابان، الهند، الإسلام وحضارته الآسيوية التي انتشرت تاريخيًا على

طول خط تجارة الحرير). كل هذه العوامل المساعدة تجعل من آسيا قارة متمردة سياسيًا وغنية بالطاقات والخامات والامكانات، وتملك حيوية ثقافية متميزة تعطيها أفضلية على التحرك في عقد مصالحات دائمة مع الواقع ورموزه التاريخية، والدمج بين الحديث والقديم في سياق تواصل مع الماضي وطموح إلى المستقبل.

«أسيان»

منظمة (أو تجمّع) إقليمية من اندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاندا وبروني. وتعني تسمية «أسيان» تجمع بلدان جنوب شرقي آسيا. وأقيم هذا التجمع في شهر آب ١٩٧٦ في بانكوك.

فسّر قيام هذا التجمع بأسباب الخطر السياسي الخارجي الذي تمثل في خوف البلدان المؤسسة، في حينه، من الغزو الشيوعي للمنطقة عن طريق فيتنام وكمبوديا اللتين كانتا تحظيان بدعم الاتحاد السوفياتي والصين على رغم الخلاف بينهما على اقتسام مناطق النفوذ. وقد مكّن قيام «أسيان» من حل الخلافات السياسية الداخلية التي كانت تفرق بين ماليزيا واندونيسيا لمواجهة أخطار الزحف الشيوعي بخاصة بعد احتلال فيتنام لكمبوديا في نهاية عقد السبعينات. وبعكس بلدان المجموعة الأوروبية فإن بلدان «أسيان» لم تتقدم بسرعة نحو إحداث آليات التعاون التجاري والاقتصادي كسبيل نحو دعم الاستقرار والوفاق في ما بينها لأنها منحت الأولوية للتصدي للخطر الشيوعي الذي كان يتهدد كامل المنطقة، كما لم تحدث مؤسسات مشتركة معقدة على غرار المجالس الوزارية المتخصصة والمفوضية والبرلمان الأوروبي لأن البلدان الآسيوية كانت حديثة الاستقلال ولم تغامر بالدخول في حروب اقليمية داخلية، وعلى رغم شدة التوتر الذي بلغته العلاقات بين ماليزيا واندونيسيا.

ووقعت هذه البلدان معاهدة تعاون وصداقة في ما بينها في ١٩٧٦ وانشأت سكريتاريا في كوالالمبور لخدمة أغراض التعاون التي بدأت تتسع حيث أقرت في العام التالي إتفاق التجارة التفضيلية لمنح المؤسسات المحلية امتيازات ظلت محدودة لجهة محدودية حجم المبادلات في ما بينها. ويفسر ضعف المبادلات الداخلية بتشابه اقتصادات البلدان أعضاء «أسيان» واعتمادها بشكل رئيسي على الاستثمارات الخارجية اليابانية والأوروبية والأميركية والصناعات التصديرية. فقد ارتفعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية الأوروبية في منطقة «أسيان» من ٢٦٨٥ مليون دولار في ١٩٨٩ إلى ٣ آلاف مليون في ١٩٩٠، واليابانية من حوالى ٥,٩ الى حوالى ٧,٤ ألف مليون، والاميركية من ١٤٣٤ مليون إلى ٢١٦٣ مليون دولار، ما يفسر ديناميكية اقتصادات المنطقة التي سجلت أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العام (ستة إلى سبعة في المئة).

وتطورت مسيرة الاندماج الاقتصادي بتوقيع بلدان «أسيان» في العام ١٩٨٧ على اتفاق التعاون الصناعي وإقامة المؤسسات المشتركة بعد الرصيد الذي حققته المنطقة في حقل التكنولوجيا بخاصة في مجال الصناعات الإلكترونية وبتوقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي في اجتماع القمة في سنغافورة في كانون الثاني ١٩٩٢ يوصي بالتقدم نحو إقامة التبادل الحر بين البلدان الأعضاء في نهاية القرن.

وآخر تقويم لتجمع «أسيان» (أواسط ١٩٩٣) انها حققت نجاحها السياسي والاقتصادي على الصعيد الدولي إذ تتحدث بموقف موحد داخل الأمم المتحدة وفي نطاق الاتفاقية العامة للتعريفات



قمة آسيان للدول الآسيوية الست . سنغافورة ١٩٩٢

والتجارة، وكذلك حيال الشركاء الكبار في الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الأوروبية. ويعتقد الأكاديميون ان مجموعة «أسيان» أصبحت تمثل قوة تفاوضية في الساحة الدولية لا سيّما على الصعيد الاقتصادي من جهة القدرة التنافسية التي تتمتع بها والحصة الواسعة التي تحتلها في التجارة العالمية إذ تستوعب السوق الأميركية ٢١,٣٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة الآسيوية ١٩٨٩ واليابانية ١٨,٩٪، والأوروبية ١٤,٦٪. وتمثل واردات «أسيان» من الولايات المتحدة ١٥,٤٪ من اجمالي وارداتها و ٢٣,٦٪ من اليابان و ١٣,٧٪ من السوق الأوروبية.

ويتضح من التجربة الاندماجية التي تخوضها «أسيان» منذ انطلاقها لأسباب سياسية خارجية في ١٩٧٦ ان الدوافع السياسية الخارجية والوفاق الداخلي قادا البلدان الأعضاء عبر الأعوام نحو اندماج اقتصادي نسبي. وتختلف في ذلك عن تجربة الاندماج الأوروبي التي انطلقت بتنسيق سياسات تصنيع الفحم الحجري والفولاذ في عقد الخمسينات ووصلت في بداية العقد الجاري إلى الوحدة الداخلية ورسم أهداف الوحدة الاقتصادية والسياسية وتحقيقها في نهاية القرن.

وأقدمت مجموعة «أسيان» على تقديم الشؤون الأمنية على الاقتصادية في قمتها الرابعة في العام ١٩٩٢ بالإجماع، ورفعت الحجر عن معاهدة التفاهم والصداقة والتعاون الأمني لعام ١٩٧٦، واعتمدت استراتيجية الوقاية من نشوب الحروب وتسوية النزاعات بالطرق السلمية عبر الوسائل الاقتصادية والسياسية والثقافية. وضمت المعاهدة التي عرفت بإعلان كونكورد توصيات وتوجيهات للتعاون بانشاء منطقة حرة خالية من السلاح النووي في المحيط الهادئ. وأكدت على ابعاد مشاركة القوى الكبرى وهيمنتها على المنطقة.

وفي أيار ١٩٩٣، جرت في بروني مباحثات اميركية – آسيوية تناولت قضايا الأمن والدفاع في منطقة جنوب شرق آسيا. وشارك في اللقاء مسؤولون في رابطة شعوب مجموعة «أسيان» ومساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ، وتركّز البحث على الاستراتيجية الأميركية الجديدة تجاه المنطقة وترتيبات أمنها الاقليمي بعد نهاية الحرب الباردة.

الصين: اللاعب الآسيوي الثاني

نشرت «الوسط» (عدد ١٠٠ تاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٩٣، ص ٧٨–٧٩) مقالًا (غير موقّع) بعنوان «الصين تقود التكتل الآسيوي في صراع التحالفات الدولية»، منه هذه الفقرات (عناوينها من وضع المؤلف):

مصير العالم الصراع مع الصين: في مطلع العام ١٩٩٣، وصف صندوق النقد الدولي اقتصاد الصين بأنه ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد اقتصادي الولايات المتحدة واليابان. وأشار البنك الدولي في الوقت نفسه إلى ان اقتصاد الصين وهونغ كونغ وتايوان سيصبح بعد عقد من الزمان أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة إذا ما استمر على وتيرة النمو العالي الذي يشهده.

من هنا بدأت التقديرات الجديدة تنصح القيادات السياسية والاقتصادية بالتخلي عن اعتقادها بأن الاقتصاد الآسيوي هو تحت هيمنة اليابان وحدها، لأن الواقع يفرض النظر إلى آسيا كقارة تضم لاعبين اقتصاديين من فئة الوزن الثقيل هما الصين واليابان.

لقد سبق للبنك الدولي ان قدر الناتج المحلي الإجمالي الصيني للفرد الواحد بـ ٣٧٠ دولارًا أميركيًا في العام ١٩٩٠، إلا أن أرقام برنامج المقارنات الدولية التابع للأمم المتحدة، وهي الأرقام المبنية على المقارنة بين القوى الشرائية، تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد بلغ ١٩٥٠ دولارًا، ما يجعل الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم كله، أي أكبر من اليابان، ولكن أصغر بكثير من الولايات المتحدة، مع العلم بأن احصاءات صندوق النقد الدولي أشارت إلى أن الناتج المحلي للفرد الصيني يبلغ حوالي ١٣٠٠ دولار، وهذا يضع الاقتصاد الصيني في مصاف اقتصادات الدول الأوروبية الأكبر.

وعلى رغم ان النمو الاقتصادي الصيني يشبه إلى حد بعيد نمو الاقتصادات الأربعة الكبرى أي هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان إلا أن البروفسور نيكولاس لاردي، من جامعة واشنطن في مدينة سياتل الأميركية، يرى ان الصين لن تصبح دولة مصنعة جديدة، بمعنى ان الناتج المحلي الإجمالي للفرد لن ينمو بما يؤدي بسرعة إلى احتلالها مكانة الدولة المتطورة ذات الدخل المرتفع، غير ان لاردي يلفت النظر إلى أن «الصين ربما صارت قريبًا اللاعب المهيمن على آسيا بالنسبة إلى الأثر الاقتصادي الذي تخلفه في المنطقة».

من هنا يرى الخبراء الغربيون ان مصير العالم سيتحدد في القرن المقبل نتيجة الصراع مع الصين.

هاجس الغرب: لقد برز التطور الأهم في أواخر القرن العشرين من خلال تقدم اليابان لاحتلال المركز الثاني في الاقتصاد العالمي، كما ان هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية اتخذت الطريق الياباني نموذجًا وحققت تقدمًا كبيرًا، لكن قوتها تبقى محدودة إذ لا يبلغ عدد سكانها سوى ٧٠ مليون نسمة، ولذلك لن تحدث أي ارباك للاقتصاد العالمي.

غير أن التقدم الاقتصادي والنمو الصناعي في آسيا، خصوصًا في الصين، سيظل هاجس الغرب الدائم لأسباب كثيرة منها ان القارة الآسيوية تضم في أراضيها أكثر من نصف سكان العالم، كما ان معدل الدخل الفردي الحقيقي في البلدان الآسيوية المتطورة فاق معدل البلدان الصناعية الغربية، كما ان هناك فرقًا كبيرًا في تكاليف الإنتاج بين البلدان الآسيوية والبلدان الصناعية الغربية.

وإذا كان البنك الدولي يتحدث عن الصين الكبرى أو عن «المنطقة الاقتصادية الصينية»، فإن هذه المنطقة تتمتع بميزات اقتصادية عدة، أهمها ان الدخل المحلي الإجمالي للصين (بأسعار الصرف الجارية) بلغ ٦٠٠ مليار دولار في العام ١٩٩١، ويعادل ذلك نصف ناتج فرنسا، وفي حال احتسابه بالإنتاج العالمي المقاس بأسعار واحدة، فإن ناتج الصين يبقى أكبر من الناتج الياباني. وبلغت واردات الصين ثلثي واردات اليابان ويمكن أن تتخطاها في حوالى عشر سنوات. وإذا استطاعت الصين المحافظة على نمو الدخل الفردي ما بين ٧ و ٨ في المئة سنويًا خلال عشرين سنة، فإنها ستبلغ مستوى الدخل الفردي الياباني الذي كان عليه في أواسط السبعينات. أما الناتج المحلي الإجمالي حتى العام ٢٠١٢ فسيتضاعف ست مرات، وسيبلغ حجم اقتصادها حجم اقتصاد الولايات المتحدة واليابان معًا.

عملاق اقتصادي عالمي: يساهم الاستثمار الآسيوي (خصوصًا الياباني، ومجموعة «النمور»

و «أسيان») في التحول الاقتصادي الصيني، وفي المقابل تفعل الصين الكثير لاقتصادات آسيا. ففي الوقت الذي تظل دول العالم غارقة في مستنقع النمو الاقتصادي المتباطئ وأحيانًا السلبي، يلاحظ ان التوسّع الصيني الذي حطم الأرقام القياسية أصبح محركًا أساسياً للاقتصاد الإقليمي.

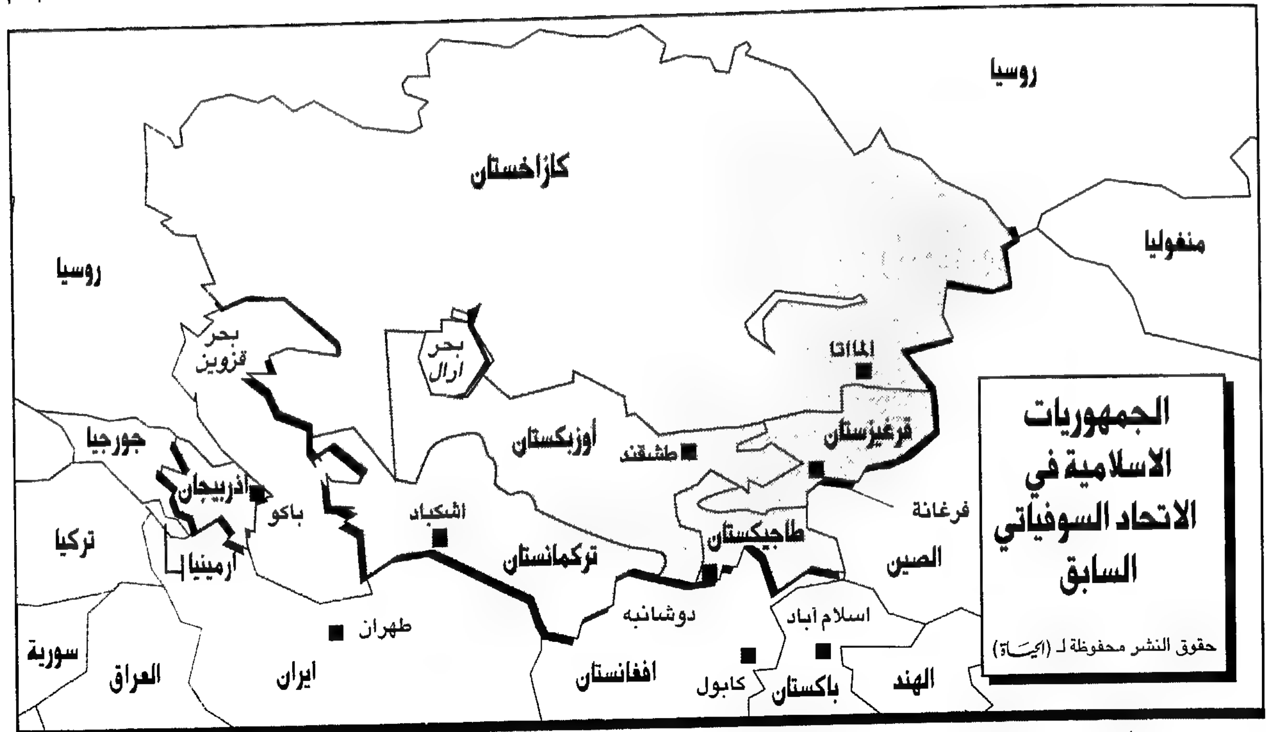
ويتضح موقف الصين كعملاق اقتصادي عالمي من خلال الأثر الذي تتركه حالياً على جيرانها، خصوصاً على ما يسمّى بـ «التنينات الأربعة» أي هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان. ففي أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادي برزت قوى التغيير في هونغ كونغ قبل غيرها من البلدان الآسيوية، ودفع ارتفاع التكاليف في المستعمرة البريطانية إلى استغلال العمالة والأرض الرخيصة في الصين وبدأت في نقل الانتاج عبر الحدود. وتوظف هونغ كونغ حالياً اربعة ملايين عامل في مقاطعة غوانغ دونغ الصينية، كما أصبحت بكين أكبر شريك تجاري للمستعمرة، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة.

وفي نهاية الثمانينات، وبعد أن خففت حكومة تايوان قيودها على الاستثمار في الصين، بدأت شركات هونغ كونغ التي كانت تعاني من ارتفاع التكاليف، في استثمار أموالها في الصين، وخلال ست سنوات فقط، نفذ أكثر من ثمانية آلاف رجل أعمال تايواني مشاريع استثمارية في الصين بكلفة قدرت بأكثر من عشرة مليارات دولار.

أما كوريا الجنوبية التي دخلت اللعبة منذ أن أقامت علاقات ديبلوماسية رسمية مع بكين في آب ١٩٩٢، وعلى رغم قصر المدة، فقد وافقت على اقامة ٢٦٠ مشروعًا استثماريًا في الصين تبلغ قيمتها ١٨٠ مليون دولار، وأصبحت الاستثمارات الكورية تمثل أكثر من ٩ في المئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال العام ١٩٩٢.

وإذا كانت الصين تقود مسيرة الاستثمار في شرقي آسيا، فهل تستطيع قيادة التكتل الاقتصادي الآسيوي في مواجهة التكتلات العالمية الأخرى؟

لا شك في أن ذلك هدف رئيسي لزعماء الصين، غير ان نجاحهم في تحقيق هذا الهدف يبقى مرهونًا بنجاح نظامهم السياسي والاقتصادي، وهو نظام لا يزال غير واضح، وضائع بين الاشتراكية والرأسمالية. ويلاحظ أن زعماء الصين يسمون طريقتهم في الإصلاح الاقتصادي «اقتصاد السوق الاشتراكي» أو «الاشتراكية ذات الوجه الصيني، أو المزايا الصينية الخاصة». وتعتبر تسميات من هذا القبيل محاولة لإضفاء صبغة عقائدية على احتفاظ الحزب الشيوعي الصيني بالسيطرة السياسية الناجزة على الصين فيما ينتقل الحزب من مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي إلى مرحلة السوق الحرة.



آسيا الوسطى

(الجمهوريات الإسلامية)

بطاقة تعريف

«آسيا الوسطى»، أو «جمهوريات آسيا الوسطى»، أو «جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية» تعابير وُضعت قيد التداول الإعلامي العالمي (وكذلك الدراسي التاريخي والجغرافي والسياسي) يوميًا أو شبه يومي فور الاعلان عن انهيار الاتحاد السوفياتي (١٩٩١) ونيل هذه الجمهوريات، ذات الأغلبية المسلمة، استقلالها. وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية هي: كازخستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، ويضيف البعض إليها أذربيجان الواقعة غربي بحر قزوين ما وراء القوقاز (راجع كلًا من هذه الجمهوريات في موقعها من الموسوعة؛ والموقع وارد بحسب الترتيب الأبجدي).

١ - **جمهورية كازخستان** (أو قازخستان): مساحتها ٢,٧١٧,٣٠٠ كلم٢، وعدد سكانها حوالى ١٨ مليون نسمة، منهم ٤٠٪ من القوزاق، و ٣٥٪ من الروس، و ٦٪ من الألمان، و ٥٪ من الأوكرانيين، ونسبة قليلة من الطاجيك والأوزبك. يبلغ الدخل القومي للفرد حوالى ٣٨٠٠ دولار في السنة.

الأحزاب السياسية في كازخستان من حيث الأهمية هي: الحزب الشيوعي الحاكم (لا يزال حاكماً) الذي يعمل تحت اسم الحزب الديمقراطي، وحزب النهضة الاسلامي الذي لا يزال في

بداية نشاطه. وهناك فئات سياسية مستقلة كجمعية الإصلاح، والحزب الديمقراطي الحديث، وجمعية المثقفين، والحزب الماركسي الثوري.

٢ - **جمهورية أوزبكستان**: مساحتها ٤٤,٧٢٠ كلم٢، وعدد سكانها حوالي ٢٦ مليون نسمة، منهم ٧١٪ من الأوزبك، و ١٤٪ من الطاجيك (وهناك حوالى ٢٠٪ من الأوزبك من أصل طاجيكي)، و ٤٪ من القوزاق، و ٨٪ من الروس، ونسبة قليلة من التتار والأتراك والمغول.

وأهم الأحزاب الناشطة في أوزبكستان: أ) الحزب الشيوعي الحاكم الذي يتزعمه كريموف. ب) حزب النهضة الإسلامي الذي يخضع نشاطه لمراقبة شديدة من الحكومة؛ والحزب هو فرع لحركة النهضة الاسلامية في كل الاتحاد السوفياتي السابق، وتعاليمه تصدر من المجلس الأعلى للحزب في القوقاز. ج) حزب برليق، وهو حزب قومي يدعو لتوحيد تركستان وإقامة الامبراطورية التركستانية في آسيا الوسطى وأذربيجان. د) حزب إرك (الحرية) الذي يتولى قيادته محمد سوليخ، ونائبه هوجهانجير الذي ينتمي إلى الايرانيين المقيمين في مدينة سمرقند، وهذا الحزب هو المنافس الرئيسي للحزب الديمقراطي (الشيوعي سابقًا).

وأوزبكستان أكثر دول آسيا الوسطى استعدادًا وإمكانية بأن تتحول إلى دولة صناعية حديثة. ففيها النفط، خصوصاً في مناطقها الشمالية والشمالية الغربية القريبة من بحر آرال. وقد بدأ الغربيون (خصوصاً الفرنسيون - شركة ألف أكيتان) يتهافتون لإجراء مفاوضات وعقود استثمارات نفطية مع أوزبكستان.

٣ - **طاجيكستان**: مساحتها ١٤٣,١٠٠ كلم٢، وعدد سكانها حوالي ٥,٥ ملايين، منهم ٦٥٪ من الطاجيك، و ٣٢٪ من الأوزبك، و ٥٪ من الروس، وأقليات صغيرة من التتار والقيرغيزيين والأوكرانيين.

أهم أحزابها: أ) الحزب الشيوعي الحاكم الذي غيّر اسمه إلى حزب العمّال الديمقراطي. ب) حزب النهضة الإسلامي الذي يتزعمه رشيد همة زادة. ج) الحزب الديمقراطي الذي يتزعمه الفيلسوف الطاجيكي شادمان يوسف، ويحظى الحزب بدعم المثقفين. د) حزب رستاخير (الأحياء) الذي يتزعمه عضو البرلمان السابق طاهر عبد الجبار وهو أستاذ جامعي سبق أن أعلن انفصاله عن الحزب الشيوعي وانضم إليه عدد كبير من الكوادر الحزبية والمثقفين والتكنوقراطيين. وإلى جانب هذه الأحزاب الرئيسية، فإن هناك أحزابًا صغيرة لدى بعضها تطلعات سوفياتية كحزب كوروش كبير.

٤ - **قيرغيزستان**: مساحتها ١٩٨,٥٠٠ كلم٢، وعدد سكانها ٤,٥ مليون نسمة، منهم ٥٢٪ قيرغيز، و ١٢٪ من الأوزبك، و ٣١٪ من الروس، و ٢٪ من الألمان، و ٣٪ من الأوكرانيين. والحزب الشيوعي لا يزال يتولى السلطة بينما الفئات والأحزاب الصغيرة كحزب النهضة وحركة رفاه وجمعية أحرار قيرغيزيا لا تزال تبحث عن قواعد لها.

٥ - **تركمانستان**: مساحتها ٤٨٨,١٠٠ كلم٢، وسكانها حوالى ٣,٨ مليون نسمة، منهم ٧٥٪ تركمان، و ١٠٪ روس، و ١٠٪ أوزبك، وأقليات من القوزاق والطاجيك والأوكرانيين. يبلغ

الدخل القومي فيها ٣٤٠٠ دولار للفرد الواحد. وعدا الحزب الشيوعي الذي غيّر اسمه لا توجد في تركمانستان أحزاب سياسية مهمة ومعترف بها، غير أن ذلك لا يعني انعدام النشاط السياسي للفئات الاسلامية والديمقراطية كمجموعة النهضة وحركة الديمقراطيين وجمعية الإصلاح الاجتماعي.

تعاني هذه البلدان (جمهوريات آسيا الوسطى)، بصورة عامة، من أزمة اقتصادية شديدة تختلف درجة شدتها بين جمهورية وأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن كازخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان اتخذت خطوات سريعة نحو إقامة علاقات اقتصادية مع الغرب، كما ان الفرص للمستثمرين الأجانب متوافرة فيها. بينما طاجيكستان وتركمانستان ما زالتا تعيشان في وضع اقتصادي متخلف عن الجمهوريات الثلاث الأولى، وهما بحاجة إلى مساعدات مالية واقتصادية ضخمة.

وما يمكن قوله، اختصارًا، عن الأوضاع العامة الحالية لهذه الجمهوريات، هو ما توصل إليه الخبراء (الغربيون بأكثريتهم) العاكفون على دراسة وتحليل هذه الأوضاع. وموجز ما آلت إليه دراساتهم ان «الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وما وراء القوقاز ما زالت خاضعة في أكثريتها للطاقم الشيوعي السابق الذي كان موجودًا قبل زوال الاتحاد السوفياتي. وبمواجهة هذا الطاقم الذي يتخوف من تنامي نفوذ الإسلام ينهض تحالف يضم، في غالب الأحيان، ما يمكن أن نسمّيه بـ «الديمقراطيين» و «الإسلاميين». وهذا التحالف يفسّره العداء المشترك للشيوعيين السابقين. وإذا كان صحيحًا ان النفوذ الإسلامي ينمو في هذه الجمهوريات إلا أن تقدمه بطيء. غير ان الخلافات الاثنية والعرقية تدخل على الخط، الأمر الذي يعقّد الأوضاع. وتزداد الأوضاع إبهامًا بسبب الصراعات القائمة بين الجمهوريات نفسها التي تتنافس على النفوذ وتتواجه بخصوص الحدود المتداخلة ببعضها البعض. فالحدود رسمت في الماضي بطريقة كيفية لا تراعي انتشار السكان والاثنيات. ولا شك أن مسألة الحدود قنبلة موقوتة إذا انفجرت في مكان ما فإن امتداداتها ستكون سريعة وستحول كل جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، وامتدادًا حتى أفغانستان، وربما إلى ايران، إلى ساحة حرب فعلية (ميشال تاتو، كاتب وصحافي في جريدة «لوموند» الفرنسية، مجلة «الوسط»، العدد ٥٠، تاريخ ١١-١٧ كانون الثاني ١٩٩٣، ص ٤١-٤٢).

الإسلام: بداية الإسلام في آسيا الوسطى مسجّلة يوم تحركت جيوش الفتح الإسلامي في العام ٧١٢م بقيادة قتيبة بن مسلم صوب سمرقند لتعلن الإسلام فيها. وسرعان ما انتشر الإسلام هناك، فكانت بخارى وما وراء النهر والقوقاز حواضر إسلامية علمية بارزة ساهمت في بناء الحضارة الإسلامية.

وفي تتبع الخط البياني للحركة الإسلامية التاريخية (والوعي الإسلامي) في آسيا الوسطى لوجدنا هذه الحركة، المقرونة بوعي الذات الإسلامية، متمحورة حول محطتين أساسيتين: الجهاد ضد الاحتلال القيصري الروسي خصوصًا في أواسط القرن السادس عشر الميلادي وهي مرحلة اتسمت بطابع الدفاع عن السيادة الإسلامية؛ والدفاع عن الهوية الإسلامية في مواجهة الإلحاد الشيوعي بعد سقوط القيصرية ومجيء البلاشفة إلى الحكم حيث ظهرت جمعيات ومؤسسات دينية ناهضت الثورة البلشيفية ووقفت بوجه الإلحاد المنظم ودعت إلى التوحيد. وقد تطورت هذه الحركة ونمت، بعد نيل الاستقلال مؤخرًا، فتأسست أحزاب اسلامية، على رأسها «حزب النهضة الاسلامية» الذي أنشئ في حزيران ١٩٩٠ والذي كان له دور كبير خصوصًا في أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان.



من منمنمات معهد الاستشراق في طشقند. تعود الى القرن السابع عشر.

واللافت في عمق هذه الحركة الإسلامية ما أظهرته دراسة اجتماعية سوفياتية (قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي) طالت المسيحيين والمسلمين معًا، وهو ان ٨٠٪ من المسيحيين قد أعلنوا إلحادهم، فيما تبين أن ٨٠٪ من مسلمي آسيا الوسطى لا يزالون يتمسكون بالدين الإسلامي.

واليوم، يبلغ المجموع الكلي للمسلمين في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الست (أي بما فيها أذربيجان) حوالي ٦٠ مليون نسمة يشغلون مساحة جغرافية تقدر بـ ٣,٩٥٢,٢٠٠ كلم.[٢] ونسبة المسلمين في هذه الجمهوريات ٧٥٪، ونسبتهم في القوقاز ومناطق الحكم الذاتي في روسيا الاتحادية (أي في بشكيريا، داغستان، كبارداربكاريا، تتاريا، الشاشان، ياقوتيا) ٢٥٪.

ويصنّف المسلمون في جمهوريات آسيا الوسطى إلى ثلاث مجموعات عرقية أساسية، وهي:

أولًا: المجموعة التركية وتضم حوالي ٢٤ قومية ويبلغ مجموعها الكلي حوالي ٤٥ مليون نسمة، وأهم عناصرها الأوزبك (١٤ مليوناً)، والكازاخ (٧ ملايين)، والتتار (٦,٥ مليون)، والآذريون (٦ ملايين)، والتركمان (٢,٣ ملايين)، والقرغيز (٢,١٥٠ مليون)، والبشكير (١,٤٥)، وغيرها من القوميات الصغيرة.

ثانيًا: مجموعة شمال القوقاز وتضم ٤ ملايين نسمة، وتشكّل خليطًا غير متجانس من القوميات، وتنقسم إلى مجموعتين أساسيتين: المجموعة الداغستانية، وتضم إحدى عشرة قومية أهمها الشاشان (أو الشيشان – مليون نسمة) والليزغيون (٤٥٠ ألفًا) والأنفوشيون (٢٥٠ ألفًا)؛ والمجموعة الاديفية – الأبخازية وتضم خمس قوميات أكبرها الكابارديون (٣٧٥ ألفًا)، والشركس (١٥٠ ألفًا)، والأبخاز (٩٠ ألفًا).

ثالثًا: المجموعة الايرانية وتضم ست قوميات يبلغ تعدادها ٤,٥ مليون نسمة، وهي الطاجيك (٣,٥ مليون)، والاستينيون، والأكراد (١٣٠ ألفًا)، والفرس (٣٥ ألفًا)، والألطائيون (٢٥ ألفًا)، والبلوش (٢٥ ألفًا).

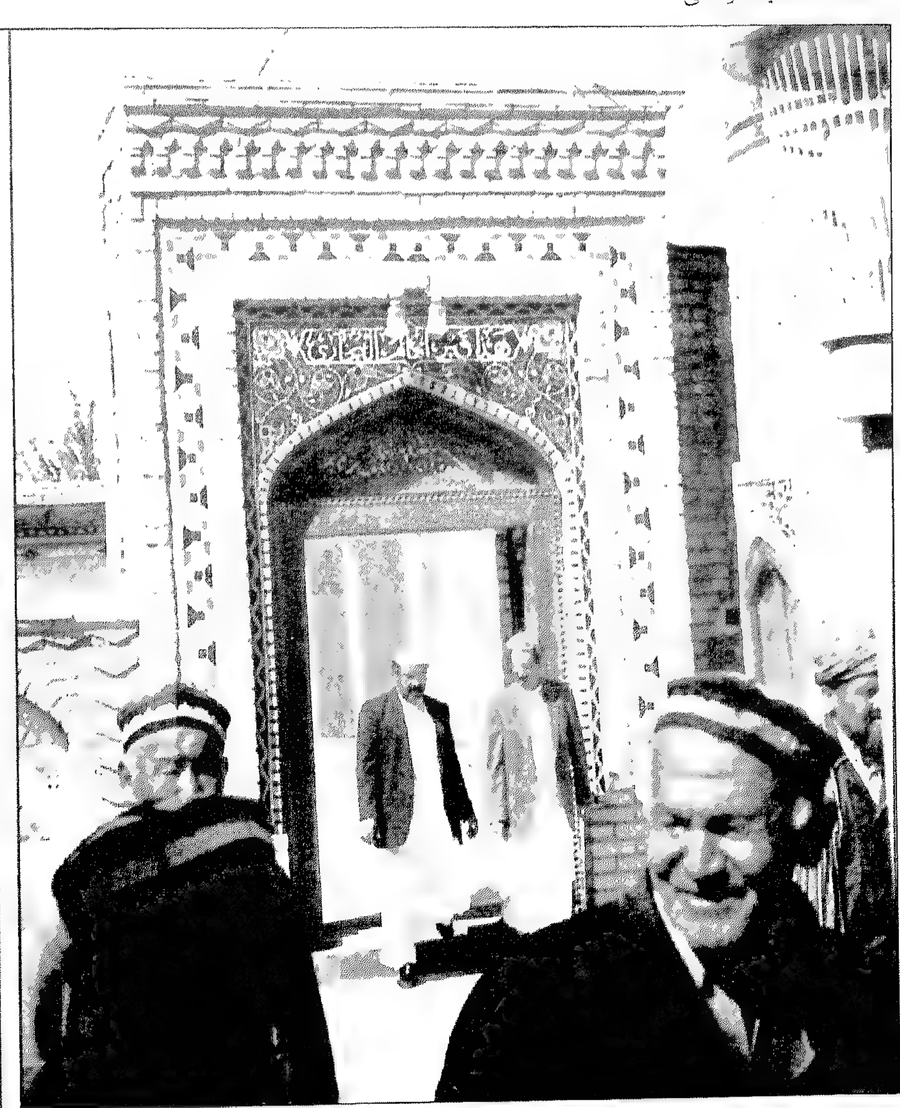
الإدارات الدينية: تدير شؤون هؤلاء المسلمين، في الجمهوريات الست، مراكز دينية رئيسية ومستقلة بعضها عن البعض، هي:

١ – «الإدارة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى وكازخستان»: مقرها طشقند عاصمة أوزبكستان، وتتبع هذه الإدارة دائرة دولية تعد مستلزمات السفر إلى «بيت الله الحرام»، ولغتها أوزبكية. ولهذه الإدارة ممثلون في الجمهوريات الأخرى يطلق على كل واحد منهم «القاضي». أسست هذه الإدارة في العام ١٩٤٦، وعقدت أول مؤتمر إسلامي لها في العام ١٩٧٦ في طشقند بمناسبة مرور ثلاثين عامًا على تأسيسها. وهي أكبر الإدارات الأخرى وأهمها، حيث تشرف على إصدار جميع المطبوعات الإسلامية ولديها مكتبة اسلامية عامة.

٢ – «الإدارة الدينية لمسلمي ما وراء القوقاز»، مقرها باكو (عاصمة أذربيجان)، ولغتها الآذرية. أهم نشاطاتها إعداد العلماء وتسجيل العشرات من الطلاب في مدارس تعليم القرآن. وتقوم هذه الدائرة باستقبال المبلّغين، وبناء المساجد وإنشاء المدارس ونشر الكتب الإسلامية.

٣ – «الإدارة الدينية لمسلمي شمال القوقاز»، مقرها مدينة أوفا (عاصمة بشكيريا)، ولغتها التترية.

وأهم نشاطات هذه الإدارات الدينية: أولًا، تعيين أئمة المساجد والبت في المسائل العقائدية



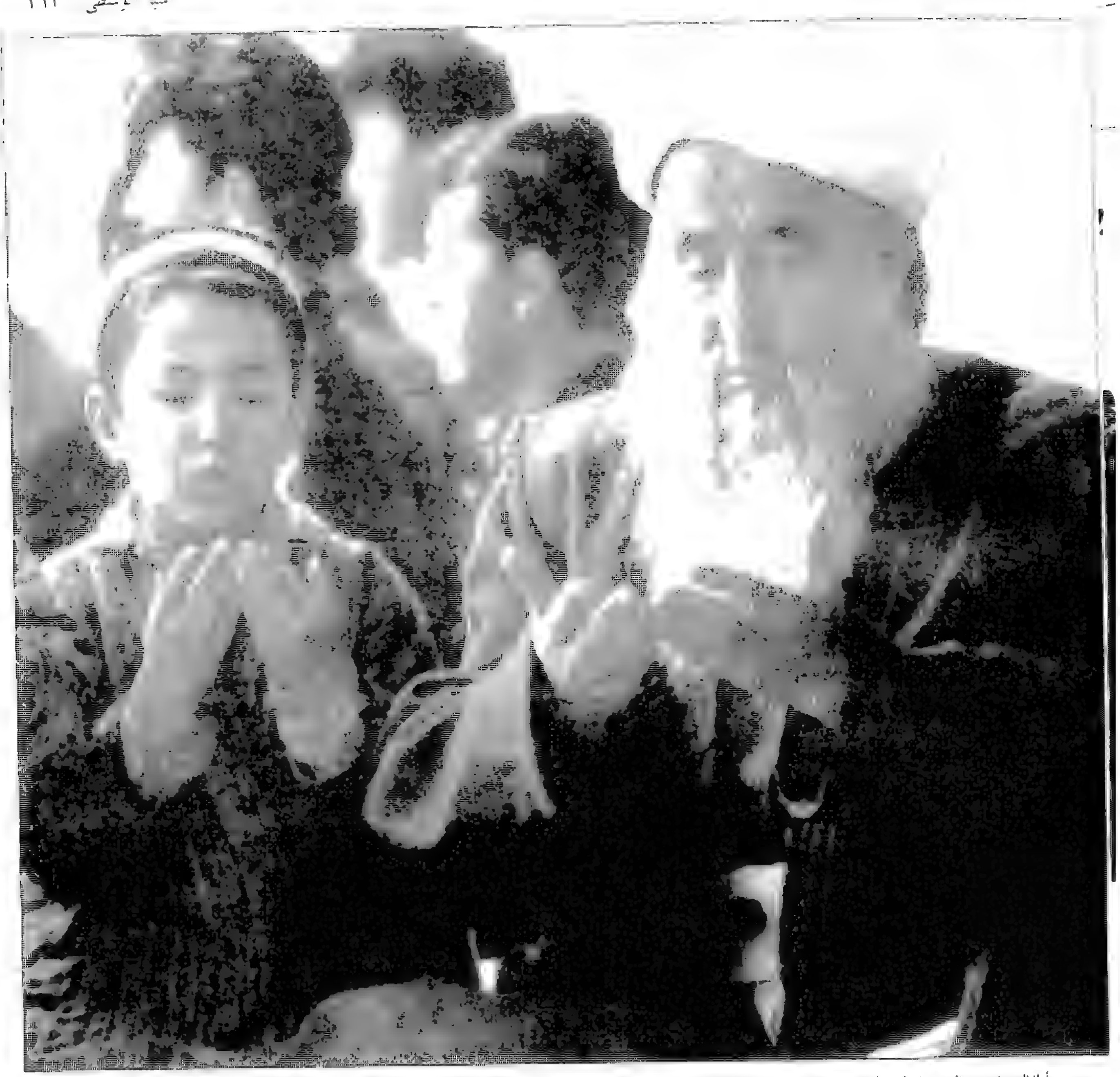
مسجد الامام البخاري.



خلال خطبة الجمعة في سمرقند.

والدينية، والإشراف على اعداد رجال الدين المسلمين في كل من «مدرسة مير عرب في بخارى» و «المعهد الإسلامي» الذي يطلق عليه حاليًا اسم «معهد الإمام البخاري» في طشقند. ثانيًا، تنظيم أمور الحجاج الذين يرغبون بالسفر إلى بيت الله الحرام. ثالثًا، الإشراف على طباعة القرآن الكريم، وإصدار مجلة تصدر بست لغات (هي لغات الجمهوريات الست). رابعًا، عقد مؤتمرات إسلامية عالمية، على غرار مؤتمر باكو (١٩٨٦). والجدير ذكره ان هذه الإدارات الدينية جاءت على أنقاض «دور الإفتاء» التي أسست أول دار لها عام ١٧٨٨م في مدينة أورنبورغ، وانشئت ثلاث أخرى في «القرم» عام ١٨٣١م. والدور الباقية في منطقة ما وراء القوقاز في العام ١٨٧٢م.

المساجد والمدارس الدينية الإسلامية: لعلّ من أهم الأماكن التي يوليها المسلمون في آسيا الوسطى اهتمامًا خاصًا هي المساجد والمدارس الدينية. فقبل الانهيار الذي عصف بالاتحاد



أطفال ما بعد الشيوعية في طشقند.

السوفياتي، لم تكن المساجد تؤدي دورها العبادي إلا بإجازة رسمية تمنحها الحكومة الشيوعية. وقبل أن يعيش المسلمون هذه المرحلة من الاضطهاد كانت المساجد في عهد الامبراطورية القيصرية أكثر من ٢٤ ألف مسجد، وتقلصت في الثمانينات من هذا القرن إلى ٤٥٠ مسجدًا. حوالى ١٥٠ مسجدًا في آسيا الوسطى. و ٢٠٠ مسجد موزّعة في الجمهورية السوفياتية الأوروبية وسيبيريا. و ٥٠ مسجدًا في القوقاز الشمالي. و ٥٠ مسجدًا في أذربيجان. ومن أهم هذه المساجد. والتي يعود بعضها إلى القرن الثاني عشر الميلادي. مسجد «مغاك عطاري» في مدينة بخارى في أوزبكستان،

ومسجد «بي بي خانم» في مدينة سمرقند في أوزبكستان، ويعود بناؤه إلى عام ١٣٩٩م؛ ومسجد «سنتي» في باكو عاصمة أذربيجان ويعود بناؤه إلى عام ١٤٤١م؛ ومسجد «كلان» في مدينة بخارى (أوزبكستان) ويعود بناؤه إلى عام ١٦٢٠م، بالإضافة إلى مساجد عديدة أخرى.

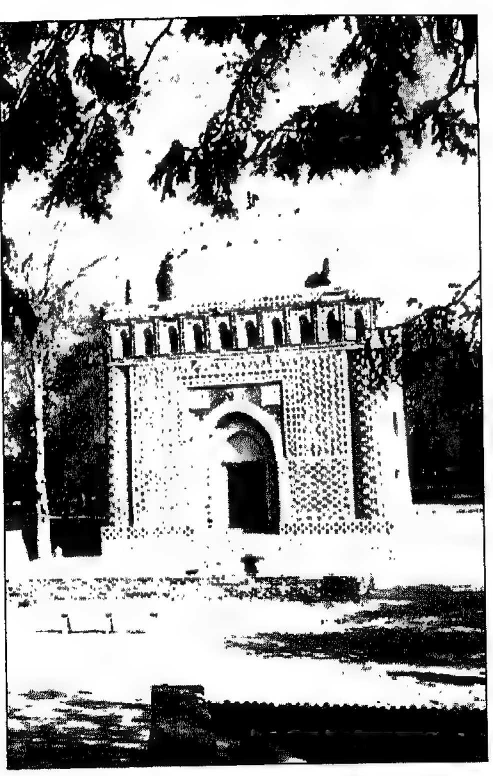
وعلى صعيد المدارس الدينية، فهي متعددة ومتنوعة في آن واحد ولها نشاطات واسعة، خصوصاً في مجال تدريس العلوم الدينية وتعليم القرآن الكريم. وتفيد إحصائية نشرتها «جمعية تعليم أركان الإسلام» ان عدد المدارس القرآنية ارتفع في آسيا الوسطى والقوقاز والفولغا الوسطى من ٨٣ مدرسة عام ١٩٨٥ إلى ٣١٤٧ مدرسة عام ١٩٩١. ولهذه المدارس تاريخ عريق، ويعود بعضها إلى القرن الرابع عشر الميلادي. ومن هذه المدارس: مدرسة «أولوغ بك» في مدينة بخارى والتي أسست عام ١٤١٧م. ومدرسة «مير عرب» في بخارى التي أسست ١٥٣٥م. ومدرسة «شيردار» في سمرقند (١٦١٩م)، ومدرسة «براق خان» في طشقند (١٦٠٠م)، ومدرسة «طلاكاري» في سمرقند (١٦٤٦م)، ومدرسة «بهلوان محمود» في خيوه (١٨١٠م.). ولا تزال هذه المدارس تمارس دورها في اعداد الطلاب والمبلّغين، وتوفد بعض طلابها إلى الجامعة العلمية في مدينة قم (إيران) للتعمّق أكثر في علوم الفقه والأصول والتفسير وعلم الكلام والنحو وغيرها.

الوجود التاريخي للعرب والمسلمين

يعود تاريخ الهجرات العربية إلى آسيا الوسطى إلى عدة قرون ماضية. ولهذه الهجرات علاقة وثيقة بالفتوحات الإسلامية، وتبدأ في الفترة ما بين القرن السابع والقرن الثامن للميلاد، حسب ما تؤكده المصادر التاريخية. ولقد اقتصر وجود العرب في تلك الفترة على المدن الكبرى، ثم بدأوا بالتوسّع والانتشار. وتدل المعلومات التي أوردها اليعقوبي (جغرافي القرن التاسع الميلادي) على أن العرب كانوا يعيشون بأعداد كبيرة في بلاد ما بين النهرين (المقصود هنا نهري جيحون وسيحون) التي كانت تابعة لخراسان، ويتمركزون في مدنها الكبرى. ويبدو ان وجودهم في المدن قد شمل الضواحي أيضًا. ولما كان العرب، سكان المدن، على علاقة مباشرة بسكان البلاد الأصليين، فقد زالت معالم لغتهم مع الزمن وانصهرت في بوتقة اللغة المحلية. يقول الجاحظ: «لقد امتزج العرب في القرن التاسع بالسكان الأصليين في البلاد التي حلوا فيها، وزالت الفوارق بينهم».

لكن من المحتمل أن يكون قاطنو الضواحي والبوادي قد حافظوا على لغتهم وطباعهم وتقاليدهم. ففي أوزبكستان توجد قريتان (جوكاري وعربخانة) قريبتان من بخارى، يتكلم سكانهما، وعددهم نحو ثلاثة آلاف نسمة، لغة عربية تختلف في لهجتها عن اللهجات العربية الأخرى، سميت «لهجة بخارى». وهناك قريتان في قاشقادارية (هما جيييناو وقاماشي)، يتكلم سكانهما، وعددهم نحو ألف وخمسمائة نسمة، لغة عربية تختلف لهجتها أيضًا عن سابقتها وسميت اللهجة القاشقادارية. واللافت في اللهجتين أنهما لم تتطورا إلا في حيّز ضيق بسبب عزلة أهلهما لغويًا. وهناك في أكاديمية العلوم في جيورجيا (معهد الاستشراق فيها) دراسة للهجات العربية في آسيا الوسطى، منها دراسة البروفسور فلاديمير أخفليدياني العاكف على دراسة قواعد اللهجة البخارية، ودراسة الدكتور غورام تشيكوفاني (مستعرب من جيورجيا) حول قواعد اللهجة القاشقادارية.

وكانت الهجرات إلى شمال نهر عمودارية أيضاً، إذ استقر المهاجرون في مدينتي «مرو»



ضريح الامير اسماعيل الساماني في بخارى.



مئذنة مكسوة بالفسيفساء. طراز غالب على مساجد آسيا الوسطى الاسلامية.

و «بلها»، بينما انتشر البدو في ضواحيهما. وفي القرن الثاني عشر وجدت قرية في ضواحي شهرستان يقطنها العرب. ومن المعلومات المستقاة من جغرافيي القرن العاشر الميلادي تبين أن عدد العرب الرحل المتجولين حول «كوزغانان» في أفغانستان قد بلغ عشرين ألفًا. وتوجد معلومات تشير إلى وجود العرب في جنوبي «كوزغانان» منذ زمن بعيد في القدم. وتؤكّد المصادر التاريخية ان البقاع التي كان يسكنها العرب في آسيا الوسطى، وما زالوا فيها حتى الآن، كانت مشغولة بسكان عرب منذ منتصف القرن السادس عشر. أما المعلومات عن حياة العرب في آسيا الوسطى في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر فقليلة جدًا. في بداية القرن التاسع عشر شكّل عرب محيط بخارى وآقجة إدارة محلية تزعمها الأمير هازور. يقول «مييندورف» في كتابه «رحلة من أورنبروغ إلى بخارى»: إن العرب في العشرينات من القرن التاسع عشر كانوا يعيشون في ضواحي مدينتي قارشي وتيرميز. كذلك يقدم المطلعون والباحثون معلومات عن وجود العرب في آسيا الوسطى في القرن التاسع، ويلاحظون وجود بقايا هذه الهجرات الواسعة في آسيا الوسطى. ويقول مييندورف (في العام ١٨٢٠): إن جدود عرب ضواحي بخارى الحاليين قد جاؤوا إلى هذه البقاع في القرن الأول الهجري. وكتب هو نفسه احتمالًا يقول فيه: إن جدود عرب قاشقادارية قد وفدوا إلى آسيا الوسطى للتبشير بدين محمد.

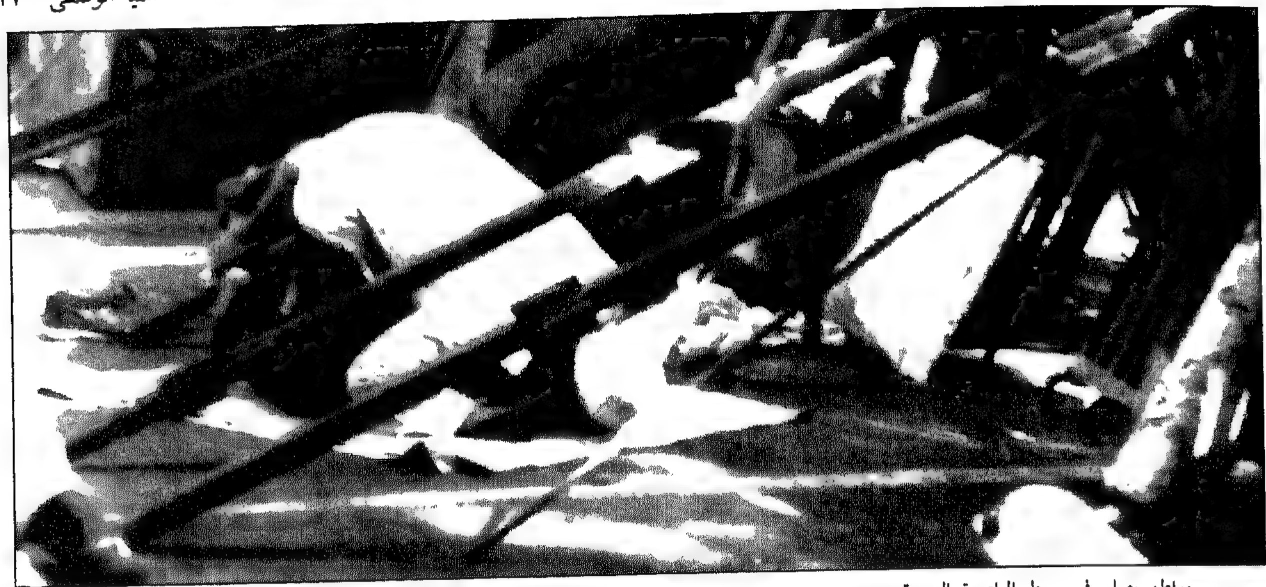
ويذكر مؤرخون آخرون ان عرب بخارى يسوقون رواية مفادها انهم من العرب الذين أسرهم تيمورلنك ووطّنهم في هذه الديار. ولا يزال أهالي قرية جيبناو القاشقادرية يسوقون رواية تتعلق بجدود العرب هناك وتتعلق بأنهم وفدوا إلى هذه البلاد في بداية الفتوحات الإسلامية في القرن التاسع أو الثامن الميلادي. وفي كتاب المؤرخ الاصطخري ان قرية مقاطعة قاشقادرية كانت في بدايات القرون الهجرية تدعى قريش.

الوضع الراهن لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية

موضوعان يمكن إدراجهما تحت هذا العنوان: واحد بحثي (نظري) يستقي مادته من الأحداث وأنبائها والتعليقات عليها، والنموذجي منها المختار هو القسم الأول من الحلقة الأولى (من ست حلقات) المنشور في «الحياة» (فيصل جلول، العدد ١١٢٢١، تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ ص ١٨، بعنوان: «الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وما وراء القوقاز – أخضعها القياصرة وتركها الروس السوفيات خرائب مهدّدة بالحروب»)؛ والثاني، استطلاعي (ميداني)، لأن المشاهدات الحية في اللحظات التاريخية وثيقة ذات قيمة كبيرة في عملية التأريخ، قام به وكتبه الدكتور علي نور زاده (مجلة «العربي» الكويتية، العدد ٤١١، شباط / فبراير ١٩٩٣، ص ٣٨–٤٦):

«تركها السوفيات مهدّدة بالحروب»

البداية: في ١٨ كانون الأول عام ١٩٨٦، تجمّع حوالى ١٠ آلاف شخص في الساحة الرئيسية في ألما – آتا عاصمة جمهورية كازاخستان، وكانت ما زالت بعد سوفياتية خالصة. كان بين المجتمعين طلاب وتلامذة مدارس وشبان ومسنّون. هناك رفعوا شعارات وصرخوا: «كازاخستان للكازاخ، لهم وحدهم»، بعد ذلك هاجموا المباني العامة وخصوصاً مقر الحزب الشيوعي المحلي،



مواطن يصلي في وسط العاصمة الروسية.

وسقط بين صفوفهم قتلى وجرحى بعد تدخل الشرطة لقمعهم. وما ان انصرم النهار حتى عادوا إلى منازلهم وعاد الهدوء إلى ساحة ألما – آتا. لكنه كان هدوءًا موقتًا كما سيتبين في ما بعد.

لم يكن المتظاهرون في ذاك النهار، يعرفون انهم فتحوا صفحة جديدة في تاريخ آسيا الوسطى. وانهم دقوا أول إسفين في جسد «الامبراطورية». ذلك الجسد الذي أصابه الترهل بعد مضي سبعة عقود على مغامرة ايديولوجية هي الأولى من نوعها في التاريخ.

التركة والعدوى: حتى صبيحة ذلك اليوم (١٨ كانون الأول) كانت كازخستان، رسميًا على الأقل، نموذجاً للتجربة السوفياتية. فالجمهورية تضم اثنيات أوروبية روسية وألمانية وأوكرانية بنسبة غالبة، واثنيات آسيوية أقل منها بقليل، أبرزها الكازاخ شعب البلاد الأصلي والأوزبيك وغيرهما من الأقليات الأخرى، وكانت تقدم كمثال على الانصهار الاثني و «المساواة» بين الشعوب، وعلى كيفية بناء «الانسان السوفياتي» الجديد. فإذا بأبنائها الأصليين يغتنمون أول فرصة متاحة ليؤكدوا انها بلادهم وانها لهم وحدهم وان ما قام على أرض كازاخستان منذ ٧٠ سنة باطل، وان «مواطنيهم» الأوروبيين ليسوا إلا «أقدامًا حمراء» يجب أن تعود من حيث أتت. ومنذ ذلك الحين جرت في «النهر السوفياتي» مياه كثيرة ومن كل صوب.

بعد ثلاث سنوات أو أربع، كانت شعوب آسيا الوسطى الإسلامية الأخرى في أوزبكستان وقيرغيزيا وطاجكستان وتركمانستان تؤكد هي الأخرى ان بلادها لها وانها ليست سوفياتية، تمامًا كما أكدت على الأمر نفسه أذربيجان الواقعة في ما وراء القوقاز، ليكتمل بذلك عقد الشعوب التركية المسلمة التي خضعت طويلًا وخلال قرون لسيطرة الروس القياصرة ومن بعدهم الروس السوفيات. وعلى رغم حصولها على السيادة (١٩٩٠) وعلى الاستقلال (١٩٩١) فإن الدول الإسلامية المذكورة لم تلتقط أنفاسها بعد، ولم تقبض تمامًا على زمام مصيرها. بعضها طرف في حروب حدودية (أذربيجان وناخيتشيفان) أو أهلية (طاجكستان). وحيث تدور الحروب، تدور

صراعات دموية على السلطة. وتتنازع هذه الدول في ما بينها السيادة على مناطق ومدن وثروات طبيعية بسبب التنظيم والتقسيمات الموروثة من الفترة السوفياتية وخصوصًا في العهد الستاليني.

ومعاناة هذه الدول من التركة السوفياتية لا تقف عند حد. فهي لم تتخلص بعد من الإدارات والكوادر والمؤسسات الحزبية التي تحكمت فيها خلال السنوات الشيوعية. ومحاولات تغيير الأنظمة السياسية، لم تكلل بالنجاح. فها هو حيدر علييف الزعيم الشيوعي الآذري السابق يعود منتصرًا إلى باكو وينازع السيطرة على الحكم، أبو الفضل التشي بيه القومي التركي المعارض خلال الفترة الشيوعية. أما زعماء أوزبكستان وتركمانستان وطاجكستان فإنهم تحولوا بين ليلة وضحاها من شيوعيين ستالينيين إلى رموز وطنية وأحيانًا «ديموقراطية». وباستثناء قيرغيزيا وإلى حد ما كازاخستان، فإن التعددية الحزبية، وحرية الصحافة، والانفتاح على الخارج والتغيير الاقتصادي الجدي... الخ ليست من المهمات التي تكتسب أولوية مطلقة في هذه الدول.

الأقدام الحمر: ما زالت التركة السوفياتية ماثلة في الجيوش والوحدات العسكرية المتمركزة في هذه البلدان التي تحتاج إلى سنوات لبناء جيوش ووحدات عسكرية خاصة بها ومستقلة تمامًا عن موسكو.

تبقى مشكلة «الأقدام الحمر» وهم المستوطنون الروس والأوروبيون الذين استقروا في هذه البلدان وغيرها منذ عشرات السنين. وإذا كان عدد الروس يقدر بعشرة ملايين نسمة، فإن القسم الأكبر من هؤلاء يقيم في جمهورية كازاخستان (٦,٥٣١,٩٢١ مليون نسمة حسب احصاء العام ١٩٨٩). ويحتل الروس والأوروبيون مناصب إدارية حاسمة في العديد من هذه الدول التركية المسلمة. ويطرح وجودهم مشكلة معقدة للغاية. فالبلدان التي تحتاج إليهم في مختلف المجالات لا يمكنها التخلي عنهم قبل أن تتمكن من تأهيل كوادر وطنية بديلة. لكن من جهة ثانية، تطالب تيارات سياسية متشددة، برحيل «الأقدام الحمر» فورًا. وقد رجع أكثر من مليون روسي حتى الآن إلى أراضيهم الأم. وإذا كان من الصعب ترتيب الكوارث الناتجة عن العبث السوفياتي في هذه المنطقة وتصنيفها في سلم متدرج الخطورة، فإن بعضها يفوق الوصف ولم يتعرض للإدانة بما فيه الكفاية بعد. فقد أدّت سياسة الاستيطان الروسية في كازاخستان مثلًا إلى قتل أكثر من مليون كازاخي في العشرينات. ويوازي هذا الرقم ثلث سكان البلاد في حينه ويعادل تقريبًا ما دفعه الجزائريون ثمنًا لاستقلالهم. أما الخراب الاقتصادي والبيئي فإنه يرتفع إلى مستوى الجرائم الاستعمارية الشهيرة. ولن يغامر أحد على الأرجح في تقدير حجم هذا الخراب حق قدره، في القريب العاجل. لكن الأمر المؤكد أن روسيا خلفت وراءها أرضًا منهوبة «حتى العظم» وخللًا في التوازن البيئي سيعيق بلا شك نهوض هذه البلدان وسيترك تأثيرًا حاسمًا على مستقبلها.

كارثة بحر الأورال: صارت كارثة بحر الأورال معروفة إلى حد كبير لدى الاختصاصيين. ملخصها ان التنظيم الاقتصادي السوفياتي قضى بأن تختص آسيا الوسطى بزراعة القطن بشكل أساسي. ولهذا الاختصاص قصة جديرة بأن تروى.

منذ القرن التاسع عشر كانت الامبراطوريتان البريطانية والروسية القيصرية تتصارعان على هذه المنطقة ولما تمكن الروس من دفع البريطانيين نحو الهند وأفغانستان منعت بريطانيا دخول التجّار

الروس إلى أسواقها من أجل الحصول على المواد الأولية ومن بينه القطن. ولما كانت ضواحي موسكو تشهد في ذلك الحين توسعًا كبيرًا ونشاطًا باهرًا في صناعة النسيج، فإن هذه الصناعة كانت مهددة بالتوقف بسبب الاجراء البريطاني. لتفادي ذلك عمدت السلطة القيصرية الروسية إلى تشجيع زراعة القطن في مستعمراتها في آسيا الوسطى. فعرفت هذه الزراعة توسّعًا كبيرًا. وبما أنها كانت تتطلب كميات كبيرة من المياه، فإن المزارعين استخدموا بإفراط مصادر المياه المتوافرة لديهم والمحصورة أساسًا في نهرين كبيرين هما جيحون وسيحون (أموداريا وسيرداريا). وهذان النهران يصبان في بحر الأورال. فكان من الطبيعي أن ينخفض مستوى البحر من جراء النقص في المياه التي تصب فيه. لاحظ هذا الأمر جغرافيون كثر في مطلع هذا القرن من دون أن تعدل ملاحظتهم في شيء من الخطط الموضوعة لزراعة القطن في هذه المنطقة.

كما الروس القياصرة، لم يهتم الروس السوفيات بمصير بحر الأورال وسكان آسيا الوسطى، فقد واصلوا التوسّع في زراعة القطن. فانتقل الإنتاج من ٠,٦ طن في العام ١٩١٣ (قبل الثورة) إلى ٨ ملايين طن في العام ١٩٨٩ معظمه ينتج في أوزبكستان (٦٦ في المئة) وطاجكستان (١١ في المئة) وانتقلت مساحة الأراضي المروية المزروعة قطنًا من ٢,٢ مليون هكتار عام ١٩١٣ إلى ٧,١ مليون هكتار عام ١٩٨٩، فحصل خلل نهائي في التوازن الطبيعي لا يمكن إصلاحه. إذ أدى التوسع في مساحة الأراضي المروية إلى هبوط مستوى مياه البحر وإلى انحساره عشرات الكلم. وابتعد ميناءا البحر الرئيسيان آرلسك في الشمال وموبناك في الجنوب ٣٠ كلم عن الشاطئ، وغاب عنهما كل النشاط الاقتصادي الذي كان مزدهرًا من قبل. كما غابت قرى وأحياء بكاملها وتحوّل بعضها إلى خرائب. وخلف انحسار مياه بحر الأورال كوارث حقيقية على زراعة القطن نفسها، وزادت الملوحة في التربة وفي مياه الري وأدى إلى خسارة مليون هكتار من الأراضي الزراعية. ولم تنحصر كارثة البحر في نقص المياه الواصلة إليه فقط، وإنما أيضًا في رمي النفايات الصناعية فيه لا سيّما المواد الكيماوية السامة المستخدمة في الزراعة ما أدى إلى زيادة أملاحه والتأثير جديًا على الكائنات الحية فيه. هكذا اختفت أنواع عديدة من السمك، ولم يعد البحر منتجًا على هذا الصعيد، في حين كان ينتج ٤٠٠ ألف طن من السمك و ١٠ في المئة من الكافيار السوفياتي.

بين العام ١٩٧٨ — ١٩٨٧ لم يعد بحر الأورال يتلقى أي مياه من النهرين المذكورين وجفت دلتا نهر سيحون تمامًا، وحصل نقص كبير في منسوب النهرين بسبب الخلل في التوازن البيئي. وقد أدى هذا النقص إلى انتشار التوتر بين جمهوريات آسيا الوسطى ابتداء من العام ١٩٨٧ حول اقتسام مياه الري. وتركز هذا التوتر في وادي فرغانا الزراعي بين الأوزبيك والقيرغيز وبين هؤلاء والطاجيك وبين الأوزبيك والتركمان. وكانت الخلافات تتم وما زالت بين هذه الأطراف على مياه نهر جيحون الذي ينبع من الأراضي القيرغيزية، أما مياه نهر سيحون فكانت مصدرًا لخلافات حادة بين الكازاخ والأوزبيك.

كارثة، أو كوارث، بحر الأورال نتجت إذن عن التوسّع في زراعة القطن، وعن استخدام البحر مكباً للنفايات الصناعية والكيماوية، لكن قبل أن تتضح معالم هذه الجريمة السوفياتية كلها، كانت جمهوريات آسيا الوسطى تقدم للعالم الخارجي بوصفها نموذجاً للتنمية السوفياتية «الخلّاقة» ومثالًا على طريقة إخراج الجمهوريات المذكورة من «الظلام إلى النور ومن التخلف إلى التقدم». كثيرون صدقوا ذلك وكذبوا الشهود المحليين والأجانب الذين عرفوا الجريمة والمجرمين عن كثب.

تأثير سوفياتي محدود: من حسن الحظ أن الأضرار الفادحة التي سببتها تجربة الاستيطان السوفياتية في آسيا الوسطى والقوقاز ليست كلها عصية على التدارك أو نهائية. فبعضها كهوية السكان الإسلامية والقومية، لم تتمكن السنوات السوفياتية من القضاء عليها على رغم الاجراءات الكثيرة التي اعتمدت لهذه الغاية (إقفال المساجد والمراكز الدينية وتحويلها إلى متاحف، تشكيل إدارة إسلامية رسمية خاضعة للسلطات السوفياتية، محاربة الطرق الصوفية... الخ). وقد رأينا مواطني آسيا الوسطى ينتهزون الفرصة الأولى المتاحة في عهد غورباتشوف ليؤكّدوا تمسكهم بهويتهم الأصلية «كازاخستان للكازاخ وليس لغيرهم».

وتختلف المؤثرات السوفياتية في تدين السكان بين بلد وآخر، ففي الدول ذات التقاليد الاجتماعية الحضرية (أوزبكستان – طاجكستان) كانت الآثار السلبية السوفياتية أكبر مما هو قائم لدى مواطني البلدان ذات التقاليد الريفية (بداوة) شأن تركمانستان والقسم الجنوبي من كازاخستان وقسم كبير من مناطق قيرغيزيا. وكانت الهوية الإسلامية وسيلة فعّالة للدفاع عن أصالة هذه المجتمعات ومقاومة أهاليها للسيطرة السوفياتية. وتشهد دول آسيا الوسطى وأذربيجان حركة انتشار واسعة للمساجد والمزارات والجمعيات والأحزاب الدينية وعودة متسارعة للإسلام شعبيًا وسياسيًا منذ إعلانها سيادتها على أراضيها عام ١٩٩٠.

ومع عودة الإسلام تنتشر الحركات الأُصولية التي تسعى لتوحيد شعوب المنطقة تحت راية إسلامية ومن بين أبرز هذه الحركات «حزب النهضة» الإسلامي الذي نما بسرعة وافتتح فروعًا له في الدول الآسيوية كلها. وظل نشاطه الأبرز محصورًا في وادي فرغانا. وعلى رغم الانتشار الواسع لهذا الحزب، فإن مستقبل الأصولية في آسيا الوسطى ليس مرشحاً للازدهار في المدى المنظور، بسبب الآثار العلمانية التي خلفها السوفياتي طوال العقود الماضية. أما النزعة القومية فإنها تتلخص حتى الآن في التأكيد على الهوية التركية التي تجمع بين دول المنطقة مع بعض الاختلافات في اللهجات المحكية (باستثناء طاجكستان ذات الثقافة الفارسية)، وإذا كانت النزعة القومية ماثلة في الجمهوريات الإسلامية الست بطريقة أو بأخرى، فإنها ما تزال نزعة شعورية غالبة وليست سياسية محددة في مشروع قومي كإنشاء تركستان الكبرى التي تضم هذه الدول مع تركيا. ويصعب الحديث عن وحدة تركية شاملة لهذه الدول التي لا يثيرها النزاع القائم بين أتراك أذربيجان والأرمن، ولا تناصر الآذريين لأنهم أتراك، كما انها لا تعاقب الأرمن، بمنع أرمينيا من عضوية أسرة الدول المستقلة، ما يعني أن النزعة القومية التركية في هذه البلدان ما زالت تقتصر على الجوانب الثقافية الموروثة وعلى الأحاسيس والمشاعر والانتماء الديني والتراث الشعبي والعنصر السياسي ليس حاسمًا فيها.

الخيار السياسي: يبقى الخيار السياسي لهذه الدول التي خرجت عن السيطرة السوفياتية (الروسية) المباشرة وتبحث، أو يُعتنى بالبحث لها عن خيارات سياسية بديلة، فمن وكيف تعتمد هذه الدول خياراً سياسياً دون غيره؟

الإجابة عن هذا السؤال ترتبط بالإجابة عن سؤال آخر يتصل بالتنافس الخارجي القائم من حول هذه الدول للحلول محل «المركز» الروسي الذي كان يستقطبها ويحدد لها خياراتها.

هنا يكثر الطامحون للعب دور مركزي في هذه المنطقة. وفي طليعة هؤلاء، روسيا نفسها التي ترغب في لعب دور مؤثر في هذه البلدان الواقعة على حدودها والتي تحتفظ معها بتاريخ طويل

وتشترك معها بميراث سوفياتي مشترك أبرز عناصره، الأسلحة النووية المركزة في كازاخستان، ملايين الروس الذين يحتفظون بمصالح متفاوتة الأهمية في هذه المنطقة. وإذا كانت روسيا تلتقي مع هذه الدول في إطار تجمع «أسرة الدول المستقلة» فإن هذا التجمّع ضئيل الفعالية والتأثير لأسباب كثيرة أهمها اضطراب المركز الروسي نفسه.

وبما ان لعب دور مركزي في هذه البلدان يتطلب وسائل اقتصادية وسياسية مغرية للجمهوريات الإسلامية، فإن روسيا غير قادرة على توظيف استثماراتها في هذه البلدان ولا في غيرها. وهي نفسها تحتاج إلى مساعدات واستثمارات خارجية، والراجح أن روسيا الضعيفة تظل قادرة على وضع «فيتو» على خليفتها في النفاذ إلى هذه المنطقة، (راجع: «استراتيجيات» بعد «استطلاع ميداني» و «تحقيق...»).

استطلاع ميداني

كتب الدكتور علي نور زاده («العربي» الكويتية، العدد ٤١١، شباط ١٩٩٣) يقول:

«دخلتُ روسيا الوسطى ومعي تقدير مسبق إزاء التغيرات التي أزاحت الستار عن المهزلة التي كانت تدور منذ أكثر من سبعين عامًا في أكبر بلدان العالم تحت اسم النظام الاشتراكي، إلا أنني سرعان ما أصبت بخيبة أمل لتقديري الخاطئ فالسائق الذي قام بنقلي من المطار إلى الفندق كان مواطنًا من أوكرانيا. وعندما نقلت له اعجابي بما فعله غورباتشوف وما يفعله يلتسين، وبعد أن هنأته باستقلال أوكرانيا، وسألته عما إذا كان يرغب في العودة إلى بلده. لم يرد السائق على كلامي إلا بتوجيه اللعنة إلى غورباتشوف ويلتسين. وصارت هذه اللعنة ترافقني خلال رحلتي.

وما يجدر ذكره أن ظاهرة الفقر والفساد التي تعم روسيا، ولحد ما جمهوريات آسيا الوسطى، ليست وليدة عصر التغيير والبيريسترويكا، غير أن انتشارها على سطوح مختلفة في المجتمع هو أمر مرتبط بشكل مباشر بعصر غورباتشوف ويلتسين.

وفي الماضي كان المواطن السوفياتي يعتزّ بوطنه وقوته العسكرية ومكانته العالمية كما أنه لم يكن يتظاهر بالفقر حفاظًا على كبريائه، والفساد الأخلاقي كان يعتبر مرضًا من أمراض المجتمع، إلا أن عصر الانفتاح جعل المواطن يحلل لنفسه كل ما كان حرامًا ومكروهًا وعيبًا في يوم من الأيام.

ويبلغك مسؤول الاستقبالات في الفندق بأن كل وسائل الراحة متوافرة في الفندق مقابل بضعة دولارات أمريكية، ويقول لك الوزير الأوزبكي الذي أخذت معك هدية صغيرة له، إنه كان يتمنى لو كانت هديتك ورقة من فئة عشرة دولارات بدلًا من رباط العنق الثمين.

تحولات وانهيارات: يدرك الزائر - وللوهلة الأولى - كيف تحول الاتحاد السوفياتي السابق من قوة عالمية كبرى إلى بلد من بلدان العالم الثالث الذي يعيش شعبه بلا أحلام وكل ما يهم هذا الشعب هو الحصول على لقمة عيش لليوم وليس للغد. والغد كما يقول المواطن الروسي والأوزبكي والطاجيكي بعيد عنا ولا بد أن نفكر فيما سيحدث لنا اليوم.

ادفع بالدولار... لتقابل المسؤولين الكبار: واللافت في الأمر هو أيضًا مستوى الفساد والرشوة في الجهاز الإداري في روسيا وبقية الجمهوريات، وكل مسؤول له قيمته، ومثالًا لذلك فإن هناك مؤسسة تدعى «انتيرلينك» يديرها ولغانغ ويلهلم وهو روسي من أصل ألماني الذي يعتبر من أقرب أصدقاء يلتسين، وتتولى هذه المؤسسة ترتيب لقاءات بين المسؤولين الكبار - في روسيا وبقية الجمهوريات - ومن يرغب في التقائهم مقابل مبلغ معين بالعملة الصعبة. ومن المعروف أن المسؤولين يحصلون على خمسين في المائة من المبالغ التي تدخل صندوق مؤسسة انتيرلينك من قبل زبائنها الراغبين في لقاء المسؤولين بالاتحاد السوفياتي السابق.

دور رجال الدين: وبالرغم من أن المذهب (المسيحية في المناطق الشمالية والإسلام في المناطق الجنوبية) أصبح من ضمن العوامل المؤثرة في حياة

شعوب الاتحاد السوفياتي السابق، بحيث يشاهد تنامي قوة المذهب هنا وهنالك، إلا أن المذهب نفسه لم يعد بعيدًا عما حدث للمجتمع في ظل الحكم الشيوعي خلال أكثر من سبعين سنة بحيث لا يوجد تفسير واحد لدور المذهب ودور رجال الدين. كما أن أهمية المذهب كنهج سياسي واجتماعي تختلف في الدول المجتمعة في اتحاد الدول المستقلة، والجزء المسيحي والجزء الإسلامي يتباعدان عن بعضهما البعض فيما يتعلق بدور الدين في المجتمع، بينما رجال الدين في الجزءين المسيحي والإسلامي متفقون فيما يتعلق بمدى دورهم في إدارة المجتمع. وبعبارة أخرى فإن الشيخ الأوزبكي أو القوقازي أو التركماني يشارك القسيس الروسي أو الجورجي أو الأوكراني في رأيه بأن العالم الديني هو الشخص الذي يجب أن يلعب دور المنقذ في المجتمع الذي أفسده الحكم السابق. ونجاح العالم الديني في استيعاب الجمهور مرتبط بشكل مباشر بمؤهلات هذا العالم نفسه وليس بمكانته لدى المؤسسة الدينية، إذ إن المؤسسة الدينية كانت جزءًا من النظام السابق، والمفتي والقسيس والحاخام الرسميون يمثلون العهد البائد.

ونتيجة لعدم وجود مؤسسة دينية بديلة لمؤسسة الدين الحكومي، فإن المراقب يرى فراغًا ملموسًا يحاول الآن الأصوليون بغض النظر عن مذاهبهم ملأها. وهناك الأصولية الارثوذكسية والأصولية الإسلامية والأصولية اليهودية والأصولية العرقية لدى بعض القوميات (الألمان والتتار والكوريين والمجر والرومان وغيرهم). ومما لا شك فيه أن المواجهة القادمة في الجمهوريات الحديثة في الاتحاد السوفياتي السابق ستكون بين الأصوليين والأصوليين وليس بين القوى الديمقراطية والأصوليين. والنزعات الدينية والقومية المتطرفة لا تسمح بتطور النهج الديمقراطي... ومما يجدر ذكره أن اللغة المشتركة وفي بعض الأحيان الجذور التاريخية المشتركة بين الأقليات وشعوب آسيا الوسطى لم تعد عاملًا مؤثرًا في تخفيف حدة العداء بين هذه الشعوب والمهاجرين، بحيث كانت ثورة القوزاق والأوزبك والقيرغيز ضد المشكاتيين والقوقازيين والأذربيجانيين أول ثورة شهدتها دول آسيا الوسطى في بداية عهد الانفتاح. وإذا كان موقف هذه الشعوب حيال الأتراك – أي أبناء الأعمام نموذجًا ومثالًا عما يشعر به المواطن القوزاقي والأوزبكي والطاجيكي، فإنه من الواضح أن العداء حيال الروس هو عداء تاريخي لا حدود له.

ومنذ انتفاضة الطلاب في قيرغيزستان عام ١٩٨٦ ضد الطلبة الروس والأجانب إلى اضطرابات آلما آتا عاصمة كازاخستان عام ١٩٨٨ ضد الأذريين والروس شهدت دول آسيا الوسطى اضطرابات خطيرة لم يعلن عنها في وقتها بسبب الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام. وفي عام ١٩٨٩ سالت دماء كثيرة على أرض طشقند في أوزبكستان ودوشنبر عاصمة طاجيكستان خلال المظاهرات الغاضبة ضد الروس والأتراك والقوقازيين والتتار. وبعد ذلك قامت مظاهرة أخرى في «نمنغان» ثم توسعت وعمّت مدنًا أخرى في أوزبكستان ضد المشكوتيين وهم شعب قوقازي قد هجّرهم ستالين من وطنهم. وأدت المظاهرات الى قتل أكثر من مائة شخص وجرح ثلاثة آلاف شخص كما أحرق المتظاهرون المئات من المباني والبيوت التي كان يسكنها الأتراك المشكوتيون.

ستالين.. نقل الوطن: وفي كازاخستان التي يحكمها نور سلطان نزاربايف المعروف بحكمته وأسلوبه المتميز في الحكم يشعر المراقب بأن العنصرية والتطرف والعداء حيال الأجنبي تتنامى بشكل مثير وربّما بسرعة أكثر من الجمهوريات الأخرى. وكازاخستان ذات التوسّع الكبير والتي كان يبدو أن اتساعها يحكم عليها بأن تتطور إلى الأبد بطريقة حافلة بالفروقات وجدت نفسها محاصرة في نزاعات طائفية شرسة تهدد وجودها كدولة كبرى في آسيا الوسطى. وهذه النزاعات تهدد أيضًا بقية الجمهوريات. ومما لا شك فيه أن الخارطة البشرية لآسيا الوسطى قد تبدلت في ظل الحكم الشيوعي، وذلك عبر زرع قوميات أخرى في المناطق التي كانت طيلة القرون الماضية خاضعة لسيطرة قومية واحدة أو قوميتين على أكثر تقدير. وبعد الحرب العالمية الثانية أرسل الحكم الرسل إلى آسيا الوسطى بشكل مكثف، ثم قام ستالين باقتلاع بعض شعوب روسيا والقوقاز ونقلهم إلى آسيا الوسطى (الألمان والأتراك والأرمن والأكراد والأوكرانيين). وفي المرحلة الأخيرة أي في عهد غورباتشوف وبعد اندلاع الحروب الطائفية في القوقاز وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان، تمت عملية تهجير جديدة في سرية تامة بحيث جرى نقل أكثر من مليوني شخص من هذه المناطق إلى آسيا الوسطى. وفيما يشاهد الآن أن الروس بدأوا بجمع حقائبهم لمغادرة دول آسيا الوسطى

إلى بلدهم إلا أن قوميات أخرى تعاني من الفقر والبطالة وعدم الحماية من قبل الجهاز الحكومي غير قادرة على الرحيل، ولذا فهي تجد نفسها مضطرة للدفاع عن حضورها في المنطقة التي تسكنها، إما بالاتكال على دولة لها علاقات عرقية أو لغوية أو دينية معها أو عبر السبل المتاحة لها لا سيّما القتال.

أوزبكستان.. والدولة الحديثة: أوزبكستان هي الجمهورية الثانية في آسيا الوسطى التي تمتلك المقوّمات الرئيسية بأن تصبح دولة حديثة ومتطورة إلى جانب كونها عاصمة تجارية لآسيا الوسطى ومحطة بين العتيق الغارب والحديث الوافد من العصور، فإن ثرواتها المعدنية وصناعاتها وتمتعها بفئات متعلمة ومثقفة والآلاف من الخبراء والفنيين، تجعلها في موقع ممتاز ما بين جاراتها. إلا أن استمرار الحكم الشيوعي تحت اسم الحزب الديمقراطي وابتلاء المجتمع الأوزبكي بكل الأمراض التي تعاني منها المجتمعات السوفياتية السابقة فضلًا عن سرعة انتشار أمراض مجتمعات الرأسمالية التي دخلت البلاد بمجيء المستثمرين الأتراك والأميركيين، إلى جانب النزاعات العرقية والطائفية وأخيرًا الدينية، تعتبر من العوامل السلبية التي تهدد هذه الجمهورية.

ولقد أصبح الدولار هو المفتاح لحل جميع المشاكل، وأصبح طبيعياً في أوزبكستان أن يتزوج الوافدون الأثرياء الفتيات الشابات لقاء خمسين دولارًا، وبعضهم من الأتراك خاصة، يشترون الفتاة ولا يتزوجونها، مما يثير كراهية المواطن الأوزبكي وغيرته إزاء هذه السلوكيات.

قيرغيزستان: تأتي بعد كازاخستان وأوزبكستان من حيث التقدم غير أنها أيضًا تعاني من مشكلة الأقليات والنزعات القومية والدينية، ونظرة إلى أحداث عام ١٩٩٠ في هذه الجمهورية تكشف مدى حساسية الشعب القيرغيزي حيال الأقليات. وفي بداية عام ١٩٩٠ نقلت وسائل الإعلام خبرًا مفاده أن «لاجئين من أذربيجان التي تعيش حربًا أهلية قد التجأوا إلى قيرغيزستان». هذا الخبر وحده كان يكفي لإشعال النار في الجمهورية حيث قام الآلاف من الأهالي باحتلال الأراضي الخالية في فرونزه (بيشبيك) نتيجة لاشتباههم بأن السلطات ستوطن اللاجئين فيها. وفي العام نفسه اندلعت حرب حقيقية بين القيرغيز والأوزبك في منطقة أوش حيث يشكل الأوزبك الأغلبية السكانية.

أما **تركمنستان** التي تمتلك النفط والغاز بوفرة فإنها تعاني من فقر شديد لا سيّما في المناطق البعيدة عن المدن، وهي أيضًا ساحة للنزعات القومية وفيما لا تشاهد خلافات دينية في هذه الجمهوريات على غرار ما يشاهد في كازاخستان أو أوزبكستان، إلا أن احتمال ظهور الخلافات المذهبية هو احتمال قائم نتيجة لتزايد نشاط الدعاة البهائيين في الجمهورية علمًا بأن عشق أباد عاصمة تركمنستان هي من المدن البهائية المقدسة لكونها ملجأ للبهائيين القدامى الذين هربوا إليها في عهد القاجار من المدن الإيرانية.

طاجيكستان.. صراع البدائل: وبالنسبة لطاجيكستان هناك مشكلة تبدو أكثر صعوبة من المشاكل التي تواجهها بقية الجمهوريات المسلمة في آسيا الوسطى. وهذه المشكلة هي «الفئوية الجغرافية» أي تغلب الانتماء المحلي على الانتماء القومي وأفضلية المنطقة التي ينتمي الشخص إليها على مفهوم الوطن. فلذا نرى أن الطاجيكي الذي يسكن في بدخشان لا يشارك الطاجيكي المقيم في خجند في طموحاته وتعيين وزير بدخشاني يثير غضب الخوجندي.

وإلى ذلك فإن أزمة أخرى تتصاعد حالياً في طاجيكستان وهي التي تتعلق بعداء الطاجيك للأوزبك والأوزبكستان، وهذه الأزمة تضيف إلى بعد الصراعات العرقية الداخلية بعدًا جغرافيًا وصراعًا بين الدول.

بين الأصولية.. والخبز: إن الإسلام خلافًا لما تروّجه وسائل الإعلام الغربية ليس بديلًا للشيوعية، بل إنه يمثل جزءًا من الهوية القومية. ومما لا شك فيه أن الأصولية هي أيضًا قد اندلعت في المناطق التي كانت تعيش شبه منقطعة عن المجتمعات المتطورة في الاتحاد السوفياتي السابق واستمرار الحياة على الطريقة الآسيوية التاريخية في هذه المناطق طيلة السنوات الماضية وتمسّك سكّانها بتراثهم وتاريخهم وعاداتهم هي من ضمن العوامل التي قد ساعدت على انتشار الأصولية التي تنادي بإخلاء المجتمع من مظاهر الحياة الغربية والعودة إلى النهج الإسلامي للحياة. وما يجدر ذكره أن الفقر الذي تعاني منه شعوب دول آسيا الوسطى ترك آثاره ليس على حياتهم الخاصة وموقفهم السياسي

فحسب بل على دينهم أيضاً. وحينما يرى المراقب المصاحف التي أهداها خادم الحرمين الشريفين إلى الشعب الأوزبكي تباع في شوارع طشقند وبخارى وسمرقند بمبلغ يتراوح بين ٦٠ و ٩٠ روبلًا، أو ان الدائرة الدينية في ترمذ أرسلت مصاحفها إلى أفغانستان مقابل حصولها على خمسمائة كيلوجرام من الأرز، فإنه يدرك مفهوم كلام مفتي أوزبكستان الذي يقول بصراحة إننا نريد الخبز أولًا لكي نكون قادرين على تلاوة المصحف الشريف.

مصالح وصراعات: وفيما يتعلق بالصراع الخفي بين الدول الإسلامية الكبرى في آسيا الوسطى، فإن هذا الصراع تختلف حدته من جمهورية إلى أخرى. والمراقب يتنبه فور تحدثه مع الأوساط الإسلامية في بلدان آسيا الوسطى إلى أن هناك صراعًا يدور بين بعض الدول الإسلامية الكبرى لامتلاك زمام هذه الشعوب. ومع تطور الصراع بين القوى المتنافسة في آسيا الوسطى إلى صراع ثقافي واقتصادي وديني وأخيرًا سياسي، ليس بعيدًا أن يتحول الصراع إلى صراع عسكري. وقد عبّر الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف عن قلقه إزاء تدخل القوى الخارجية في شؤون بلدان آسيا الوسطى.

والقلق ذاته يساور نور سلطان نزارباييف رئيس كازخستان وصفر مرادنيازوف رئيس تركمنستان وبقية رؤساء الجمهوريات المسلمة بآسيا الوسطى.

وفي كازاخستان يقول مسؤول كبير: إننا لا نسمح بتحول الفئات الراديكالية إلى قوة تهدد البلاد وديمقراطيتنا الحديثة، وفيما لدينا استعداد كامل للتعاون مع الدول الإسلامية، إلا أننا ننظر في الوقت نفسه إلى أميركا وأوروبا لمساعدتنا على تطوير مجتمعنا والتغلب على آثار التخلف المتبقي منذ العهد الشيوعي. ويشارك الرئيس التركماني في هذا الرأي إذ يقول صفر مرادينازوف: إن الإسلام هو ديننا وهو جزء من هويتنا، إلا أن الذين يريدون استغلال الدين من أجل الوصول إلى السلطة نعتبرهم انتهازيين ولدينا الوسائل الكفيلة بالتصدي لهم» (انتهى الاستطلاع).

تحقيق: المهاجرون الروس من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية

في مجلة «الوسط» (العدد ١٠٥، تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ٣٥-٣٧)، كتب ايغور تيموفييف تحقيقًا بعنوان: «أضخم سيل من المهاجرين المنبوذين منذ أيام جنكيزخان - أيها المحتلون الروس ارحلوا»، وقال: «مع انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر ١٩٩١ بقي في الدول المستقلة التي تشكلت على أنقاضه أكثر من ٢٥ مليون روسي كانوا حتى أمد قريب يشعرون انهم في بيوتهم، أيًا كان مكان إقامتهم في الامبراطورية الضخمة. ولكنهم في الجدولة الجديدة أصبحوا بين عشية وضحاها غرباء أو مواطنين من الصف الثاني، وسيضطرون على ما يبدو، إلى تشكيل أضخم سيل من المهاجرين عرفه العالم ربّما منذ أيام جنكيزخان». ومما جاء في التحقيق:

الروس في محيط إسلامي: يشبه مطار دوموديدوفو في موسكو، الذي يستقبل الطائرات الآتية من المناطق الجنوبية والشرقية للاتحاد السوفياتي السابق، مخيمًا ضخمًا للاجئين. ومع ان مشاعر العداء للروس ليست من صفات دول آسيا الوسطى الإسلامية وتشريعاتها الجديدة، خلافًا لما يحصل في استونيا أو لاتفيا، متسامحة جدًا حيال السكان السلافيين، فمن هناك وليس من جمهوريات البلطيق تتدفق سيول النازحين الأساسية إلى روسيا.

ومن الناحية الروسية لا تنهج أية جمهورية إسلامية اليوم سياسة طرد الروس، ولا تزال اللغة الروسية لغة دولية في المنطقة، وأكثر من ذلك فإن القادة المحليين معنيون ببقاء السكان الناطقين بالروسية الذين هم العمود الفقري للنخبة التكنولوجية ويشكلون القسم الأكبر من القوة العاملة في الصناعة. وفي هذا الصدد يقول إيغور روتار الخبير في شؤون آسيا الوسطى: «إذا خرج الروس بأعداد كبيرة فمعنى ذلك انهيار اقتصاد الجمهوريات الإسلامية الجديدة. ولدى القيادة الحالية والمعارضة ما يكفي من تفكير سليم لعدم إثارة هذه الكارثة».

واتصف بالتسامح مع الروس كل من طرفي الحرب الأهلية الناشبة في طاجيكستان. وحتى في اللحظة التي بلغت فيها الكراهية المتبادلة حدها الأقصى عندما راح الطاجيكيون من العشائر المختلفة يقتلون بعضهم بعضًا على الهوية، كما حدث في لبنان في وقت مضى، كانت كتابة «هنا يسكن روس» على باب المنزل تنقذ ساكنيه في كثير من الأحيان من الاعتداء.

ومع ذلك تأتي طاجيكستان في طليعة الجمهوريات السوفياتية السابقة التي بلغ هروب الروس منها حدّه الأقصى. فحسب معطيات مصلحة الهجرة الفيدرالية الروسية غادر هذه الجمهورية حتى اليوم ٣٠٠ ألف



الشرطة الروسية تفتش اللاجئين الروس عند الحدود.

شخص من أصل ٣٨٨ ألفًا كانوا يعيشون هناك قبل بدء الاضطرابات. ومن المرجح جدًا ألا يبقى من أثر لـ «التواجد الروسي» هناك قبل نهاية السنة. ويقول معظم الروس ان الخوف هو السبب الرئيسي للهرب من طاجيكستان. فالسكان الروس أعربوا في السابق عن تأييدهم للقوى الموالية للشيوعية ضد الإسلاميين، واليوم يخشى الكثيرون أن يتهدد الخطر حياتهم إذا وصلت المعارضة إلى الحكم، ثم ان السلطات الطاجيكية الحالية لم تستطع القضاء على الانفلات المتزايد للإجرام الذي يذهب الروس ضحيته على الأغلب بسبب عدم وجود جذور عميقة وصلات قربى لهم في المجتمع المحلي وبالتالي لا يوجد عملياً من يحميهم. المهندس فيكتور لافروف الذي غادر دوشانبه في أواخر السنة الماضية قال لـ «الوسط»: «كان الناس في أثناء الحرب الأهلية يبيعون بيوتهم بـ ٢٠٠ ألف روبل (حوالي ٤٠٠ دولار بسعر ذلك الوقت) ويدفعون هذا المبلغ نفسه تقريباً ثمنًا للحاوية من أجل نقل المتاع ورشوة لإدارة السكة الحديد وللمبتزين الذين يقتحمون عربة القطار في كل محطة تقريباً مطالبين بالمال والفودكا لقاء السماح بمتابعة الطريق بلا عائق. ونتيجة لذلك كنا لا نصل إلى الحدود الروسية إلا بعد أن نفقد كل شيء معنا، بل ان بعض الأسر لم يبق عندها ما تشتري به خبزًا».

ودفع الخوف على الحياة أيضاً كثيرين من الروس إلى ترك بيوتهم والهرب من أذربيجان والجمهورية الشيشانية وأبخازيا، واليوم ينضم الأرمن الهاربون من أذربيجان الجنوبية من روسيا بحيث يمكن، في رأي الخبراء، أن ينشب في كل لحظة حريق الاقتتال بين القوميات.

ومن الجمهوريات الإسلامية الأخرى التي لا



محارب روسي قديم عاد مع زوجته من طاجيكستان.
ولا منزل يؤويهما في روسيا.

لاجئ روسي عاد الى بلاده من سوخومي.

يزال الوضع فيها مستقرًا. يهرب الروس لا بدافع الخوف، بل بسبب الشعور بالغربة وعدم القدرة على التكيف مع نمط الحياة الجديد. قال أحد المهاجرين الروس شاكيًا: «لم أكن من قبل أرى فرقًا كبيرًا بين أوزبكستان وروسيا. أما اليوم فنشعر بأننا غرباء». ومع ذلك فإن خروج الروس من أوزبكستان وقيرغيزستان وتركمانستان التي هي الأكثر استقرارًا من الناحية السياسية، بخلاف الهرب من «النقاط الساخنة»، يجري بهدوء، ويغادر هذه الدول الإسلامية كل سنة بين ٤ و ٥ في المئة من سكانها الناطقين بالروسية. ومما يكبح هجرة السلافيين «الزاحفة» من آسيا الوسطى إلى حد كبير أن أكثرهم يلاقون صعوبات بالغة في إيجاد العمل في روسيا، ومع ذلك فإن مجموع عدد المهاجرين الروس من الجمهوريات الإسلامية قد يزيد في وقت قريب، حسب تقدير الخبراء، على المليون.

وتزداد تعقيدًا مشكلة نزوح الروس من الدول الجديدة التي نشأت على أنقاض الاتحاد السوفياتي، لأن أكثرهم من سكان المدن ويفضلون الإقامة في موسكو أو في المدن الكبيرة الأخرى في الجزء الأوروبي من روسيا. في حين ان النقص في المساكن في روسيا يبلغ اليوم حد الكارثة. وقيمة الايجار الشهري لشقة متواضعة جدًا تزيد بمرتين وحتى بثلاث مرات عن متوسط الأجر الشهري.

والوضع ليس أفضل في ما يتعلق بإيجاد عمل. فبموجب القانون الصادر في العهد الشيوعي لا يملك الحق في الحصول على عمل غير المواطنين الذي عندهم إقامة رسمية في مكان ما، في الوقت الذي يسهل الحصول على حق الإقامة لمن يحصل على عرض بالعمل. وبذلك تنشأ حلقة مفرغة يمكن الخروج منها بالحصول على وضعية المهاجر. ولكن هذا ليس سهلًا في أغلب الأحيان لأن الكثيرين هربوا من «النقاط الساخنة» على مسؤوليتهم من دون أن يسجلوا أنفسهم في مصلحة الهجرة الفيديرالية، وعليهم أن يبذلوا كثيرًا من الجهد والوقت لكي يشرحوا الأسباب التي حملتهم إلى المجيء إلى روسيا.

وهناك سبب آخر لصعوبة حصول الروس على عمل في وطنهم، هو الأزمة الاقتصادية التي تمر بها روسيا اليوم. فعلى رغم ما أعلنه الرئيس يلتسين من تأييده للسكان الروس في الجمهوريات القومية ووعده بمساعدة جميع الراغبين في العودة إلى روسيا، لا تستطيع الحكومة أن تخصص لهذا الهدف ما يكفي من أموال. ويضطر عشرات بل مئات الألوف من المشردين والعاطلين عن العمل للاهتمام بمستقبلهم بأنفسهم. وفي هذا الصدد تقول الأستاذة آنا من جامعة غروزني بمرارة: «خلافًا لما يجده اليهود في اسرائيل لا تفتح روسيا أحضانها لاستقبال أبنائها الضالين. فليس هنا من يحتاج إلينا وينتظرنا».

وفي رأي علماء الاجتماع أن عدم جاهزية روسيا لاستقبال اللاجئين قد يؤدي قريباً إلى ازدياد التوتر الاجتماعي. «ان ملايين المهاجرين الذين بقوا بلا مورد للعيش هم مادة مشتعلة. ويجدر بالحكومة أن تعكف فورًا على حل مشاكلهم»، كما قال لـ «الوسط» بوريس اوفتشينيكوف الذي جاء إلى موسكو من باكو منذ ثلاث سنوات، ولا يزال حتى الآن يأوي مع زوجته وولديه في بناية سكنية للعمال الموقتين مكتظة بالناس. لكنه بعد أن يئس من مساعدة السلطات الرسمية انضم في بداية هذه السنة إلى احدى منظمات القوميين الروس حيث يعمل الآن «لتطهير» موسكو من الأذربيجانيين والأرمن وغيرهم من الغرباء الذين على حد تعبيره «ليسوا لاجئين وإنما أرسلتهم المافيا القوقازية إلى هنا لشراء الأموال غير المنقولة في روسيا».

ان اليأس الذي يرمي المهاجرين الروس الشباب أغلب الأحيان في أحضان الأحزاب والحركات القومية المتطرفة أصبح في الفترة الأخيرة مبعث قلق في الأوساط الاجتماعية. ويقول أحد علماء الاجتماع الروس: «لا ينبغي أن ننسى أن الألمان القادمين من بولونيا ودول البلطيق شكلوا في وقت سابق الركيزة الاجتماعية لنشوء النازية في ألمانيا. وإذا لم نتخذ الاجراءات السريعة فليس من المستبعد أن يحدث شيء شبيه بهذا عندنا».

لكن صعوبة حل مشاكل اللاجئين تزداد بسبب استمرار مجيء لاجئين إلى روسيا، عدا الروس، من أبناء قوميات المناطق السوفياتية السابقة التي تعصف بها النزاعات القومية وحتى من بعض دول آسيا وأفريقيا. وتصبح روسيا التي هي منذ القدم عاصمة القياصرة الروس، مدينة ضخمة كوسموبوليتية لا يندر أن تسمع فيها اللغة الصينية أو الفيتنامية أو العربية، ما دفع أحد الصحافيين إلى القول مازحًا أن الكرملين يزداد شبهًا ببرج بابل.

ويبدو أن قصة بابل تتكرر في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق المأخوذ اليوم بسيول متقاطعة من

الهجرات الجماعية والتنقلات الواسعة. ويظهر ان عملية التحرر من الماضي أصعب بكثير وأشد دراماتيكية مما كان يتصور ميخائيل غورباتشوف الذي باشر في ربيع سنة ١٩٨٥ إعادة بناء المجتمع بشكل جذري. ومفهوم في هذا الصدد لماذا يسمي الكثيرون من اللاجئين الروس أنفسهم بـ «رهائن البيريسترويكا».

استراتيجيات

الدور الإيراني

دينيًا: من اللافت في هذه الجمهوريات، خصوصًا في طاجيكستان وأوزبكستان، دور إيران في تطوير النشاط الثقافي والفني والأدبي بين المسلمين هناك. وإلى جانب ذلك فإن بعض المثقفين والكتاب الايرانيين في الخارج هم أيضًا مهتمون بهذا النشاط، بحيث يوجد تنافس بين حكومة إيران والمؤسسات الثقافية الايرانية في الخارج في ما يتعلق بنشر الكتب والصحف وإقامة المهرجانات الأدبية والثقافية وعرض الأفلام وعقد الحفلات الموسيقية وغيرها.

في هذا السياق، نشرت مجلة «التوحيد» الايرانية، الصادرة عن «معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الإسلامي» (في عدد أيلول – تشرين الأول ١٩٩٢، ص ١٠٥–١٠٨) ما يلي:

«لم يعد خافيًا على أحد ما للجمهورية الإسلامية في ايران من اهتمام واسع بالشعوب الاسلامية وما تقدمه لها من مساعدات مادية ومعنوية. وفي هذا السياق يأتي اهتمام الجمهورية الإسلامية بمسلمي الاتحاد السوفياتي السابق ولا سيّما على الصعيد الثقافي انطلاقًا من المسؤولية الشرعية والإنسانية، ولأن أمل هؤلاء المسلمين كان متركزًا على الجمهورية الإسلامية – يشهد على ذلك الاهتمام البالغ الذي يبديه أولئك المسلمون بزيارات المسؤولين الايرانيين – نرى ان المسؤولين في الجمهورية الإسلامية يولونهم اهتمامًا كبيرًا خصوصًا بعد أن نالت جمهورياتهم الست استقلالها فكانت الجمهورية الإسلامية من أوائل الدول التي اعترفت بهذا الاستقلال رسميًا.

لقد أخذت القوافل من المسلمين تفد على إيران لزيارة العتبات المقدسة في مشهد وقم وغيرهما من المدن الايرانية، الأمر الذي جعل الجمهورية الاسلامية تمارس مسؤوليتها الاسلامية معهم، حيث افتتح مؤخرًا «المركز الثقافي لمسلمي آذربيجان» في مدينة قم المقدسة، والذي يعنى بمهمة نشر الثقافة الإسلامية في تلك البلدان...

(ومما قاله المشرف العام على هذا المركز) أولًا: قمنا بترتيب عملية استقدام عدد من الشباب الآذربيجاني لتلقي العلوم الدينية هنا ومن ثم العودة إلى بلدانهم بعد التأهيل العلمي الكافي ليقوموا بدورهم بتبليغ الرسالة الإسلامية هناك. ثانيًا: تمّ انشاء مدرستين علميتين في آذربيجان، ومن المقرر أن تستوعب هاتان المدرستان أعدادًا غفيرة من طلبة العلوم الدينية، ونأمل أن يساهم هؤلاء في تحقيق الفائدة الإسلامية لهذا البلد. ثالثًا: ومن نشاطاتنا الأخرى الإدارة التامة للزوّار الوافدين من تلك الجمهوريات لزيارة المراقد الطاهرة للإمام الرضا (ع) في مشهد والسيدة المعصومة (ع) في قم والإمام الخميني (رض) في طهران، حيث توفر لهم جميع مستلزمات الإقامة في الجمهورية الإسلامية، كما وننظم لهم زيارات خاصة لمراجع الدين والعلماء بالإضافة إلى المدن السياحية

والأماكن التأريخية الإسلامية. رابعًا: توجيه دعوات خاصة إلى المثقفين الملتزمين بتعاليم الدين الحنيف والشخصيات التي لها تأثير في مناطق تواجدها، لزيارة الجمهورية الإسلامية. وفي هذا الإطار، وجّهنا دعوة لطلاب ومدرّسي «مدرسة مسجد تازه بير» التي يشرف عليها شيخ الإسلام باشا زادة في باكو، وفعلًا قدموا جميعًا إلى ايران الإسلام ومكثوا فيها يومًا، زاروا خلالها العتبات المقدسة وحققنا لهم لقاء مع قائد الثورة الإسلامية آية الله السيد الخامنئي (دام ظله). خامسًا: يقوم المركز الثقافي بإرسال العديد من المبلّغين (في الأشهر الثلاثة: رمضان، ومحرم، وصفر) إلى مسلمي تلك المناطق حيث يؤدون دورهم الرسالي هناك. سادسًا: نقوم بإعداد المترجمين باللغات الثلاث (العربية، الفارسية، التركية). فقد قمنا بتشكيل ثلاثة صفوف لهذا الغرض، والحمد لله تخرج العديد من هؤلاء الطلاب. وهم يترجمون الكتب من اللغة العربية والفارسية إلى اللغة التركية. سابعًا: قمنا هذا العام بدعوة الحجاج الآذريين وآخرين من جمهوريات أخرى لإداء فريضة الحج مع الشعب الايراني المسلم وكنت بخدمة هؤلاء الإخوة في الديار المقدسة.

وعن تقويمه للصحوة الإسلامية في جمهوريات آسيا الوسطى والمستقبل الذي ينتظرها يضيف سماحته (المشرف العام على المركز) قائلًا: إن مسلمي الاتحاد السوفياتي السابق يُعدّون كاليتامى، حيث عزلوا عن إسلامهم ودينهم وحتى مرجعيتهم، ولكن بعد انهيار النظام الشيوعي أدرك المسلمون ضرورة العودة إلى الذات الإسلامية التي تكفل لهم الحرية والاستقلال، وبدت علائم الصحوة المباركة أمامهم واضحة، وكشاهد على ذلك في احدى زياراتنا إلى تلك الجمهوريات شاهدت رجلًا طاعنًا في السن، وحين بادرته بالسؤال عن عمره أجاب: عمري ١٤ عامًا فقط... فتعجبت من قوله، ولكنه أردف قائلًا: نعم عمري الحقيقي ابتدأ يوم انتصرت الثورة الإسلامية في ايران بقيادة الإمام الخميني (رضى) فهذا الوعي أصبح ثقافة تعيش وسط كل الشعوب. ومن العوامل المهمة في انتشار الصحوة الإسلامية وسط مسلمي آسيا الوسطى هي الرسالة التاريخية التي بعثها الإمام الراحل إلى الرئيس السوفياتي غورباتشوف حيث جعلت المسلمين يتحدثون عن الإسلام وبجرأة ويمارسون شعائرهم دون أي تردد. هذا، وللصحوة الإسلامية مستقبل زاهر شرط أن تعيش اليقظة الدائمة إزاء الغرب الذي يفكر باحتواء هذه الشعوب».

سياسيًا: منذ انهيار الاتحاد السوفياتي تسعى ايران إلى ايجاد نظام إقليمي جديد يضمها وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، ونشطت طهران باتجاه انضمام الجمهوريات الخمس إضافة إلى أذربيجان في القوقاز إلى «منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمي» (ECO) بعد أن كانت المنظمة تقتصر على ايران وتركيا وباكستان.

وقد حدّد الرئيس الايراني، هاشمي رفسنجاني أهداف جولته (تشرين الأول ١٩٩٣) على جمهوريات آسيا الوسطى بتوسيع دائرة التعاون الاقتصادي والثقافي بين ايران وهذه الجمهوريات، لكنه فاجأ المراقبين باقتراحه في طشقند عاصمة أوزبكستان ان يصار إلى ايجاد مركز للمعلومات والتعاون الأمني في آسيا الوسطى والقوقاز. وقال ان مثل هذا المحور الأمني يقلل من التوترات والصراعات في هذه المنطقة، وان ايران ترحّب بالانضمام إليه إذا وجد.

ويقول الخبراء والمسؤولون الايرانيون أن تلبية رؤساء جمهوريات آسيا الوسطى دعوة ايران قبل سنتين للمشاركة في قمة «منظمة التعاون الاقتصادي الاقليمي» في طهران، ثم توالي زيارات زعماء

هذه الدول للعاصمة الايرانية عكست امكان تعزيز النفوذ الإيراني الذي يعاني من نقص المعلومات اللازمة ومنافسة قوية من تركيا والغرب والولايات المتحدة إضافة إلى النفوذ الروسي القوي.

وفيما يصف الخبراء والمسؤولون الإيرانيون جولة رفسنجاني في آسيا الوسطى وأذربيجان بأنها تحوّل جوهري لتنشيط التعاون الاقليمي المشترك، فإن التقارير السرية التي تضعها وزارة الخارجية الايرانية تحذر من استمرار الافتقار الايراني إلى المعلومات الكافية عن الأوضاع الداخلية في تلك المنطقة. وتنتقد مراكز الاتصال الايرانية بتلك الجمهوريات عدم وجود مركز قوي وناشط لتوفير المعلومات الكافية التي ترسم ملامح الصورة المرغوبة عن العلاقة الايرانية مع تلك الجمهوريات.

وقالت دراسة ايرانية حديثة وضعت أثناء جولة رفسنجاني في المنطقة ان «انعدام أو قلة المعلومات المتوافرة لإيران عن آسيا الوسطى والقوقاز جعل نجاح الكثير من المشاريع والخطط الايرانية لتعزيز النفوذ في تلك المنطقة يلقى الفشل، وأدى إلى فقدان ايران الفرص المناسبة وتمكّن بذلك منافسونا من الدول الأخرى من الحصول على هذه الفرص بدلًا منا على رغم الزيارات المتكررة التي يقوم بها الايرانيون والتكاليف الباهظة التي تنفق في هذا المجال».

ان جولة رفسنجاني في آسيا الوسطى والقوقاز يمكن أن تكون أفضل فرصة لبدء هذه التعديلات، كما جاء في الدراسة نفسها، إذ «يدرك رفسنجاني الذي أكد مرارًا دور مراكز التحقيق والدراسات العلمية مدى الفوائد التي تحققها زيارات وفود المحققين العلميين».

وتنافس تركيا ايران في النفوذ في تلك الجمهوريات. ويخشى بعض دول آسيا الوسطى، وبشكل خاص أوزبكستان، من تنامي الأصولية الإسلامية. وقال رفسنجاني ان لجولته آثارًا ستنعكس على مجمل المنطقة والعالم الإسلامي. وشدد على الثقافة الإسلامية التي قال عنها انها تربط شعوب المنطقة، «ولن تتمكن المحاولات الأخرى لطمس الهوية الإسلامية لبلدان آسيا الوسطى والقوقاز».

وفي حقل الاقتصاد والنفط والغاز، جاء موضوع المواصلات على رأس اهتمامات رفسنجاني الذي اصطحب معه لهذا الغرض وزير النقل والمواصلات ووزير الاقتصاد والمال، إضافة إلى حاكم البنك المركزي. ومن المقرر مد أنبوب النفط من كازاخستان عبر الأراضي الإيرانية إلى أسواقه الدولية.

وتعد جولة رفسنجاني استثنائية بالنسبة إلى ايران، وهي جاءت بشكل خاص لتكمل ما أنجزه وزير الخارجية علي أكبر ولايتي في جولة مماثلة قبل عامين وقّع خلالها على حوالي ١٠٠ اتفاقية.

ويبقى الحلف الأمني المشترك الذي اقترحه رفسنجاني ميزة هذه الجولة التي استثنت طاجيكستان لحساسية الظروف التي يمر بها الحكم في دوشنبه على صعيد المواجهة مع المعارضة وفي منطقة الحدود الأفغانية – الطاجيكية. لكن رفسنجاني لم ينس الوضع في طاجيكستان وقال في طشقند وكرره في عواصم الجمهوريات الآسيوية الأخرى التي زارها، ان إيجاد المحور الأمني المشترك للتعاون بين بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وايران من شأنه أن يجنّب طاجيكستان وأذربيجان وغيرهما النزاعات والتوترات، وكأنه يشير بوضوح إلى أوزبكستان أكثر جمهوريات آسيا الوسطى قلقًا من الأصولية الإسلامية وأسرعها مبادرة لمساندة الحكم في دوشنبه وتعزيز أمن الحدود الأفغانية – الطاجيكية لصالح أمن «رابطة الدول المستقلة».

الدور التركي

لقاء تأخر نصف قرن: ما إن غطى الغبار أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق حتى وجدت جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية نفسها محط أنظار جاراتها الجنوبيات وكانت تركيا أول دولة اعترفت رسميًا باستقلالها. وردًا على زيارات المسؤولين في كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان لأنقرة زار سليمان ديميريل (يوم كان رئيسًا لوزراء تركيا) في ربيع ١٩٩٢ هذه الدول ومعه وفد يضم أكثر من ١٥٠ شخصًا من المسؤولين الرسميين ورجال الأعمال ورجال الثقافة والصحافيين. ولم يترك الاستقبال الحار الذي قوبل به في عواصم هذه الدول مجالًا للشك في أن قادتها يعتبرون التقارب مع تركيا خطوة مهمة على طريق استعادة العلاقات التي انقطعت في حينه مع العالم الإسلامي. وأعرب عن هذه الفكرة رئيس أوزبكستان إسلام كريموف الذي رحّب بديميريل في مطار طشقند بقوله: «إن لقاءنا تأخر نصف قرن».

ديميريل مع رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف.

وفي أثناء هذه الزيارة، تمّ التوصّل إلى اتفاقات على منح جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية قروضًا بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار. ورسمت مشاريع أساسية للاستثمارات التركية. ولكن. أكثرية هذه المشاريع لا تزال قيد الدرس وفي طور الاتفاقات الأولية.

في مجال الثقافة: تحققت، في فترة وجيزة، نجاحات في مجال العلاقات الثقافية. فمنذ خريف ١٩٩٢، نظم في جامعة أنقرة تعليم اللغة التركية لمئتي طالب في آسيا الوسطى. وخصصت الحكومة لمئة طالب تركي منحة دراسية لتلقي العلم في جامعات جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق الإسلامية. وتنوي تركيا (أواخر ١٩٩٣) تقديم مساعدة فنية إلى بعض دول آسيا الوسطى للانتقال في الكتابة من الأحرف الروسية إلى الأحرف اللاتينية، لأن هذا، في رأي أنقرة، ذو أهمية فائقة لخروجها من مجال التأثير الثقافي الروسي والانعطاف الكامل نحو قيم الحضارة التركية. وأعلن أيضًا أن ثمة اتجاهًا إلى تشكيل فيلق من المتطوعين في تركيا من ألف شخص من رجال الثقافة والعلم والمدرّسين والقانونيين والأطباء والمهندسين للعمل في دول آسيا الوسطى.

وتعلّق تركيا أهمية لدور وسائل الإعلام التي تعتبر أكثر الوسائل فعالية للتأثير في الرأي العام في بلدان آسيا الوسطى. ولهذا الغرض بدأ بث البرامج التلفزيونية التركية بواسطة الأقمار الاصطناعية ووصل حجم البث الإذاعي المسموع إلى ٢٢ ساعة في اليوم (أواخر ١٩٩٣)، في حين ان ايران لا تبث لآسيا الوسطى الآن إلا لمدة ١٢ ساعة في اليوم، وباكستان خمس ساعات.

تنسيق مع أميركا وأوروبا: ومن خصائص الدور التركي ونشاطه في آسيا الوسطى أنه يجري بتنسيق وثيق مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية اللتين لا تخفيان رغبتهما في أن تكون تركيا ضامنة للاستقرار وواسطة للنفوذ الغربي في المنطقة. وتأمل أنقرة من جهتها بأن يزيد الاعتراف في آسيا الوسطى بنمط التطوّر التركي كنموذج للتقليد زيادة كبيرة من مكانة تركيا نفسها في الغرب، وان يساعد ليس في قبولها عضوًا كاملاً في المجموعة الأوروبية فقط، بل أن يضمن لها أيضًا في المستقبل المنظور الدعم المادي من الغرب لتوسيع صلاتها الاقتصادية بدول آسيا الوسطى.

ومن الدوافع القوية لهذا التنسيق خشية الولايات المتحدة من تحوّل طهران إلى قاعدة للتيارات الأصولية النامية في آسيا الوسطى والقوقاز، وتمكنها من الوصول إلى وسائل انتاج الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بفعل الخبرات المتراكمة في هذه المنطقة على الصعيد العسكري خلال المرحلة السوفياتية.

التنافس الإيراني التركي

أربعة اعتبارات: عند تحليل الأدوار الخارجية في آسيا الوسطى، منها وخاصة التنافس الايراني – التركي، يجب تذكر اعتبارات عدة مهمة: ١– ان الإطار الزمني لما حدث في آسيا الوسطى لا يتجاوز ثلاث سنوات (حتى ربيع ١٩٩٤)، وهي مدة غير كافية لبروز أنماط مستقرة من التفاعلات، فما حدث حتى الآن لا يعدو كونه أكثر من ردود فعل سريعة لانهيار الاتحاد السوفياتي، ولا أحد يستطيع أن يؤكد إذا كانت هذه التفاعلات ستتبلور على أشكال أنماط مستقرة ومستمرة؛ ٢– إن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ليست دولًا «قاصرة» تتطلع إلى «وصي»، وهي بعد أن قاست النفوذ الروسي، ثم السوفياتي لفترة طويلة، لن تقبل بسهولة «وصاية» جديدة تحت أي مسمّى، فهي تتطلع إلى ممارسة استقلالها التي حصلت عليه أخيرًا والتمتع به؛ ٣– ان الحركة السريعة، وأحيانًا المحمومة، التي تقوم بها بعض الدول الاقليمية، ليست بالضرورة عنصر قوة، فقد تثير هذه الحركة مخاوف جديدة لدى هذه الدول وتشعرها بالقلق؛ ٤– مع الاعتراف بأهمية المواضيع المتعلقة بموضوع الهوية وانبعاث روح قومية جديدة، فإن هذه الدول تحتاج في المقام الأول إلى مساعدات اقتصادية ومالية وإلى دعم لتطوير بنيتها التحتية في مجال الصناعة والتطوير التكنولوجي، إذ إن هذه الدول التي كانت «ريف» الاتحاد السوفياتي تحتاج اليوم إلى تطوير صناعي شامل وإلى بناء قدرتها العلمية ومؤسساتها الاقتصادية الأساسية، من مصرف مركزي وعملة مستقلة وسياسة مالية ونقدية.

نهجان: إن ما يمكن لحظه، حتى الآن، في التنافس الايراني – التركي تعبّر عن أهم منطلقاته العبارات التالية الواردة في مجلة «التوحيد» المذكورة آنفًا (ص ١١٢–١١٦): «وفي نهاية المطاف، ان انهيار الشيوعية في أعظم معاقلها – الاتحاد السوفياتي – سبّب فراغًا عقائديًا كبيرًا فيها، الأمر الذي جعل أميركا وحلفاءها في المعسكر الغربي يفكرون باحتواء الشعوب المتحررة من الاتحاد السابق، وقد تكثفت اجراءاتهم حول الجمهوريات المسلمة، فتحركت الولايات المتحدة وضمن اتجاهين: الأول، عبر الكنيسة الأوروبية لتنصير كل من يبحث عن بديل للماركسية المنهارة، وقد

نجح هذا المشروع في الجمهوريات المحاذية للقارة الأوروبية؛ الثاني، عبر المشروع التركي في المنطقة والموجّه لعلمنة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، حيث لاقى الأخير معارضة واضحة واستياءً شعبيًا واسعًا، خصوصًا بعد توجيه بعض محطات البث التلفزيوني التركي لتلك الشعوب، حيث كانت تبث برامج مخلّة بالقيم والعادات الإسلامية. فعلى سبيل المثال وقّع أهالي جمهورية نخجوان ذات الحكم الذاتي التابعة لأذربيجان عريضة طويلة تطالب الرئيس حيدر عليوف (علييف) بإيقاف البث التلفزيوني التركي لأنه يستفز مشاعر المسلمين في هذه الجمهورية، ولكون حكومات الجمهوريات الإسلامية الجديدة علمانية وماركسية، فهي تحاول التصرف على نقيض مشاعر شعوبها. لقد بات من المؤكد أن الصراع والتنافس على هذه المنطقة سيأخذ أشكالًا متعددة اقتصادية وثقافية وسياسية، لكن التعديل النهائي ينصبّ على موقف شعوبها التي أثبتت ممانعة فائقة في مواجة الإلحاد الشيوعي، وهي اليوم أكثر قدرة على مواجهة تيارات التغريب والعلمانية لتقديم بدائل تناقض طموحاتها وأهدافها. فطموحها هو استعادة الهوية الإسلامية، وهدفها هو تحقيق استقلال ناجز وعودة روابط الإخاء مع العام الإسلامي».

ففي حين تنشط ايران، في العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، من الزاوية الدينية الإسلامية، تجهد تركيا في دعم أنظمة وهيئات دول آسيا الوسطى المناهضة للدعوات الإسلامية والتي تعتبر «أصولية»، وتذهب إلى حد بذل جهود كبيرة لإقامة أنظمة سياسية وأمنية واقتصادية مشتركة بين هذه الدول. ومما حققته هذه الأنظمة، بدعم تركي في أكثر الأحيان، منذ بداية سنة ١٩٩٣ حتى أواخرها:

– تشكيل جمهوريات آسيا الوسطى لمجلس تنسيقي في ما بينها عقب قمة لرؤسائها عقدت في طشقند (كانون الثاني ١٩٩٣). وقد اعتبر هذا المجلس كنواة لكيان موحد يضم ٥٥ مليون نسمة، وتمّ الاتفاق على توحيد السياسات الاقتصادية واستثمار الخامات وانشاء شبكة تلفزيونية موحدة واصدار صحيفة اقليمية... ووافق رؤساء هذه الجمهوريات الخمس (أذربيجان لم تحضر) على البقاء في منطقة الروبل شرط أن يكون عملة «غير قومية» وان يتم تشكيل اتحاد مصرفي يضم رؤساء المصارف الوطنية (لم توافق روسيا عليه). وعقب القمة، أعلن الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف تشكيل سوق موحدة ولجان لتنسيق السياسة الاقتصادية واستثمار «القدرات الكامنة... اعتمادًا على التقارب التاريخي» بين بلدان المنطقة. ويذكر أن أوزبكستان تنتج نحو ١٥٪ من إجمالي كمية الذهب المستخرج من أراضي الاتحاد السوفياتي السابق. فيما توجد كميات كبيرة من النفط في كازخستان، ومن الغاز في تركمنستان، واليورانيوم في طاجيكستان، إضافة إلى أن آسيا الوسطى هي من أكبر منتجي القطن في العالم.

– انعقاد مؤتمر للأمن والتعاون في شأن النزعات في آسيا الوسطى (٣٠–٣١ آذرا ١٩٩٣) في ألما أتا عاصمة كازخستان، وشارك فيه ١٥ بلدًا آسيويًا على مستوى الخبراء ووزراء الخارجية. وكان الموفد التركي من أنشط الفاعلين والمحركين، وصرّح في ختام مباحثات المؤتمر ان «على آسيا الوسطى أن تنشئ مجلس الأمن والتعاون الخاص بها كي تتمكن من حل نزاعات مثل نزاع طاجيكستان». وكان المؤتمر عقد بناء على اقتراح رئيس كازخستان نور سلطان نزارباييف.

– دعوة تركيا الدول الإسلامية لإنشاء صندوق لدعم الاستثمارات في جمهوريات آسيا الوسطى التي قامت على أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق. وجاءت هذه الدعوة أمام اجتماع للخبراء

الاقتصاديين في المؤتمر الإسلامي في اسطنبول (٤ أيار ١٩٩٣).

– توافق أنظمة جمهوريات آسيا الوسطى وشيوعييها وملامح الدعم التركي لهم في مناهضتهم للإسلاميين وفي الحوادث الدموية الداخلية خاصة في طاجيكستان. ففي حديث للزعيم الطاجيكي المسلم وقاضي القضاة، أكبر تورخان زاده، الذي هرب إلى الخارج (شباط ١٩٩٣)، قال بعد أن أبدى أسفه لأن العلاقة الحسنة التي كانت بين المسلمين والشيوعيين في طاجيكستان لم تستمر طويلًا: «فعقب زيارة كل من وزيري خارجية أميركا ثم تركيا، بدأت الحكومة الشيوعية تغير طريقة تعاملها، وبدأت تظهر النعرات، واتخذ الشيوعيون قرارًا بأن يعين رئيس دار القضاء من جانب رئيس الجمهورية أو من البرلمان... وبدأوا يهاجمون الأحزاب المعارضة لسياستهم. ثم هاجموا رؤساء وأعضاء حزب النهضة الإسلامية...».

– تبني أربع جمهوريات الحروف اللاتينية لكتابة لغاتها (واضح هنا، تأثير التجربة التركية).

تفوق تركيا: المتنافسون الرئيسيون على اكتساب النفوذ في آسيا الوسطى هم: تركيا وإيران واسرائيل، ومن الجانب العربي المملكة العربية السعودية. ويبدو ان تركيا هي المتفوقة في هذا التنافس نظرًا إلى أن شعويًا تركية تقطن تلك الجمهوريات، وهي تتكلم لهجات من اللغة التركية باستثناء طاجيكستان التي تتفرع لغتها عن الفارسية. وتركيا هي أول دولة تقيم صلات مباشرة مع جميع الجمهوريات الجديدة، ما فتح بابًا جديدًا للأتراك على تلك المنطقة وأنهى عزلة تركيا الدبلوماسية، وخفف من تأجيل المجموعة الأوروبية النظر في طلبها الانضمام إليها. كذلك كانت علاقات تركيا مع اليونان سيئة، مثلما تردت علاقاتها مع بلغاريا. ولم تكن علاقاتها مع سورية وبقية العالم العربي على تلك الدرجة من الدفء. ولهذا فإن انفتاح أبواب آسيا الوسطى أمامها كان باعثًا على الارتياح الكبير. ومن الواضح أن أنقرة تفضل أن ترى نشوء نوع من الوحدة بين الجمهوريات الإسلامية الست لأن هذا يعطي تركيا وزنًا أعظم في الشؤون الدولية. وهناك بعض القوميين الأتراك ينادون بإقامة كومنولث تركي يربط تركيا مع تلك الجمهوريات ويضم أكثر من مئة مليون نسمة. ولكن حتى ولو لم تتحقق تلك المطامح، فإن تركيا لا تزال تعتبر الشريك الطبيعي لآسيا الوسطى لأنها تعطي نموذجًا علمانيًا ديمقراطيًا واقتصادًا حرًا على النمط الغربي يمكن للجمهوريات الإسلامية أن تحذو حذوه.

على النقيض من ذلك، تبذل ايران كل ما في وسعها لتشجيع «الصحوة الإسلامية» في تلك الجمهوريات، خاصة طاجيكستان المعتبرة أقوى مرشحة لتصبح دولة إسلامية. ومع ان الحركة الإسلامية في طاجيكستان غير شيعية (حزب النهضة الإسلامية) فإنها موالية لإيران وهي أقوى الحركات الإسلامية في جمهوريات آسيا الوسطى. وتشكل هذه الحركة تحديًا مكشوفًا للنخبة الحاكمة من الشيوعيين السابقين. كما ان الطاجيك قلقون من تعاظم النفوذ التركي من حولهم. يضاف إلى ذلك ان الانتصارات التي حققها الطاجيك في أفغانستان بقيادة أحمد شاه مسعود عزّز من ثقة أهالي طاجيكستان. لكن يبقى على ايران التزام الحذر الشديد في تحركاتها كي لا تثير المشاعر القومية العرقية في الامبراطورية السوفياتية السابقة. وإيران تخشى القومية الأذرية (الأذربيجانية) بشكل خاص، لأن «أذربيجان الكبرى» التي ينادي بها بعض القوميين الأذريين ربما تجد هوى وقبولًا لدى الأذريين الايرانيين الذين يبلغ عددهم عشرة ملايين نسمة.

أسباب هذا التفوّق: كتب فيصل جلول («الحياة»، العدد ١١٢٢١، تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ١٨): «باستثناء المغريات الايديولوجية التي يمكن أن تقدمها للتيارات الأصولية، فإن طهران ليست لديها ما تقدمه لهذه البلدان التي تحتاج أساسًا إلى نماذج تنموية واستثمارات ومساعدات اقتصادية وثقافية. ولا يمكن لطهران أن تستفيد من النزعة الطائفية. ذلك ان الشيعة يشكلون أقلية محدودة وينحصر وجودهم في أذربيجان ويشكلون أكثر من نصف سكان هذا البلد ولا يمكن تمييزهم عن السنة في مختلف المجالات. ولعلّ أذربيجان هي الدولة الوحيدة التي حسمت اتجاهها السياسي نحو تركيا وليس ايران. فهي اختارت الحرف اللاتيني للحلول محل الحرف الروسي وتعتمد اللغة التركية رسميًا. وإذا كانت طاجكستان قد اختارت الحرف العربي نظرًا لثقافتها الفارسية، وهي الأقرب إلى ايران (ثقافيًا) على الأقل، فإن هذا البلد الصغير ليس الأهم في آسيا الوسطى ناهيك عن ان خياره الثقافي الفارسي ليس كافيًا للحكم على خياره السياسي المؤجل حتى الآن بسبب الحرب الأهلية الدائرة في هذا البلد.

تبقى تركيا الأوفر حظًا في لعب دور مركزي في هذه الدول وذلك لأسباب كثيرة منها ان تركيا كانت على الدوام حليفًا مخلصًا للغرب خصوصًا الولايات المتحدة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في تنسيق المساعدات الدولية التي تتلقاها بلدان هذه المنطقة منذ استقلالها عن روسيا.

وتركيا يمكن أن تشكل نموذجًا يحتذى لهذه البلدان لأنها دولة شعبها مسلم لكنها علمانية وحققت انجازات مهمة في ميادين التنمية والاقتصاد وغيرها، وتملك الوسائل اللازمة لاغراء الحكومات الآسيوية، فهي تملك الرساميل التي يمكن استثمارها في هذه الدول، وأيضًا السلع والوسائل الاستهلاكية التي تحلم بها شعوب المنطقة، وهي تركية الثقافة طبعًا وتقدم نفسها بوصفها فرعًا لأصل موجود أساسًا في آسيا الوسطى.

لعلّ الدولة الخارجية الوحيدة التي لا تريد لتركيا أن تلعب دورًا في هذه المنطقة هي ايران، وليس من الصعب تخيّل الأسباب.

لقد تمكنت تركيا حتى الآن من التقدم مسافات بعيدة في حضورها في «تركستان» الآسيوية، فهي تمنح مساعدات وتؤهل كادرات، وتهتم بإعلام هذه الدول وثقافتها، وتدخل بكثافة إلى أسواق بلدانها، وإذا كان البعض قد تخوف في بداية استقلال الجمهوريات الإسلامية، من نشوء وحدة تركية شاملة تضم الأراضي التركية الحالية مع أراضي تركستان كاملة وتعيد بالتالي النظر في حسابات القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإن هذا التخوّف دحضته تركيا نفسها، ليس بسبب عدم رغبتها في انشاء تجمّع «تركوي» كبير، وانما بسبب عدم قدرتها على ذلك. فمشروع من هذا النوع يمكن أن ينحدر بتركيا إلى مرتبة اقتصادية دنيا ويحرمها من التقدم الذي حققته بنجاح حتى الآن. فدول آسيا الوسطى تحتاج إلى كل شيء تقريبًا. وعلى رغم ثرواتها الطبيعية الكامنة (نسبيًا) فإنها تحتاج إلى رساميل لاستخراج هذه الثروات وإلى إعادة تأهيل البنية التحتية بكاملها لمواجهة أعباء ومشاكل عديدة يتطلبها بناء الدول. ومن الصعب على تركيا أن تلبي هذه الحاجات كاملة من دون أن تغامر بنجاحها الاقتصادي. وقد رأينا كيف ان الوحدة الألمانية كانت كلفتها باهظة بالنسبة لألمانيا الغربية التي كان عليها أن تعود، من مسافات اقتصادية متقدمة كثيرًا على شركائها وخصومها، إلى الوراء بسبب الوحدة مع ألمانيا الشرقية، وإذا بادرت تركيا إلى ذلك فإنها ستنحدر

إلى مرتبة اقتصادية متدنية هذا إذا افترضنا ان دول آسيا الوسطى والقوقاز عازمة على طلب الوحدة بأي ثمن مع تركيا».

الدور الروسي

أزمة هوية: «إن الأمر لا يزال كنهًا غامضًا هو روسيا نفسها التي لم تحدد بعد هويتها بوضوح أو مكانتها في العالم. ولكن الشيء المؤكد هو ان روسيا لا تستطيع أن تقوم بالدور نفسه الذي قام به الاتحاد السوفياتي في العالم. فمسألة هوية روسيا موضوع نقاش محتدم الآن في موسكو. فالبعض يريد لروسيا أن تكون دولة أوروبية بحتة، بينما يرى آخرون أنها دولة أوروبية – آسيوية تمثل جسرًا بين الشرق والغرب. وهناك مجموعة أخرى لا تزال تعتقد أن على روسيا أن تسعى إلى إرساء علاقة خاصة مع العالم الإسلامي، لا سيّما وان هناك ست جمهوريات اسلامية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق تحدها جنوبيًا. ويبدو أن أزمة الهوية هذه في بلاد تبلغ مساحتها ضعف مساحة الولايات المتحدة هي أكبر وأخطر مجهول (...) وتركيز علاقاتها حاليًا على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان مردّه إلى أنها شارفت على الانهيار الاقتصادي (...) واليوم تجد روسيا نفسها في مواجهة واحدة من أصعب المشكلات، ألا وهي مصير ملايين الروس الذين يعيشون في آسيا الوسطى. فخلال العهود القيصرية والشيوعية كان أولئك الروس يعتبرون أنفسهم سادة في تلك البلدان، مثلما كان الانكليز في الهند والفرنسيون في الجزائر. أما الآن فمن الواضح أنهم فقدوا امتيازاتهم ويواجهون خطر الطرد. وروسيا التي تواجه خطر الانهيار الاقتصادي الآن لا تستطيع إعادتهم إليها. ونظرًا إلى أن روسيا تريد حماية الروس السلاف فيما وراء حدودها فإنها لا تريد كتلة إسلامية قوية على حدودها الجنوبية. ولهذا، فهي تفضل بقاء الجمهوريات الإسلامية منفصلة، وتحبّذ أن تبقى معتمدة اقتصاديًا عليها. كذلك تشعر روسيا بقلق من انتشار المشاعر القومية التركية، لا سيّما في كازاخستان (قازخستان) حيث يعيش الملايين من الروس» (من مقال باتريك سيل مستشهدًا بكلام لخبير روسي هو الدكتور فيتالي نعومكن، مستشرق ونائب سابق لمدير المعهد الشرقي في أكاديمية العلوم في موسكو، ويتولى الآن رئاسة المعهد الروسي الجديد للدراسات الاستراتيجية – مجلة «الوسط»، العدد ٤٦، تاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٩٢، ص ٣١–٣٢).

رابطة الدول المستقلة: جاء في مقال كتبه إيغور تيموفييف («الوسط»، العدد ٨٥، تاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣): «خلافًا لدول البلطيق وجنوب القوقاز التي علقت الآمال على الاستقلال والانفصال عن الامبراطورية السوفياتية، بقيت جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية تؤيد حتى اللحظة الأخيرة جهود ميخائيل غورباتشوف للاحتفاظ بالاتحاد السوفياتي، وأصبحت بعد انهياره في كانون الأول ١٩٩١ الأكثر حماسةً وإخلاصًا لرابطة الدول المستقلة» (وهذا بحد ذاته سبب قوي جدًا يجعل من الدور الروسي الدور الأول في جمهوريات آسيا الوسطى).

ويضيف تيموفييف: «كانت نزعة المحافظة عند حكّام آسيا الوسطى لا تعزى إلى النفور التقليدي في الشرق من التسرّع، بقدر ما تعزى إلى التخوّف من عدم الاستقرار السياسي ومن الفوضى الاقتصادية اللذين قد يصبحان، في رأيهم، النتيجة الأكثر احتمالًا للقطيعة الحادة جدًا مع موسكو.

وانفجر أول «لغم موقوت» في هذه المنطقة سنة ١٩٩٠ عندما نشب في إحدى محافظات قيرغيزستان الغربية المتاخمة لأوزبكستان نزاع دام بين القيرغيز والأوزبك على الأرض، وقتل فيه ٣٢٠ شخصًا. لكن الإشارة الحقيقة إلى الخطر الذي يهدد بنسف السلام والاستقرار في آسيا الوسطى جاءت خريف ١٩٩١ عندما نشب صراع حاد على السلطة بين العشائر الطاجيكية المتنفذة سرعان ما تحول إلى حرب أهلية واسعة.

في هذا الوضع أصبحت العضوية في رابطة الدول المستقلة (أهم دولة فيها روسيا) بالنسبة إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية المستقلة الضمان الوحيد لأمنها الإقليمي. وفيما كان رئيس كازاخستان، نور سلطان نزار باييف، ينطلق من أن جمهوريته التي يشكل الروس نصف سكّانها. لا تستطيع أن تتحاشى الاضطرابات القومية العنيفة وتمزق الأراضي إلا بالتعاون الوثيق مع روسيا، نجد نظيره الأوزبكي إسلام كريموف الذي يعاني من ضغط متزايد من المعارضة، يرى في موسكو حليفة في النضال ضد تصدير الأصولية الإسلامية من طاجيكستان المجاورة.

أما قيرغيزستان فكان رئيسها، عسكر أكايف، يأمل، مثل إسلام كريموف، بأن تساعد العضوية في رابطة الدول المستقلة في الحيلولة دون تسرّب عدوى عدم الاستقرار الطاجيكية إلى جمهوريته. وكان موقف صبار مراد نيازوف، رئيس تركمانستان، من رابطة الدول المستقلة فاترًا نوعًا ما منذ البداية. ولكن يمكن تفسير تحفظه قبل كل شيء بأن تركمانستان ليس لها حدود مشتركة مع طاجيكستان وان الوضع السياسي فيها كان الأكثر استقرارًا في آسيا الوسطى.

وهناك سبب آخر لانجذاب عواصم آسيا الوسطى إلى رابطة الدول المستقلة هو رغبتها في الحفاظ على المجال الاقتصادي الواحد الذي كان موجودًا في الاتحاد السوفياتي السابق. ففي العقود الأخيرة تكاملت آسيا الوسطى مع الاقتصاد السوفياتي تكاملًا عميقًا. حتى أصبح من الممكن أن يتحول قطع الصلات الاقتصادية بين الجمهوريات السوفياتية السابقة إلى شلل كامل لاقتصاد الدول الإسلامية الجديدة التي وجدت نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أمام خطر واقعي، خطر التقلص الشديد لأسواق تصريف بضائعها التقليدية من جهة، وتوقف وصول الوقود والمواد الغذائية والسلع الصناعية من روسيا، من جهة أخرى».

تركستان الكبرى، عدم واقعية: يتابع تيموفييف: «أصبح واضحًا منذ نهاية ١٩٩٢ ان رابطة الدول المستقلة، بالشكل الذي نشأت فيه على أنقاض الاتحاد السوفياتي، كانت عاجزة عن ايجاد الشكل الجديد للتكامل بين الجمهوريات السوفياتية السابقة وكانت على الأكثر صيغة لـ «طلاق لطيف» بينها.

وحفزت خيبة الأمل المتزايدة من رابطة الدول المستقلة جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية إلى البحث عن أشكال أخرى للتعاون، وتبيّن أن أكثرها قابلية للحياة فكرة «تركستان الكبرى» التي تفترض إنشاء اتحاد كونفيدرالي أو حتى فيديرالي للدور التركي في المنطقة.

وأيّدت هذه الفكرة في كازاخستان حركة «جلتوكسان» التي دعت منذ ١٩٩٠ إلى «احياء النزعة التركية»، وكذلك حركة «الآش» التي حاولت الجمع بين الفكرة التركية والإسلام. ونادت بشعارات مماثلة في أوزبكستان حركة «تركستان» التي هي قليلة العدد لكن لها، على ما يبدو، مستقبلًا.

وعلى المستوى الرسمي ذكرت فكرة ضرورة إقامة رابطة إقليمية للمرة الأولى في قمة جمهوريات آسيا الوسطى التي عقدت مطلع السنة (١٩٩٣) في طشقند. فقد أعلن المشاركون فيها إنشاء رابطة لدول آسيا المركزية واتفقوا على أن ينفّذوا معًا مشاريع اقتصادية ضخمة كتكرير البترول الكازاخستاني في مصافي أوزبكستان وتركمانستان، وبناء خط حديد يصل آسيا الوسطى بإيران. وأعلنت أيضًا اتفاقات لإنشاء تلفزيون موحد لآسيا المركزية يكون مقرّه في طشقند، وإصدار جريدة إقليمية عامة يكون مركزها في العاصمة الكازاخستانية ألما أتا. ومع ان الحديث في القمة دار أساسًا على التعاون الاقتصادي، فقد ذكرت أثناء المؤتمر الصحافي الختامي احتمالات قيام اتحاد اقليمي مستقبلي من الاتحاد الكونفيديرالي حتى دولة تركستان الواحدة.

لكن الشهور التي تلت دلت على عدم واقعية المحاولات الرامية إلى بناء رابطة لآسيا المركزية على أساس الوحدة التركية. فبعدما خرجت آسيا الوسطى من كنف موسكو، تبين أن التناقضات بين دولها أكثر بكثير مما يجمع بينها. يكفي على سبيل المثال أن نقول ان زعماء آسيا الوسطى اضطروا في قمة طشقند إلى التخاطب باللغة الروسية التي ثبتت في هذه المنطقة «لغة وسيطة» كما كانت العربية أو الفارسية في زمن مضى.

والملاحظ أنه مع الأحاديث والأقوال عن الوحدة يزداد بروزًا في الفترة الأخيرة التنافس بين دول آسيا الوسطى على الأدوار الأولى التي تطمع بها في المنطقة اليوم، حسب كل الدلائل، كازاخستان وأوزبكستان. واللافت في الوقت نفسه المواجهة المتزايدة بين الدول ذات النمط الفردي، والديمقراطي، والتي تمثلها من جانب أوزبكستان وتركمانستان ومن الجانب الآخر كازاخستان وقيرغيزستان. وقال الكاتب الأوزبكي ليرمان عثمانوف: «إن هذا الانقسام سيستمر على الأرجح وقد يصبح بؤرة توتر جديدة تفوق كثيرًا العقدة الطاجيكية – الأفغانية». وإضافة إلى هذا كله يرى بعض المتتبعين أن شبح الحرب من أجل الماء قد لاح في آسيا الوسطى في ظل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة. فالدول التي تستعمل للري منذ أقدم العصور مياه نهر آمو داريا (جيحون) يلوم بعضها بعضًا اليوم على تجاوز التقاسم المتفق عليه للماء وعلى تلويث النهر بالفضلات الصناعية. ووقعت صدامات من أجل الماء على الحدود بين الجمهوريات».

الزعامة لروسيا: دول آسيا الوسطى الإسلامية تعتبر، تقليديًا، منطقة نفوذ روسية، وقد تعودت على التعامل مع موسكو بوصفها مركزًا محوريًا. لذا نراها كانت مربكة إبان المرحلة الانتقالية الدائرة في المركز بين غورباتشوف ويلتسن، وإبان توزّع السلطة بين الرئيس الروسي، يلتسن، والبرلمان الروسي، الذي انتهى بانتصار يلتسن الذي ما لبث أن رأى نفسه بعد أقل من شهرين (أي في أواخر ١٩٩٣) مهزومًا أمام تقدم القوميين «المتطرفين» في الانتخابات العامة، ما جعله وأنصاره يندفعون إلى طلب التحالف مع الشيوعيين تحت شعار «الفاشية لن تمر». فبات واضحًا أن التوازنات السياسية الجديدة لا يمكن لها إلا أن تنتج تركيبة حاكمة تحد من جموح «الإصلاحات» الاقتصادية (على النمط الغربي وبمباركة من الغرب) وتدخل تعديلًا على السياسة الخارجية الروسية المماثلة للغرب.

ولعلّ جزءًا أساسيًا من أسباب الحروب الداخلية في دول آسيا الوسطى الإسلامية يعود إلى هذا الارتباك إزاء ما يدور في موسكو. فالتغييرات التي شهدتها دول آسيا الوسطى لم تكن تغييرات داخلية بحتة. كان مصير هذه الدول وأنظمتها مفصلًا على الدوام وفق القياس الموسكوبي. لذا، تشكل

الأحداث الروسية الأخيرة محطة جديدة في تاريخ هذه الدول، وستنعكس حتمًا على حروبها ونزاعاتها وعلاقاتها الخارجية. والمرجح أن هذه الدول لن تعود إلى الوراء، لكنها لن تتقدم من الآن فصاعدًا بمعزل عن رغبات المركز الروسي ومصالحه.

فالزعامة في الصراع من أجل آسيا الوسطى «لا تزال حتى اليوم لروسيا. فالسنوات المئة التي عاشها مسلمو آسيا الوسطى في كنف الامبراطورية الروسية لم تمض بلا أثر، ودرجة تكامل اقتصاد المنطقة بالاقتصاد الروسي عالية جدًا، حتى انه يستبعد اليوم أن تتخوف موسكو فعلًا من منافسة أحد لها أيًا كان. فروسيا لا تزال المصدر الوحيد للأخشاب والأنابيب ومنتجات البترول وكثير غير ذلك من السلع ذات الأهمية الحيوية لهذه المنطقة. ولا ننسى بعد ذلك الملايين من الروس الذين يقيمون إقامة دائمة في آسيا الوسطى ويشكلون الأكثرية بين العمّال المهرة والعلماء والفنيين. قال أحد الاقتصاديين الروس في هذا الصدد: الشائعات اننا خرجنا نهائيًا من آسيا الوسطى مبالغ فيها بوضوح. ان آسيا الوسطى لم تعد معنا، لكنها ستظل زمنًا طويلًا عاجزة عن الاستغناء عنّا» (إيغور تيموفييف، «الوسط»، العدد ٨٥، تاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣، ص ٤٢).

تراتبية الأدوار: «حتى الآن تعتبر تركيا اللاعب الأول في هذه المنطقة (آسيا الوسطى) بعد روسيا، ويليها في الأهمية ايران. أما الدول الأخرى، ومن بينها دول عربية، فإنها تلعب أدوارًا ثانوية وتحضر في هذه المنطقة بفعل صراعاتها وليس بهدف اكتساب نفوذ أو التوسّع بنفوذ ما. هذا الأمر يميّز حضور باكستان والهند في هذه الدول، وحضور إسرائيل والدول العربية.

وتبقى أفغانستان تتأثر بهذه الدول وتؤثر فيها إثنيًا ودينيًا وخصوصًا من جهة طاجيكستان حيث يعمد الزعيم الأفغاني الأوزبكي (بين حين وآخر) إلى التهديد باستقلال منطقته الواقعة على حدود طاجيكستان، للفصل بين طاجيك أفغانستان وطاجيكستان، ولحرمان المقدم الطاجيكي أحمد شاه مسعود من لعب دور أكبر بكثير من دوره الراهن في المعادلة الأفغانية.

ولعلّ تنازع القوى وتنافسها على آسيا الوسطى والقوقاز يعزز فرص دولتين من دولها ترغبان في أداء دور مركزي فيها وهما أوزبكستان التي تحتل موقعًا استراتيجيًا من الدرجة الأولى بربطه للجمهوريات الإسلامية كلها؛ والأوزبيك هم الأكثر عددًا في المنطقة والأكثر تمسكًا بالقومية التركية وبالتقاليد الحضرية، وقد لعبوا أدوارًا تاريخية مهمة في هذه المنطقة. والدولة الثانية هي كازاخستان التي تعتبر من أكبر دول المنطقة مساحة وتحتفظ بوسائل اقتصادية مهمة وتعتبر الدولة الثالثة في أهميتها العسكرية في إطار الأسلحة الاستراتيجية المركزة في نطاق أراضيها. وهي تريد أن تخاطب الدول العظمى انطلاقًا من هذا الموقع، ويسعى رئيسها نور سلطان نزار باييف إلى حرق المراحل لتحقيق تنمية متسارعة تتيح لبلاده احتلال منصب اللاعب الأول المحلي في هذه الرقعة. لكن تظل المشكلة بالنسبة لكازخستان كامنة في انشطارها اثنيًا إلى منطقتين: روسية وأوروبية (أساسًا) في الشمال، وكازاخية وأوزبكية في الجنوب والوسط» («الحياة»، العدد ١١٢٢١، تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ١٨).

بوادر حلف تركي – اسرائيلي

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي واسرائيل تبذل نشاطًا واضحًا في هذه الجمهوريات. وهناك جهد اسرائيلي بارز في أوزبكستان حيث تعيش فيها أقلية يهودية، وتمّ انشاء خط طيران منتظم بين تل أبيب وطشقند. وتستثمر اسرائيل في ذلك علاقاتها القوية بالمصارف الدولية للحصول على تسهيلات، كما تستثمر توافر المهاجرين الروس الذين يجيدون اللغة الروسية ويعرفون ظروف هذه الجمهوريات.

وكان رئيس قيرغيزستان عسكر أكاييف أول رئيس دولة مسلمة يزور اسرائيل (١٩ كانون الثاني ١٩٩٣) منذ زيارة الرئيس المصري أنور السادات في العام ١٩٧٧. وكانت اسرائيل اعترفت باستقلال قيرغيزستان في كانون الثاني ١٩٩٢، وأقام الطرفان علاقات دبلوماسية في آذار ١٩٩٢.

تولي اسرائيل أهمية خاصة لعلاقتها مع تركيا لأنها الفرع الوحيد الباقي من فروع العلاقة الاستراتيجية التي بناها دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء اسرائيلي، بين اسرائيل والدول الأخرى المحيطة بالعالم العربي وفي مقدمتها ايران وإثيوبيا، من أجل تطويق العرب. وأطلق على هذه الاستراتيجية اسم «استراتيجية الدول المتاخمة للمنطقة العربية». إذ إنه رسم صورة تثير الذعر عن عبد الناصر والشيوعية واثرهما في إخضاع الشرق الأوسط وافريقيا بكاملهما، في مذكرة سرية أرسلها إلى الرئيس الأميركي أيزنهاور. ولمواجهة هذا الخطر، اقترح تأييد أميركا لتحالف بين اسرائيل وايران وتركيا واثيوبيا بهدف «إقامة سد قوي منيع في وجه المدّ الناصري – السوفياتي». ونالت الفكرة إعجاب ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالس فأعطيا بن غوريون الضوء الأخضر للمضي قدمًا في تلك الاستراتيجية. واستنادًا إلى الدعم العسكري والمالي الأميركي، بدأت اسرائيل العمل بجدية على تنفيذ هذه الاستراتيجية في الخمسينات والستينات وطورت علاقات سرية مع ايران وتركيا واثيوبيا. وظلت استراتيجية «التخوم» هذه أحد الأسس الرئيسية للسياسة الاسرائيلية، حتى بعد

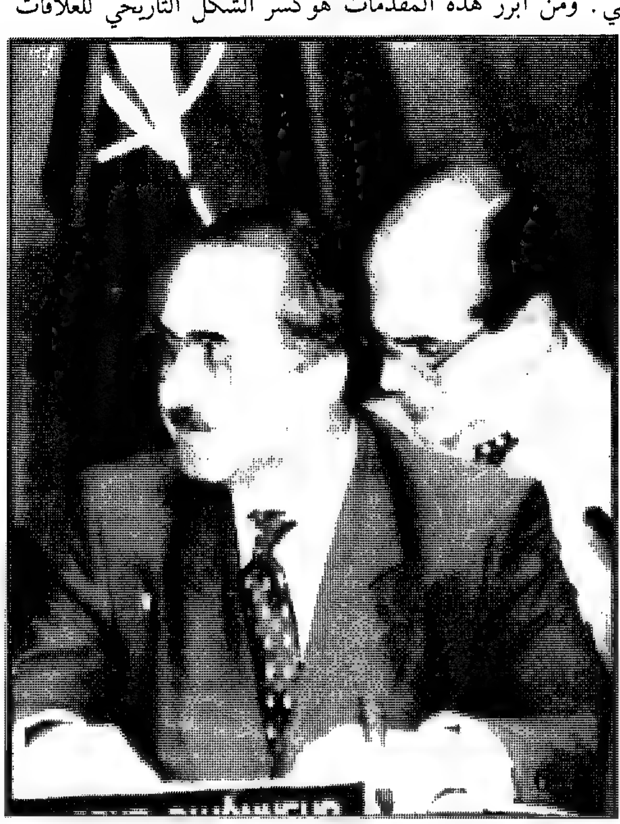


رئيس قيرغيزستان عسكر أكاييف في زيارة اسرائيل (١٩ كانون الثاني ١٩٩٣).

الإطاحة بحليفيها الرئيسيين: شاه ايران وامبراطور اثيوبيا هيلا سيلاسي. وظلت اسرائيل على علاقات جيدة مع اثيوبيا في عهد منغيستو هايلي مريام لكي تنقل آلاف اليهود الفالاشا. واليوم تظل علاقات اسرائيل مع تركيا أهم عنصر في تلك الاستراتيجية.

فالزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين لاسرائيل (أواخر ١٩٩٣)، والتي تعتبر الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة، ألقت الضوء على الآلية السياسية للتحالفات التي يمكن أن تقوم في ظل «النظام الشرق أوسطي». إذ إن الأمن والاقتصاد كما ظهر في تصريحات وزيري الخارجية التركي والاسرائيلي يفتحان مجالًا لقراءة جديدة داخل الخارطة السياسية في المنطقة عمومًا؛ فالأمن لا يعني فقط مقولة مكافحة «الإرهاب»، إنما تحديد لـ«وسائل ضمان الأمن وإزالة المخاطر التي تهدد السلام». بحسب تعبير تشيتين؛ والاقتصاد مرتبط بمقدرة تركيا دعم كافة المشاريع الاقتصادية المشتركة.

«كسر التاريخ»: والمعلوم أن التراث الإسلامي لتركيا، على رغم الحالة العلمانية التي تحكمها، يبقى حاضرًا لديها ويمكن توظيفه في أي اتجاه استراتيجي، في آسيا الوسطى وفي الشرق الأوسط وإزاء المسألة الفلسطينية تحديدًا. وأهمية عملية التوظيف، هنا، وخطورتها، في تأديتها لوظيفة تعجز عنها اسرائيل تمامًا، فتُؤدى من خلال حليف استراتيجي لها. وقد أجاد مازن بلال، صحافي وكاتب سوري، في تحليله لهذه النقطة بالذات بقوله: «إذا كان من السهل، مثلًا، خلق حوار حول الوحدة الأوروبية أو الاتفاق الأميركي – المكسيكي – الكندي (نافتا) فإن شرق المتوسط (وآسيا الوسطى) بحاجة إلى مقدمات أساسية في إنشاء الحوار ثم الدخول في النظام الاقليمي. ومن أبرز هذه المقدمات هوكسر الشكل التاريخي للعلاقات السياسية، وهذا الأمر لا يمكن انْ تقوم به اسرائيل لأنها خارج التاريخ العام للمنطقة، وبالتالي فهي لا يمكن انْ تقوم بهذه المهمة لكنها ستكون طرفًا فيها، بينما تملك تركيا ظرفًا داخليًا ومقوّمات ذاتية لتبديل العلاقات في المنطقة، فمن الناحية التاريخية تعتبر جزءًا من التاريخ الإسلامي فهي كوّنت مركزية للمنطقة خلال فترة طويلة، وفي نهاية عصر السلطنة العثمانية، رفض عبد الحميد الثاني الموافقة على الخطة الصهيونية وذلك لاعتبارات دولية عدة، وبمعنى آخر فإن تركيا بإقامتها اتصالًا مباشرًا مع الدولة العبرية فإنها تعاكس الحالة التاريخية السابقة،



وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين.

وذلك بناء على «استقلال التاريخ» وما خلفه من علاقات مع شعوب العالم العربي، ومن الناحية الاقتصادية فإن النموذج التركي في الإنتاج يعتبر شكلًا مرتبطًا مع المنطقة عمومًا، سواء عبر التجارة إلى سورية ثم الخليج، أو بمقوماته كنظام اقتصادي لم يعتمد الأشكال التقليدية للأنظمة العالمية، فكان اقتصادًا موجهًا ويملك حرية داخلية، مما جعله يتطور باتجاه ايجاد مفهوم يربط الاقتصاد بالعلاقات الاقتصادية في شرق المتوسط عمومًا، ومن الناحية السياسية فإن المباشرة في ايجاد اتفاق أمني تركي – اسرائيلي يشكل حلقة مهمة داخل شرق المتوسط حيث يكون التكامل الأمني شرطًا أساسيًا لعملية الاستقرار السياسي. وهذه المباشرة جعلت مقاتلي حزب العمّال الكردستاني وجهًا لوجه أمام النظام الأمني والسلام في المنطقة، وفي المقابل أوجد رابطًا جديدًا لمنظمة التحرير في مجال التعاون الأمني مع تركيا، خصوصًا ان الحكومة التركية ستقدم مليوني دولار لمشروع الدولة الفلسطينية، وهذا التعاون الاقتصادي هو جزء من التكوين الأمني العام للسلام وفق المفهوم التركي.

تدور كل التحركات التركية حتى الآن في إطار المشروع العام للنظام الإقليمي، والسؤال الذي يحوم حول هذه التحركات هو قدرتها على الانسجام مع «التكوين المزدوج» للاستراتيجية التركية، وبمعنى أدق مقدرتها على الاحتفاظ بكل علاقاتها دون أن يؤدي هذا الأمر إلى فقدانها مصالحها الأساسية، فعلاقتها الجديدة مع اسرائيل تدخل في هذا الإطار، فهي كسر للشكل التاريخي في العلاقات السياسية لشرقي المتوسط، وبالتالي ايجاد مقدمة واقعية لمباشرة ايجاد صيغة لشكل اقليمي جديد» («الحياة»، العدد ١١٢٧٦، تاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٩٣، ص ١٤).

وجاءت زيارة الرئيس الاسرائيلي عازر وايزمن لتركيا (٢٤ كانون الثاني ١٩٩٤) وما رافقها من تصريحات لمسؤولي البلدين لتؤكّد على أن العلاقات بينهما ستشهد تعاونًا واسعًا لا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي فحسب، بل على الصعيد الأمني أيضًا (راجع تركيا).

الأهداف: هذه الأهداف (للحلف التركي – الاسرائيلي) حتى من منظور الدبلوماسيين الغربيين، هي التالية:

– احتواء سورية وأضعافها في الدرجة الأولى. إذ إن اسرائيل ترى في سورية، على رغم مفاوضات السلام، عدوها الرئيسي؛ كما ان تركيا تنظر إلى سورية بارتياب دائم. إضافة إلى الهدف التركي – الاسرائيلي المشترك، وهو زعزعة التحالف الايراني – السوري. فاسرائيل ترى في المحور السوري – الايراني، عقب تدمير العراق، التحدي العسكري الوحيد الباقي أمامها في المنطقة، بينما ترى فيه تركيا الحاجز الذي يحول دون توسيع نفوذها في العالم العربي.

– منع ظهور نظام موال لسورية في العراق. فإسرائيل وتركيا تراقبان عن كثب أية تحركات قد تدل على ظهور تحسن في العلاقات العراقية – السورية. فمثلما يستحوذ هاجس «الجبهة الشرقية» على اسرائيل، تشعر تركيا بالقلق من إمكانية أي توافق بين سورية والعراق.

– منع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى من الوقوف إلى جانب العرب في صراعهم ضد اسرائيل، أو الوقوف إلى جانب ايران ضد تركيا.

– أهم تلك الأهداف، على الأرجح، هو منع وصول الأسلحة النووية من آسيا الوسطى إلى ايران أو الدول العربية. ولهذا نجد ان اسرائيل تساعد على الترويج للنفوذ التركي في آسيا الوسطى لمنع انتشار نفوذ كل من ايران والمملكة العربية السعودية. والواقع ان إسرائيل وأصدقاءها يضغطون

بقوة، نيابة عن تركيا، في الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية. كذلك تمارس إسرائيل ضغوطًا دبلوماسية وتجارية كبرى لكي تكسب الأصدقاء لنفسها في آسيا الوسطى. فقد أقامت علاقات رسمية مع كازاخستان وأوزبكستان وأذربيجان وقيرغيزستان وطاجيكستان، كما انها تنهمك في جهود حثيثة لبيع خبراتها الزراعية والإلكترونية والعسكرية إلى تلك الجمهوريات.

ومثلما كان الحال عليه في الخمسينات والستينات فإن الحجة التي تطرحها إسرائيل في واشنطن هي ان اسرائيل وتركيا «تساعدان على إرساء الاستقرار في منطقة مضطربة تمتد من القرن الافريقي حتى آسيا الوسطى». والهدف من هذه الاستراتيجية هو ضمان تدفق المساعدات الأميركية مع الإبقاء على عزلة العرب وايران والعمل على احتوائهم.

ومع ظهور الجمهوريات الإسلامية الست، بدأ الاهتمام يتسلط ثانية على السياسات الإسلامية. ففي الخمسينات، وفي عهد جمال عبد الناصر، كانت مصر مركز جاذبية المنطقة برمّتها، ومحط اهتمامها. إلا أن مركز الاهتمام انتقل الآن شمالًا، إلى ايران وتركيا وأفغانستان. وبعد أن كانت هذه الدول على حافة العالم الإسلامي أصبحت الآن في مركز الاهتمام الإسلامي. وبينما كان جوهر النظام الإسلامي السائد عربي الهوية، نجد أن هذا النظام اتسع الآن ليشمل القوقاز وآسيا الوسطى. ما يعني أن طشقند وألما أتا وغيرهما من مدن آسيا الوسطى ستصبح جزءًا من ذلك النظام.

نموذج على التغلغل الاسرائيلي: «ينفر رجال الأعمال عادة من التعامل مع دولة تتميز بعدم الاستقرار السياسي وبتأخر بنيتها التحتية عن الركب المعاصر وببعدها الجغرافي وبتعذر وجود المال فيها.

وتتميز جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي سابقًا بهذه الصفات إلا أن شول ايزنبيرغ، الذي يعتبر من أكثر رجال الأعمال في اسرائيل، وربّما في العالم كله تكتمًا، يرى ان الجمهوريات تلك هي المكان المفضل الذي يحب أن يمارس نشاطه التجاري فيه.

وفي وقت متأخر من العام الماضي، وقعت حكومة كازاخستان عقدًا بقيمة ١٦٠ مليون دولار مع مجموعة ايزنبيرغ في تل ابيب يتناول قيام المجموعة بصنع وتركيب معدات ري متطورة في جنوب الجمهورية الآسيوية.

وكان هذا العقد حلقة من سلسلة من العقود دخلت فيها شركات ايزنبيرغ في كازاخستان وفي الجمهوريات الاسلامية الأخرى. وتتناول هذه العقود النشاطات كافة التي تتراوح بين الزراعة وانتاج المواد الغذائية وبين تكرير النفط وانشاء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ولدى المجموعة الاسرائيلية الكثير من مشاريع في كازاخستان وحدها تقدر قيمتها ببليوني دولار.

وتبدو التزامات عميقة من هذا القبيل في منطقة محاطة بالشكوك السياسية والاقتصادية وكأنها تهور تجاري، أو على الأقل تعبير عن تفاؤل مفرط. اما ايزنبيرغ نفسه فيعتقد ان ما يقوم به هو غير ذلك تمامًا فآسيا الوسطى بالنسبة له هي الحدود / الجبهة الجديدة التالية في سياق نشاطه التجاري الذي بدأ في اليابان في الأربعينات ثم تنقل في الشرق الأقصى ووصل إلى الصين حيث أبدى نشاطًا تجاريًا كبيرًا واسع النطاق في العقد الماضي.

ويندر ما يتحدث ايزنبيرغ إلى الصحافيين إلا أنه قال في مقابلة في مقره في تل ابيب ان ما يقوم به في آسيا الوسطى يجري حسب نمط خاص من النشاط «إذ فعلت الشيء نفسه عندما بدأت النشاط في اليابان ومن كان يثق باليابانيين وقتذاك؟ وعندما باشرنا نشاطنا في كوريا الجنوبية كانت قيمة موجوداتها الإجمالية ٥٠ مليون دولار. وهذه الدول الآن تعتبر بمثابة المعجزات الاقتصادية. إذ كان العمل في الصين والفيليبين وتايوان صعبًا جدًا إلا أنني أعتقد أن مساعدة هذه الدول عندما تكون أوضاعها رديئة يولد صداقات ويقوم أصدقاء مستعدين لمساعدة من ساعدهم عند التعافي».

وكان دور ايزنبيرغ الأساسي في كل هذه الدول يشبه دور «صانع الزيجات» المولع بالجمع بين الدول الحريصة على تطوير بناها الصناعية وبين الشركات

الغربية المالكة من التكنولوجيا والمقدرة ما يمكنها من مساعدة هذه الدول على تحقيق رغباتها.

ومنذ ١٩٧٨، قامت شركته الرئيسية «يونايتد ريفا لوبمنت انك» بترتيب سلسلة من الصفقات في الصين تناولت تنفيذ مشاريع متعددة تراوحت من مصانع لإنتاج الطاقة إلى مصنع لإنتاج الزجاج المقوى كلف ١٥٠ مليون دولار في مدينة «شنغهاي» شاركت في تنفيذه شركة «بيللكينغتون غلاس» البريطانية. ولدى الشركة الآن ١٢ مكتبًا في الصين. مما مكّنها من قطف ثمار النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الصين أخيرًا.

ويعتبر ايزنبيرغ ما يقوم به في جمهوريات آسيا الوسطى قدوة يجب الاحتذاء بها، ولجأ في سعيه للعثور على التمويل اللازم، الذي يعتبره «أكبر صراع»، إلى برامج المساعدات التي تقدمها الدول وإلى بنك التنمية الاقليمية الأوروبي الذي يتطلب من شركاته أن تساهم ماليًا في المشاريع التي تتولى تنفيذها.

أما في ما يتعلق بالمدفوعات المستحقة له فيقول: «نحن لا نتلقى مالًا لقاء ما نقوم به، بل سلعًا». وفي اتفاقين خاصين بتحسين مقدرة كازاخستان على تكرير البترول، سيسعى ايزنبيرغ إلى الحصول على العائد من ازدياد فعالية مصانع التكرير هناك. ويقول بهذا الخصوص «ما يعود عليهم من تكرير البترول الخام يشكل ٦٢ إلى ٦٥ في المئة من المنتجات المكررة. وبوسعنا جعل هذه النسبة ٩٥ في المئة. وسيكون الفرق هو ما نتلقاه من مال. هذه فلسفتنا التي نسير على هديها، فنحن نستثمر في البدء ونسترد ما ندفعه بعد وقت. فالأمر لا يتسم بالسرعة ويتطلب طول أناة».

ويوجد «حب متبادل» بين ايزنبيرغ وبين الدولة العبرية، فعلى رغم انه يحمل جواز سفر نمسويًا، أصبح مواطنًا اسرائيليًا منذ ١٩٥٠. وأصدرت الحكومة العبرية قانونًا يعرف باسم «قانون ايزنبيرغ» منحت بموجبه عملياته خارج الدولة العبرية اعفاءات ضريبية بغية اغرائه لكي يجعل اسرائيل مقر نشاطات مجموعته. ومنذ عام ١٩٥٠ أضاف إلى امبراطوريته التجارية في الدولة العبرية شركة «اسرائيل كوربوريشن» وهي شركة عامة قابضة يعمل في الشركات التابعة لها ثمانية آلاف عامل في اسرائيل، وتبلغ قيمة نشاطاتها الإجمالية ٢,٥ بليون دولار في العام.

وبنى ايزنبيرغ علاقات تكافلية مع حكومات الدولة العبرية المتعاقبة ما أثار غيرة عدد كبير من رجال الأعمال اليهود الآخرين الذين يشعرون بأنه ينعم بعدد كبير من الامتيازات من الدولة. وعلى سبيل المثال، ستضمن الدولة العبرية معظم الصفقة التي عقدها ايزنبيرغ مع جمهورية كازاخستان. ونشط في شركات ايزنبيرغ على مدى الأعوام الماضية كبار المسؤولين العبريين كموشي أرينز، وزير خارجية الدولة اليهودية سابقًا، وديفيد كيمحي الذي كان في ما مضى مديرًا عامًا لوزارة الخارجية هناك.

ويقول ايزنبيرغ ان من أسباب حرصه الشديد على تجنب الأضواء حساسية العمل كاسرائيلي في أنظمة ودول كالصين التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع العالم العربي. إلا أن ايزنبيرغ كان في غضون الثمانينات وحتى وقت اقامة علاقات ديبلوماسية بين الصين واسرائيل في وقت سابق من العام الجاري، واسطة العلاقات شبه السرية المتكتمة بين الدولتين.

وفي اثناء هذه الفترة كلها، يقال ان اسرائيل باعت كميات ضخمة من الأسلحة للصين أثارت أحيانًا صدور تصريحات قلقة من الولايات المتحدة. ويقول ايزنبيرغ «إذا طلبت الحكومة الاسرائيلية منا المساعدة، نساعدها أحيانًا. إلا أنني لست تاجر سلاح. ولا ننشط في هذا المجال إلا إذا طلبت الحكومة مساعدتنا، ولم نبع أبدًا أي معدات عسكرية».

ويعترف ايزنبيرغ بأنه ليس متأكدًا ما إذا كانت الارتباطات مع جمهوريات آسيا الوسطى ستنجح كما نجحت جهوده السابقة إذ اضطر في تشرين الأول الماضي إلى الخروج من طاجيكستان لأن حربًا أهلية اندلعت فيها.

ويقول تعقيبًا على هذا «خسرنا بضعة ملايين من الدولارات. إلا أنني متأكد أنني سأعود إلى هناك في يوم من الأيام» (هيو كارنيغي، «الحياة»، عدد ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٣، ص ١٤ المعدة بموجب اتفاق خاص مع صحيفة «فايننشال تايمز». والمقال بعنوان: «ايزنبيرغ النمسوي الأصل أصبح اسرائيليًا بموجب قانون أعد له وحده - نشاط اسرائيلي محموم في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وقيمة المشاريع المحتملة في كازاخستان وحدها بليونا دولار»).

العرب وجمهوريات آسيا الوسطى

ثمة مقال نموذجي في هذا الموضوع للدكتور علي الدين هلال، أستاذ ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، نشرته مجلة «الوسط»، العدد ٤٦ تاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٩٢، من المفيد تثبيت أهم نقاطه حرفيًا لما ينطوي عليه من تأريخ لعلاقة العرب بهذه الجمهوريات وهي لا تزال في عاميها الأولين من الاستقلال:

«العرب يمتلكون – في ما بينهم – الكثير من أوراق التأثير. فلدى الدول النفطية المال الذي تستطيع أن تدعم به مشاريع التنمية والتطوير في هذه الجمهوريات الإسلامية، وهو أهم ما تسعى إليه هذه الدول الآن، ثم ان العرب لديهم الورقة الثقافية الدينية المتمثلة في شعائر الحج. ثم ان لديهم خبرات فنية وتجارب تنموية وكوادر إدارية وتكنولوجية تستطيع أن تشارك وتنفذ. بعبارة أخرى، المنطقة العربية لديها كل ما تتطلع إليه هذه الجمهوريات، التطلع الثقافي الحضاري وإحياء الوعي بالإسلام وتقاليده، والمال والكوادر البشرية الضرورية لتنفيذ مشاريع التنمية.

ولكن، ما حدث غير ذلك تمامًا. فلا أحد يعرف أن وفدًا باسم جامعة الدول العربية أو حتى باسم مجموعة من الدول العربية سافر إلى آسيا الوسطى، أو ان اجتماعًا عربيًا تمّ للتنسيق بين سياسات الدول العربية المختلفة ذات الاهتمام بالمنطقة. فالذي حدث ان بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية ومصر وسورية وليبيا والكويت أرسلت بعثات وفتحت سفارات وأبرمت اتفاقيات، ولكن كلها بشكل ثنائي.

السعودية كانت من الدول السباقة في الاهتمام بالجمهوريات الإسلامية، وقام وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل بزيارة للمنطقة للتعرف بشكل مباشر على احتياجاتها، ونشاط السعودية ينبع من اهتمامها بنشر اللغة العربية، وبدعم المؤسسات الدينية من مساجد ومدارس، ومن الرغبة في مواجهة النفوذ الإيراني. ويضيف بعض المحللين اعتبارًا رابعًا وهو البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها البتروكيماوية.

في هذا الإطار شاركت السعودية – مع كل من الكويت والإمارات – في المؤتمر الذي انعقد في واشنطن في كانون الثاني ١٩٩٢ بهدف مساعدة دول الكومنولث (الاتحاد السوفياتي سابقًا) وخصصت السعودية مبلغًا لتقديم مساعدات عينية للجمهوريات الإسلامية، تمثلت هذه المساعدات في إقامة المساجد والمدارس الدينية وفي تمويل الوعّاظ والشيوخ اللازمين لإدارة هذه المؤسسات، كما تمثلت في طبع كميات كبيرة من القرآن الكريم وتوزيعها في الجمهوريات.

واستعانت السعودية بمنظمة المؤتمر الإسلامي لفتح قنوات اتصال مع الجمهوريات الإسلامية، وتمّ فتح فرع لبنك البركة في ألما أتا عاصمة كازخستان، كما بدأ تعاون تجاري مع أوزبكستان.

مصر، من الناحية الأخرى، ركزت على العلاقات التجارية والاقتصادية، فكان أول وفد رسمي مصري برئاسة كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء لشؤون التخطيط، ورافقه عدد كبير من رجال الأعمال والقطاع الخاص – وتمّ تنظيم عدد من المعارض الصناعية والتجارية للترويج للسلع المصرية، كما تمّ كذلك إنشاء بنك مصري – أذربيجاني برأسمال قدره عشرين مليون دولار. واستقبلت مصر عديدًا من الوفود الرسمية من هذه الجمهوريات.

وركّزت مصر أيضًا على العلاقات الثقافية والدينية. فقام الدكتور حسين كامل بهاء الدين،

وزير التعليم، بزيارة في هذا العام إلى المنطقة يرافقه عدد من رؤساء الجامعات المصرية، وكذا مفتي الديار المصرية، وأبرم عددًا من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون بين الجامعات والتبادل العلمي. وكانت مصر حريصة أيضًا على تكريم الشخصيات الدينية البارزة في هذه الجمهوريات، وفي الاحتفال الذي نظمته وزارة الأوقاف في ليلة القدر، وقف الرئيس حسني مبارك ليوزّع شهادات التكريم والأوسمة على عدد من رجال الدين من هذه الجمهوريات.

ثلاثة أهداف عربية: في هذا السياق ينبغي أن نفهم موضوع الدين وأن ندرك آثار الحياة في المجتمع السوفياتي لمدة ما يزيد على سبعين عامًا، مورست فيها الدعاية المنظمة ضد الدين.

وفي إطار هذه الاعتبارات يمكن للعرب أن يكونوا قوة فاعلة في آسيا الوسطى من دون مغالاة أو مزايدة، معتبرين الظروف الموضوعية والقيود التي تؤثر على ذلك.

وفي تصوري ان الأهداف العربية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ينبغي أن تتمثل في ثلاثة: أولها تدعيم الوجود الإسلامي على المستوى الديني والحضاري والثقافي باعتبار هذه الجمهوريات جزءًا من العالم الإسلامي؛ وثانيها، العمل على أن تكون السياسات الخارجية لهذه الدول دعمًا للمواقف العربية والقضايا العربية عمومًا؛ وثالثها، العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول، باعتبار ان آسيا الوسطى منطقة جوار جغرافي للمنطقة العربية والشرق الأوسط، ومن ثم فإن الاستقرار الداخلي فيها مطلوب ليس فقط لصالح هذه الدول، ولكن أيضًا لأن ازدياد حدة عدم الاستقرار في هذه الجمهوريات ستكون له تداعياته على المنطقة العربية، بحكم انتشار الأفكار والحركات السياسية عبر الحدود والدول.

بالطبع، هذه الأهداف لا يمكن أن تحقق بين يوم وليلة، وبالتأكيد فلا يمكن تحقيقها من خلال جهود دولة عربية بمفردها، أيا تكن قدرات هذه الدولة، كذلك فإن هذه الأهداف تتطلب ترجمتها إلى خطط وبرامج عمل محددة.

الوقت غير متأخر بعد، وإن كان هناك بعض الأمور المهمة التي تقررت بالفعل، مثل قرار أربع جمهوريات، تبني الحروف اللاتينية لكتابة لغاتها، مع ذلك ما زال يمكن للعرب أن يبلوروا وجودهم، ولكن شرط ذلك هو التنسيق بين الدول العربية العاملة في آسيا الوسطى».


البحر المتوسط
ايران
العراق
ليبيا
مصر
الجزائر
تشاد
السودان
كينيا
المحيط
الهندي

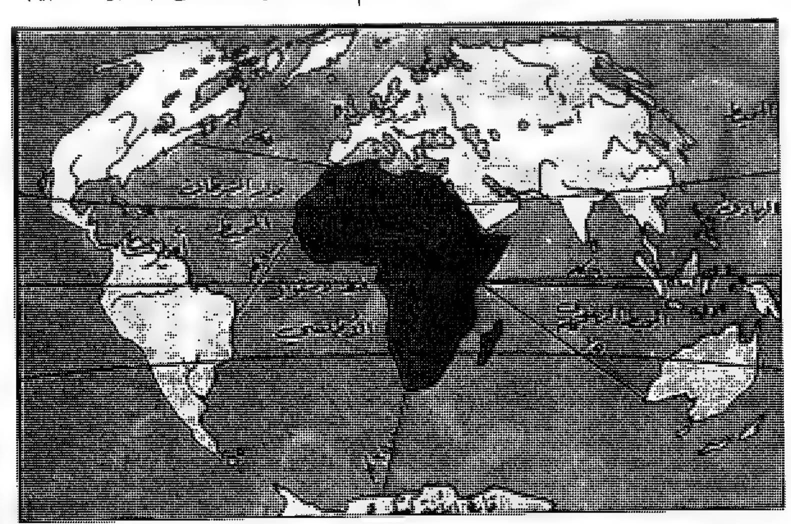
افريقيا

مهد البشرية والقارة «اللغز»

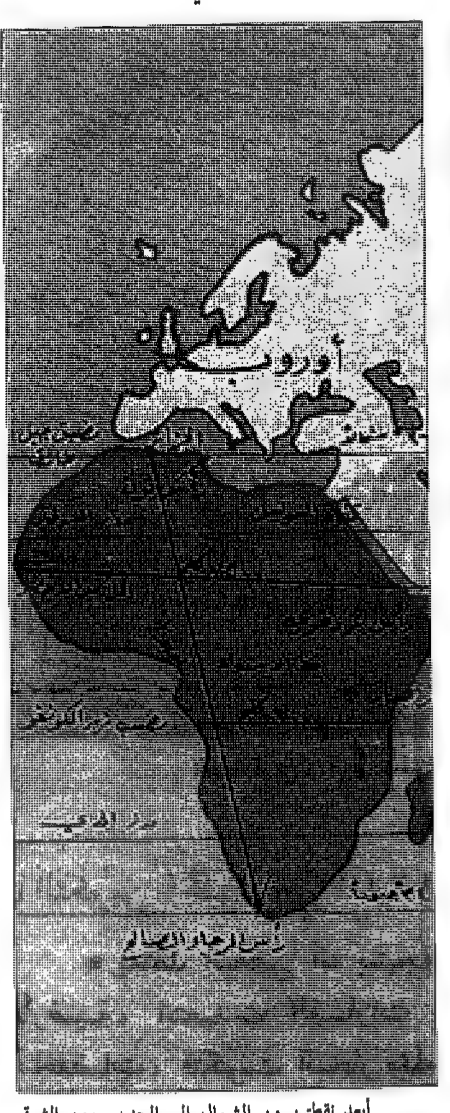
قارة (جزيرة كبيرة)، أكثر جهاتها اتصالًا بالعالم الخارجي هي الركن الشمالي الشرقي عند قناة السويس، وعند مضيق باب المندب، ثم شمالًا عند جبل طارق. وتعد تلك الأبواب المعابر الطبيعية في دخول الهجرات البشرية القارة الافريقية.

قارة شاسعة، مساحتها نحو ٣٠,٣١٩,٠٠٠ كلم[٢] (آسيا أكبر منها مساحة). طولها من الشمال إلى الجنوب ٨٠٠٠ كلم، وعرضها من الشرق إلى الغرب ٧٤٠٠ كلم (المقصود طبعًا المسافة بين أبعد نقطتين سواء بالنسبة إلى الطول أو العرض). أما عدد سكانها فقليل بالنسبة إلى مساحتها. نحو نصف مليار نفس.

تختزن افريقيا ثروات كبيرة: الماس، والذهب، واليورانيوم (افريقيا الجنوبية)؛ الذهب والماس (غانا وتنزانيا)؛ ومناجم هائلة من النحاس (زائير وزامبيا)؛ وحقول نفط واسعة (في الغرب



موقع افريقيا من العالم.



أبعد نقطتين من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب.

والشمال)، ومناجم كبيرة من الحديد والفحم (في مناطق عديدة). ولا تزال هذه الثروات غير مستغلة كفاية، ويتكلم الخبراء عن وجود ثروات باطنية أخرى تنتظر التنقيب عنها. وفي افريقيا ثروات زراعية مثل القطن، والشاي، والبن، والكاكاو، والكاوتشوك والتبغ. وتشكو إفريقيا من فقر مدقع يطال الأغلبية الساحقة من سكانها. فأكثر الذين يمتلكون ثرواتها هم من الأوروبيين يليهم الآسيويون. وقليلون الأفارقة الذين يمتلكون الثروات.

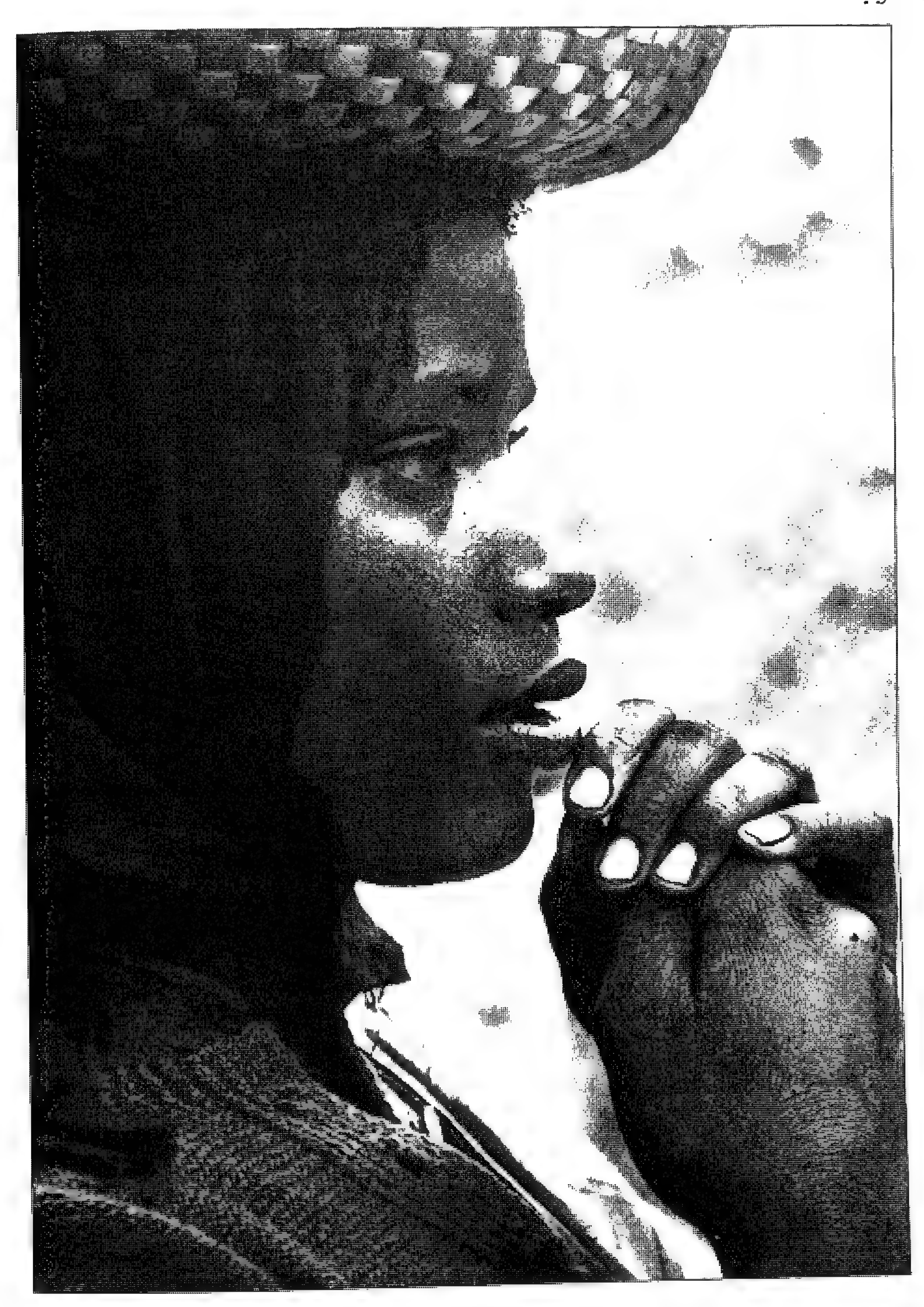
البعض يعتقد أن افريقيا قارة اكتشفت حديثًا. لكن الأرجح انها كانت مهدًا للبشرية. ففي ١٩٦٧، تمّ اكتشاف قطعة من فك بشري في كينيا على يد فريق من علماء الأجناس البشرية (الأنتروبولوجيا) في جامعة هارفارد. فبعد بحوث ودراسات معمقة، أعلنت هذه الجامعة في ١٩٧١ أن هذه القطعة العظمية تعود إلى نحو خمسة ملايين سنة. كذلك التنقيبات في شمالي تنزانيا أظهرت وجود بقايا أفراد بشريين كانوا يعيشون منذ ما بين ١,٥٠٠,٠٠٠ و ١,٨٠٠,٠٠٠ سنة. وأيضًا في تنزانيا، وفي ١٩٧٨، تمّ اكتشاف آثار أقدام مخلوق يبلغ طوله ١,٢٠م ويعود إلى نحو ٣,٥٩٠,٠٠٠ سنة. والجدير ذكره ان الاختصاصيين لم يتمكنوا من وضع تسلسلًا للأحداث (كرونولوجيا) التاريخية في القارة الافريقية إلا منذ زمن قريب، باستثناء ما يتعلق بالمصريين وبالشعوب التي أقامت علاقات ثقافية مع العرب؛ إذ أغلب الشعوب الافريقية الأخرى لم تعرف اللغة المكتوبة إلا في الفترة القريبة من عصرنا نسبيًا.

وسرت (خصوصًا لدى الأوروبيين) خرافة تقول ان افريقيا هي «القارة اللغز» التي تمكّن الأوروبيون من اكتشافها واستغلالها، فكانوا الأولين الذين فكوا رموز هذا اللغز. وفي الواقع، كان الأفارقة، ومنذ بداية عصرنا التاريخي، قد أقاموا وعبر المحيط الهندي علاقات تجارية مع العرب والهنود وحتى مع الصينيين. فكان الذهب والجلد وبضائع أخرى تأخذ طريقها عبر الصحراء الافريقية لتباع في أوروبا حيث القليلون جدًا من الأوروبيين كانوا على علم عن منشأ هذه البضاعة. وفي نهاية القرون الوسطى، كانت «تومبوشتو» مدينة ثقافية واسعة الشهرة، وكانت احد المراكز العديدة للدعوة الاسلامية. ومع ذلك لم يكن الأوروبيون يعرفون شيئًا عن هذه المدينة في إفريقيا الغربية.

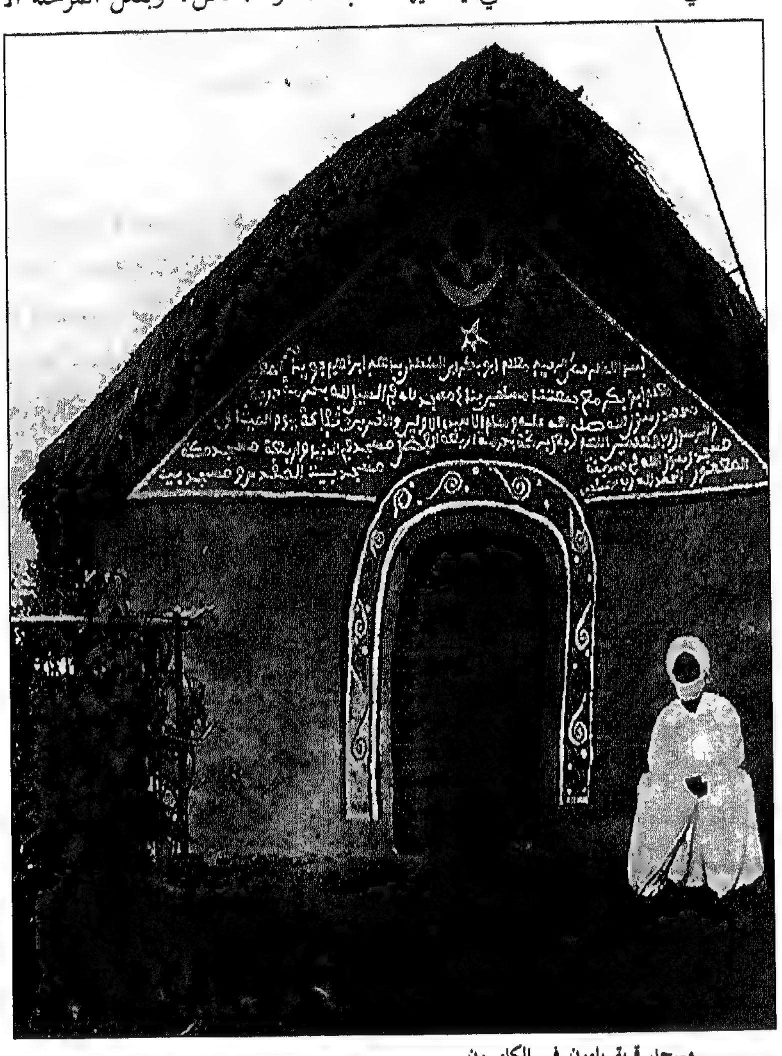
السكّان الأصليون والانتشار الثقافي

منذ أقدم الأزمنة والإتنيات الأفريقية التي لا تعد ولا تحصى تتداخل وتتمازج بفعل الهجرات والغزوات. وقد اعتاد المؤرخون والدارسون على حصر هذه الاتنيات في أصول ثلاثة هي أساس كل أفارقة اليوم: الأول هو العنصر الأبيض المتوسطي المقيم شمالي الصحراء الافريقية، والذي انتشر، من جهة باتجاه شرقي القارة، ومن جهة أخرى باتجاه السواحل الغربية وعبر الصحراء. الثاني هو العنصر الأسود الذي سكن بصورة أساسية الجزء الجنوبي من الصحراء. الثالث هو العنصر الافريقي المتفرع إلى إتنيتين: البيغمي، الذي يعيش في قلب الغابات الاستوائية؛ والخوازان الذي يعيش على أطراف المناطق الصحراوية لناحية الجنوب.

أما الفكرة القائلة بأن الصحراء كوّنت حاجزًا يقسم افريقيا ويعيق تفاعل سكّانها فهي فكرة لا تستند إلى أساس تاريخي. فعلى الرغم من أن الصحراء قد قطعت فعلًا أي اتصال مباشر بين أفارقة



الجنوب وبين أوروبا وشبه الجزيرة العربية إلا أنها كانت دائمًا منطقة حية بالتجارة والمواصلات. فهناك علاقات ثقافية (كما كان الأمر في القديم بين مصر وبين مملكة النوبة) كانت قائمة دائمًا، وعبر وادي النيل والصحراء، بين السكّان العرب في شمالي افريقيا وبين الشعوب الزنجية المقيمة جنوبي الصحراء. وأهم ما نتج عن هذه الاتصالات نقل بعض التقنيات الزراعية وتربية الماشية من أفارقة الشمال إلى أفارقة الجنوب. فهذه التقنيات تعود في أصلها، دون شك، إلى منطقة الشرق الأوسط، ومنها انتشرت في افريقيا الشمالية وعلى طول وادي النيل. فأصبحنا نرى مجموعات إتنية برمّتها وقد تخصصت بتربية الماشية كما في كينيا وتنزانيا. والأمر نفسه بالنسبة إلى بعض أنواع النباتات التي استوردت إلى افريقيا من قارات ومناطق أخرى، مثل الأرز والموز. وبعد ذلك، أي في مرحلة العبودية، انتقلت إلى افريقيا زراعة البطاطا والذرة التي كانت تستخدم لإطعام العبيد بانتظار نقلهم إلى الخارج. وقد انتهت افريقيا حاليًا إلى وضع سكاني – ثقافي يمكن ايجازه بالتالي: مئات المجموعات الاتنية ونحو ألف لغة مختلفة. العربية في الشمال، السُحيلي في الشرق، والهاوسا في الغرب؛ وهي اللغات الثلاث التي يحكيها أغلب الأفارقة. لكن، وبفعل المرحلة الاستعمارية وتحت



مسجد قرية بامون في الكاميرون.

تأثيرها، أصبحت الانكليزية، والفرنسية، وبنسبة أقل البرتغالية، هي اللغات الأكثر انتشارًا من أية لغة إفريقية.

العربية لغة نصف قبائل القارة

من محمد عارف («الحياة»، تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١) وتحت عنوان «ثلاثة أرباع العرب أفارقة والعربية لغة نصف قبائل القارة السوداء»، جاء:

«السواد يأسر قلوب العباد» هذا القول الشائع لدى سكان شبه الجزيرة العربية قد يفسّر سر اكتساح العرب واللغة العربية أفريقيا. ان ثلاثة أرباع العرب أفارقة والعربية لغة نصف قبائل القارة السوداء. وتثير هذه الظاهرة حتى إعجاب مستشرقين غير متعاطفين مع العرب مثل أرنست رينان الذي اعتبرها «أغرب ما وقع في تاريخ البشر... انتشار هذه اللغة التي نبتت وسط الصحارى عند أمة من القبائل الرحل... لغة كانت مجهولة لدى الأمم الأخرى ظهرت كاملة لم يدخل عليها أي تعديل كأنها من دون طفولة ولا شيخوخة».

وفي أفريقيا العربية التي تبلغ مساحتها أربعة أضعاف آسيا العربية تظهر قوة هذه اللغة التي وصفها المستشرقان الفرنسيان جان وسيمون لاكوتير بأنها «ليست عرقًا ولا وطنًا ولا شعبًا، وإنما هي لغة برزت مسلّحة بكتاب مقدس يتلوه الناس».

هذه الخلفية التاريخية عززت الشحنة العاطفية القوية الظاهرة في افتتاح مؤتمر التعريب السابع أول من أمس (٢٥ كانون الثاني ١٩٩٤) في الخرطوم. نظم المؤتمر «مكتب تنسيق التعريب» التابع لـ «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» بالتعاون مع «الهيئة العليا للتعريب» في السودان. وتطرح فيه للمرة الأولى منذ المؤتمر الأول للتعريب الذي عقد في العام ١٩٦١ خطة وضع المصطلحات العربية فورًا بواسطة أنظمة الكمبيوتر، وإقامة بنك المصطلحات العربية الموحّدة. كما يعرض سير العمل في تجهيز «مكتب تنسيق التعريب» ومقره في الرباط بشبكة أجهزة كمبيوتر، وربطه عبر البريد الالكتروني ببنوك المصطلحات العربية والدولية، مثل «المنظمة العالمية للتقييس» في جنيف و «مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيينا» و «البنك الآلي السعودي للمصطلحات» في الرياض و «بنك المعلوماتية» في «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» في القاهرة.

وسيناقش المؤتمر الذي يستمر حتى الاثنين المقبل أربعة معاجم جديدة خاصة بالمصطلحات العربية الموحّدة في علوم الزلازل والسياحة والبيئة والطاقات المتجددة. وتضم هذه المعاجم التي تصدر باللغات الانكليزية والعربية والفرنسية نحو ١٣ ألف مصطلح. وهذه المعاجم التي تساهم في إعدادها مجامع اللغة العربية، هي جزء من ٤٢ معجمًا خاصًا بمختلف علوم الطبيعة والرياضيات والفلك إضافة إلى العلوم الانسانية والاجتماعية ومصطلحات التعليم التقني والمهني. وصدرت سبعة من هذه المعاجم التي تضم أكثر من ١٠٠ ألف مصطلح عربي موحّد وهناك ثمانية معاجم تحت الطبع والبقية جاهزة أو قيد الإعداد.

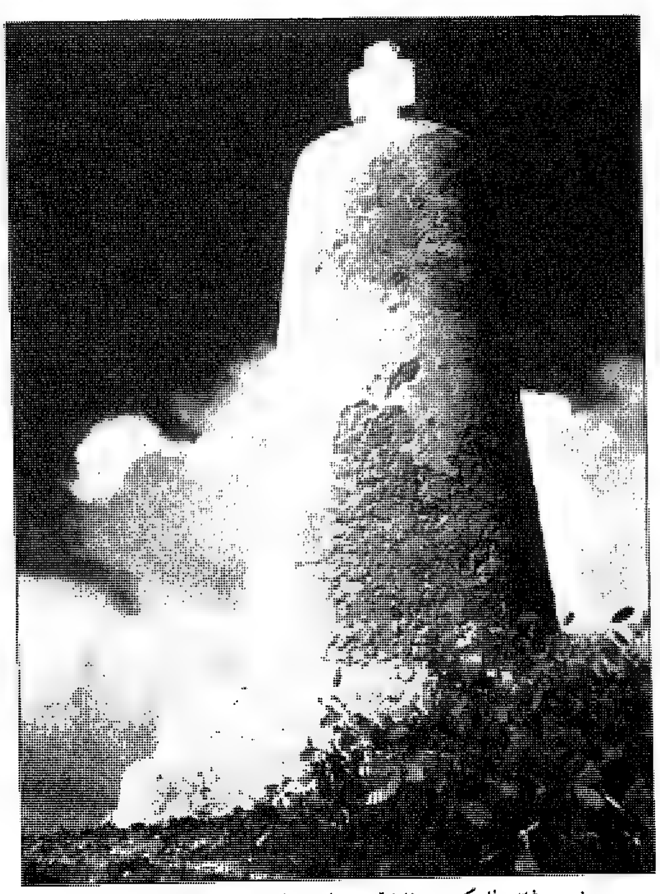
ونشأت هذه الحركة المعجمية التي تشكل جزءًا أساسيًا من الثورة العلمية والتقنية الجارية في العالم العربي استجابة لحاجة بلدان المغرب العربي إلى التعريب بعد استقلالها عن فرنسا. هذا يفسّر

وصف مدير «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» المفكّر الجزائري الدكتور محمد الميلي ابراهيمي لها بأنها «عربية اللسان، إسلامية الروح، أفريقية الموقع». لكن تأثير العربية يتجاوز الشعوب الناطقة بها في أفريقيا ويمتد إلى اللغات الرئيسية للقارة السوداء، مثل: السواحيلية والهوسية والفلانية واليوروبية والماندينكية. تكشف ذلك دراسة «اللغة العربية في أفريقيا» التي أعدها الباحث الموريتاني الخليل النحوي التي نشرت في العدد الأخير من مجلة «اللسان العربي» التي تصدر عن «مكتب تنسيق التعريب». وتبلغ نسبة المفردات العربية في السواحيلية التي تعتبر أكثر اللغات الافريقية انتشارًا نحو ٣٠ في المئة. وتمتد هذه اللغة، التي تعتبر ثمرة امتزاج اللغة العربية باللغات الافريقية، على طول الساحل الشرقي للقارة إلى موزامبيق جنوبًا، وتذهب في القارة غربًا إلى منطقة كاتنغا في زائير.

وحمل النشاط التجاري العربي مفردات اللغة العربية إلى لغات القارة قبل الإسلام بمئات السنين. يظهر ذلك في الأصل العربي الواضح في المفردات الحضارية في لغة اليوروبيين، ويعتقد أنهم سلالات عربية نزحت من العراق القديم. فكلمة القوانين مثلًا تصبح في اليوروبية «الكاوانين»، وحقيقة تصبح «هكيكة»، ومرحبا «مرآبا»، والبصل «البوسة»، وخسارة «أسارو»، والعافية «الافيا»، والعيب «الابو»، وحصان «أضن» بل إن نفوذ العربية يمتد حتى إلى اللغة الملغاشية التي يتحدث بها سكان جزيرة مدغشقر، حيث لا تزيد نسبة المسلمين على ثمانية في المئة من السكان. يظهر ذلك في مفردات أساسية مثل تسمية أيام الأسبوع: السبتوس والأحدي، والأتسيني، والثلثا، والأربعا، والخميس وألزوما. وظلت العربية سائدة حتى بعد عقود طويلة من فرض السيطرة الاستعمارية الغربية على القارة وتغريب ثقافاتها المحلية. يعود ذلك في رأي المفكر السنغالي ضياء مامادو إلى أن «العربية ليست لغة إخضاع واستلحاق بل هي لغة تكون الناس وتحررهم».

افريقيا المستعمرة

البرتغال أول دولة أوروبية وصلت إلى سواحل غربي افريقيا، وتاجرت مباشرة مع الأفارقة منذ بداية القرن الرابع عشر. واحتلّ الأمير هنري البرتغالي في ١٤١٥ ميناء سبتة، وكان ذلك أول احتلال أوروبي استعماري في افريقيا. وفي ١٤٨٧ عبر الرحّالة فاسكو دي غاما المحيط الهندي شرقًا حتى وصل إلى الهند فأحدث بذلك ثورة خطيرة في مجرى العلاقات الدولية بشكل عام. لم يتوغل البرتغاليون في تلك المرحلة داخل القارة، واكتفوا بالإقامة في مناطق صالحة لرسو السفن على طول الساحل الغربي والشرقي، وأقاموا فيها مراكزهم التجارية ومحطاتهم البحرية، وقد احتكروا التجارة مع الأفارقة. بعد ذلك، ظهر لهم منافس أوروبي قوي: الامبراطورية الهولندية، ثم انكلترا. وتوالت بعدها عمليات غزو القارة من الأوروبيين، حيث بدأوا، في الوقت نفسه، صراعهم المسلّح. فكانت النتيجة أن سيطرت انكلترا (لا سيّما بعد انتصارها البحري على الأسطول الاسباني «الأرمادا») على مناطق واسعة من افريقيا. وفي مطلع القرن التاسع عشر دخلت فرنسا القارة، فبدأت في الجزائر والسنغال، ثم توسعت في غربي افريقيا. وما كاد الربع الثالث من القرن التاسع عشر يطل حتى كانت الاكتشافات الجغرافية في افريقيا قد تمّت. وبعد افتتاح قناة السويس (١٨٦٩)، وتفاقم أزمة الاقتصاد الأوروبي (١٨٧٠ – ١٨٨٠)، دخلت قوى جديدة في المجال الافريقي، وفي طليعتها



نصب شيّده فاسكو دي غاما قرب ماليندي في ١٠ نيسان ١٤٩٨. وهناك عدد من الانصاب المشابهة تركها هذا الملاّح البرتغالي في الامكنة التي اكتشفها.

الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا. وفي ١٨٨٥ عقد مؤتمر برلين الذي اشتركت فيه جميع الدول الأوروبية ما عدا سويسرا بالإضافة إلى ممثلي الولايات المتحدة الأميركية. فنظم هذا المؤتمر عمليات الاحتلال والاستيلاء على أية أراضٍ جديدة في افريقيا، وبذلك تمّ تقسيم القارة بين هذه الدول. وقد تميّز استعمار افريقيا بالخصائص التالية:

- بداية متأخرة للاستعمار فيها بالنسبة لاستعمار الشرق الأقصى وغيره من المناطق.
- زحف كاسح شمل القارة بأسرها.
- بالنسبة إلى الترتيب الزمني لبدء ونهاية كل قوة استعمارية في القارة، تكاد نهاية الاستعمار تتناسب تناسبًا عكسيًا مع بدايته. فالبرتغال كانت أول من دخل القارة مستعمرًا، وكانت آخر من خرج، وتليها اسبانيا بداية ونهاية. أما انكلترا وفرنسا اللتان جاءتا في فترة متأخرة فقد كانتا البادئتين بالخروج. ألمانيا وايطاليا اللتان تأخرتا حتى العقد الأول من القرن العشرين لتستعمرا بعض أجزاء القارة، فلم تكد تنتهي الحرب العالمية الثانية حتى كانتا قد طردتا منها. وبمعنى آخر، فإن آخر من دخل القارة كان أول من غادرها، مع استثناء واحد هو الاستعمار الاستيطاني الأبيض في جنوبي افريقيا وناميبيا وروديسيا.

افريقيا المتحررة

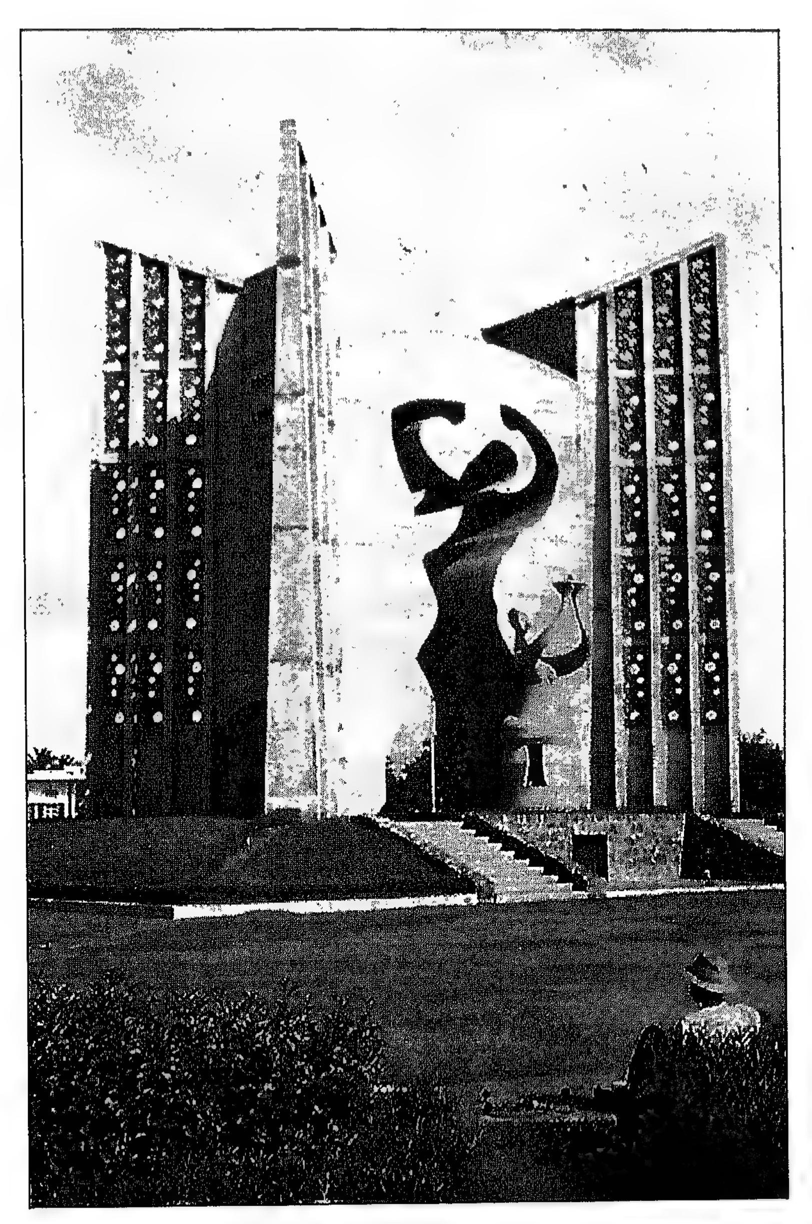
قدرت المساحة المستقلة من القارة حتى ١٩٥٠ بنحو ٤,٥٪ من المساحة العامة، والسكان المستقلون بـ ٨٪ من مجموع سكان القارة. وكان عدد الدول المستقلة حتى التاريخ المذكور ضئيلًا: مصر، وإثيوبيا (الحبشة)، وليبيريا، واتحاد جنوب افريقيا. ثم جاء العقد السادس الذي شهد موجة التحرير الأولى (١٩٥٠ – ١٩٥٩) وفيها استقلت سبع دول افريقية: ليبيا (١٩٥١)، والسودان وتونس والمغرب (١٩٥٦)، وغانا (١٩٥٧)، ومدغشقر وغينيا (١٩٥٨). ثم الموجة الثانية في ١٩٦٠ حيث استقلت في هذا العام: جمهورية وسط افريقيا، وكونغو برازافيل، وساحل العاج، وداهومي (بينين)، وغابون، وفولتا العليا (بوركينا فاسو)، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، والصومال، وتشاد، والتوغو، والكاميرون. وقد قدرت مساحة هذه البلدان بـ ٤١٪ من المساحة العامة للقارة، يسكنها ٣٣.٥٪ من مجموع عدد سكان القارة. الموجة الثالثة في الأعوام التالية: رواندا (١٩٦١)، وأوغندا وبوروندي (١٩٦٢)، والجزائر وكينيا (١٩٦٣)، وليسوتو ومالاوي وزامبيا (١٩٦٤)، وكونغو كينشاسا (زائير)، وغامبيا وروديسيا (١٩٦٥)، وبوتسوانا (١٩٦٦)، وغينيا الاستوائية وجزر موريشيوس وسوازيلاند (١٩٦٨)، وسيراليون (١٩٧١)، وغينيا البرتغالية (١٩٧٣)، وأنغولا. وجزر القمر وموزامبيق (١٩٧٥)، وجيبوتي (١٩٧٧). وكانت ناميبيا آخر من استمر في كفاحها الاستقلالي. فيتبين من هذا التعداد ان الاستقلال بدأ في الساحل قبل الداخل وفي الشمال قبل الجنوب. وآخر دولة افريقية نالت استقلالها (١٩٩٣) كانت إريتريا التي انفصلت عن أثيوبيا.



افريقيا ومؤتمر برلين ومشكلة التفتيت السياسي

هي القارة التي شهدت أكبر وأسرع عملية تفاعل وتغيير سياسي في القرن العشرين، وتتميز أوضاعها السياسية بكثرة التقلب. وسواء بلغت هذه القارة سن الرشد جغراسيًا (جيوبوليتيكيًا) أم لا فلا شك في انها من أكثر القارات سخونة وتقلبًا واستثارًا بالصراع الدولي. وهناك فترتان حرجتان وحاسمتان لعبتا دورًا مهمًا في التاريخ السياسي للقارة، وهما: مؤتمر برلين في ثمانينات القرن الماضي، وتطورات عقد الخمسينات في القرن الحالي.

أما مؤتمر برلين (١٨٨٥) فهو نموذجي من حيث دلالاته على السياسة الاستعمارية عامة واستعمار افريقيا خاصة. عقد لوضع سياسة تقاسم القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية الكبرى، وبعد سلسلة مفاوضات جرت في برلين برئاسة المستشار الألماني أوتو فون بسمارك، حضرته دول أوروبا العظمى (النمسا، هنغاريا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا العظمى، ايطاليا، روسيا) بالإضافة إلى



نصب الاستقلال في لومي، عاصمة توغو.

الولايات المتحدة واسبانيا والبرتغال والسويد والنروج والدانمارك وبلجيكا وهولندا والسلطنة العثمانية. التقت جميعها لتقرير مستقبل افريقيا السوداء بصورة عامة، وحوض الكونغو في وسط افريقيا بصورة خاصة. وكانت البرتغال قد اقترحت ضرورة عقد هذا المؤتمر لمتابعة طلبها الخاص المتعلق بمراقبة مصب نهر الكونغو. وفي حين أبدت فرنسا وألمانيا استعدادهما لحضور المؤتمر، فإن بريطانيا أبدت من جهتها حماسًا خاصًا للمسألة. وبنتيجة التداول أقر المؤتمر حياد حوض الكونغو (بما في ذلك شرق افريقيا الألمانية)، وضمان حرية التجارة والملاحة لكل الدول، ومنع الاتجار بالعبيد، كما عارض مطالب البرتغال، ممهدًا بذلك لقيام دولة الكونغو الحرة المستقلة، التي أيدتها من حيث المبدأ، كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وألمانيا. وأظهر المؤتمر عزلة بريطانيا تجاه التعاون

الألماني – الفرنسي في افريقيا، الأمر الذي مكّن بسمارك من تطوير سياسته الاستعمارية الافريقية.

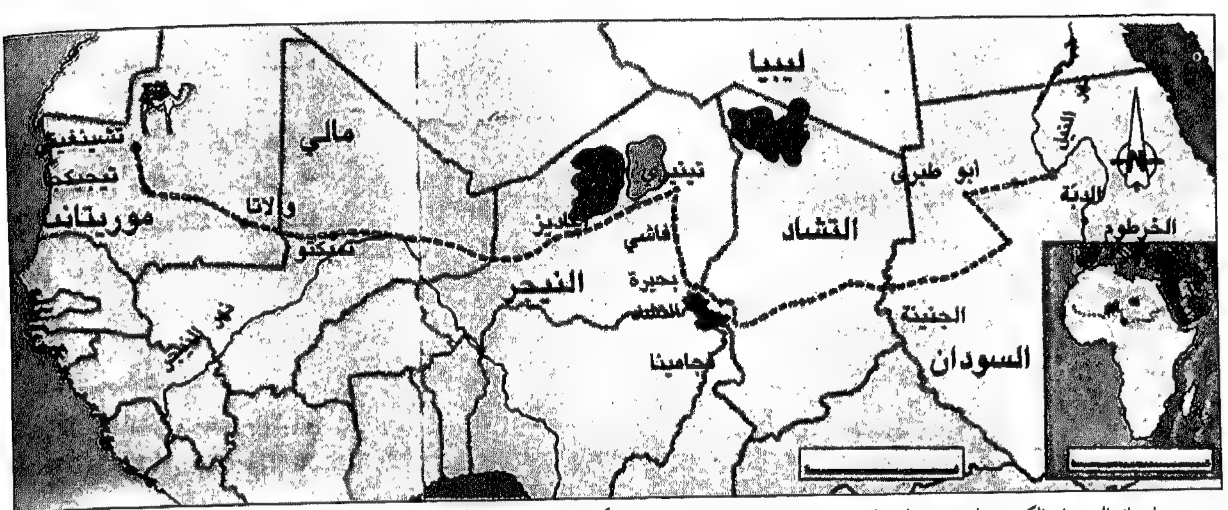
وإذا كان هذا المؤتمر قد أدّى إلى تقسيم افريقيا بين الدول المستعمرة، فإن خروج هذه الدول منها في خمسينات القرن الحالي قد أدّى إلى تفتيتها، ذلك ان الاستعمار عمل قبل خروجه منها إلى خلق عدد كبير من الدول الجديدة بتمزيق الوحدات الإدارية السابقة إلى كيانات سياسية منفصلة. علمًا أن هذه الدول الاستعمارية نفسها كانت قد حاولت مرات كثيرة إبان سيادتها ضم أعداد من الوحدات القائمة في اتحادات أكبر، لكنها حين رأت أنها مجبرة على التخلي عن هذه السيادة عملت على ممارسة سياسة التفتيت والتجزئة مع الاستقلال. الشاهد على الحالة الأولى اتحادات وسط افريقيا وشرقيها؛ والشاهد على الحالة الثانية الامبراطورية الفرنسية في افريقيا التي جزئت إلى ثلاث عشرة دولة في افريقيا الاستوائية والغربية وحدهما.

تنقسم القارة اليوم إلى ٥٠ وحدة سياسية تقريبًا. فتكون افريقيا أكثر القارات تقسيمًا وتعددًا لكيانات سياسية. وهي، في هذا، تمثل الطرف النقيض لأوستراليا القارة – الدولة. هذا، بينما لا تزيد الوحدات السياسية في آسيا عن ٣٦ وحدة تقريبًا، وفي أوروبا عن ٢٥ وحدة (اليوم، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي واحداث البلقان أصبحت هذه الوحدات في أوروبا تقارب ٣٥ وحدة). ومما لا شك فيه ان لهذا الوضع المعقد انعكاساته السياسية الخطيرة. فضآلة السكان (نسبة إلى المساحة) تعني بداهة ضعف القوة البشرية، وضعف الانتاجية وانعدام الهيبة السياسية. واتساع المساحة له مشاكله الخارجية، إذ يضاعف من حجم الحدود ويزيد من أعباء الدفاع ويساعد على خلق أو تعقيد النزاعات الحدودية. أما داخليًا، فإن التعارض بين المساحة وحجم السكان يعمل عادة ضد التجانس السياسي والتماسك، إذ يعمل على توزيع متخلخل للسكان من شأنه أن يشجع على الروح المنزوية والعزلة محليًا وكذلك على الروح القبلية، كما يحول دون التكامل الفعّال للاقتصاد القومي والتجارة. فأصبحت افريقيا، نتيجة كل هذه العوامل (الذي عرف الاستعمار كيف يغذيها)، مسرحًا للثورات المتلاحقة، والنزاعات الاقليمية، والحروب المتعددة.

مناطق افريقية

الصحراء الافريقية

منذ قرون وهذه الصحراء (الأكبر في العالم) قابعة في عزلة حتى قيل فيها «الخالية» (أو الفارغة)، لا وجود فيها للحياة البشرية باستثناء العابرين قصد الاتجار أو المغامرة. ومع ذلك، أثبت العلماء أنها، وقبل آلاف السنين، كانت منطقة خصبة، حيث مساقط المياه في الجبال العالية كانت تجري في أرضها أنهارًا وسواقي تعيش فيها الأسماك. فالاكتشافات أثبتت وجود نباتات وحيوانات متحجرة، وكذلك أدوات صنعها الإنسان، خاصة أدوات صيد الأسماك، ما يؤكد من دون أي شك أن هذه الصحراء كانت صالحة للسكن وكانت آهلة بالفعل. ومع مرور الزمن، جاءت العوامل الطبيعية لتتضافر وتكون منها أرضًا صحراوية خالية؛ الجبال العالية



اجتياز الصحراء الكبرى على متون الجمال من واحة تشينغيتي في موريتانيا غرباً الى نهر النيل شرقاً.

تفتتت، والصخور تحوّلت إلى رمال وغبار، والرياح المحملة بالرطوبة غيّرت اتجاهاتها، ما حمل إلى المنطقة الجفاف تدريجيًا، والسواقي اختفت، ولا تزال «الأودية» المنتشرة في الصحراء تحكي قصة هذه السواقي. ومع ذلك، لا تزال هناك، إلى اليوم، واحات هي مراكز زراعية وتجارية مزدهرة تشهد على وجود حياة غابرة. وتحت الطبقة السطحية من هذه الأرض الجافة ثمة سواقي باطنية، يقول بعض العلماء أنها لو أخرجت إلى سطح الأرض لكانت كافية بأن تكون مصدر حياة لكثيرين من البشر.

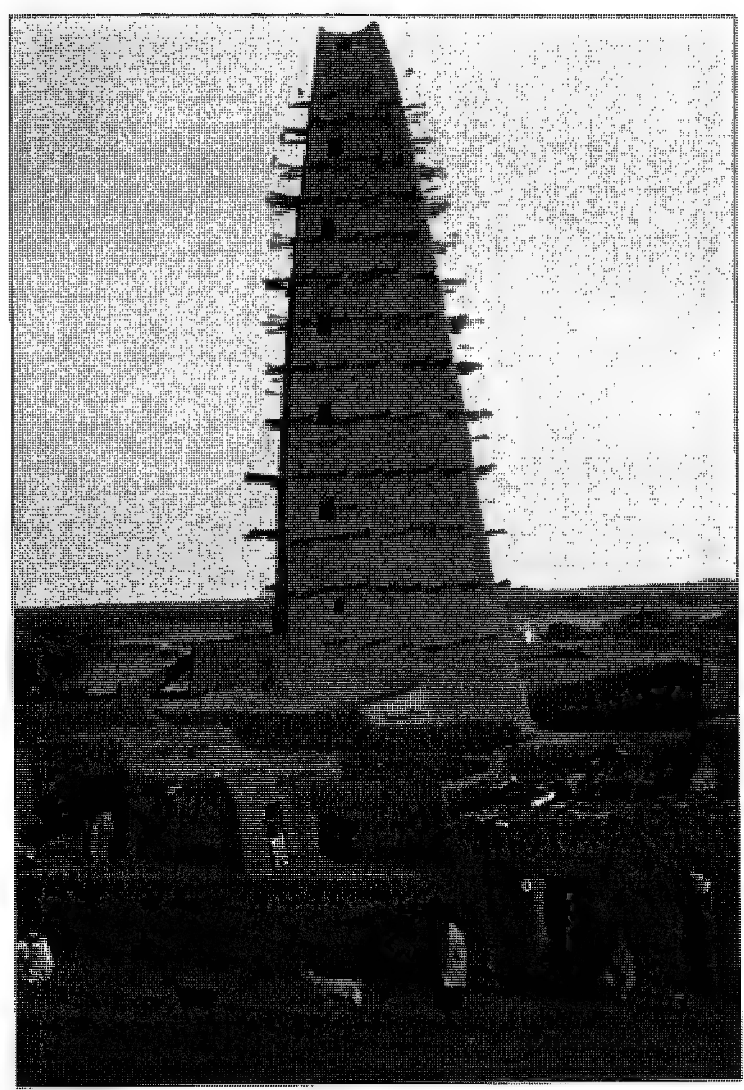
تغطي الصحراء مساحة ٩,٠٦٥,٠٠٠ كلم٢، أي ما يعادل نحو ثلث مساحة القارة الافريقية، وتمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر. تحدّها شمالًا (في الجزائر وتونس والمغرب) جبال الأطلس، وتمتد شرقًا في مصر، وتتضمن جزءًا من كل من موريتانيا، ومالي، والجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا، والنيجر، والتشاد، والسنغال، والسودان، والصحراء الغربية. المساحات الرملية لا تتعدى ٢٠٪ من مساحتها العامة، ففيها الجبال والهضاب الصخرية، والبحيرات المالحة وبحيرة تشاد الحلوة. ومع التوغّل جنوبًا يزداد الجفاف وتزداد الحرارة: أقل من صفر درجة مئوية خلال ليالي الشتاء، و ٥٤ درجة مئوية خلال النهار في الصيف. أما الأمطار فمعدلها السنوي لا يتجاوز ١٠٠ ملم. وتنقضي سنوات عديدة على بعض مناطقها ولا تسقط نقطة مطر واحدة عليها، ثم فجأة تتعرض إلى أمطار وسيول غزيرة تفيض بها الوديان. وكثيرًا ما حدث نتيجة ذلك أن غرقت قوافل تجّار كانوا يسلكون هذه الوديان.

منذ آلاف السنين، دخلت الصحراء قبائل زنجية قادمة من السودان. وبعدها البربر، ثم عرب الشمال. من هذه المجموعات الثلاث ينحدر سكان الصحراء الحاليون. وليس هناك من رقم دقيق لتعدادهم. والتقديرات تتحدث عن أن ثلثهم تقريبًا من البدو، أو شبه بدو، الذين يتنقلون بحثًا عن الماء والكلأ. والسكان الباقون يعيشون عند الواحات المنتشرة عبر الصحراء، أهمها: الخارقية في مصر، والقفرا والغات والغاداميس في ليبيا، والبيسكرا والتوغورت والأورغلا والتوات في الجزائر.



نقش فيل في تيستي (ليبيا).

والسكان يقيمون عند هذه الواحات بشكل تجمعات مبنية على هضاب صخرية، وعند أقدامها يتعاطون الزراعة. التوبو والطوارق والشمباس هم من البدو. فالتوبو، الذين يعيشون في التيبستي (في ليبيا)، يؤلفون المجموعة البشرية الأهم في الصحراء. والطوارق هم المجموعة الأشهر من الشعب البربري الذي سبق وسيطر لمدة طويلة على الصحراء. والشمباس، بدو عرب يعيشون في المنطقة



مسجد أغادير، مركز كبير لتجمع القوافل عابرة الصحراء قصد الاتجار.

الوسطى الأكثر جفافًا وجدبًا. فاللغات الثلاث الرئيسية في الصحراء هي إذًا: التوبو والبربرية والعربية. وكل سكّان الصحراء تقريبًا يدينون بالإسلام، وهناك أقلية يهودية، وأقلية مسيحية عربية.

الرومان، العرب، ثم الفرنسيون والانكليز والألمان عملوا على الإفادة الاقتصادية من الصحراء، خاصة لجهة التجارة. المستكشفان: الفرنسي رينيه كابليه، والألماني هنريك بارت، ساهما في القرن التاسع عشر في إنماء المعارف حول الصحراء الافريقية. ومنذ نحو قرن والحديث متواتر حول بناء سكة حديد عابرة للصحراء، لكن حتى أواخر ثمانينات هذا القرن (العشرين) وحده القسم الشمالي من هذه السكة وجدت طريقها للتنفيذ. إنما الطائرة التي أصبحت تحط في مناطق كثيرة من الصحراء خففت كثيرًا من حدة المشكلة. وتبقى الزراعة والتجارة المحلية وتربية المواشي هي الدعائم الأساسية للاقتصاد التقليدي في الصحراء. والأبحاث والتنقيبات الجارية منذ أواخر خمسينات هذا القرن كشفت عن وجود آبار نفطية مهمة، وغاز طبيعي، وحديد، ونحاس ومانغنيز.

الاقتصاد الحديث: الاقتصاد التقليدي في الصحراء الافريقية في مرحلة تحوّل جذري. فاكتشاف الثروات المنجمية والنفط آخذ في قلب نمط الحياة ووتيرتها رأسًا على عقب.

في ١٩٢٢، كان كونراد كيلّيان أول من لفت النظر إلى وجود النفط هناك. وفي ١٩٤٥، بدأت فرق من الأخصائيين الجيولوجيين ينقّبون، وبدأت الاكتشافات تظهر ثروة بعد أخرى: في ١٩٤٥، القصدير؛ في ١٩٤٦، الحديد في فورغورو (موريتانيا)؛ في ١٩٤٧، التنغستين (عنصر فلزي يستعمل في تقسية الفولاذ وصنع السليكات التي بداخل المصابيح الكهربائية) قرب أغاديس؛ في ١٩٥٢، الحديد قرب تندوف؛ في ١٩٥٦، تدفق النفط في حاسي مسعود وفي إدجيلي؛ ثم جاء دور الغاز الطبيعي في حاسي رميل. اقتصاد صحراوي جديد رأى النور، وبدأت آبار الجزائر تغذي الصناعة الأوروبية، وقامت مدن جديدة في قلب الصحراء. وأساس هذا الاقتصاد الجديد: النفط والغاز الطبيعي. وجاءت التقنية الحديثة لتبعث إلى الوجود والحياة رقعة من الكرة الأرضية كان يُعتقد أنها ميتة.

الطريق القاري الصحراوي: طريق استراتيجي واقتصادي يربط بلدان الصحراء الأفريقية فيما بينها ويدعم العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر (وتاليًا، بلدان شمال إفريقيا المتوسطية) من جهة، ودول قلب القارة الافريقية من جهة ثانية.

تعود فكرة هذا المشروع إلى زمن الانتداب في نهاية القرن ١٩، وتحديدًا في ١٨٧٩، إلى المهندس الفرنسي ديبونشيل (Duponchel). وكان مشروعه، الذي لم يحقق، يقضي بانشاء خط سكّة حديد تربط ما بين افريقيا الشمالية والسنغال من جهة، ومالي من جهة ثانية.

بعد الحرب العالمية الثانية، انشئت بعض الطرقات المعبدة في الصحراء. إلا أن بداية تخطيط الطريق القاري الصحراوي كانت في ١٩٦٤، أي بعد أن اكتسبت الجزائر استقلالها. فعقدت «اللجنة الاقتصادية لافريقيا»، المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، اجتماعًا في الجزائر حيث ألّفت لجنة مهمتها دراسة الطريق القاري الصحراوي. وضمّت اللجنة أعضاء من الدول التالية: الجزائر، تونس، النيجر ومالي. وفي ١٩٦٦، جاءت إلى البلاد المعنية بعثة استكشاف قدرت تكاليف المشروع بحوالي ٨٦ مليون دولار.

وضعت تقارير الخبراء (١٩٧٠)، وخصصت المبالغ للدراسة (١٩٧٢) التي قامت بها أربع شركات (فرنسية، ايطالية، كندية وتشيكوسلوفاكية)، واتخذت الجزائر على عاتقها، نتيجة خلاف بينها وبين هذه الشركات، تكاليف الدراسات المتعلقة بالألف كلم العائدة لها (غوليا – عين صالح). وبنت هذا القسم على يد المجندين المدعوين إلى الخدمة العسكرية الوطنية الإلزامية (دشّن الرئيس هواري بومدين بدء العمل في ١٦ أيلول ١٩٧١).

كسر هذا الطريق القاري الصحراوي عزلة الجنوب الجزائري، وبعث الطرق التجارية القديمة التي كانت مزدهرة في العصر الوسيط، وخفض تكاليف التنقل وكثف العبور نحو البلدان المجاورة للصحراء، وسمح بالتنقيب عن الثروات المنجمية واستغلالها خاصة الأورانيوم (النيجر)، وسهّل إنماء القطاع الزراعي والمنجمي والنفطي في شمال مالي.

مشكلة التصحّر: اظهرت معلومات جمعتها وكالة الفضاء الاميركية «ناسا» بواسطة اقمار الرصد

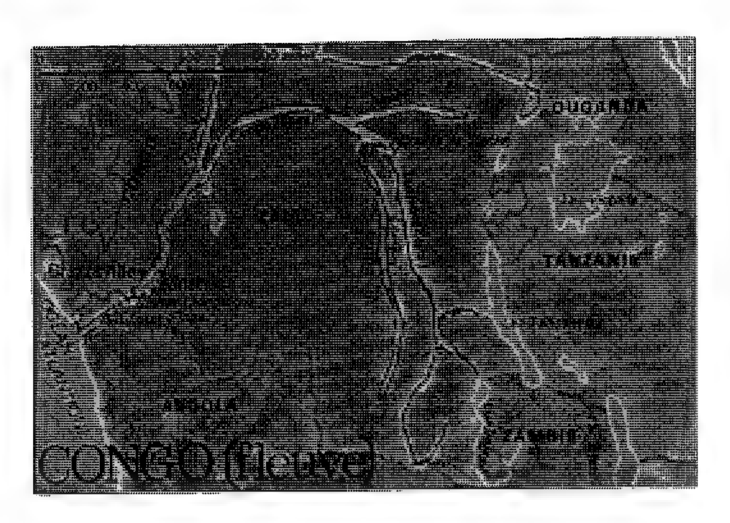


الخريطة وكلامها من «الحياة» (العدد ١١٣٠٩، تاريخ ١ شباط ١٩٩٤، ص ١٢).

الجوي للفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ان الصحراء الكبرى في افريقيا لم تزحف الى الجنوب كما كان يعتقد. والوضع اياه ينطبق ايضاً على صحراء شبه الجزيرة العربية وجميع الصحاري في العالم.

وفي غمرة الجدل القائم بين العلماء حول التصحّر يقول العالم الكندي فرانكلين كاردي الذي يدير برنامج مكافحة التصحّر في «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» ان النشاط البشري قد يكون مسؤولاً عما بين ٢٠ و ٣٠٪ من تدهور الاراضي في المناطق الجافة. ويعتبر الرعي المفرط للماشية والجمال في مقدمة هذه الأسباب، اضافة الى استنزاف الاراضي الزراعية بسبب زيادة السكان. فقد أدّى ذلك الى تقليل الغطاء النباتي وتعرية التربة وتعريضها الى العوامل الجوية والمائية. فالرعاة يتحركون في السنوات الممطرة باتجاه الشمال بحثاً عن مناطق اكثر عشباً. ويتحرك في إثرها المزارعون الذين يشرعون في حرث الارض خلفهم. وعند عودة الجفاف يعود الرعاة الى الجنوب ليجدوا الارض محروثة في حين لا يعثر المزارعون على الغلة الزراعية.

ويربط كتاب «الحرب الخضراء» الصادر عن معهد «بانوس» في لندن بين مشاكل التصحّر وتدهور الارض والاضطرابات والنزاعات المسلحة. وينتقد تجاهل السياسيين الغربيين واجهزة الاعلام علاقة مشاكل البيئة وتدهور الارض بالاضطرابات والحروب، ويشير الى حقيقة ان حزام الاضطرابات والنزاعات المسلحة يمتد بمحاذاة الصحراء الكبرى في السودان والصومال وموريتانيا والسنغال وتشاد ومالي ونيجر. وقد كشف انتهاء الحرب الباردة ان سبب النزاعات والحروب الفقر والجوع وشحة الموارد التي تنتجها الاراضي المصابة بالتدهور وليس الخلاف بين معتقدات الشيوعية والرأسمالية أو بين الاسلام والمسيحية.



الكونغو (نهر وحوض)

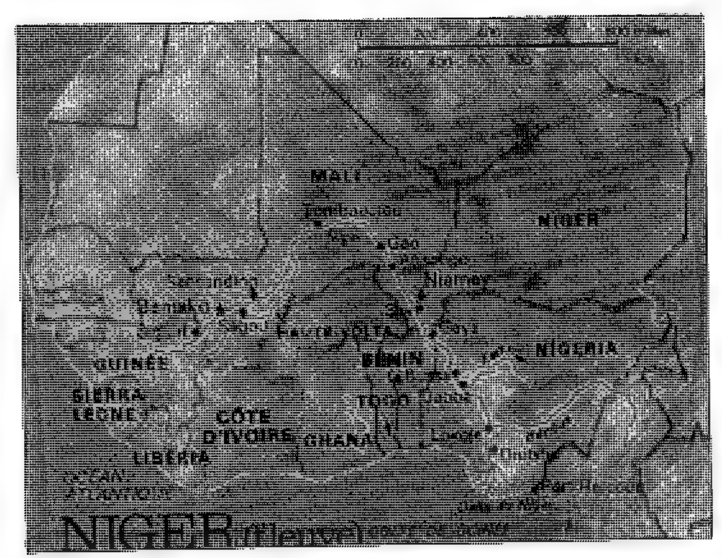
أحد أكبر الأنهار في العالم. ثاني أنهار إفريقيا بعد النيل. طوله نحو ٤٧٠٠ كلم، ومساحة حوضه نحو ٣,٨٠٠,٠٠٠ كلم.[٢] كيسنغاني، مبنداكا، كينساشا، برازافيل، بوما وماتادي، هي أهم المدن التي يرويها.

ينبع من هضبة كاتنغا قرب الحدود بين زامبيا وزائير، يجتاز وسط افريقيا الاستوائية ويصب في المحيط الأطلسي حيث يبقى مندفعًا بسرعة (بعكس النيل وباقي الأنهار الكبرى في العالم) ولا يكوّن دلتا. فيشكل في المحيط تيارًا مائيًا موحلًا يمتد على عدة كيلومترات، يعرف باسمين: لوبالابا، من منبعه حتى ضواحي مدينة كيسنغاني؛ ونهر الكونغو الاسم المعروف والذي يشمل كل متفرعاته وإن كانت تحمل أسماءً أخرى تبعًا لمناطقها. عليه شلالات كثيرة تستخدم كمصدر مهم جدًا للطاقة الكهرمائية. ينتشر فيه عدد كبير من الجزر (نحو ٤٠٠٠ جزيرة)، أكبرها جزيرة نسومبا التي يبلغ طولها ٨٠ كلم وعرضها ٨ كلم. يمثّل هذا النهر أهم طريق للمواصلات في افريقيا الوسطى، وعليه موانئ.

ملاح برتغالي يدعى ديوغو كام اكتشف منطقة مصب النهر (١٤٨٢) التي دعاها وقتئذ «زائير»، وهي كلمة منتحلة في اللغة البرتغالية «زادي» التي تعني «المياه العظمى». ثم دعي النهر بعد ذلك «الكونغو»، والاسم يذكر بمملكة افريقية قوية كانت تشمل، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مناطق هي اليوم أنغولا وزائير والكونغو. ثم مرت قرون ثلاثة على اكتشاف ديوغو كام ليتسنى لمستكشف انكليزي، هنري مورتون ستانلي، البدء في مغامرة جديدة تستهدف قطع نهر الكونغو من مصبّه إلى منبعه. وقد استغرقت رحلته هذه من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٧، ففتحت الباب أمام التوسّع الأوروبي في حوض النهر برمته. ومذ ذاك ونهر الكونغو وحوضه لا ينفكان يلعبان دورًا متعاظم الأهمية في تاريخ بلدان افريقيا الوسطى.

النيجر (نهر وحوض)

متغير في أشكال جريانه، هادئ وغاضب، مستوٍ وملتوٍ. لكن هذا النهر ثابت في معادلة واحدة



وهي انه لا ينفك، من منبعه إلى مصبه، يعمل على إجراء تغييرات في حياة السكان المحيطين به. انها المعادلة المشتركة، على الأرجح، بين كل الأنهر في العالم. وإذا سبق للإغريقيين القدماء أن حلموا بالوصول إلى منبعه، فإن هذا الحلم لم يتحوّل إلى حقيقة واقعة إلا في القرن التاسع عشر.

ثالث نهر في افريقيا بعد النيل والكونغو. لكن تأثيره على سكان افريقيا الغربية يفوق تأثيرهما على سكّان مناطقهما، أو يعادل هذا التأثير (خصوصًا بالنسبة إلى نيل المصريين)، إذ في الواقع هناك المقولة المأثورة أيضًا عن نهر النيجر: «مصدر حياة بلاد مالي والنيجر».

يحفر نهر النيجر وادٍ عريض عبر أربعة بلدان في افريقيا الغربية (غينيا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا)، وبطول ٤,٢٠٠ كلم، قبل أن يصب في خليج غينيا. وهناك جزء منه يشكّل الحدود الشمالية لدولة بينين (داهومي سابقًا). أما منبعه الأساسي فهو في هضبة فوتا – دجالون قرب سيراليون. ومنبعه هناك لا يبعد أكثر من ٢٨٠ كلم عن المحيط الأطلسي. وجه سيره في المرحلة الأولى الشمال – الشرق قاطعًا غينيا ومالي حتى تخوم الصحراء الافريقية. ثم يتجه صعودًا حتى تومبوكتون في مالي حيث يدعوه السكّان الأصليون هناك «دجوليبا» أي النهر الكبير، الذي كان له الدور الأكبر في إنماء المدينتين الأساسيتين في مالي: باماكو العاصمة، وسيغو المعروفة بسجّادها. ومن تومبوكتون، يبدأ النيجر بالانحدار جنوبًا – شرقًا، فيقطع «غاو»، عاصمة الامبراطوريتين: امبراطورية سونغهاي، وامبراطورية مالي المعروفتين في القرن الحادي عشر؛ ويمر في الطرف الغربي من جمهورية النيجر، ثم يجتاز نيجيريا من الشمال إلى الجنوب حيث يكون صالحًا للملاحة ابتداء من مدينة دجبا النيجرية وحتى البحر، وذلك في تموز وتشرين الأول. وعند مصبه يشكّل دلتا تبلغ مساحتها ٣٦,٠٠٠ كلم.[٢] ويقع بورت هاركورت (ثاني أهم مرفأ في نيجيريا) قرب الطرف الشرقي من هذه الدلتا.

يروي نهر النيجر مساحة تبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ كلم[٢]، ويؤثر في حياة ملايين السكان المقيمين على حوضه: يزرعون ويصطادون... وبعضهم لا يزال يمارس العمل المتوارث من مئات وآلاف السنوات. والصيد فيه يحتلّ مرتبة على غاية من الأهمية في اقتصاد مالي التي كانت إحدى البلدان الافريقية القليلة التي طوّرت الصيد النهري ليكون عاملًا أساسيًا في ميزانها

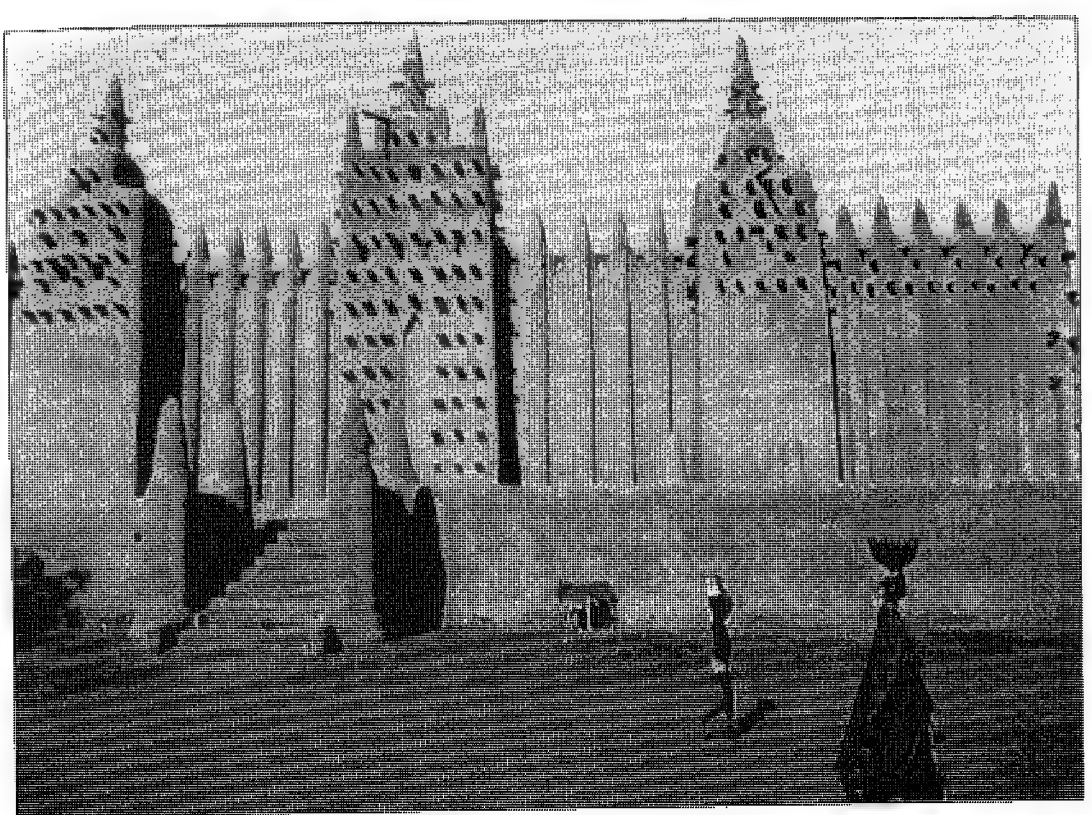
التجاري. طوارق الصحراء والبدو لا يزالون يقصدون بقطعانهم مراعي النهر، تمامًا كما كان يفعل أجدادهم الأقدمون.

على الرغم من أن الإغريق عرفوا بوجود النيجر، وربّما وصل منهم من وصل إليه (وهذا غير مؤكد بعد) إلا أن اكتشافه لم يتم إلا على يد الأوروبيين قبل نهاية القرن الثامن عشر. ويعتبر الاسكوتلندي، مونغو بارك، «مكتشف» نهر النيجر. فقد نزل النهر حتى مدينة باماكو بين ١٧٩٥ و ١٧٩٦. لكن مصبه انتظر الإنكليزيين ريتشارد وجون لاندر اللذين وصلا إليه في ١٨٣٠. وفي القرن العشرين، بذلت جهود لإنماء الطاقة الكهرمائية عليه، وتاليًا لتشجيع الإنماء الصناعي. وأهم المشروعات المحققة عليه حتى الآن هو سد «سانسندينغ»، في مالي، الذي ساعد على تجفيف آلاف الهكتارات من المستنقعات منذ بدأ العمل به في الأربعينات من هذا القرن.

حضارة حوض النيجر: تكمن أهمية هذا الحوض في الانفتاحات العديدة التي يقدمها لسكانه (نحو ١٥٠ مليون شخص)، بحيث أصبحت تلك المناطق محاور مرور إلى الشمال الغربي من خلال واغادو وتمبكتو، وإلى الشمال الغربي مرورًا بغاو في اتّجاه تونس ومصر وليبيا، وإلى الحوض التشادي وإلى الساحل الأطلسي، بينما توجد أودية عدة في الجنوب للوصول إلى المحيط. واستخدم الافريقيون النهر وروافده بطريقة متقطعة من الألف الثامن ق .م. حتى الألف الرابع ق .م. ثم أصبحت نظامية ابتداءً من الألف الأول ق .م. مع ظهور الشعوب «التاريخية».

حضارة هذا الحوض أفرد لها «المتحف الوطني لفنون افريقيا وأوقيانيا» في باريس معرضًا (استمرّ من أول أيلول ١٩٩٣ إلى ١٠ كانون الثاني ١٩٩٤)، وتضمن أكثر من ٢٠٠ قطعة أثرية ٨٠٪ منها من افريقيا تعرض للمرة الأولى لإبراز التطور الحضاري في حوض النيجر منذ خمسة آلاف عام. وتمّ تنظيم المعرض بالتعاون بين لجنة علمية دولية وستة مجالس افريقية في مالي وبوركينا فاسو ونيجيريا والنيجر وموريتانيا وغينيا. والمرحلة الزمنية التي غطاها المعرض تبدأ بالعام ٤٠٠٠ ق .م. وتنتهي بالقرن الثامن عشر، وتبرز فيها ظاهرة ثابتة هي أهمية الماء والجفاف ليس فقط في تحديد طرق الحياة والحضارات، وإنما أيضًا في تطوّر السكان: في بقائهم وتحولهم وأحيانًا زوالهم. وركّز المعرض بشكل رئيسي على مدخل واغادو (Wagadu) ذات الموقع الجغرافي المميز بين المناطق الصحراوية ودلتا النيجر الداخلية، في منطقة غنية بالآبار تشهد على اختلاط انساني وتبادل في المواد والتقنيات منذ نهاية العصر الحجري الجديد كمرور القطع النحاسية المصنوعة في موريتانيا نحو الجنوب، وتجارة الملح الآتية من الشمال.

وبين القرنين التاسع والحادي عشر، ثم بين الثاني عشر والخامس عشر، شكّل الذهب المستخرج من دلتا النيجر الداخلي محور تجارة مهمة. وقد تردد على هذه المنطقة التجّار العرب وتجّار افريقيا الغربية، فعرفت منذ القرن الثامن وعلى مدى ٧٠٠ عام نموًا مدنيًا هائلًا. وقد أصبحت المنطقة، اليوم، موقعًا أثريًا عثر فيه على مسجد مهم يعتبر أحد أقدم وأجمل مساجد افريقيا الغربية، وهو شهد ترميمات وتوسعات عدة ابتداءً من القرن العاشر. ويقع المسجد في ما

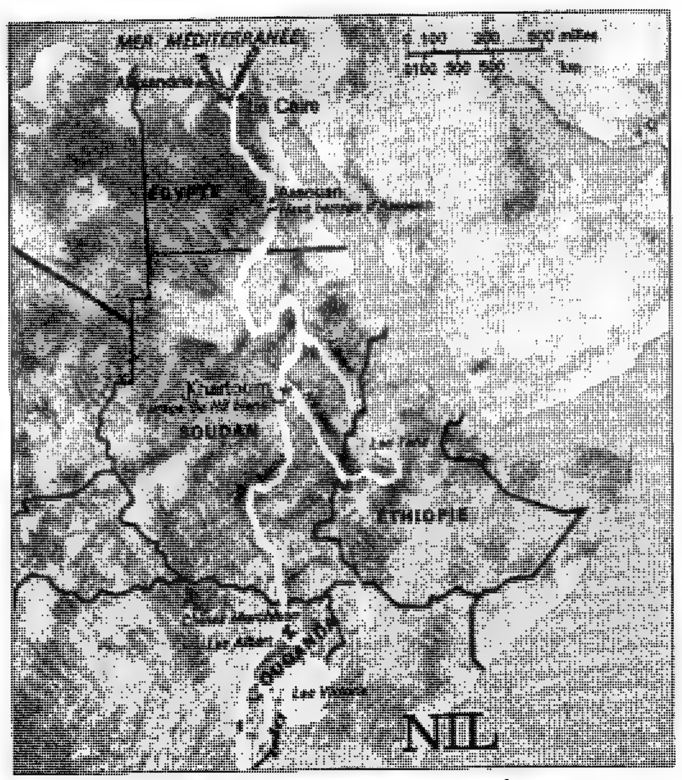


مسجد جيني في النيجر. وجيني كانت عاصمة امبراطورية شونغاي القديمة. واضح امتزاج الثقافة الاسلامية في افريقيا السوداء مع المعتقدات والطقوس القديمة. عبارة شهيرة في هذا الامتزاج قالها أحد حكماء مالي الشيخ أحمد أمباتي با: «الاسلام في افريقيا مثل الماء، يتلون بلون الاراضي التي يمر فيها».

يُعرف بالقسم التجاري من المدينة حيث كانت تسكن الجالية الإسلامية الغنية. ويفترض ان هذه المدينة، وتدعى «كومبي صالح» كانت إحدى عواصم امبراطورية غانا، ولعبت دورًا في إدخال الإسلام إلى افريقيا الغربية من خلال التجّار العرب الذين كانوا يبادلون الأقمشة والتوابل بالذهب والعبيد. والمعروف ان المراجع العربية تعطي أول الشهادات المكتوبة عن المجتمعات الافريقية ابتداءً من القرن الحادي عشر.

وقد أظهرت الحفريات الأثرية (خصوصًا في مالي) ان صناعة المعادن في تلك المناطق كانت معروفة منذ وقت مبكر في افريقيا السوداء. أما بالنسبة إلى صناعة النحاس، فقد أصبح معروفًا اليوم بأنها طوّرت في افريقيا الغربية قبل وصول التجارة الإسلامية عبر الصحراء بفضل وجود آثار مناجم مهمة وتقليد قديم لاستثمار المعادن وتحويلها. ويظهر البرونز (مزيج من النحاس والقصدير) في افريقيا الغربية أيضًا، وتشهد عليه تماثيل مصنوعة في نيجيريا بين القرنين التاسع والحادي عشر.

أما العمارة، خصوصًا المساجد في حوض النيجر، فاعتمدت الطين كمادة رئيسية لأنه يتكيف كليًا مع المناخ، وإن كان يتطلب عناية فائقة لمواجهة تلفه السريع. وكان ابن بطوطة، منذ القرن الرابع عشر، تكلم عن أنواع الطلاء الذي يستخدمه سكان مالي لحماية الجدران الطينية.



النيل (نهر وحوض) ومسألة مياه

من أطول أنهار العالم. هو بالنسبة إلى ملايين الأفارقة أكثر من مجرى ماء. هو موهبهم الماء والغذاء. إنه «إله» طالما عبد في القديم الغابر، ولا يزال «هبة الله»؛ من دونه مصر صحراء قاحلة. فقدماء المصريين صلوا له وأنشدوا فيه القوة والعطاء والجمال. فكانوا، في كل سنة، يرجونه الخصب ويسترضونه بتقديم إحدى حسناواتهم له لتكون «زوجة النيل»، برميها في لجحه. قصص وروايات وامبراطوريات نمت عند ضفتيه، وزالت، أما هو فباق.

في قسمه الأعلى هو فرعان: النيل الأبيض والنيل الأزرق اللذان يلتقيان عند مدينة الخرطوم، عاصمة السودان. بعد ذلك، وعلى طول مجراه من الخرطوم إلى مصبه شرقي الاسكندرية، يصبح إسمه النيل فحسب. ومن منبعه إلى مصبه هو أطول نهر في افريقيا، وفي رأي بعض الجغرافيين، أطول نهر في العالم (٦٦٧١ كلم). يجتاز تضاريس متنوعة، هضاب، غابات مدارية وصحاري. النيل الأبيض ينبع من بحيرة فكتوريا على ارتفاع ١١٣٤م عن سطح البحر في جبال أوغندا، فيسمى أيضًا نيل فكتوريا أو نيل ألبرت. وفي حوضه هناك تزرع الحنطة والخضار والفاكهة. وبسبب صعوبة الوصول إلى المنطقة، لم يتيسر الوصول إلى منابع النيل إلا في القرن التاسع عشر. أما منابع النيل الأزرق فهي بحيرة تانا، في اثيوبيا، على ارتفاع ١٨٠٠م عن سطح البحر. وقبل وصوله إلى الخرطوم حيث يلتقي النيل الأبيض، يروي منطقة الجزيرة في السودان، وهي سهل فسيح تبلغ مساحته نحو ٨٠٠,٠٠٠ هكتار وينتج القطن بشكل رئيسي. ستة شلالات تقطع الجريان البطيء للنهر بين الخرطوم وأسوان. وابتداء من أسوان يجري النيل دونما عائق حتى البحر. ولا يزال الفلاحون في وادي النيل ينتظرون، كما كانوا يفعلون منذ قرون، فيضان النيل في الصيف ليخصب أراضيهم.

واليوم، ثمة مشاريع كبرى، أهمها «سد أسوان».

بعد القاهرة، تبدأ منطقة دلتا النيل حيث ينقسم النيل إلى ذراعين أساسيين يجتازان أيضًا مسافة ٢٤٠ كلم قبل المصب في البحر الأبيض المتوسط. وفي ما بين الذراعين على أرض الدلتا، وخصوصًا في جوار البحر، يتناثر عدد من البحيرات. هناك ينهي النيل جريانه بعد أن يجتاز الجبال والوديان والغابات والصحاري. وتضفي عليه الأهرامات القديمة، ومعابد أبو سمبل الشهيرة ومدينة هابو ودير البحري المزيد من الوقار التاريخي. ومتى يُقال «النيل» يقال «الحضارة المصرية» (راجع: مصر).

حوض النيل مساحته نحو ٢,٨٤٩,٠٠٠ كلم٢ وهو يغطي أجزاء من تنجانيكا، وكينيا، ورواندا، وبوروندي، والكونغو، والسودان، واثيوبيا ومصر. أما مساحة الدلتا التي يكونها قبيل مصبه فهي ٢٣٠٠٠ كلم٢.

النيل والأمن الغذائي: في العام ١٩٧٨، حذّر الرئيس المصري أنور السادات من أن مصر لن تتردد في خوض حرب ضد أي جهة تفكر في أي لحظة في حرمانها من نسغ حياتها. وكان يشير بذلك إلى مياه نهر النيل الذي يوفّر لمصر أكثر من ٩٠٪ من حاجاتها إلى الماء. وتستخدم مصر حاليًا كل قطرة متوافرة لها من الماء ولا تزال التكهنات بالحرب تطفو على سطح الحياة المصرية.

وكان السيد بطرس بطرس غالي، وزير الخارجية المصري السابق الأمين العام للأمم المتحدة حاليًا قال أخيرًا أن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط لن تتمحور حول الشؤون السياسية بل حول مياه النيل. وأضاف: «سيؤدي الانفجار السكاني في مصر وكينيا وأوغندا في السنوات القليلة المقبلة إلى ازدياد ما تستخدمه هذه الدول من الماء، وما لم تتمكن من الاتفاق على إدارة الموارد المائية فمن المحتمل أن تنفجر نزاعات دولية أو نزاعات بين الدول الافريقية».

والمعاهدة الوحيدة الموجودة حاليًا حول تقاسم مياه النيل هي «اتفاق مياه النيل» الذي وقعته كل من مصر والسودان العام ١٨٥٩ ولا يلزم إلا هاتين الدولتين. ويقول المهندسون الناشطون في المنطقة المصرية - السودانية أن الدولتين حريصتان على التقيد بمضمون الاتفاق الذي يمنح مصر حق استخدام ٥٥,٥ بليون متر مكعب من الماء في العام الواحد، ويمنح السودان حق استخدام ١٨,٥ بليون متر مكعب على رغم ان مصر «تقترض» على نحو منتظم من السودان. ويستند مبدأ التقاسم الرسمي هذا على تقديرات تشير إلى أن متوسط التدفق السنوي يبلغ ٨٤ بليون متر مكعب وان حوالي عشرة بلايين متر مكعب تتبدد بسبب التبخّر والتسرّب من بحيرة ناصر التي تقبع خلف سد أسوان في المرتفعات المصرية الجنوبية.

والمفارقة في الأمر ان النزاعات الداخلية في كل من السودان وأوغندا واثيوبيا ربما حالت، أكثر من الاتفاق المصري - السوداني دون انفجار الخلافات بين الدول الافريقية المعنية بمياه النيل.

يقول بيتر موسينسكي الذي ينشط في صحيفة «أفريكا كونفيدانشال» الافريقية ذات السمعة الطيبة ان «التسويات السياسية في كل من هذه الدول ربما أدت إلى زيادة الطلب على مياه النيل لا سيّما في اثيوبيا، وسيكون من شبه المؤكد ازدياد النزاعات إذا لم يتم التوصّل إلى اتفاق اقليمي عام حول تقاسم مياه النيل».

ويتطلب فهم مصادر النزاع المحتمل حول مياه النيل دراسة مسار هذا المجرى المائي الكبير. فالنيل الأزرق الذي يتدفق من بحيرة «تانا» في المرتفعات الاثيوبية يساهم في روافد أخرى في تغذية النيل الرئيسي بحوالي ثلاثة أرباع مياهه. ويأتي ما تبقى من مياه النيل من النيل الأبيض الذي يتدفق عبر أوغندا وجنوب السودان.

وأدت الحرب الأهلية في اثيوبيا إلى إهمال الخطط الواسعة النطاق التي كانت وضعت للري ولتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية التي كان من الممكن أن تتطلب بناء سد على النيل الأزرق. وتتطلب خطط من هذا القبيل كميات ضخمة من الماء ولهذا تهدد استقرار مصر وعافيتها الاقتصادية والحياتية إذا تمّ تطبيقها.

ومما يزيد طين هذه المشاكل كلها بلّة ان سكّان الدول التي تشكّل حوض النيل يزدادون باطراد، إذ من المتوقع أن يبلغ عدد سكان مصر واثيوبيا والسودان حوالي ١٧٠ مليون نسمة بحلول نهاية القرن الحالي، ما يستدعي زيادة انتاج المواد الغذائية والتوسّع الزراعي. وهذا يتطلب بدوره مزيدًا من الماء.

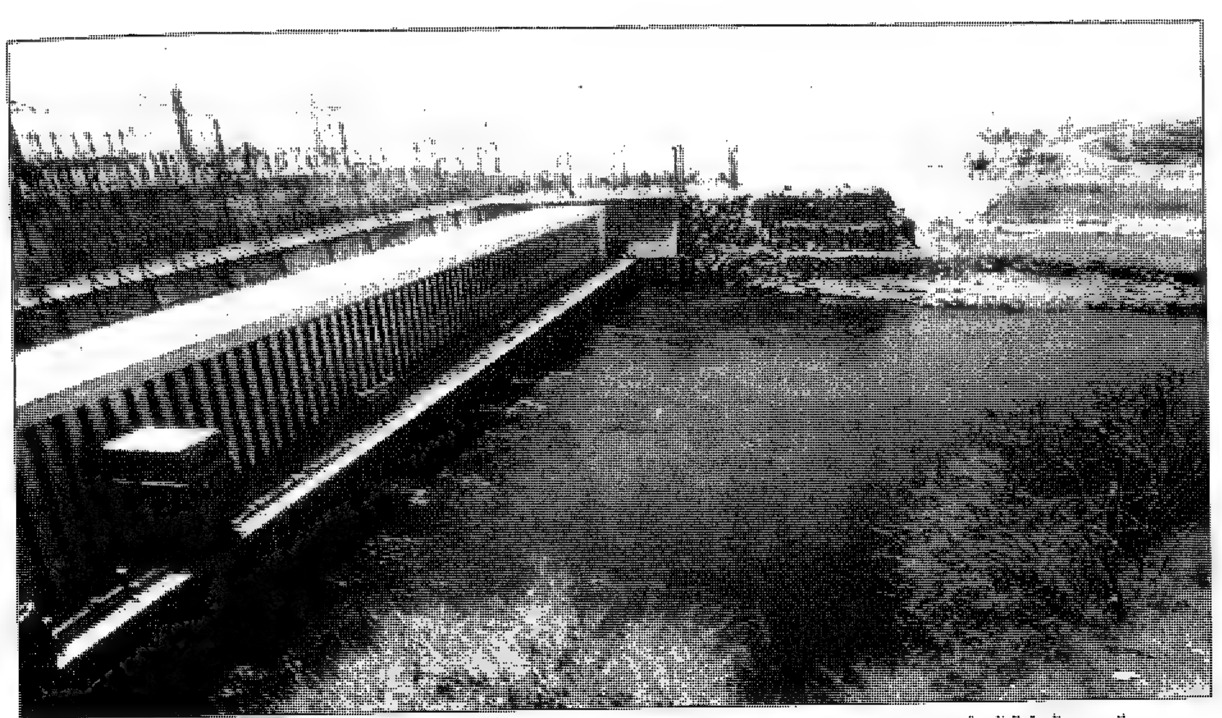
وفي مصر، تلحق حاجات الأعداد المتزايدة من السكان حاليًا ضررًا بالغًا بنوعية مياه النيل، فيما تسببت الحرب السودانية في تجميد العمل بموجب خطة وضعت منذ حوالي عشر سنوات تتناول زيادة ما يعطيه النيل من مياه. وحال عدم الاستقرار السياسي في جنوب السودان دون إتمام مشروع «قناة جونغلي» الذي يهدف إلى تجفيف مستنقعات منطقة «سدود» في جنوب السودان.

ويشير موسينسكي إلى أن تسوية النزاع السوداني – السوداني ستؤدي حتمًا إلى زيادة الطلب على الماء في السودان لا سيّما إذا تناولت التسوية انفصال الشمال عن الجنوب ما يفاقم قلق مصر وشمال السودان. ومن جهة أخرى، سيؤدي أي نقص في المياه في مصر إلى تفاقم المشاكل البيئية التي تواجهها البلاد بسبب تكرار استخدام موارد المياه الحالية لا سيّما مصادر المياه الجوفية.

ولا يمكن تجاهل مشكلة موارد المياه في حوض النيل لأن هذه المشكلة ستبقى قائمة. ففي الأسبوع الماضي قيل ان السودان هدّد بطرد الفريق المصري الذي يتخذ من السودان مقرًا له بغية التأكد من تدفق مياه النيل بموجب الاتفاق المصري – السوداني.

والحديث عن الحرب حاليًا ربّما كان سابقًا لأوانه ومبالغًا فيه جدًا. لكن طالما ان عدد سكان دول حوض النيل يستمر في الازدياد، ربما صارت الاتفاقات الراهنة، التي تتقاسم الدول بموجبها مياه نهر النيل، غير كافية لحفظ السلام» (إيما تاكر، ١٧٠ مليون نسمة سكان مصر والسودان واثيوبيا بنهاية القرن – ازدياد الطلب الاقليمي على مياه النيل يهدد بتوتر العلاقات بين الدول المستفيدة، «الحياة»، الخميس ٢٢ نيسان ١٩٩٣، ص ١٤).

لكن هذه المقالة، التي حصرت المشكلة بالأطراف المكوّنة لحوض النيل، تغافلت كليًا عن المؤثرات الخارجية التي تزداد أهمية في إمساكها بمختلف القضايا الاستراتيجية في منطقة حوض النيل، كما في مختلف مناطق افريقيا وآسيا وغيرها. فهذه المؤثرات، خصوصًا الأميركية والاسرائيلية، هي محور أكثر الدراسات العربية حول المياه والأمن الغذائي والقومي. وللتدليل على أهمية هذه المؤثرات ما استهل به، على سبيل المثال، الكاتب المصري أمين هويدي دراسته حول المياه والأمن القومي العربي (مجلة «العربي»، العدد ٣٨٠، تموز ١٩٩٠، ص ٢٣): «في عام ١٩٥٥، كنت في بعثة دراسية بكلية القيادة والأركان «بليفينوورث» بولاية كنساس بالولايات



جانب من السد العالي في مصر.

المتحدة الاميركية، وهي أعلى كلية للقيادة يمكن لأجنبي أن يلتحق بها. وفي حوار ساخن، مع أحد زملائي الاميركيين عن المتاعب والتهديدات التي يسببها لهم جمال عبد الناصر في كل مكان بسياسته القومية المستقلة، قال لي الرجل في ثورة غضبه: هل تعلم انه يمكننا أن نقطع عنكم المياه التي تصلكم من اثيوبيا؟».

أندوغو: وآخر تطور لمواقف الأطراف المعنية، أي دول حوض نهر النيل (أندوغو) حول النيل ومسألة استخدام مياهه ما أعلن في أول تموز ١٩٩٣ عن توقيع الرئيسين، المصري حسني مبارك، والاثيوبي ملس زيناوي، إطارًا للتعاون بين البلدين في استخدام مياه النيل والامتناع عن أي نشاط يضر بمصالح أي من الطرفين في موضوع المياه. ويأتي هذا الإطار «تأكيدًا لرغبة البلدين في تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردهما الطبيعية وامكاناتهما الاقتصادية (...) وشدّد الجانبان على ضرورة الحفاظ على هذا الشريان الحيوي (النيل) للبلدين وتعهدا التشاور والتعاون في المشاريع ذات الفائدة المتبادلة للعمل على زيادة حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد من مياه النيل في إطار خطط تنمية متكاملة».

وشهدت القاهرة (كانون الثاني ١٩٩٤) اجتماعات وزراء الري والموارد المائية لدول حوض نهر النيل (أندوغو: مصر، تنزانيا، كينيا، رواندا، بوروندي، زائير، أوغندا واثيوبيا). وأعلن رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي ان بلاده «لا تدخر جهدًا في التعاون لتنمية الموارد المائية وتضع كل امكاناتها في خدمة هذا الهدف» لافتًا إلى «أهمية سياسة حسن الجوار واحترام العهود والمواثيق المتعلقة باستغلال موارد النيل»، و «ضرورة حق عادل لكل دولة في الاستفادة من هذا النهر».

واعتبر صدقي أن «ندرة المياه أصبحت مشكلة» داعيًا إلى التعاون في مواجهتها. ورأى أن موارد كثيرة في النيل «لا تزال غير مستغلة وتحتاج إلى تعاون واعتمادات مالية كبيرة». ودعا إلى التحرك في شكل جماعي لدى المنظمات والمؤسسات التمويلية الدولية «للحصول على هذه الاعتمادات وايجاد خطة متكاملة للتنمية أولًا».

ويتضمن جدول أعمال الاجتماعات، ضرورة احترام الاتفاقات المتعلقة بحصة كل دولة، وعدم انشاء أي مشاريع من دون التشاور مع باقي الدول الأعضاء مع حق كل دولة في تنفيذ أي مشروع يستهدف تحسين امكانات استغلال حصتها المقررة.

كما يتضمن التعاون الشامل لتنمية الموارد النيلية وانشاء شبكات الأرصاد. واستخدام مجرى نهر النيل ملاحيًا من المنبع إلى المصب، ووضع خطة للاجتماعات الفنية المقبلة الخاصة بمشروع «التكنو نيل» وبدراسة الهضبة الاثيوبية ودراسة مشاريع صناعية وزراعية مشتركة.

زولولاند، كوازولو

«أرض الزولو» التي تقع في جنوب افريقيا، ويحدها شرقًا المحيط الهندي، وشمالًا الموزامبيق، وغربًا سوازيلاند.

والزولو شعب افريقي، برز في القرن ١٩ عندما تمكّن، بقيادة دينغان، من التصدي لموجات الغزو الأوروبية وقتل ٥٠٠ من البوير في ١٨٣٨. إلا أن الأوروبيين تمكّنوا من قتل ٣٠٠٠ من الزولو في معارك لاحقة وفرض مباندا الموالي لهم عوضًا عن دينغان في ١٨٤٠. ومع ذلك فقد استمر تحدي الزولو للهولنديين، فاضطرّ هؤلاء (البوير) إلى طلب الحماية البريطانية. وهكذا أصبح الانكليز حكّام منطقة دعيت «ناتال» (١٨٤٣)، فتعرضوا بدورهم إلى مقاومة الزولو بقيادة شيثاويو، ابن مباندا، الذي أنزل بهم هزائم كبيرة في صدامات ١٨٧٩، عرّضت حكومة ديزرائيلي (رئيس الحكومة البريطانية) إلى نقد شديد من المعارضة في البرلمان البريطاني. وإزاء استمرار ثورات الزولو، أقدمت الحكومة البريطانية على ضم زولولاند إلى «ناتال» وإلحاقها بها (١٨٩٧).

على أثر صدور التشريعات العنصرية في ١٩٥٩ التي استهدفت إخضاع الشعوب الافريقية لحكم الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا عن طريق تجميع السود في بانتوستانات تتمتع بحكم «ذاتي» محلي شكلي، سميت أرض الزولو «كوازولو»، وضمت مساحة قدرها ٣١٤٤٤ كلم^2 وعاصمتها أولندي وشملت أقليات افريقية أخرى مثل «الخوجا» و «سواتو»، و «سوازي»، ونصف تعداد شعب الزولو، نظرًا لأن أعدادًا كبيرة من اليد العاملة تستخدم في المناجم والمصالح التي يملكها البيض في مناطق أخرى.

وفي سياق احداث جنوب افريقيا الأخيرة (ربيع ١٩٩٤)، أعلن ملك الزولو غودويل زويليثيني، في ١٨ آذار ١٩٩٤، ولادة دولة كوازولو المستقلة في مناطق سيطرته متحدياً بذلك ارادة حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي بزعامة نيلسون مانديلا. وتقع كوازولو في إقليم الناتال من اتحاد جنوب افريقيا. وجاء اعلان ملك الزولو هذا ليشكل ضربة لجهود الحكومة الاتحادية والمؤتمر الوطني الافريقي في إقناع قبائل الزولو بالمشاركة في الانتخابات المقررة في ٢٧ نيسان ١٩٩٤ وطي صفحة التمييز العنصري في البلاد. وسادت مخاوف من أن يتحول هذا الاعلان (الذي اطلقه ملك



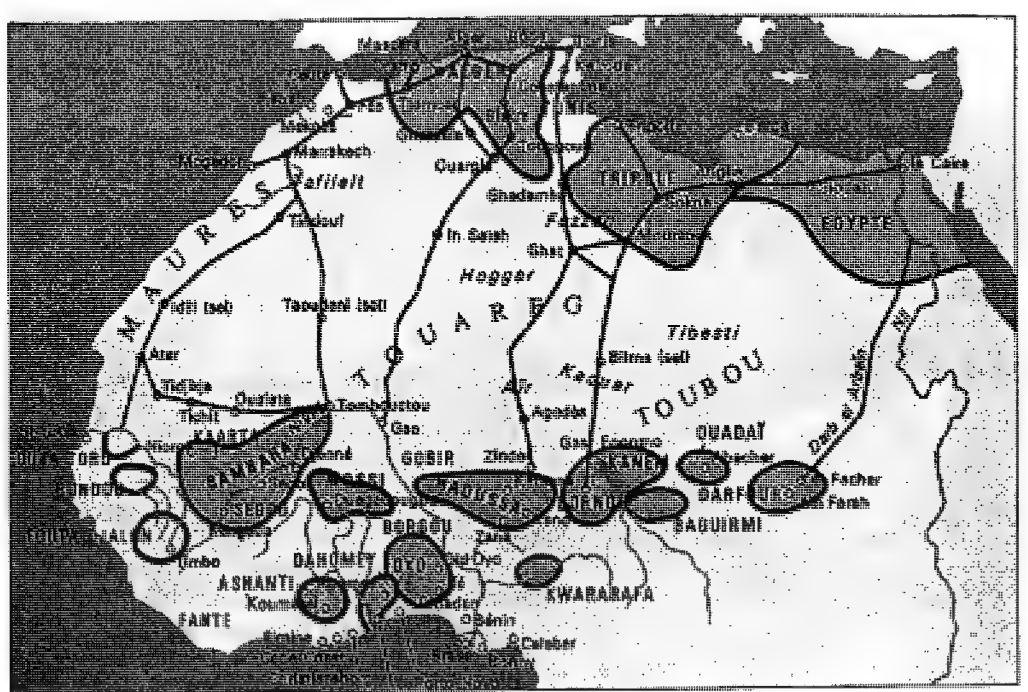
أحد قادة الزولو.

الزولو في مدينة أولندي عاصمة كوازولو) الى اعلان حرب ضد المؤتمر الوطني الافريقي مما يؤجج الصراع الدموي بين السود. وأكد ملك الزولو، في خطابه، ان شعبه لن يشارك في الانتخابات ما لم تقدم إليه ضمانات لجهة الاعتراف بدولته المستقلة. والحركة التي يستند الى دعمها ملك الزولو هي حركة «إينكاثا» التي يتزعمها ابن اخيه منغوسوتو بوتيليزي والتي تنافس المؤتمر الوطني الافريقي على زعامة السود في جنوب افريقيا.

أزواد (بلاد الطوارق)

في المجلة الفرنسية «حدث الخميس» («إيفينومن دو جودي»، عدد ١٩–٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، ص ١١١) جاء ان الطوارق هم «ضحية تصفية الحسابات، إذ إن أجدادهم كانوا يستعبدون الشعوب السوداء التي كانوا يقهرونها. حاليًا، مستقبلهم في خطر. أكثر من مليون نسمة منهم هم في عداد التائهين بين الصحراء الافريقية والساحل ويحاولون البقاء على إقليم موزّع بين خمس دول: مالي، النيجر، الجزائر، بوركينا فاسو (فولتا العليا سابقًا) وليبيا».

يعود الطوارق، في أصولهم، إلى البربر. وفي القرن السابع، أقاموا في السلسلة الجبلية الممتدة جنوبي الصحراء الافريقية، وكانوا أسياد المنطقة التي تعادل مساحتها مساحة أوروبا، وقاموا بدور همزة الوصل بين العالم العربي – البربري والممالك السوداء، فأمّنوا عيشهم من التجارة عابرة الصحراء. قاوم الطوارق الفرنسيين، الذين بدأوا يدخلون المنطقة منذ ١٨٥٠، مدة نحو ستين سنة،



بلاد الطوارق كما تظهر في خريطة افريقيا الشمالية والغربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وتمثل الخطوط (من الشمال الى الجنوب وبالعكس) الطرق الأساسية عابرة الصحراء.

واستمروا يرفضون وجودهم رغم هزيمتهم في ١٩١٧.

في المرحلة الاستقلالية (بعد الحرب العالمية الثانية)، توزّعت الصحراء بين عدة دول إفريقية ناشئة. فأضحى الطوارق مجرد إتنية أقلية داخل هذه الدول الحديثة. والتجارة عابرة الصحراء (ملح، سكّر، بلح، شاي، ماشية) أخذت تخضع للقوانين الجمركية. واستبعدتهم الدول الحديثة عن إداراتها. وكانت مالي والنيجر، خصوصًا، أكثر هذه الدول اضطهادًا لهم، إذ لم تعرف مناطق تواجد الطوارق (في الشمال) في هذين البلدين أي مشروع إنمائي، علمًا أن يورانيوم النيجر موجود في أرضهم.



فارسان بربريان.

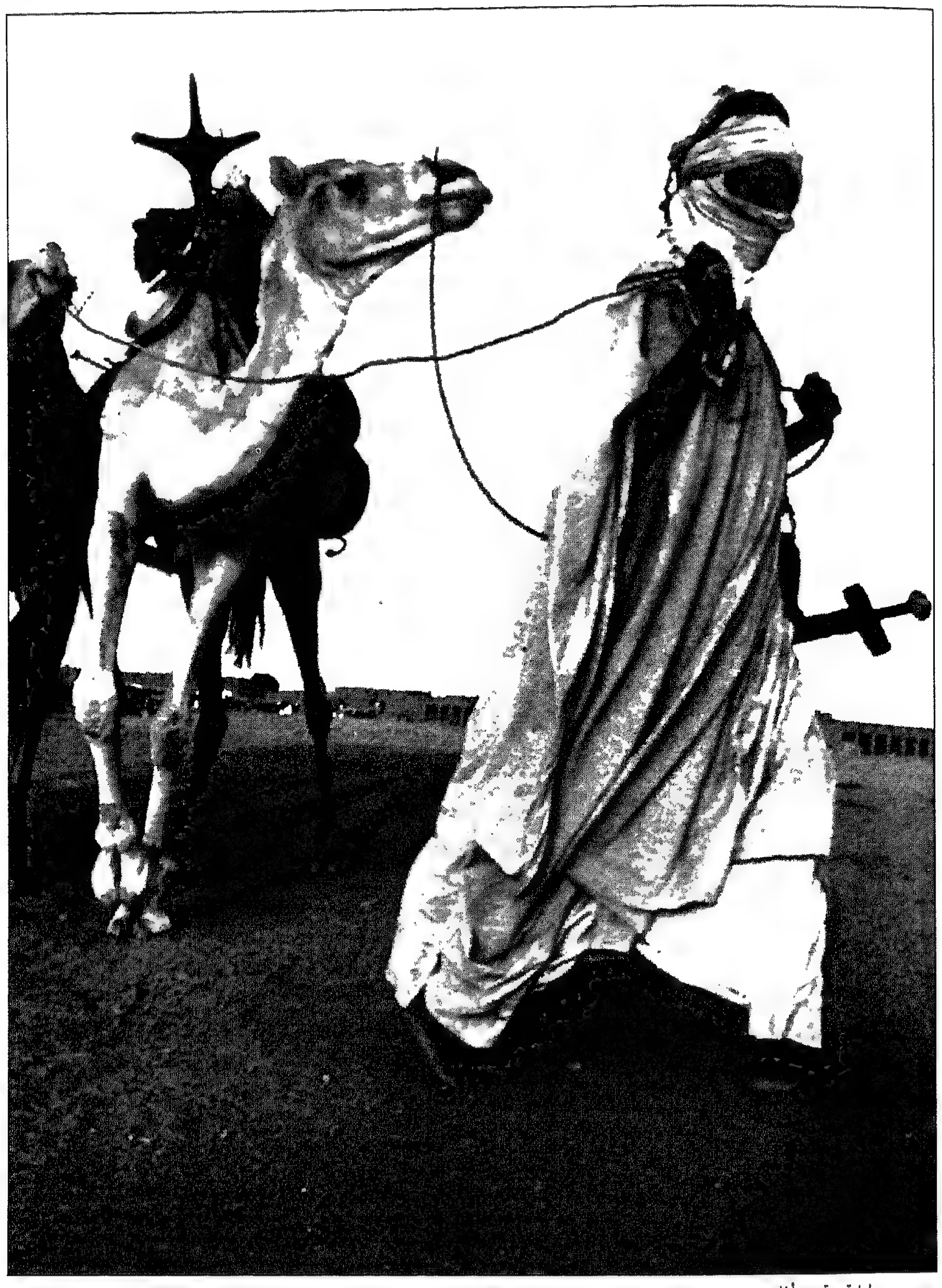
أوضاع ومقاومة

تتصف حياة الطوارق بالبداوة وامتهان الرعي. بدأوا يهاجرون إلى المدن بعد موجة الجفاف التي ضربت افريقيا أوائل السبعينات، وإلى دول الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا (المغاربية) التي يعتبرونها عمقًا استراتيجيًا لهم.

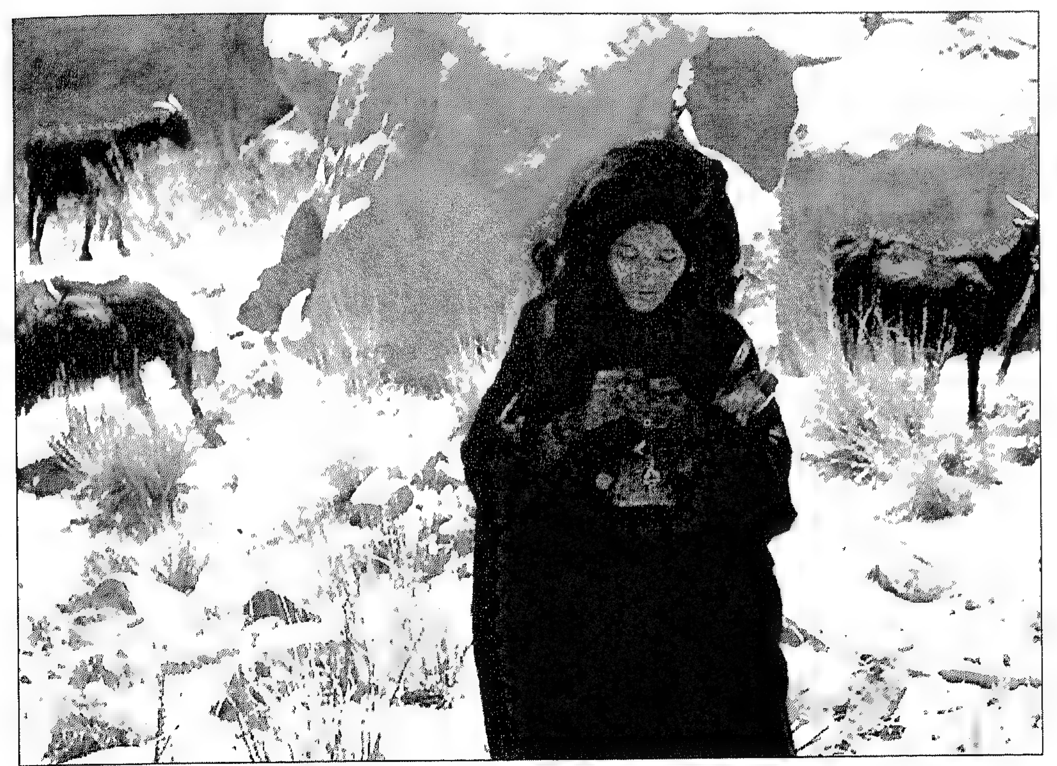
لا توجد إحصاءات دقيقة عن عدد الطوارق، لكن بعض المصادر يقدره بما بين ٢,٥ – ٥ ملايين شخص موزّعين على جمهوريات مالي والنيجر ونيجيريا وبوركينا فاسو والجزائر وليبيا.

في العام ١٩٦٣، بدأت أولى المواجهات العسكرية بين الطوارق والحكومة المالية وقمعت بشدة لتعود من جديد في ١٩٨٩ بقيادات شابة مثقفة.

في العام ١٩٩٠، وقعت اتفاقات عدة بين الطوارق والحكومة المالية، أبرزها «اتفاقية تمنرست» (مدينة جنوب الجزائر) التي رمت إلى منح نوع من الحكم الذاتي لأزواد (بلاد الطوارق)، لكن أيًا من الطرفين لم يحترم الاتفاقية، خصوصًا حكومة مالي بعد تغيير النظام السياسي بسقوط



طوارقي قرب أغادير.



في تاسيلي (النيجر). لا يزال الطوارق. والى حد كبير. يعيشون الحياة نفسها التي كانت أيام الرومان.



الطوارق يحتكرون التجارة في المناطق المجدبة من الصحراء. قافلة في تيبستي.

موسى تراوري وتولي حكومة انتقالية متشدّدة في موقفها من الطوارق. وقبيل رحيلها، في نيسان ١٩٩٢ بعد اجراء الانتخابات توصّل الجانبان إلى اتفاق سمّي «الميثاق الوطني». إلا أنه بدوره لم يحترم. واستؤنف القتال ثانية.

لم تتحرك أية دولة للاعتراف بحقوق الطوارق باستثناء بعض المنظمات الانسانية في فرنسا مثل أطباء بلا حدود، ونواب من البرلمان الأوروبي. أما الأمم المتحدة فاقتصرت مساهمتها على تقديم بعض المساعدات عبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وقد تقاعست بسبب أولويات أخرى





نساء الطوارق

(البوسنة – الهرسك، الصومال...). وعربيًا، يتلقى الطوارق مساعدات إنسانية من «هيئة الإغاثة الإسلامية» في جدة.

تسعى غالبية الجبهات الطوارقية (الأزوادية) المقاتلة إلى الاستقلال وتقديم تطمينات إلى الدول المجاورة مفادها ان قيام دولة لهم لا يهدّد أمن المنطقة. ولكن في غياب وسائل اعلام خاصة بهم أو أية وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي، باستثناء ما تنشره عنهم الصحف والإذاعات الفرنسية، لا تجد مطالبهم آذانًا صاغية. وكثيرًا ما تواجه بالقمع، كما حصل لطوارق النيجر الذين تعرضوا لمذابح على أيدي الجيش عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ (في أيار ١٩٩٠، هاجم شباب من الطوارق سجن تشن تابارن، فردّ الجيش بقتل ٢٠٠ طوارقي، ما أدّى إلى انتفاضة طوارقية شملت طوارق مالي).

استغلت أطراف عربية مقاتلي الطوارق للزج بهم في عمليات عسكرية في تشاد ولبنان وفلسطين.

أزواد وأمير طوارقي معاصر

في عددها ٩٣ تاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٩٣ ص ٣٤، نشرت مجلة «الوسط» مقابلة أجرتها مع أمير الطوارق، محمد علي الأنصاري، اللاجئ في الرباط منذ ١٩٧٦، والبالغ من العمر ٩٥ عامًا. ومما جاء في المقابلة:

كان أجداد الأنصاري يأخذون بيعة الطوارق إلى ملوك المغرب حيث خضعت تمبكتو لسلطانهم منذ أواخر القرن السادس عشر بانتصار جيوش أحمد المنصور على امبراطورية سونراي، من غاو في الصحراء الوسطى حتى نواط. لكن المغرب، كما يقول الأنصاري «لم يستطع إنقاذ البلاد من الاستعمار الفرنسي لمشاكله الداخلية، فبقينا نقاتل ونقاوم حتى هزمنا عام ١٩٢٠، وبعد عامين تقلدت الإمارة التي لم يكن نفوذها يتعدى حدود مالي، وقد واصلتُ الثورة ضد الفرنسيين حتى تمّ لهم ترحيلي إلى الخارج عام ١٩٤٨ بعدما اعتبرت فرنسا موقف الطوارق عدوانيًا لأنهم لم يقاتلوا إلى جانبها في الحرب العالمية الثانية».

في العام ١٩٣١، توجّه الأنصاري إلى باريس للقاء الرئيس الفرنسي والبحث معه في مستقبل الطوارق: «قلتُ للرئيس الفرنسي: استعمرتمونا لتستعبدونا أم ماذا؟ هل علينا أن نكتفي منكم بالعصا ودفع الجزية؟ وردّ علي: جئناكم لنعلمكم الحياة. وإذا تعلمتم لكم الخيار في ما ترون. لكنهم في الواقع حرمونا من أبسط الحقوق، بما في ذلك التعليم».

ويستطرد: «كانت فرنسا موافقة على دولة مستقلة للطوارق، غير ان موقفها تغير بعد الحرب الثانية. وكان الحكّام الفرنسيون الذين التقيتهم في دكار وباماكو يقولون لي، كلما شرحت مطالبي أمامهم: أيذهب هدرًا دمنا الذي دفعناه من أجلكم؟ وكانوا بذلك يبررون تشبثهم ببلادنا. وقد عمدوا إلى تصعيد الموقف بتصنيفهم الطوارق أعداء لفرنسا، لعدم مشاركتهم في الحرب. أنا الذي منع الطوارق من المشاركة في الحرب إلى جانب الفرنسيين. لم أكن مقتنعًا بجدوى القتال معهم وهم حرّموا التعليم علينا خشية الوعي لقضيتنا ومطالبتنا بالاستقلال، ولأن ديننا الإسلامي يمنعنا من القتال إلا في حالة الجهاد أو الدفاع عن النفس. وكان رفضي الرد على رسالة الرئيس الفرنسي التي وصلتني بواسطة حاكم دكار عن سبب تخلف الطوارق عن نجدة فرنسا في الحرب، ذريعة لإبعادي إلى الخارج».

المنفى: في ذلك التاريخ، ١٩٤٨، دشّن الأنصاري مرحلة المنفى التي لم تنته حتى الآن (أواخر ١٩٩٣). فتوجه إلى المملكة العربية السعودية حيث كانت تربطه علاقة بالملك عبد العزيز وابنه الملك فيصل. ومن السعودية انتقل إلى مصر عام ١٩٥٤، وعقد علاقة جيّدة مع الرئيس جمال عبد الناصر. وفي ١٩٦٠ توجّه إلى ليبيا أيام الملك إدريس السنّوسي، ثم استقر في المغرب بدءًا من ١٩٦٣.

السجن: في ١٩٦٣ نشبت الحرب الحدودية بين المغرب والجزائر، وتقدم موديباكيتا الذي أصبح رئيسًا لجمهورية مالي بعد استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٠، للوساطة، وقبل الطرفان وساطته، لكنه اشترط تسليمه الثوّار الطوارق، «فاستدرجتُ، يقول الأنصاري، إلى الجزائر حيث سُلّمت هناك إلى السلطات المالية، فأودعت السجن حتى ١٩٧٦. ولم أحتمل التعذيب، ومن السجن كتبت إلى عبد الناصر أعلمه بالوضع، فسارع إلى الاتصال بموديباكيتا مهددًا إياه بوقف دعمه السياسي والاقتصادي له إذا مسّني بشوكة - هكذا بلغني ما قاله - فاسترحت من التعذيب ولكن لم يفرج عني إلا بعد ثماني سنوات من انقلاب موسى تراوري الذي جاء إلى الحكم في ١٩٦٨».

حزب عربي بربري: قبل أن يغادر الأنصاري بلاده كان قد أسس عام ١٩٤٧ «الحزب العربي البربري» الذي وحّد فيه كلمة العرب والطوارق، ويقول: «كان التأسيس بعد الحرب العالمية الثانية التي أتاحت لفرنسا متسعًا من التحرك في القارة الافريقية والعمل على إجراء ما تريده من تغييرات في الحدود والأنظمة، وهي لم تنسَ للطوارق عدم القتال إلى جانبها في الحرب. فرسّخ الحزب مبادئ أولية وهي أن الأمة الأزوادية (التسمية التي يطلقها الطوارق على بلادهم) أمة ينبغي توحيدها، بعدما تعرضت للتقسيم، سلمًا ما أمكن وحربًا إذا كانت الحرب الملاذ الأخير. وشهد عام ١٩٦٣ أول مواجهة عسكرية بين الطوارق ونظام موديباكيتا في مالي. إلا أن دخولي السجن أضعف الحزب وانحلّ نهائيًا مع استمراري فيه، وطوي ملف الطوارق إلى حين».

ولا يخفي الأنصاري دهشته لجهل الكثيرين من العرب بالطوارق الذين هم في نظره أقرب إليهم في التاريخ والدين لأنهم كما يؤكد: «جزء من القبائل البربرية التي تقطن جنوب الجزائر والأطلس المغربي، والطوارق الحاليون انتقلوا إلى شمال مالي قبيل الفتوحات الإسلامية للشمال الافريقي، وفي عهد الخلافتين الأموية والعباسية كانوا مستقلين، كما لم يخضعوا من قبل للرومان الذين غزوا المنطقة قبل الإسلام. وهناك من يقول بأن أصولهم من اليمن. إلا أنه لا يوجد من يستطع الجزم بالأمر. والثابت أنهم امتزجوا بقبائل هاجرت من اليمن، ومن العائدين من الأندلس حتى أصبحت اللغة العربية، في وقت من الأوقات اللغة المتداولة ولغة الرسائل السياسية مع ملوك الشمال الافريقي وملوك الطوائف في الأندلس».

الحمر... الزرق: ويصف الأنصاري الطوارق بأنهم «شعب نبيه سريع الفهم، وهو ما جعل فرنسا تخشى تعليمهم، وان فريقًا منهم هاجر إلى الشام والمغرب ومنه إلى الأندلس ليتبوأ مناصب عليا في دولة بني الأحمر، ولذلك يقال لنا «الحمر» أحيانًا، مع ان التسمية الشائعة عنا هي «الرجال الزرق» نسبة إلى أرديتنا الزرقاء التي تقينا حرّ الصحراء».

أما عن ظروف شتات الطوارق فيقول الأنصاري: «إن الفرنسيين الذين دخلوا مالي عبر البوابة الغربية دكار، في القرن الماضي، فوجئوا بمقاومة الطوارق الشديدة لهم، الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى تغيير خططها المرسومة سلفًا وانتهاج سياسة مبنية على ترك الطوارق يتنقلون في الصحراء التي لم تكن حدودها الحالية قد رسمت بعد، وعدم فرض الثقافة الفرنسية عليهم، والأحرى حرمانهم من التعليم ما جعلهم أكثر الشعوب أمية في المنطقة. وعندما استقلت مالي في ١٩٦٠ لم يكن هناك ساسة محنكون يستطيعون المطالبة بالحقوق المغتصبة، وهكذا تفرقت صفوف الطوارق وأصبحت مطالبتهم بدولة مستقلة مجازفة باستقرار المنطقة. وبعدما شكل الطوارق قومية قائمة تتنقل في موطنها، قسّمتهم فرنسا إلى وحدات. ومع أن الطوارق رفضوا التقسيم إلا أن الأنظمة التي حلّت مكان المستعمر انتهجت سياسة الأمر الواقع معهم كأقليات مع كل ما تحمله هذه الكلمة من حيف وتجاهل متعمد لحقوقهم».

مطالب الطوارق: يقول الأنصاري: «في البداية طالبنا بالمساواة مع المواطن العادي أو مثلما كان الأمر أيام الاحتلال الفرنسي على الأقل، لكن هذا الحق أنكر علينا، وكان الرد على مطالبنا دمويًا دائمًا حتى مواشينا – وغالبيتنا رعاة – لم تسلم من الإبادة ما دامت تساعدنا على البقاء وهو ما صعّد المطالب وبلور لدينا التوجّه إلى أن خلاصنا هو في دولة طوارقية مترامية الأطراف ما يعني تجاوز الحدود والدخول في صراع ومواجهات مع الدول حيث يوجد الطوارق (...) لقد أصبح الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار من مبادئ منظمة الوحدة الافريقية، وهي تجد في حدود الدولة الطوارقية التي تشمل ثلثي المساحة الإجمالية لمالي والنيجر ومساحات في جنوب الجزائر إخلالًا بميثاقها القاضي بعدم المساس بهذه الحدود، كما ان الحكومات المالية المتعاقبة عملت على احتواء عناصر من الطوارق ودمجها في إطارها الرسمي بهدف وقف معارضتها وايقاع الفرقة بين الطوارق، وهي جزء من المحاولات المستمرة لاستقطابهم باعتبارهم مقاتلين أشداء. فقد سعى العقيد القذافي من قبل إلى زجهم في الجيش الليبي خلال حربه مع تشاد؛ يضاف إلى ذلك تباين مواقف جبهات ازواد المقاتلة من حكومة مالي. فهناك من يطالب بالحكم الذاتي، وهناك من يطالب بالفيدرالية وهناك من لا يرضى بأقل من الاستقلال».

لم يعد للأمير محمد علي الأنصاري دور مباشر في توجيه حركات التحرر الأزوادية. وأصبحت مساهمته تقتصر على تقديم المساعدات إلى الثوّار التي تصل غالبًا من الجاليات الطوارقية العاملة في الخارج فيعيد توزيعها على الجبهات المحاربة والتي يعوّل على إثنتين منها هما «الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد»، و «الجبهة الشعبية لتحرير أزواد». وهناك أيضًا «الحركة الشعبية لأزواد» و «الجيش الشعبي لتحرير أزواد».

حول آخر الأوضاع في أزواد: من نواكشوط، وبقلم الشيخ بكاي، نشرت «الحياة» (العدد ١١٢٨١، تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ٤) التالي:

حذّر منسّق جبهات تحرير «أزواد» عيسى سيدي محمد الحكومة المالية وحكومات الدول المجاورة من أن المقاتلين العرب والطوارق الماليين سيستأنفون الحرب مع بداية العام إذا لم تتخذ خطوات فورية على طريق تنفيذ اتفاق السلام المبرم بين مقاتلي الشمال المالي والحكومة المركزية.

واتهم سيدي محمد حكومة باماكو بمحاولة «الحصول على السلام بلا مقابل».

وقال القائد العسكري الذي يرفض حتى الآن الإقامة في باماكو عكس قادة آخرين أقاموا فيها بعد توقيع اتفاق سلام العام الماضي، ان «الحرب آتية لا محالة لأن التهدئة لم تعد مجدية بعدما اتضح للكل ان الحكومة المالية تريد السلام بلا مقابل».

ووصف سيدي محمد الأوضاع في الاقليم الشمالي من مالي المعروف بـ «أزواد» ويسكنه العرب والطوارق بأنها «متفجرة». وأعرب زعيم «الحركة الشعبية الأزوادية» الذي يتولى رئاسة القيادة المشتركة لأربعة فصائل كانت تقاتل الحكومة المركزية قبل التوقيع على معاهدة سلام يحصل بموجبها اقليم أزواد على نوع من الإدارة الذاتية عن اعتقاده بأن حكومة الرئيس المالي ألفا عمر كونادي «تعمل على تجريد المقاتلين من أسلحتهم بالتدريج لتكون سيدة الموقف وتنقضّ على شعب أزواد».

وقال: «لم يتحقق أي شيء مهم على طريق تنفيذ الاتفاق الذي يقضي بدمج المقاتلين في الجيش النظامي برتبهم في جبهات النضال واستيعاب الكادرات المدنية وعودة اللاجئين بعد توفير الظروف الملائمة لهذه العودة».

وأوضح «ان الحكومة دمجت ٦٠٠ مقاتل بدلًا من ثلاثة آلاف وتتحدث عن دمج ٦٠٠ مقاتل آخرين. وبدلاً من استيعاب كل الكوادر المدنية تقول السلطة انها ستدمج ٦٠ فقط».

وعن عودة اللاجئين على الأراضي الموريتانية والجزائرية والبوركينايية قال عيسى سيدي محمد: «ليس هناك أي تفكير في شأنهم وإذا حاولت الحكومة إعادتهم الآن سنرفض لأن الظروف الأمنية والمعيشية لم تهيأ بعد لهم، ونخاف من مذابح جديدة». وأضاف: «ذبحت قوات الجيش النظامي في الآونة الأخيرة رجال بعض أحياء البدو الذين حاولوا العبور إلى البلاد». وقال «ان



محمد علي الأنصاري.



مقاتل طوارقي.



دورية للطوارق في موريتانيا.

الحكومة ردّت، كما تفعل دائمًا، بأن المسؤولين عن تلك المذابح عناصر خارجة على الانضباط العسكري». ولم ينف القائد الأزوادي وجود حالات مشابهة يقوم بها رجال الجبهات ضد مراكز حكومية.

وزعم ان العمليات التي تنفذ من حين إلى آخر في منطقة الحدود الموريتانية – المالية ضد مراكز حكومية مالية «هي من تدبير عناصر غير منضبطة تستفيد من حال التوتر لإشعال النار». لكنه أوضح ان «نطاق العمليات سيتسع ليشملنا كلنا إذا لم تتخذ اجراءات فورية على طريق احترام اتفاق السلام». وأعطى مهلة للحكومة المالية تنتهي في شباط المقبل (١٩٩٤).

وأكد عيسى سيدي محمد ان «أوضاعنا العسكرية باتت أفضل. فقبل ثلاثة أعوام حين بدأنا الحرب لم تكن لدينا الا الإرادة. أما الآن فلدينا الإرادة والسلاح». وأشار إلى انه رغم معاهدة السلام «ما زالت قواتنا في حال تعبئة ومتمركزة في المناطق التي نسيطر عليها والتي لا يستطيع الجيش المالي الوصول إليها».

ويزور منسّق الجبهات الأزوادية موريتانيا منذ أيام «للاتصال بسفارات الدول الأجنبية وشرح الموقف ولتبادل الرأي مع بعض القيادات السياسية الأزوادية المقيمة في موريتانيا».

وكان زعيم «الجبهة الشعبية الأزوادية» رفض توقيع المعاهدة التي أبرمت في الجزائر في العام الماضي لكنه قَبِل بها حين قررت الجبهات المقاتلة الأربع الاندماج في ما أسمته «اتحاد جبهات أزواد».

وقال سيدي محمد «رفضت توقيع الاتفاق لمعرفتي المسبقة بنوايا الحكومة المالية ووُصفتُ بالتطرف وأبعدني الزملاء الآخرون في الجبهات من كل عمليات التنسيق».

وأوضح أن دخوله اتحاد الجبهات و «القبول المبدئي بالاتفاق كان استجابة لإخوتي المناضلين الذين اعتبروني متطرفًا. أما الآن فإنهم يقولون انني كنت على حق» (انتهى مقال الشيخ بكاي).

ويذكر أن عدد سكان مالي يبلغ ثمانية ملايين بينهم ثلاثة ملايين من العرب والطوارق.

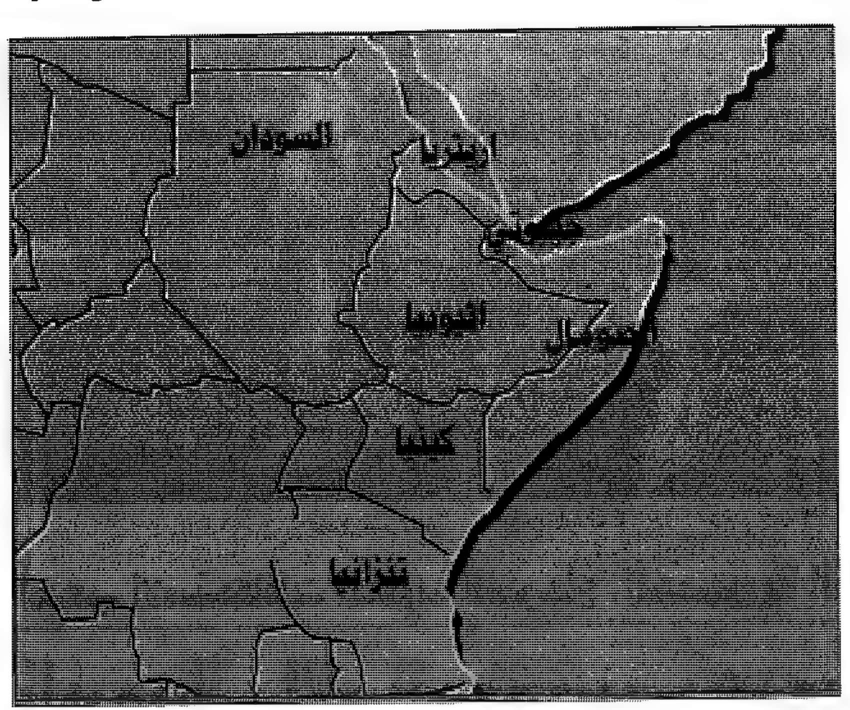
من جهة أخرى، بدأت الجزائر، منذ بداية آذار ١٩٩٤ وعلى أثر اغتيال المسؤول العسكري لحركة «الأزواد الشعبية» الكولونيل بلال سلوم، تزيد من اهتمامها الدبلوماسي والسياسي إزاء قضية الطوارق. فجدّد وزير الشؤون الخارجية محمد الصالح دمبري (في ٤ آذار ١٩٩٤) في نيامي عاصمة النيجر تأييد بلاده لتسوية تفاوضية لمشكلة تمرد الطوارق في شمال النيجر منذ أواخر ١٩٩١. وقال، بعد محادثات مع الرئيس النيجيري محمد عثمان، ان بلاده مهتمة كثيراً بهذه المشكلة ومستعدة لمساندة المفاوضات بين حكومة النيجر والمتمردين التي من المقرر ان يبدأها الطرفان أواخر آذار ١٩٩٤ في باريس. ثم انتقل الوزير الجزائري الى واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو للبحث في مشكلة تمرد الطوارق مع رئيسها بليز كومباوري. وبعدها زار (في ٨ آذار ١٩٩٤) باماكو عاصمة مالي وبحث مع رئيسها ألفا عمر كوناري في ملف الطوارق وفي الصعوبات التي تعترض تطبيق الميثاق الوطني للسلام الموقع في نيسان ١٩٩٢ بين الحكومة المالية وحركات وجبهات أزواد الموحدة الذي تضمنه الجزائر.

القرن الافريقي

بلاده: يتكون القرن الافريقي من الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا، وثمة من يضيف إلى هذه البلدان السودان وكينيا وتنزانيا. تشغل الصومال معظم مناطق القرن الساحلية التي تقع على المحيط الهندي وخليج عدن، وتكمل جيبوتي واريتريا معظم مناطق القرن الساحلية حتى خليج عدن. أما إثيوبيا فقد حُرمت هذا المنفذ الساحلي الاستراتيجي المهم بعد انفصال إريتريا عنها وحصولها على الاستقلال (١٩٩٣).

أهمية استراتيجية: يمثل القرن الافريقي، في موقعه، أهمية استراتيجية بسبب تحكّمه بمداخل البحر الأحمر وطرقه. فمن يتحكم به يستطيع أن يتحكم بطرق النقل بين شرقي إفريقيا وأوروبا وبالعكس.

والقرن الافريقي هو حلقة الاتصال بين أقطار العالم العربي في قارتي آسيا وإفريقيا. إذ يعتبر هذا القرن جسر الاتصال للامتداد العربي من الناحية الجنوبية، كما تعتبر قناة السويس جسر الاتصال



للامتداد العربي من الناحية الشمالية. فهذا القرن يتحكم في طريق النفط في منطقة الخليج ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية من جهة، وفي الطرق الدولية للتجارة العالمية إلى المحيط الهندي أو عبر البحرين الأحمر والمتوسط. وهذا ما يفسر تنازع الدول الكبرى، عبر التاريخ، على توطيد نفوذها في القرن الافريقي، مستغلةً في معظم الأحيان الصراعات المحلية لفرض وجودها على شعوب المنطقة.

تأريخ التنازع: مرّ التنازع على القرن الافريقي والنزاعات فيه (حتى الحرب الأخيرة في الصومال، واستقلال إريتريا، والتطورات العالمية الأخيرة وأهمها حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي و «النظام العالمي الجديد»...) بمراحل أساسية أربع:

بدأت المرحلة الأولى مع لجوء الحبشة إلى سياسة توسعية في القرن الميلادي الأول. وبدأت المرحلة الثانية مع احتدام النزاع الاستعماري على افريقيا الذي تمثل بتحالف البرتغال مع الحبشة (إثيوبيا) في مواجهة العرب والقوى الإسلامية في القرن السادس عشر ميلادي. أما المرحلة الثالثة فاستهلّت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وكان محرّكها رغبة الدول الاستعمارية في تقسيم القارة الافريقية، وثمة دول أوروبية ثلاث، هي فرنسا وبريطانيا وايطاليا، شاركت في الصراعات الدائرة في منطقة القرن الافريقي. أما المرحلة الرابعة، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فقد جاءت الحروب التي شهدتها تعبّر عن تبلور وعي قومي ورفض للحدود المرسومة من الدول الاستعمارية. وهذا الأمر كان وراء تفجير ثورة الشعب الاريتري (راجع إريتريا، الجزء الأول)، ووراء اندلاع الصراع المسلّح على أوغادين (راجع إثيوبيا، الجزء الأول) بين اثيوبيا والصومال.

مرحلة التنازع والنزاعات الحالية

كانت دول القرن الافريقي (الصومال، جيبوتي، اثيوبيا وإقليم اريتريا ثم دولة إريتريا ابتداءً من ربيع ١٩٩٣) مدار تنافس ثنائي حاد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لعوامل استراتيجية واقتصادية ودولية. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي اطمأن الغرب عمومًا إلى أن القرن الافريقي بات مضمونًا له. ولهذا فإنه لم يستجب لنداءات الإغاثة من الصومال المتخبط في حرب أهلية فتّاكة إلى أن صدر القرار ٧٩٤ من مجلس الأمن الذي فوّض إلى الولايات المتحدة تنفيذ عملية «إعادة



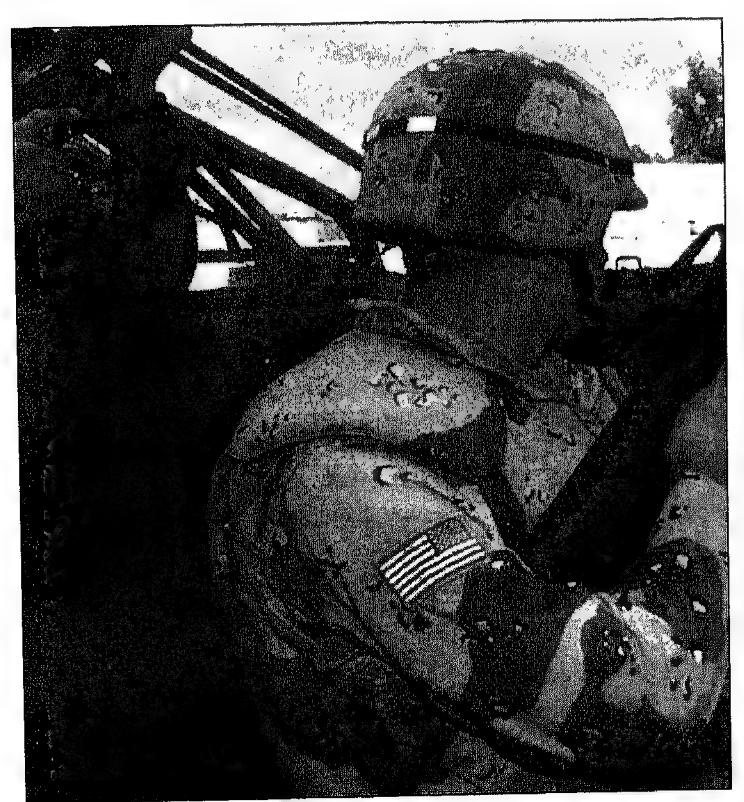
قوات الأمم المتحدة في الصومال.

الأمل». وكان توقيت هذه العملية ملائمًا للولايات المتحدة لأنه جاء في وقت بالغ الإحراج للصومال، وبحجم عسكري لم يعترض عليه أحد، بل سارع الجميع إلى المشاركة ولو الرمزية فيه.

الولايات المتحدة الأميركية: بقدر ما كانت السياسة الاميركية في القرن الافريقي، إبان الحرب الباردة، تسير بخطوات محكمة وتسعى إلى تحقيق أهداف محددة، يبدو انها فقدت بوصلتها السياسية عندما خلت الساحة الدولية لها وحدها، وباتت تسير سيرًا عشوائيًا صوب كل الاتجاهات. فمنذ نهاية ١٩٨٩، تاريخ سقوط جدار برلين، وتداعي أعمدة النظام التوتاليتاري في أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفياتي سابقًا، وجدت واشنطن نفسها وحيدة في معترك السياسة الدولية، حائرة بين الاستمرار في الأسلوب القديم الذي فقد كل مبررات بقائه، والأسلوب الجديد الموجود في أولى مراحل تكوينه الجنينية. وثمة فراغ كبير بين المرحلتين السياسيتين التاريخيتين يفسّر تخبط الإدارة الأميركية السابقة في عهد الرئيس جورج بوش، والحالية برئاسة بيل كلينتون، في معالجة القضايا الساخنة في غير بقعة من العالم الذي يعيش مخاضًا لم تتحدد بعد ملامحه الأولية.

– بالنسبة إلى **إريتريا،** فإن الموقف الأميركي الثابت حتى أيام معدودة من تحريرها في أيار ١٩٩١، كان مناهضًا لفكرة استقلال البلاد عن إثيوبيا، وداعمًا لمشروع فيديرالي أو كونفيديرالي بين اريتريا وإثيوبيا. لكن تلاحق انتصارات ثوار إريتريا العسكرية، وتزامنها مع تفسخ الكيان الاثيوبي الذي شيّده الملك منليك الثاني في نهاية القرن التاسع عشر، جعل الإدارة الأميركية غير متردّدة في دعم استقلال اريتريا حفاظًا على مصالحها الاستراتيجية الموجودة بصورة أساسية على شواطئ البحر الأحمر من اريتريا وفي هضبتها التي أقامت عليها منذ ١٩٥٣ قاعدة استخباراتية لغاية ١٩٧٧، تاريخ اغلاقها من قبل نظام العقيد منغيستو هايلي مريام. عندها، أدركت الإدارة الأميركية أنها فقدت القوى السياسية الاثيوبية التقليدية الموالية لها، واندفعت باتجاه دعم استقلال إريتريا.

– بالنسبة إلى **إثيوبيا،** دعمت الولايات المتحدة كل حركات المعارضة الاثيوبية ماديًا ومعنويًا من دون اكتراث بالتوجّهات العقائدية لهذه المعارضة، وذلك بغية محاربة الوجود السوفياتي وإضعافًا لـ «حزب عمّال إثيوبيا» الذي حكم البلاد من أيلول ١٩٧٤ إلى أيار ١٩٩١. فالمعروف ان «الجبهة الشعبية لتحرير تغراي» التي كان يقودها الرئيس الاثيوبي الحالي ملس زيناوي حركة ماركسية – لينينية قريبة من خط ألبانيا الستاليني في عهد أنور خوجا، وكانت من ألد أعداء الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على حد سواء. وقد أعطى مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الافريقية، هيرمان كوهين الذي أشرف على مفاوضات لندن بين الحكومة الاثيوبية والمعارضة، الضوء الأخضر لوفد المعارضة في نهاية أيار ١٩٩١ وقبل اختتام جلسات المفاوضات، لاقتحام أديس أبابا على وجه السرعة. وهناك معلومات على ان واشنطن حصلت على ضمانات من وفد المعارضة الاثيوبية لعدم انفراد «الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية» بالسلطة، واعتماد نظام التعددية الحزبية، والليبرالية الاقتصادية، وسياسة لامركزية تسمح لكل القوميات الاثيوبية بقدر كبير من الإدارة الذاتية. وهذه هي السياسة السارية في إثيوبيا (منذ نحو ثلاث سنوات)، ويراهن الطرف الاريتري والأميركي على تخطي هذه السياسة لكل العقبات الشائكة. هذا فيما لا يتردّد غير طرف في اعداد أرضية اشعال فتيل



قوات اميركية (عملية إعادة الأمل) في الصومال.

بارود القوميات الاثيوبية خدمة لمصالحه، غير عابئ بما يمكن أن يترتب من عواقب إذا انفجر الوضع في اثيوبيا في ظل سيادة قرارات تاريخية قديمة وحديثة، ووجود حركات مسلحة قادرة على إشعال الحريق، ليس في إثيوبيا وحدها، وإنما في عموم منطقة القرن الافريقي.

- بالنسبة إلى **جيبوتي**، لم تعر الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ عهد الرئيس جيمي كارتر ولغاية نهاية عهد الرئيس رونالد ريغان أي اهتمام مباشر بهذا البلد. وأولى مؤشرات هذا الاهتمام تجلت على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي ونشوب حرب الخليج الثانية التي كانت فرصة ذهبية للقوات الاميركية في إنشاء مركز عسكري بالقرب من القاعدة الحربية الفرنسية الموجودة في جيبوتي منذ ما قبل استقلالها (٢٧ حزيران ١٩٧٧)، وذلك بموجب اتفاقية أبرمها الرئيس الجيبوتي حسن غوليد مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في باريس. وقد تضاعف دور المركز العسكري الأميركي في جيبوتي على اثر قيام واشنطن بعملية «إعادة الأمل» في الصومال في نهاية ١٩٩٢. ومنذ ذلك اليوم غدت السفارة الأميركية في جيبوتي ترفع تقارير دورية حول طبيعة نظام حكم الرئيس حسن غوليد، والوضع الاقتصادي المتدهور، واتساع رقعة نفوذ أحزاب المعارضة، وتقيم علاقات رسمية مع حركات المعارضة ومد جسور مع المعارضة المسلحة المتمثلة في «جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية» بقيادة أحمد ديني أحمد، والعاملة في المناطق الشمالية الآهلة بالقبائل العفرية.

- بالنسبة إلى **السودان**، فهناك اهتمام اميركي قديم وكبير به، أساسه محاربة واشنطن للمد

الشيوعي في القارة السوداء، ولكون هذا البلد العربي – الافريقي مترامي الأطراف، ومحدود السكّان، وغنيًا بالمواد الأولية، هذا علاوة على متاخمته لحدود تسع دول افريقية لها أهميتها في نطاق الاستراتيجية الأميركية العامة.

ففي إطار بناء علاقة وطيدة بين واشنطن والخرطوم، مدّت الإدارة الاميركية جسورًا منذ الستينات مع أحزاب طائفة الأنصار وحزب الأمة، وطائفة الختمية (الحزب الاتحاد الديمقراطي)، والإخوان المسلمين (الجبهة القومية الإسلامية حاليًا). هذا إضافة إلى الروابط القوية مع الرئيس السوداني (السابق) جعفر نميري بعد إجهاضه محاولة انقلاب الشيوعيين التي قادها الرائد هاشم العطا في ١٩٧١، وكذلك في اطار تمتين أواصر علاقة اشنطن مع الحركات السياسية والعسكرية في جنوب السودان، ولا سيّما «الحركة الشعبية لتحرير السودان» وزعيمها العقيد جون قرنق.

وبعد زوال الشيوعية، غدت السياسة الاميركية تركّز على محاربة المدّ الأصولي وحركاته سواء قادها الصادق المهدي، أو محمد الميرغني، أو الدكتور حسن الترابي، وبات السودان اليوم يندرج في خندق العدو الأساسي للسياسة الاميركية التي أدرجته في لائحة الإرهاب معطية الدليل بأنه يحتضن حركة «النهضة» التونسية، و «جبهة الإنقاذ الإسلامية» الجزائرية، و «المجلس الإسلامي» التشادي، و «الحزب الإسلامي» الكيني، و «الاتحاد الإسلامي» الصومالي، ومختلف الحركات الإسلامية الأوروبية والأوغادينية والعيساوية والعفرية في كل من إثيوبيا وجيبوتي، و «الجهاد»



هذه الصور وكلامها من مجلة «الوسط» (العدد ٨٧، تاريخ ٢٧ ايلول ١٩٩٣، ص ١٦).

المصري، و «حماس» الفلسطينية، و «حزب الله» اللبناني، وحركة «الإخوان المسلمين» الأردنية، و «أفغان اليمن». وإلى ذلك تفيد مصادر «مكتب الشؤون الافريقية» في الخارجية الأميركية ان دور السودان أضحى أساسيًا في إطار ما بات يعرف في الدوائر الدبلوماسية الغربية بـ «الأممية الأصولية» التي تنطلق نشاطاتها من محور طهران — الخرطوم.

نتيجة هذا الموقف الأميركي من السودان، ونظام حكمه، باتت الدوائر السياسية العالمية (ومعها توقعات استراتيجيين) تتحدث، بدءًا من أواسط ١٩٩٣، ولا تزال حتى اليوم (ربيع ١٩٩٤) عن قرار اميركي حول «معاقبة» السودان. وتصوّر شكل هذه «المعاقبة» الذي يلوح بين سطور دراسات الخبراء الاميركيين يكمن في المؤسسة العسكرية السودانية بتدبير انقلاب ضد نظام الفريق عمر البشير الحاكم. وذلك بسبب تشرذم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» في الجنوب، و «حزب الأمة» بقيادة الصادق المهدي، و «الحزب الاتحادي الديمقراطي» برئاسة محمد عثمان المير غني، في الشمال. وثمة تصوّر آخر، بديل أو موازٍ، يعتمد على اتخاذ واشنطن لخطوات عملية تحت مظلة الأمم المتحدة، وخلف غطاء مجلس الأمن، قد تقتصر على معالجة الوضع الإنساني المأسوي في الجنوب، قد تمتد لمعالجة عموم الوضع السياسي في السودان كما هو جارٍ في الصومال.

— بالنسبة إلى **الصومال**، فبعد الانقلاب العسكري الذي أتى بالرئيس محمد سياد بري إلى السلطة في تشرين الأول ١٩٦٩، وحتى انفجار حرب أوغادين (راجع: إثيوبيا، الجزء الأول) بين اثيوبيا والصومال، كانت السياسة الاميركية ترمي إلى اجتثاث الوجود السوفياتي في مقديشو. وكان السوفيات وقفوا في جانب النظام الاثيوبي، بل انهم أوقفوا تقدم القوات الصومالية في عمق الأراضي الاثيوبية، ما عجّل انفتاح الحكومة الصومالية على الولايات المتحدة، بل ذهب بها الأمر إلى توقيع معاهدة نالت واشنطن بموجبها امتيازات عسكرية في ميناء بربرا شمالًا، ومقديشو وسطًا، وكيسمايو جنوبًا.

ومع خروج السوفيات من إثيوبيا، ثم انهيار دولتهم، تضاءلت أهمية الصومال الاستراتيجية في نظر الإدارة الأميركية، ومع ذلك فإنها كانت حريصة على البقاء هناك من باب ضمان سيطرتها على عموم منطقة القرن الافريقي. ولكن نشوب الأزمة الصومالية التي سرعان ما أخذت طابع الحروب الأهلية عجّلت بسحب منشآتها العسكرية.

وقد أشارت التقارير الداخلية للخارجية الاميركية إلى حض واشنطن لكل من بريطانيا وايطاليا على تولي مهمة الأزمة الصومالية، باعتبار ان الصومال مستعمرتهما السابقة.

وقد تحركت الديبلوماسية الايطالية صوب الجنوب (الصومال الايطالي) والديبلوماسية البريطانية نحو الشمال أي تجاه ما بات يعرف بـ «أرض الصومال» أو «الصومال البريطاني» سابقًا. وعندما اتخذت المسألة الصومالية بعدًا انسانيًا خطيرًا، فشرّدت نصف سكان البلاد، وقضت على ما يزيد على مليون شخص، قرر الرئيس الأميركي السابق جورج بوش التدخل عسكريًا في الصومال لإنقاذ ما يمكن انقاذه وذلك قبل أيام معدودة من حلول رأس السنة، وعلى أثر تعرضه لضغط كبير من الرأي العام الداخلي.

وتدخلت أميركا من دون دراسة جادة لأبعاد المشكلة الصومالية، بدليل ان الرئيس بوش

الذي خسر الانتخابات الرئاسية (١٩٩٢)، وعد الرئيس المنتخب (الحالي) بيل كلينتون بسحب القواب الأميركية من الصومال قبل بداية عهده، ولكن بدأ الجنود الأميركيون ينزلقون يومًا بعد يوم في مستنقع الحرب الأهلية الصومالية، ولا يرون بارقة أمل في العودة إلى ديارهم قبل آخر السنة ١٩٩٣.

وإذا كان الرئيس الاميركي السابق فشل في انهاء عهده بانتصار انساني باهر، يماثل الانتصار العسكري الذي حققه في حرب الخليج، فإن الرئيس الحالي لا ينوي الانسحاب من الصومال مطأطئًا الرأس، ولذا حدد لنفسه هدفًا واحدًا هو القبض على الجنرال محمد فارح عيديد، زعيم «التحالف الوطني الصومالي» بحجة انه ارتكب، من ناحية، جريمة ضد الانسانية، ومن ناحية ثانية، اغتال غدرًا قوات باكستانية وأميركية وايطالية كانت تعمل تحت إمرة الأمم المتحدة. وقبل هذا وذاك فهو يمثل العقبة المحورية في وجه المصالحة الصومالية.

وعلى كل حال، فإن الجنرال عيديد حقق في الأسابيع الأخيرة انتصارات غير متوقعة وذلك عندما لجأت القوات الأميركية إلى أسلوب القصف الجوي العشوائي الذي ذهب ضحيته العديد من الأبرياء.

ومرد ذلك إلى تخبط الإدارة الأميركية وسط تقارير متناقضة ترفعها إليها أجهزتها الاستخبارية، ودوائر وزارة خارجيتها، ومكاتب وزارة دفاعها، وخبراؤها في الشؤون الافريقية عامة والصومالية خاصة. وهذا ما جعلها عرضة لخطوات غير مدروسة أكسبها عداء المنظمات الانسانية العاملة هناك في ظروف صعبة، وأفقدها تضامن بعض حلفائها مثل ايطاليا، ووضع علامات استفهام كبيرة حول أهدافها، هذا إذا كانت لها حقًا أهداف واضحة ومحددة في الصومال، باستثناء محاكمة الجنرال عيديد.

لقد بدا التخبط واضحًا، بدليل ان الأمم المتحدة ومن ورائها الولايات المتحدة حاولت في المرحلة الأولى جمع أمراء الحرب حول مائدة مستديرة من دون إشراك بقية الفعاليات الاجتماعية، والثقافية والسياسية لإحلال السلام ولكن من دون جدوى. وفي المرحلة الثانية استبعدت الفصائل المسلّحة، وتركزت المساعي الديبلوماسية على قادة القبائل، ولم يحالفها الحظ. وفي المرحلة الثالثة بذلت جهود لجمع كل الأطراف الصومالية في أديس أبابا، وفشلت هي الأخرى لعدم الأخذ في الاعتبار موازين القوى المحلية، وتوازن مصالح القبائل الكبيرة المؤثرة في مجريات الأحداث. وفي المرحلة الرابعة حملت واشنطن والأمم المتحدة الجنرال محمد فارح عيديد مسؤولية دمار الصومال وأزمته الراهنة، وسعت عبثًا إلى القاء القبض عليه ومحاكمته كمجرم حرب ارتكب «جريمة ضد الانسانية»، وفي المرحلة الخامسة والأخيرة حتى إشعار آخر، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي المجتمع الدولي إرسال مزيد من القوات الدولية إلى الصومال بغية تجريد الفصائل الصومالية من أسلحتها، وذلك في وقت تبحث فيه الإدارة الأميركية عن طريقة لسحب قواتها من مقديشو مع حفظ ماء الوجه. (الفقرات العائدة للسياسة الأميركية في القرن الافريقي من مقال لأحمد حسن دحلي، «الحياة»، تيارات، العدد ١١١٨٢، تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٩٣).

فرنسا: مع بداية العام ١٩٩٣، لوحظ تغيير في السياسة الفرنسية تجاه عواصم بلدان القرن

الافريقي وتوجّهٌ نحو إعادة فتح ملف العلاقات معها خصوصًا في ضوء معاودة الولايات المتحدة بسط نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي على أبرز المواقع الاستراتيجية في العالم.

— تجاه الحكومة **الاثيوبية** برئاسة ملس زيناوي كانت السياسة الفرنسية محكومة بالمنطق القائل ان البلاد تسيطر عليها «الجبهة الشعبية لتحرير تغراي» ذات الايديولوجية الماركسية، وان هذه الجبهة المتشدّدة عقائديًا عاجزة عن معالجة قضايا إثيوبيا المتشعبة، وستقود البلاد حتمًا إلى حرب أهلية وتفكك. لذلك ظلت السياسة الفرنسية حبيسة مراقبة التطورات وأصبحت في موقع المتفرج مقارنة مع الولايات المتحدة، وإن كانت قد بدأت، مع بداية ١٩٩٣، تنحو باتجاه التقارب من الحكومة الاثيوبية، فيقرر «نادي باريس»، بايحاء من السلطات الفرنسية تقديم دعم لاثيوبيا يقدر بنحو ١,٣ بليون دولار، واعفاءها من معظم ديونها المتراكمة، وابلاغ المسؤولين الاثيوبيين استعداد الحكومة الفرنسية تقديم كل أنواع المساعدة في إطار خطة سياسية ترمي إلى ترسيخ الوجود الفرنسي في اثيوبيا.

— تجاه **إريتريا**، كان المسؤولون الفرنسيون يؤكدون، حتى نهاية ١٩٩٢، ان إريتريا بلد متعدد الديانات والقوميات واللغات ويفتقر إلى كل مقومات الدولة. ولم تسفر اللقاءات النادرة بين الفرنسيين والاريتريين عن أي نتيجة بسبب الموقف الفرنسي الذي لم يؤيد حق الشعب الأريتري في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة. ولهذا أدار الاريتريون ظهورهم لباريس. ومع مرور الأيام، وخصوصًا بسبب الهجمة الاميركية على المنطقة، أدرك الفرنسيون انهم خسروا موقعًا مهمًا في القرن الافريقي، ليس لمصلحة أميركا وحدها، وانما أيضًا لمصلحة ألمانيا وبريطانيا والدول الاسكندينافية التي أولت اريتريا اهتمامًا خاصًا. ففي خطوة استلحاقية، بادرت فرنسا، في أوائل ١٩٩٣، بإرسال وفد كبير إلى أسمرا ووافقت على فتح ممثلية للحكومة الاريترية في باريس. كذلك أدرجت الحكومة الفرنسية اريتريا ضمن قائمة الدول التي تحظى بدعم خاص وقروض طويلة الأجل بفوائد رمزية، ووعدت أيضًا بتقديم مساعدات انسانية وفنية في مجالات عدة.

— تجاه **السودان**، كانت باريس تراهن على سقوط نظام الرئيس عمر حسن البشير تحت ضربات قوات «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة العقيد جون قرنق. ثم أدرك الفرنسيون ان النظام القائم في الخرطوم بدأ يوطّد أقدامه، وان أحزاب المعارضة السياسية الشمالية غرقت أكثر ليس في خلافاتها الطائفية فقط وإنما امتدت دائرة النزاع إلى صفوف أكبر حزبين معارضين وهما «الحزب الاتحادي الديمقراطي» وحزب «الأمة»، إضافة إلى انقسام حركة قرنق (في الجنوب) إلى ثلاثة أجنحة خلال سنة واحدة. فأخذت باريس تعلن عن حرصها على ترسيخ علاقاتها مع الحكومة السودانية، وتشديدها على تمسكها بالحل السلمي لمشكلة جنوب السودان عن طريق المفاوضات المباشرة، وعن رفضها انفصال الجنوب عن الشمال، وتأكيدها ان الحل يكمن في إطار السودان الموحّد.

— تجاه **الصومال**، لم يكن هناك اهتمامًا فرنسيًا يذكر لأسباب عدة من بينها عدم الرغبة في

منافسة ايطاليا التي تتمتع بنفوذ واسع في جنوب الصومال، أو منافسة بريطانيا التي تربطها علاقات خاصة بالجزء الشمالي من الصومال. فوجود فرنسا العسكري الكبير في جيبوتي أغناها عن البحث عن موطئ قدم في الصومال حيث كانت الولايات المتحدة تقيم قاعدة عسكرية كبيرة في ميناء بربرا وتتمتع بتسهيلات في ميناءي مقديشو وكيسمايو. ومع تفاقم الأزمة في الصومال بدأت الحكومة الفرنسية بإعادة النظر في أهمية وجودها في هذا البلد لئلا تترك ساحته لأميركا وبريطانيا وايطاليا. ولهذا قررت المشاركة بوحدات عسكرية في إطار القوات المتعددة الجنسية التي تدخلت في الصومال لتنفيذ عملية «إعادة الأمل». وقد احتلّت قواتها هناك المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد القوات الأميركية، وباشرت بناء علاقات سياسية مع كل الأطراف المتصارعة منتهزة فرصة وجودها في البلاد بهدف الفوز بحصة من الامتيازات المتعددة بعد عودة السلام إلى الصومال. وقد بدا ان الأولوية لدى باريس هي منافسة واشنطن في هذه المنطقة.

— تجاه **جيبوتي**، يذكر أن عشية استقلال البلاد في ١٩٧٧، وقعت جيبوتي وفرنسا معاهدة أنشأت باريس بموجبها قاعدة عسكرية تضم بين ٣٥٠٠ – ٤٠٠٠ جندي مزوّدين أسلحة جوية وبحرية وبرية تمكنهم من التدخل السريع في أي جزء من القارة السوداء والمحيط الهندي. ويعتبر خبراء عسكريون ان القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي تعتبر أهم وجود عسكري فرنسي خارج الأراضي الفرنسية، إضافة إلى أنها تشكّل همزة وصل بين فرنسا وسائر مواقع نفوذها وراء البحار. كما انها لعبت غير دور إبان الحرب الباردة في مقارعة الوجود السوفياتي والزحف الشيوعي في افريقيا. وذلك في إطار خطة غربية عامة أعدتها دوائر عسكرية اميركية وأوروبية. وبعد نهاية الحرب الباردة، وإرسال باريس عددًا من الأقمار الصناعية الجاسوسية، تساءل عدد من المسؤولين العسكريين الفرنسيين، وبعض السياسيين منهم ميشال روكار رئيس وزراء فرنسا السابق. عن جدوى احتفاظ فرنسا بقاعدتها العسكرية في جيبوتي التي أمست بمثابة عبء مالي ثقيل على موازنة الدولة، علمًا أن باريس لا تزال (أواخر ١٩٩٣)، في الوقت نفسه، تسعى لأن يكون لها دور وكلمة في أحداث المنطقة التي تعتبر انها تدخل في دائرة نفوذها ومصالحها المباشرة.

لكن، كل المؤشرات تدل على أن باريس لم تستطع أن تؤثر في مجريات الأحداث سواء كان ذلك في إثيوبيا، أو اريتريا، أو السودان، أو الصومال، أو حتى في جيبوتي التي لم يبقَ لباريس موقع قدم أو نفوذ خارجها في منطقة القرن الافريقي. والمدهش في الأمر ان باريس تتعاطف تارة مع الحكومة الجيبوتية، وطورًا مع المعارضة، ومرة تبدو غير عابئة بما يدور على الساحة الجيبوتية، هذا ما يجعل دورها غامضًا أو مخبّطًا خبط عشواء.

الإسلاميون في القرن الافريقي

قبيل المفصل الجديد في مسار الأزمة الصومالية والمتجسّد بإعلان الرئيس الأميركي، بيل كلينتون (في تشرين الأول ١٩٩٣)، عن استعداده لسحب الجيش الأميركي من الصومال في غضون أشهر، وعودة الزعيم الصومالي، الجنرال عيديد، إلى الواجهة بملامح المقاوم الذي حقق انتصارًا، نشرت مجلة «الوسط» (العدد ٨٧ تاريخ ٢٧ أيلول ١٩٩٣) تحقيقًا بعنوان: «الاسلاميون ينازلون

اميركا في الصومال – ايران والسودان ترعيان «شبكة» القرن الافريقي»، كتبه يوسف خازم وأحمد حسن دحلي وراسل وارن هاوي. ومن التحقيق (بتصرف):

الإسلام في الصومال: يفتخر مسلمو الصومال بأن الإسلام دخل بلادهم قبل هجرة الرسول من مكة المكرمة إلى المدينة المنوّرة. إذ كان أرسل نحو خمسة من صحابته إلى مدينة هرر عاصمة اقليم أوغادين (الصومالي سابقًا، الاثيوبي حاليًا) والمناطق القريبة منها. واصطلح على تسمية هذه الرحلة بـ «الهجرة الأولى»، وعلى أثرها انتشر الإسلام في منطقة القرن الافريقي. والصومال هو البلد الوحيد في كل افريقيا الذي يعتنق جميع سكّانه (٦ ملايين نسمة) الإسلام، وينتمون إلى المذهب الشافعي.

الحركات الاسلامية الصومالية ومشروعها: أبرز هذه الحركات: ١– «الاتحاد الإسلامي الصومالي»، يتزعمه الشيخ علي ورسمه؛ ٢– «حركة الاصلاح الإسلامية»، يتزعمها الشيخ محمد علي ابراهيم؛ ٣– «مجمع علماء الإسلام»، يقوده الشيخ محمد معلم؛ ٤– «وحدة الشباب الإسلامي»، يتزعمها السيد حسن عبد السلام؛ ٥– «أنصار السنّة»، أبرز قادتها السيد علي وجيد؛ ٦– «المسلمون المستقلون»، أبرز قادتهم المفتي شريف عبد النور؛ ٧– «التبليغ»، تقودها مجموعة من العلماء؛ ٨– «الحركة الإسلامية في الصومال»، الناطق باسمها الدكتور ابراهيم الدسوقي.

تتميز هذه الجماعات الإسلامية في الصومال بانضباط شديد. ويتعمد غالبية قادتها تجنب وسائل الإعلام. ويمتاز أعضاؤها بتكتم شديد في المجتمع الصومالي، ولا يتحدثون مباشرة عن منظماتهم ومرؤوسيهم ونشاطاتهم. ويصطحب المقاتلون، في بعض الحركات الإسلامية، عائلاتهم معهم إلى أي مكان ينتقلون إليه للقتال. ولا يتعاطى أعضاء الحركات الإسلامية الصومالية بمعظمهم القات الذي يمضغه كل الصوماليين تقريبًا في شكل شبه يومي. وتعتبر هذه الحركات القات نوعًا من المخدرات، كما انهم لا يدخنون السجائر.

لا تعمل جميع هذه الحركات والفصائل الإسلامية على أساس قبلي، إذ تضم كل منها عناصر من جميع القبائل. كما انها لا تعمل على أساس مناطقي فهي منتشرة في كل المناطق الصومالية على خلاف الميليشيات الحزبية – القبلية. وتعتمد، جميعًا، الشريعة الإسلامية أساسًا لدستور البلاد للمرة الأولى منذ الاستقلال.

امتداد في القرن الافريقي و «أممية إسلامية»: ترتبط الحركات الإسلامية الصومالية بشبكة واسعة من العلاقات مع مثيلاتها في منطقة القرن الافريقي مثل «الاتحاد الإسلامي الأوغاديني» وهو امتداد لـ «الاتحاد الإسلامي الصومالي»، و «حزب التضامن الإسلامي» في أوغادين، و «الجبهة الإسلامية لتحرير الأورومو» (وهذه كلها في إثيوبيا). و «الحزب الإسلامي الكيني» المحظور في كينيا ويتزعمه الشيخ خالد سالم بلعلاء (اعتقلته السلطات الكينية في أيلول ١٩٩٣). وانضمت (في أواخر ١٩٩٣) إلى هذه المجموعة جماعات إسلامية في جنوب إريتريا وشمال جيبوتي.

وإذا كانت هذه الحركات ليست كلها على اتصال مباشر في ما بينها، إنما تربطها جميعًا

علاقة غير مباشرة بإيران عبر الجبهة القومية الإسلامية في السودان التي يتزعمها الدكتور حسن الترابي. فطهران، التي كانت بعيدة عن المنطقة قبل نحو خمس سنوات، بدأت تقترب حديثًا من الحركات الإسلامية فيها عبر السودان، وعبر تجّار الأورومو الاثيوبيين المسلمين الذين يتمتعون بحرية الحركة وباتوا يشكّلون شبكة اتصال مباشرة بين الحركات الاسلامية في القرن الافريقي وايران. ومما ساعد في هذا الأمر الاتفاق الأمني بين اثيوبيا والسودان الذي وقّعه رئيسا البلدين (ملس زيناوي وعمر البشير) في ١٩٩٢، وهو يسمح، من بين أمور عدة، بوجود نحو ٢٥٠ رجل أمن سودانيًا في اثيوبيا تابعين لسفارة بلادهم هناك. ويحق لهؤلاء التجوّل بحرية في معظم المناطق الاثيوبية، واعتقال أي سوداني من دون الرجوع إلى السلطات الاثيوبية. وتؤكّد مصادر اثيوبية اليوم (أيلول ١٩٩٣) ان غالبية رجال الأمن السودانيين من عناصر الجبهة القومية الاسلامية ويتولون تنسيق العلاقات بين الحركات الاسلامية داخل اثيوبيا وفي الدول المجاورة، ويشرفون على ايصال المعونات العسكرية والمؤن الآتية من ايران إلى من يحتاج إليها من الإسلاميين في المنطقة.

وكانت القوات الأميركية تنبهت، بعد نحو سنة من نزولها في الصومال، إلى تسريب أسلحة ومؤن إلى الحركات الإسلامية. فشدّدت الحراسة البحرية على طول امتداد جنوب حوض البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. لكنها، إذا كانت استطاعت فرض حصار بحري محكم على السواحل الصومالية، فإنها تقف مكتوفة أمام الحدود البرية الشاسعة بين الصومال وكينيا واثيوبيا وجيبوتي. علمًا بأن الطريق البري بين هرغيسا ومقديشو مفتوح وهو تحت سيطرة «الاتحاد الإسلامي». فمما لا شك فيه هو حصول أنصار الجنرال عيديد والحركات الإسلامية على مساعدات عسكرية وفنية من سائر الحركات الإسلامية والأصولية المنضوية تحت لواء ما بات يعرف في الغرب بـ «الأممية الإسلامية».

«محاولات تنصير»: تركّز حملات التعبئة التي تقودها الحركات الإسلامية في الصومال على أن الهدف الرئيسي من دخول القوات الأميركية والغربية الأخرى إلى الصومال هو اختراق الإسلام في هذا البلد، وتنصير أكبر عدد ممكن من أبنائه قبل فرض نظام علماني يهمّش الدين الإسلامي ويقضي على التقاليد الإسلامية للمجتمع الصومالي.

وورد في تقرير أعده نائب وزير تنمية وادي جوبا في الحكومة الصومالية المؤقتة المهندس زكريا محمود حاجي عبده، احصاءات وأسماء عن عمليات ترحيل صوماليين من مخيّمات اللاجئين في كينيا لتنصيرهم في الخارج. وجاء في التقرير (والمرجع إياه: مجلة «الوسط»، العدد ٨٧، تاريخ ٢٧ أيلول ١٩٩٣، ص ١٩) ان «عدد الصوماليين الذين فرّوا من ويلات الحرب الأهلية في الصومال إلى جمهورية كينيا المجاورة نحو ٤٠٠ ألف شخص معظمهم من الشريحة المتمدنة من أهالي العاصمة مقديشو، من طلاب المدارس والجامعات وأساتذتهم ورجال أعمال وأسر ضبّاط في الجيش والشرطة وموظفي الحكومة السابقة. وغالبية هؤلاء اللاجئين من الشباب والنساء والأطفال».

وأضاف التقرير: «يوجد ١١ مخيّما للاجئين الصوماليين في داخل كينيا، إضافة إلى الذين يعيشون في المدن بصفة لاجئين من دون مخيّمات، خصوصًا في العاصمة نيروبي ومدينة مومباسا

الساحلية وغيرها من المدن الكبرى في كينيا...». وتابع التقرير: «إن حملة التنصير هذه بدأت في مخيم ثيكا القريب من نيروبي مطلع العام ١٩٩١، وتوسعت نشاطات الإرساليات في نيسان من العام نفسه. إذ بدأت عمليات تهجير مجموعات من اللاجئين الصوماليين إلى الولايات المتحدة الأميركية في إطار مشروع أطلق عليه «مشروع تمويل الكنائس الأميركية للاجئين في الولايات المتحدة». وهناك ١٥ كنيسة اميركية، ٦ منها نشطة جدًا تنفّذ عمليات ترحيل اللاجئين من المخيّمات، خصوصًا من مخيمي ثيكا في نيروبي، وأوتانغا في مومباسا إلى الولايات المتحدة، وتؤمن لهم نفقات الإغاثة وتبدأ بتلقينهم الدروس الأولى لتعاليم المسيح، وذلك بعد أن يستقرّوا في مساكن مريحة في ولايات اميركية مختلفة. وتحصل هذه العملية بعد اتخاذ الاجراءات الإدارية الضرورية كتسجيل أسماء الأسر التي تجتاز المقابلة الشخصية. وتتضمن هذه الإجراءات الإدارية إصدار شهادات صحية واختبارات شفوية أهمها اعلان اللاجئ رغبته في تغيير دينه الإسلامي إلى المسيحية (...) وقدّر التقرير عدد الأسر المستفيدة من «مشروع تمويل الكنائس» حتى الآن نحو ١٨٠٠ أسرة أو ١٨ ألف شخص «غالبيتهم تحت سن الـ ١٥ سنة وشبان في مرحلة المراهقة، ولا يزال هذا المشروع يواصل عمله حتى اليوم» (أواخر ١٩٩٣).

وليلة عيد الميلاد (٢٥ كانون الأول ١٩٩٣)، تناقلت وسائل الإعلام أنباء تحذير وجهته منظمة إسلامية صومالية إلى الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة التطوعية المسيحية في مقديشو، من أنها ستطلق النار على «أي شخص يحاول نشر المسيحية في الصومال». وتبع التحذير إلقاء قنبلة يدوية على مقر جمعية خدمات الإغاثة الكاثوليكية في مدينة بيداوه جنوب غربي الصومال.

قرار المواجهة

اتخذ النزاع بين قوات «عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال» (يونوصوم — ٢) والمسلحين الصوماليين منحى جديدًا وخطيرًا منذ تموز ١٩٩٢، أي بعد نحو سبعة أشهر فقط من نزول هذه القوات في الصومال. وذلك إثر قرار الحركات الإسلامية في الصومال بدء المواجهة العسكرية المباشرة لهذه القوات التي تعتبرها الحركات الإسلامية مجرّد واجهة وغطاء للقوات الاميركية المشاركة فيها؛ وقرارها أيضًا الإبقاء على زعيم «التحالف الوطني الصومالي» الجنرال محمد فارح عيديد واجهة لعملياتها مفضّلة عدم إعلان نفسها قائدة للمقاومة الصومالية الإسلامية.

عمليات انتقامية وتخبّط أميركي: نجحت المقاومة الإسلامية إلى حد كبير في استراتيجيتها التي وضعتها في تشرين الثاني ١٩٩٢، أي قبل شهر واحد من بدء عملية «إعادة الأمل» الأميركية في الصومال. واستطاعت وضع القوات الاميركية في مأزق كبير، إلى حد بات يخشى الأميركيون أن يكون وجودهم في هذا البلد تورطًا قد يشعل منطقة القرن الافريقي الذي ربّما تحوّل فيتنام جديدة.

وما جرى على الأرض، في مقديشو، وطيلة العام ١٩٩٣، مخطط ومدروس من قبل المقاومة الإسلامية ذلك انها شنّت عمليات عسكرية منظمة شبه يومية على قوات «يونوصوم» (قوات الأمم

المتحدة وفي طليعتها القوات الأميركية). في حين ان الأمم المتحدة والإدارة الأميركية تعاملتا مع الأزمة الصومالية، منذ بدايتها، تعاملًا سطحيًا. فلجأت القوات الأميركية إلى الرد بعمليات انتقامية وكثّفت الحصار على أنصار الجنرال عيديد الذي أخذت شعبيته تتصاعد في أوساط قبيلته مع كل ضربة يتلقاها. وباتت المعادلة السائدة في مقديشو ان الإسلاميين يضربون القوات الدولية، وعيديد يتلقى الضربات الأميركية.

وقد رأى مراقبون وباحثون في طبيعة تعامل واشنطن مع الأزمة الصومالية على أنه تعامل فوقي ومتسرع وبعيد كل البعد عن النظر إليها من منظور تاريخي واجتماعي. فحملت واشنطن حلولًا جاهزة سبق ان استخدمت مثلها في باناما، وفي غرانادا، وفي العراق ضد الرئيس صدام حسين... لذلك كان المبعوث الخاص لبطرس غالي (الأمين العام للأمم المتحدة) إلى الصومال الأدميرال الأميركي المتقاعد جوناثان هاو، يصدر قرارات مثل «مكافأة ٢٥ ألف دولار لمن يعتقل عيديد أو يرشد إلى مكانه»، وينشر ملصقًا عليه صورة الرجل وكتب إلى جانبها «مطلوب»، على طريقة رعاة البقر. وقد علّق النائب الفرنسي فرنسوا دونيو على الأسلوب الأميركي إثر عودته من مقديشو بقوله: «إذا كان أسلوب رعاة البقر ما زال ساريًا في بعض الولايات الأميركية، فإنه أدّى إلى نتائج عكسية في الصومال حيث الترابط القبلي أقوى من الاغراءات المالية التي تجرح كرامة الانسان الصومالي».

خلاف غربي: لم تنفك الحكومة الايطالية تنتقد الأسلوب الأميركي (وواجهته الأمم المتحدة وأمينها العام بطرس غالي ومستشاره الأدميرال الأميركي هاو) في معالجة الأزمة الصومالية الذي يسقط من حسابه كل الاعتبارات الخاصة بطبيعة المجتمع الصومالي، وعقلية قادته، ونفسية مشايخه. والمعروف ان الصومال الجنوبي كان يرزح تحت الاستعمار الايطالي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى استقلال البلاد في ١٩٦٠.

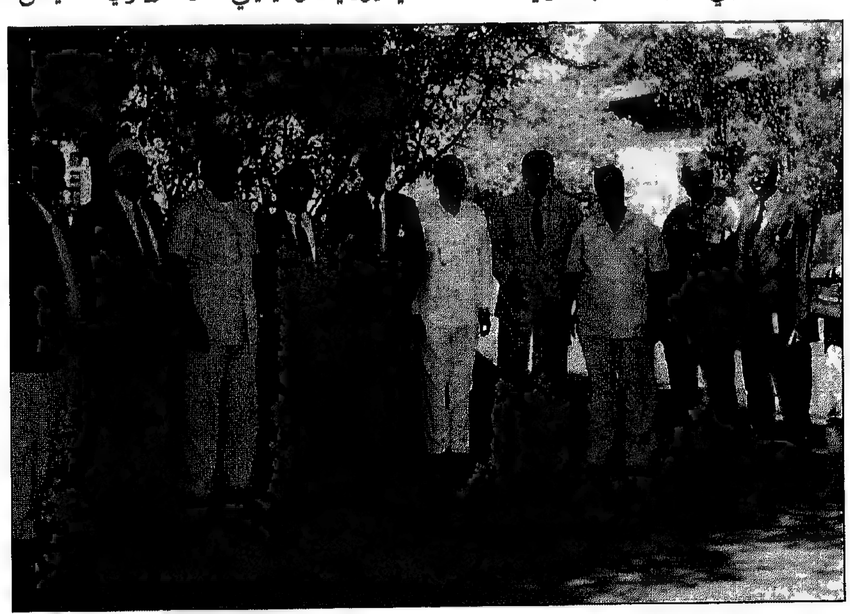
وإلى ذلك، لم يتحمل القادة العسكريون الايطاليون تصرف القيادة العسكرية الأميركية في الصومال من دون أخذ رأي أي طرف. وهذا ما دفع وزير الخارجية الايطالية، بنيامينو أندرياتا، في منتصف آب ١٩٩٣، إلى إعلان قرار حكومته سحب قواتها من مقديشو «التي ارتكب فيها الأميركيون أخطاءً قاتلة». والأهم من ذلك ان المسؤولين الايطاليين باتوا يتهمون قوات الأمم المتحدة بممارسة الإرهاب في الصومال (ملتقين بذلك مع الجنرال عيديد والحركات الإسلامية)، ما أدّى إلى اتساع الفجوة السياسية بين روما وواشنطن.

وفي باريس، قال وزير الدفاع الفرنسي، فرنسوا ليوتار (أواخر أيلول ١٩٩٣): «إذا كان الأميركيون لا يشاركون في أي عمل عسكري دولي ما لم تسند إليهم قيادة العمليات العسكرية، فلماذا يريدون إقحام القوات الفرنسية في معارك لم تشارك في رسمها؟». والمعروف ان باريس قررت سحب قواتها المرابطة في الصومال قبل نهاية السنة (١٩٩٣).

محاولة للحل: بعد نحو سنة من بدء عمليتي «إعادة الأمل» الأميركية، و «يونوصوم» العائدة للأمم المتحدة، وبعد تصاعد المجابهات العسكرية بين أنصار الجنرال عيديد وناشطي الحركات الإسلامية من جهة، والقوات الأميركية وقوات الأمم المتحدة من جهة ثانية، بدأ الحديث يتواتر،

وعلى الأرجح بإيحاء وتأييد من الولايات المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة لشعورهما بعمق المأزق الذي تورّطتا به، عن تفويض رؤساء دول القرن الافريقي إلى الرئيس الاثيوبي، ملس زيناوي، حلّ أزمة الصومال.

ففي أيلول ١٩٩٣، نقلت مجلة «الوسط» (العدد ٨٦) أن رؤساء دول القرن الافريقي طلبوا من الأمم المتحدة رسميًا إعادة النظر في قراراتها المتعلقة بالصومال وإصدار تفويض جديد يحدد مهمات قواتها في هذا البلد بإيصال مواد الإغاثة، والتفاوض مع جميع قادة الفصائل الصومالية، بما في ذلك زعيم «التحالف الوطني الصومالي» الجنرال محمد فارح عيديد. وحصل ذلك في اجتماع سادته أجواء توتر شديد عقده الرؤساء الأفارقة، السوداني عمر البشير، والاثيوبي ملس زيناوي، والجيبوتي حسن غوليد، والكيني دانيال آراب موي، والأوغندي يوري موسيفيني، والأريتري أسياس أفورقي،



قادة الفصائل الاثني عشر – مجموعة علي مهدي محمد.

مع نائب الأدميرال جوناثان هاو الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. وفي هذا الاجتماع، فوّض الرؤساء الأفارقة الستة الرئيس الزيناوي بدء مبادرة باسمهم لحلّ الأزمة الصومالية. واعتبروا ان دول القرن الافريقي المجاورة للصومال هي الأكثر تأثرًا بأزمته. وانها تستطيع، أكثر من غيرها، ايجاد الحلول الناجعة لإنهاء الحرب الأهلية فيه. وانتقدوا بشدة المنهج الذي تتبعه قوات الأمم المتحدة في الصومال، وأعربوا عن انزعاجهم من تحوّل مهمتها الانسانية إلى مهمة قتالية و «استعمارية».

وبدأ زيناوي مبادرته بإجراء تحركات مكوكية إثيوبية بين الفصائل الصومالية المختلفة لم تسفر (حتى أواخر ١٩٩٣) عن نتائج إيجابية ملموسة. وأهم هذه التحركات سلسلة الاجتماعات التي عقدت في أديس أبابا. لكن زيناوي، الذي تمكّن من الحصول على مساندة واشنطن والأمم المتحدة ودول القرن الافريقي لمساعيه الراهنة (أواخر ١٩٩٣)، أمل أن يتمكن من إقناع الفصائل الصومالية بالعودة إلى صيغة اتفاق صلح توصلت إليه تحت رعايته في آذار ١٩٩٣، وذلك وسط

قناعة دولية عامة بأن هذه الفرصة قد تكون الأخيرة بالنسبة إلى الصومال والصوماليين، وربّما بالنسبة إلى مجموع دول القرن الافريقي وشعوبه وإتنياته.

وانتهى العام ١٩٩٣ على «فشل سياسي» لاجتماعات مؤتمر المصالحة الصومالية في أديس أبابا، وبروز إرادة عربية (مصرية خصوصًا وفي إطار الجامعة العربية) للمشاركة في الحل «لأن الدور الإثيوبي (والإثيوبي – الأريتري) لحل مشكلة الصومال لا يكفي ما يحتم اشتراك كل الأطراف الاقليمية المعنية»، أي الدول العربية المطلة على البحر الأحمر نظرًا لاعتبارات أهمية مياه النيل وكون البحر الأحمر وباب المندب ممرين للتجارة العربية والنفط. وجاء هذا التوجّه «العربي» في سياق انتقادات لإثيوبيا وللمبعوث الأميركي روبرت أوكلي لإدارتهما المحادثات بحرص شديد على إبعاد أي قوى اقليمية أو دولية أخرى.

وبدا ان الصوماليين، في اجتماعات أديس أبابا، نجحوا في جانب فني، وذلك بوضعهم مؤتمر المصالحة في دوره الانساني فقط. وهذا أمر احتاجته كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة لإيجاد مخرج لهما من الوضع الذي انزلقا إليه في الصومال. فالولايات المتحدة كانت تحتاج إلى غطاء سياسي وأمني لانسحاب قواتها. وحصلت على هذا الغطاء باتفاق الصوماليين (في مؤتمر أديس أبابا للمصالحة الصومالية) على اعتبار قوات «إعادة الأمل» الأميركية، و «يونوصوم» إنما هي قوات «إغاثة إنسانية»، فيما كثفت الولايات المتحدة جهودها للإغاثة في مناطق استتباب الأمن لتوضيح صورتها أمام الرأي العام. وفي ما يتعلق بالأمم المتحدة، فإنها استراحت لدورها الجديد الذي أعطاها إياه المؤتمر بعد أن أدان أكثر الأطراف الصومالية والاقليمية والدولية – كما لم تسلم من قرارات مجلس الأمن نفسه – دورها السابق.

خلاصة: «بعد حرب الخليج الثانية واستدعاء فرقاء النزاع العربي – الاسرائيلي إلى مدريد ساد الاعتقاد بأن النظام الدولي الجديد فرض مظلته على الشرق الأوسط. وجاءت التطورات لتظهر أن قيادة العالم الجديد لا تنوي التساهل مع العصاة الذين تتسبب سياساتهم في إشعال الحرائق أو زعزعة الاستقرار. وإذا كانت الخطوات لضمان أمن المنطقة وسلامة المنابع والممرات حققت نتائج ملموسة فإنه يصعب في الوقت نفسه تجاهل النار التي لا تزال مشتعلة عند التخوم القريبة منذرة بالمزيد.

عندما نزلت القوات الأميركية في الصومال في إطار عملية «إعادة الأمل» خيّل للكثيرين ان ساعة ترتيب القرن الافريقي قد حانت. وبدا آنذاك ان العالم الجديد لن يسمح للدول الفقيرة بالذهاب بعيدًا في نزاعاتها الانتحارية، خصوصًا حين يثير موقعها مخاوف من اتساع الحريق. وحين حذّرت واشنطن (منتصف تشرين الثاني ١٩٩٣) من هجمات محتملة لـ «حزب الله» على الوحدات الأميركية والدولية العاملة في الصومال عادت الأنظار لتتركز على القرن الأفريقي.

ماذا يجري في تلك الدول المطلة على الجانب الآخر من البحر الأحمر، أي على الشريان الذي يعبره النفط؟ وماذا يجري أيضًا في بعض الدول المجاورة لها؟ في البداية كان هناك من يتخوف من عجز الصومال واثيوبيا وأريتريا والسودان وجيبوتي وكينيا وتنزانيا عن اللحاق بركب النظام الدولي الجديد. واليوم هناك من يتخوف من أن يتسبب فخ القرن الافريقي في إظهار عجز النظام الدولي

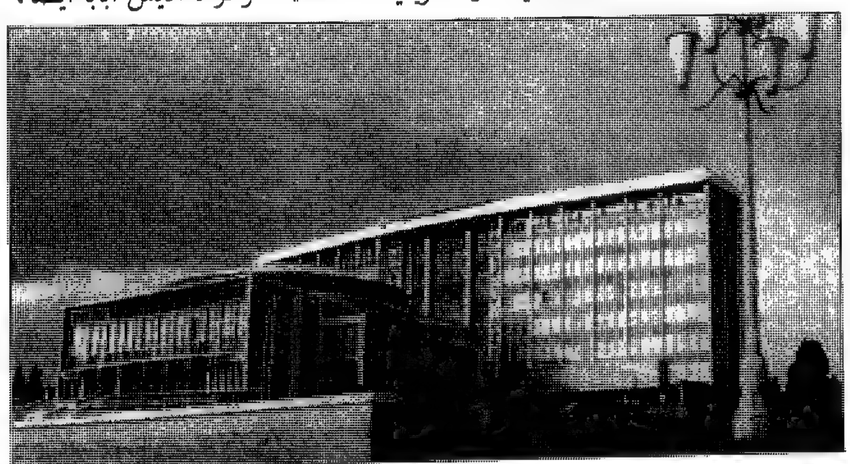
الجديد عن اجتذاب الآخرين إلى لغته وعن التفاهم معهم أو التعايش.

تحمل دول المنطقة في تركيبتها أسبابًا كافية لنزاعات لا تنتهي، تبدأ بالفقر والنزاعات القبلية والاتنية وتصل إلى غياب المؤسسات الديمقراطية وتنامي نهج التشدّد الذي لا يتسع للآخر. لكن أخطر ما حملته تطورات الشهور الأخيرة هو احتمال تحوّل القرن الافريقي إلى خط تماس بين فقراء المنطقة والقيادة الأميركية للعالم الجديد، وبين أصوليي القرن الافريقي والغرب. وإذا أضفنا إلى ذلك ما يعيشه الجار اليمني من متاعب تكتمل صورة قوس الأزمات. ومنطقة القرن الافريقي تعيش حالة انزلاق نحو التحول إلى نموذج لتعثر سلام الداخل والخارج» (مقدمة تحقيق بقلم يوسف خازم وأحمد حسن دحلي وسليمان سالم وابراهام فيسها، «الوسط»، العدد ٩٥، تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ١١).

موضوعات إفريقية

منظمة الوحدة الافريقية

التأسيس: محاولة قارية سياسية أخذت بها القارة لتعمل في سبيل وضع حد للتدخلات الأجنبية وتجميع القوى الافريقية الذاتية، والمناداة بالتضامن الافريقي، وأحيانًا بالوحدة الافريقية. تأسست منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٣ لتحقيق هذه الأغراض، وعملت بالتنسيق مع عدد كبير من المنظمات في العالم، خاصة العربية (جامعة الدول العربية) لرفع مستوى الوعي السياسي والاقتصادي في القارة. وفي إطار هذه المنظمة يعقد الرؤساء الأفارقة اجتماعات سنوية لهم. مركزها في العاصمة الاثيوبية (أديس أبابا) على أساس ان الامبراطور الاثيوبي هيلا سيلاسي كان أول الداعين لها. وقد أسس هؤلاء الرؤساء سوقًا مشتركة لافريقيا الشرقية، وأخرى لافريقيا الغربية، ومصرفًا للإنماء الاقتصادي الافريقي. وثمة مؤسسة قارية أخرى لها أهميتها: «اللجنة الاقتصادية لدول افريقيا المتحدة»، مركزها أديس أبابا أيضًا، ودورها



هذا المبنى في أديس أبابا شهد اجتماعات ولادة منظمة الوحدة الافريقية.

الأساسي دراسة واقتراح واتخاذ إجراءات اقتصادية، الإطار الإقليمي فيها مرجّح على إطار حدود الدولة الواحدة.

وقد لخّصت المنظمة أهدافها الكبرى بالنقاط التالية:

- تحرير القارة الافريقية نهائيًا من أشكال الاستعمار القديم والجديد كافة.
- السعي للقضاء على أشكال التخلف الإداري والاقتصادي عبر عمل جماعي ممنهج.
- توطيد أسس التضامن بين البلدان والشعوب الافريقية.
- الارتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها في ساحة صنع القرار الدولي.

تأريخ العجز: هذا في الخطوط العريضة للنصوص المستوحاة من أفكار آباء الاستقلالات الافريقية. لكن واقع الأمر تطور باتجاه عجز المنظمة عن تحقيق أهدافها خصوصًا في ما يتعلق بتأمين الاستقرار السياسي في البلدان الافريقية. ولإيضاح هذا الأمر، من المفيد نقل ما كتبه في هذا الصدد، في أواسط الثمانينات وتحت عنوان «الكراسي الموسيقية» (من كتابه «افريقيا لا تعرف الاستقرار») ديفيد لامب، مراسل صحيفة «لوس انجلس تايمس» الذي أمضى أكثر من أربع سنوات في افريقيا الصحراوية حيث قطع أكثر من ٤٨٠ ألف كلم بالطائرة والسيارة والقطار إلى ٤٨ بلدًا افريقيًا:

في مطلع تموز من كل عام يجتمع نحو خمسين رجلًا من الذين يشغلون أخطر المناصب السياسية في العالم في احدى العواصم الافريقية لتداول شؤون القارة السوداء. وهذا هو اجتماع القمة السنوي لمنظمة الوحدة الافريقية الذي يفسح في المجال أمام الرؤساء لكي يواجهوا - أو يتجنبوا - المسائل الخطيرة التي تعوق تقدم افريقيا. ويبدأ الاجتماع بالعناق الأخوي والتعاهد على الوحدة وينتهي بعد أيام ثلاثة بعودة الرؤساء والجنرالات إلى بلدانهم وهم يجرون أذيال الخيبة والغضب لعجزهم عن تأمين الإجماع المنشود ولاقتصار اتفاقهم على أمر واحد وهو ألا يتفقوا.

لقد أسست منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ باحتذاء الخطوط العامة التي قامت عليها الأمم المتحدة. وانضمّت جميع الدول الافريقية إليها باستثناء جمهورية جنوب افريقيا التي يحكمها البيض. غير ان هذه المنظمة تختلف عن الأمم المتحدة من ناحية افتقارها إلى الهيئات التي تمكنها من وضع توصياتها موضع التنفيذ. وتنص إحدى مواد شرعتها الأساسية على انه لا يحق لأي من الدول الأعضاء التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى. ولئن يكن القصد من هذه المادة شريفًا، فإن الاجتهادات التي دارت حولها حظرت على منظمة الوحدة الافريقية اتخاذ التدابير العملية لإنهاء الحروب وفرض العقوبات والضغط على الحكّام المستبدين من أجل تحقيق العدالة.

ومن هذا القبيل ان رد فعل المنظمة كان الصمت المطبق حيال إقدام عيدي أمين (رئيس أوغندا) على قتل ٣٠٠ ألف أوغندي بين ١٩٧١ و ١٩٧٩ وحيال الحروب التي قامت في بلدان افريقية عدة عام ١٩٨١.

وقد أدى التفكير المخطئ للبند المذكور إلى اعتبار أي احتجاج من قبيل «التدخل في الشؤون الخاصة» وخرقًا لأحد المفاهيم الضمنية التي تقوم عليها «الاخوة» بين الرؤساء الأفارقة. وهو مفهوم

يمكن التعبير عنه بالآتي: «دعني أسيّر شؤون بلادي كما أريد، وسأدعك تسيّر شؤون بلادك كما يحلو لك. وهكذا نستطيع البقاء أطول مدة في الحكم».

إن الهالة التي ينسجها الرؤساء الافريقيون حول ذواتهم فنّ أصيل. ولأن معظمهم ينظر إلى نفسه كرئيس مدى الحياة، فهو يتبنى اسمًا مستعارًا يجسّد نظرته إلى نفسه. وهكذا يسمي كل من رئيس زائير وتوغو نفسه «المرشد». وسمّى رئيس غانا الأول كوامي نكروما نفسه «المخلّص». وعرف الرئيس الكيني الراحل جومو كينياتا بلقب «الرجل الكبير الحكيم». وكنّى رئيس تانزانيا جوليوس نيريري نفسه «المعلم». واتخذ كاموزو باندا رئيس الملاوي لقب «رئيس الرؤساء». وتبنى فيليكس هوفويه – بوانيي رئيس ساحل العاج إسم «المتقدم». وسمّى رئيس غينينا الاستوائية فنرسيسكو ماسياس نغويما نفسه «المعجزة القومية». وطالما أشار عيدي أمين، طاغية أوغندا السابق، إلى ذاته على انه «قاهر الامبراطورية البريطانية».

ولكن، من أجل معرفة الأخطار المحيقة بالرؤساء الأفارقة، لننظر في مصائر موقّعي الوثيقة التأسيسية لمنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا، عاصمة إثيوبيا عام ١٩٦٣، وعددهم ثلاثون رئيسًا. فقد خُلع ١٧ من هؤلاء في انقلابات عسكرية، وأُقصي واحد في ثورة شعبية، واستقال أربعة بإرادتهم، ومات ثلاثة على نحو طبيعي. وهناك خمسة فقط لا يزالون في السلطة (أواسط الثمانينات).

والحق ان السبب الذي يحدو القادة الافريقيين على تحية بعضهم بعضًا بحرارة خلال لقاءات القمة السنوية هو عدم تأكد أحدهم من أنه سيرى الآخر في القمة المقبلة. وعندما استضاف الرئيس الليبيري وليم تولبرت قمة المنظمة في مونروفيا (صيف ١٩٧٩) كانت صور الحكّام تملأ الشوارع المؤدية إلى قاعة المؤتمر. لكن الأحداث تلاحقت وأرغمت منظمي المؤتمر على إنزال ست صور والاكتفاء بأسماء البلدان.

ويعقد المؤتمر في عاصمة مختلفة كل سنة. وتنفق عليه الدولة المعنية المبالغ الطائلة. وما إن ينتهي المؤتمر حتى تقفل القاعة التي أوته لعدم الحاجة إليها وتقفر الفنادق من زبائنها فتضطر الدولة إلى تعويض خسائرها.

وتتم الاجتماعات كلها في سرية كاملة، باستثناء الاجتماعين الافتتاحي والختامي. ويفترض المسؤولون عن المنظمة ان الصحافة الأجنبية لن تهتم باللقاء ما لم يزوّدوها هم بالأخبار. وما إن تقفل الأبواب حتى تنهار أسس «الوحدة» التي بنيت المنظمة عليها. وسرعان ما يصبح الانقسام سيّد الموقف. ويدرك الجميع إذ ذاك أن العوامل التي تمزق افريقيا تفوق العوامل التي تجمعها. ويبدو ان هذه «الوحدة» حلّ وقتها يومًا ثم انقضى. ففي الخمسينات ظهر عدد من الحكّام الأفارقة العظام، وفي طليعتهم نكروما وكينياتا، أملوا أن يظهر ما يشبه «الولايات المتحدة الافريقية» . غير ان الاستقلال جعل كل بلد يرضى بالحدود التي رسمها له الاستعمار، متجاوزًا الاعتبارات القبلية واللغوية والاقتصادية، ويطرح حلم الوحدة جانبًا. وجاءت النتيجة خليطًا من البلدان لا يفكّر أحد اليوم في توحيدها ودمج عناصر غناها الهائلة. ومن المؤسف أن السياسة الافريقية، كما هي حال العالم الثالث ككل، تقوم على الشعارات الجاهزة. وأكثرية القادة الافريقيين يؤمنون ان مصداقيتها تأتي من طول الكلام وارتفاع الصوت.

ومما قاله أسقف أوغندي: «إن صمت منظمة الوحدة الافريقية أدّى إلى إراقة الكثير من الدم

في افريقيا. ولم تتردد المنظمة في عقد قمة ١٩٧٥ في العاصمة الأوغندية كمبالا وجعل عيدي أمين رئيسًا لها. وفي الوقت الذي كان رؤساء الدول الأعضاء يجتمعون وينعون غياب حقوق الإنسان عن جنوب افريقيا، كانت غرف التعذيب القريبة تغصّ بمواطنيّ الذين أجهز عليهم أعوان أمين».

وقد أبدى أحد خلفاء أمين، وهو الرئيس الأوغندي غودفري بينيزا، رأيًا مماثلًا حين قال في قمة ١٩٧٩ التي عقدت في ليبيريا: «ما المنفعة في فتح سجلات الآخرين الخاصة بحقوق الانسان حين لا تكون سجلاتنا نحن خيرًا منها؟». وصعق الرؤساء بذلك الكلام ولم يصفقوا لصاحبه وهو عائد إلى مقعده. وقال عضو في وفد بينين لاحقًا: «إن بينيزا هذا مخبول أو خائن». لكنه لم يكن لا هذا ولا ذاك. غير ان خطابه كان الأخير في قمة منظمة الوحدة الافريقية إذ حصل انقلاب ضده بعد عشرة أشهر. وبعد ثمانية أشهر من تلك القمة، قتل مضيفها وليم تولبرت رئيس جمهورية ليبيريا على أيدي عسكريين اقتحموا مخدعه.

ما بين القمة الأولى والأخيرة، مشكلات وهموم: عقدت قمة «منظمة الوحدة الافريقية» الأخيرة (القمة الثلاثون) في القاهرة في تموز ١٩٩٣، بعد ٣٠ عامًا على إنشاء المنظمة التي أعلن رسميًا عن تأسيسها في ٢٥ أيار ١٩٦٣. وبين القمة الأولى في أديس أبابا، وما قبل الأخيرة (١٩٩٢) في العاصمة السنغالية، والأخيرة في العاصمة المصرية، اختلفت هموم القارة ومشاكلها.

ففي القمة الأولى، اهتم الرؤساء الأفارقة بقضايا الوحدة الافريقية وتنمية التعاون بين الدول والقضاء على الاستعمار والتفرقة العنصرية والعمل على نزع السلاح وإزالة القواعد العسكرية من كل القارة وإنشاء اللجان الفنية والنوعية وإنشاء سوق افريقية مشتركة.

وفي قمة العاصمة السنغالية (دكار، ١٩٩٢)، اختلفت المشاكل وتصاعدت التحديات التي تمثلت في الآتي: - المديونية الافريقية التي وصلت إلى ٢٧٠ بليون دولار وتصل عام ١٩٩٥ إلى ٣١٣ بليون دولار وعام ٢٠٠٠ إلى ٦٠٠ بليون دولار. - خطورة التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا. - ضرورة الاهتمام بمشكلة ٥ ملايين لاجئ افريقي في شرق القارة وطلب التنسيق لتوفير الحماية لجميع الأفارقة. - تفاقم الأزمة الصومالية بعد التدخل العسكري للولايات المتحدة والأمم المتحدة. - تفاقم مشاكل البيئة المتمثلة ما بين التصحر المستمر ونقص الغابات والنباتات وإزالتها وانقراض الحيوانات وموت الأطفال بسبب أمراض متصلة بالبيئة إذ يموت سنويًا ٤٠ ألف طفل افريقي. - الاهتمام بقضية التعاون العربي الافريقي بالتنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية لدرس انشاء مؤسسة استثمارية عربية افريقية وإقامة مشاريع تنموية في الدول الافريقية.

ورغم بعض النجاحات فإن همومًا ومشكلات تثقل كاهل القارة اليوم وحتى العام ٢٠٠٠ تجاوزت ٣٠ إشكالية ما بين الأمن والاقتصاد والمديونية والبيئة والنظام الداخلي وغيرها وتتمثل في الآتي:

١- إعادة هيكلة المنظمة وأمانتها وميثاقها لمواكبة الأنظمة الدولية الجديدة، ٢- الدعوة لإنشاء محكمة عدل إفريقية، ٣- الدعوة إلى عدم استخدام القوة لفض المنازعات بين دول القارة، ٤- إعادة هيكلة الأمانة العامة للمنظمة حتى يمكن البدء في دمج الجماعة الاقتصادية الافريقية (E.C.A.) ومنظمة الوحدة الافريقية في أمانة واحدة وموازنة واحدة، ٥- تجاوز الديون حاجز ٦٠٠

بليون دولار عام ألفين، ٦- تدهور الصادرات الزراعية الافريقية وخصوصًا البن والكاكاو والشاي والأخشاب، ٧- تفاقم الأزمة السكانية إذ يبلغ معدل النمو السكاني ٣,١٪ سنويًا وهو أعلى المعدلات في العالم، ٨- حاجة افريقيا إلى ٢٩ بليون دولار خلال الفترة المقبلة لتحقيق نمو اقتصادي سريع بنسبة ٤٪ سنويًا، ٩- الإصلاح الاقتصادي في القارة يجب أن يبدأ في ٣٥ دولة افريقية في وقت واحد وهو من الأمور المستحيلة وفقًا لشروط صندوق النقد الدولي، ١٠- تهديدات البنك الدولي بوقف المساعدات المالية (٣ بلايين دولار سنويًا) في حال توقف الإصلاحات الاقتصادية في بعض الدول، ١١- عقبات تنفيذ مشروع تنمية افريقيا الذي يجب أن يكون على غرار مشروع مارشال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ويتطلب المشروع الافريقي تنفيذ سياسة اقتصادية محددة معبّرة عن القارة وظروفها الداخلية، ١٢- ربط الإصلاح الاقتصادي الدولي بالإصلاح الديمقراطي وإقامة حياة نيابية سليمة، ١٣- موافقة البنك الافريقي للتنمية ومنظمة الوحدة الافريقية على إقامة سوق إفريقية، ١٤- تعرض ما بين ٢٣ مليونًا إلى ٤٠ مليون افريقي للمجاعة في جنوب الصحراء الكبرى، ١٥- ضعف الأمل في إنقاذ ١٧ مليون افريقي يعانون الجوع في الجنوب الافريقي، ١٦- ضعف الأمل في إنشاء سوق افريقية مشتركة، ١٧- استمرار مشاكل تسوية نزاع الصحراء بين بعض الأطراف منها المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو، ١٨- صعوبة انعقاد مؤتمر قمة عربي افريقي بعد أن عقد الأول عام ١٩٧٧ لتصاعد المشاكل بين الدول حول الخطوط العامة للتنسيق، ١٩- ابتعاد الاستثمارات العربية عن القارة الافريقية ما أضعف الدراسات الخاصة بإنشاء مؤسسة مالية استثمارية عربية افريقية لإقامة مشاريع تنموية في الدول الافريقية وإقامة مناطق حرة للتجارة العربية الافريقية، ٢٠- تعرض القارة لأخطار التلوّث البيئي والحاجة إلى أفضل الأبحاث لعلاج هذه الأخطار بالعلوم والتكنولوجيا، ٢١- انحسار الموارد أدّى إلى تهديد الأنظمة البيولوجية الافريقية، ٢٢- خطورة الزحف الصحراوي الذي يهدد الدول الافريقية بالجفاف والقحط، ٢٣- صعوبة استخدام الموارد المعدنية التي تضر بالبيئة وارتفاع تكاليفها، ٢٤- التحديات الجديدة التي تواجه القارة المتمثلة في النفايات وتلوث مياه الشرب وانخفاض استغلال الطاقة وعمليات الانتاج الصناعي، ٢٥- تعرض القارة لغزو ثقافي منظم عبر الأقمار الاصطناعية الموجّهة إليها من الدول الأوروبية وبخاصة البرامج الناطقة بالفرنسية، ٢٦- العنصرية التي أخذت تزحف في جنوب القارة، ٢٧- انقراض الأحزمة الخضراء في شمال وجنوب القارة والصحراء الكبرى، ٢٨- الأزمات السياسية (أزمة لوكربي في ليبيا، الصومال، أنغولا...)، ٢٩- تعاظم نشاط «الأصوليين» في القارة وارتباطهم ببعض الدول، ٣٠- اتهام بعض الدول الافريقية انها تخالف الميثاق الدولي لحقوق الانسان.

يمكن ايجاز هذه المشكلات المتراكمة أمام القمة الثلاثين (القاهرة، تموز ١٩٩٣)، وأمام القمم اللاحقة في المستقبل المنظور، بهذه الوثيقة الصادرة في مؤتمر قمة دكار (حزيران ١٩٩٢) وجاء فيها: «تأتي مشكلة المديونية في مقدم الأسباب التي أفرزت الضائقة الاقتصادية الخانقة التي تواجهها الدول الافريقية في شتى أنحاء القارة. وإذا كان البعد الانساني لهذه الأزمة أصبح يلقى اعترافًا متزايدًا فإن بعدها الأمني لا يزال في حاجة إلى إدراك ومعالجة بالنظر إلى خطورته على المستوى العالمي والاقليمي بعد أن بلغ الأمر بكثير من الدول المدينة إلى حد العجز عن السداد...»

واسرائيل: قبيل انعقاد مؤتمر القمة الافريقية الأخير في القاهرة (تموز ١٩٩٣)، وأثناءه وبعيده، وضعت مقالات ودراسات كثيرة، خاصة في الصحف العربية، حول علاقات اسرائيل بالقارة السوداء ومصالحها هناك، خصوصًا في ضوء التطورات الأخيرة للنزاع العربي – الاسرائيلي، أوجزتها جريدة «الحياة» (تاريخ ١١ تموز ١٩٩٣) بالمقالة التالية:

«في الوقت الذي تنشط اسرائيل في تحسين علاقاتها مع الدول الافريقية عجز مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد أخيرًا في القاهرة عن اتخاذ خطوات محددة لتشجيع جذب الاستثمارات العربية عند مناقشة البند الخاص بالتعاون العربي – الافريقي.

ووصل الأمر في الجلسة المغلقة الثانية التي خصصت للبحث في هذا الموضوع إلى توجيه اتهامات مباشرة للدول العربية من بينها تطبيق مبدأ التعاطي مع الدول الافريقية على أساس تعليمات مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل في دمشق في الوقت الذي لم يعد فيه سرًا، على حد قول أحد كبار المسؤولين الأفارقة، تعاطي دول عربية مع شركات دولية تتعامل مع اسرائيل.

واستدل المسؤولون الأفارقة بإحصاءات تقارن حجم المعاملات العربية في افريقيا بالمعاملات الاسرائيلية مع القارة. ولم يكسر حدة النقاش سوى تأكيد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ومستشاره للشؤون الافريقية سلمان الهرفي ان مساندة افريقيا ودعمها للقضية الفلسطينية لم يتأثر بعلاقات دولها مع اسرائيل.

وفي الوقت نفسه أكد وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى ان دعم التعاون العربي – الافريقي يأتي في مقدم جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية. ومن بين الأفكار التي تدرسها القاهرة الدعوة إلى عقد قمة عربية – افريقية فاعلة على غرار ما تم في العام ١٩٧٧، لكن القاهرة تجري اتصالات للتعرف على أفكار ومقترحات الطرفين حتى تكون قمة ناجحة تضع برنامجًا عمليًا للتعاون.

وأشار تقرير أودعه مكتب المقاطعة العربية في دمشق لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في شأن التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا الى تصاعد وتيرة عودة العلاقات بين اسرائيل والدول الافريقية التي سبق لها أن قطعت علاقاتها معها بصورة جماعية إثر حرب عام ١٩٧٣. وفي الشهور الماضية أعادت كل من نيجيريا وأنغولا وزامبيا وسيراليون ثم اريتريا العلاقات مع اسرائيل، وكانت كل من اثيوبيا وكينيا وزائير وساحل العاج وتوغو والكاميرون ومالاوي وسوازيلاند، وافريقيا الوسطى وليبيريا وليسوتو والكونغو أعادت علاقاتها مع الدولة العبرية في الفترة الماضية.

وحدد التقرير أهداف اسرائيل في افريقيا على النحو التالي:

أولًا: الحصول على المواد الخام وتصنيعها واعادة تصديرها وينطبق ذلك على بترول نيجيريا وأخشاب الكونغو ولحوم اثيوبيا علاوة على المعادن والثروات الزراعية والحيوانية والغذائية الموجودة في القارة.

ثانيًا: تسويق المنتجات الاسرائيلية، إذ ان التنافس على الأسواق سمة أساسية من سمات النظام الدولي، وأفريقيا تمثل سوقًا واسعة.

ثالثًا: الاحتفاظ بوظيفة الوكيل العام لتوريد البضائع الاميركية والغربية إلى دول افريقيا، فقد كان الوجود الاسرائيلي في القارة حيلة نفسية عمد إليها الاستعمار القديم وورثتها الولايات المتحدة بهدف العودة إلى دول القارة بعد تقديم اسرائيل نفسها إلى هذه الدول باعتبارها دولة «حديثة الاستقلال».

ويشير تقرير مكتب المقاطعة العربية إلى تفسير أرنولد ريفكين رئيس مشروع الدراسات الافريقية التابع للاستخبارات الاميركية في مجلة «فورين أفيرز» لهذه الحالة بأنها «دور لاسرائيل كطرف ثالث يمكن أن يقوى عن طريق استخدام وهمي لتقنية البلد الثالث (...) فإذا أرادت دولة من دول العالم الحر أن توسع مساعداتها لافريقيا في وسعها ان تمرر جزءًا من هذه المساعدات من خلال اسرائيل بعد أن ظهر نوع من القبول بها لدى عدد من الدول الافريقية».

لكن السؤال المطروح بالنسبة إلى اسرائيل هو: هل تستمر الولايات المتحدة في اعتماد اسرائيل وكيلًا لأعمالها في افريقيا بعد أن أصبح ميزان المدفوعات الأميركي يشهد عجزًا ضخمًا، أم ان المساعدات الاميركية ستسلك خطًا مباشرًا الى افريقيا لا يمر باسرائيل؟ لعل هذا الأمر هو ما دفع الحكومة الاسرائيلية إلى الغاء الضمان الحكومي الذي كانت فرضته على نفسها لمصلحة الشركات والمؤسسات التي تمارس أعمالًا تجارية في افريقيا لتغطية الخسائر التي تنجم عن مجازفاتها.

رابعًا: المحافظة على إرث الارتباط الوثيق مع عدد من الدول الافريقية التي تكاد تكون قواعد اسرائيلية ثابتة مثل جنوب افريقيا.

ونظرًا الى أن اسرائيل ليست لها موارد تستطيع ان تقدم منها لأفريقيا، فإنها تغري بإمكان أن تحصل هي والدول الافريقية على قروض من دول مثل هولندا والسويد وكندا لتمويل مشروعات مشتركة.

وحسب المسؤولين الاسرائيليين، فإن دولًا افريقية مثل بنين ورواندا وبوروندي وسيراليون تأمل بالحصول على مساعدات مالية وعسكرية، وعلى حد زعمهم فإن اسرائيل تريد أن تحصر التعاون في المجال المدني، ومن بين هذه المشروعات عمليات في مجال البناء والطرق والمرافئ والري والإلكترونيات وصناعة الأدوية مع نيجيريا وكينيا واثيوبيا إذ يوجد نحو ألف خبير اسرائيلي في نيجيريا وحدها، استطاعوا الوصول بها إلى تصدير الخضر والزهور إلى أوروبا، ذلك المشروع الذي تسعى اسرائيل إلى تنفيذه في ساحل العاج وكينيا.

ومن بين الأمور التي تعزز التعاون بين اسرائيل والدول الافريقية ملاءمة التجهيزات الزراعية الاسرائيلية لذهنية ونفسية المزارعين الأفارقة إضافة إلى استطاعة اسرائيل الحصول على هبات وقروض من المؤسسات المالية الدولية لتمويل مشروعات المرافق الأساسية.

ويذهب الاسرائيليون في رهانهم على افريقيا إلى دعوة الأفارقة إلى تبني استراتيجية التعاون في مواجهة صعوبات ستنشأ نتيجة لقيام السوق الأوروبية الموحدة، وإلى عدم الخوف من بلد صغير كإسرائيل، بل وصل الرهان إلى حد تطمين الأفارقة بالانحياز لهم إذا ما احتدم الصراع الفرنسي – الأميركي للسيطرة على الموارد الافريقية، باعتبار أنها، أي اسرائيل، القوة الثالثة في افريقيا.

فهل تكسب اسرائيل رهانها، أم ان مؤتمر القمة العربي – الافريقي، إن عقد، سيؤدي إلى نتائج أخرى؟».

كتل افريقية سابقة لمنظمة الوحدة الافريقية: سبقت قيام منظمة الوحدة الافريقية دعوات

وحدوية افريقية ومحاولات إنشاء كتل من دول افريقية تتعهد العمل من أجل توحيد افريقيا، أهمها ثلاث: «كتلة الدار البيضاء»، و «كتلة دول مونروفيا» و «أوكام».

ضمت كتلة الدار البيضاء (وكانت رابطة سياسية) كلًّا من غانا وغينيا ومالي والجزائر وجمهورية مصر العربية والمغرب التي تعهدت، مجتمعةً، العمل على توحيد افريقيا. وكان ممثلو هذه الأقطار قد اجتمعوا في ٣ كانون الثاني ١٩٦١ في عاصمة المغرب، وقرروا شجب تقديم دول حلف الأطلسي مساعدات إلى فرنسا في حربها ضد الجزائر، وأعلنت ان اسرائيل تساند الدول الاستعمارية، كما أيدت المغرب في المطالبة بموريتانيا. وعندما عقدت دول هذه الكتلة اجتماعاتها في ما بعد في الدار البيضاء وفي القاهرة، ألّفت لجانًا مختلفة تعالج شؤونًا اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية كما أنشأت أمانة عامة لها وقيادة عسكرية ذات جهاز عسكري دائم. وكانت هذه الكتلة تتخذ مواقف معادية للاستعمار القديم والجديد على السواء. اندمجت هذه الكتلة في منظمة الوحدة الافريقية عندما تأسست هذه الأخيرة في ١٩٦٣، وفقدت بذلك كل كيان سياسي خاص بها.

أما كتلة دول مونروفيا فكانت كتلة سياسية دولية ضمت ٢٠ دولة افريقية تعهدت بالعمل على توحيد افريقيا وفتح أبوابها لانضمام أية دولة افريقية مستقلة إليها. وكانت تضم – وفقًا لقرارات مؤتمر لاغوس لعام ١٩٦٢ – الاثني عشرة دولة الأعضاء في كتلة برازافيل وهي ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا (بوركينا فاسو لاحقًا) وداهومي وموريتانيا والسنغال والكاميرون وجمهورية مالاغاش والغابون وتشاد والكونغو برازافيل وجمهورية افريقيا الوسطى. تضاف إلى هذه المجموعة أربع دول من افريقيا الغربية وهي ليبيريا ونيجيريا وتوغو وسيراليون. ثم أربع دول من افريقيا الشرقية وهي اثيوبيا والصومال وتنجانيقا والكونغو ليوبولدفيل (زائير). أما الدول الست الأعضاء في كتلة الدار البيضاء فإنها لم تنضم إلى كتلة مونروفيا على الرغم من كل الجهود التي بذلت في هذا الصدد. انضمت هذه الكتلة عام ١٩٦٣ إلى منظمة الوحدة الافريقية وانصهرت فيها ففقدت بذلك كل كيان سياسي خاص بها.

وأما «أوكام» (O.C.A.M.) أي «المنظمة المشتركة الافريقية الملاغاشية» فيعود تاريخ ولادتها إلى شباط ١٩٦٥ عندما عقد في نواكشوط (عاصمة موريتانيا) مؤتمر ضم عدة دول عرفت باسم «مجموعة برازافيل» تأسس على أثره «الاتحاد الافريقي الملاغاشي» على قواعد التعاون الاقتصادي بشكل خاص. وبعد قيام منظمة الوحدة الافريقية ارتأت مجموعة برازافيل ان تأخذ بمفاهيم أوسع وان تعمل على تطوير الاتحاد المذكور، فأسست المنظمة المشتركة الافريقية والملاغاشية (أوكام) وعيّنت مدينة ياونده مركزًا لها، وجرى التوقيع على ميثاقها في ٢٧ حزيران ١٩٦٦؛ وهي تضم ١٤ دولة هي: الدول الناطقة بالفرنسية ما عدا بوروندي، ودولتين عضوين في مجموعة الدار البيضاء (غينيا ومالي)، وموريتانيا التي انسحبت من الاتحاد الافريقي والملاغاشي في تموز ١٩٦٥، ولكنها استمرت في عضوية هيئاتها المتخصصة. واعتبرت المنظمة مفتوحة أمام جميع الدول الافريقية، ويديرها مؤتمر يضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء، وهي تشرف على عدة هيئات متخصصة، أبرزها: الطيران المدني الافريقي الذي يتخذ أبيدجان مركزًا له، والاتحادات الافريقية والملاغاشية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (مركزها برازافيل)، واتحادات الإنتاج الصناعي (مركزها ياونده)، والمنظمة

الافريقية والملاغاشية للبن (مركزها باريس)، والمجلس الافريقي والملاغاشي للسكر (مركزه فورت لامي). وقد لعبت الأوكام خاصة دورًا بارزًا في الدفاع عن مصالح دولها المشتركة في «السوق الأوروبية المشتركة» في كل مناقشاتها مع هذه السوق.

زنوجة – «الوحدة الافريقية»

«مفهوم سياسي استخدمه وروّج له الرئيس السنغالي ليوبولد سنغور. وكان الشاعر إيميه سيزير (أحد أهم شعراء اللغة الفرنسية الأفريقيين الذين وقفوا شعرهم وأدبهم على تحرير شعوب افريقيا من الاستعمار، ولد في المارتينيك في ١٩١٣) أول من أطلق هذه الكلمة وعرفها بالشكل التالي: «الزنوجة هي مجرد الاعتراف بواقع اننا سود وهي القبول بهذا الواقع وبقدرنا كسود والقبول بتاريخنا وثقافتنا». أما بالنسبة إلى الرئيس سنغور الذي تبنّاها فقد حملها معنيين: معنى موضوعي ومعنى ذاتي. موضوعيًا الزنوجة هي واقع يتمثل في ثقافة الشعوب السوداء. وذاتيًا، هي «القبول بهذا الواقع»، وبالتالي امتداد هذا الواقع في المستقبل.

الزنوجة المناضلة، يقول سنغور، تقوم على استيعاب الماضي، وإحيائه، وعصرنته وإخصابه عند الحاجة، بالتأثيرات الأجنبية بحيث يشارك الزنوج في بناء الحضارة العالمية. وهذا القول كان عرضة، منذ الاستقلال، لعديد من الحملات المعارضة.

اتخذت حركة الزنوجة (Négritude) الفرانكوفونية مسيرة حركات النهضة الزنجية في الولايات المتحدة. وهذه الأخيرة كانت قد تغذت من الأفكار التي برزت في أول هذا القرن مع ويليام إدوارد بورغهارت دوبوا (وهو أبو الزنوجة الحقيقي) ومع ماركوس غافري الجامايكي الأصل اللذين وضعا أسس الوحدة الافريقية.

وكانت حركة الزنوجة في الثلاثينات، وبعد الحرب، في الستينات، قد اشتهرت اعلاميًا بفضل اكتشاف بعض الفنانين الأوروبيين للحضارة الزنجية التي كانت، آنذاك، مصدر تجديد للفنون التشكيلية والموسيقى.

بعد ذلك، سرعان ما اتخذت الزنوجة مضامين مغايرة على يد بعض مثقفي اللغة الانكليزية الزنوج وبرزت للمرة الأولى قضية «الشخصية الافريقية» التي كان قد أطلقها ادوارد ويلموت بليدن في مؤتمر عقد في مدينة فريتاون عام ١٨٣٨. ويبدو ان التمييز بين «الشخصية الافريقية» (تعبير استخدمه كوامي نيكروما بعد الحرب العالمية الثانية، كشعار وطني) و «الزنوجة» يتأتى بشكل أساسي من الفرق في الوضع الاستعماري. فالاستعمار البريطاني «بحكمه غير المباشر» كان يحترم البنى الاجتماعية المحلية بأشكالها العامة، والاستعمار الفرنسي كان يخضع الشعوب المستعمرة للاستيعاب ويخضع النخب المثقفة فيها لتنشئة ديكارتية تجريدية (نظرية).

تعرض مفهوم الزنوجة لحملات مثقفي اللغة الانكليزية الزنوج مثل حزقيال مفاهليلي الجنوبي الافريقي، والنيجيري وولي سوينكا اللذين اتهما الزنوجة بأنها تتخذ الطابع التجريدي الأكاديمي. وبعد دخول معظم بلدان افريقيا مرحلة الاستقلال، في الستينات، بدأت الشبيبة الثورية (آنذاك) تهاجم مفهوم الزنوجة الذي يتبناه أكثر مسؤولي افريقيا الفرانكوفونية يمينية ومحافظة. ويقول الزنجي الهايتي رينيه ديبتير ان الزنوجه هي أطروحة «لا عقلانية خطيرة ومثالية»، كما هاجمها ماركسيو غينيا

وأنغولا بوصفها تعبر عن فكرة عرقية» («موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٣، ص ٤٨-٤٩).

مؤتمرات القمة الفرنسية - الافريقية

منذ بداية السبعينات، أدرك الفرنسيون أهمية اقامة «كومنولث» فرنكوفوني على غرار الكومنولث الذي انشأته بريطانيا مع مستعمراتها القديمة. وبدأوا في توثيق صلاتهم، خصوصًا الثقافية والسياسية، مع البلدان الناطقة بالفرنسية تمخضت عنها لقاءات دورية مع قادة هذه الدول.

ففي ٢١ أيار ١٩٧٩، افتتحت في كيغالي (عاصمة رواندي) قمة فرنسية - افريقية بحضور ٢٣ وفدًا يمثّلون البلدان الافريقية، طغت عليها قضية مشاركة الوفد التشادي الذي انسحب من الاجتماع نتيجة إثارة شرعية تمثيله لبلاده (راجع التشاد). وبعد تجاوز هذه القضية، انصبّ الاهتمام على البحث في التعاون والتضامن بين الدول الافريقية وفرنسا. فأكد الرئيس الفرنسي، فاليري جيسكار ديستان، على الخطوط الكبرى لسياسة فرنسا في افريقيا، واضعًا في رأس الأولويات قضية التطوير والتنمية، وذلك باللجوء إلى الاستثمارات في القارة. وشغلت المسائل الأمنية، من منطلق اقتصادي، حيّزًا كبيرًا في خطابه.

ولدى طرح المسألة الأمنية، قام جدل كبير في أوساط المؤتمرين، خصوصًا عندما تمّ اقتراح تشكيل قوة تدخل افريقية من البلدان المعتدلة، ما حدا بالرئيس الغابوني، عمر بونغو، أن يبدي تحفظًا شديدًا على هذا الاقتراح معتبرًا ان اجراء كهذا هو من شأن منظمة الوحدة الافريقية دون سواها، وقال: «إننا، نحن الأفارقة، قد فوّضنا الرئيس السنغالي ليوبولد سنغور بدراسة هذه المسألة في العمق، فإذا ما تشكلت قوة افريقية خلال المؤتمر الفرنسي - الافريقي، فإن بقية بلدان القارة لن تغفر لنا مثل هذه الخطيئة».

والجدير التوقف عنده، والعالم يشهد منذ سنوات قليلة عودة اسرائيلية واسعة ومن أبواب عريضة إلى إفريقيا، ان هذه القمة أعطت أهمية لبند على جدول أعمالها متعلق بمشاريع المحادثات الثلاثية: الفرنسية - الافريقية - العربية. ومما قاله الرئيس الفرنسي بشأنها: «إن الحوار الأوروبي العربي، والتعاون الافريقي العربي يشكّلان حجر الزاوية لهذا الحوار المنشود بين الأطراف الثلاثة، فالتقارب الذي نواجهه هو تقارب سياسي بالضرورة، ويمكن أن يتجسّد في مؤتمر قمة ينضم إليه جميع قادة البلدان المعنية بحيث يتمخض عن هذا اللقاء ميثاق تضامن حقيقي ينظم قواعد السلوك الذي ينبغي على هذه البلدان اتباعها». أما الرئيس الغابوني فقد أضاف قائلًا إن «على العرب أن يتفهموا موقف البلدان الافريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، تعبيرًا عن تضامنهم معهم، فعلى هؤلاء أن يعمدوا إلى استثمار أموالهم في بلداننا، وليس في جنيف أو الولايات المتحدة الأميركية».

في ١١ كانون الأول ١٩٨٥، عقدت قمة فرنسية - افريقية أخرى في باريس بمشاركة ٣٦ بلدًا افريقيًا. وقد ألقت قضية التشاد، بحضور حسين حبري، وقضية الصحراء الغربية، بحضور الملك المغربي الحسن الثاني، بثقلهما على المناقشات، كما ان الأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت

تعصف بالبلدان الافريقية، لاقت بدورها اهتمامًا خاصًا. ورغم تلبد الأجواء وتشنجها بسبب جملة من القضايا والأزمات، استطاع الرئيس الفرنسي، فرنسوا ميتران أن يعلن عن ولادة كتلة فرنكو إفريقية متراصة. وبات الفرنسيون على قاب قوسين من إنشاء «كومنولث» فرنكوفوني يضم حوالي ١٣٠ مليونًا من البشر موزّعين على أربع جهات الأرض.

وفي ١٤ كانون الأول ١٩٨٨، افتتحت في الدار البيضاء قمة فرنسية افريقية شارك فيها، إلى جانب الرئيس الفرنسي ميتران، أربعون من رؤساء الدول والحكومات الافريقية، في وقت بدأ يلوح فيه بصيص أمل في تسوية أبرز المشاكل السياسية التي زعزعت استقرار القارة في السنوات السابقة وعلى رأسها نزاعات التشاد والصحراء الغربية وجنوب افريقيا. لكن القلق، والمناقشات تركزت على تضخم ديون معظم البلدان الافريقية والانخفاض المستمر لأسعار المواد الأولية.

الأفرو – آسيوية وعدم الانحياز

الأفرو – آسيوية: مصطلح دلَّ على ظاهرة سياسية عبّرت عن بروز الشعوب والأمم الفقيرة في كل من افريقيا وآسيا (العالم الثالث) على الساحة الدولية. وقد تبلورت هذه الظاهرة وتجسّدت لأول مرة في مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ (راجع اندونيسيا). وأساسها رفض كل تبعية والعمل على أن يتم التعامل الدولي على قدم المساواة بين الدول. ومع التطورات التاريخية والدولية الكبيرة، في السنوات الأخيرة، خبت الأفرو – آسيوية (ومعها ما انبثق منها من منظمات، مثل «منظمة تضامن الشعوب الافريقية – الآسيوية»، و «منظمة تضامن القارات الثلاث»...)، وبرزت محلها أفكار لا تزال (بداية ١٩٩٤) تدور في إطار دعوات يطلقها دارسون وأكاديميون من أجل «عالمثالثية» تمكّن العالم الثالث من مواجهة المستجدات الدولية التي تنبئ باستفحال المخاطر المهدّدة له من الخارج وبازدياد أزماته الداخلية وتفاقمها، فيما لم يقدم المسؤولون السياسيون (حكّام العالم الثالث) بعد على خطوات تشبه، ولو من بعيد، خطوات الحكّام الأفرو – آسيويين في مرحلة الاستقلال التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وزامنت الحرب الباردة.

عن المراحل التي مرّت فيها الأفرو – آسيوية، جاء في «موسوعة السياسة» (المؤسسة العربية للدراسات، ج ١، ص ٢٢١–٢٢٢):

١ – مرحلة ما قبل باندونغ حيث عقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات دولية ضمت ممثلين عن «شعوب افريقيا وآسيا المضطهدة» في باريس عام ١٩٢٠ وفي لندن عام ١٩٢٣.

إلا أن ثورة أكتوبر ١٩١٧ كانت أهم عامل في بلورة هذه الفكرة وتوجيهها نحو مناهضة الاستعمار وتحرر شعوب العالم الثالث وكان مؤتمرا باكو عام ١٩٢٠ وإركوتسك عام ١٩٢١ قد مهّدا لإنشاء «رابطة مناهضة الامبريالية» عام ١٩٢٤ التي بادرت فورًا إلى الدعوة إلى عقد المؤتمر الأول للشعوب المقهورة في موسكو. وفي عام ١٩٢٧ عقد مؤتمر بروكسل الذي اعتبره كل من نهرو وسوكارنو «أول تعبير حماسي لفكرة قدر لها أن تتحقق فيما بعد في مؤتمر باندونغ» كما عقدت في فترة ما بين الحربين عدة مؤتمرات في الشرق العربي في القاهرة وفي مكة المكرمة عام ١٩٢٦ وفي القدس عام ١٩٣١ أدانت كلها الاستعمار.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فكان إنشاء جامعة الدول العربية التي سبقها بروتوكول



جمال عبد الناصر وسوكارنو.

الاسكندرية وانعقاد المؤتمر العربي في القاهرة عام ١٩٤٤ بمثابة خطوة أساسية نحو الأفرو – آسيوية. وفي الهند، كان انعقاد «مؤتمر العلاقات الآسيوية» في نيودلهي عام ١٩٤٧ الذي حضره أكثر من ٢٥ بلدًا آسيويًا وناقش مسألة تصفية الاستعمار والتخلف هو الآخر خطوة كبيرة نحو تبلور ظاهرة الأفرو – آسيوية. وبعد ذلك بعامين دعا نهرو ممثلي حكومات آسيا وأوستراليا بالإضافة إلى مصر وإثيوبيا إلى الاجتماع في نيودلهي أيضًا في كانون الثاني ١٩٤٩ للمطالبة بوضع حد «للعملية البوليسية الهولندية في أندونيسيا». وفي الفترة نفسها تشكلت في الأمم المتحدة كتلة من حوالى ١٢ بلدًا أطلق عليها في البداية اسم «المجموعة العربية الآسيوية» ثم بعد انضمام مصر وإثيوبيا إليها صارت تعرف بالكتلة الأفرو – آسيوية. وكانت هذه المجموعة تحاول انتهاج سياسة محايدة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

٢ – من باندونغ إلى بلغراد ١٩٥٥ – ١٩٦١: كل هذه المؤتمرات والاجتماعات مهّدت الطريق لانعقاد مؤتمر باندونغ في اندونيسيا من ١٨ إلى ٢٥ أيلول ١٩٥٥، وكان أول مؤتمر كرّس ولادة الأفرو – آسيوية كظاهرة معادية للاستعمار. وكان أبرز المشاركين: جمال عبد الناصر (مصر)، نهرو (الهند)، سوكارنو (اندونيسيا) وشو إن لاي (الصين). بعد ذلك أخذت هذه الفكرة تكتسب مدلولًا جديدًا مع فكرة «الحياد الايجابي» والتنمية. فكان مؤتمر القاهرة ١٩٥٧ بمثابة مهرجان شعبي حضره ٤٧ وفدًا غير رسمي وصدرت عنه مقررات أكثر جذرية وتصلبًا ضد الغرب. وبذلك أطلق عليه آنذاك إسم «باندونغ الشعوب». وقرر هذا المؤتمر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها في القاهرة وتتولى نشر الفكر الأفرو – آسيوي التقدمي في هاتين القارتين.

وفي أيلول ١٩٦١، عقد مؤتمر بلغراد، بغياب كل من الصين والاتحاد السوفياتي، وتحددت فيه فكرة عدم الانحياز. وكان أبرز المشاركين: تيتو (يوغوسلافيا)، عبد الناصر ونهرو. ومنذ ذلك الحين أخذت الفكرة الأفرو – آسيوية تضيع في فكرة عدم الانحياز.

٣ – المرحلة الأخيرة ١٩٦٢ – ١٩٦٥: وهي التي شهدت دخول بلدان آسيا وافريقيا بقوة إلى الأمم المتحدة بعد حصولها على استقلالها، أصبحت فيها الأفرو – آسيوية موضع خلاف كبير بين البلدان التي كانت في فترة من الفترات تؤيد مثل هذا التجمّع. ولا شك ان الخلاف الصيني – السوفياتي والصراعات المحلية بين بلدان العالم الثالث نفسها وتبعية العديد من البلدان المستقلة للغرب قد ساهمت في تفريغ هذه الفكرة من مضمونها. وبالرغم من انعقاد العديد من المؤتمرات الأفرو – آسيوية في تلك الفترة فإن تأجيل مؤتمر الجزائر عام ١٩٦٥ لأجل غير مسمّى قد وضع حدًا لهذه التجربة التاريخية. إلا أن الفكرة (استمرت) تراود العديد من زعماء العالم الثالث الذين أخذوا يستبدلون المؤتمرات الأفرو – آسيوية بمؤتمرات بلدان عدم الانحياز التي أخذت تركّز على البعد الاقتصادي للتحرر والاستقلال وتشجع حركات التحرر وتطرح نفسها على أنها ممثلة الأمم الفقيرة مقابل الأمم الغنية المتطورة.

عدم الانحياز: مصطلح (وفكرة) بدأ في ١٩٤٩ واستمر طيلة الحرب الباردة حتى قضى عليه انهيار الاتحاد السوفياتي، فغاب عن المسرح السياسي الدولي والتداول بفعل تفرد الولايات المتحدة الأميركية بالزعامة العالمية.

كان رئيس الوزراء الهندي، نهرو، أول من استعمل رسميًا تعبير «عدم الانحياز» في خطبة له

في ٢٢ آذار ١٩٤٩. وقد اختلفت التعبيرات عن هذه السياسة، من الحياد الإيجابي (عبد الناصر) إلى التعايش السلمي النشط (تيتو)، إلى أن وضعت مقاييس محددة لها في سنة ١٩٦١، وذلك في مؤتمر القاهرة التحضيري لأول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز: ١- أن تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة مبنية على التعايش السلمي بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة، ٢- أن تكون الدولة المعنية مؤيدة باستمرار لحركات الاستقلال الوطني، ٣- ألا تكون الدولة عضوًا في حلف عسكري، ٤- إذا كانت الدولة طرفًا في اتفاقية عسكرية ثنائية مع دولة كبرى أو إذا كانت عضوًا في حلف اقليمي فإن الاتفاق أو الحلف يجب ألا يكون قد عقد في نطاق منازعات دولة كبرى، ٥- إذا كانت قد سمحت بقواعد عسكرية لدولة أجنبية كبرى فإن هذا السماح يجب ألا يكون قد تمّ في نطاق منازعات دولة كبرى.

وكانت فكرة عقد أول مؤتمر موسّع لدول عدم الانحياز قد خرجت من الاسكندرية في ٢٢ نيسان ١٩٦١ خلال اجتماع ثنائي بين الرئيسين عبد الناصر (مصر) وتيتو (يوغوسلافيا)، وذلك بهدف تنسيق مواقف هذه الدول في الدورة ١٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعقد المؤتمر في بلغراد (أيلول ١٩٦١) واشتركت فيه ٢٥ دولة عضوًا فيه. وكان أشهر قادته عبد الناصر، تيتو، نهرو، سوكارنو، نكروما، سيهانوك، مكاريوس، موديبوكيتا وباندرانيكا، وهم يمثلون الرعيل الأول من قادة القوى الوطنية والتحررية في العالم الثالث.

واعتبر السلام العالمي هو موضوع المؤتمر الرئيسي حيث انه انتهى بدعوة الزعيم السوفياتي خروتشوف، والرئيس الأميركي كينيدي إلى ضرورة الاجتماع لإنهاء التوتر العالمي، وأرسل المؤتمر وفدين إليهما لإقناعهما بوجهة نظر المؤتمر، لكن دون نتيجة. إذ كان قد أصبح واضحًا ان قادة عدم الانحياز يقودون معارك على كل الجبهات وان راية عدم الانحياز ترتفع أكثر وتكسب مواقع أكثر، وإن قادته يتمتعون بمد شعبي متعاظم يومًا بعد يوم.

عقد مؤتمر القمة الثاني لعدم الانحياز في القاهرة في ٥ تشرين الأول ١٩٦٤ حيث اشتركت فيه ٤٧ دولة بزيادة ٢٢ دولة عن المؤتمر الأول. ومن الدول التي انضمت للمجموعة لأول مرة ١٦ دولة افريقية حصلت على استقلالها في الفترة بين المؤتمرين إلى جانب ٦ دول عربية وواحدة آسيوية هي لاوس. ويعتبر هذا المؤتمر قمة المد التي وصلت إليها مجموعة عدم الانحياز في حركتها الدولية ودعمها للتحرر في كل موقع على رقعة العالم الثالث. وقد شعرت الولايات المتحدة على وجه الخصوص بخطر هذه المجموعة وخاصة في اميركا اللاتينية والشرق الأوسط وفي افريقيا التي كانت الولايات المتحدة ترى انها الوريث الطبيعي للاستعمار الأوروبي فيها.

عقد مؤتمر القمة الثالث .لعدم الانحياز في لوساكا، عاصمة زامبيا، في ٨ أيلول ١٩٧٠، واشتركت فيه ٥٤ دولة، وتميز بعدم حضور المملكة العربية السعودية التي كانت حضرت المؤتمرين الأولين، وكذلك بغياب أغلبية قادة عدم الانحياز: نهرو كان قد توفي قبل المؤتمر الثاني، نكروما وسوكارنو بسبب سلسلة الانقلابات في بلادهما، عبد الناصر كان مشغولًا بأحداث أيلول في الأردن، وقبل نهاية هذا الشهر وافته المنية. هذا إضافة إلى أن دولًا بدأت «تنحاز» واقعيًا وإن كانت تردد خطابًا سياسيًا «غير منحاز». وقد ترك ذلك كله أثره على مؤتمر القمة الثالث الذي ناقش مشكلة عدم وجود جهاز ثابت لمتابعة قرارات مؤتمرات القمة وتنسيق العمل بين دول المجموعة. لكن المؤتمر انتهى إلى معارضة الأغلبية فكرة إنشاء مثل هذا الجهاز.

عقد مؤتمر القمة الرابع في الجزائر في ٥ أيلول ١٩٧٣، وحضرته ٧٥ دولة وكانت أكبر مجموعة حيوية هي الدول الافريقية. وقد قرر هذا المؤتمر تأليف لجنة متابعة للإعداد للمؤتمر الخامس والتنسيق بين دول المجموعة داخل الأمم المتحدة، وانشاء صندوق لدعم حركات التحرير والتضامن معها لعزل البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا واسرائيل، إضافة إلى مقررات أخرى تناولت مسائل التنمية.

عقد مؤتمر القمة الخامس في كولومبو في ١٦ آب ١٩٧٦، اشتركت فيه وفود ٨٥ دولة، أي الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث. وأهم ما دار فيه هي المناقشة الاقتصادية التي تبلورت في قرارات قضت بإنشاء بنك لدول عدم الانحياز، ووضع خطة تنفيذية لبرنامج العمل الذي رفع شعار «الاعتماد الجماعي على النفس»، وتأكيد على ضرورة استمرار العمل من أجل نظام نقدي عالمي جديد يخلق عملة موازية تستند إلى المؤتمرات الاقتصادية لدول عدم الانحياز، والعمل على ايجاد نظام دولي جديد.

عقد المؤتمر السادس في هافانا (كوبا) من ٣ إلى ٩ أيلول ١٩٧٩، وكرّس انعقاده انضواء الغالبية العظمى من دول العالم الثالث إلى حركة عدم الانحياز (١٠٨ من أصل ١٢٠ دولة)، وجاء توزيع المشاركة جغرافيًا على الشكل التالي: آسيا ٣٣٪، افريقيا ٥٥٪، اميركا اللاتينية ٩٪، أوروبا ٣٪. وقد شنّ بعض الأعضاء حملة عنيفة ضد كوبا باعتبارها منحازة للاتحاد السوفياتي، وكان على رأس المعارضين الماريشال تيتو الذي حذّر من خطر الانزلاق نحو الانحياز للاتحاد السوفياتي. ورغم الاستقطاب الثنائي الكوبي – اليوغوسلافي الذي كاد ينسف أعمال هذه القمة، فقد خرج المؤتمر بحلول إجماعية أنقذت حركة عدم الانحياز من الانفراط، إذ جاء البيان الختامي ليؤكد على «المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز القائمة على النضال ضد كل الكتل العسكرية وضد كل أشكال العدوان والسيطرة والتدخل والهيمنة». وحدد المؤتمر مكان انعقاد المؤتمر السابع في العاصمة العراقية بغداد.

عقد مؤتمر القمة السابع في نيودلهي في ٧ آذار ١٩٨٣ (وكانت الحرب العراقية – الايرانية دفعت بالعراق إلى القبول بنقل مقر المؤتمر السابع من بغداد إلى نيودلهي حرصًا على وحدة الحركة وذلك على الرغم من أن أغلبية الدول الأعضاء قد أيدت عقد المؤتمر في المكان والزمان المحدّدين، أي في بغداد). وحضر المؤتمر ٤٨ رئيس دولة و ١٤ رئيس حكومة، وبلغ عدد الدول الأعضاء ١٠١ عضو.

عدم الاستقرار

افريقيا، التي تشكّل دولها ثلث الأصوات في الأمم المتحدة، وأرضها تنطوي على أغنى موارد العالم الطبيعية، وتستطيع تربتها الخصبة انتاج عشرة أضعاف ما تنتجه اليوم حتى مع عدم استصلاح أراضٍ جديدة،

افريقيا، التي أنهت مرحلة الاستعمار لكن مجموعة دولها السوداء غدت تعيش على الهبات والقروض الخارجية،

افريقيا هذه، تميزت بعدم استقرار سياسي جعل دولها السوداء تعاني هدر الوقت وضياع ظروف

اللحاق بالإنماء الممكن، خصوصًا في السبعينات والثمانينات.

«بعدما أعد المستعمرون الأوروبيون المسرح للكوارث، ها هم الأفارقة يبذلون قصارى جهدهم لتحقيقها»؛ فإلى مثل هذه العبارة يخلص الدارسون للأوضاع السياسية المتحكمة بدول افريقيا السوداء. فبعدما أُجهضت الثورات وغُيِّب الثوريون (على رأسهم باتريس لومومبا) خلت الساحة للانقلابات والانقلابيين.

من الأمثلة على ذلك ان قادة الجيش في سيراليون أسقطوا الحكومة المدنية (١٩٦٧). لكن ما هي إلا أيام قليلة حتى قلبتهم زمرة أخرى من كبار الضباط ما لبثت أن قُلبت هي أيضًا بانتفاضة رقيب في الجيش. وبينين (داهومي سابقًا) عرفت ستة انقلابات عسكرية وعشر محاولات انقلابية وإثنتي عشرة حكومة وستة دساتير بين ١٩٦٣ و ١٩٧٢. وفي ١٩٧٩ شنّ صغار الضباط في غانا انقلابًا أعدم خلاله ثلاثة رؤساء سابقين. وهناك ١٥ بلدًا آخر عرفت انقلابين أو أكثر. ومع حلول ١٩٨٣ أصبح عدد الحكومات في بلدان افريقيا المستقلة التي قضت عليها الانقلابات العسكرية يتجاوز الخمسين وبلغ عدد البلدان التي شهدت هذه الانقلابات ثلاثين.

ومن أهم الحقائق عن الانقلابات الافريقية ليس كثرة عددها، بل قلة أثرها في المواطن العادي. وغالبًا ما تحصل تلك الانقلابات تحت شعار الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وقد تحدث هذه الانقلابات أحيانًا تبدّلًا جذريًا في التوجّه السياسي للدولة، كما حصل بعد قلب حكومة الامبراطور هيلا سيلاسي الاقطاعية الموالية للغرب. فقد تسلمت شؤون إثيوبيا حفنة من الجنود، ولكن باستثناء سياسة الإصلاح الزراعي، لم يعرف الكثير من الفلّاحين الاثيوبيين ان ثمة حكومة جديدة في أديس أبابا. وفي أوغندا لم يغير انتقال القيادة من ملتون أوبوتي إلى عيدي أمين الحياة في المناطق الزراعية التي يسكنها نحو ٨٠٪ من الأوغنديين. فهذا الفاصل بين الحكّام المتمركزين في المدن وبين رعاياهم الريفيين هو أحد الأسباب التي تفسر ترحيب الافريقيين بمعظم الانقلابات التي تشهدها بلدانهم. ذلك بأن حياة الريفيين من العسر بحيث يغدو كل تبديل في السلطة مجالًا لتحسين الأوضاع.

ومن العوامل التي تفسر الانقلابات الافريقية التنوّع القبلي الذي يحمل معه صراعًا على السيادة. فهناك ما لا يقل عن خمسين قبيلة رئيسية تضم الواحدة منها مليون عضو أو أكثر، ناهيك بالقبائل الأصغر وهي تتجاوز الألف. وهناك سبب آخر في الحدود المفتعلة التي رسمها المستعمرون بين بلد وآخر. وسبب ثالث في القاعدة الاقتصادية المضطربة. ولا شك في أن شخصية القادة تشكل عاملًا آخر مهمًا للأسباب الآتية:

- الشعور بفقدان الأمان الذي لازم الرؤساء الافريقيين فدفعهم إلى اضطهاد المنشقين وذوي الأفكار الخلّاقة، فقتلوا بعضهم وسجنوا البعض الآخر أو أبعدوه. وأخضعوا الصحف والإذاعات وجميع وسائل الإعلام لسلطان الحكومة.

- إقصاء أكثر الحكّام التاريخيين الذي أمّنوا الانتقال من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال من طريق الانقلابات العسكرية التي قام بها أناس طامحون ليس لهم من السلطة سوى ما يأتيهم من طريق السلاح والبطش.

- فرضت القوى الاستعمارية على افريقيا نظامًا سياسيًا غير عملي ضمن الإطار الافريقي، وهو النظام الديمقراطي التمثيلي حيث ينتخب الشعب مجالس نيابية. وكلما حصل بلد على استقلاله كان

حكّامه يلجأون إلى حل المجالس التمثيلية من غير أن يقدّموا بدائل معقولة. حتى إذا أقصيت حكومة الاستقلال بانقلاب عسكري، عجز الانقلابيون عن تحقيق أي شيء واقتصرت مهمتهم على تمهيد الأرضية لانقلاب آخر (بشكل غير واعٍ طبعًا).

– إذا استولى رجل على السلطة في افريقيا (خصوصًا في السبعينات والثمانينات) فهو لا يتخلى عنها بإرادته. وهذا يعني ان الرؤساء يسعون إلى جعل ولايتهم تدوم مدى الحياة، ويتشبثون عادة بالحكم إلى أن يُقتل أو يُخلع. فهو يؤمن على غرار زعماء القبائل والقرى ان سلطانه مطلق ودائم.

أحد رؤساء افريقيا المميزين (جيمس مانتشام، حكم جزر سيشل ١١ شهرًا و٧ أيام في أواسط الثمانينات) قال: «ثمة أمور مشينة تحصل في افريقيا. وبعض السبب يكمن في الصفة المبتذلة التي يتمتع بها حكّام تلك القارة. وفي أي مكان نظرت لا تجد سوى الأسلحة والناس التعساء».

تبقى الإشارة إلى أن عدم الاستقرار السياسي هذا ليس وقفًا على افريقيا وإن تميزت به أكثر من غيرها. فهو سمة أساسية أيضًا من سمات الحياة السياسية لمجمل العالم الثالث خصوصًا أميركا اللاتينية (الى ما قبل نحو عقد من الزمن) التي عرفت بلدانها، وفي الفترة نفسها تقريبًا، عددًا كبيرًا من الانقلابات التي استعملت قاموسًا سياسيًا مشابهًا.

افريقيا اللعنات. آمال الافريقيين

في «لوموند ديبلوماتيك» (عدد أيار ١٩٩٣)، أجمل إينياسيو راموني الوضع الكارثي لافريقيا، خصوصًا الاقتصادي والاجتماعي، على نحوٍ يمكن إيجازه بالتالي:

في هذه القارة المتهالكة ثمة تناقض مخزٍ بين أقلية قليلة جدًا من المرفهين وبين أغلبية ساحقة تعيش البؤس والشقاء: مجاعات، أمراض، دكتاتوريات، فوضى، كوارث طبيعية، حروب إتنية، موجات تهجير ونزوح (هناك ٧ ملايين لاجئ)، الخ... بنى الدولة تنهار، وكانت هذه البنى بدأت تعمل بصعوبة في الستينات؛ المدارس، المستوصفات، الطرقات، لا وجود لها في مناطق شاسعة؛ الخدمات العامة لم تعد قائمة؛ الفوضى تمتد والمناطق الخارجة على القانون تزداد؛ الفساد يتعمّم؛ الاقتصاد يموت.

افريقيا تبدو خارج النظام الاقتصادي العالمي الذي يرتسم على مستوى الكرة الأرضية (هذا النظام المميز بكثافة المبادلات بين الأقطاب الثلاثة المهيمنة: أوروبا الغربية، أميركا الشمالية ومنطقة آسيا الباسيفيكية)، وتكتفي بدور الشاهد على ما يدور خارج حدودها. فالشمال المتقدم يبدو وكأنه يستغني، أكثر فأكثر، عن منتوجاتها؛ وهي (إفريقيا) لا تمتلك الوسائل التي تتيح لها شراء سلع الشمال وخدماته. حتى يدها العاملة الرخيصة لا تغري المشاريع الأجنبية لإقامة المصانع والمؤسسات خوفًا من ان لا تجد لا البنى التحتية الضرورية للاتصالات، ولا الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهذا ما تعجز عن تأمينه الدول الافريقية في وضعها الراهن. والبرهان على ذلك واضح جدًا: في الثمانينات، تلقّت عشرة بلدان من الجنوب (أي من العالم الثالث) ثلاثة أرباع الاستثمارات المنفّذة في البلدان النامية، ليس بينها أي بلد من افريقيا السوداء.

وفي الوقت نفسه، المواد الأولية والسلع التي تشكّل ٩٤٪ من الصادرات الافريقية انهارت

أسعارها في السوق العالمية. فانخفض سعر البن والقطن والنحاس بنسبة ٢٥٪، وسعر الكاكاو ما يزال ينخفض منذ السبعينات. وإلى ذلك، تضاف عوامل أخرى ليس أقل خطورة: فبسبب الركود الذي يضرب البلدان الغنية، اتجهت هذه ناحية المواد المركبة على حساب المواد الطبيعية، وتفضيل الخدمات على البضائع، ما أثر سلبًا وبصورة دراماتيكية على حركة التجارة الافريقية الخارجية.

الأراضي مهملة: ديون افريقيا الخارجية ازدادت ثلاث مرات خلال عشرة أعوام. فقد قفزت من ٦٣ إلى ١٨٣٫٤ مليار دولار. انه رقم هائل، خاصة إذا عرفنا انه يتخطى مجموع الناتج الوطني الصافي لبلدان إفريقيا السوداء وعددها ٤٦ بلدًا ومجموع سكّانها ٥٥٠ مليون نسمة. لكنه، في الوقت نفسه، رقم قليل نسبيًا إذا عرفنا انه يساوي تقريبًا الناتج الوطني الصافي لبلجيكا وحدها بعدد سكّانها البالغ ١٠ ملايين نسمة.

وفي حين تضاعف عدد سكّان افريقيا السوداء منذ ١٩٦٨، هبط إنتاجها الغذائي بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه في ١٩٧٠ (وذلك حتى أواسط ١٩٩٣). وهذا الوضع الكارثي ليس نتيجة قدرية، بل نتيجة إهمال المسؤولين والسياسات الزراعية التي يقترحها ويشجع عليها الشمال المتقدم. وكذلك نتيجة الفوضى والحروب وانعدام الأمن في الأرياف حيث يجد الريفيون أنفسهم مدفوعين للنزوح إلى المدن. ومما يزيد في البلية ان القارة تعرف مجاعات بصورة دورية تقريبًا، حيث هناك ٤٠ مليون شخص يعانون الجوع، وأكثر من ١٦٨ مليون يعانون سوء التغذية، وأكثر الأراضي الصالحة للزراعة متروكة ومهملة. أما الأراضي الأخرى فيجري استثمارها بصورة بدائية: ٨٠٪ بواسطة الطاقة البشرية (أربعة أخماس العاملين من النساء)؛ ١٦٪ بواسطة الطاقة الحيوانية؛ و٣٪ فقط بواسطة المكننة (الآلات الزراعية). لذلك، إذا لم يصار إلى نزوح معاكس باتجاه الأرياف، وتحديث سريع لهذه الأرياف، فستتاضعف الاستيرادات الغذائية من الآن وحتى العام ٢٠١٠ من ١٠ إلى ٢٠ مليون طن في السنة، وكذلك ستستمر الديون الخارجية بصورة متفاقمة.

المدن لا تنفك آخذة بالانفجار السكّاني نتيجة النزوح الريفي الكثيف إليها. وثمة تقديرات تشير إلى أن نحو ٥٠٠ مليون شخص سيكون عدد أنفس مدن افريقيا السوداء خلال العقدين القادمين. وهذه التجمعات السكانية الانفجارية ستكون عرضة لمزيد من المشكلات التي تعاني منها حاليًا على كل حال: مدن الصفائح، عجز المواصلات، عنف، جنوح، تسول، أمراض، مخدرات، تهريب، الخ...

وجاءت برامج التسوية التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتفاقم من هذه الصعوبات بدل أن تحاول أو تساعد على حلها. فعلى أساس هذه البرامج، وبموجب ما فرضته، صُرفت أعداد كبيرة من الموظفين، وتراجعت ميزانيات التعليم والصحة والسكن وأصبح البنيان الاجتماعي (في افريقيا السوداء) في خطر، وهو بنيان هزيل في الأساس. والأخطر من كل ذلك ان هذه البرامج كانت توصي – وحتى تفرض – من أجل تسديد الديون، زيادة الصادرات، في حين ان أسعار السلع الافريقية المصدرة كانت في حالة انهيار في السوق العالمية، إضافة إلى أن الطلب قد انخفض. وكان من نتيجة فشل هذه البرامج ان اضطر البنك الدولي نفسه إلى الاعتراف أخيرًا ان برامج التسوية «عجزت عن تلبية ما من حقه إعادة النمو في افريقيا السوداء. فالدخل الفردي يتقدم ببطء وبوتائر لا تسمح بانخفاض سريع للفقر».

وفي الواقع، يتفاقم الفقر في افريقيا السوداء إلى درجة انه بين ٤٠ بلدًا الأقل نموًا، اقتصاديًا وبشريًا، في العالم، هناك ٣٢ بلدًا افريقيًا؛ وبين ٢٧ بلدًا في العالم حيث الآلام البشرية على أشدها، هناك ٢٠ بلدًا افريقيًا. فالوضع الصحي، خصوصًا، وضع كارثي، إذ ليس هناك سوى طبيب واحد لكل ٢٥٠٠٠ نسمة (٣,٥ أطباء لكل ألف شخص في أوروبا)؛ وهناك ثمانية أطفال يموتون قبل السنة من عمرهم من كل عشرة أطفال بسبب الأمراض التي يمكن معالجتها بواسطة التلقيح (السل، الشلل، الشهقة، الكزاز، الحصبة).

وفي ملاوي، على سبيل المثال، هناك أكثر من ٣٠٪ من السكان الذين هم في سن العمل مصابين بالسيدا، الذي يصيب أيضًا بين ٦ و ١٠ ملايين شخص في افريقيا السوداء.

ومقابل هذا الواقع الشديد المأساوية، ثمة وجهان يدعوان للأسف والإدانة: الأول، الثروات الطائلة التي يجنيها بعض الأفارقة وجلهم من المسؤولين وأتباعهم (تقدر مثلًا ثروة موبوتو، رئيس زائير بين ٤ و٦ مليار دولار)؛ والثاني، سياسة المساعدات الغربية المتبعة، حيث يذهب جلها بشكل دعم عسكري للأنظمة الافريقية، أو لمرتزقة يعملون لأهداف سياسية...

ملامح نهضة: هناك مجالات تتقدم افريقيا فيها وبها. ففي مجال الحريات العامة كان هناك ٣٨ من أصل ٤٦ بلدًا في افريقيا السوداء يحكمها نظام الحزب الواحد أو طغمات عسكرية حتى تاريخ سقوط جدار برلين. وبعد هذا التاريخ، أي منذ نحو أربعة أعوام، جرت انتخابات حرة وقامت إصلاحات ديمقراطية في حوالى نصف هذه البلدان. وقد رافقت هذه الإصلاحات انطلاقة فنية في الأدب، والمسرح، والسينما، والرسم والموسيقى.

في الستينات، وفي غمرة الابتهاج بالتحرر من الاستعمار رسم جوليوس نيريري، رئيس تنزانيا، أمام افريقيا الهدف القاضي بقدرتها اللحاق بالبلدان المتقدمة: «علينا الركض، في حين يكتفي الآخرون بالسير العادي». لكن أفريقيا، بإصغائها لنصائح غير بريئة، وقبولها بحكّام غير جديرين، هدرت ٣٥ عامًا من عمرها. الهدف يبقى نفسه: على افريقيا اللحاق بالعالم، وهي قادرة على ذلك.

جغراسية افريقيا في ١٩٩٣

عرفت افريقيا السوداء، خلال الأربعين سنة الأخيرة، ٣٣ نزاعًا مسلحًا ذهب ضحيتها أكثر من ٧ ملايين قتيل بحسب الوثيقة المقدمة للمؤتمر القاري الافريقي حول الديمقراطية الذي عقد في داكار (أيار ١٩٩٢). وفي الثمانينات خصّصت القارة أكثر من ٥٪ من ناتجها الوطني الصافي للنفقات العسكرية. وقدرت استيراداتها من الأسلحة بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ بأكثر من ١٥ مليار دولار، أي ما يعادل مجموع الناتج الوطني الصافي للتشاد وإثيوبيا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والصومال وتنزانيا مجتمعة.

الحروب الأهلية الكبرى: مستمرة في ليبيريا (حيث قوات افريقيا الغربية للسلام انتقلت إلى الهجوم منذ بداية ١٩٩٣)، وفي الصومال (حيث الفرق المتناحرة – القبائل – التي لم يعمل بعد

على نزع سلاحها إلا جزئيًا وبصورة طفيفة، تستمر في تقطيع أوصال البلاد)، وفي أنغولا (حيث استؤنفت المعارك فور إعلان جبهة أونيتا رفضها الانتخابات).

في موزامبيق (حيث وقف النار هش ومؤقت)، ما يزال خطر استئناف المعارك قائمًا، كذلك في رواندا. الحروب في وضع الكمون وتنتظر شرارة اندلاعها في جيبوتي، والصحراء الغربية، والسنغال، ومالي، والنيجر (في مناطق الطوارق)، كذلك في التشاد (المناطق الغربية والجنوبية). وليس هناك، في جنوب السودان، أي اتفاق نهائي بعد.

الأنظمة المهددة بقوة: وضع من العنف السياسي شبه دائم قائم في جنوب أفريقيا، نظام المارشال موبوتو في زائير في قفص الاتهام، انقطاع مسار المرحلة الانتقالية في توغو وسيطرة الجنرال إياديما وجيشه على الوضع.

بلدان أخرى غير مستقرة: اثيوبيا، تشاد، افريقيا الوسطى، غينيا، سيراليون، جزر القمر، غينيا الاستوائية، ملاوي.

أنظمة جديدة: برزت نتيجة مؤتمرات وطنية أو انتخابات: مالي، النيجر، بينين، كونغو، زامبيا، مدغشقر.

نزاعات حدودية، في الماضي القريب، بين السنغال وموريتانيا؛ مالي وبوركينا – فاسو؛ اثيوبيا واريتريا؛ الصومال واثيوبيا؛ كينيا والصومال؛ زائير وأنغولا؛ التشاد وليبيا.

يمكن لهذه النزاعات أن تعود ثانية، تمامًا مثلما هي المنازعات حول حدود المياه الإقليمية ومناطق الحصرية الاقتصادية التي تشترط استغلال النفط (أوف شور) والسمك: منازعات ترافقها أحيانًا حروب صغيرة مثلما جرى بين نيجيريا والكاميرون؛ غينيا وغينيا – بيساو. واحتمال وجود آبار نفطية يفسر أيضًا شراسة النزاعات بين تشاد وليبيا (بالنسبة إلى شريط أوزو)، ومصر والسودان (قطاع حلايب). أو الحروب الأهلية في جنوب السودان وشمال شرق الصومال.

وجود المواد الأولية المنجمية في أساس تصليب النزاعات تحت نظر بلدان الشمال. في جنوب الصحراء الافريقية يقع القطب النفطي الأساسي في البلدان المتاخمة لخليج غينيا وهضبة أنغولا: نيجيريا، كاميرون، غينيا الاستوائية، غابون، كونغو وأنغولا. وإنتاج النفط هناك لا ينفك يتزايد خلال السنوات الأخيرة في محاولة ليحل محل النفط العراقي لدى الدول الأوروبية المستوردة.

بالنسبة إلى المعادن الصلبة، فإن افريقيا الوسطى، وخصوصًا افريقيا الجنوبية، تحتوي الكمية الأوفر من هذه الثروات: جنوب افريقيا هي المنتج الأول في القارة الافريقية وتعتبر من بلدان المرتبة الأولى في العالم، وذلك في ما يتعلق بالذهب والكروم والبلاتين والمانغانيز والتيتان. ناميبيا بالنسبة إلى اليورانيوم، وزائير بالنسبة إلى النحاس والكوبالت، الخ.

الوجود العسكري الفرنسي: إثنان من هذه البلدان النفطية في افريقيا الوسطى لهما اتفاقات دفاعية مع فرنسا (كاميرون، غابون)، واتفاقات دعم عسكري تكنولوجي (كونغو،

غينيا الاستوائية). في الغابون قاعدة عسكرية دائمة، مثلما هو الأمر في بلدان أخرى من افريقيا: السنغال، ساحل العاج، افريقيا الوسطى، جيبوتي، وكذلك في جزر الرينيون والمايوت (في المحيط الهندي).

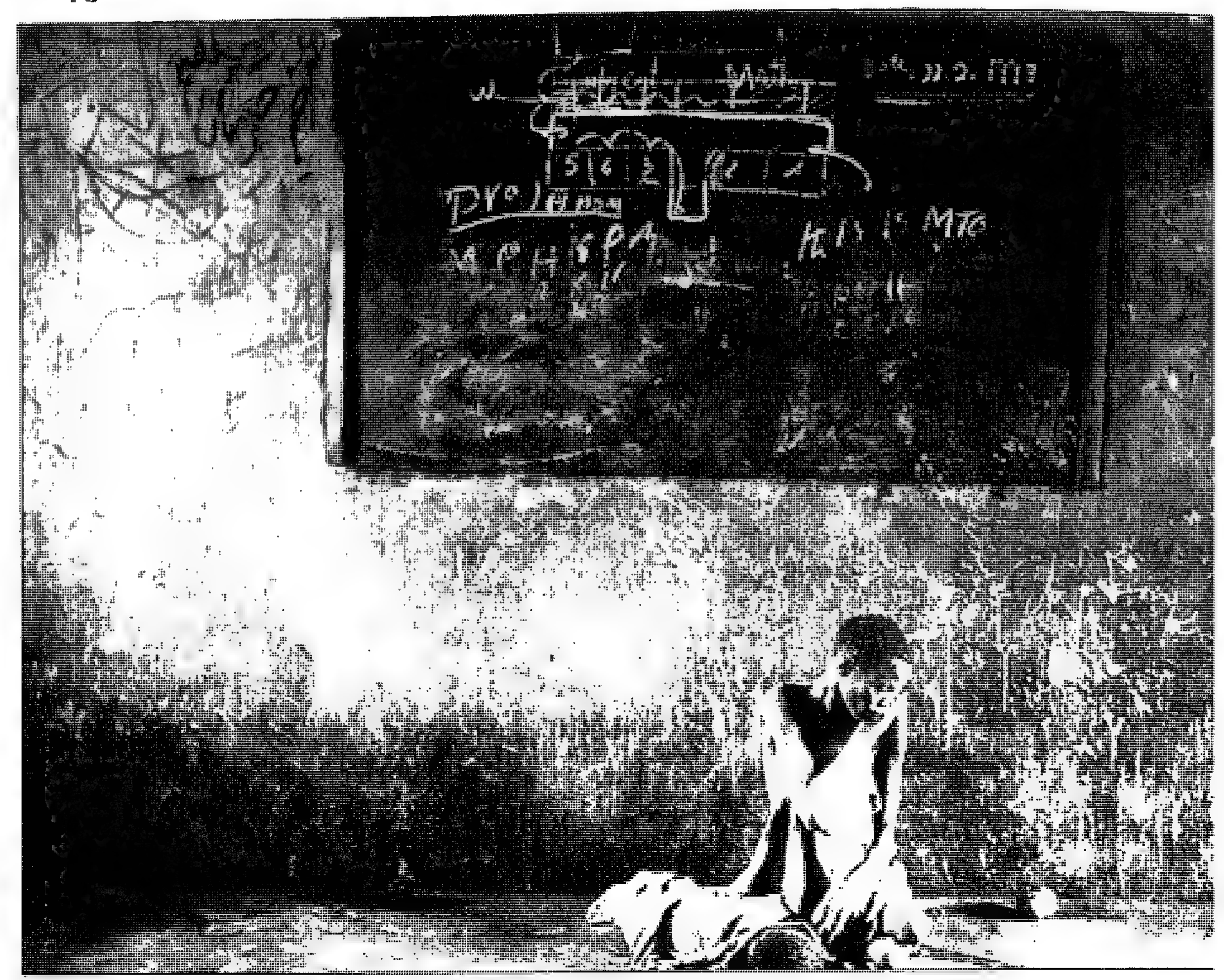
تدخلات الأمم المتحدة: من مجموع ١٥ عملية تدخل تجريها حاليًا الأمم المتحدة في العالم، ثلاث عمليات تدخل تجري في جنوب الصحراء الافريقية: أنغولا، الصومال وموزامبيق. وقد نظمت الأمم المتحدة أيضًا انتخابات اريتريا في ٢٣–٢٥ نيسان ١٩٩٣.

ديموغرافيا: بلغ عدد سكان القارة الافريقية (في ١٩٩٢) ٦٤٥ مليون نفس، أي ١٢٪ من مجموع سكان العالم (٥٥٠ مليون نسمة في افريقيا السوداء). معدل النمو السنوي للسكان هو أحد أكبر المعدلات في العالم: أكثر من ٣٪، أي ان عدد سكان افريقيا يتضاعف كل ربع قرن. ستعد افريقيا ٨٧٠ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠ (و١,٦ مليار في العام ٢٠٢٥). في أقل من سبع سنوات قادمة سيكون عدد سكان مصر ٦٤ مليون نسمة (٥٢ مليونًا اليوم، ١٩٩٣)، ونيجيريا ١٤٩,٦ مليونًا (١٠٨,٥ اليوم)، راوندا وبوروندي ١٧,٦ مليونًا (١٢,٧ اليوم)، جنوب افريقيا ٤٣,٧ مليونًا (٣٥,٣ اليوم)، إثيوبيا ٦٠,٤ مليونًا (٤٩,٢ اليوم)، زائير ٤٩,٢ مليونًا (٣٥,٦ اليوم)، الجزائر ٣٢,٩ مليونًا (٢٥ اليوم). أما الكثافة السكانية فهي ضعيفة نسبيًا في ما عدا جزيرة موريس (٥١٩ نسمة في الكم^2 الواحد)، وروواندا (٢٧٢,٦ نسمة في الكم^2 الواحد)، وبوروندي (١٩٦)، ونيجيريا (٩٥,٨)، وأوغندا (٦٩).

«التنمية البشرية» (أفردت مادة خاصة بهذا التعبير الحديث في القاموس الاقتصادي والاجتماعي المتداول، راجع: آسيا – افريقيا – اميركا اللاتينية – العالم الثالث): البلدان الافريقية الوحيدة التي أدرجت في مجموعة البلدان المعتبرة انها حققت تنمية بشرية «متوسطة»: جزيرة موريس (المرتبة العالمية ٤٨)، السيشيل (٥٨)، جنوب افريقيا (٧٠)، تونس (٨٧)، غابون (٩١)، بوتسوانا (٩٩) والجزائر (٩٥). وهناك ٤٣ بلدًا افريقيا (من مجموع ٥١ بلدًا) هي في قائمة الستين بلدًا ذات التنمية البشرية «الضعيفة». وفي آخر لائحة البلدان الـ ١٦٠ في العالم هي غينيا.

جفاف، مجاعة: إضافة إلى المناطق التي يضربها الجفاف (والمجاعة) منذ أكثر من عقد من الزمن بسبب الظروف المناخية والحروب الأهلية (إثيوبيا، جيبوتي، الصومال، جنوب السودان وشمال كينيا) هناك ١١ بلدًا في افريقيا الجنوبية عرفت جفافًا لا سابق له في ١٩٩٢ (منها جنوب زائير وجنوب مدغشقر). فتدني إنتاج هذه المناطق من الحبوب والحنطة إلى حوالي ٥ ملايين (أي نصف الإنتاج المعتاد).

لاجئون: لاجئ واحد من كل ثلاثة في العالم هو افريقي. وموجات اللجوء ضربت كل بلدان افريقيا الشرقية: الصومال، إثيوبيا، السودان، جيبوتي، كينيا. وفي افريقيا الوسطى: رواندا، زائير، تنزانيا. وفي افريقيا الجنوبية: ملاوي، أنغولا، موزامبيق، زيمبابوي. وفي افريقيا الغربية، البلدان المجاورة لليبيريا (ساحل العاج، غينيا، سيراليون)، والدول المجاورة للتوغو (غانا، بينين).



من يوميات المجاعة في افريقيا.

افريقيا الاستوائية ومستشارون وديون: لويس برستون، رئيس البنك الدولي، نقلت له «الحياة» (العدد ١١١٨٧، تاريخ ٣٠ أيلول ١٩٩٣، ص ١١)، وتحت عنوان «المستشارون الأجانب بلغوا مئة ألف وتجاوزوا عددهم في مرحلة ما قبل الاستقلال، ٣٠٠ مليون شخص في افريقيا الاستوائية يواجهون مخاطر الفاقة والديون»، المقال التالي:

«على العالم ألا ينسى ضخامة تحديات التنمية في افريقيا الاستوائية في الوقت الذي يتركز جل انتباهه على التبدلات الدرامية التي تجري فصولها في أماكن أخرى من هذا الكوكب الأرضي.

يعيش نصف سكان المنطقة الاستوائية الافريقية، البالغ تعدادهم ٦٠٠ مليون نسمة في الفقر المدقع. وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي سيزيد عدد الفقراء فيها بحلول العام ٢٠٠٠ إذا لم تُعكس الاتجاهات الراهنة فيها. والسبب هو ان عدد السكان في المنطقة يتضاعف مرة في كل عشرين عامًا، كما ان الديون الخارجية المترتبة على أهل المنطقة تزيد كثيرًا على ناتجهم المحلي الإجمالي. وبوسعنا من هنا ان نؤكد ان مستقبل القارة الافريقية في خطر. لكن افريقيا تتغير أيضًا. وكلنا يعرف التحولات السياسية الجارية حاليًا في جنوب افريقيا. لكن ما لا يعرفه العالم بالمقدار

نفسه هو التغيّر الجذري الأساسي في السياسات الاقتصادية الذي حدث على مدى السنوات القليلة الماضية في معظم دول افريقيا الاستوائية.

وشكل هذا التغير ثورة صامتة، إذ تعهدت أكثر من ثلاثين دولة بناء برنامج لتعديل البنية يهدف إلى زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي. واختلف مدى الإصلاح ونجاحه في هذه الدول. وسيتطلب الأمر مزيدًا من الوقت قبل ظهور نتائج حاسمة في برنامج التعديل.

ومع هذا كله فإن هناك أدلة على ان هذه الدول أحرزت بعض التقدم إذ حققت كل من بينين وبوروندي وغامبيا وغانا ومالي وتنزانيا وأوغندا، التي حظيت بدعم من برنامج خاص نسّقه لحسابها البنك الدولي، نسبة من النمو الاقتصادي زادت ضعفين على متوسط النمو في المنطقة كلها. وزاد انتاج هذه الدول الزراعي ثلاثة أضعاف وهو الإنتاج الحاسم بالنسبة إلى اقتصادها، كما تمكنت من عكس التراجع في صادراتها.

لكن أمام هذه الدول دربًا طويلًا عليها عبوره قبل التوصل إلى وضع العافية الاقتصادية المنشودة. إلا أن النتائج التي حصلت عليها هذه الدول حتى الآن تدل على أن التكيف مع الحقائق الاقتصادية يؤدي إلى نتائج اقتصادية جيدة في افريقيا كما يؤدي إلى نتائج جيدة في شرق آسيا أو اميركا اللاتينية.

وليس الوقت مناسبًا أبدًا لكي تتراخى افريقيا في بذل الجهود التي تكفل لها تحقيق الإصلاح الاقتصادي، بل العكس هو الصحيح إذ ان المطلوب من الدول الافريقية ان تسرّع برنامجها الإصلاحي هذا. والمطلوب أيضًا من افريقيا الآن أن تدعم الإصلاحات الأولية العامة في اقتصاداتها بجيل ثان من الإصلاحات التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وبناء المقدرات البشرية والمؤسساتية فيها.

وستحتاج دول افريقيا الاستوائية الى قرابة ٣٥٠ مليون وظيفة جديدة في غضون ربع القرن المقبل. ولا يمكن أن يوفّر هذا العدد من الوظائف الجديدة إلا القطاع الخاص الذي يتمتع بحرية تخصيص الموارد، حيث تكون الحاجة ماسة إليها، وبحرية الاستجابة إلى إشارات السوق.

ولا يستطيع إلا القطاع الخاص أن يوفّر الاستثمارات والمعرفة والتكنولوجيا التي باتت حاجة افريقيا الاستوائية لها ماسة. وباتت «الرسالة» واضحة في أذهان الجميع بوجوب توسيع التحرّك نحو اقتصاد السوق وتعميقه. وهذا التحرّك يمثّل أمل افريقيا الوحيد في أن تتمكن من المنافسة في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

كما ان افريقيا تحتاج إلى أناس متعلمين أصحّاء وإلى مؤسسات مقتدرة. وفي هذا المجال تقع على عاتق الذين يوفّرون المساعدات لافريقيا مسؤولية كبيرة خاصة. ويتعين على الأسرة الدولية أن تعيد النظر في نوعية الجهود التي تبذلها لمساعدة الدول الافريقية وفي فعالية هذه الجهود العامة بالنسبة إلى التنمية. ولا يمكن للدول المانحة للمساعدات أن تكتفي وترضى بأن المساعدات الفنية الخارجية المقدمة إلى الدول الافريقية ازدادت على مدى العقد الماضي وأصبحت قيمتها الآن حوالي أربعة بلايين دولار في العام الواحد. كما ان هذه الدول المانحة لا يسعها أن تطمئن إلى أن قرابة ١٠٠ ألف «مستشار» أجنبي يعملون الآن في افريقيا، وهو عدد يزيد كثيرًا على ما كان عليه وقت استقلال هذه الدول، وان تسبل ذراعيها نتيجة لذلك.

لكن افريقيا تدرك في الوقت نفسه، كما أشارت إلى ذلك صحيفة «الفايننشال تايمز» في الملحق الخاص عن افريقيا الذي أصدرته منذ فترة وجيزة، بأن «قواعد لعبة المساعدات الخارجية» تبدلت في عصر ما بعد الحرب الباردة لأن المنافسة على المتوافر من الموارد في العام تشتد وهي باتت أكبر مما كانت عليه في كل فترات التاريخ المعاصر.

وصارت الدول الغنية تدقق في موازناتها الخاصة بمساعدة الآخرين وفي بعض الأحيان تعمد هذه الدول إلى خفض هذه الموازنات. وهذه الدول التي لا تستطيع أن تبرهن على حسن وفعالية استخدامها للمساعدات الأجنبية ستخسر هذه المساعدات. وإقامة الدليل على حسن وفعالية الاستخدام يعني اقامة حكم جيد رشيد واتباع سياسة اقتصادية حكيمة.

والبنك الدولي هو من أقوى الداعمين والمؤيدين لأفريقيا في الجهود التي تبذلها في سبيل الإصلاح. وتدل على هذا الدعم والتأييد البادرات المختلفة المتنوعة التي أخذها البنك الدولي وحجم المساعدات التي وفرها لدول افريقيا الاستوائية. لكن البنك الدولي لا يملك الموارد كافة المطلوبة في افريقيا، كما انه لا يملك الإجابات كلها على ما تطرحه أحوال افريقيا من مشاكل.

ويتعين على شركاء البنك المانحين للمساعدات أن يلعبوا دورهم الحاسم. وبوسع المؤسسات غير الحكومية ان تلعب دورًا حيويًا في أوساط شعوب دول افريقيا الاستوائية. وفي يد القطاع الخاص مفتاح توفير معظم ما ستحتاج إليه افريقيا من استثمارات.

لكن يجب القول ان المسؤولية الأولى في تنمية افريقيا تقع على عاتق الأفريقيين وزعمائهم الذين يتعين عليهم تبني السياسات المناسبة الرشيدة والايحاء بالثقة لدى المستثمرين وحفز شعوبهم.

لقد بدأ عدد كبير من الدول الأفريقية بالتحوّل والاتجاه في الوجهة الصحيحة ويتعين على الأسرة الدولية أن تدعم هذه الدول وان تساعدها».

النمو الاقتصادي المعرّض للانهيار

بقلم مايكل هولمان من لندن، وبموجب اتفاق خاص مع صحيفة «فايننشال تايمز» نشرت «الحياة» المقال التالي (العدد ١١١٥٩، تاريخ ٢ أيلول ١٩٩٣، ص ١٢، بعنوان: «العالم الصناعي لن يتحرك إلا إذا شعر ان مصالحه الآنية مهددة – الصراعات السياسية وفشل خطط التنمية الدولية تعرّض النمو الاقتصادي في إفريقيا للانهيار»؛ العناوين الصغيرة من وضع المؤلف):

تعديلات بنيوية: «لم تواجه افريقيا صراعات أساسية منذ انتهاء الحكم الاستعماري أي منذ حوالي ثلاثة عقود، كالصراعات التي تواجهها حاليًا. وتقرر هذه الصراعات مصير قارة تبذل أقصى ما في وسعها من أجل الوصول إلى حالة الانتعاش الاقتصادي في وقت تتراجع فيه باستمرار نسبة حظوظها في النجاح في هذه المساعي.

وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية انهار النظام القديم، أو كاد. وتداعى نظام التمييز العنصري، وتمّ التخلّص من الحكّام الديكتاتوريين، وبات السعي نحو الديموقراطية جادًا، في حين خضعت الاقتصادات التي تسيطر عليها الدولة إلى مقتضيات السوق.

وفيما تغيّر العالم كله، خسر الرؤساء الافريقيون رعاية موسكو أو واشنطن وبات المانحون للمساعدات يطالبون بحكومات جيدة بعدما كانوا يتساهلون في قبول أنظمة فاسدة أو سيئة الإدارة.

وتغيّر مزاج القارة الافريقية من لاغوس إلى لوساكا فيما دخلت عهدًا جديدًا. وبات الافريقيون لا يتورعون عن انتقاد حكوماتهم وعن التحدث بحرية عن هذه الحكومات وعن حقوق الانسان وعن ضرورة مكافحة الفساد ووضع حد له.

والأهم من هذا كله ان الافريقيين بدأوا يتحاورون حول الأمر الحاسم بالنسبة إلى مستقبلهم وهو التعديل البنيوي الاقتصادي، وهو ما يؤثر على دول افريقيا الاستوائية أكثر مما تؤثر عليها أي عقيدة أو مذهب.

وخطط لهذا التعديل البنيوي البنك الدولي وساندته مؤسسات ودول مانحة للمساعدات، كما سانده صندوق النقد الدولي.

وانتقد هذا التعديل عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. وغالبًا ما هاجمت افريقيا نفسها هذا التعديل بلهجة لا تخلو من المرارة، إذ انه سيؤثر على حياة ما يزيد على ٦٠٠ مليون افريقي.

وتظهر النتائج متواضعة في حصيلتها بعد حوالي عشر سنوات من بدء العمل بهذا التعديل على رغم تحسن مناخ النشاط الاقتصادي في افريقيا. ومن المتوقع أن يحذر البنك الدولي، في مراجعته المقبلة للتعديل البنيوي في افريقيا الذي سيكون عنوانها الموقّت «التقدم ونتائجه الايجابية والتحديات الكامنة فيه»، من ان حجم التقدم لم يكن بمقدار الآمال التي علقت عليه، والسبب هو ان تطبيق الحكومات لهذا التعديل البنيوي كان ضعيفًا، كما كانت العقبات أمام هذا التطبيق هائلة.

أضف إلى هذا ان الوقت الذي استغرقه تطبيق التعديل كان أطول مما كان متوقعًا، وكانت النتائج الإجمالية متواضعة كما كانت بعض عناصر التعديل ناقصة أو مختلة.

ويتخذ التقرير جانب الحذر في ما يصل إليه من نتائج إلا أنه يلقي أضواء ساطعة على الأوضاع العامة التي تشير، كما يشير مراسلو «الفايننشال تايمز» العاملون في الدول الافريقية المختلفة إلى أن التعديل البنيوي لا يكفي على رغم كونه أساسيًا في أهميته بالنسبة إلى عودة الانتعاش الاقتصادي، فالأزمة الأفريقية أكبر من الجهود التي تبذل لحلها.

ويرتبط «العهد الجديد» في أذهان ملايين الأفارقة بالألم، فقد أغلقت المصانع وألغي دعم المواد الغذائية وتمّ خفض الخدمات الاجتماعية فيما سعت الحكومات الأفريقية إلى التقيد بحدود قدراتها وامكاناتها الفعلية. وكان الفقراء أول الضحايا.

ويقول الدكتور كويسي بوتشوي، وزير المال الغاني الذي خدم فترة طويلة في منصبه «ان سوء التوافق والانسجام البنيوي بين الرغبات وبين أوضاع الحياة أكثر ايلامًا من التعديل». ويتعاطف بوتشوي مع الفقراء لكن هذا لا يجدي.

ولا يزال «الانفراج» الذي تحقق متواضعًا والطريق طويلة ومضنية حتى في أكثر الدول الثلاثين تقريبًا نجاحًا في الوصول إلى مختلف مراحل التعديل البنيوي.

إحصاءات ونِسَب: وبالنظر إلى ان متوسط نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو خمسة في

المئة ومتوسط نسبة النمو السكّاني الغاني ثلاثة في المئة، فسيستغرق انضمام غانا إلى الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى حوالى عشرين عامًا. أما بالنسبة إلى الدول الأقل نجاحًا، فستكون فترة الانتظار أطول. ويقول مسؤول في البنك الدولي «بالنظر إلى السياسات الاقتصادية السيئة حاليًا، فإن عودة الدول الافريقية إلى وضع كان سائدًا في منتصف السبعينات ستستغرق أربعين عامًا، بالنسبة إلى دخل الفرد».

وتتخلف افريقيا كثيرًا عن دول استخدمت مواردها على نحو أفضل من استخدام القارة السمراء لمواردها، وعن دول تتنافس على نحو أكثر اندفاعًا وقوة بغية الحصول على الرساميل. ففي عام ١٩٦٥، كان الناتج المحلي الإجمالي الأندونيسي للشخص الواحد أدنى من الناتج المماثل في نيجيريا.

أما اليوم فقد صار الناتج الأندونيسي ثلاثة أضعاف مثيله النيجيري.

وفي عام ١٩٦٥، كان دخل الفرد في تايلاند أقل من دخل الفرد في غانا، أما اليوم فقد بات الاقتصاد التايلاندي من أسرع اقتصادات العالم نموًا.

ومما يلفت النظر أيضًا ان حصة افريقيا من صادرات الدول النامية من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية تتراجع. وتدنت هذه الحصة إلى نصف ما كانت عليه بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ وبعدما كانت ٩٧ في المئة عام ١٩٧٠ صارت ثمانية في المئة عام ١٩٩٠، فيما زادت آسيا حصتها من هذه الصادرات.

وتساءل البنك الدولي في آخر دراسة مهمة أجراها عن الوضع المتأزم في افريقيا عما إذا كان بالإمكان عكس الانحطاط الذي تسير فيه القارة السوداء. وأجاب بقوله «الجواب البسيط، هو الايجاب، والبديل في حال العكس هو تلقي مصير لا تحتمل النفس البشرية مجرد تصوره».

وبعد مرور أربع سنوات على طرح التساؤل والجواب، لا تزال القارة الافريقية تعاني من ظواهر المرض والديون والمصائب ما يجعل البحث عن إجابة عاجلة مسألة مشروعة أكثر والبديل في الإجابة المذكورة أعلاه أقرب إلى الحقيقة.

وأثبت الواقع ان أمل البنك الدولي، الذي أعرب عنه عام ١٩٨٩ في نمو الاقتصادات الأفريقية بين أربعة وخمسة في المئة سنويًا، كان مغاليًا في التفاؤل، فنسبة النمو الاقتصادي الحقيقية بالكاد وصلت إلى نصف ما كان مأمولًا، كما انها كانت أقل بكثير من نسبة التكاثر السكّاني التي بلغت ٣,٢ في المئة سنويًا.

وزاد كذلك عدد الفقراء أو الذين افتقروا في افريقيا، كما زاد عدد الأطفال الذين يموتون. ومن العلائم الأخرى للشدة التي تعيشها دول افريقيا ما بات الآن واضحًا للعيان. إذ صارت هناك لائحة بأسماء الدول التي لم تعد دولًا قومية بالمعنى المعاصر منها زائير والصومال وليبيريا والسودان وأنغولا.

ويقابل الآمال بإنهاء الحرب في اثيوبيا وبالتوصّل إلى اتفاق سلام في موزامبيق وإلى سلام هش في ليبيريا، تجدد الحرب الأهلية في أنغولا وتراجع نيجيريا وانحطاطها المستمر، وظهور صراعات داخلية في كل من سيراليون ورواندا.

وقائع مقلقة: وباتت «النجاحات القدوة» السابقة التي شهدتها افريقيا في السبعينات أساطير

تدعو إلى الحذر وأخذ العبرة. فكينيا تصارع في سبيل تطبيق إصلاحات اقتصادية من شأنها أن تقضي على النفوذ الذي مارسه حزب «كانو» الحاكم للاحتفاظ بمقاليد الأمور في يده. وتزداد الصعوبات اتساعًا وعمقًا في شاطئ العاج، وهي الصعوبات التي لا يمكن التخفيف منها إلى أن يتم خفض قيمة الفرنك الذي تتعامل به منطقة الفرنك الفرنسي الأفريقية، وتمثل هذه المنطقة عقبة أمام الإصلاحات الاقتصادية الفعّالة في الدول الثلاثة عشرة التي تنتمي إلى هذه المنطقة وهي بينين وبوركينافاسو والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد والكونغو وغينيا الاستوائية وغابون وشاطئ العاج ومالي ونيجر والسنغال وتوغو، التي تشكل معًا وحدة مالية.

ومن شأن انهيار التسوية السلمية في أنغولا واستمرار العنف في افريقيا الجنوبية أن يثيرا الشكوك حول ما إذا كان بوسع افريقيا الجنوبية أن تكون محرك النمو في المنطقة في المدى القريب على الأقل.

وربّما كان أكثر ما يدعو إلى القلق في هذا كله، انه لم يعد لأفريقيا من المقدرة البنيوية الكافية ما يمكنها من الاعتماد على نفسها للخروج من محنتها المختلفة وتشهد الهوة التكنولوجية الموجودة بين افريقيا وبين العالم الخارجي توسعًا مستمرًا، كما ان إدارة القارة الأفريقية ضعيفة. ويفتقر عدد كبير من المدارس والجامعات الأفريقية إلى مواد تعليمية. أما كادرات موظفي الحكومة فقد تعرضت للإهمال أو تم تسييسها، أضف إلى هذا ان نزاهة القضاء ضعفت إذا لم تكن تلاشت بالمرة.

ومن جهة أخرى ساهم مرض الايدز ويساهم في افقار افريقيا التي تضم أكثر من نصف المصابين بهذا المرض في العالم كله والذين يبلغ تعدادهم ١٥ مليون انسان.

وقضى هذا الفيروس حتى الآن على ١,٢ مليون افريقي تقريبًا. وفي التقديرات ان حوالي ١٤ مليون افريقي سيصابون بهذا بحلول عام ٢٠٠٠.

وينتمي عدد كبير من هؤلاء إلى العمّال المدنيين المهرة الذين يعتمد عليهم كثيرًا تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

وثبت ان الآمال المعلقة على نشوء نظام سياسي متعدد الأحزاب، ليكون خطوة باتجاه تحسين مستوى الحكم، كانت سابقة لأوانها. فقد تأكد ان أحزاب المعارضة ضعيفة ومنقسمة على ذاتها وتخضع للاعتبارات الطائفية والقبلية أكثر مما تخضع للاعتبارات السياسية العامة، أو لاعتبارات المصلحة العامة.

أما بالنسبة إلى العالم الصناعي، فلربّما ظهرت الرغبة في المساعدة إذا توصل العالم الصناعي إلى قناعة بأن ضعف افريقيا يهدد مصالحه الخاصة، أي إذا اتخذ هذا التهديد شكل الهجرة من افريقيا إلى جنوب أوروبا، أو شكل تصاعد في التطرف الإسلامي أو نمو في التعامل بالمخدرات أو شكل المخاطر الصحية النابعة من قارة يستحيل عزلها، أو إذا اتخذ هذا التهديد شكل انقراض النباتات والحيوانات ذات المنافع الطبية، أو إذا تهددت البيئة مباشرة.

وسواء أكان دافع صندوق رعاية الطفولة التابع لهيئة الأمم المتحدة المصلحة الخاصة أو الاعتبارات الانسانية، فتحذيره يأتي في الوقت المناسب، وقال المسؤولون فيه «ان التخلي عن الأمل بالنسبة إلى القارة الافريقية يعني شطب المواهب والطموحات والقوة الكامنة في ثمن البشرية الآن وعلى مدى عقود من القرن المقبل».

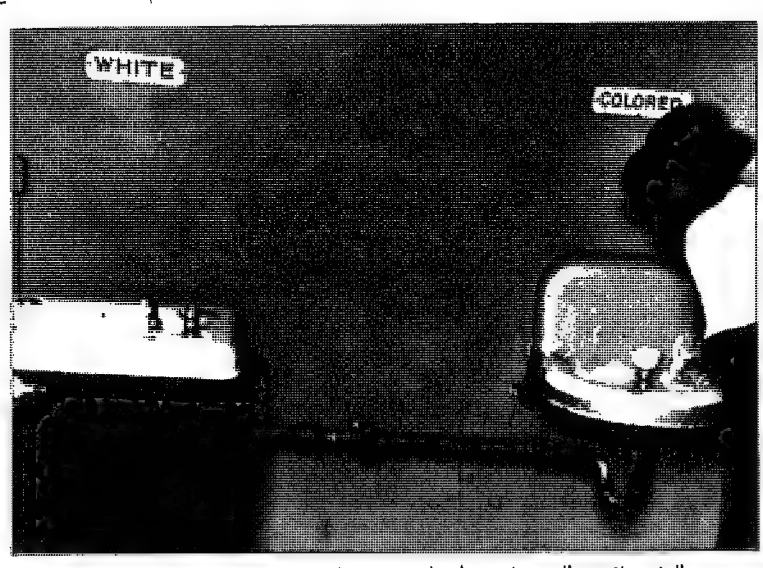
ويتعين على افريقيا ان «تلد» جيلًا جديدًا من الزعماء الملتزمين الإصلاح والذين يعتمدون على استنهاض الهمم والمواهب التي نالت افريقيا بفضلها حرياتها منذ ثلاثين عامًا.

ويصارع أهل افريقيا من أجل البدء مجددًا يحدوهم في ذلك غضب من فشل الزعماء الديكتاتوريين وفسادهم وشعور بالإحباط من سياسات اقتصادية لم تكن منها جدوى أو فائدة، وطموح باستعادة حقوقهم الانسانية التي أضاعوها والشعور بالسأم من استمرار الحروب».

التمييز العنصري في إفريقيا

أبارتيد (Apartheid)

الأبارتيد مصطلح يرمز إلى سياسة التفرقة العنصرية والتمييز العنصري كما طبّق في افريقيا عمومًا ضد سكانها الأصليين السود، وفي جمهورية جنوب افريقيا، خصوصًا، التي كانت، وإلى شهور قليلة (١٩٩٣) الدولة الوحيدة في العالم التي تعلن صراحة عدم المساواة بين رعاياها وتبنيها سياسة تمييزية ضد ٨٠٪ من سكانها، ولا تعترف بالوثائق الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان. حتى ان مصطلح «الأبارتيد» ارتبط باسم هذه الجمهورية تحديدًا. وإذا قُيِّض لجهود زعيم المؤتمر الوطني الافريقي



للبيض ماؤهم وللسود ماؤهم ولو على بعد متر واحد.

نلسون مانديلا، ورئيس جنوب افريقيا فريدريك دوكليرك، أن تثمر وتضع حلولًا نهائية للتمييز العنصري في البلاد (كما بدا لكثيرن من دارسي هذه الجهود، خصوصًا في فصولها الأخيرة ابان العام ١٩٩٣)، يصبح كل كلام على الأبارتيد من باب الكلام التاريخي.

قامت سياسة الأبارتيد على التصنيف العنصري لسكان جنوب افريقيا إلى أجناس والفصل الجغرافي – أي تحديد أماكن السكن والإقامة – بين هذه الأجناس.

أما التصنيف، فقسم السكان إلى بيض وهم السادة المنحدرون من أصول أوروبية، ويبلغ تعدادهم أقل من أربعة ملايين نسمة... و «البانتو»، أي السكان الأصليون الأفارقة الذين يبلغون



دوكليرك ومانديلا.

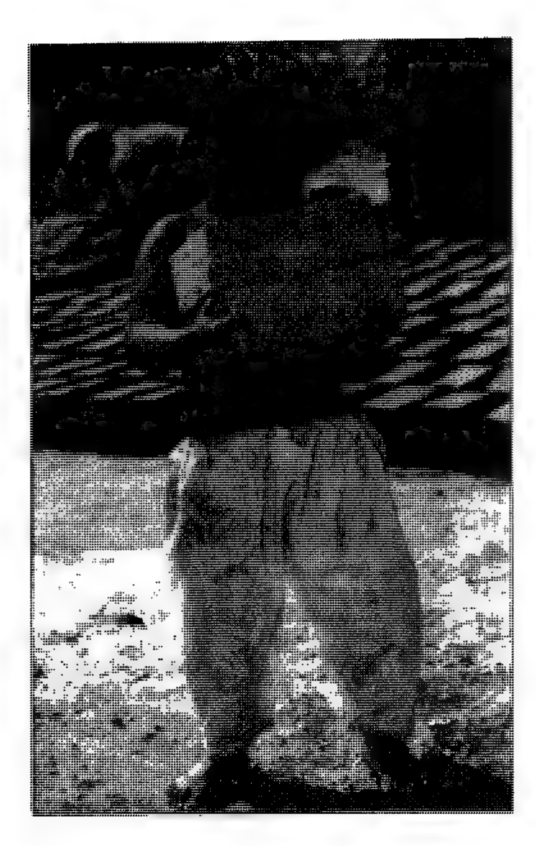
أكثر من ١٥ مليون نسمة، والآسيويين وهم يزيدون عن النصف مليون، والملونين المنحدرين من أصل مختلط، ويبلغ عددهم نحو مليونين.

حدّد نظام الأبارتيد لكل من هذه الفئات أماكن السكن ونوعية العمل ونوعية التعليم ودرجته وحدود الحرية في العمل والتحرك والزواج والترفيه والحقوق السياسية. وعلى الرغم من أن الأفارقة يشكلون الأغلبية الواضحة، فإن إقامتهم اقتصرت على ثمانية معازل خاصة بهم تسمى بنتوستانات تشكل ١٣٪ من مجموع مساحة جنوب افريقيا، ولا تحتوي على موارد رئيسية تذكر، بينما تضم المناطق الأخرى والتي حكمها البيض حكمًا مطلقًا جميع المناجم والمرافق الرئيسية في البلاد.

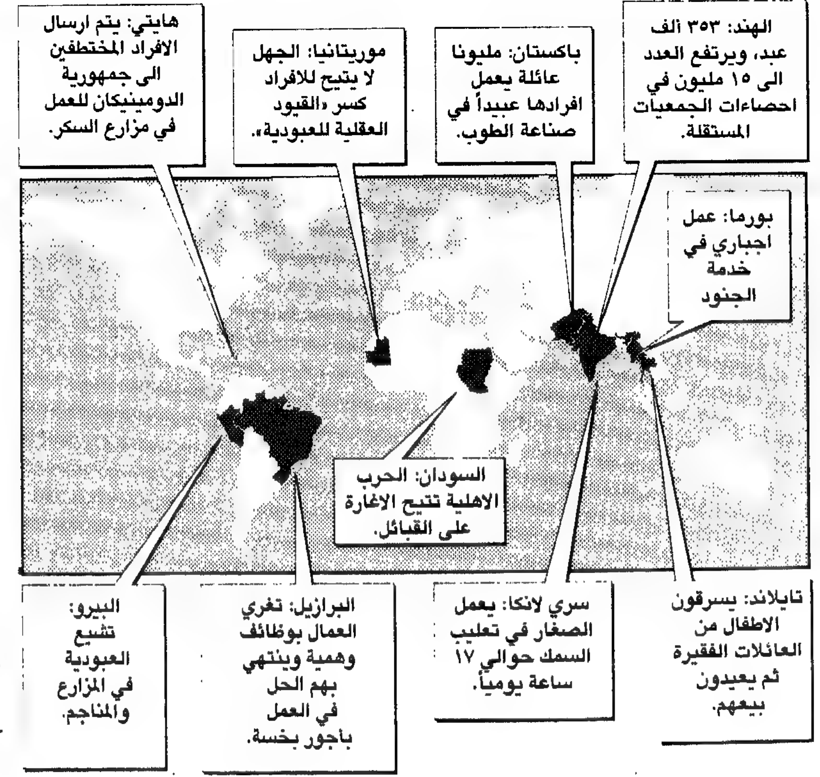
عمدت حكومة جنوب افريقيا إلى محاولة التفريق بين الجماعات الافريقية نفسها، كما حاولت التمويه عندما منحت الترانسكاي استقلالًا شكليًا. إلا أن ذلك لم يحل دون اشتداد وطأة نضال الأفارقة ضد الأقلية العنصرية البيضاء وتنامي دعم منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة لهم.

تعود بداية معالجة الأمم المتحدة لهذه الظاهرة إلى عام ١٩٤٦. ومنذ عام ١٩٥٢ والجمعية العامة تصدر كل عام قرارات تندد بالأبارتيد وتدعو حكومة جنوب افريقيا إلى التخلي عن هذه السياسة، وتعلن انها «انكار لحقوق الانسان والحريات الأساسية والعدالة، وانها جريمة ضد الانسانية وعائق في وجه التعاون الدولي والسلام». إلا أن حكومة جنوب افريقيا كانت ترفض باستمرار الاستجابة لأي نقد أو نداء في هذا الصدد بحجة ان سياستها العنصرية من شؤونها الداخلية. وقد دفعتها هذه السياسة إلى مساندة النظام العنصري في روديسيا قبل انهياره، والسعي وراء دعم مستتر لها من إسرائيل أو سواها من بعض الدول الغربية، خاصة وفي سياق ظروف تكون أحيانًا مؤاتية لطلبها هذا الدعم. حتى كانت السنوات الأخيرة التي أسفرت عن تطورات جنوب افريقية وقارية ودولية صبّت كلها في مصلحة المسار الآيل إلى إلغاء نظام الأبارتيد في البلاد.

وقد أعلن، في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٣، عن إقرار برلمان جنوب افريقيا دستورًا مؤقتًا يُعطي السود والبيض حقوقًا متساوية للمرة الأولى في تاريخ البلاد. ويمهد قرار البرلمان إلى اجراء انتخابات تشارك فيها كل الأعراق في نيسان ١٩٩٤، فيضع ذلك حدًا للتمييز العنصري. ويُعمل بالدستور لمدة خمس سنوات (راجع: جنوب افريقيا).



لم يعد هناك من قوانين تنص على العبودية، لكن الوقائع اليومية الحيّة لا تزال «تنبض» بعبودية قد تكون أقسى وأدهى من السابق في التاريخ.



ثمة أشخاص وهيئات وجمعيات ما يزالون يعتقدون أن العبودية لم تنتهِ بعد واقعياً!؟ (الخريطة وكلامها من «الحياة»، عدد تاريخ ١١ آذار ١٩٩٣). تقول منظمة «مناهضة العبودية العالمية» – ومقرها لندن – أن عدد العبيد في العالم قد يبلغ حوالى ٢٠٠ مليون شخص يعملون تحت ظروف حرّمتها المعاهدات الدولية. بعض هؤلاء اختطف أو أجبرته على العمل عصابات اتخذت لنفسها أسماء كثيرة في المناطق التي مزقتها الحروب في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، حيث يُباع الشخص القادر على العمل بحوالى ٧٠ دولاراً أو أقل.

افريقيا والاكتشافات وتجارة العبيد

تجارة العبيد عمل أو «وظيفة» لعبت فيها مجموعة من البشر أدوارًا همجية في قنص العبيد وبيعهم لمجموعة من بشر آخرين. وقد استمرت هذه التجارة، الجريمة، وصمة العار، بتأثيرها المدمر على السكان في افريقيا لمدة أربعة قرون كاملة حتى تيقّظ الضمير الانساني للقضاء عليها في مطلع هذا القرن. لكن، ثمة أشخاص وهيئات وجمعيات ما يزالون يعتقدون ان العبودية لم تنتهِ بعد واقعيًا. من هذه الجمعيات «منظمة مناهضة العبودية العالمية»، ومقرها في لندن، التي نشرت تقريرًا حول هذا الموضوع مرفقًا بخريطة تبين البلدان والمناطق التي ما تزال تعرف فوق أرضها ممارسات بحق العديدين الذين يعملون في ظروف حرّمتها المعاهدات الدولية.

المراجع عن تجارة العبيد وافرة جدًا. ووافرة كذلك المناقشات حولها بسبب «وطأة الضمير» والحس الانساني اللذين تثيرهما هذه المسألة التاريخية. والدليل على ذلك المشاكل والمناقشات العديدة بين الباحثين (وعددهم ٣٠٠ باحث من جميع أنحاء العالم) الذين يعملون في إطار منظمة الأونسكو لإصدار أوسع دراسة أعدت حتى الآن عن تاريخ افريقيا، حيث ظهرت الاختلافات في وجهات النظر، خصوصًا حول تجارة العبيد التي هي موضوع لوم متبادل بين الأفارقة والأوروبيين. لكن الباحثين توصلوا، في الأخير، إلى أسلوب يرضي الطرفين، فأجمعوا على ذكر دور الحكّام الأفريقيين في الترويج لتلك التجارة، كما ألقي اللوم على الأوروبيين والعرب في الوقت نفسه. والجدير ذكره ان الدراسة التي استغرقت ٢٨ عامًا من البحث تقع في ثمانية أجزاء مجموعها حوالي ستة آلاف صفحة. واعتمد الباحثون، بشكل أساسي، على التاريخ الشفوي المتناقل أبًا عن جد. وكان مشروع «التاريخ العام لافريقيا» (أضخم مشروع نشر تتبناه الأونسكو) اقترح في عام ١٩٦٥، وبدأ العمل فيه رسميًا عام ١٩٧١، وطبع أول جزء عام ١٩٨٠، ويتوقع طبع الجزء الثامن والأخير في غضون الأشهر القليلة المقبلة (أي قبل نهاية ١٩٩٣). فما جاء في دراسة الدكتور رمزي زكي («الكشوف الجغرافية وتجارة العبيد». مجلة «العربي»، العدد ٤٠٦، ايلول ١٩٩٢، ص ١١٦-١٢٤) يمكن ان يفي بغرضنا هنا:

البرتغاليون وذهب السودان: استطاع البرتغاليون أن يسيطروا (١٤١٨ - ١٤٤٧) على الطرق التي كانت تسير فيها قوافل التجّار عبر الصحراء الكبرى. وحرصوا، في بادئ الأمر، على البحث عن الذهب الافريقي، وبالذات ذهب السودان الذي كان ينقل عبر الصحراء الكبرى متجهًا إلى شمال افريقيا. ونظرًا للمخاوف التي كانت تتملكهم في البداية من التوغل داخل القارة الأفريقية بسبب جهلهم بطبيعة هذه القارة وبسبب الحرارة الشديدة وكثرة انتشار الأمراض والحشرات الاستوائية (كالبعوض وحشرة التسي سي) فقد لجأوا إلى سياسة انتظار القوافل وهي تمر عبر الصحراء الكبرى ومهاجمتها. وكانوا يبادلون الذهب الافريقي بقطع من الزجاج والخرز والخمور. وكان حصن المينا الموجود في غانا مركزًا لتجميع كميات الذهب المنهوب. وقد أطلق اسم «ساحل الذهب» على الإقليم الذي كانت تصدر منه كميات الذهب المنهوب إلى البرتغال. ورغم المغانم التي حصدها البرتغاليون من السيطرة على طريق القوافل التجارية والاستيلاء على الذهب الافريقي، إلا أن حلم الوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول افريقيا ظل يلهب حماس البرتغاليين. وقد تمكّن الملاح الشهير بارثلميو دياز من الوصول إلى أقصى الطرف الجنوبي لافريقيا عام ١٤٨٦ وسمّي هذا الطريق «برأس الزوابع» نظرًا لعظم المخاطر والأهوال التي عايشها عند هذا الطريق.

وفي تلك الآونة، كان الإسبان، من خلال رحلة كريستوفر كولومبوس، قد وصلوا إلى جزر الهند الغربية في عام ١٤٩٢، وشاع آنئذ أنهم قد توصلوا إلى اكتشاف الطريق نحو الهند من خلال الإبحار غربًا وأنه أقصر من الطريق الطويل الذي يبحث عنه البرتغاليون بالدوران حول إفريقيا. ولهذا أوقف البرتغاليون كشوفهم البحرية في هذا الطريق وسارعوا بإرسال بعثة بحرية للاتجاه غربًا واستقرت على شواطئ البرازيل. ثم تبين أن الأراضي المكتشفة غربًا ليست هي الهند. ولهذا لم يعول البرتغاليون كثيرًا على المنطقة الجديدة التي اكتشفوها في أميركا الجنوبية، وظلت مهملة منهم لمدة ثلاثين سنة، رغم إعلانهم تبعيتها للبرتغال، بينما سارع الإسبان والفرنسيون، والإنجليز بعد ذلك، بزيادة رحلاتهم إلى تلك الأراضي المكتشفة حديثًا في أميركا الجنوبية. ولهذا عاود البرتغاليون رحلاتهم القديمة

بالدوران حول إفريقيا. وأرسل عمانوئيل ملك البرتغال الملّاح الشهير فاسكو دي غاما فتمكّن من اجتياز رأس الزوابع (وأسماها بعد ذلك طريق رأس الرجاء الصالح). واستمر في إبحار حول الشواطئ الشرقية لإفريقيا تمهيدًا للإقلاع نحو الشرق – نحو الهند –. وقد لاحظ فاسكو دي غاما على هذه الشواطئ، على عكس الشواطئ الغربية لافريقيا، أن موانيها مزدهرة، وتكثر فيها السفن التجارية، وأن بها أسواقًا على درجة عالية من التنظيم والتقدم، وأنها تعج بسلع ومنتجات الشرق الأقصى (التوابل والبهارات والمنسوجات الحريرية والأحجار الكريمة...). كما أن سكّانها يعيشون في مستويات أفضل من سكان غرب إفريقيا، وأن التجّار العرب يسيطرون على شطر كبير من هذه الشواطئ والموانئ. وأخذ فاسكو دي غاما يسأل عن الطريق البحري للهند في الثغور التي رسا عليها، لكن الجميع كانوا يرفضون التعاون معه وتقديم النصح له، نظرًا لتخوفهم من القوة التنافسية المحتملة لهذا القادم الأوروبي. بيد أن فاسكو دي غاما يستمر في الإبحار، إلى أن وصل إلى مدينة ماليندي (تنزانيا) على الساحل الشرقي الإفريقي وواصل بعد ذلك رحلته نحو الشرق، بمساعدة بحّار عربي شهير، هو أحمد بن ماجد، ووصل إلى ساحل الملبار ومدينة كالكوت الهندية في ٢٧ ايار ١٤٩٨، وهي المدينة التي كانت تعتبر آنذاك مركز تجارة التوابل.

هكذا تمكن البرتغاليون من الوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول إفريقيا. وكان ذلك يمثل انقلابًا عظيمًا في موازين القوى العالمية آنذاك. فمن الآن فصاعدًا سيتحول طريق تجارة التوابل والسلع الشرقية من مصر والشام والبحر المتوسط، إلى المحيط الأطلسي وحول الشواطئ الغربية لإفريقيا. وسيؤثر ذلك تأثيرًا مدمرًا على مصر والبلاد العربية والتجّار الإيطاليين. وسيفلح البرتغاليون في فرض سيطرتهم على المحيط الهندي بعد أن هزموا المصريين في موقعة «ديو» أمام مدينة بمباي في عام ١٥٠٩. وستعجز الدولة العثمانية بعد ذلك عن استعادة مجد التجارة العربي.

التوغل إلى منابع الذهب: صحيح أن افريقيا لم تكن في البداية هدفًا عند البرتغاليين، وإنما كانت وسيلتهم بالدوران حولها للوصول إلى الطريق المباشر للتجارة مع الهند والشرق الأقصى، إلا أن حجم المغانم والثروات الهائلة التي حصدوها من افريقيا كان هائلًا، وكان ذلك يغريهم على ترسيخ سيطرتهم على سواحلها وتثبيت الحكم البرتغالي فيها، وأجبروا السكان على دفع الجزية وفرضوا عليهم ألا يشتروا أو يبيعوا إلا معهم، وبالشروط المجحفة التي يحددونها. وقد أقام البرتغاليون عددًا كبيرًا من الحصون والقلاع المسلحة بهدف حماية مخازنهم التجارية ومنهوباتهم. وكان أشهر هذه الحصون سان جورج دي مينا، وساو تومي، وأكرا، وحصن أرجويم وجزر الرأس الأخضر وسنتياجو وممباسا وسوفالا وموزمبيق.

وكان تركيزهم الأساسي في البداية منصبًا على البحث عن الذهب الافريقي. وبعد سيطرتهم على طريق القوافل التجارية المحملة بالذهب والسلع الافريقية عبر الصحراء الكبرى والاستيلاء على كميات كبيرة من الذهب الافريقي الذي كانت تحمله هذه القوافل، حاول البرتغاليون التوغل إلى منابع إنتاج الذهب في زمبا، وطردوا العرب، وأجبروا السكّان المحليين على العمل في مناجم الذهب بأساليب غير إنسانية. لكن المغانم التي حققوها في هذا المجال ستكون أقل أهمية من حجم المغانم الضخمة التي سيحققونها من التجارة الواسعة التي سينغمسون فيها في مرحلة تالية وتحقق لهم أنهارًا متدفقة من الأرباح، ونعني بذلك تجارة الرقيق الأسود وهي التجارة التي ستنافسهم فيها إسبانيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا.

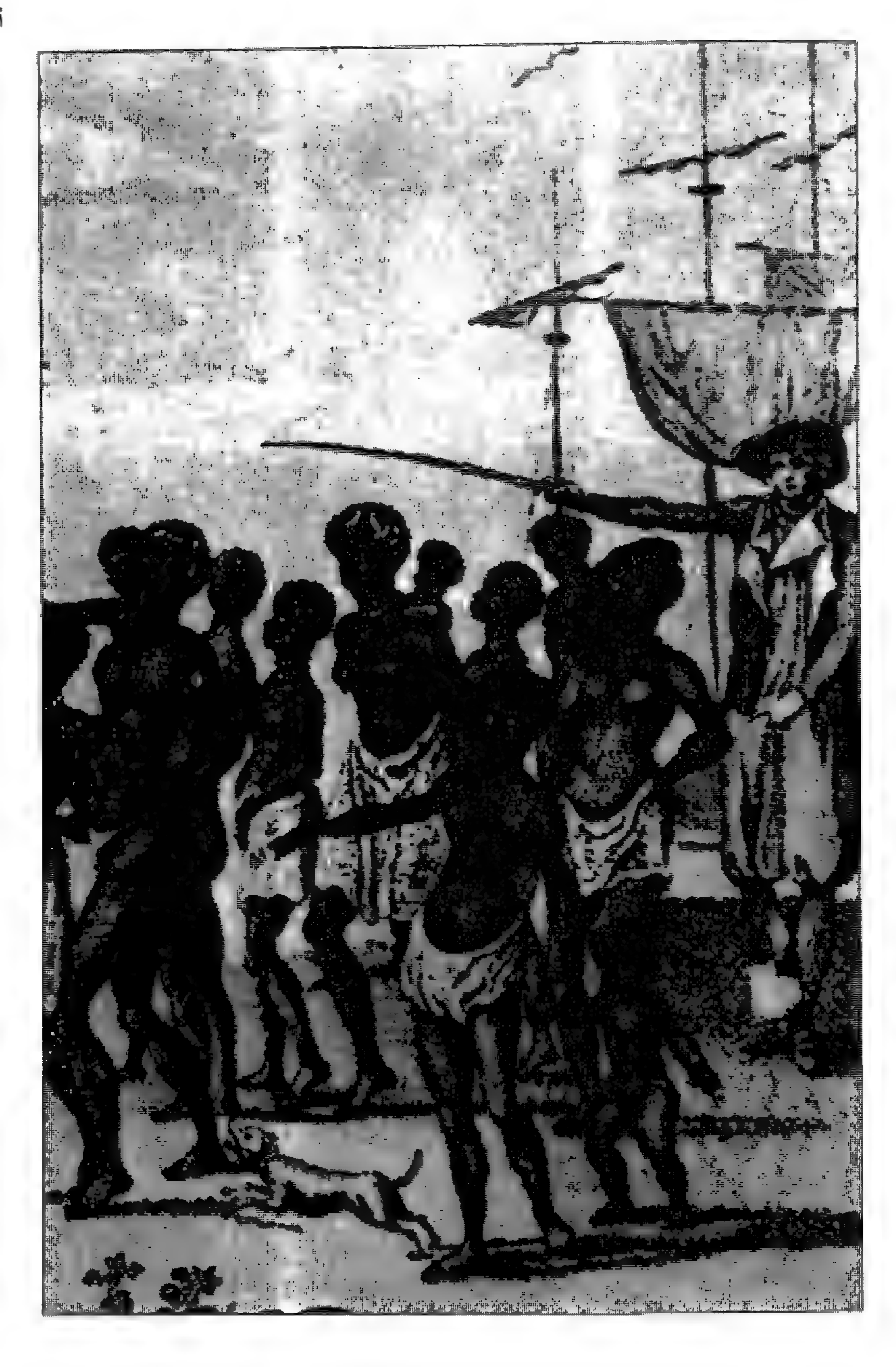
وتشير مصادر التاريخ المختلفة إلى أن القارة الافريقية قبل مجيء البرتغاليين إليها لم تكن في حالة عزلة، كما كان الحال بالنسبة للهنود الحمر، بل كانت تربطهم بالحضارة العربية والآسيوية صلات قوية، فتفاعلوا مع شعوب هذه الحضارات، وتأثروا بهم، وتاجروا معهم، واستفادوا من صلاتهم مع هذه الشعوب، وبالذات مع العرب المسلمين الذين كانوا قد سيطروا على الشمال الافريقي كله في القرن السابع الميلادي وعلى كثير من السواحل الشرقية لافريقيا. من هنا فقد شارك الأفارقة في تجارة المسافات البعيدة مع غيرهم، واستطاعوا من خلال مبادلتهم للسلع الافريقية (العاج، الريش، الذهب، الجلود... الخ) أن يؤمنوا كثيرًا من احتياجاتهم. ويبدو أنهم قد تعاملوا قبل مجيء البرتغاليين مع غيرهم من موقع الند للند والمساواة والتكافؤ في التعامل.

وفيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والسياسية الداخلية، قبل مجيء البرتغاليين، فإن مراجع التاريخ



تجارة العبيد في عصور الاستعمار.





تشير إلى أن الأفارقة قد تعلموا فنون الصيد والقنص والزراعة، واستخدموا الحديد في كثير من مناطق القارة الإفريقية، وعرفوا زراعة كثير من الحبوب المقاومة للجفاف. وكان ذلك واضحًا في المناطق التي عاشت فيها قبيلة البانتو التي سيطرت على مساحات كبيرة من القارة، وتقاسمت السيطرة مناصفة مع قبائل البوشمان والأقزام.

ويقول المؤرخ الدكتور زاهر رياض عن ثقافة المجتمع الافريقي عندما غزاه البرتغال: «كانت البلاد بلاد سلام إلى حد ما، عاش فيها الناس في رغد، وكان الملوك ينتمون إلى طبقة صانعي الحديد، كما عرفوا منافع النحاس. وخلدت فنونهم في النقش الدقيق على الخشب والعاج وفي نسج سعف النخيل وفي الموسيقى والرقص. وكانت هذه الفنون كلها جزءًا من الحياة اليومية. وكانت ديانتهم مصوغة في قالب واضح بالنسبة للمجتمع القبلي الذي يحيونه. فقد سلموا بوجود إله أعلى. وقوانينهم متعددة وكاملة من الناحية الاجتماعية تقوم على تأكيد الخير للمجموع على حساب مصلحة الفرد. وكانت مكافآتهم وجزاءاتهم محددة وواضحة ومفهومة من الجميع».

على أن ذلك لا يعني، أن القارة الافريقية، قبل مجيء البرتغاليين، كانت مجرد «فردوس خالص» عاش فيه الأفارقة في سلام دائم ورغد مستمر. ذلك أنه نتيجة لتدني قوى الإنتاج وقسوة الطبيعة وشحها في بعض الأوقات، كثيرًا ما كانت الحروب تنشب بين القبائل في صراعها حول الأراضي الخصبة والمناطق الغنية بالمنتجات. وكانت القبائل الأقوى المنتصرة تحصل عادة على غنائم حرب من القبائل المهزومة في شكل أسرى وعبيد. ولهذا، فإنه قبل مجيء البرتغاليين في القرن الخامس عشر، عرفت بعض أقسام من القارة الافريقية تجارة العبيد، وبخاصة في مناطق السواحل الشرقية للقارة (زنجبار، مورشيوس، وسيشل وجزيرة مدغشقر...) وهي الأقسام التي كانت خاضعة لسيطرة التجّار العرب منذ القرن العاشر. ويقول الكاتب ك .س. ستافريانوس: «قاد العرب تجارة رائجة عبر المحيط الهندي مع مدن البحر الأحمر والقسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والهند وسيلان وجنوب شرق آسيا ومع الصين. وعمل العرب كوسطاء في تصدير العاج والنحاس والذهب والرقيق من داخل البلاد، مقابل السلع الشرقية، كالمنسوجات الرقيقة والجواهر والخزف الصيني. وتميز هذا التبادل بأن العبيد لم يكونوا سوى سلعة عادية ليست بالأهمية ضمن السلع الأخرى لانعدام الطلب الكبير عليهم في البلدان الشرقية التي كانت تمتلئ بالأيدي العاملة المحلية والرخيصة».

تجارة مسعورة: كانت تجارة العبيد قبل مجيء البرتغاليين إذن محدودة للغاية وتميزت ببعدها عن النزعة التجارية وبكونها نشطت في بيئة محلية وإقليمية وليس ضمن آليات السوق العالمية، كما سيحدث في فترة تالية. وكان العبيد يستخدمون عادة كجنود في الجيوش أو كعمال أو موظفين، كما كانت النساء منهم يعملن كخادمات في البيوت أو كمحظيات. ويقول ستافريانوس: «احتلّ العبيد منزلة اجتماعية دنيا، ولكنهم أحيانًا يقترنون بالعائلات التي يخدمونها، مما يوفر لهم بعض الحقوق الفردية المشروعة. وأما الزواج بين العبيد وبين الأحرار من النساء والرجال فلم يكن محظورًا، وينال أحفادهم بعد الجيل الثالث شرف العضوية التامة حيث يتساوون بأقرانهم في تجمعاتهم».

والحق، أن السعار المحموم الذي تميزت به تجارة العبيد كان مرتبطًا أيما ارتباط بنتائج الكشوف الجغرافية للعالم الجديد في نصف الكرة الغربي ووصول الإسبان والبرتغاليين ثم البريطانيين والفرنسيين، للاستيطان في هذا العالم واستغلال خيراته إلى أقصى مدى ممكن، وهو الأمر الذي اصطدم بأزمة الفراغ السكّاني وشح عدد السكان، وبخاصة بعد إبادة الهنود الحمر، السكّان الأصليين لهذا العالم. ففي القرن السادس عشر هبط عدد الهنود الحمر إلى مستويات خطيرة تحت تأثير ثلاثة عوامل جوهرية هي:

١ – الإبادة والقتل المباشر من قبل الأوروبيين.

٢ – الوفيات الضخمة التي حدثت من جراء الأمراض التي نقلها الأوروبيون للهنود، مثل الجدري والحصبة والزهري...

٣ – الإبادة التي حدثت للهنود الحمر في مناجم الذهب والفضة بسبب الاستغلال الوحشي والمميت لهم.

حدث هذا في المكسيك والبرازيل والبيرو وفي مختلف المناطق التي احتلها الأوروبيون الذين كانوا قد عقدوا العزم على استمرار استغلال مناجم الذهب والفضة والاستفادة من الأراضي الخصبة لهذا العالم الجديد بزراعتها بكثير من السلع الاستوائية التي كانت



صورة للرسام إتيان دو فلاكور (١٦٥٨) تمثل إخضاع سكان مدغشقر الأصليين.

تحتاجها أوروبا، مثل قصب السكر والدخان والقطن والحبوب... إلى آخره. فكل هذا احتاج إلى آلاف الأيدي العاملة والأجساد القوية، في حين كانت هناك ندرة بشرية بعد إبادة الهنود الحمر بشكل وحشي. وحتى ندرك حجم الإبادة التي اقترفها الأوروبيون للسكان الأصليين، لننظر، على سبيل المثال، إلى حالة المكسيك. فقد قدر عدد سكان المكسيك عشية الفتح الإسباني بحوالي ٢٥ مليون نسمة، بينما بلغ في عام ١٦٠٠ حوالي مليون نسمة، كما يشير إلى ذلك الباحث تزفيتان تودوروف.

مشكلة الأيدي العاملة: وللتغلب على مشكلة نقص الأيدي العاملة، قامت الحكومات الأوروبية، في بادئ الأمر، بالإفراج عن المجرمين والمسجونين وإرسالهم إلى هذا العالم الجديد للعمل في المزارع الواسعة ومناجم الذهب والفضة. بيد أن عدد هؤلاء كان صغيرًا ولا يفي بالحاجة. ولهذا فقد تفتحت قريحة أصحاب رؤوس الأموال وسعيهم المحموم للربح عن فكرة صيد البشر من افريقيا وشرائهم من الحكام ورؤساء القبائل والتجّار العرب المشتغلين بالنخاسة مقابل تعويضهم ببعض السلع الكمالية الاستهلاكية، كالخمور والمنسوجات والأسلحة والعقود، ثم شحنهم كالبضائع المادية، عبر المحيط الأطلسي من غرب افريقيا للعمل كعبيد في المزارع والمناجم.

وقد وصلت أول شحنة للعبيد الأفارقة إلى جزر الهند الغربية في عام ١٥٠١، أي بعد تسع سنوات فقط منذ أول رحلة قام بها كولومبوس. ثم توالت الشحنات بعد ذلك بشكل هائل، خاصة بعد أن دخل ساحة هذه التجارة الإسبانيون والبريطانيون والفرنسيون والهولنديون. وتكوّنت شركات تجارية دولية كبرى للعمل في هذا المجال، مثل «شركة جزر الهند الغربية الهولندية» التي تأسست عام ١٦٢١، وشركة «السنغال الفرنسية في غرب افريقيا»... إلى آخره. ونظرًا لشدة التنافس الذي نشأ بين هذه الشركات، فإن أصحاب كل شركة قد لجأوا إلى وسم رقيقها بعلامات خاصة بالكي في مكان ما في أجسام العبيد، تمامًا مثل الماشية. وربّما كان ذلك هو الأصل في فكرة «العلامات التجارية» Trade Mark في النظام الرأسمالي. من هنا، ما أصدق ما يقوله بعض الباحثين حينما لاحظوا، أن تجارة الرقيق كانت في الحقيقة هي أول استثمار دولي لرأس المال على نطاق واسع. فمعدل الربح، على الصعيد العالمي لهذه التجارة كان هائلًا (يقدره الاقتصادي البريطاني موريس دوب فيما بين ١٠٠٪ و ٣٠٠٪). وقد أثرى كثير من تجّار الرقيق الأوروبيين من استثمار أموالهم في شراء السفن المستخدمة في نقل العبيد. بل إن الأرباح التي تحققت من هذه التجارة كانت تفوق بكثير معدلات الأرباح التي تحققت من تجارة التوابل والمنتجات الشرقية.

وقد مارس البرتغاليون في بادئ الأمر عملية القنص المباشر للعبيد من داخل افريقيا وتولوا بأنفسهم مهمة قيادتهم للسواحل، و «تخزينهم» في الحصون والقلاع إلى أن يتم نقلهم بالسفن عبر مستعمراتهم بالعالم الجديد. وقد مارسوا في ذلك أبشع وأقسى وسائل العنف والوحشية وبالذات في أنغولا والكونغو وغينيا وغانا وموزمبيق. بيد أنه سرعان ما واجهتهم، كما واجه غيرهم، مقاومة النخاسين الأفارقة والعرب الذين كانوا يخشون أن ينافسهم النخاسون الأجانب في أرباحهم باعتبارهم وسطاء في هذه التجارة. ولهذا فقد تفاوض هؤلاء النخاسة مع الأوروبيين للتعاون، عن طريق أن يقوم الأوروبيون بإمداد هؤلاء النخاسين بالسلع والبنادق والذخيرة والخمور، ثم يتولون هم التوغل إلى قلب القارة ويعودون بالعبيد المتفق على عددهم ونوعيتهم. ويتم تسليمهم وإيداعهم بالحصون إلى أن تأتي السفن لشحنهم إلى المناطق التي اتفقوا على توريدها. وقد وجد الأوروبيون في ذلك أمرًا أفضل، فقد جنبهم ذلك مشقة القنص والتعرّض للرطوبة والحرارة الشديدة، والحشرات الاستوائية والأمراض المتوطنة داخل القارة الافريقية. ولهذا كانت «سياسة انتظار قوافل العبيد» هي السمة المميزة للحصول على العبيد في الفترة ما بين القرن السابع عشر والتاسع عشر. وهكذا انطلقت تجارة النخاسة، وأشعلت في القارة الافريقية حروبًا مستمرّة مع الطلب المتزايد على العبيد. فقد انطلق زعماء القبائل، يموّلهم في ذلك النخاسون، في شن غارات مستمرة على جيرانهم لأسر أكبر عدد من الرجال والنساء والأطفال وتسليمهم للنخاسين وقبض الثمن، الذين يتولون بدورهم توريدهم للنخاسين الأوروبيين والحصول على عمولتهم. وفي أثناء ذلك كان هناك آلاف الضحايا الذين يسقطون في أثناء غارات القنص. وفي بعض الأحوال التي كان يلجأ فيها العبيد للاختفاء في

الكهوف والمغارات كان النخاسون يوقدون النار عند مداخلها في القش وأغصان الشجر فيرتفع الدخان الكثيف حتى يجبرهم الخوف على الخروج قبل الاختناق.

الرحلة إلى المجهول: وقد أشار الباحثون في هذا المجال إلى الطرق الوحشية التي مارسها النخاسون داخل القارة الافريقية. ولنقرأ، على سبيل المثال، ما كتبه جون هنريك كلارك ومنيست هاردنج في هذا الخصوص: «كانت طريقة اقتناص الرقيق تتسم بالوحشية والتناهي في القسوة. وكانت الوسيلة المتبعة هي حرق القرى وقت السحر والسود نيام، ثم يخطفون وهم يحاولون النجاة من النيران». ثم يقوم القنّاصة بعد ذلك بتجميع الصيد الثمين، حيث يربط بالحبال كل اثنين معًا ويشكّلون صفًّا طويلًا يجمعهم عمود خشبي كبير يربط في أعناقهم. وبعد ذلك تبدأ رحلة الاتجاه نحو السواحل. وكان خط القافلة يمتد لعدة مئات من الأمتار، يقودها فرد، أو أكثر، حاملًا سوطًا يضرب به بقسوة كل من يتباطأ في السير. ويقول الدكتور زاهر رياض: «كان الضعفاء يسقطون إعياء فيقتلون أو يُتركون ليلقوا مصرعهم. وقد ظلت عظام هؤلاء المساكين الذين لقوا حتفهم في الطريق علامات توضح الطرق التي سلكها هؤلاء التعساء حتى القرن التاسع عشر». كما وصف الرحّالة الشهير لفنجستون في كتاباته عن اكتشاف منابع النيل، وبشكل تقشعر له الأبدان حالة القهر والقسوة والعذاب التي كان يعاني منها الرقيق وهم في رحلة التوجّه إلى مصيرهم المجهول على السواحل.

وما إن تصل القافلة التعيسة للسواحل، حتى يتسلمهم النخاس الأوروبي ويقوم بفحص العبيد ووشمهم بعلامته المميزة بسيخ محمي بالنار، ثم يودعون بالحصون والقلاع انتظارًا لرحلة العبور نحو العالم الجديد. وكان لا يعطى لهم من الزاد سوى أقل القليل.

وحينما تأتي السفينة يُقذف بهم إلى داخلها بقسوة وهم عراة. ونظرًا لارتفاع تكلفة الرحلة التي تستغرق عدة أسابيع وهي تجتاز الأطلسي، فقد حرص ملاك السفن على صناعتها على هيئة مخازن ذات رفوف، يُرصّ بها العبيد وهم مصفدون في الأغلال، بعد فصل النساء عن الرجال. وكان شكل السفينة بعد شحنها أشبه بعلبة السردين. وكان أهم ما يشغل قبطان السفينة قبل الإبحار، هو إمدادها بالماء العذب (٢٠٠ – ٢٥٠ لترًا للعبد الواحد) وبثمار الموز والليمون لمكافحة مرض الاسقربوط وبزيت النخيل لمعالجة الأمراض الجلدية. وكانت لحظة الشحن والإبحار بالنسبة للعبيد هي اللحظة الأكثر عذابًا وإيلامًا للنفس. فها هم ينتزعون من أوطانهم بالقوة، وستختفي حالًا من أمام عيونهم شواطئ بلادهم إلى الأبد، ولن يروا أقرباءهم وأحباءهم بعد ذلك.

العبد يصف تعاسته: وقد قدم الكاتب ك .س. ستافريانوس وصفًا محزنًا للغاية على لسان أحد العبيد الذي كان يصف تعاسته المفرطة في أثناء انتظاره لرحلة العبور فقال: «أول شيء تستقبله عيناي لدى وصولي إلى الساحل كان البحر وسفينة الرقيق الراسية في انتظار حمولتها. هذان المشهدان ملآ قلبي ذهولًا. سرعان ما تحوّل إلى ذعر. وحينما نُقلت إلى ظهر السفينة، تناولني بعض البحارة وقذفوا بي داخلها، ليعرفوا مدى قدرتي. في تلك اللحظة تخيلتُ نفسي دخلت إلى عالم مليء بالأرواح الشريرة وأنهم سيقتلونني عما قريب. ملامحهم كانت تختلف عن ملامحنا، شعورهم الطويلة ولغتهم التي يتحدثون بها.. كلها مناظر عززت اعتقادي بذلك.. وعلى الفور داهمني المرض وخارت قواي حتى لم أستطع تناول الطعام.. وأصبحت أتمنى قدوم الصديق الأخير، الموت، ليخفف من شقائي. لمحتُ شخصًا أبيض يقدم لي الطعام، الأمر الذي أدخل الحزن إلى نفسي. رفضتُ الأكل. وبلحظة خاطفة أحكم أحدهم قبضته على رأسي وطرحني على أرض السفينة، وقيد قدميّ، بينما انهال عليّ إنسان آخر، ليجلدني بالسوط جلدًا مبرّحًا، شيء لم أعلمه من قبل في حياتي...».

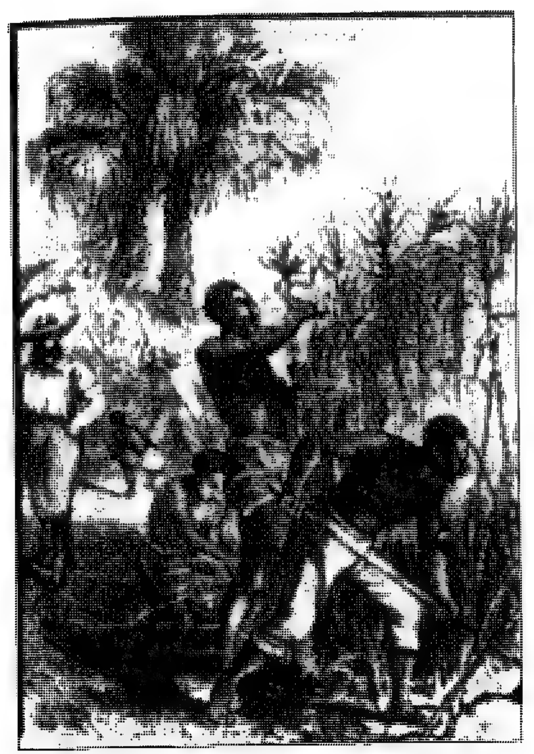
وكانت رحلة العبور، نظرًا لقسوتها، تشهد كثيرًا من حالات التمرد والهياج التي كانت تقمع فورًا، إما بالضرب المبرح أو بالضرب المفضي للموت. وكثيرًا ما كان الزنوج يحاولون الانتحار، هربًا من هذا العذاب، بإلقاء أنفسهم في البحر. ولهذا كانت السفن تحاط بشباك تمنع مثل هذه الحالات. كما أن الكثير منهم يموتون بسبب حنينهم الجارف للوطن وعذاب الشوق للأهالي والأحباب. وعمومًا، فإنه بسبب قسوة الرحلة وتفشي القذارة وسوء التغذية، فقد كان معدل الوفيات بين العبيد يتراوح ما بين ١٠–٢٠٪ للرحلة الواحدة. وأحيانًا كان يترك الموتى بجوار الأحياء إلى

أن تنتهي الرحلة. ولكن في الغالب كان يلقى بالموتى في عرض البحر.

ويصف الباحث الفرنسي ميشال دوفير أحوال رحلة العبور كما يلي: «معظم الأسرى لا تساء معاملتهم على متن السفينة - فهم حمولة ذات قيمة - ما عدا حالات التمرد. وكثيرًا ما يكون للعبيد حق النزهة على مقدمة السفينة، لكن تحت تهديد السلاح، وهنا، بوجه عام، يقوم جراح بفحص الأسرى كل صباح. وكانت هناك وجبتان من الطعام في الساعة التاسعة والساعة الرابعة، وذلك في قعر السفينة. وكانت الوجبة عبارة عن حب مجروش وماء فيه حامض. وكان لكل أسير ملعقة خشبية مربوطة عند خصره». ونظرًا للقيمة المرتفعة التي كانت تمثلها هذه الكنوز المائية العابرة المحملة بالعبيد، ، فإن سفن النخاسة كثيرًا ما كانت تتعرض لحملات القراصنة الذين يهجمون عليها ويتخلصون من أصحابها ويتولون هم بأنفسهم بيع العبيد لحسابهم.

وحينما يتم تفريغ الشحنة على شواطئ أميركا، يشرع النخاسون في الاستعداد لعملية البيع. وتبدأ العملية، أولًا، بإعطاء العبيد فرصة للراحة من عناء الرحلة، وأن يغتسلوا جيدًا، ويدهنوا أجسامهم بالزيت، ويجبروا على فرك أسنانهم حتى تبدو لامعة. ثم يقف العبيد في ساحة السوق عراة، ويصنفون عدة أصناف. فالرجال الأقوياء في جانب، ومن أصابهم الوهن وبرزت عظامهم في جانب ثانٍ، والنساء في جانب ثالث، والجميلات منهن على جانب رابع. وكان يسمح للمشتري بأن يقترب من العبد ليتفحصه جيدًا ويتحسس أجزاء مختلفة من جسمه. أما الإناث فكن يتعرضن لمهانات فظيعة، خاصة وأنهن يقفن عراة تمامًا. وكان البيع يتم عادة بالمزاد العلني. ويقبض النخاس ثمن صفقته في شكل سلع أو ذهب ويعود إلى أوروبا غانمًا بهذه الصفقة.

قصب ومستنقعات وعبودية: عمل الزنوج العبيد في المزارع الكبرى الاستوائية التي تخصصت في زراعة قصب السكر والقطن والدخان في شمال البرازيل والمكسيك والبيرو وكوبا وهايتي وغيرها من المناطق وكان العمل يبدأ في ساعة مبكرة من الصباح إلى الساعة الواحدة ظهرًا، ومن الساعة الثانية إلى مغيب الشمس. وكانت ظروف العمل بهذه المزارع



تم تسخير العبيد في الزراعة وجمع المحاصيل بعد أن تم تخريب أراضيهم الأصلية

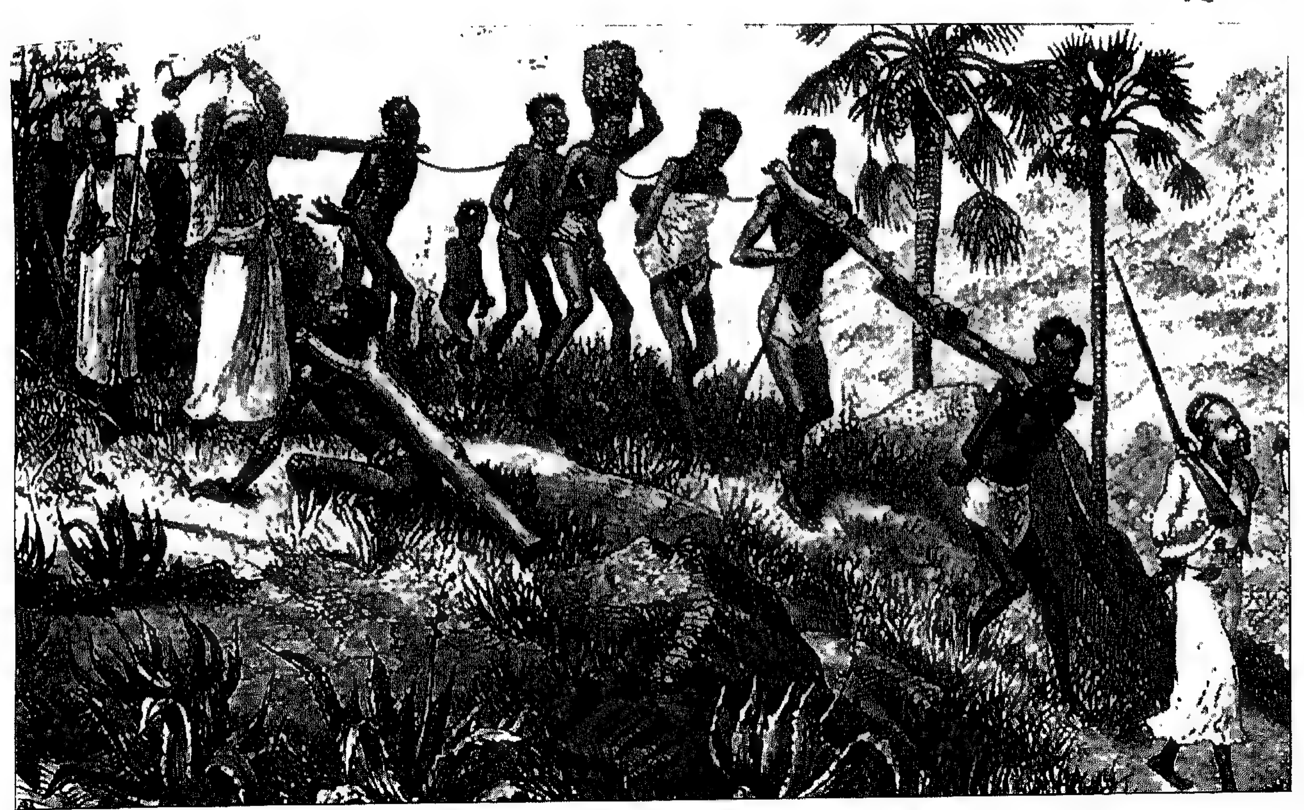
غير صحية بالمرة. وتقول الكاتبة كاترين سافيدج: «كانت الأحوال في هذه المزارع الجديدة غير صحية مطلقًا. إذ كان العبيد يشتغلون في أرض شديدة الحرارة وملأى بالمستنقعات، وكانت مساكنهم مجرد حظائر، ولم يكن ثمة وجود للعناية الطبية. كان الكثيرون من أصحاب المزارع لا يعبأون بالإبقاء على حياة العبيد، إذ كان شراء العبيد الجدد أرخص من العناية بمن يقتنونهم إذا ما طعنوا في السن». كما استخدم عدد كبير من العبيد في مناجم الذهب والفضة محل الهنود الحمر (خصوصًا في كولومبيا). كما عملوا في قطع الأخشاب وبعض المهن المرهقة، كالحدادة والنجارة وعمليات شحن وتفريغ السفن... إلى آخره. وجزء منهم عمل في الخدمات المنزلية. وأيًا كان الأمر، فإنه إذا عمل العبد في أعمال تدر دخلًا، فلا بدّ أن يسلم الإيراد لصاحبه. وعلى وجه الإجمال كانت معاملة العبيد سيئة للغاية، فهم في نظر أصحاب المزارع والأعمال ليسوا إلا مجرد «آلات بشرية» ولا تتمتع بأية حقوق. فكان من حق صاحب العبد أن يقتله إذا أخطأ، وأن يبيعه وقتما يشاء.

حجم شحنات البشر: وقد يثور التساؤل عن حجم العبيد الذين صدّرهم النخاسون من افريقيا إبان سُعار تجارة النخاسة في الفترة بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر. وهنا تتباين التقديرات، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين بسبب عدم توافر بيانات يوثق فيها. كما أن هناك تقديرات مختلفة عن حجم «التصدير» خلال قرون بعينها. وأشهر هذه التقديرات هو تقدير الباحث فيليب كورتن، الذي قدر عدد العبيد الذين خرجوا من افريقيا إلى العالم الجديد في الفترة ١٤٥١ – ١٨٧٠ بحوالي ٩,٣ مليون نسمة وقد رفع الرقم إلى ١٠,٥ مليون للتحوط. ورأى باحثون آخرون ضرورة زيادة هذا الرقم بنسبة ٢٠٪ ليصل إلى ١٢ مليون نسمة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ضحايا القنص داخل الغابات الافريقية، ومن وقعوا شهداء في مسيرة الاتجاه نحو السواحل، بالإضافة إلى المفقودين في أهوال رحلة العبور، ممن غرقوا أو ماتوا على سفن الشحن، فالرقم الفعلي قد يتراوح ما بين ٤٨ إلى ٥٠ مليون نسمة والشطر الأكبر من هؤلاء كانوا في ريعان الشباب.

والحق، أن تجارة الاسترقاق الجماعي التي اتسمت بها مرحلة ما بعد الكشوف الجغرافية وكانت إحدى السمات الرئيسية لمرحلة الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية) قد أحدثت آثارًا مدمرة، اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، على القارة الافريقية. فمن ناحية أولى، أدت هذه التجارة إلى كارثة ديموغرافية في القارة، حيث هبط عدد سكان افريقيا هبوطًا مريعًا إبان فترة سُعار هذه التجارة. يكفي أن نعلم أنه طبقًا للعلّامة أ .م. سوندارز (في كتابه الشهير: سكان العالم، أكسفورد ١٩٥٦) هبط النصيب النسبي لسكان القارة الافريقية من ١٨,٣٪ من إجمالي سكان العالم في عام ١٦٥٠ إلى ٧,٤٪ عام ١٩٠٠. ومن ناحية ثانية، أدت تجارة العبيد إلى حرمان القارة الافريقية من الأيدي العاملة القوية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالذات في المجال الزراعي والمنتجات الحرفية، مما أدى إلى دمار شبه شامل في زراعة المحاصيل النقدية وتأخر نمو الصناعات الحرفية. كما أنه، من ناحية ثالثة، أشعلت تجارة النخاسة حروبًا مدمرة وعداوات مستمرة بين القبائل والمناطق المختلفة للاستحواذ على العبيد. وضعفت، نتيجة لذلك، التجارة الإقليمية التقليدية بين مناطق افريقيا المختلفة. وأخيرًا، وليس آخرًا، فقد تعرضت القارة للسيطرة الأجنبية وفقدت دول كثيرة فيها استقلالها وأدمجت ضمن آليات السوق العالمية للرأسمالية. ويبدو لنا، أن ما تعانيه دول القارة الإفريقية الآن من فقر وجوع وبطالة وديون غير منقطع الصلة بهذا الفجر الدامي لعصر الرأسمالية التجارية الذي بدأ في القرن الخامس عشر.

عبيد هنا.. وثروات هناك: أما على الجانب الآخر من الصورة، ونعني بذلك الدول الأوروبية، فقد أسهمت تجارة العبيد في تجميع ثروات هائلة لها. وكانت هذه الثروات مصدرًا أساسيًا من مصادر التراكم البدائي لعصر الثورة الصناعية. وبهذا الشكل كانت النخاسة واحدة من أهم عوامل تطور الرأسمالية. ولنأخذ هنا حالة إنجلترا على سبيل المثال، باعتبارها كانت تتبوأ مكان الصدارة في هذه التجارة في القرن الثامن عشر، حيث كانت تمتلك أكثر من ٢٠٠ سفينة يعمل عليها عشرات الآلاف من البحّارة والعمّال وذلك خلال الفترة ١٦٨٠ – ١٧٨٦. وكانت ليفربول ولندن وبرستول ولانكستر نقاط الحركة الدائبة لهذه التجارة الرائجة. وإبان هذه الفترة دارت عجلات الإنتاج في بريطانيا بسرعة هائلة لتوفّر السلع التي ستعطى للنخاسة الأفارقة لشراء العبيد منهم. كان هذا هو حال الازدهار الذي شهدته صناعة البنادق والبارود وبناء السفن ومسابك الحديد التي وفرت السلاسل والقضبان الحديدية، وكذلك صناعة الخمور والمنسوجات. ولقاء هذه السلع كان العبيد يقتلعون من افريقيا ليغرسوا في أميركا للعمل الشاق في المزارع الكبرى التي سرعان ما ترسل خيراتها إلى بريطانيا (السكر، القطن، التبغ.. إلى آخره) فيزداد دخلها وقدرتها على استيراد المزيد من العبيد، ومن ثم زيادة رخاء بريطانيا وتسريع مرحلة الثورة الصناعية بها. تقول كاترين سافيدج: «لقد أسهمت تجارة الرقيق في تحقيق الرخاء البريطاني بصورة بالغة. وكان ميناءا ليفربول وبرستول يثريان على حساب تجارة افريقيا الغربية. كانت مصانع لانكشير تغزل القطن الوارد من المزارع الأميركية، وكان الطباق والسكر يستوردان بمقادير كبيرة من جزر الهند الغربية البريطانية. وكل هذا الإنتاج كان ثمرة العمل الذي يؤديه العبيد. لقد شحن التجّار الإنكليز عبيدًا وحققوا أرباحًا أكثر من أي شعب آخر».

كما أن ميشال دوفير لخّص معالم الصورة كما



صورة من القرن التاسع عشر حول تجارة العبيد في افريقيا.

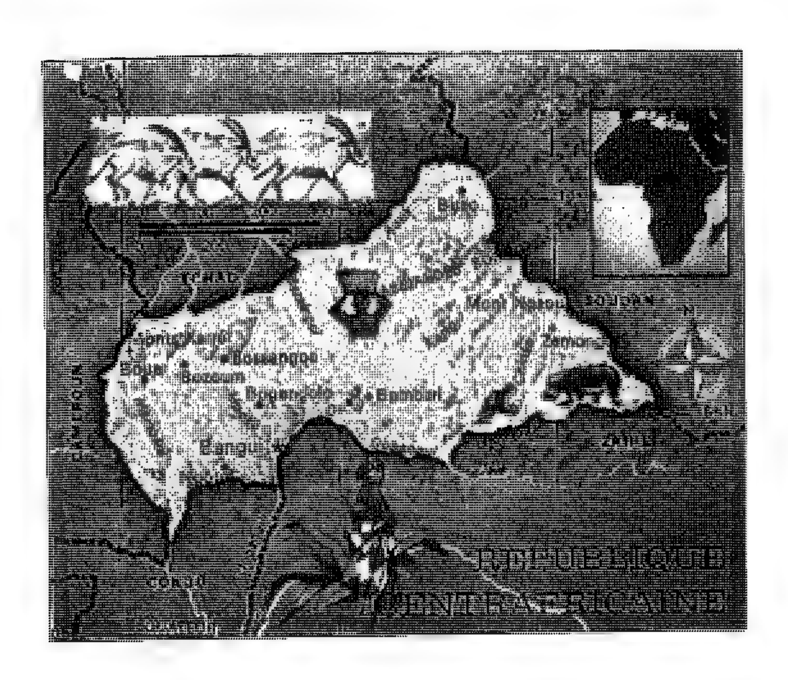


أحد كبار تجّار العبيد وزوجته أثناء رحلة. من كتاب «تاريخ مدغشقر» إتيان دو فلاكور، ١٦٥٨.

يلي: «افريقيا تفقد كل عام الكثير من مواردها لصالح القارات الأخرى، فأميركا تنال اليد العاملة، وأوروبا تنال ريع هذه التجارة المخجلة».

المأساة تتوقف – مؤتمر برلين: وحينما أنجزت تجارة العبيد مهمتها التاريخية في توفير مصدر مهم من المصادر البدائية لتراكم رأس المال بعد الاستنزاف الديموغرافي للقارة الافريقية... وحينما تصاعدت أصوات التنديد بالفظائع الوحشية التي ارتكبت بحق الشعب الافريقي... وحينما اشتعلت بالمستعمرات في العالم الجديد ثورات الزنوج (اشتعلت أول ثورة للعبيد في المستعمرات الإسبانية عام ١٥٢٢) وقدم الزنوج آلاف الضحايا من أجل الحصول على حرياتهم.. وحينما انطلقت الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨ وهي تبشّر بحقوق الإخاء والعدالة والمساواة وتنادي باحترام الإنسان لأخيه الإنسان (لم تطبق فرنسا هذه المبادئ في البداية على مستعمراتها).. حينما حدث كل هذا، كان من الطبيعي أن تستجيب الدول الأوروبية التي انغمست في هذه التجارة للأصوات الإنسانية الكثيرة التي انطلقت في مختلف أنحاء المعمورة لتندد بالوحشية والجرائم التي انطوت عليها النخاسة (أصوات جرانفيل شارب، وتوماس كلاركس، وريتشارد باكستر، ووليم ويلبر فورس وجماعة الكويكرز.. إلى آخره). لكن الأمر الحاسم الذي عجّل بمحاربة هذه التجارة، هو أن الرأسمالية عندما دخلت مرحلة الثورة الصناعية كانت في حاجة شديدة لتحرير سوق العمل في ضوء ما رفعته من شعارات ليبرالية (حرية العمل والتعاقد، وحرية التجارة والاستثمار). فتحرير هذه السوق وتمكين العمّال من بيع السلعة الوحيدة التي يملكونها – وهي قوة العمل – وبشكل اختياري، كان هو الأساس الذي اعتمدت عليه الرأسمالية الصناعية في تأمين حاجتها من عنصر العمل البشري، طبقًا لما تمليه علاقات العرض والطلب في هذه السوق. ولهذا سرعان ما توالت القوانين والمراسيم التي تحرم هذه التجارة: الدانمارك سنة ١٧٩٢، وبريطانيا في سنة ١٨٠٧، والولايات المتحدة الأميركية في سنة ١٨٠٨. والسويد في سنة ١٨١٣، وهولندا في سنة ١٨١٤. والبرتغال في سنة ١٨٥٠، وفرنسا في سنة ١٨٦٠. كما عقد مؤتمر فيينا في سنة ١٨٥١ لاتخاذ إجراءات دولية لتحريم هذه التجارة. ومع ذلك لقيت حركة مناهضة تجارة العبيد مقاومة ضارية ليس فقط من قبل أصحاب السفن والنخاسة الأوروبيين، وإنما من قبل أصحاب المزارع في الأميركتين ومن قبل النخاسة الأفارقة والعرب. ولهذا ظلت تجارة العبيد تمارس في الخفاء بسبب استمرار ارتفاع معدلات الربح، بل وتمارس تحت سمع وبصر الحكومات التي أصدرت مراسيم وقوانين التحريم. وكان هذا واضحًا في مناطق شرق إفريقيا في ظل الحماية التي كفلها سلطان زنجبار، وفي موزمبيق والسودان وحوض الكونغو وشمال افريقيا العثماني ونيجيريا. واستمرت السفن في المحيطين الهندي والأطلسي تمخر عباب البحار وهي تحمل المزيد من شحنات العبيد التعساء.

وحينما تشبعت الدول الرأسمالية الأوروبية تمامًا من هذه التجارة وما وفرته لها من أيد عاملة مستعبدة ومن ثروات طائلة، اختفت الحاجة إلى هذه التجارة، وبخاصة بعد أن هبطت معدلات الربح فيها. وعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤/١٨٨٥ وجاء ضمن مقرراته ضرورة تعاون الدول الأوروبية للقضاء على هذه التجارة. واقتضى الأمر أن تتخذ بريطانيا من قوتها البحرية وسيلة لمحاربة آخر معاقل هذه التجارة في زنجبار والسودان، ولكن بعد أن كانت قد حصدت أكبر المغانم قاطبة منها.



إفريقيا الوسطى، جمهورية

بطاقة تعريف

الموقع: تقع جمهورية افريقيا الوسطى (أو جمهورية وسط افريقيا) في المنطقة الوسطى من افريقيا، تحيط بها التشاد والكاميرون والكونغو وزائير والسودان.

المساحة: ٦٢٢٩٨٤ كلم٢.

العاصمة: بانغي. أهم المدن: بوار، بامباري.

السكان: يبلغ تعدادهم حوالي ٣,٢٥ ملايين نسمة. لغتهم الرسمية الفرنسية، وهناك لغة محلية تدعى سانغو. معتقداتهم الدينية: المسيحية، الإسلام، ومعتقدات دينية إحيائية محلية. ينقسمون إلى عدة مجموعات إتنية.

الاقتصاد: الثروات المنجمية: الماس، والذهب. الصادرات: القطن، البن، ألماس، الكاوتشوك والأخشاب. الواردات: الميكانيكيات والكهربائيات والأقمشة. الوحدة النقدية: فرنك إفريقيا الوسطى. القطن والبن يؤمّنان حوالي نصف عائدات البلاد. ويتم تصديرهما إلى فرنسا خصوصًا، والولايات المتحدة. ثم الفستق والخشب والكاوتشوك، وكمية قليلة من الماس والذهب.

البلاد: كانت جمهورية افريقيا الوسطى، سابقًا، إقليمًا من الأقاليم الأربعة التي كانت تشكّل «افريقيا الاستوائية الفرنسية». أصبحت دولة مستقلة في ١٩٦٠. تشغل، جغرافيًا، هضبة شاسعة تقع بين حوضي الكونغو والتشاد. جزؤها الأكبر أراضٍ تنبت فيها أعشاب طويلة الساق، وهناك مناطق في الجنوب الغربي مكسوّة بالغابات. المجاري المائية، المتجهة نحو الشمال، تسير ببطء وتصب في بحيرة التشاد. والمجاري التي تتجه نحو الجنوب تسير في أودية وتلتقي بنهر أوبانغي، وهو أهم مجرى ماء في البلاد. مناخها استوائي. ثروتها الحيوانية كثيرة التنوّع. فهناك؛ الفيلة، السباع، الزرافات، الضباع، مختلف أنواع الظبية والقردة والتماسيح والعصافير. ومخافة انقراض هذه الحيوانات، عمدت الحكومة إلي ايجاد محميات حيوانية عديدة وشاسعة.

التوزّع السكّاني: يتألف سكان جمهورية افريقيا الوسطى من مجموعات إتنية عديدة: الباندا، البايا، الماندجا والبواكا يسكنون النصف الغربي من البلاد. وهم، في أغلبيتهم، مزارعون ينتجون مزروعات معدة للاستهلاك المحلي، خاصة المنيهوت، الجاودار، البطاطا الحلوة والموز، وأما القطن والبن فللتصدير. الأرزّ والفول

السوداني للتصدير وللاستهلاك العائلي.
السّارا (مجموعة إتنية) يعيشون في المناطق الشمالية. يعملون أيضًا في الزراعة، وينتجون الذرة البيضاء والسمسم والحمّص والفول والقرع، ويربّون من الحيوانات الأحصنة ذات القامة القصيرة خاصة.
كثيرون من السّارا خدموا في الجيش الفرنسي في أيام الاستعمار. وهناك مجموعات إتنية تعيش على ضفاف مجاري المياه، في الجنوب والغرب، من الصيد والتجارة، وهذه المجموعات هي البانزيري والياكوما والسانغو.
لا إحصاءات دقيقة بعد عن عدد السكان وتوزّعهم الجغرافي والديموغرافي. لذلك تتراوح التقديرات الاحصائية بين أرقام شديدة التفاوت. المناطق الشرقية قليلة السكّان، وتقدّر الكثافة السكّانية فيها بشخصين فقط في الكلم[٢] الواحد. وتتميز هذه المنطقة بأنها كانت مسرحًا «لاصطياد» العبيد (وهي التجارة البغيضة التي «يقال» أنها كانت لا تزال ناشطة حتى بداية ربع القرن الأخير)، خصوصًا على يد تجّار كانوا يأتون إلى المنطقة من مصر وبلاد النوبة. واليوم، لا تزال مغاور بعض المناطق الجبلية التي كان السكان الأصليون يلجأون إليها، وكذلك الروايات الشعبية المتناقلة شفويًا، تحكي قصصًا عن تلك الذكريات الأليمة حيث كان الرجال والنساء والأولاد فريسة «اصطياد» في عواصم بلدان افريقيا الشمالية والشرق الأوسط القريبة، وكذلك العواصم البعيدة وصولًا إلى أميركا. والأمر نفسه طال أيضًا المجموعات السكّانية التي تسكن المناطق الشمالية من البلاد.

نمط العيش: أغلب سكان جمهورية افريقيا الوسطى يعيشون في مجموعات ريفية. أكواخهم التقليدية مستديرة الشكل. طعامهم يستند أساسًا على نبتة المنيهوت (جنس جنبيات يستخرج من جذورها دقيق نشوي)، ومعها قطع من اللحم أو السمك الذي يتم اصطياده من نهر أوبانغي.
قبل الحرب العالمية الثانية، كان السكان، في غالبيتهم، يعيشون في أكواخ موزّعة هنا وهناك في أنحاء البلاد، سواء داخل السهوب بين الأعشاب ذات الساق الطويلة، أو داخل الغابات، أو على ضفاف المجاري المائية. وكل مجموعة كان يحكمها زعيم القبيلة أو القرية. وحدها بانغي وبوار وبامباري عرفت تجمعات سكانية ذات ملامح مدينية (راجع: مدن ومعالم).
التعليم: لا تنفكّ هذه المدن الثلاث، منذ عقود قليلة، تشهد نزوحًا إليها وإلى ضواحيها من الأرياف، ما حدا بالحكومات المتعاقبة إلى تشجيع التعليم الابتدائي خصوصًا. فنشأت المدارس الابتدائية حتى في القرى وزوّدت بسيارات لنقل التلاميذ. أما المدارس الثانوية فلا تزال قليلة العدد بالنسبة إلى الطلاب الذين تتكاثر أعدادهم سنة بعد سنة. وقد أنشئت في البلاد أكثر من ٧٥ معهدًا تقنيًا ودارًا للمعلّمين. أما الطلاب الذين يرغبون في متابعة تحصيلهم الجامعي، فلا يزالون مضطرين على الانتقال إلى جامعة داكار في السنغال، أو إلى فرنسا. فالفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد؛ والسانغو هي لغة التخاطب بين المجموعات الاتنية المحلية ولكل مجموعة لهجتها الخاصة في إطار هذه اللغة.

نبذة تاريخية

بقي تاريخ المنطقة مجهولًا حتى القرن التاسع عشر. ويعتقد أن قبائل البيغمة (Pygmées) (الأقزام) التي كانت تعيش سالفًا في جنوبي البلاد، قطعت نهر أوبانغي باتجاه حوض نهر الكونغو.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، دخل الفرنسيون إلى المنطقة، وأقاموا فيها قواعد عسكرية أمامية، وجعلوا من بانغي مركزًا لنشاطهم التجاري. وفي عام ١٨٩٧، شكّل الفرنسيون حكومة أوبانغي – تشاري؛ وفي عام ١٩١٠، أصبحت هذه المنطقة جزءًا من الممتلكات الفرنسية المجاورة في التشاد، والكونغو، والغابون لتشكل جميعها ما سمّي «افريقيا الاستوائية الفرنسية».

وقبيل عام ١٩٣٠، عرف الاستعمار الفرنسي في المنطقة مرحلة من النزاعات بين منتجي القطن والشركات الفرنسية. وخلال الحرب العالمية الثانية، حارب أهالي المنطقة الأصليين إلى جانب الحلفاء. وبعد الحرب، أخذ هؤلاء الأهالي بالمساهمة في الإدارة. وفي ١٣ آب ١٩٦٠، أعلن استقلال افريقيا الوسطى، وانتخب دافيد داكو رئيسًا لها. وقد أسس داكو، عام ١٩٦٢، دولة الحزب الواحد، حزب ميسان (حركة التطوّر الاجتماعي لافريقيا السوداء). وفي عام ١٩٦٦، أطاح انقلاب عسكري داكو، وأصبح جان – بيدل بوكاسا رئيسًا. فألغى بوكاسا الدستور، وحلّ الجمعية الوطنية، وأصبح (عام ١٩٧٢) رئيسًا مدى الحياة، وعام ١٩٧٤، مارشالًا للجمهورية؛ وأعدم أناسًا كثيرين، بينهم وزراء ومساعدين. وفي عام ١٩٧٦، أطلق بوكاسا على بلاده اسم «امبراطورية افريقيا الوسطى»، واتخذ لنفسه اسم «الامبراطور بوكاسا الأول». لجأ إلى العنف والإرهاب، وأنفق أموال الدولة على غايات شخصية. وفي عام ١٩٧٩، أطاحه دافيد داكو الذي أعاد البلاد إلى «جمهورية إفريقيا الوسطى»، وأصبح رئيسًا لها (راجع: زعماء في آخر المادة).

في أوائل آذار ١٩٨٢، حاول أنصار إنج باتاسي، زعيم حركة تحرير شعب افريقيا الوسطى، استلام السلطة. لكن بعد ساعات من الاضطرابات، تمكّن الجنرال أندره كولنغبا، رئيس اللجنة العسكرية للنهوض الوطني (في السلطة إثر انقلاب أول أيلول ١٩٨١)، من السيطرة على الأوضاع، فلجأ باتاسي إلى السفارة الفرنسية في العاصمة بانغي.

استمرّ كولنغبا ممسكًا بزمام السلطة في البلاد حتى انتخابات ٢٢ آب ١٩٩٣ الرئاسية التي جاءت نتائجها لمصلحة خصمه رئيس الوزراء السابق انجي فيليكس باتاسي. فأعلن الجنرال كولنغبا رفضه لنتائج الانتخابات وعزمه على تغيير القانون الانتخابي. فردّت فرنسا بالتنديد بهذا التحرك وأوقفت فورًا مساعدتها لمستعمرتها السابقة.

على أثر ذلك، قام جدل عنيف بين أعضاء الحكومة في العاصمة بانغي، وجرت اتصالات مكثفة مع باريس، فتبين أن كولنغبا لم يكن يتوقع ردود فعل سريعة وخطيرة على الصعيدين المحلي والفرنسي عندما أقدم على محاولة الالتفاف على نتيجة الانتخابات. ويذكر ان فرنسا التي رعت الانتخابات الرئاسية وأنفقت لذلك نحو ٧ ملايين فرنك وأشرفت على

مراقبة سيرها بواسطة دبلوماسيين وبرلمانيين، اعترضت على قرار الرئيس كولنغبا وجمّدت كل اتفاقات التعاون التي أبرمتها مع بلاده، ووقف الدعم المالي السنوي لبانغي والمقدر بـ ٢٦٥ مليون فرنك، ووقف كل الامتيازات الممنوحة للرئيس كولنغبا. ويذكر كذلك ان حوالي ١٥٠٠ جندي فرنسي يرابطون في صورة دائمة في افريقيا الوسطى، ما يجعل فرنسا لاعبًا رئيسيًا على الساحة السياسية هناك.

وكان رئيس وزراء افريقيا الوسطى إينوك دوران لاكوي قدّم استقالته وأعضاء حكومته احتجاجًا على قرار الرئيس إلغاء الانتخابات. وفي الوقت نفسه، أصدرت أحزاب المعارضة بيانًا موحّدًا دانت فيه «الانقلاب الدستوري في وقت تمر فيه البلاد في مخاض ديمقراطي مهم جدًا». وناشدت القوات المسلحة الوقوف إلى جانب الشعب والدستور ضد الرئيس.

لم يمضِ يومان (أواخر آب ١٩٩٣) إلا وكان كولنغبا قد تراجع عن قراره، وقال في خطاب: «قررت إلغاء القرارين اللذين اتخذتهما، وذلك من باب الحرص على سيادتنا ووحدتنا الوطنية، والأمن والسلام في بلادنا، وتقديرًا للروابط القوية بين فرنسا وافريقيا الوسطى، وضمانًا لاستمرار العملية الديمقراطية عبر الانتخابات الرئاسية والاشتراعية (...) لم أقدم على ما أقدمت عليه من باب التشبث بالسلطة كما قد يخطر في بال البعض، ولكني أردت فقط أن تجري الانتخابات في شفافية تامة».

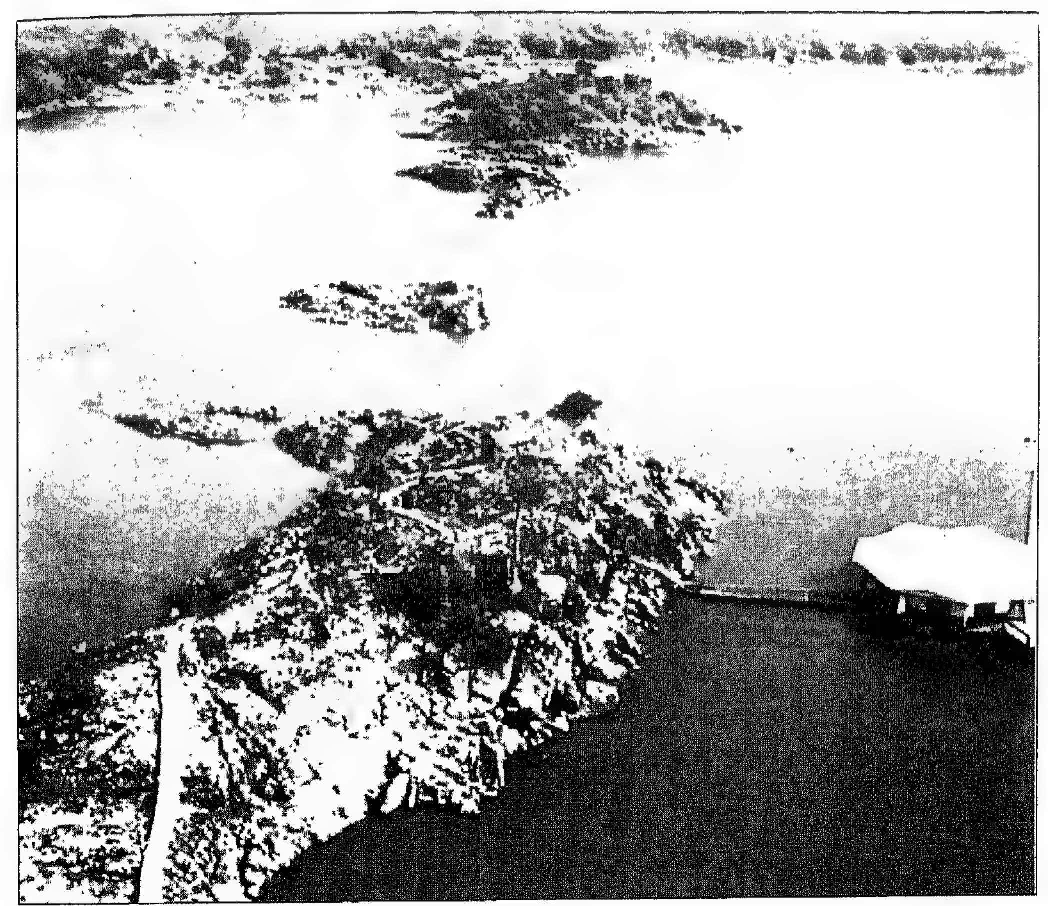
مدن ومعالم

* **أوبنغي Oubangui**: نهر في افريقيا الاستوائية. طوله ١١٦٠ كلم. يبدأ عند ملتقى النهرين: نهر أويل ونهر مبومو، فيتّجه أولًا من الشرق إلى الغرب، أي في الاتجاه نفسه الذي يسلكه النهران الأولان، ثم يتّجه ناحية الجنوب ليشكّل الحدود الفاصلة بين جمهورية افريقيا الوسطى وزائير (الكونغو – كينشاسا سابقًا)، بعد أن يمر في مدينة بانغي عاصمة افريقيا الوسطى، ثم في المنطقة الفاصلة بين البلدين اللذين يحملان اسم الكونغو، ليصب في الأخير، في خليج الكونغو بعد أن يشكل دلتا.

* **أوبنغي – شاري Oubangui-Chari**: إقليم فرنسي كان عضوًا في مجموعة بلدان «إفريقيا الاستوائية الفرنسية»، أصبح «جمهورية افريقيا الوسطى» بعد الاستقلال.

* **بامباري، بوار Bambari, Bouar**: أهم مدينتين بعد العاصمة بانغي. تعد الأولى حوالي ٦٠ ألف نسمة، والثانية حوالي ٤٠ ألفًا. وهناك حوالي ١٢ مدينة أخرى لا تزيد الواحدة منها عن ١٥ ألف نسمة. تشهد ضواحي هذه المدن نزوحًا متزايدًا من الريفيين إليها، حيث يسكنون بانتظار فصل الشتاء وبدء العمل بالزراعة، فيغادرون بيوتهم قاصدين الحقول في الأرياف لزراعتها. وبعد الحصاد، يعودون إلى ضواحي هذه المدن لبيع منتوجاتهم في أسواقها.

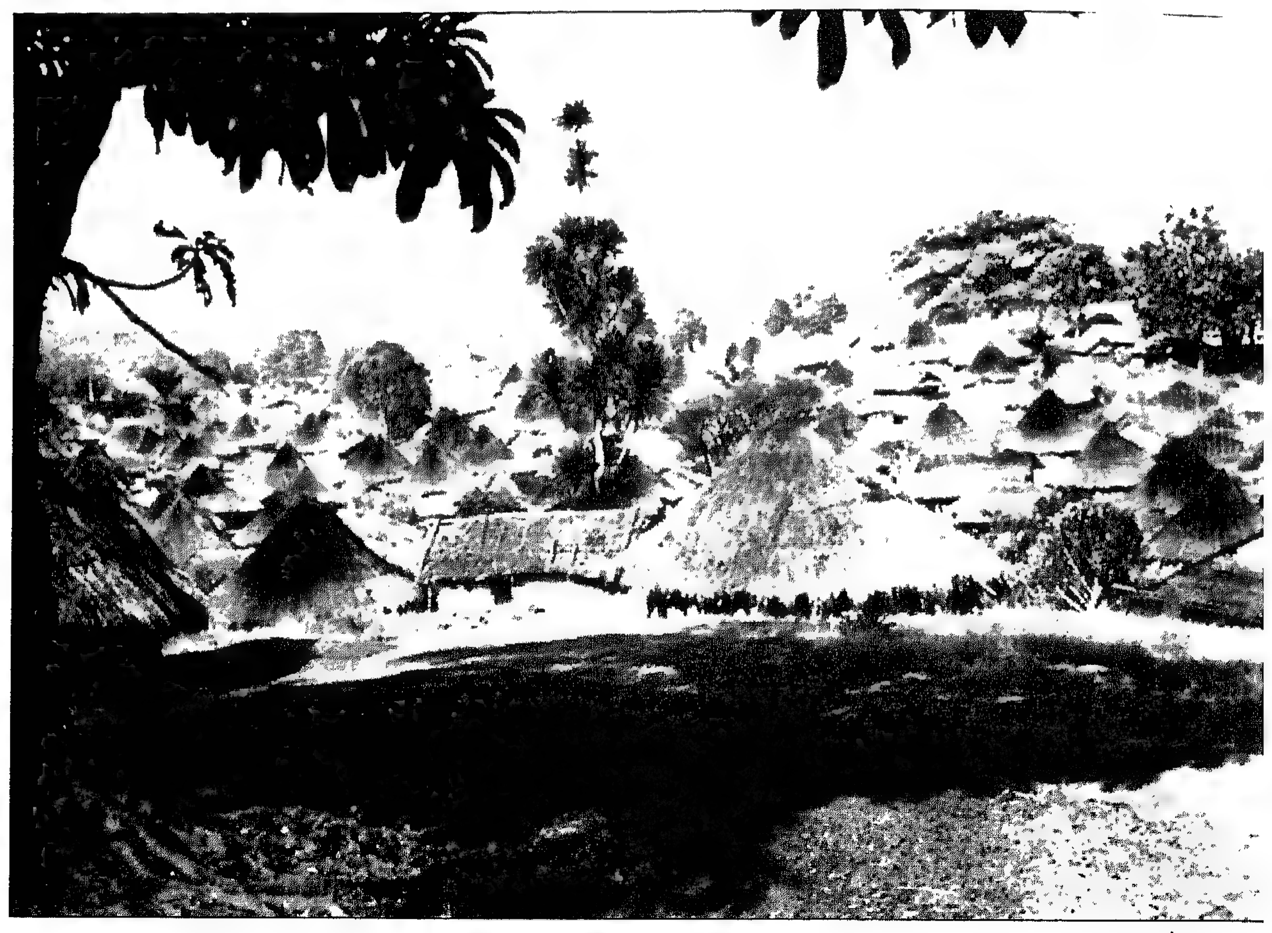
* **بانغي Bangui**: تعد نحو نصف مليون نسمة. تقع في جنوب غربي البلاد، على ضفة نهر



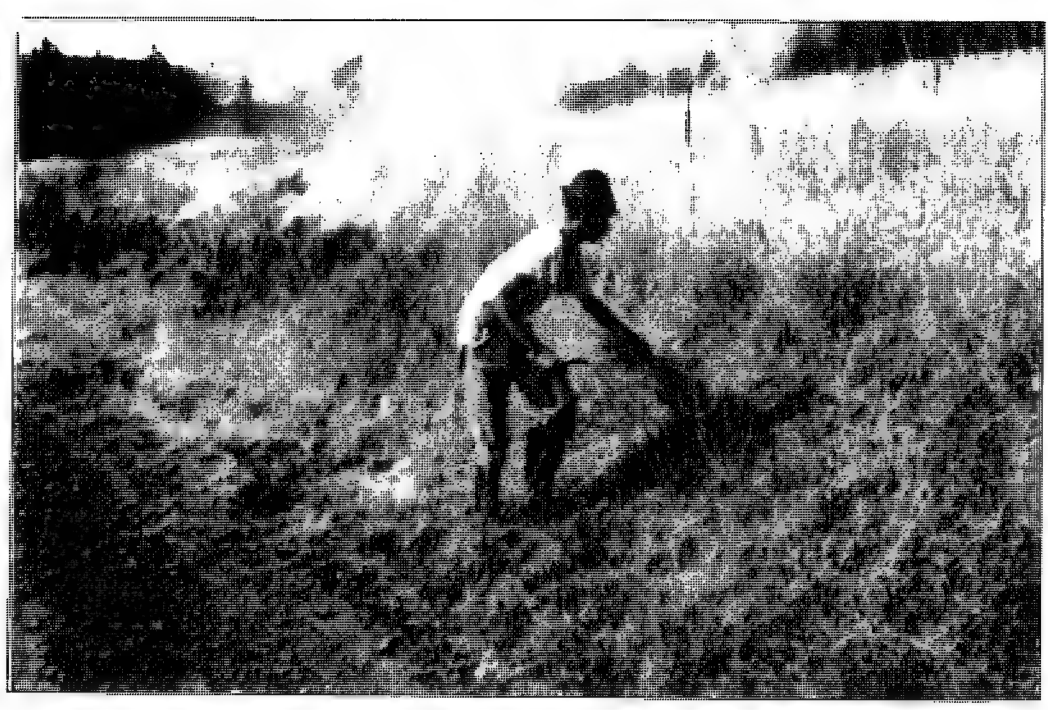
منتجع على نهر أوبنغي خاص بالرئيس.



جادة في بانغي العاصمة.



قرية أوبنغي.



حرق العشب اليابس عند نهاية كل فصل جفاف.

أوبنغي. عاصمة البلاد بعد الاستقلال، وكانت كذلك العاصمة الإدارية لإقليم أوبنغي شاري الفرنسي. مرفأ نهري مهم، ومركز تجاري نشط.

* **شاري Chari**: نهر طوله ١١٠٠ كلم. يتكون من ملتقى عدة أنهر في افريقيا الوسطى، ويتجه شمالًا ليصبّ في بحيرة التشاد. وسهول شاري سهول شاسعة ومليئة بالمستنقعات.

زعماء

* **بوكاسا، جان بيدل Bokassa, J.B.** (١٩٢١ –): رئيس دولة افريقيا الوسطى (١٩٦٦ – ٧٦). تطوع في الجيش الفرنسي (١٩٣٩). تدرج في المناصب التالية: رئيس أركان حرب (١٩٦٣)، كولونيل (١٩٦٥)، جنرال (١٩٦٧)، سكرتير عام ورئيس حركة التطور الاجتماعي لافريقيا السوداء. رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الدفاع وحامل الأختام (من كانون الثاني ١٩٦٦)، ووزير الداخلية والإعلام (من ١٩٦٨)، ووزير الزراعة والرعي (من ١٩٧٠). اعتنق الإسلام. أعلن افريقيا الوسطى امبراطورية وعين نفسه امبراطورًا في كانون الأول ١٩٧٦. في ١٩٧٩، أطاحه الرئيس السابق دافيد داكو الذي أعاد البلاد إلى «جمهورية إفريقيا الوسطى».

في أول أيلول ١٩٩٣، وفي أجواء انتخابات عامة ورئاسية، أعلنت الحكومة أنها أفرجت عن «الامبراطور السابق جان بيديل بوكاسا» المحتجز في سجن عسكري منذ ١٩٨٦ بعد اتهامه بالاختلاس والتواطؤ في ارتكاب جرائم قتل. وذكر البيان ان الإفراج عن بوكاسا جاء في مناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية عشرة لتولي أندره كولنغبا منصب الرئاسة.

والمعلوم أن بوكاسا، بعد إطاحته في ١٩٧٩، صدر عليه حكم بالإعدام حوّله الرئيس أندره كولنغبا إلى عقوبة السجن لـ ٢٠ عامًا، لكنه أطلقه بعد سبعة أعوام. وفور إطلاق سراحه، قال، في حديث إلى صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية انه مستعد للعودة إلى العمل السياسي «إذا طلب منه الشعب ذلك». والمعلوم كذلك ان بوكاسا اتهم مرات عدة «بأكل معارضيه السياسيين واعتبر مسؤولًا عن مذبحة تعرض لها ٢٠٠ طالب مدرسة احتجوا على إلزامهم بشراء ثياب مدرسية من مصنع تابع لزوجته».

* **داكو، دافيد Dacko, D.** (١٩٣٠ –): سياسي ورئيس افريقيا الوسطى. تلقى دراسته في بانغي وتخرّج من معهد المعلمين في برازافيل. وزير الزراعة والموارد المائية والغابات (٥٧–١٩٥٨)، ووزير الداخلية والاقتصاد والتجارة في حكومة افريقيا الوسطى المؤقتة (٥٨–١٩٥٩). وفي آذار ١٩٥٩، أصبح داكو، على اثر حادث الطائرة الذي أودى بحياة الرئيس بارتيليمي بوغندا، رئيسًا للوزراء في جمهورية افريقيا الوسطى. وكان داكو آنذاك أحد أقرب مساعدي الرئيس الراحل ومن أبرز مؤيديه داخل «حركة التطوّر الاجتماعي لافريقيا السوداء»، بالإضافة إلى علاقة القرابة الوثيقة التي كانت تربطه به. وفي نيسان ١٩٥٩، فازت حركة التطور الاجتماعي، تحت قيادة داكو، فوزًا ساحقًا في الانتخابات العامة، ما دفع بهذا

الأخير إلى الاتجاه نحو تركيز السلطات بين يديه وتحويل النظام السياسي في افريقيا الوسطى إلى نظام رئاسي شديد المركزية. وكان من نتيجة ذلك ان استقال، في حزيران ١٩٦٠، آبيل غومبا، وزير العدل، من منصبه، وعمد إلى تأسيس «حركة التطور الديمقراطي في افريقيا الوسطى» كحركة معارضة للنظام الجديد. وفي ١٢ آب ١٩٦٠، أصبحت افريقيا الوسطى جمهورية مستقلة، وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٠، انتخب داكو رئيسًا للجمهورية المستقلة الجديدة. وما كاد داكو يستقر في الحكم حتى عمد (في كانون الأول ١٩٦٠) إلى حل «حركة التطور الديمقراطي» ومنعها، واعتقال غومبا والكثيرين من المعارضين، وإعلان نظام الحزب الواحد.

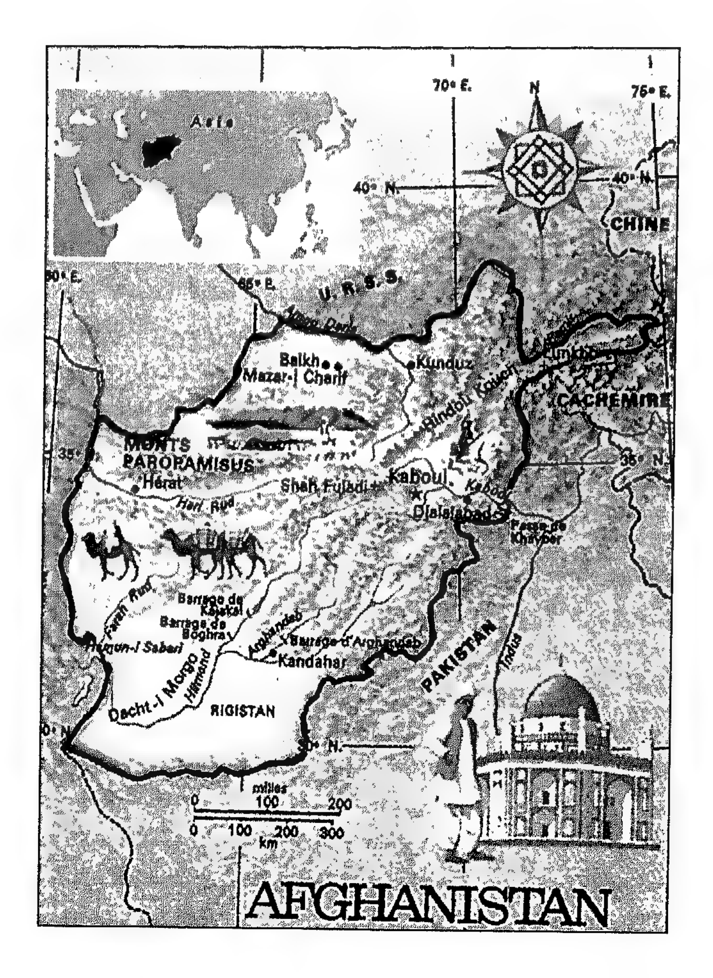
في السياسة الخارجية، حاول داكو التوفيق بين علاقته الوثيقة بفرنسا من جهة، وبين اتجاهه لانتهاج سياسة عدم الانحياز من جهة ثانية. فأقام علاقات مع الصين الشعبية، ما أثار نقمة جاك فوكار، المسؤول عن الشؤون الافريقية في قصر الاليزيه، وعمل على إطاحته. وبالفعل، ففي الأول من كانون الثاني ١٩٦٦، قاد الكولونيل جان بيديل بوكاسا (وهو ابن عم داكو ورئيس أركان الجيش وعريف سابق في الجيش الفرنسي) انقلابًا ضده واعتقله. وبعد ثلاثة أعوام من الانقلاب، قرر بوكاسا عدم محاكمة داكو «نظرًا للمسؤوليات الجسيمة التي تحمل أعباءها لسنوات خلت». وفي ١٩٧٦، عيّنه مستشارًا شخصيًا له. والواقع أن داكو كان يعمل، منذ ذلك الحين، بالتنسيق مع السياسة الفرنسية التي وجدت ان بوكاسا، رغم تفانيه في خدمة مصالحها، يسبّب لها من الإحراج أكثر مما يفيدها. ففي ١٩٧٩، وأثناء غياب بوكاسا خارج البلاد، تدخلت فرنسا تدخلًا مباشرًا، فأتت بداكو، الذي كان موجودًا في باريس، على متن إحدى طائراتها العسكرية وسلّمته رئاسة البلاد (أعلن داكو انها جمهورية). وقد سار داكو، منذ ذلك الحين، على سياسة بوكاسا نفسها لجهة الموالاة التامة لفرنسا.

* **غومبا، آبل Goumba, A.** (١٩٢٦ –): سياسي من جمهورية افريقيا الوسطى. التحق، بعد دراسته الثانوية، بكلية الطب في داكار (السنغال). بدأ ممارسة الطب في الكونغو، ثم عاد إلى أوبنغي ليدخل المعترك السياسي. انتخب نائب رئيس مجلس الرئاسة (١٩٥٧)، ثم تولى رئاسة هذا المجلس (١٩٥٨)، وانضم إلى حزب التجمّع الافريقي الذي كان يتزعمه ليوبولد سنغور. في ١٩٥٨، أي قبل نحو عامين من الاستقلال، أعلن بارتيليمي بوغندا، ولادة جمهورية افريقيا الوسطى، قبل قليل من مقتله في حادث انفجار طائرته أثناء التحضير لانتخاب جمعية تأسيسية، فأصبح غومبا رئيسًا للحكومة بالوكالة؛ لكن وزير الداخلية، دافيد داكو، أبعده عن منصبه في سياق فرضه لسياسة القوة على البلاد وبدعم من الفرنسيين. في ١٩٦٠، نالت جمهورية افريقيا الوسطى استقلالها عندما قرّر الجنرال ديغول منح السيادة الدولية إلى كل المستعمرات الفرنسية في افريقيا. وبعد أن فرض داكو نفسه رئيسًا للدولة، رفع الحصانة البرلمانية عن غومبا الذي اعتقل لأشهر طويلة قبل أن يقدم للمحاكمة.

في نهاية ١٩٦٢، وبضغط من الحكومة الفرنسية، أطلق سراح غومبا الذي قصد فرنسا حيث أكمل دراسته. لم يستطع العودة إلى البلاد بعد الانقلاب الذي قاده جان بيديل بوكاسا. وقد أصبح في ما بعد موظفًا في منظمة الصحة العالمية، ما أثار حفيظة بوكاسا الذي هدّد بوضع حد لنشاطه في

بلاده. وفي ١٩٧٢، أسس غومبا «اللجنة الثورية للتحرير الوطني» التي تحولت إلى «الجبهة الوطنية الأوبانغية – حزب العمل».

بعد التدخل الفرنسي الذي أطاح «الامبراطور» بوكاسا وأعاد داكو إلى السلطة (١٩٧٩)، التزم غومبا رفضه الاحتلال الفرنسي. لكنه استطاع العودة في ١٩٨١ بعدما اضطرّ داكو إلى إصدار «دستور ديمقراطي»، ورشّح نفسه في الانتخابات الرئاسية التي فاز بها داكو بفضل الدعم الفرنسي. وبعد أشهر، فرض داكو حالة الطوارئ وعمد إلى ملاحقة غومبا الذي فرّ إلى الخارج. وبعد انقلاب الجنرال أندره كولنغبا الذي أطاح داكو، عُرض على غومبا رئاسة جامعة بانغي (العاصمة). لكنه سرعان ما اعتقل مجدداً وهو في مكتبه في الجامعة في صيف ١٩٨٢ بتهمة إنشاء منظمة ثورية.



أفغانستان

بطاقة تعريف

الموقع: في قلب آسيا. تحيط بها تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، باكستان (بين طاجيكستان وباكستان شريط وكأنه ممر يصل أفغانستان بالصين)، وايران. يبدو سطحها وكأنه ملتقى (أو عقدة) السلسلة الجبلية التركية – الايرانية، وسلسلة آسيا الوسطى الجبلية (هيمالايا). ونادرًا ما نجد في أفغانستان منطقة يقل ارتفاعها عن سطح البحر عن ٦٠٠ م. السهل الوحيد المتوافر في أفغانستان هو سهل نهر أموداريا في الشمال، وهناك مساحة صحراوية وحيدة في الجنوب تدعى ريجستان.

المساحة: ٦٤٧,٤٩٧ كلم^{٢}.

العاصمة: كابول. واهم المدن: قندهار، هرارة، جلال آباد، مزار الشريف.

الاقتصاد: الزراعة هي القطاع الاقتصادي الأهم، ويعمل فيها نحو ٨٠٪ من مجموع العاملين. وتشكل ٨٠٪ من المداخيل. أهم المنتوجات الزراعية المصدرة: الصوف، القطن، الفواكه، الجلود، والأعشاب الطبية. وفي البلاد ثروات معدنية وطبيعية، أهمها: الغاز الطبيعي، الفحم، الملح، النحاس والرخام، وكذلك هناك النفط والذهب والفضة. تعتمد صناعتها على اليدويات، كصناعة السجاد التي يعمل فيها نحو ٠,٧٪

من مجموع اليد العاملة.
للاقتصاد الأفغاني ركيزتان: الزراعة وتربية الماشية. فالمزارعون ومربّو الماشية يشكّلون حوالى ٨٠٪ من مجموع السكان. كل أنواع الحنطة (بما فيها الأرز) تنمو في أفغانستان، لكن القمح هو الذي يحتل المرتبة الأولى في الأهمية. الفاكهة (البطيخ، الدرّاق، المشمش، التين، التفاح والإجاص) تزرع في مساحات واسعة. يجري تجفيف كميات كبيرة منها قبل تصديرها. زراعة الكرمة في هرارة وقندهار (خصوصًا) تنتج أكثر من ٣٠ نوعًا من العنب. القطن هي الزراعة الصناعية الأهم في البلاد.
ورغم ما يبذل من جهود مدنية (حضرية)، لا يزال هناك عدد كبير من البدو الرعاة الذين يتنقلون بحثًا عن الكلأ لماشيتهم. وهؤلاء ينتجون سلعة مهمة جدًا للصادرات وهي فرو الحملان الصغيرة.
الصناعة الحديثة لا تزال في أول الطريق. وهي بدأت في قطاع الصناعة النسيجية، وصناعة السكّر، وصناعة مواد البناء. أما الصناعة اليدوية التي بدأت منذ قرون عدة، فأهمها صناعة السجّاد والأغطية ذات الشهرة العالمية.
الوحدة النقدية: الروبية الأفغانية. و «أفغاني» التي هي الوحدة النقدية كانت تساوي وزنها، أي ما يعادل ١٠ غرامات من الفضة. كان سعر غالون البنزين في كابول ٢٥٠٠ روبية أفغانية قبل وصول المجاهدين إلى العاصمة واستلامهم السلطة فيها وانزلاقهم نحو القتال في ما بينهم (ربيع ١٩٩٢). فارتفع ثمنة إلى ٧ آلاف روبية أفغانية في آخر تلك السنة، وارتفعت أسعار المواد الأخرى.
ووصل الدولار الواحد إلى ١٢ ألف روبية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٢١ مليون نسمة (تقديرات ١٩٩٣). أغلبيتهم الساحقة من المسلمين السنّة. وهناك أقليات من الهندوس، والسيخ، واليهود.
الأفغان متعدّدو الاتنيات. أهم هذه الاتنيات «البشتون» الذين يشكلون لوحدهم ٥٥٪ من مجموع سكان أفغانستان، وهم من الأساس يحملون اسم «الأفغان» الذي سمّيت به البلاد (أفغانستان: بلاد الأفغان). ولغتهم، الأكثر انتشارًا، تنتمي إلى الأصل الهندو - إيراني. بعدهم يأتي الطاجيك الذين يتكلمون لهجة فارسية (داري). ثم أقليات أخرى تعود بأصولها إلى الغزاة المغول. أما الأوزبك والتركمان فمن أصول تركية - مغولية.

رغم هذا التنوّع الاتني بين الأفغان، جاء الإسلام ليوحّد بينهم. بدأ في أفغانستان منذ القرن الميلادي السابع. وقبل هذا التاريخ، كانت البوذية هي السائدة، والزرادشتية، والاعتقاد الغالب ان زرادشت نفسه ولد في بلخ في القرن السابع قبل الميلاد.

المشكلة القبلية والاقليمية: انّ رسم حدود افغانستان على النحو الذي رسمته بريطانيا خلال فترة سيطرتها المتقطعة عليها خلق مشكلات معقّدة جدًا داخل افغانستان، وبين افغانستان وجاراتها. وأهم هذه المشكلات تلك المتعلقة بقبائل البشتون (أو الباشتو)، وبقبائل البالوخ التي تعد نحو ٣,٥ ملايين نسمة.
بعد تقسيم الهند وقيام دولة باكستان بعد الحرب العالمية الثانية، جرى توزيع البشتون (٥٥٪ من الأفغان) بين دولتين: الجزء الأكبر في أفغانستان، والجزء الآخر في باكستان. وقد ظلت الحكومات الأفغانية المتعاقبة تعترض على هذا التقسيم لجماعة تتكلم اللغة نفسها، ولها التاريخ والتقاليد نفسها. وقد نتج عن ذلك قطيعة بين البلدين أدّت إلى أزمة بلغت ذروتها في ١٩٧٥، ولم تهدأ إلا بعد تدخّل بعض الدول (منها معظم الدول العربية) بحيث أمكن تخفيف التوتر دون إزالة أسباب الصراع.
أما بالنسبة إلى البالوخ، فإنهم يسيطرون على المناطق التي تشكل الحدود بين أفغانستان وايران وباكستان، أي على رقعة من الأرض تفصل مسافة ٥٠٠ ميل عن خليج عمان (المحيط الهندي). من هنا، كان حكّام أفغانستان يحلمون دائمًا بإنشاء دولة حليفة باسم «باشتونستان» تضم البشتون والبالوخ، بحيث يكون لأفغانستان منفذ على خليج عمان؛ إلا أن حلف السنتو (المعاهدة المركزية) قاوم حركة البالوخ الاستقلالية، وقرّب ما بين باكستان وأفغانستان بعد انتزاع داود خان السلطة في ١٩٧٣.
من جهة أخرى، وعلى صعيد العلاقات الباكستانية - الأفغانية في إطار المشكلة الإقليمية والحدودية الموروثة منذ زمن بريطانيا، فقد بدأت السلطات الباكستانية والأفغانية (في أواخر ١٩٩٣) بتنفيذ إجراءات أمنية عند نقطة حدود طورخم للتحقق من أوراق العابرين والمغادرين والقادمين إلى أفغانستان لمنع تنقل «العرب الأفغان» (راجع هذا الموضوع في سياق الصفحات التالية) والباكستانيين عبرها. وستطبق هذه الإجراءات

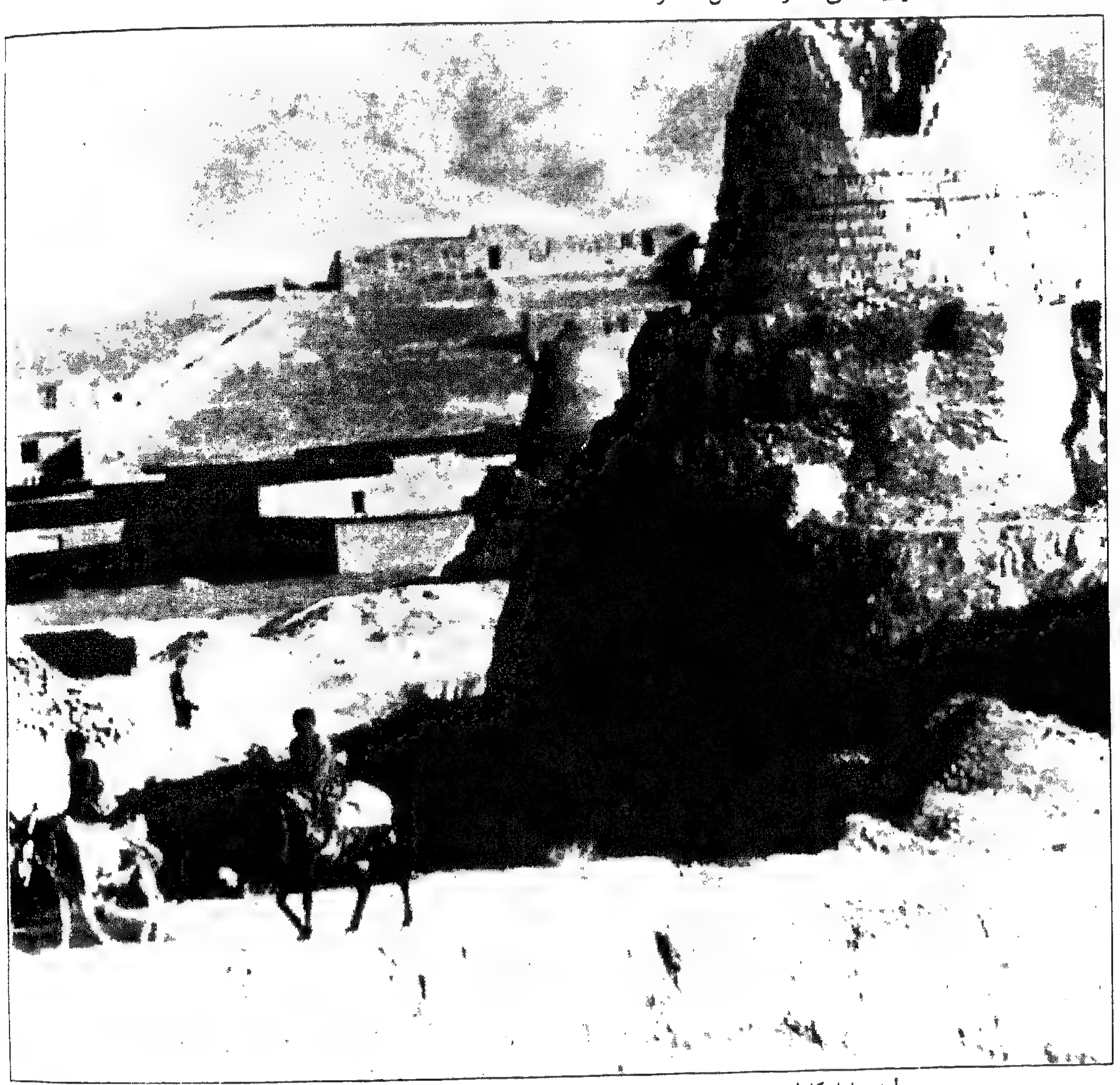
كخطوة تجريبية لستة أشهر ثم تنفذ بشكل فعّال. وسيطلب مستقبلًا من كل الأفغان والباكستانيين إبراز بطاقاتهم وجوازاتهم وتأشيرات سفرهم. وكانت الاجراءات ألغيت خلال فترة الجهاد الأفغاني لتسهيل تنقل المجاهدين بين أفغانستان وباكستان عبر الممرات غير الرسمية. ويصعب إعادة تطبيقها بشكل فوري في المنطقة الحدودية التي يسكنها أبناء عرق واحد تجمعهم لغة واحدة وقرابة.

وعزا الباكستانيون هذه الاجراءات الأخيرة إلى عدم تجديد البلدين اتفاق ترسيم الحدود الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني ١٨٩٣، والمفترض تجديده بعد مئة عام. ومعلوم انّ قضية الحدود ومطالبة الحكومات الأفغانية بمنطقة سرحد التي تسكنها غالبية بشتونية وتّرتا العلاقات بين البلدين أكثر من مرة. لكن سنوات الجهاد ودعم باكستان للمجاهدين ابعدت القضية عن الاهتمام ولكن لم تحسمها تمامًا.

وثمة مشكلة قبلية وإقليمية وحدودية أخرى متعلقة بالأوزبك. طرحت نفسها في أواسط ١٩٩٣ من دون أن تأخذ حجمًا كبيرًا، لكنها قد تنذر بمشكلة أخرى لاحقًا (راجع: «دوستم، عبد الرشيد». في باب زعماء ورجال دولة).

نبذة تاريخية

بسبب موقعها في قلب آسيا، عند مفترق الطرق التي تصل الشرق بالغرب، شكّلت أفغانستان، منذ القدم، ممرًا لعدد من الهجرات والغزوات. وهذه البلاد التي غزاها الفرس، واليونان، والسيت (Scythes)، والهون، والترك، والعرب، والمغول، لا يمثل تاريخها أية استمرارية حتى القرن الثامن عشر.



أحد مداخل كابول.

منذ الفتح الإسلامي، في القرن السابع، دخلت أفغانستان مرحلة تميزت بسلسلة من التغييرات السريعة. فقد سيطر العرب، في بادئ الأمر، على مناطق الشمال، ثم تقدموا نحو الشرق. ثم أخذ الإيرانيون الذين اعتنقوا الإسلام يسيطرون شيئًا فشيئًا على هذه المناطق (القرن التاسع). وفي بداية القرن العاشر، بسطت أسرة «الراظنويين» (Rhaznévides) من أصول تركية، نفوذها على كامل أفغانستان. ثم استطاع أمير «الرور» (Rhur) أن يطردهم، ويؤمن السيطرة لأتباعه حتى القرن ١٣.

في ١٢٢١، غزا المغول أفغانستان، وكانوا بقيادة جنكيزخان، فأعملوا السيف والنار والدمار في كل مكان حلّوا فيه. وفي ١٣٨٠، كان دور تيمورلنك الذي لم يكن أقل عنفًا من جنكيزخان في تعامله مع السكان والممتلكات في أفغانستان. وفي بداية القرن ١٦، كانت البلاد قد أصبحت من ضمن الامبراطورية الفارسية التي كانت مقاليد الأمور فيها بيد الصفويين.

أخيرًا، استطاعت قبيلة الباتان (الأفغانية) أن تؤسس دولة مستقلة، بعدما نجحت (١٧٤٧) في تحقيق وحدة عدد من القبائل وإقناعها بالالتفاف حولها. وكان على هذه الدولة الفتية، في القرن ١٩، أن تحارب ضد دولتين كبيرتين، روسيا وبريطانيا، اللتين كانتا تتنازعان السيطرة على آسيا الوسطى. وقد كتب النصر لبريطانيا في آخر المطاف، فأصبحت أفغانستان (١٨٧٩) محمية بريطانية. وفي ١٨٩٣، وقّعت أفغانستان مع البريطانيين معاهدة عيّنت بموجبها حدود أفغانستان مع روسيا والهند. وحافظت أفغانستان على سياسة الحياد أثناء الحرب العالمية الأولى. إلا أنه، في ١٩١٩، نشب نزاع بينها وبين بريطانيا، تمكّنت بنتيجته أفغانستان من الظفر باستقلالها الكامل والناجز.

وحافظت أفغانستان على حيادها مرة أخرى في الحرب العالمية الثانية. لكن، في ١٩٤٧، بدأ خلاف حاد بينها وبين باكستان التي كانت تدعي بعض الحقوق الاقليمية في مناطق أفغانية يقطنها «الباتان»، في حين كان يعتبر الأفغان أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من أفغانستان. وقد توصّل البلدان، في ١٩٦٣، الى إقامة علاقات دبلوماسية بينهما.

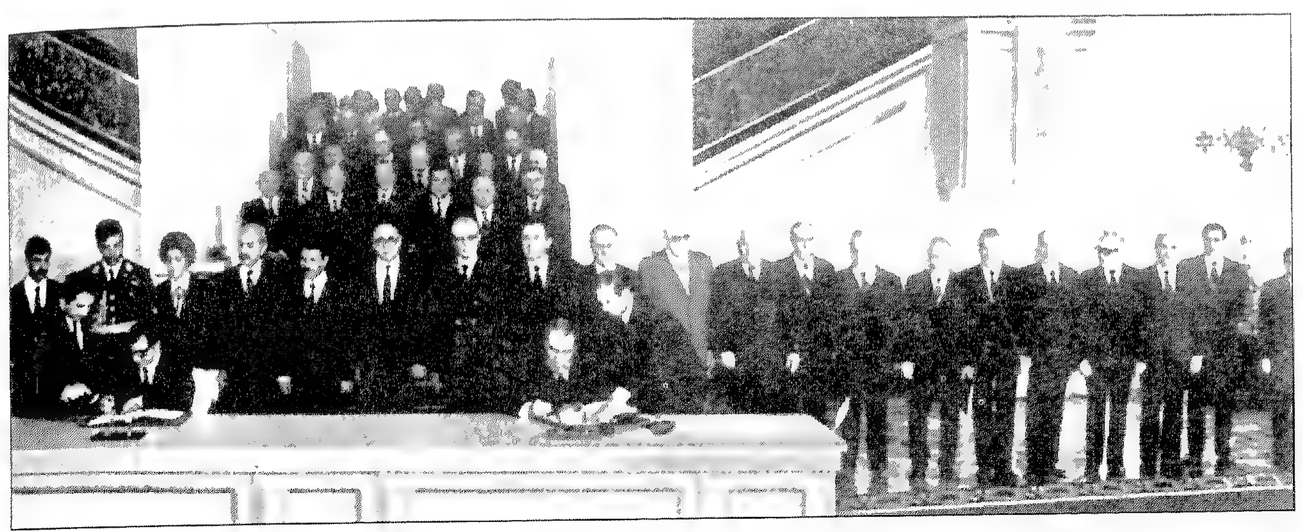
في العام نفسه (١٩٦٣)، عرض الملك محمد الظاهر شاه (اعتلى العرش الأفغاني منذ ١٩٣٣) دستورًا جديدًا للبلاد وافقت عليه الجمعية التشريعية في العام التالي (١٩٦٤). وبموجب هذا الدستور أصبحت السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء الذي يعينه الملك، والسلطة التشريعية بيد البرلمان المكوّن من مجلسين.

لكن، في العام ١٩٧٣، وقع انقلاب عسكري حمل إلى السلطة الجنرال محمد داود خان الذي أعلن الجمهورية. وفي نيسان ١٩٧٨، وقع انقلاب عسكري آخر، بتوجيه من الحزب الشيوعي الأفغاني بشقيه: البارشام والخلق، وكان انقلابًا دمويًا إذ أعدم داود خان ومئات من مناصريه. وبعد فترة، حسم الصراع على السلطة لمصلحة حزب الخلق الذي يتزعمه محمد نور طرقي.

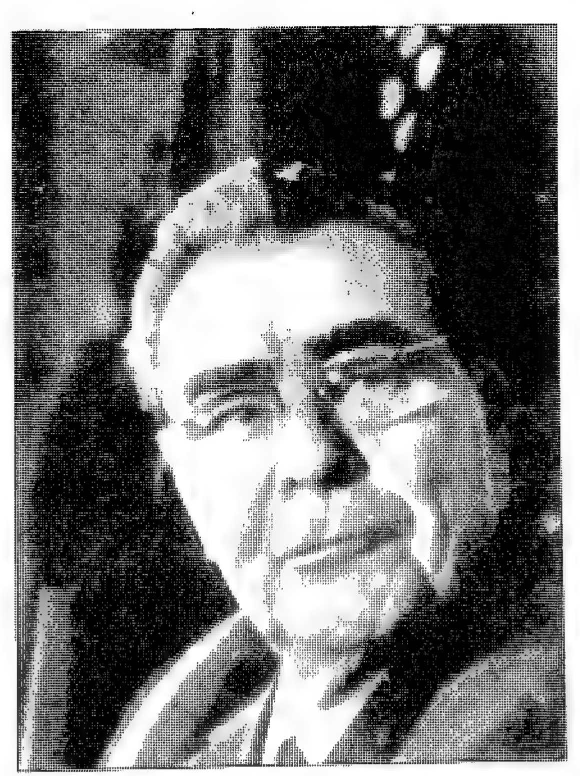
مع هذا الحزب، وزعيمه، سارع الاتحاد السوفياتي (والحزب الشيوعي) إلى ترسيخ نفوذه داخل السلطة وفي البلاد عمومًا، في حين كانت المعارضة ما زالت مفككة وضعيفة، لكنها في الوقت نفسه أعلنت «الحرب على الملحدين»، ورأت في ايران، وباكستان، والصين والولايات المتحدة حلفاء طبيعيين لها. وفي أواسط أيلول ١٩٧٩، قلب محمد طرقي وقتل. وبعد أشهر قليلة (أواخر كانون الأول ١٩٧٩)، جرى انقلاب على حفيظ الله أمين وقتل مع جميع أفراد عائلته، واستدعي بابراك كارمال (بتأثير سوفياتي مباشر) من ألمانيا «الشرقية» لتسلّم السلطة.

الغزو السوفياتي

مقدّمات: نقطة البداية في تأريخ هذا الغزو (في إطار التاريخ المعاصر لأفغانستان) كانت في شهر تموز ١٩٧٣. عندما أطاح رئيس الحكومة السابق، محمد داود، النظام الملكي وأعلن قيام الجمهورية. المعارضة القوية ضد النظام الجديد جاءت من الشيوعيين الذين كانوا قسمين: «بارشام» (حزب العلم). و «خلق» (حزب الشعب).



بعد قبيل من تسليمه السلطة في كابول على يد الجيش الأحمر. كارمال يوقّع (في موسكو) اتفاقاً مع الزعيم السوفياتي.



ليونيد بريجنيف.



بابراك كرمال.

بارشام أيّد الانقلاب واشترك في مسؤوليات حكومية، وراح يفرض وجهات نظره الإصلاحية على النظام الجديد. إلا أن الحياة اليومية للشعب الأفغاني لم تتحسن. الإصلاحات بقيت من دون تنفيذ، والإقطاعيون حافظوا على امتيازاتهم والفقراء ازدادوا فقرًا.

في ٢٧ نيسان ١٩٧٨، نفّذ الشيوعيون انقلابًا عسكريًا، فقتلوا الرئيس محمد داود ومئات من أنصاره، وأعلنوا قيام «الجمهورية الثانية». هنا، اجتمعت الحركات الإسلامية التي كانت تملك قواعد شعبية كبيرة في البلاد، وأعلنت اتحادها في حركة تعمل من أجل تغيير النظام «الكافر» بالقوة. فكانت بداية الصدام المسلّح بين حكم جديد له مواقعه الشعبية، ومعارضة لها أيضًا مواقعها الشعبية. عند هذا المفترق، كان الصراع في البلاط الملكي أو الصراع بين البلاط الملكي وخصومه قد انتهى ليصبح الصراع بين قوتين شعبيتين، واحدة في السلطة وأخرى في المعارضة. فكانت الشرارة الأولى في حرب أهلية طاحنة لم تنته بعد (ونحن الآن في ربيع ١٩٩٤).

ثمة أمر كان يصب في خانة المعارضة الإسلامية. فالخلافات بين الشيوعيين أنفسهم كانت كافية لإضعاف النظام القائم وإسقاطه: حزب خلق كان يعمل للاستفراد بالسلطة وإقصاء حزب بارشام عنها؛ كان خلق قويًا في أوساط الموظفين وسكان المناطق الريفية وخصوصًا في الأوساط العسكرية. في حين كان بارشام قويًا في الأوساط البورجوازية وبين المثقفين والتقنيين الذين درسوا في الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية. فأدّى الصراع المكشوف بين الحزبين إلى انتصار حفيظ الله أمين، زعيم خلق، فقتل محمد طرقي في ١٤ أيلول ١٩٧٩.

أعلن حفيظ الله القطيعة مع موسكو مؤكّدًا على إقامة «جمهورية ماركسية ثورية» تختلف في «المفاهيم الثورية» عن الفلسفة والمفاهيم «التقليدية» في الاتحاد السوفياتي.

الغزو: كان على موسكو أن تحسم الموقف بسرعة. فراح الزعيم السوفياتي، ليونيد بريجنيف، يبحث عن مسؤول أفغاني شيوعي يطلب تدخّل موسكو بموجب اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الدولتين. ووجد الرجل المناسب: بابراك كارمل، زعيم بارشام الذي نفاه حفيظ الله إلى براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا (السابقة). فظهر كارمل فجأة على رأس السلطة وسارع إلى تقديم طلب إلى الاتحاد السوفياتي يطلب منه إرسال قواته إلى أفغانستان للدفاع عن أراضيها ضد «مؤامرة امبريالية»، وذلك بموجب الاتفاق الثنائي بين كابول وموسكو.

في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩، دخل ٨٥ ألف جندي سوفياتي الأراضي الأفغانية يتقدمهم كارمل نفسه. وقتل حفيظ الله أمين وصار كارمل رئيسًا للجمهورية.

وسرعان ما اتضحت خطوط الموقف (دوليًا وداخليًا): استنكار دولي للغزو، خاصة من جانب الولايات المتحدة الاميركية والعالم الإسلامي (بما فيه أغلبية الدول العربية)؛ وتوقع الرأي العام الدولي «فيتنامًا» سوفياتية هذه المرة قياسًا على تعلّق الأفغان بالدين من جهة، وشدّة بأسهم في القتال من جهة ثانية. وكان التدخل الجديد بمثابة نقلة نوعية جديدة جعلت الاتحاد السوفياتي على مقربة من الخليج (العربي من الوجهة العربية، والفارسي من الوجهة الايرانية) حيث كانت التطورات تتلاحق مع قيام الثورة الإسلامية في ايران. الولايات المتحدة فرضت حظرًا على تصدير المنتجات الأميركية إلى الاتحاد السوفياتي، وقاطعت الألعاب الأولمبية في موسكو، وألغت قرارها بالتوقيع على معاهدة «سالت ٢» للحد من انتشار الأسلحة. ودول غربية أخرى لحقت واشنطن واتخذت

تدابير مماثلة. فتطورات هذه المرحلة ومؤشراتها دلت على أن مرحلة الانفراج الدولي بين الدولتين العظميين قد انتهت، وعاد الصراع المكشوف بين الكبار على تقاسم مواقع النفوذ في العالم إلى أيامه الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

المقاومة الأفغانية: قادة الجيش السوفياتي (الجيش الأحمر) في ثكنات كابول اعتقدوا ان المسألة لن تتعدى نزهة بسيطة في مواجهة مقاومة فقيرة وضعيفة ومزوّدة ببنادق تعود إلى الحرب العالمية الثانية. فقرّروا تدعيم سلطتهم في العاصمة والمدن الرئيسية الكبرى تاركين موضوع السيطرة على الجبال البعيدة والمناطق الريفية إلى وقت لاحق. لكن المجاهدين الأفغان الموزّعين على ٢٥ تنظيمًا راحوا يحصنون مواقعهم في المناطق التي لم تكن قد سقطت بعد في يد القوات السوفياتية. أكثر من ٨ آلاف مقاتل يدعمهم عدد مماثل من المقاتلين عند اللزوم كانوا يحرسون قراهم وقبائلهم في المرتفعات أصبحوا قوة منظمة لا همّ لها إلا «الجهاد المقدس» ضد الغازي الشيوعي.

في ربيع ١٩٨٠ (بعد أشهر قليلة من الغزو)، شنّت القوات السوفياتية أول هجوم كبير على المرتفعات الأفغانية بواسطة الدبابات والمدرعات الحديثة تحميها الطائرات وتدعمها المدفعية الثقيلة. هاجمت منطقة بانشير. المقاومة غير موجودة. الوحدات السوفياتية تتقدم على الطرقات الوعرة، وإذا بالمجاهدين يهاجمونها بصورة مفاجئة ويوقعون فيها الإصابات والخسائر الفادحة. وقبل أن يستفيق الجنود السوفيات للرد على الهجوم كان المجاهدون قد اختفوا في الجبال. ومرت أربعة أشهر على هذه الحال أيقن السوفيات خلالها أن الأمر عكس ما كانوا يتوقعون تمامًا.

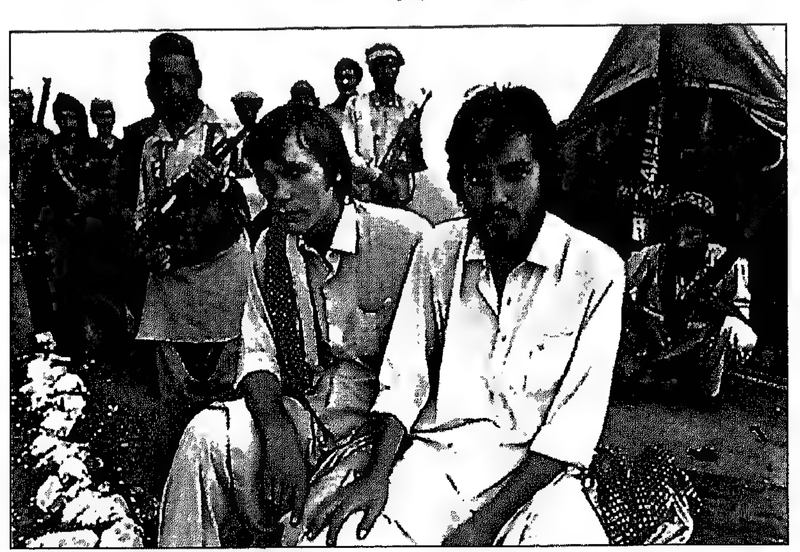
عاد السوفيات من مغامرتهم في عمق البلاد إلى العاصمة كابول. وراح الطيران السوفياتي يغير في شكل دائم على المرتفعات الجبلية. لكن مصير المنطقة لم يتبدل، واستمرت المقاومة الأفغانية هناك، بل نمت.

في العاصمة، لم يكن الوضع السياسي أفضل من الوضع العسكري في المناطق. لم تتمكن موسكو من تحقيق المصالحة بين الحزبين الشيوعيين: خلق وبارشام. كذلك لم يتمكن الرئيس كارمل من الحصول على الشرعية الشعبية، والإدارة السوفياتية صارت تتدخل في الكبيرة والصغيرة. بعض الإجراءات اعتمدت لإرضاء الرأي العام الأفغاني مثل استبدال العلم الأحمر بالعلم الأخضر. إلا أن حرب العصابات في المرتفعات وعلى حدود المدن والأقاليم صارت أكثر عنفًا، والعمليات ضد القوات السوفياتية والحكومية ازدادت يومًا بعد يوم، أهمها، في المرحلة الأولى من الغزو، العملية التي وقعت في ٢٨ أيلول ١٩٨٢، حيث هاجم المجاهدون الأفغان قافلة سوفياتية وقتلوا حوالي ٢٠٠ عنصر من الجنود السوفيات في وادي كينار. وبعدها بنحو شهرين وقعت قافلة أخرى في كمين في نفق سالانغ على ارتفاع ٣٠٠٠ م وقتل حوالي ٧٠٠ جندي سوفياتي.

«فيتنام» سوفياتية: حاول الزعيم السوفياتي أندروبوف (الذي خلف بريجنيف) تغيير أسلوب سلفه في أفغانستان. فأوقف العمليات العسكرية وراح يحاور رجال القبائل ويرسل عناصر المخابرات إلى قبائل أخرى في محاولة لشق وحدة المقاومة الأفغانية. وعاجل الأجل أندروبوف، فجاء تشيرينكو الذي عاد إلى أسلوب بريجنيف. فشنّ السوفيات، في ١٢ نيسان ١٩٨٤، هجومًا كبيرًا في منطقة بانشير. عشرون ألف جندي سوفياتي وستة آلاف جندي أفغاني حكومي شاركوا في الهجوم



مجاهدون أفغان بدأوا مقاومة السوفيات بأسلحة بدائية.



اسيران سوفياتيان لدى المجاهدين.



صاروخ ستاينغر في يد المقاومين.



بقايا دبابة سوفياتية.



تاجر سلاح أفغاني في بيشاور

تحت غطاء لم يعرف له مثيل من طائرات الميغ وطائرات الهليكوبتر للقضاء على قوات القائد مسعود الذي امتلك شهرة أسطورية في مقارعة الاحتلال. لكن مسعود كان قد ترك المنطقة مع قواته عشية



أب وابنه قبيل الانسحاب السوفياتي.

الهجوم. وعندما انتشرت القوات السوفياتية والحكومية في المنطقة ظهر المجاهدون وراحوا يشنون حرب إبادة ضدها: صواريخ ستاينغر التي كانوا قد حصلوا عليها من الاميركيين استطاعت أن تحيّد الطائرات السوفياتية في المعركة، وظفروا بمعارك برية في حملتين متلاحقتين ما جعل القيادة السوفياتية تعتمد على الوحدات الخاصة وقوات الكوماندوس التي مكّنتها من السيطرة على أرض لا تتعدى ١٥٪ من الأراضي الأفغانية.

سياسيًا ودوليًا، استمرّت الإدانة الدولية للغزو السوفياتي، بما فيها قرارات الأمم المتحدة. وكانت هذه الإدانة متوازية وتصاعد عمليات الثوّار الأفغان ضد القوات السوفياتية والحكومية، وتزايد موجات اللاجئين الأفغان إلى باكستان (وصل عددهم إلى نحو ثلاثة ملايين في أوائل ١٩٨٣). وفي ربيع ١٩٨٣، بدأ السوفيات يلمحون إلى أن الحكومة الأفغانية (الموالية لهم) والحكومة الباكستانية تسعيان إلى «حل يمكّننا من سحب قواتنا». وقد بدأت، بالفعل، في ١١ نيسان ١٩٨٣، في جنيف، مفاوضات غير مباشرة جديدة (الأولى في حزيران ١٩٨٢) بين باكستان وأفغانستان ضمن تصوّر عام بأن السوفيات يسعون إلى حل الأزمة الأفغانية سياسيًا.

وانقضى عام ١٩٨٤ على استمرار عمليات المقاومة التي كانت تطال أحيانًا وتضرب في العاصمة كابول. وكذلك استمرت مساعي الأمم المتحدة، عبر مبعوثها كوردوفيز الذي قام بجولات مكوكية بين إسلام آباد وكابول، مهّدت إلى محادثات مكوكية بدأت (في آب ١٩٨٤) بين وزيري خارجية باكستان وأفغانستان.

نهاية مرحلة: عندما جاء ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في موسكو وباشر سياسة مختلفة عن السياسة السوفياتية السابقة، سواء في الداخل أو الخارج، بادر إلى إطاحة حكم كارمل (أيار ١٩٨٦) وعيّن مكانه الدكتور نجيب الله، وعرض على فصائل المقاومة خطة للسلام في البلاد، وراح يتفاوض مع أركان النظام الملكي السابق ومع الحكومة الباكستانية التي تدعم الثوّار الأفغان. في الوقت نفسه، طلبت القيادة السوفياتية الجديدة (بزعامة غورباتشوف) من الولايات المتحدة مساعدتها على انهاء الأزمة الأفغانية. إذ إن واشنطن لعبت الدور الأول في معارضة الغزو السوفياتي لأفغانستان ووجوده هناك، وفي تسليح ودعم المقاومة الأفغانية. أي ان دورها في أفغانستان كان مشابهًا تمامًا للدور السوفياتي عندما كانت هي متورطة في فيتنام.

وضع الأميركيون هذا الطلب السوفياتي في سياق سياسة متكاملة رسموا هم خطوطها، وعلى



الضباط الأفغان يودّعون السوفيات أثناء إنسحابهم.

أساسها تمّت لقاءات قمة بين الزعيم السوفياتي غورباتشوف والرئيس الأميركي رونالد ريغان. وفي إطار سياسة انفراج جديدة، والحد من الأسلحة النووية، وحل المشكلات الدولية، اتفق الجبّاران (كانت لا تزال تسمية الدولة «الجبار» سارية على الاتحاد السوفياتي) على حل الأزمة الأفغانية عن طريق انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، وكان هذا الاتفاق عقب لقاء بينهما في جنيف (١٤ نيسان ١٩٨٨).

وبالفعل، بدأ السوفيات انسحابهم من أفغانستان في ١٥ أيار ١٩٨٨، على أن يستكمل في مدة أقصاها سنة واحدة. ولم تمضِ سنة حتى أعلن السوفيات إتمام انسحابهم في ١٥ شباط ١٩٨٩. أما حصيلة ما تكبده السوفيات من خسائر نتيجة غزوهم أفغانستان، فقد دار متوسط الأرقام التي تناقلتها الدراسات حول: ١٠٣٠٠ قتيل، و ٤٠ ألف جريح، و ١٠٠ مليون دولار.

خريطة القوى السياسية الأفغانية

في أجواء الانسحاب السوفياتي

خطر اللبننة: عبارة «اللبننة» (وكانت الحرب اللبنانية لا تزال تتفاقم منذ اندلاع شرارتها في نيسان ١٩٧٥، وقد أصبحت طاغية في استعمالها ودلالتها حتى كاد العالم ينسى عبارات أخرى مشابهة استعملت قبلًا مثل «القبرصة» و «البلقنة») بدت مخيمة على رؤوس القادة الأفغان كما على رؤوس المحللين الذين غلب عندهم توقّع حرب أهلية لا بد آتية لتعصف بأفغانستان عقب تحريرها من السوفيات.



المجاهدون يوم دخولهم العاصمة كابول.

فبدأت على الفور (أي مع حديث انسحاب السوفيات ومع بدايته وعقب انتهائه) تتواتر أنباء عن ازدياد حدة التوتر بين الفئات الأفغانية المناهضة للحكومة إلى درجة الصدام والقتال. والمعلوم ان القوات المسلحة الأفغانية، بما في ذلك الطيران والميليشيا الشعبية، بلغت حوالى ١٠٠ ألف رجل. وبالمقابل، قدّر عدد قوات الثوار المقاومين بحوالى ٦٥ ألف رجل. وهذه الأرقام لا تشمل آلاف الرجال المسلحين الذين انتشروا في طول البلاد وعرضها تحت القيادات المحلية والقبلية. وقدرت المساعدات التي تلقاها الثوّار بمختلف فئاتهم وتنظيماتهم من أميركا وبقية الدول أكثر من ٢,١ بليون دولار من بداية ١٩٨١ حتى الانسحاب السوفياتي.

ولاحظ المراقبون السياسيون في بيشاور (في الباكستان) تزايد الجدل والخلاف بين فئات المعارضة كلما كان يقترب موعد الجلاء السوفياتي، وتوقعوا انفجارًا لصراع مسلّح بين هذه الفئات في تسابقها إلى تولي السلطة في كابول.

ومن المعروف ان الوحدة الأفغانية، من الأساس، هي مفهوم هش لأكثر من ١٥ مليون نسمة. ففي البلاد أكثر من ٧٠ فئة إتنية، لكل واحدة لهجتها الخاصة وولاءاتها الخاصة. وقد سيطرت على

الثوّار سبع منظمات، منها أربع يمكن وصفها بالأصولية الإسلامية وتحاول إقامة حكومة دينية مشابهة لإيران، وثلاث منظمات أخرى تريد إقامة حكومة معتدلة غير خاضعة لرجال الدين.

وحاول قلب الدين حكمتيار، رئيس الحزب الإسلامي، والأكثر تطرفًا بين الفئات الأصولية، أن يكون قائد أفغانستان الجديدة، ودعا إلى إقامة حكم اسلامي والانضمام إلى باكستان في إطار دولة إسلامية أوسع. وهذا ما دعا الفئات المعتدلة إلى الخوف من حكمتيار وأعدّوا لمقاومة خططه إذا اقتضى الأمر. فصرّح أحد قادتهم: «إن شعب أفغانستان لا يمكن أن يرضى أبدًا بأية حكومة تفرض عليه فرضًا وبالقوة، وإذا حدث ذلك فستتحول أفغانستان إلى لبنان آخر».

الملك ظاهر شاه: انتقد المعتدلون موقف حكمتيار الذي أدّى إلى استبعاد دعوة ظاهر شاه، ملك أفغانستان السابق، الذي دعا المعتدلون وقادة القبائل وزعماء الريف ووجهاء المدن إلى عودته.

في الماضي، لم يكن للأصوليين سوى منظمات ضعيفة لم تكن تملك أية قواعد في المدن، واعتقد أنها لم تستطع منافسة المنظمات المعتدلة لا في المدن ولا في الأرياف. ففي استقصاء جرى، في أجواء الانسحاب السوفياتي، بين اللاجئين الأفغان في الباكستان شمل ١٠٦ معسكرات من مجموع ٢٤٦ معسكرًا أبدى ٧١,٦٥٪ منهم رغبتهم بعودة الملك ظاهر شاه ليكون على رأس الحكومة الأفغانية القادمة. وكان الملك شاه (٧٣ سنة) يقيم في روما ويذكر الناس بالاستقرار النسبي والعلاقات الودية بين أفغانستان وجيرانها أيام حكمه.

الحكومة: لم يقتصر خطر الحرب الأهلية على المنازعات بين فئات المقاومة المختلفة ما بين إسلاميين أصوليين ومعتدلين. فحكومة نجيب الله (التي ودّعت القوات السوفياتية) استعدت، من



دورية عسكرية نظامية في العاصمة.

جهتها، لاحتمالات سيطرة قوات المقاومة على أجزاء من أفغانستان على أن لا تتعدى حدودًا معينة وأن لا تكون من ضمنها العاصمة والشمال.

لذلك، عملت هذه الحكومة، التي تستند إلى جيش قوي جيد التدريب وإلى قطاع مهم في البلاد بعيد عن النفوذ القبلي والقوى الدينية والتقليدية، على تحصين نفسها في الشمال (المنطقة الأكثر ثراء وتضم معظم الثروات المعدنية والزراعية في البلاد كما انها المنطقة المتاخمة للحدود السوفياتية، وتتميز بسهولها الواسعة التي يصعب فيها قيام حرب عصابات أو معارضة مسلحة من أي نوع). فقد لوحظ أن الحكومة عكفت على القيام بخطط تنمية واسعة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه المناطق التي يغلب فيها رأي عام يخشى سيطرة القوى القبلية على بقية البلاد.

هكذا، لاح في الأفق، ومع انسحاب القوات السوفياتية، شبح حرب أهلية: ريف متخلف وقبائل متناحرة في أنحاء أفغانستان، وحكومة مستقرة وصديقة للسوفيات في الشمال.

الباكستان وحكومة أفغانية معارضة: أعلن قادة المقاومة الأفغانية المقيمون في باكستان حكومة مؤقتة بتشجيع ودعم من الحكم الباكستاني (الرئيس ضياء الحق). والحقيقة أن المقاوة داخل أفغانستان لم تكن تتأثر إلا قليلًا بقادة تحالف الأحزاب المعارضة المقيمين في باكستان والمستمتعين بالرخاء فيها.

فكان هناك خلاف في النظرة إلى مستقبل أفغانستان بين قادة المقاومة في الداخل وبين حكومة الجنرال ضياء الحق في باكستان من جهة والحكومة الأفغانية المؤقتة المقيمة في باكستان من جهة ثانية. ففي حين نظر قادة الداخل إلى بناء أفغانستان جديدة ومستقلة وحرة ولكن على علاقات جيدة مع جيرانها بما في ذلك الاتحاد السوفياتي، فإن الجنرال ضياء الحق أراد حكومة أفغانية موالية لباكستان وسياساته. ولهذا فإن حكومة الجنرال ضياء الحق كانت تعطي حصة الأسد من المساعدات والأسلحة المقدمة للثورة الأفغانية، إلى جماعة الحزب الإسلامي بقيادة قلب الدين حكمتيار.

وانطلقت حسابات ضياء الحق من أن شمال باكستان المتاخم لأفغانستان تقطنه القبائل الأفغانية التي لم تكن يومًا على علاقة جيدة بالحكومة الباكستانية. ويمكن متى انتهت الحرب وعادت الأمور إلى نصابها أن تبدأ مطالب هذه المناطق بالمزيد من الحريات السياسية ومعارضة سياسات الجنرال ضياء الحق، ونشوب الحساسيات بل والعداء التقليدي بين باكستان وأفغانستان. ومن المعروف أن بريطانيا ضمّت مناطق شاسعة من الأراضي الأفغانية وسكّانها الأفغان إلى الهند أيام الحكم الاستعماري والتي أصبحت اليوم جزءًا من باكستان. وهؤلاء الأفغان داخل باكستان يتوجهون دائمًا إلى أفغانستان ويتوقون إلى تحقيق وحدتهم القومية في إطار الدولة الأفغانية.

فإذا كانت السياسة الباكستانية قد التقت مع المقاومة الأفغانية أثناء الغزو السوفياتي لأفغانستان، فإن عودة أفغانستان المستقلة أنهت هذا اللقاء وأعادت التناقضات بينهما إلى سابق عهدها.

أفغانستان بعد خروج السوفيات

انهيار الشيوعيين: بدأت بوادر ترنّح نظام الرئيس نجيب الله في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٢ عندما أعلن الجنرال عبد المؤمن التركماني الذي كان قائد اللواء العسكري المكلف حماية الشريان الحيوي الواصل بين كابول وحيرات على الحدود الأوزبكية انشقاقه عن الجيش. وسيطر عبد المؤمن بذلك على طريق الإمدادات التي تصل إلى نظام كابول السابق.

وانضم إلى عبد المؤمن الجنرال عبد الرشيد دوستم (قائد الميليشيات الأوزبكية حاليًا) والجنرال سيد منصور نادري (قائد الميليشيات الاسماعيلية). وأحس نجيب الله ببداية تصدع نظامه عندما شكّل الجنرالات المنشقون مطلع آذار ١٩٩٢ تحالفًا مع «أسد بانشير» أحمد شاه مسعود قائد قوات الجمعية الإسلامية، أحد الفصائل الرئيسية للمجاهدين (المقاومين).

وأخذت قوات التحالف المذكور الذي سمي في حينه «مجلس الجهاد» تسيطر على مناطق الشمال. ولم ينته الشهر حتى استولت قوات التحالف بالتعاون مع حزب «الوحدة» الشيعي الموالي لطهران على مدينة مزار الشريف التي أصبحت أول مدينة يفقد فيها النظام الشيوعي معقلًا مهمًا من معاقله منذ انسحاب الجيش الأحمر من البلاد من شباط ١٩٨٩.

في الشهر نفسه، واصل الوسيط الدولي بينون سيفان رحلاته المكوكية بين مزار الشريف وشاريكار (قرب كابول) التي اتخذها مسعود مقرًا له. وفي ١٤ منه سقطت مدينة شاريكار عاصمة بروان في يد مسعود وحلفائه وسقطت معها قاعدة بغرام الجوية، وهي الأهم في البلاد. واستولى التحالف على ١٦٠ طائرة مقاتلة ومروحيات من مخلفات النظام الشيوعي.

وبعد جولات قام بها الوسيط الدولي بين كابول وإسلام آباد، تمكّن من إقناع نجيب الله بالتنحي لمصحلة حكومة اقترحت الأمم المتحدة تشكيلها من شخصيات محايدة. ولم تر هذه الحكومة النور. وفي ١٦ نيسان منعت الميليشيات المتحالفة مع مسعود الرئيس نجيب الله من الهرب عبر مطار العاصمة الدولي للانضمام إلى عائلته في الهند. ونقل الرئيس السابق إلى مقر الأمم المتحدة.

خلافات المجاهدين: وقاد دوستم وشركاؤه، وفي مقدمهم مسعود، انقلابًا في كابول. ودعا الأخير قادة المجاهدين إلى الاتفاق على صيغة لحكومة جديدة تملأ فراغ السلطة. غير ان خلافات قادة الفصائل السبعة وأحزاب الشيعة أخّرت اتفاقهم أيامًا. وخرجوا يوم ٢٤ من الشهر نفسه باتفاق في بيشاور (الباكستانية) على إسناد مهمة رئاسة مجلس انتقالي لفترة شهرين إلى صبغة الله مجددي زعيم «حركة الخلاص الإسلامية» المعتدل على أن يتولى رئاسة الدولة لفترة أربعة أشهر أخرى زعيم الجمعية الإسلامية برهان الدين رباني.

وتقرر في بيشاور أن تسند مهمة رئاسة الوزراء إلى شخصية من الحزب الإسلامي الذي يتزعمه المتشدد الأصولي والوجه الأبرز بين المجاهدين المهندس قلب الدين حكمتيار الذي رفض التحالف بين مسعود والميليشيات وهاجم كابول في ٢٦ الشهر نفسه. فدخل المجاهدون للمرة الأولى في مواجهة عسكرية مكشوفة أمام أضواء الاعلام الغربي المسلطة عليهم.

وتمكّن التحالف الذي يقوده مسعود من طرد قوات الحزب الإسلامي إلى الأطراف الجنوبية



مجاهد أفغاني.

للعاصمة. وانهالت الصواريخ على رؤوس سكان كابول مخلفة ضحايا وتساؤلات في شأن ما آلت إليه الأمور بين رفاق السلاح. وفي ٢٩ الشهر نفسه دخل مسعود العاصمة كابول على رأس قافلة من الرجال والعتاد والمؤن ليصبح الرجل القوي فيها بصفته وزيرًا للدفاع في حكومة مجددي. وأعلن أن حكمتيار المعارض لوجود الميليشيات في العاصمة، منشقّ ويجب معاقبته.

وظل التوتر مخيّمًا على العاصمة واستمرت الاشتباكات متقطعة بين تحالف مسعود – الميليشيات، من جهة، والحزب الإسلامي الذي تحالفت معه الأحزاب الأصولية، من جهة أخرى.

وفي ٦ أيار ١٩٩٢ دخل رباني كابول على رأس قافلة ضخمة من الأنصار ورافقه عدد من القادة البارزين للمجاهدين بينهم عبدرب الرسول سياف ويونس خالص وعاصف محسني وسميع الحق ونصر الله منصور. وظن الأفغان أن دخول رباني وما رافقه من بدء عودة المهاجرين خصوصًا من باكستان وايران حقبة جديدة سيسود فيها الأمن والسلام خصوصًا بعدما اجتمع الأخير مع رفيقه حكمتيار في سروبي في ٧ الشهر نفسه، واتفق الرجلان على ضرورة إجراء انتخابات عامة بعد انتهاء ولاية رباني.

في ٢٥ (ايار ١٩٩٢) تكللت مساعي الوساطة السعودية – الباكستانية بالنجاح في عقد اجتماع وصف بأنه «تاريخي» بين مسعود وحكمتيار. واتفق الجانبان خطيًا على إخراج الميليشيات المتحالفة مع وزير الدفاع من العاصمة. وأكّدا ضرورة اجراء انتخابات عامة.

الشيعة والبشتون: وبددت تفاؤل الأفغان بهذا الاتفاق اشتباكات عنيفة اندلعت مطلع حزيران (١٩٩٢) بين حزب «الوحدة» الشيعي والاتحاد الإسلامي (بزعامة سياف) الذي ساندته قوات من الفصائل البشتونية بهدف رد المقاتلين الشيعة الذين طمعوا في حينه بالسيطرة عسكريًا على العاصمة. واتهمت ايران بالتدخل عسكريًا وإرسال مقاتلين من «الحرس الثوري» لدعم حلفائها الشيعة في كابول.

وعادت الوساطات إلى العمل مجددًا. وتسلّم رباني الحكم من مجددي في ٢٨ ايار ١٩٩٢ بطريقة وصفها المنتقدون بأنها «بقوة السلاح» إذ منع مسعود رئيس المجلس الانتقالي من دخول القصر الرئاسي وفرض عليه التنحي.

في ٢ تموز (١٩٩٢) طلب رباني بصفته رئيسًا مؤقتًا من روسيا دفع تعويضات على الخسائر التي منيت بها البلاد خلال احتلال النظام السوفياتي السابق لأفغانستان.

حكمتيار يشارك... وينسحب: أمام الوساطات المتكررة والوعود التي أغدقها رباني على القادة المتشددين بالتعاون معهم، لم يعد أمام الحزب الإسلامي مبرر للامتناع عن المشاركة في السلطة فأرسل في ٦ حزيران مندوبه عبد الصبور فريد إلى كابول لتولي مسؤوليات رئاسة الوزراء في خطوة لم تكلل بالنجاح. إذ لم يتمكّن أحد من إخراج الميليشيات من العاصمة. وظلت هذه شريكًا قويًا في صيغة الحكم.

في ٧ آب (١٩٩٢) أحضرت الميليشيات تعزيزات كبيرة إلى كابول. وكان رئيس الوزراء في زيارة إلى الخارج لم يعد منها إلى العاصمة. وعادت الحملة على حكمتيار، فقصفت المرابض التابعة لحزبه كابول مرة أخرى وفرضت حصارًا عليها. وأعلن وقف النار بين الجانبين في ١٨ الشهر نفسه.

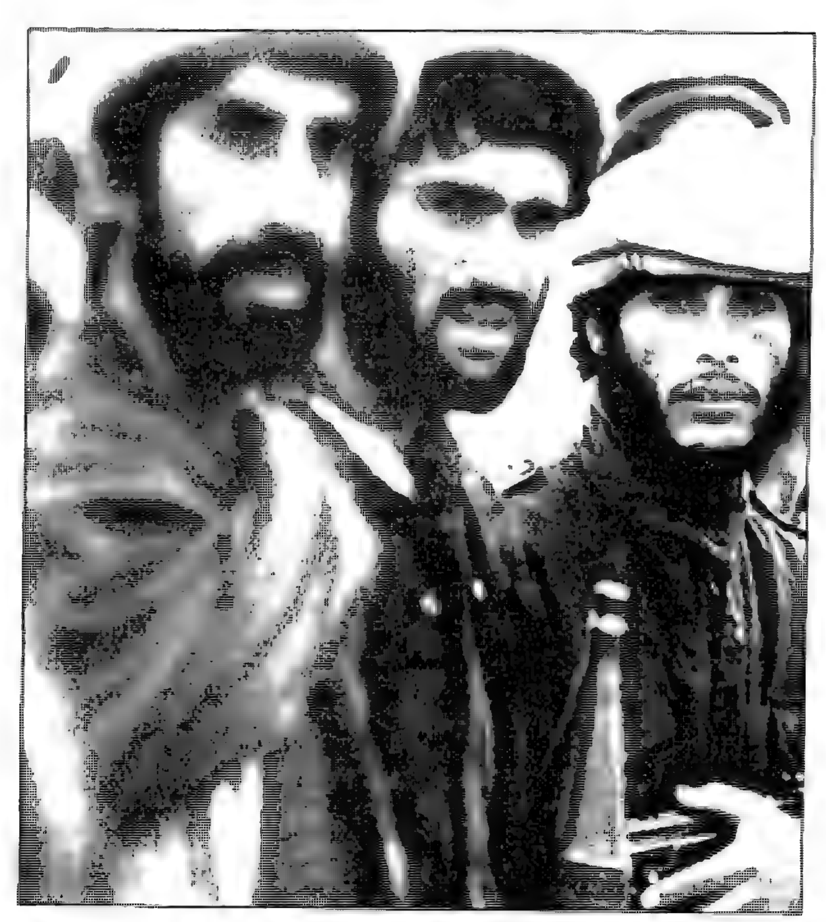
في ٧ أيلول (١٩٩٢) بدأت الميليشيات بالتعاون مع قوات وزارة الدفاع حملة لجمع السلاح من سكان العاصمة، لكن ذلك لم يحل دون تجديد الاشتباكات بين الفصائل البشتونية وأحزاب الشيعة. في تلك الفترة كان الرئيس الموقت رباني في زيارة إلى الخارج قادته إلى باكستان واندونيسيا.

وقبل أن يشارف الشهر على نهايته طالبت الولايات المتحدة المجاهدين بإعادة صواريخ «ستينغر» أرض – جو التي زودتهم إياها خلال حربهم ضد النظام الشيوعي والقوات السوفياتية.

في أواخر أيلول (١٩٩٢) شنّت قوات التحالف الحكومي (مسعود – الميليشيات – الشيعة) هجومًا واسع النطاق على قاعدة شنندند الجوية واستردتها من يد الحزب الإسلامي فأفقدت حكمتيار قدرته على شن غارات جوية على مواقع خصومه.

تحالفات جديدة: ومع انتهاء فترة ولاية رباني في ٢٨ تشرين الأول (١٩٩٢) بدأت ملامح تقارب بين حكمتيار وأعدائه السابقين خصوصًا في ايران. ولم يتنازل رباني عن السلطة، ذلك ان المجاهدين لم يتفقوا على خلف له. كما لم ينعقد مجلس أهل الحل والعقد (الشورى) الذي كان مقررًا أن ينتخب رئيسًا جديدًا.

رباني تمسّك بقراره عدم تسليم السلطة إلا عبر مجلس الشورى. وراح يحض على عقد هذا المجلس في حين اتهمه قادة المجاهدين بشراء ذمم الأعضاء في المجلس لضمان إعادة انتخابه.



لم يلقوا السلاح. بل شهروه في وجه بعضهم.



منتصف تشرين الثاني (١٩٩٢) بدأت تظهر ملامح تحالفات جديدة. وأخذ زعيم الميليشيات الأوزبكية يعدل مواقفه السياسية. فكان ذلك مقدمة لتقارب بينه وبين خصوم رباني. وبدأت الشراكة بين الميليشيات ومسعود تتفكك إلى أن اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات الجانبين في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٣.

وفي ظل هذا التباعد بين مسعود ودوستم ظهر تقارب بين الأخير وحكمتيار الذي أخذت قواته تنتشر جنبًا إلى جنب مع الميليشيات جنوب كابول. هذا التقارب ضيق الخناق على رباني ومسعود الذي كان اتهم الشيعة والميليشيات بمحاولة الإعداد لانقلاب عسكري في العاصمة. وخضع رباني لإرادة دوستم فأشركه في مجلس القيادة (وهو أعلى هيئة في البلاد) كما أشركه في مجلس الشورى لكن ذلك لم يقرب بين مسعود ودوستم.

خلاصة، المنعطف الخطير: شكّل عام ١٩٩٢ بالنسبة إلى الأفغان منعطفًا خطيرًا في تاريخهم. فبعد ١٣ عامًا قضاها المجاهدون في النضال لإسقاط نظام الحكم الشيوعي في كابول الذي نصّبه الاتحاد السوفياتي السابق بعد اجتياح قواته البلاد في ١٩٧٩، تمكّن المجاهدون بتحالفهم مع الميليشيات المنشقّة عن الجيش الحكومي الشيوعي من السيطرة على مقاليد الحكم في ١٦ نيسان ١٩٩٢. ولجأ الرئيس الشيوعي السابق نجيب الله (وهو الذي كان أتى به إلى السلطة في كابول الزعيم السوفياتي غورباتشوف) إلى مقر الأمم المتحدة في كابول.

في ذلك التاريخ عاد المجاهدون إلى كابول للمرة الأولى مذ نصّب السوفيات حكومة الرئيس بابراك كارمل فيها، لكن الشيء الوحيد الذي لم يعد إلى تلك العاصمة هو السلام الذي كان يفترض أن يعيد معه عشرات آلاف المهجرين المنتشرين في باكستان وايران المجاورتين. وكما كان متوقعًا راح المجاهدون وحلفاؤهم يتصارعون للسيطرة على الحكم. ومضى العام ١٩٩٢، وبدأ العام ١٩٩٣، دون أن يتمكن أي فصيل من تثبيت أقدامه والسيطرة على مقاليد الأمور في غياب الوسائل الديمقراطية للمشاركة في السلطة.

وقبل يومين من نهاية ١٩٩٢ اختير رئيس الجمعية الإسلامية برهان الدين رباني أول رئيس منتخب للبلاد في مجلس أهل الحل والعقد (مجلس الشورى). لكن ذلك، لم يزل الصراعات على السلطة، فبدأت ولايته برفض عدد كبير من القادة البارزين هذا الانتخاب.

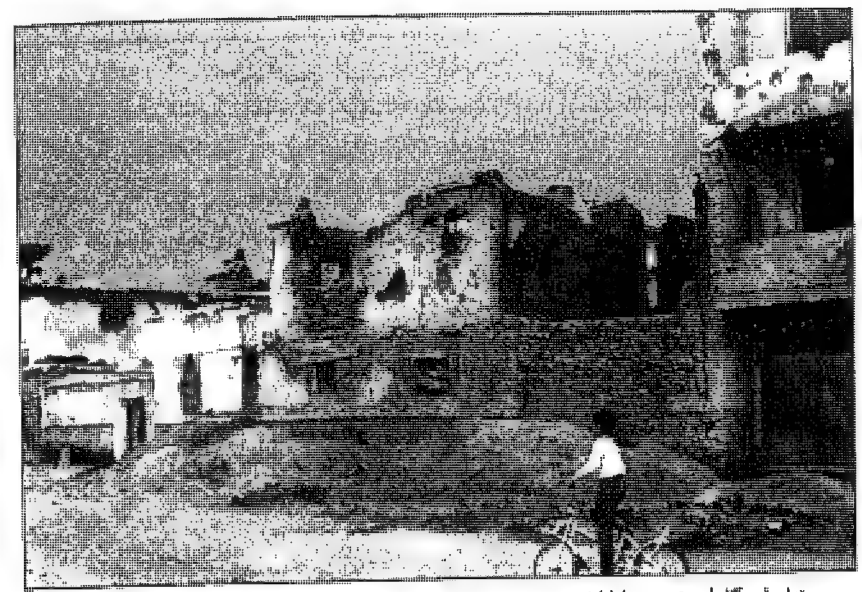
أحداث السنة ١٩٩٣ في أفغانستان

انتخاب أول رئيس، بروز المعارضة ومشكلة اللاجئين الطاجيك: أصبح زعيم الجمعية الإسلامية الأفغانية، برهان الدين رباني، أول رئيس منتخب للبلاد بعدما اقترعت له غالبية ٩١٦ عضوًا في مجلس أهل الحل والعقد (مجلس الشورى) في جلسة عقدت في كابول (في آخر يوم من سنة ١٩٩٢، ٣٠ كانون الأول ١٩٩٢). وجرت عملية الانتخاب في ظل معارضة شديدة لبعض القادة الرئيسيين للمجاهدين، إذ اقترع ضده ٥٩ عضوًا، وامتنع ٣٦٠ آخرون عن التصويت، في حين ان الذين حضروا الجلسة شاركوا بصفة شخصية وليس بصفة حزبية. ومن أبرز الذين حضروا وأدلوا بأصواتهم، إضافة إلى رباني، المهندس أحمد شاه أحمد ظي (وزير الداخلية)، وأحمد شاه مسعود (وزير الدفاع)، وبقية أعضاء الحكومة وأعضاء المجلس، ومن بينهم منشي مجيد (من الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار) وشاه باز أحمد ظي (من حزب أحمد جيلاني) والمهندس يعقوب العلي (من حزب الوحدة الشيعي الموالي لطهران).

هذه المعارضة، التي بدت قوية منذ اللحظة الأولى وأنذرت بتصاعد الخلاف بين المجاهدين في صراعهم على السلطة وبحرب أهلية، ما لبثت أن زُخّمت بوتيرة شديدة التطرف، عندما كشف قلب الدين حكمتيار، زعيم الحزب الإسلامي المعارض، في شباط ١٩٩٣، خطة باكستانية لجمع القادة الأفغان في اسلام آباد (عاصمة باكستان) من أجل حل الأزمة الأفغانية، مؤكّدًا استعداده لحضور اللقاء إذا تمّت الموافقة على شروطه المسبقة التي تتضمن تنازل الرئيس برهان الدين رباني عن السلطة وتشكيل حكومة موقتة واجراء انتخابات عامة خلال فترة لا تزيد عن سنة، وعارض ما يتردد عن عقد مؤتمر دولي لحل الأزمة، واتهم حكومة رباني بتورطها في «خطة اميركية» تقضي بإرسال كوماندوس إلى حيث يقيم في تشارسياب (جنوب كابول) لاغتياله شخصيًا. وذلك، في سياق اندلاع قتال بين قوات الرجلين في ضواحي كابول.

من جهة أخرى، رأى رباني نفسه، ومنذ الأيام الأولى لولايته، يواجه مشكلة أخرى متفاقمة تتمثل باللاجئين الطاجيك (حوالي ٢٠٠ ألف) الهاربين من الحرب الأهلية في طاجيكستان إلى شمال أفغانستان، وخاصة إلى مزار الشريف التي تعتبر عاصمة الشمال الأفغاني، وإلى ولايات بلخ وسامانغان وقندز الأفغانية (راجع لاحقًا وفي سياق هذه المادة «النزاع الطاجيكي وأفغانستان»).

وساطة باكستانية – سعودية: في أوائل أذار ١٩٩٣، لبّى الرئيس رباني وحكمتيار دعوة الرئيس الباكستاني غلام اسحق خان إلى لقاء على مأدبة إفطار في إسلام آباد. وسبق اللقاء اجتماع موسع شارك فيه حكمتيار وضم ممثلي خمسة فصائل أفغانية تقرر على أثره الموافقة على صيغة حل باكستانية – سعودية. وحضر لقاء إسلام آباد زعماء أفغانيون آخرون، أبرزهم زعيم الميليشيات الأوزبكية الجنرال عبد الرشيد دوستم على رأس وفد يمثّل «الحركة الإسلامية القومية» التي يرأسها. وأبرز الغائبين، أحمد شاه مسعود رغم انتمائه إلى الجمعية الإسلامية التي يرأسها رباني، ولكنه «حر في اتخاذ مواقفه» كما صرّح؛ ورفض زعيم أحد جناحي الحزب الإسلامي الشيخ يونس خالص الحضور إلى اسلام آباد بسبب مشاركة الميليشيات الأوزبكية في المحادثات.



دمار في كابول وتهجير (١٩٩٤).





واحد من سبعة لاجئين أفغان الى الدانمارك كانت السلطات الدانماركية قد رفضت العودة عن قرارها بعدم منحهم حق اللجؤ السياسي على رغم اضرابهم الطويل عن الطعام. فقرروا اللجؤ الى وسيلة اكثر قسوة وخاطوا شفاههم مقلعين عن الكلام عسى ان تمتنع السلطات عن اجبارهم على العودة الى بلادهم («الوسط»، العدد ٩١، تاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٩٣، ص٨٣).



يتلون الفاتحة بعد توقيع الاتفاق: جلوساً من اليمين: مجددي. رباني. حكمتيار. ووقوفاً من اليمين: وزير الدولة الافغاني للشؤون الخارجية نجيب الله لافراني. الامير تركي الفيصل. نواز شريف. بروجوردي. وزير الخارجية الباكستاني صديق كانجو.



خادم الحرمين الشريفين ورئيس باكستان فاروق احمد خان لغاري: نداء مشترك للفصائل المتنازعة.

وأسفر اللقاء عن توقيع قادة فصائل المجاهدين الأفغان على اتفاق توصلوا إليه بإشراف رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، والأمير تركي الفيصل المبعوث الخاص للملك السعودي فهد بن عبد العزيز، وعلاء الدين بروجوردي نائب وزير الخارجية الايراني (٧ آذار ١٩٩٣). وشمل الاتفاق وقف النار فورًا، وشكّل المحور الرئيسي فيه تقسيم السلطة بين رباني ومنافسه الرئيسي زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار الذي جرى الاتفاق على تعيينه رئيسًا للحكومة، مع تحديد مدة رئيس البلاد في السلطة بـ ١٨ شهرًا من مطلع السنة الجارية (١٩٩٣). كما شمل الاتفاق اجراء انتخابات لبرلمان موقّت خلال فترة ٦–٨ أشهر مهمته صياغة دستور جديد للبلاد ثم اجراء انتخابات اشتراعية لبرلمان دائم.

أما نقطة الخلاف الكبرى فقد تمحورت حول شخصية شاه أحمد مسعود (وزير الدفاع في حكومة رباني، الملقب بـ «أسد الجبال» و «البطل الأسطوري» كونه كان أبرز قائد للمجاهدين الذين نازلوا الغزو السوفياتي ووجوده في أفغانستان). فبدا واضحًا أن أغلبية القوى السياسية «التقليدية» و «القبلية» و «الدينية» عملت على عزله مشترطة إبعاده عن وزارة الدفاع وإخراجه من كابول. كما بدا واضحًا من جهة ثانية، ان مسعودًا أيقن ما كان يدبر له في لقاءات إسلام آباد، وبعدها في السعودية، فبدأ بتعزيز قواته في بانشير، موقعه الأصلي أيام الجهاد ضد الاحتلال السوفياتي.

في السعودية: انتقل المشاركون في محادثات السلام الأفغانية التي بدأت في اسلام آباد إلى العربية السعودية (٨ آذار ١٩٩٣). هناك، وفي مكة المكرمة، وقّع قادة المجاهدين الأفغان (في ١٢ آذار) النص النهائي لاتفاق السلام (التوقيع بالأحرف الأولى كان جرى في إسلام آباد) في حضور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ورئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف اللذين شاركا في التوقيع.

ويحمل الاتفاق توقيع القادة الثمانية للفصائل الأفغانية، وهم، إلى جانب الرئيس رباني (زعيم الجمعية الإسلامية)، المهندس قلب الدين حكمتيار (زعيم الحزب الإسلامي) رئيس الوزراء المكلف، والرئيس الانتقالي السابق صبغة الله مجددي (زعيم جبهة الخلاص)، وآية الله آصف محسني (زعيم الحركة الإسلامية)، والسيد أحمد جيلاني (زعيم الجبهة القومية)، والشيخ محمد نبي محمدي (زعيم حركة الانقلاب الإسلامي). وشارك في التوقيع ممثلا الاتحاد الإسلامي بزعامة عبد رب الرسول سياف وحزب «الوحدة» الشيعي الموالي لطهران بزعامة عبد العلي مزاري.

ومن النقاط الصعبة والشائكة التي طغت على محادثات هؤلاء الزعماء أثناء وجودهم في العربية السعودية إصرار الرئيس رباني على احتفاظ أحمد شاه مسعود بمنصب وزير الدفاع بسبب ما يتمتع به هذا الأخير من سمعة نضالية وشعبية واسعة وقوة عسكرية. كما ناقشوا قضية الميليشيات الأوزبكية بزعامة الجنرال عبد الرشيد دوستم ومشاركتها في الحكم إذ إن هناك تحفظات على ذلك. وهذا وسط انتهاكات لوقف النار كانت تجري يوميًا في أفغانستان.

حكومة جديدة: لدى عودة القادة الأفغان إلى بلادهم، باشر حكمتيار محادثاته لتشكيل الحكومة الأفغانية التي تأخر إعلانها إلى ٢٠ أيار (١٩٩٣). وفي غضون هذه المدة كان التدهور الأمني مستمرًا ومشكلة اللاجئين الأفغان متفاقمة. إذ ذكرت مفوضية اللاجئين الأفغان (أواخر آذار

١٩٩٣) «ان ٧٥ ألف أفغاني دخلوا باكستان خلال الأشهر الستة الماضية وان ما لا يقل عن نصف مليون أفغاني غادروا كابول وتوزّعوا في مناطق متفرقة بسبب القتال الذي اندلع في العاصمة الأفغانية - ولا يزال - منذ آب ١٩٩٢».

ضمّت الحكومة الجديدة ٢٢ وزيرًا. وتولى رباني وحكمتيار الإشراف على وزارتي الدفاع والداخلية واضعين بذلك حدًا للجدل الذي دار حول احتفاظ وزير الدفاع أحمد شاه مسعود بمنصبه. وأعطيت وزارتا المال والصحة إلى فصائل الشيعة التي تقاتل ضد القوات الحكومية منذ شهر نيسان (١٩٩٣) وقد لقي المئات مصرعهم وأصيب حوالى خمسة آلاف شخص في القتال. وكان هذا أعنف قتال منذ وقّع زعماء الثوّار اتفاق سلام في باكستان في آذار (١٩٩٣) بهدف انهاء معارك دامت أشهر بعد تولي المجاهدين السلطة.

النزاع الطاجيكي وأفغانستان: عرف صيف ١٩٩٣ توترًا كبيرًا في العلاقات بين أفغانستان وروسيا وصل إلى حد تحذير روسيا لأفغانستان بالحرب (٢٢ آب ١٩٩٣) بسبب الصراع على السلطة بين الإسلاميين والشيوعيين في طاجيكستان (راجع: طاجيكستان).

ففي مؤشر إلى بلوغ التوتر ذروته بين كابول وموسكو منذ وصول المجاهدين إلى الحكم في كابول، اتهمت وزارة الدفاع الروسية القيادة الأفغانية بالتورط في الهجوم على مركز كولياب الحدودي. كما أعلن وزير الخارجية الطاجيكي رشيد عليموف «ان القوات الطاجيكية تساندها وحدات روسية تمكنت من صد هجوم الإسلاميين الذين عاد عدد منهم إلى أفغانستان». واحتجت وزارة الخارجية الطاجيكية لدى الحكومة الأفغانية على ما وصفته بـ «الاستفزاز العدائي والتطاول على وحدة أراضي طاجيكستان». وضغطت موسكو بثقلها لدعم الحكم في طاجيكستان في وجه المعارضة الاسلامية، بعدما تمكّن أنصار الرئيس الشيوعي السابق رحمن نبييف من العودة إلى السلطة وإقصاء الائتلاف الثلاثي الذي ضم حزب النهضة الإسلامي والحزب الديمقراطي وحركة «استوخيز» عن الحكم. ما أسفر إلى انتقال المعارضة الطاجيكية، خصوصًا حزب النهضة الإسلامي، إلى العمل المسلّح، فدفعت الأوضاع الأمنية إلى لجوء أكثر من ٣٠٠ ألف طاجيكي إلى أفغانستان.

وفي تطور آخر عكس صلابة في الموقف الروسي من أفغانستان الإذن الذي منحه البرلمان الروسي للحكومة باستخدام القوة إذا لزم الأمر لوضع حد «لاستفزازات المتطرفين المسلحين» على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان، في وقت كان الحكم الطاجيكي يتهم «اسلاميين من شمال أفغانستان وبدعم من تنظيمات أفغانية» بقتل ٢٤ من حرس الحدود الروس وحوالي ٢٠٠ من المدنيين. وطالبت وزارة الخارجية الروسية «القادة الأفغان باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الأعمال في المستقبل». وأعقب ذلك (في ١٦ تموز ١٩٩٣) زيارة وزير الدفاع الروسي للمنطقة الحدودية بين طاجيكستان وأفغانستان وإطلاقه، من هناك، تهديدًا للإسلاميين (الطاجيك والأفغان).

وردت كابول، في وقت بدأ الجيش الروسي إرسال قوات جوًا إلى الحدود الطاجيكية - الأفغانية، فشنّت هجومًا سياسيًا عنيفًا على موسكو وحذرتها من «مواصلة هجماتها على الأراضي الأفغانية»، وحمّلتها مسؤولية قصف مدفعي استهدف خمس قرى أفغانية في ولاية تخار المحاذية للحدود الطاجيكية. ونفى رئيس الوزراء الأفغاني قلب الدين حكمتيار أن تكون هناك مراكز تدريب

للمجاهدين الطاجيك في الأراضي الأفغانية.

لكن الروس استمروا يقصفون مواقع في الشمال الأفغاني متذرعين بـ «حشود كبيرة من المجاهدين الطاجيك على الجانب الأفغاني من الحدود مدربين تدريبًا جيدًا على يد خبراء أجانب، وان باكستان من بين الدول التي قدمت إليهم دعمًا في هذا المجال». وبلغ التوتر أوجه إثر اقدام المعارضين الطاجيك على أسر ضابط كازاخستاني وأربعة جنود روس من أفراد حرس الحدود ونقلوهم جميعًا إلى داخل الأراضي الأفغانية. وكان سبق هذا الحادث (١١ آب ١٩٩٣) حادث مماثل، قبل نحو شهرين، عندما أقدمت مجموعة تابعة لوزير الدفاع السابق أحمد شاه مسعود على أسر ٢٥ جنديًا روسيًا خلال هجوم شنّه المجاهدون الطاجيك والأفغان على مركز حدودي.

والمعلوم ان هذا التدخل الروسي يستند (إضافة إلى طلب الحكم الطاجيكي) إلى اتفاقية «أسرة الدول المستقلة» التي رأت النور مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وإلى معاهدة الأمن الجماعي الموقعة من هذه الدول في طشقند في أيار ١٩٩٢.

تغيير في التحالفات وشيوعيون من جديد: عرف صيف ١٩٩٣ (أوائل حزيران – آخر آب) تطورات دراماتيكية وتبديلًا في المواقف والتحالفات. فأوساط الرئيس برهان الدين رباني، ورئيس الحكومة حكمتيار، رغم خلافهما، تحدثت (واتخذت إجراءات) عن معلومات مفادها ان وزير الدفاع السابق أحمد شاه مسعود حاول (في أواسط حزيران) تنفيذ انقلاب عسكري بالتعاون مع قائد الميليشيات الأوزبكية عبد الرشيد دوستم. ويتضمن المخطط الانقلابي تنصيب الرئيس الانتقالي السابق صبغة الله مجددي رئيسًا للبلاد، ومسعود وزيرًا للدفاع والأمن، ودوستم وزيرًا للداخلية، على أن تسند حقيبة الخارجية إلى شخصية من جناح برشام في الحزب الشيوعي (الحاكم سابقًا)، ويقود هذا الجناح الرئيس السابق بابراك كارمل الذي كثرت تنقلاته، وقتئذٍ، بين معقل الميليشات في جوزجان (شمال البلاد) وأوزبكستان.

ثم، بعد أقل من شهر واحد، جرى لقاء بين الرجلين الخصمين: حكمتيار ودوستم، بعد خوضهما معارك دامية. وقد وقّعا اتفاقات لوقف النار بين قواتهما التي تقف على خطوط مواجهة في قلعة بالاحصار الاستراتيجية جنوب كابول. وقد اعتبر دوستم هذا اللقاء انتصارًا سياسيًا له كونه حصل من خلاله على اعتراف بقواته في شمال البلاد حيث أخذت تتواتر أنباء عن نيته في إقامة دولة هناك وعن تحركات يجريها لهذا الهدف خصوصًا في اتجاه دول آسيا الوسطى الإسلامية.

من جهة أخرى، شهدت هذه الفترة تحركًا نشطًا لقادة حزب «الوطن» الشيوعي الأفغاني الحاكم سابقًا، إذ عقدوا سلسلة اجتماعات في مدينة بيشاور (غرب باكستان) بعدما قدموا إليها من أفغانستان والهند وروسيا، واتفقوا على الاتصال بعدد من أحزاب المجاهدين المعتدلة من أجل تشكيل جبهة سياسية موحدة تطالب بعودة الملك السابق ظاهر شاه إلى السلطة. والهدف من هذه الجبهة، بحسب ما نشر من تعليقات وتحليلات حول هذا النشاط المتجدد، الضغط على الحكومة الأفغانية من أجل عقد مجلس «لوياجركا» (مجلس ممثلي القبائل والمناطق) يضم قادة ميدانيين وقبائليين ومثقفين وعلماء في محاولة من الحزب لاستعادة الدور الذي فقده بعدما أطيح الرئيس الشيوعي السابق نجيب الله في نيسان ١٩٩٢. وكان إثنان من أقطاب الحكم الشيوعي الأفغاني السابق هما الجنرال محمد رفيع نائب الرئيس سابقًا والجنرال محمد وطنجار وزير الدفاع السابق

انتقلا من كابول إلى بيشاور حيث عقدا اجتماعًا مع سليمان لائق وزير شؤون الحدود السابق وشخصيات أفغانية معتدلة للغرض نفسه. وسبق هذه النشاطات اجتماع موسّع في موسكو عقده مسؤولون شيوعيون سابقون فرّوا من البلاد عقب وصول المجاهدين إلى السلطة. ومعروف ان الشيوعيين الأفغان توزّعوا بين الهند وموسكو وجمهوريات آسيا الوسطى وباكستان. لكن عددًا كبيرًا منهم تركّز في بيشاور حيث معقل الحزب الشيوعي الباكستاني (حزب العوام القومي) بزعامة عبد الولي خان المتحالف مع حكومة نواز شريف (باكستان).

مقاتلون شيعة في كابول: في اليوم الأول من تشرين الثاني ١٩٩٣ اندلعت معارك عنيفة بين قوات رئيس الحكومة حكمتيار وقوات أحمد شاه مسعود وزير الدفاع السابق في منطقة تجاب بالقرب من مدينة سروبي الواقعة على الطريق بين جلال آباد وكابول حيث معقل الحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار. وما لبثت قوات هذا الأخير أن أحكمت سيطرتها على منطقة تجاب في معارك وُصفت بالأعنف في الستة أشهر الأخيرة. فانتقلت المعارك إلى شمال شرقي كابول.

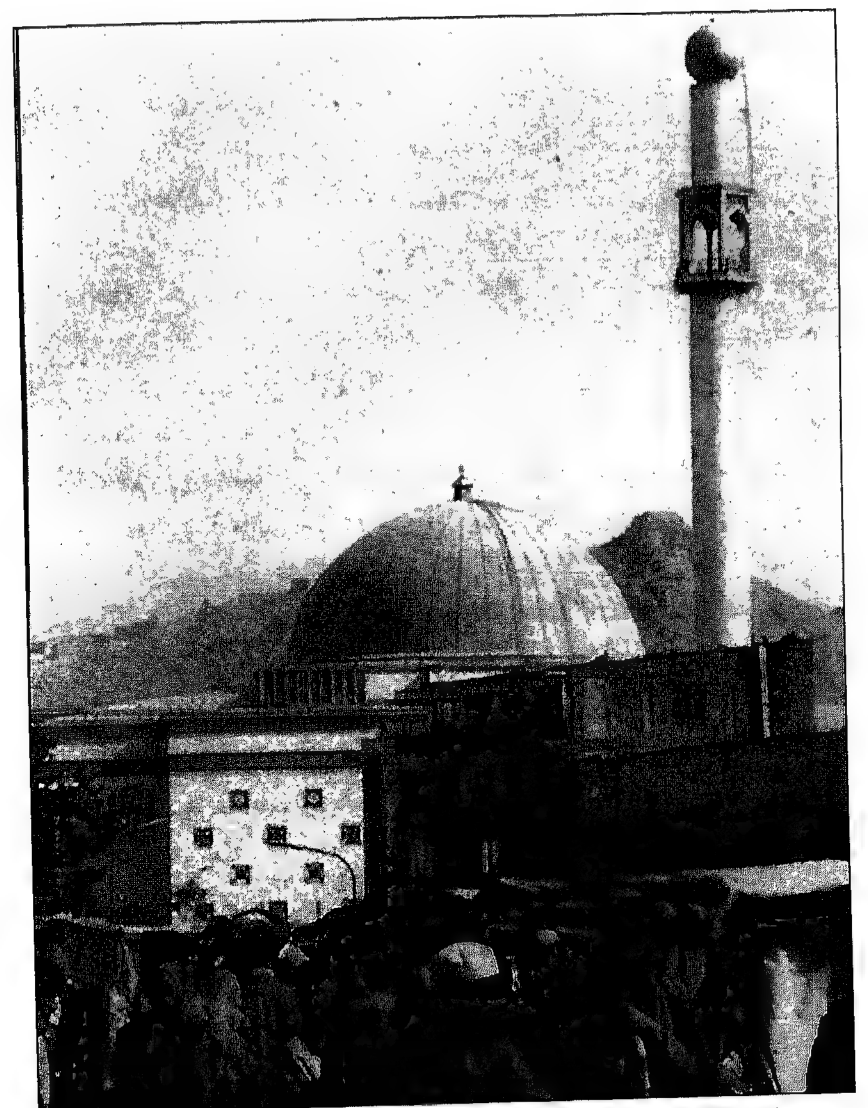
وفي غضون هذه المعارك تواترت أنباء عن دخول مئات المقاتلين المؤيدين لإيران من حزب «الوحدة» إلى وسط كابول، وجرت توقعات اعتبرت إن هذا الحدث الأول من نوعه قد يمهّد لتغيير حاسم في التحالفات المتنافسة على الحكم في البلاد. ولم يسبق للمقاتلين الشيعة أن دخلوا بهذه القوة إلى العاصمة لا في ظل النظام الشيوعي الذي كان يرأسه نجيب الله ولا منذ أن سيطر على العاصمة رجال وزير الدفاع السابق أحمد شاه مسعود الذين قاتلوا أنصار حزب «الوحدة» خلال الأشهر الأخيرة.

وساطة الزعيم السوداني الترابي: مع تصاعد حدة المعارك بين الفصائل الأفغانية في ضواحي كابول، زار زعيم الجبهة الإسلامية القومية في السودان الدكتور حسن الترابي كابول في مهمة وساطة بين حكمتيار ومسعود الموالي للرئيس الأفغاني برهان الدين رباني (وكانا قبل نحو شهرين قد افترقا عندما قبل رباني بالتخلي عن مسعود بإبعاده عن وزارة الدفاع). وجاءت زيارة الترابي (تشرين الثاني ١٩٩٣) في وقت تدخلت طهران في الأزمة موجّهة إشارات تحذير إلى حكمتيار بألا يطمح إلى توسيع رقعة نفوذه إلى داخل كابول. وتزامن ذلك مع حديث عن تحالفات جديدة في كابول تسعى من خلالها ايران إلى إحياء تحالفات قديمة بين الموالين لها ومسعود.

لكن وساطة الترابي فشلت هي الأخرى. وفشلت بعدها محاولة العربية السعودية وباكستان إعادة تجديد وساطتهما (أواسط كانون الأول ١٩٩٣). وكذلك سقطت، بعد أيام فقط، الهدنة التي أعلنها مجلس الوزراء الأفغاني، في ٢٦ كانون الأول ١٩٩٣، بين قوات الرئيس برهان الدين رباني ومقاتلي رئيس الوزراء قلب الدين حكمتيار، إذ ما كادت تبدأ سنة ١٩٩٤ حتى قامت الميليشيات الأوزبكية بقيادة الجنرال دوستم وقوات حكمتيار بشنّ هجمات كبيرة على مواقع رباني.

عَلامَ بدأت سنة ١٩٩٤

مواصلة القتال: «حلف الشيطان»، عبارة أطلقها الرئيس رباني على الحلف السياسي والعسكري القائم بين حكمتيار والجنرال الأوزبكي دوستم («الحياة»، العدد ١١٢٨٩، تاريخ ١٢



المسجد الازرق قبل تدميره (كانون الثاني ١٩٩٤).

كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١)، وقد دلّت على عمق الخلاف السياسي بين القادة الأفغان وعنف المعارك الجارية خصوصًا في كابول، حيث استعملت مختلف الأسلحة بما فيها الطيران الحربي الذي أنزل دمارًا هائلًا في العاصمة وضواحيها، ولم تنج المساجد من التدمير، من بينها «المسجد الأزرق» (أشهر مساجد كابول) الذي دمّر تدميرًا كاملًا، إضافة إلى المئات من الضحايا المدنيين والعسكريين، وآلاف اللاجئين الفارين من كابول. كل ذلك تحت سقف مطلب سياسي لرئيس الوزراء حكمتيار كان لا يزال يكرره، مفاده «استقالة الرئيس رباني»، وتأكيد «رفضه وقف النار ما لم يتحقق هذا المطلب» (من بيان منسوب لأنصار حكمتيار، نشرته وسائل الإعلام في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٤).

والرأي الغالب ان في ظل تمتع القوى والفصائل الرئيسية في البلاد بالقدرة على مواصلة الصراع، يصعب على البلاد الوصول إلى حال من الاستقرار، أقله في وقت قريب. فقوات حكمتيار تتمتع بشعبية قوية وسط غالبية البشتون والقوى الإسلامية المتشدّدة، وتلقى دعمًا من بعض الجنرالات في باكستان وأحزابها. أما قوات رباني ومسعود فتحظى بدعم الطاجيك وكذلك بعض البشتون من حزب الاتحاد الإسلامي بزعامة سياف ومقاتلي يونس خالص وبعض عناصر حركة «الانقلاب الإسلامي» بزعامة مولوي محمد نبي محمدي. أما حزب «الوحدة» الشيعي الموالي لطهران فيعتمد على دعم الشيعة وايران، وتبقى الميليشيات الأوزبكية التي تنادي بالقومية الأوزبكية وتحظى بدعم أوزبكستان وتحاول كسب تركيا إلى صفها.

ومن المفارقات ان الطرفين المتصارعين في كابول يتهم أحدهما الآخر بالتحالف مع الشيوعيين. فالجمعية الإسلامية تتهم حكمتيار بالتحالف مع الميليشيات الأوزبكية، ويتهم الحزب الإسلامي رباني بالتحالف مع الشيوعيين من أمثال بابراك كارمل والجنرال بابا خان قائد الفيلق المركزي في كابول، والجنرال عبد المؤمن قائد الفرقة ٧٠ التي كانت تتحكم بميناء حيرتان على الحدود الطاجيكية – الأفغانية. ومن المفارقات أيضًا اعلان الرئيس رباني الجهاد لمقاتلة الميليشيات الأوزبكية التي تحالف معها أكثر من ١٦ شهرًا ودعمت تسلمه الرئاسة عندما انقلبت على الرئيس نجيب الله.

وكان حكمتيار (حتى منتصف كانون الثاني ١٩٩٤) لا يزال ينفي تحالفه مع الميليشيات الأوزبكية. لكن واقع العمليات على الأرض أثبت غير ذلك، وموقفه هذه المرة يختلف عن موقفه في نيسان (١٩٩٣) عندما هاجم كابول متحديًا كل الأحزاب، إذ استطاع في الصراع الحالي (أواخر ١٩٩٣ – أوائل ١٩٩٤) كسب أو تحييد معظم الأحزاب.

وقد بدا أن كل طرف غير قادر على طرد الآخر من العاصمة التي تعد رمزًا لوحدة البلاد، وكل يود التحكم بمناطق استراتيجية فيها. لكن دخول الحزب الإسلامي كابول وتحكمه ببعض المواقع وليس كلها سيدفعان الأطراف الرئيسية الأخرى إلى البحث عن تسوية، فلا يتشدد حكمتيار للاستئثار بمعظم الصلاحيات، ولا يصر رباني على الاحتفاظ بكل السلطات ويتفرد باتخاذ القرار من دون الرجوع إلى مجلس الوزراء.

اهتمامات الإسلاميين: استمرت الوساطات والنداءات الإسلامية (من دول وهيئات وزعماء) لوقف الحرب الأهلية الأفغانية رغم ما منيت به من فشل في محاولاتها. هذه المرة، وفي أجواء معارك كانون الثاني ١٩٩٤، بدا أن هذه الوساطات متجهة إلى رفع لهجتها إزاء الحرب الأفغانية. فبعدما كان أغلب الوسطاء الإسلاميين يحاولون وضع أنفسهم على مسافة متساوية من أطراف النزاع الأفغاني، بدأوا يلمّحون إلى «تحديد الباغي» في هذه الحرب. حول هذه الوساطات، كتب جمال خاشقجي، من جدة («الحياة»، العدد ١١٢٩٠، تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١ و ٤) يقول:

«ظلت أفغانستان لسنوات طويلة في قمة اهتمامات الإسلاميين الذين اعتادت قياداتهم التردد على بيشاور طيلة سنوات الجهاد خلال الثمانينات. وعندما دخل الرئيس برهان الدين رباني كابول منتصرًا قبل عامين تقريبًا كانت ترافقه قيادات تمثل الحركة الإسلامية في العالم العربي والإسلامي.

ومع اشتداد الخلافات بين المجاهدين وفشل وساطات الأصدقاء خفّ حماس الإسلاميين وغابت أفغانستان عن قمة أولياتهم لعل الأفغان يحلون مشاكلهم بأنفسهم. لكن المتحمسين للجهاد الأفغاني واصلوا دعوة إخوانهم إلى عدم التخلي عن أفغانستان. وسارعوا حاليًا لجمع التأييد الإسلامي خلف «الشرعية» في أفغانستان وتحديد «الفئة الباغية» بعدما استنفدت كل إمكانات المصالحة بين الطرفين المتنازعين: الرئيس رباني ورئيس الوزراء قلب الدين حكمتيار. ويرأس الاثنان أكبر حزبين في أفغانستان.

وجاءت نصيحة مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز بن باز إلى الأفغان بتأييد رئيسهم رباني وتحذيره حكمتيار من شق عصا الطاعة لتضع حدًا لتردد الإسلاميين في تحديد «الفئة الباغية» خصوصًا وان الشيخ بن باز مرجعًا مهمًا كونه أحد أبرز العلماء المسلمين المعاصرين.

وفي هذا الإطار، دعا مدير مكتب رابطة العالم الإسلامي في اسلام آباد السيد وائل جليدان القيادات الإسلامية إلى «ضرورة الاستنفار ومن يعتقد ان ما زال ممكنًا إصلاح ذات البين فعليه أن يأتي إلى بيشاور». وأعرب جليدان، وهو سعودي من المتابعين القدامى للجهاد الأفغاني منذ سنواته الأولى ويقيم بصورة دائمة بين بيشاور واسلام آباد ويملك علاقات قوية مع القيادات الأفغانية، عن قناعته بأن المرحلة الثانية من محاولات الإصلاح بين الفصائل الأفغانية حان وقتها.

وحدد المرحلة بعبارة «تحديد الباغي». وقال «اعتقد ان محاولات الصلح استنفدت وعلينا أن ننتقل إلى تنفيذ ما تطلبه الآية الكريمة «وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله».

ودعا العلماء وقيادات العمل الإسلامي للحضور إلى بيشاور «مثلما كانوا يفعلون في الماضي والاجتماع وتحديد الفئة الباغية حتى يتم الضغط عليها من أجل جمع الصف الأفغاني والإسلامي خلف الجهة الشرعية».

وفي إجابة على سؤال حول تحديد الفئة الباغية قال: «لا أعطي لنفسي هذا الحق بل هي مسؤولية العلماء وإذا أرادوا يستمعوا لي ولغيري من القريبين من الأحداث كشهود».

وأبدى أسفه لأن التقاتل «دفع البعض إلى نفض أيديهم من أفغانستان بعدما كانوا من أكثر المهتمين بشأنها وهذا يأس وإحباط لا يتفق مع روح المسلم وأهدافه. وأتمنى أن تجتمع الأمة وعلماؤها مثلما اجتمعت إبان الغزو السوفياتي وقالت بدفع العدو الصائل ونفر القريب والبعيد واستجاب المجاهد والطبيب والأديب لنصرة الشعب الأفغاني فلا يجب أن نترك نفس الشعب وهو يتعرض للقصف والتقتيل من جديد في فتنة عمياء».

ولفت جليدان إلى فكرة تحديد «الفئة الباغية» في الأزمة التي تعيشها أفغانستان منذ نحو عامين بعد انتصار المجاهدين ودخولهم كابول في نيسان ١٩٩١ راودت لجان الوساطة عندما وصلت إلى طريق مسدود «واتضح لهم وجود جهة تعرقل وتنقض اتفاقيات الصلح لمطامع دنيوية ولكنهم تراجعوا عن ذلك حرجًا أو مخافة أن يؤدي ذلك إلى تسهيل وساطتهم».

ويبدو أن الحركة الإسلامية التي كانت أفغانستان قضيتها الرئيسية خلال النصف الثاني من الثمانينات عجزت عن التوصل إلى حل بين الفرقاء الأفغان رغم علاقتها القوية بهم جميعًا نتيجة انقسام الحركة نفسها في تأييدها طرف دون آخر منذ أيام الجهاد الأولى. وناصر الإخوان المسلمون بتنظيمهم الدولي الشيخ عبدرب الرسول سياف زعيم الاتحاد الإسلامي للمجاهدين الأفغان وهو

حليف أساسي حاليًا للرئيس رباني. ووقفت الجماعة الإسلامية الباكستانية بقوة خلف زعيم الحزب الإسلامي حكمتيار المتحالف حاليًا مع الجنرال الشيوعي السابق عبد الرشيد دوستم.

أما رباني وحزبه «الجمعية الإسلامية» فلم يحظيا سوى بدعم جهات اسلامية مستقلة وان ظل الرئيس على علاقات جيدة مع الاخوان في العالم العربي، ومع الجبهة الإسلامية القومية في السودان وزعيمها حسن الترابي.

ومن الواضح أن غياب الإجماع أدى إلى إضعاف دور الوسطاء الإسلاميين في وقت نجح مستقلون كرئيس الاستخبارات العسكرية الباكستاني السابق الجنرال حميد جل في التمهيد لاتفاق اسلام آباد واعلان مكة المكرمة العام الماضي الذي تنازل بموجبه رباني عن منصب وزير الدفاع الذي كان يشغله القائد العسكري الرئيسي في حزبه أحمد شاه مسعود وقبل بتسليم حكمتيار رئاسة الوزارة (انتهى ما كتبه جمال خاشقجي).

آخر الأحداث: إن ما يمكن إضافته وتسجيله من أحداث أفغانية كبرى حتى دفع هذا الجزء الثاني من الموسوعة الى المطبعة يلخّص بالتالي:

– تجدد الوساطة الإسلامية (٨–١٣ شباط ١٩٩٤) من خلال مساعي الأمين العام للمؤتمر الإسلامي الدكتور حامد الغابد. وحكميتار يرفض وساطة «المؤتمر الإسلامي» لوقف النار في أول رمضان.

– توتر في العلاقات بين كابول وإسلام آباد (عاصمة باكستان) إثر مقتل أفغان ثلاثة كانوا قد خطفوا تلاميذ باكستانيين برصاص الكومندوس الباكستاني، الى سفارة أفغانستان في إسلام آباد. فردّ الأفغان باقتحام سفارة باكستان في كابول ونهبها وإطلاق النار على طائرة وزير الخارجية الباكستاني (النصف الثاني من شباط ١٩٩٤). واتهم أحمد شاه مسعود (الذي لا يتولى في هذه الظروف أي منصب رسمي لكنه يقود فعلياً القوات الموالية للرئيس رباني) «قوى باكستانية» بالعمل على ضرب استقرار أفغانستان. وجرت مخاوف في البلدين من أن يؤدي توتر العلاقات بينهما الى تفجر العداوات الماضية التي دفنتها سنوات الدعم الباكستاني للأفغان إبان تصديهم للغزو السوفياتي، فتكون الهند (العدوة التقليدية لباكستان) الدولة المستفيدة.

– تميزت معارك كابول التي اندلعت منذ أول ١٩٩٤ عن سابقاتها التي بدأت مع وصول المجاهدين الى السلطة في نيسان ١٩٩٢، بعنفها ودمويتها، إذ حصدت (في فترة ثلاثة أشهر فقط) نحو ألف قتيل و ١٦ ألف جريح، واقفال الطرق الاستراتيجية نحو العاصمة التي باتت مهددة بالمجاعة، وتزايد اعداد النازحين والمهجرين من المدينة.

– آخر آذار ١٩٩٤، وصول بعثة دولية لتقصي الحقائق في أفغانستان، واعلان طرفي النزاع، الحكومة والمعارضة، التزامهما بهدنة تبدأ من أول نيسان ١٩٩٤. ورأس البعثة وزير الخارجية التونسي السابق محمود المستيري. وقد جاء هذا التطور بعد حضّ مجلس الأمن الدولي الفصائل الأفغانية على وقف القتال ورفع الحصار عن كابول.

– في ٦ نيسان ١٩٩٤، غادرت البعثة كابول. وبعد ذلك بنحو اسبوع واحد أعلن عن معاودة حكمتيار وحليفه دوستم قصفهما للعاصمة.



احد المتظاهرين يحمل لافتة السفارة الباكستانية في كابول بعد اقتحامها (٢٤ شباط ١٩٩٤).



قوات موالية للرئيس برهان الدين رباني تحرس اسرى في مدينة قندوز في شمال البلاد (٢٢ آذار ١٩٩٤).

مناقشة: معارك ١٩٩٤ تزخّم حديث التقسيم

من بيشاور، كتب أحمد جمال محمدي (مجلة «الحوادث»، عدد ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١٨-٢١) تحت عنوان: «معركة كابول الثالثة ترسم خريطة تقسيم أفغانستان»:

الصورة مروّعة في كابول التي تنزف بشرًا وحجرًا. وطوابير النزوح لم تكن تتوقف في ظروف مناخية تصل في الليل إلى عشرة تحت الصفر وعاد سكان كابول المنكوبة إلى عادتهم القديمة في الفرار، كما في زمن الاحتلال الأحمر لمدينتهم. وما بدا أشد صعوبة هو الضراوة في القتال الأفغاني - الأفغاني، بعد انقلاب التحالفات وانضمام الجنرال الأوزبكي، الشيوعي السابق، عبد الرشيد دوستم إلى خصمه التاريخي اللدود، زعيم «الحزب الإسلامي» ورئيس الوزراء قلب الدين حكمتيار. ووراء أرجوحة تحالف هشّ وتكتيكي ومهزوز بين جنرال شيوعي وأكثر رموز الجهاد الأفغاني، تتبدل، أيضًا لعبة الأصابع الدولية. ذلك ان واشنطن رمت بثقلها وراء رباني - مسعود، في وقت تقف موسكو وراء الجنرال دوستم. أما حكمتيار فيحكم بعودة الباشتون إلى حكم كابول. وعجز الأطراف عن حسم المعركة يقود مباشرة إلى تقسيم أفغانستان إلى ٦ مناطق أو دويلات على الأقل.

ماذا يجري فوق رقعة الشطرنج الأفغانية؟ وكيف تتحرك البيادق في المحرقة السياسية؟

في منتصف أيار ١٩٩٢، وصل بنون سيفان، مبعوث الأمم المتحدة ومتعهد الملف الأفغاني إلى كابول، في وقت بدأت التصدعات الأولى في سلطة المجاهدين بالظهور. وأطلق تشخيصًا عن الوضع، انطوى على رؤية بعيدة المدى، استشرفت مجمل التطورات الدراماتيكية التي يشهدها الوضع الآن. وقال: «ان الحال في أفغانستان أسوأ من الوضع في لبنان وأكثر تعقيدًا».

دبلوماسيون عديدون في كابول، وكانوا قد أعادوا لتوّهم فتح سفارات وبعثات ومكاتب تمثيلية، تذكروا ما قاله سيفان، وهم يشاهدون كابول تتحول إلى محرقة، وسكانها يغادرون في طوابير، تطاردهم القذائف في أشرس مواجهات بين حلفاء الأمس، رفاق الخندق الواحد. وقال دبلوماسي عربي وصل إلى بيشاور، بعد محطة في جلال آباد، «عاصمة» قلب الدين حكمتيار، رئيس الوزراء، ان التركيبة الأفغانية مؤلفة من عرقين أساسيين، هما الباشتون (في الجنوب، عمومًا) والطاجيك، يحالفهم الأوزبك في الشمال، منذ انهيار نظام نجيب الله. كما ان ٨٠ بالمائة من مجموع السكان من المسلمين السنّة. وهذا الوضع يجب أن يجنب البلاد أي حرب أهلية، ويصون وحدتها الجغرافية. لكن هذه الصورة لا تعكس إلا الجزء الظاهر من جبل الجليد الأفغاني. فثمة تعقيدات ومصاعب ناتجة عن وجود تنظيمات عديدة ومراكز قوى ونزاعات قبلية وعرقية ودينية وتاريخية، فضلًا عن قنبلة التحالفات الخارجية الموقوتة، وهي التي انفجرت في معركة كسر العظم الجارية الآن.

ومنذ اللحظة الأولى لهروب الرئيس نجيب الله إلى مقر الأمم المتحدة في كابول في ٢٢ نيسان ١٩٩٢، ارتفعت الجدران بين الأحياء والمناطق. وأقامت كل مجموعة مسلّحة متاريس في مواجهة المجموعات الأخرى. فهنا معقل ميليشياوي. وهناك حي يسيطر عليه المقاتلون الشيعة، فيما قلعة «بالاحصار» من نصيب جماعة الجنرال دوستم الأوزبكي، فضلًا عن جزء من المطار وحي «مكروريان» السكني الذي يضم مجمعات حديثة بناها السوفيات خلال عشر سنوات من الاحتلال.

وضمن مشهد الموزاييك ذاته، وهو متفجر في كل المقاييس، تنتشر قوات حزب الوحدة الشيعي بزعامة عبد العلي مزاري، غرب كابول، وحولت المنطقة إلى ما يشبه «الحكم الذاتي».

وتتركز قوات رئيس الوزراء، قلب الدين حكمتيار، زعيم الحزب الإسلامي في عدد من التلال الاستراتيجية المطلة على العاصمة. وتتخذ لها مراكز في جنوب كابول وجنوب غربها. ولم يستطع حكمتيار الدخول إلى المجمعات الحكومية التي كانت تعج بمقاتلي التنظيمات المناهضة له، من قوات «مجلس شورى النظام» التي يقودها وزير الدفاع السابق، أحمد شاه مسعود. وتنحصر سيطرة الرئيس برهان الدين رباني على وسط المدينة، حيث القصر الرئاسي والمجمعات الحكومية والأحياء الدبلوماسية.

وعلى مستوى خريطة خطوط التماس قبل الانفجار الكبير الراهن، تقع السفارة الروسية عند منطقة مفصلية بين حزب الوحدة الشيعي وقوات مسعود. وترتفع قلعة «بالاحصار» كخط تماس بين قوات دوستم ومشاة مسعود المعروف باسم «أسد بانشير».

والولايات الأفغانية، عشية الانفجار ليست أفضل

حالًا. وقد تحولت إلى دول طوائف على طراز العصر العباسي أو الأندلسي، فالشمال تسيطر عليه الميليشيات الأوزبكية. وأكبر مدنه مزار شريف التي هي عاصمة لولاية تحمل الاسم ذاته، إلى جانب ولايات جوزجان، قندور، تخار، بدخشان، وتلعب فيها تأثيرات أوزبكستان، وإلى حد ما طاجيكستان.

أما الولايات الجنوبية الشرقية البشتونية (جلال آباد، بغمان، كونار، بكتيا، بكتيكا)، فهي داخل الجاذبية الباكستانية، بسبب الجغرافيا، أولًا، ومن ثم لدوافع طائفية – مذهبية (البشتون سنّة)، فيما المناطق الجنوبية – الغربية، المتاخمة لايران متأثرة بها، وقدمت طهران دعمًا إلى بعض قادة هذه الولايات، مثل العقيد اسماعيل خان الذي خرج على العصا الشيوعية في العام ١٩٧٩، ويتحكم، راهنًا، بولاية هرات، وعلاقته جيدة بالنظام الايراني بعد مقتل القائد صفي الله افضلي، من حزب الوحدة الشيعي. وتردد أن عملاء ايرانيين قضوا عليه في أواسط الثمانينات لرفضه التعاون مع الجمهورية الإسلامية.

ويتوجس الأفغان، الآن، من أن ينتهي المخاض الدموي الراهن إلى لعبة روليت روسية. فتقفز إلى المواجهة أحلام ايرانية قديمة بضم حرات. وثمة سوابق في هذا المجال، أدّت في القرن التاسع عشر، مثلًا، إلى إشعال حروب دموية.

والخبراء في فك شيفرة السيناريوهات الخاصة بلعبة الأمم ومراياها المحطمة وشبكة تعقيداتها، يقولون الآن ان الأمر الواقع المناطقي والولائي (من ولاية) ترسخ على أرض، بالدماء والجثث، كما كان الأمر في القرن التاسع عشر. فلا سلطة مركزية تمسك بعصب الأطراف، فضلًا عن فقدان الطرق وفقدان العلَم الموحد. فلكل من مزار الشريف، معقل دوستم، وجلال آباد ونعلان، معقل الميليشيات الاسماعيلية، علم مستقل. واختزل سيد منصور نادري، زعيم الميليشيات الاسماعيلية الوضع بقوله: «لقد وصل المجاهدون إلى كابول، لكنهم لم يتفقوا حتى الآن على علم موحّد للبلاد».

والراهن أن المعارك انفجرت ليل اليوم الأول لدخول المجاهدين إلى كابول بين قوات حكمتيار وقوات مسعود الائتلافية، في ٢٥ نيسان ١٩٩٢. وأراد مسعود انتزاع القصر من يد حكمتيار الذي سعى بدوره إلى اختطاف الإذاعة والمطار من مسعود لتثبيت حكم الباشتون الذين حكموا أفغانستان منذ ٢٥٠ عامًا.

وتقاسم الزعيمان تركة نظام نجيب الله. وبدا واضحًا ان مسعود يريد الإبقاء على الجيش والميليشيات وضم أفرادهما إلى نظام المجاهدين الجديد الذي سيقوم في كابول. ورفض حكمتيار ذلك.

وحاول الوسطاء رأب الصدع لأن الموزاييك الأفغاني لا يحكمه حزب واحد، ولا بد من التفاهم بين الجمعية الإسلامية، وقائدها الميداني مسعود، والحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار. لكن الزعيمين قاما بعملية طرح وجمع حسابية خاطئة. فقد ظن أسد بانشير أنه بمجرد دخول كابول، يفرض أمرًا واقعًا. واعتقد حكمتيار ان رد خصمه سيكون مائعًا، في غياب طرق الإمداد والشرايين الحيوية من الولايات. غير ان مسعود استفاد من المطار، واستظل الشرعية. فاختاره قادة بيشاور وزيرًا للدفاع. وتحوّل حكمتيار إلى متمرد وخارج على القانون.

ومنذ هذه اللحظة المأزقية، تأكد أن مصير اللعبة في يد هذين الرجلين، الباشتوني حكمتيار، والطاجيكي أحمد شاه مسعود. ودخل الجنرال الأوزبكي عبد الرشيد دوستم إلى جانب مسعود. وهنا طار صواب حكمتيار، واتهم أسد بانشير بـ «خيانة دماء مليوني أفغاني» من خلال الدخول في تحالف مع الشيوعيين. واتهم طهران التي كانت أصدرت فتوى في العام ١٩٩١ تحلل سفك دمه، بالتآمر مع مسعود. واندفع بعد ذلك في مغامرة دموية ضد الثنائي دوستم – مسعود. وعندما شعر انه عاجز عن ازاحتهما من العاصمة، انكفأ تكتيكيًا، ودخل في «شورى الجهاد»، في نهاية ١٩٩٢، وهو تنظيم شكّله مسعود لجمع صف المجاهدين في شمال أفغانستان. ولعله أدرك انه خسر المعاملة المميزة التي حظي بها، طيلة سنوات، لدى جهاز الاستخبارات الباكستانية، زمن الجنرال حميد غول، بعد تغييرات عميقة طرأت عليه.

وتردد في بيشاور أن ثمة مخططًا اميركيًا لتصفية حكمتيار الذي هو عقبة أمام المصالحة الأفغانية. وقويت فجأة حظوظ رباني المعتدل ومعه مسعود. واختصر برنت روبن، الخبير الأميركي البارز في الشؤون الأفغانية جزءًا من خفايا التحول الأميركي من حكمتيار إلى رباني ومسعود قائلًا: «ان الثوريين الاسلاميين لم يقاتلوا فقط من أجل حرية تقرير المصير. ولكن من أجل فهمهم الخاص للدولة الإسلامية. انهم ليسوا فقط ضد السوفيات ونظام كابول. ولكن ضد الأفغان الآخرين». وبعد هذه

المطالعة، نقلت واشنطن دعمها إلى الأحزاب التقليدية، مثل مجددي وجيلاني ومحمد نبي. واستفاد مسعود، مسجلًا أول نقطة ثمينة في مرمى خصمه اللدود حكمتيار. والنقطة الثمينة الثانية كانت في تحالفه مع دوستم. وبدا ان هذا الجنرال السابق في جيش نجيب الله تردد في الولاء بين الجناحين المتصارعين. ولم يحسم أمره إلا بعد وصول مسعود إلى تشاري كار واحتلاله مطار بغرام، وهي القاعدة الجوية الأكبر في أفغانستان، فضلًا عن جبل السراج الذي يسيطر تمامًا على طريق كابول. منذ هذه اللحظة، بدا ان حلفه مع مسعود تكتيكي وهش، كما هو الأمر الآن مع حكمتيار في معركة كابول الثانية.

ومنذ نهاية ١٩٩٢، طلب دوستم من مسعود الاعتراف بالخصوصية العرقية الأوزبكية، على أساس نوع من الفيدرالية. غير ان طلبه لم يلق آذانًا صاغية. وبادر «أسد أفغانستان» إلى استدعاء كبار قادة القبائل من الشمال، وحضهم على مواجهة طرح القوميين بالقناعات الإسلامية والتشديد على وحدة البلاد في إطار إسلامي. وعلى الرغم من أن الجنرال دوستم بقي داخل الخط التحالفي مع مسعود، فإنه في المقابل انتظر اللحظة المناسبة لفصم عرى هذا التحالف والارتماء في حضن حكمتيار، على أساس ان المصيبة تجمع بينهما.

ولا شك في أن كل التحالفات التي قامت بعد الدخول إلى كابول وسقوط الباشتوني نجيب الله كانت تكتيكية. وبنيت على أساس مصالح مشتركة قصيرة المدى. ويرى الجنرال دوستم، اليوم، ان تحالفه مع أحمد شاه مسعود لم يكن رابحًا، لا على مستوى موقعه في تركيبة الحكم، ولا على مستوى فئة الأوزبك التي يمثلها. ولم يتجاوز شخصيًا سقف نائب لمسعود، قبل تشكيل حكومة حكمتيار. وحتى على صعيد الانتشار الجغرافي في العاصمة، حُشر في بطن زجاجة اسمها قلعة «بالاحصار». وقد تحولت إلى جزيرة معزولة في قلب طوفان الحديد والنار.

وظن دوستم الملقّب بـ «التمساح» ان الباشتون والطاجيك، معًا، أصيبوا بالضعف. وهو، تبعًا لذلك، يمكن أن يستفيد من ذلك لتكبير رقعة نفوذه. وفي حال عجزه عن تحقيق هذا الحلم، ينكفئ في اتجاه المناطق الأوزبكية لإقامة دولة خراسان. وكان قد التقى في السفارة الأميركية في طشقند، عاصمة جمهورية أوزبكستان، المحاذية للحدود الأفغانية، دبلوماسيين حضروا مباشرة من واشنطن، فيما بدا انه تشجيع له ولميليشياته على الانفصال في الشمال الأفغاني وإقامة دولة خراسان. وكانت «الحوادث» قد طرحت هذا السؤال، قبل أسابيع، على الجنرال دوستم، في مقر اقامته في شبرغان، عاصمة ولاية جوزجان. فقال: «لا أسعى إلى اقامة مثل هذه الدولة. لكن، إذا توافرت لي فلن أرفضها».

وتوجس مراقبون من أن تسوية جلال آباد في ٢٢ أيار ١٩٩٣، لم تمنح الحركة الإسلامية التي يقودها أي حقيبة وزارية. ولذلك حفر بالإبرة لكي يستقل في الشمال. ودعمه في هذا المشروع جناحا الحزب الشيوعي الأفغاني السابق «خلق» الذي تزعمه الرئيس الشيوعي الأول في أفغانستان نور محمد طرقي. فضلًا عن جناح «برشم» (الراية) الذي قاده، منذ البداية، وحتى الآن، الرئيس السابق بابراك كارمال. وبدا ان لدولة خراسان ثلاثة منافذ على العالم الخارجي، هي طاجيكستان وأوزبكستان وأفغانستان. ورشح من مصادر باكستانية أن بيشاور تراقب عن كثب حرب الإلغاء في كابول، وان واشنطن وموسكو قد تكونان متفقتين على إقامة دولة خراسان في الشمال الأفغاني لرفع جدار بين المجاهدين الراغبين في تصدير خبراتهم الجهادية وثورتهم إلى الشمال، حيث تأكد دعم أنصار حكمتيار لحزب النهضة في طاجيكستان. إضافة إلى زرع النعرة القومية في أفغانستان بتقسيمها إلى دويلات عرقية متناحرة.

ولعب الجنرال دوستم انطلاقًا من اتجاه الرياح الأميركية – الروسية فوق التضاريس المطفأة في آسيا الوسطى. فأقام علاقات وطيدة مع تركيا، على أساس وحدة العرق، ومع ايران، بسبب تأثير بعض المجموعات الشيعية في حركته وحلفه مع حزب الوحدة الشيعي الموالي لطهران. ولم يتجاهل إسلام آباد، ولا دولًا عربية. لكن باكستان ضاقت ذرعًا بخطة دوستم، وطلبت من مندوبه لديها، مولوي عبد الله، مغادرة أراضيها لعدم قدرتها على تأمين حمايته، كما قالت.

كان ذلك بعد اللقاء الانعطافي بين حكمتيار ودوستم، في آذار ١٩٩٣، في جهار سياب، جنوب كابول، وهو الأول من نوعه بين العدوين اللدودين، ونسجا حلفًا سريًا ضد حلف مسعود – رباني. وطلب دوستم من حكمتيار الاعتراف بالحركة الإسلامية القومية. فوافق على ذلك من ضمن صفقة تقود إلى

إطاحة الرئيس الأفغاني.

وفي أيلول ١٩٩٣، تشكل «مجلس التنسيق الأعلى للجهاد الإسلامي»، وكان عبارة عن جبهة سياسية للمعارضة، ضمت إلى الميليشيات الأوزبكية، الحزب الإسلامي وحزب الوحدة الشيعي بزعامة عبد العلي مزاري والجبهة الوطنية الإسلامية بزعامة صبغة الله مجدّدي، فضلاً عن قادة ميدانيين آخرين.

وبدأ هذا المجلس الخطوة الأولى في مشروع الانقلاب على نظام الرئيس رباني. وقد كشف الحزب الإسلامي عن تحالفاته والأحزاب المنضوية معه تحت لواء الجبهة التي تقود الآن معركة تدمير كابول بحجة إسقاط رباني. وتتحدث بياناتها عن «ثورة شعبية شاملة تشترك فيها كل الطوائف والأحزاب الجهادية والقادة الميدانيين والقوات المسلّحة في أطراف العاصمة، واستاءت من سياسات رباني ومسعود المناهضة للإسلام». وأضافت جبهة دوستم – حكمتيار: «اتفقت هذه القوى على ضرورة تنحي الرئيس رباني من دون قيد أو شرط وإعلان ذلك عبر وسائل الإعلام، على أن يدعى قادة فصائل المجاهدين سريعًا إلى اجتماع للاتفاق على تشكيل حكومة مؤقتة. وفي حال رفض رباني، ندعو الشعب الأفغاني إلى أن يدعم ويساند هذا التحرّك».

والواقع ان التطورات الميدانية تجاوزت هذا البيان، والمذبحة مفتوحة على مصراعيها. وحتى هذه اللحظة لم يتمكن حلف حكمتيار – دوستم من إحداث أي اختراق في خطوط مسعود – رباني. ومن المرجّح أن لا يسجّل هذا الحلف أي انتصار لأن واشنطن واسلام آباد وطهران لا تريد لحكمتيار أن يسيطر على الحكم في كابول. وكان مثيرًا ان القوات الشيعية المنتشرة غرب كابول منعت قوات حكمتيار من التسلل إلى العاصمة لإنقاذ «جيوب» تابعة لدوستم في القلعة، كما في جزء من المطار.

ويجمع المراقبون على أن دوستم أخطأ في تحالفه مع حكمتيار، على الرغم من أن هذا الحلف تكتيكي ومهزوز، فكل شيء يفصل بين الرجلين: إن حكمتيار يريد إقامة دولة أصولية متقشفة. وكان ضد التعاون مع أي طرف من الشيوعيين السابقين. وتصدّى بعنف لمحاولات استمالة دوستم، بعد سقوط نظام نجيب الله. وحلفه الآن، يتكئ إلى معادلة «الفاجر والتاجر». أي ان عدو عدوي هو صديقي. إذ لا شيء يجمع بين «التمساح» و «تاجر البندقية» الأصولي.

فدوستم غير اسلامي. ورفض الدولة الأصولية علنًا وصراحة. وردد «انه لا يصلي الصلوات الخمس، وليس ملزمًا بها». وقد يكون اسماعيليًا، علمًا ان الميليشيا الاسماعيلية تسيطر على ممرات تؤدي إلى شمال أفغانستان.

في هذه اللحظة من حرب الرهانات المدمرة، وسقوط كابول، التي وصفت ذات يوم بأنها مئذنة آسيا، إلى قاع الدمار والفوضى، يندفع فرسان اللعبة القاتلة إلى أقصى العنف. ولم يوفروا حتى «المسجد الأزرق» الذي يعتبر أحد أكبر الإنجازات المعمارية في أفغانستان. ووسط مدينة تتحول إلى أنقاض، بدا ان دوستم هو الذي سيدفع الثمن، أي انه الخاسر الأول، فيما الخاسر الثاني هو حكمتيار الذي تمنعه لعبة الأمم من السيطرة على كابول، لقطع الطريق على اقامة نظام أصولي على «طريق الحرير» الأفغانية. وتبين ان ثمة ثقلًا خفيًا وراء رباني، الأمر الذي يفسّر صموده في موقعه.

ويتوقع الخبراء في المتاهة الأفغانية أن يلتقط الجنرال دوستم فشل مشروعه وتصدع حلفه مع حكمتيار لكي يعيد الحياة إلى موضوع الفيديرالية وإقامة ست دويلات على جثة الدولة الواحدة.

والأصابع الاقليمية – الدولية لها دور حيوي في تحريك الزلزال. وهذه اللعبة قديمة. وترقى إلى القرن التاسع عشر بين الانكليز والروس القياصرة الذين كانت لهم مطامع في المياه الدافئة. وقبل ذلك، اشتعل الاستقطاب بين المغول والدولة الصفوية في ايران. حتى ان هناك من يرى ان اللعبة الدائرية مرصودة، الآن، على تقسيم أفغانستان. فالروس يلعبون «دق شطرنج» وراء عبد الرشيد دوستم، في مقامرة كبيرة، وواشنطن تخوض لعبة «البوكر»، على أساس ان الجوكر هو رباني وذراعه العسكرية، أحمد شاه مسعود. وهذا يعني، كما يقول دبلوماسي مغاربي في اسلام آباد، ان «حرب الالغاء الجديدة تدار من الخارج والأفغان هم بين أسنان المنشار». أما سفير أوروبي، فيرى انها «لعبة الأمم تحت سقف آسيا». ويلجأ إلى الصورة التالية، ليعبّر عن الخيوط السرية في حرب كابول الجديدة، ويقول: «ان واشنطن تلعب البوكر، وايران تلوّح بالجوكر، فيما دوستم يلعب الروليت الروسية». ويلفت هذا الدبلوماسي الذي يعتبر من أبرز الخبراء الأوروبيين في الشؤون الأفغانية، إلى عودة التنافس الروسي – الأميركي إلى وحول كابول.

وقد حرّكت موسكو بيادقها في لعبة الشطرنج الجديدة، وشجعت عناصرها لتركيز قوائم لنفوذ مستعاد.

ويضيف هذا الدبلوماسي: «ان الجنرال ضياء الحق قد دفع الثمن، لأنه سعى إلى دعم وصول البشتون إلى الحكم، أي حكمتيار وجماعته. وقد رفضت واشنطن ذلك بعد سقوط مليون قتيل في عشر سنوات من الحرب مع الجيش الأحمر، وتدمير ثلث القرى والمدن واعطاب نصف مليون أفغاني بعاهات مستديمة. فيما اللاجئون ستة ملايين شخص». ويلاحظ ان «ما يجري تتمة لفصول هذا التاريخ الطويل من الدمار. فلا تجانس في الداخل. والأعراق امتداد لأخرى خارج الحدود». ويؤكد ان واشنطن رمت بثقلها وراء رباني – مسعود اللذين يتطلعان إلى دولة أصولية معتدلة شبه ديمقراطية، تقبل بجميع أطراف التركيبة الديموغرافية، وكلها أقليات، مثل الباشتون (٦ ملايين) والطاجيك (٣ ملايين) والأوزبك والشيعة والاسماعيليين.

والإدارة الأميركية، حيث مارتن انديك مهندس نظرية احتواء الأصولية، انقلبت على حكمتيار الذي يسعى إلى دولة أصولية متطرفة، قريبة جدًا من الخط الايراني. وقد استقطب الأفغان العرب، فيما رباني يريد اخراجهم من أفغانستان، وأطلق تصريحات عنيفة ضد مصر والجزائر...

هذه اللوحة من السياسات المعقدة، وهاجس الحصص وصراع الأعراق، ولعبة الأصابع الاقليمية – الدولية تفسّر ضراوة ورعب المواجهة، في قلب «موزاييك» أصابت شظاياه كل اللاعبين (انتهى مقال احمد جمال محمدي).

«العرب الأفغان»

مَن هم؟: يقال لهم أيضًا «الأفغان العرب». متطوعون عرب مسلمون، من بلدان عربية عدة، أخصّها مصر والجزائر وبلدان الخليج. قصدوا أفغانستان إبان الغزو السوفياتي لها، وانضموا إلى المجاهدين الأفغان في مقارعتهم القوات السوفياتية هناك والسلطة الشيوعية. وبعد الانسحاب السوفياتي، وسقوط الحكم الشيوعي في كابول وتحول ثورة المقاومين الأفغان إلى حكم ونظام وسلطة تعصف بهم خلافاتهم الداخلية، أصبح «العرب الأفغان» قضية أو «مشكلة» سياسية وأمنية، ليس فقط بالنسبة إلى البلدان ذات علاقة بهم، من بعيد أو قريب، كما باكستان ومصر والجزائر ودول الخليج، بل بالنسبة إلى السلطة في أفغانستان نفسها.

مقال الدكتور محمد الرميحي، رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية («الحياة»، العدد ١١٠٦١، تاريخ ٢٦ أيار ١٩٩٣، بعنوان «العرب الأفغان: مرتزقة أم ضحايا؟») يلقي ضوءًا على ما آلت إليه أوضاع «العرب الأفغان»، ويعكس، في الوقت نفسه، حذر دوائر عربية واسلامية وعالمية من هذه الظاهرة التي لم تنطفئ وقد مرّ أكثر من سنتين على زوال مسببها، أي الغزو السوفياتي لأفغانستان:

ظاهرة «العرب الأفغان» ظاهرة مقلقة، والخوف أن تتحول إلى ارتزاق يذكرنا – لا سمح الله – بالمحاربين من دول العالم الثالث، أو الدول المتقدمة، الذين يسعون لأجل كسب «مادي» في حين يقدم «العرب الأفغان» الهدف المعنوي على الهدف المادي.

«العرب الأفغان» بعدما انتهوا من «دحر» السوفيات في أفغانستان تحولوا كل إلى بلده العربي، يتابع نضاله ضد أهله وذويه، بعضهم ذهب يبحث في أماكن بعيدة عن وطنه عن مكان تشتعل فيه الحرب الأهلية، كي يدلي بدلوه، ليساهم في «رفع الظلم» عن شعب آخر.

المصريون والجزائريون والخليجيون، من بين العديد من الجنسيات العربية، يشكون من سلوكيات «العرب الأفغان». بعضهم انخرط تقريبًا في حرب أهلية كما حدث ويحدث في كل من مصر والجزائر، وبعضهم دخل في معترك ايديولوجي كما يحدث في أماكن عربية أخرى.

والقضية برمّتها قضية بالغة الدقة والتعقيد.

قضية أفغانستان هي احدى أهم القضايا التي سيطرت على جو الحرب الباردة في أواخر أيامها، تحديدًا إبان الثمانينات الماضية. كانت بدايتها عندما هجمت القوة السوفياتية، بكل عنفوانها آنذاك، وبمساعدة بعض الأفغان، فاحتلت كل أفغانستان.

كانت الأمور صعبة، وهناك من قال ان الماكينة العسكرية السوفياتية لا يمكن إزاحتها أو إخراجها من تلك البلاد.

وأذكر في ذلك الوقت (بداية الثمانينات) ان قابلت مجموعة من الخبراء الأميركيين العاملين في الخارجية الأميركية وكان تحليلهم النهائي ان أفغانستان بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي ليست فيتنام بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فالمجتمع السوفياتي مغلق، لن تؤثر فيه خسائر جنوده مهما بلغت، كما ان قراره الدخول إلى أفغانستان قرار نهائي. وكان التحليل الأخير لهؤلاء ان ليس هناك مخرج قريب لتحرير أفغانستان من براثن السوفيات.

مع وصول رونالد ريغان إلى السلطة في الولايات المتحدة، اتخذت الأخيرة السياسة النشطة المضادة للنفوذ السوفياتي في أفغانستان، كجزء من الحرب ضد «امبراطورية الشر»، كما سمّاها ريغان، وبدأت المساعدات الأميركية من خلال باكستان تأخذ دورًا أكثر فاعلية، وتشجع القوى المناهضة للنفوذ السوفياتي.

ايديولوجيا الشيوعية تحتاج هزيمتها إلى دوافع عقيدية أقوى وأثبت، فكان الإسلام الذي يدين به الشعب الأفغاني والشعوب المجاورة، فتكونت جماعات وفرق اسلامية لدحر العدو السوفياتي.

وشجع عرب مسلمون في بقاع كثيرة من ديار الإسلام هذا المدّ، وانخرط في جمع المال، وتشجيع إرسال الرجال إلى هناك لمحاربة السوفيات. وكانت قضية عادلة أن أتمّت أهدافها بتحرير أفغانستان.

إلا أن الأمر لم يخل من مضاعفات، أهمها قضيتان:

الأولى: ان تحرير أفغانستان من السيطرة السوفياتية لم يخلق تلقائيًا الدولة المثالية التي تأخذ بالإسلام، إذ اختلف حلفاء الأمس في ما بينهم، واقتتلوا وهم لا يزالون كذلك.

اتفقوا في البداية ضد سلطة غير وطنية، ولم يتفقوا على سلطة وطنية بديلة، وسيظل الخلاف السياسي قائمًا، في إطاره السياسي، القبلي المذهبي وهو بالتأكيد ليس في إطاره الإسلامي.

سيظل هذا الخلاف إلى أمد قد يطول حتى تحقق دولة مؤسسات معقولة في أفغانستان.

والقضية الثانية: ان «العرب الأفغان» حاربوا في صفوف الأفغان بتأمين من قواعد عديدة مالية على الأخص، حاربوا سلطة غير وطنية وجمعهم النضال، لم يجمعهم الوطن، إذ ان الشرعية الأفغانية الجديدة طلبت منهم الخروج من الصراع الوطني الأفغاني، فقد ادّوا دورهم. ووجد بعضهم في «الأفغنة» مجالًا للتقدم الحزبي والسياسي يعود فيؤثر في وطنه الأم، أما الطريقة الوحيدة التي أتقنها فهي فوهة البندقية وشظايا القنبلة.

لا نريد أن نستبق الأحداث فنقول: ان بضاعة أردنا تصديرها وتغاضينا عن سلبياتها قد رُدّت إلينا، إلا أن الثابت هو ضرورة إعادة نظر جذرية في موضوع التمويل والحشد غير المنظم لقضايا ومهمات نظنها بعيدة، لكنها ليست ببعيدة في هذا العالم الذي يصغر كل يوم.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو عن هوية هؤلاء «العرب الأفغان»؟... هل هم مرتزقة حقًا

يبيعون خبرتهم الحربية، وهم واعون بذلك... أما انهم ضحايا؟

يجب أن نعترف بأن هؤلاء الأشخاص قد رحلوا إلى جبال أفغانستان القاحلة وسط مباركة عارمة من العالم الإسلامي. ولم يقتصر الأمر على تقديم تسهيلات المرور من مختلف الدول التي تشكل طريقهم، ولكن امتد الدعم إلى السلاح الذي يحاربون به والرواتب التي تدفع لأسرهم... كانوا أبطالًا هجروا حياتهم المريحة ونذروا أنفسهم لمقاومة إلحاد الشيوعية. وقد فرشت لهم المؤسسات الدينية في هذه البلدان أبسط خضراء تقودهم إلى جنة الشهادة. ولا بد أن العديد منهم قد ذهب بذلك الحس الديني العميق. لكن المسائل اختلطت، وتكشّف القناع الديني عن لعبة سياسية تقودها بمهارة أصابع المخابرات في الدول العظمى، وذاب الخيط الدقيق الذي كان يفصل بين الجهاد والإرهاب.

وهكذا يبرز السؤال: هل كانوا حقًّا مدركين مدى براعة اللعبة... أم انهم قبلوها ولعبوا بشروطها؟ لقد تحولوا الآن إلى مجرمين تطالب دول كثيرة في العالم الإسلامي بترحيلهم وتسليمهم تمهيدًا للمحاكمة. وبعض هذه الدول كان يدق لهم الطبول مشيدًا ببطولتهم. فإلى أي مدى يصل تورطهم في حال الإرهاب المتفشية في العالم الإسلامي. وهل اكتشفوا مدى خداع اللعبة القديمة، ام انهم مساقون إلى لعبة الإرهاب الجديدة بالدرجة نفسها من الغفلة. بصورة أدقّ: هل هم مرتزقة... أم ضحايا؟!

من سخرية الأقدار أن نرى «المجموعة» فرقاء الأمس يتحولون معًا من النقيض إلى النقيض! وكأن الايديولوجيا عندما يعوزها الصدق تبدو مجرد قناع زائف ما ان يسقط حتى تنكشف مهزلة الوجوه التي لم تعرف صفاء الصدق ولا عمق اليقين. فكثيرون من شيوعيي الأمس «السوفيات» تحوّلوا إلى «مافيا تجارية» في بلادهم، وتجّار شنطة على أرصفة العالم، بل مرتزقة تشحنهم «اليوتوبيا» السلافية لينضموا إلى نيران الصرب ضد مسلمي البوسنة – الهرسك. ومن ناحية أخرى يتحول مجاهدو الأمس (الأفغان) إلى بنادق للبيع، ومتفجرات تحت الطلب، وصنّاع قلاقل في انتظار التوظيف.

انها مفارقة الأيادي التي تستعمل البشر والايديولوجيا كأدوات، لكن الأدوات لا تلبث حتى تنقلب على الأيادي. وهي موعظة التاريخ الذي لا يكفّ عن رفع صوته، ولا يجد أحيانًا كثيرة غير آذان صمّاء. فيكرر نفسه... وان بصورة هزلية! (انتهى مقال الرميحي).

تفاعل قضية العرب الأفغان: باكستان من أكثر الدول المعنية بهذه القضية، كونها الدولة التي استضافت هؤلاء، ودعمتهم لينطلقوا منها إلى أفغانستان حيث انضموا إلى المجاهدين الأفغان في مقارعة السوفيات. وأغلب العرب الأفغان استمروا يقيمون على أرضها بعد انسحاب السوفيات من أفغانستان ودخول المجاهدين الأفغان كابول واستلامهم السلطة.

ومنذ ١٩٩٢ (وخصوصًا مع بداية ١٩٩٣) أخذت الحكومة الباكستانية تتعرض لضغط شديد تمارسه دول عربية وغربية عدة بسبب وجود المتطوعين العرب فيها، وبتهمها بعض هذه الدول، مثل مصر والجزائر، بأنها تفسح في المجال أمام المتطرفين الأصوليين لإقامة معسكرات في أراضيها والتدريب على استخدام السلاح والقيام بأعمال عسكرية ضد هذه الحكومات. وكانت إسلام آباد بدأت تلتقط مؤشرات من الإدارة الأميركية تفيد أن واشنطن (العاكفة على تضييق الخناق حول

الأصوليين الإسلاميين) قد تلجأ إلى الإعلان رسميًا عن أن باكستان «دولة تدعم الإرهاب الدولي»، مما سيؤثر في علاقات باكستان الخارجية، وكذلك في الاستثمارات الأجنبية فيها، والتي تحاول الحكومة زيادتها من أجل إنعاش الوضع الاقتصادي في البلاد. ففي إطار هذا الوضع، قررت الحكومة الباكستانية ترحيل الأفغان العرب (٥ كانون الثاني ١٩٩٣)، وبدأت تشنّ حملة اعتقالات في صفوفهم.

خصوصية وضع باكستان، ثلاثة عوامل مهمة: لم تنفصل باكستان عن تطورات القضية الأفغانية في أية مرحلة من مراحلها، لأسباب تاريخية وثقافية وأيضًا سياسية. فلقد انطلقت باكستان في موقفها من أفغانستان من نظرتها إليها كمنطقة حاجزة بين الاتحاد السوفياتي وشبه القارة الهندية، واعتبرت من ثم أن سقوط أفغانستان تحت النفوذ الشيوعي ليس له أكثر من معنى واحد هو اتخاذ أول خطوة على الطريق إلى باكستان نفسها. ولذلك مثلت باكستان أكبر قاعدة لعمليات المجاهدين الأفغان وعناصر أخرى من الحركات الإسلامية من الدول العربية ودول وسط آسيا وبولونيا من الفارين من الحكم الشيوعي، فضلًا عن قلة من الأميركيين السود الذي كانوا اعتنقوا الإسلام. كذلك تولت باكستان الدفاع عن القضية الأفغانية في شتى المنظمات والمحافل الدولية، وأشرفت على توقيع اتفاقات جنيف في ١٩٨٨ التي نصت على الانسحاب السوفياتي، كما رعت توقيع اتفاق بيشاور في ١٩٩٢ الذي كرّس نجاح المجاهدين الأفغان وأرسى دعائم مرحلة ما بعد التحرير في أفغانستان. ومع انتخاب مجلس الشورى الأفغاني لبرهان الدين رباني رئيسًا للبلاد، وجدت باكستان ان فصلًا جديدًا من فصول التاريخ الأفغاني بدأ وان الوقت حان لينقل المجاهدون الموجودون على أراضيها نشاطهم السياسي إلى بلادهم في ظل السلطة الشرعية المنتخبة. ولكن بالإضافة إلى هذا السبب المباشر وراء القرار الأفغاني، تقاطعت مجموعة أخرى من العوامل الداخلية والاقليمية والدولية المتشابكة على نحو يصعب معه فهم قرار الإبعاد من دون الرجوع إليها وتحليلها.

أحد أهم هذه العوامل يتمثل في الوضع الاقتصادي الداخلي، ذلك ان وجود ما يقرب من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني يرهق الموازنة العامة لباكستان علاوة على كونه يجعل المواقف الأساسية للدولة هدفًا لهجمات القبائل المتصارعة ويرتبط بهذه النقطة ان نواز شريف يخطط، منذ توليه رئاسة الحكومة، لانطلاقة كبرى لاقتصاد بلاده تضعها في مصاف اقتصادات النمور الآسيوية الأربعة: تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ. وفي هذا السياق، أقدمت الحكومة الباكستانية على اتخاذ مجموعة من الاجراءات المهمة استهدفت تحرير اقتصاد البلاد بقصد جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية، فضلًا عن التخفيف عن الدولة عبء دعم بعض شركات القطاع العام الخاسرة.

عامل آخر مهم يتمثل في ترتيب البيت الأفغاني عن طريق فرض القبول بسياسة الأمر الواقع حتى تتفرغ باكستان لإعادة تشكيل الأوضاع الإقليمية على نحو يسمح بموازنة النفوذ الهندي في المنطقة. يرجع ذلك إلى أن باكستان ربّما كانت أكثر إحساسًا بالانكشاف الأمني، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الصديق التقليدي للهند، منها في وجوده. ولعلّ أخشى ما تخشاه باكستان في ضوء نشاط الطموحات الايرانية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة أن تجد نفسها مطحونة بين سندان «الأصولية الاسلامية» ومطرقة «الأصولية الهندوسية». وتدرك باكستان أكثر من أي وقت مضى ان

انفجار الصراعات المذهبية أو العرقية في تلك المنطقة الحيوية لا بد أن يترك آثاره المباشرة على تكوينها الديموغرافي الداخلي. ولا ينبغي أن ننسى في هذا الخصوص التجربة المحيّرة التي تختزنها الذاكرة الجماعية الباكستانية بسبب انفصال اقليمها الشرقي في مطلع السبعينات وتكوينه لدولة بنغلادش. وفي هذا الإطار لا تجد باكستان مفرًا من السعي بكل قوتها لبناء تحالف اقتصادي - سياسي - ديني مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة، مع محاولة تدجين النفوذ الايراني عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي التي تشاركها عضويتها مع تركيا.

العامل المهم الثالث يتمثل في العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية والرغبة في تحقيق نوع من الترضية السياسية للصديق الأميركي من خلال اتخاذ قرار إبعاد المجاهدين. وكانت العلاقات الباكستانية - الأميركية شهدت مرحلة من التوتر بسبب رفض باكستان وضع منشآتها النووية تحت التفتيش الدولي أو التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، واشتراطها أن يجري ذلك في إطار تنظيم يشمل منطقة جنوب آسيا ككل ويسري على الهند بالأساس، ومع استمرار الدعم الباكستاني للمجاهدين الأفغان على رغم الانسحاب السوفياتي، أضيف مبرر جديد إلى مبررات توتر العلاقة بين البلدين، ولوّحت الولايات المتحدة، في أكثر من مناسبة، باحتمال إدراج اسم باكستان على لائحة الدول الداعمة للإرهاب. واعتبرت باكستان ان قرار التخلي عن المجاهدين يعد أقل كلفة من أقل قرار آخر (كالقبول بالتضييق على برنامجها النووي مثلًا) تتطلبه المصالحة مع الولايات المتحدة. ولعله ليس من قبيل المصادفة أن تتزامن عملية «إعادة الأمل» الأميركية (في الصومال) التي تضع بين أهدافها ضبط نشاط الإسلاميين في القرن الافريقي، لا سيّما في السودان، مع قرار باكستان بإبعاد المجاهدين وغلق معسكرات تدريب الإسلاميين من الدول العربية.

مصير «العرب الأفغان»: كانت العلاقات العربية - الباكستانية شهدت تطورًا ايجابيًا إبان أزمة الخليج الثانية (الحرب العراقية)، فقد اتخذت باكستان موقفًا متوازنًا تمثل في المطالبة بانسحاب العراق من الكويت، وقامت ببعض جهود الوساطة السلمية فضلًا عن مشاركتها بزهاء ١١ ألف جندي في قوات التحالف الدولي (ضد العراق). وفي هذا الإطار، فإن قرار باكستان إبعاد المقاتلين «العرب الأفغان» استهدف تسوية واحدة من أهم القضايا الشائكة التي ظلت مؤجلة في العلاقة بين العرب وباكستان. فمنذ إتمام الانسحاب السوفياتي من أفغانستان، برز على الساحة العربية ما عرف باسم «الظاهرة الأفغانية» أو «العرب الأفغان»، والمقصود بذلك هو تنفيذ سلسلة من أعمال العنف السياسي بواسطة بعض العناصر الإسلامية العالية التدريب التي سبق أن شاركت في تحرير أفغانستان.

وكانت الجزائر في طليعة الدول العربية التي «عانت» من تلك الظاهرة منذ تناقلت وسائل الإعلام مشهد طلائع الجزائريين «الأفغان» بملابسهم المميزة وهم يتصدرون تظاهرات جبهة الإنقاذ الجزائرية ويرفعون الاعلام البيض التي تحمل الشهادتين، ومن بعد سلكت تلك الظاهرة منعطفًا خطيرًا في الجزائر من خلال الكشف عن بعض الخلايا السرية التي قامت بتنظيم أعمال عنف متفرقة.

كذلك برزت قضية العائدين من أفغانستان في المجتمع المصري وفجّرت جدلًا قانونيًا واسعًا في أعقاب أحكام الإعدام التي صدرت في حق عناصرها. وامتدت الظاهرة إلى اليمن من خلال تورط أفغان اليمن في عمليات عنفية.

وفي ضوء ذلك فإن قرار الإبعاد (عن باكستان) يمثّل نوعًا من الاستجابة للضغوط العربية على

الحكومة الباكستانية لغلق معسكرات تدريب المقاتلين العرب وترحيلهم خارج أراضيها. بيد ان النقطة محل الاعتبار في هذا الخصوص هي ان المحك الحقيقي لفعالية القرار يتمثل في الشق التطبيقي منه، بمعنى عدم السماح بإعادة إنتاج التطرف عن طريق نقل معسكرات التدريب هذه من باكستان إلى واحدة من الدول المجاورة. ولقد تلقى المقاتلون العرب بالفعل عرضًا من قلب الدين حكمتيار، رئيس مجلس الوزراء الأفغاني، لاستقبالهم في أفغانستان. وعلى رغم صعوبة تصوّر الاحتمال الأخير بالنظر إلى طبيعة الأوضاع الأمنية في أفغانستان وتوزّع المقاتلين العرب على الفصائل المتصارعة، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من نقل مراكز نشاطهم إلى مكان آخر أو حتى تسريب بعض عناصرهم إلى داخل الأراضي العربية (الفقرات الواردة تحت العنوانين الأخيرين: «خصوصية وضع باكستان» و «مصير العرب الأفغان»، مستقاة من مقال نيفين عبد المنعم مسعد، خبيرة في شؤون العالم الإسلامي وأستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، مجلة «الوسط»، العدد ٥٣، تاريخ ١ شباط ١٩٩٣، ص ٣٤-٣٧).

بالنسبة إلى الحكم في أفغانستان: قرار إبعاد «العرب الأفغان» عن باكستان الذين لا يريدهم أحد سوى مصر وتونس والجزائر، ولكن «خلف قضبان السجون»، تلقته حكومة المجاهدين في أفغانستان بالترحيب بهم في أفغانستان كما صرّح رئيسها قلب الدين حكمتيار. في حين فضّل رئيس الدولة برهان الدين رباني الاكتفاء بدعوة باكستان إلى أن تحسّن معاملتهم من دون أن يدعوهم إلى أفغانستان، إذ إنه لا يريد لبلاده أن تتلقى مزيدًا من الضغوط الخارجية، علمًا ان رباني (بحسب ما نشر في نيسان ١٩٩٣) سمح لكثيرين من العرب بالحصول على الجنسية الأفغانية.

واتضح، خلال ١٩٩٣، أن أعدادًا من هؤلاء «العرب الأفغان» استمروا موجودين في أفغانستان (أو عادوا إليها) وموزّعين، في مشاركتهم العسكرية وولائهم السياسي، على الأفرقاء المتناحرين في السلطة وفي المعارضة. وثمة آراء لثلاثة من قادة هؤلاء تكشف عن وضع «العرب الأفغان» في أفغانستان، والموقف منهم هناك الذي يستدل منه الإرباك ومحاولات استيعاب قضيتهم بالحد الأدنى من ضرر الضغوط التي قد تنصب على أفغانستان من باكستان والدول العربية والولايات المتحدة الأميركية التي «طلبت رسميًا (في ١٠ نيسان ١٩٩٣) من إسلام آباد عدم السماح للمبعدين بدخول أفغانستان حتى لا يصبحوا في منأى عن المطاردة»:

الرئيس رباني قال بشأن «العرب الأفغان» («الوسط»، العدد ٩٤، تاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣، ص ٤١): «كثيرون منهم جاؤوا بعلم حكوماتهم وآخرون بدافع من عقيدتهم وايمانهم. اشتركوا في الجهاد المقدس مع الشعب الأفغاني، وقد عرفوا وتعلّموا منا اننا لا نقبل أي عمل يهدد مصالح المسلمين وأمتنا الإسلامية. وإذا حدث ان قام بعضهم بمشاكل في بلد ما فلا يجوز ان يقال عن هؤلاء انهم يحملون أفكارًا أفغانية. ونتمنى أن لا يستخدم هذا المصطلح («العرب الأفغان») في الصحافة العربية والإسلامية (...) أما إذا حدث شيء لا يوافق مصلحة أي بلد، فهذا أمر يتعلق بمرتكبه ولا يرتبط بالجهاد الأفغاني. كذلك قد يكون الذين يقومون بأعمال إرهابية لم يزوروا أي بلد أجنبي، فالإرهاب لا يحتاج إلى التعليم في أي بلد».

رئيس الوزراء قلب الدين حكمتيار، نفى استقبال أفغانستان «العرب الأفغان» الفارين من ملاحقة الشرطة، وقال («الوسط»، العدد ٨٤، تاريخ ٦ أيلول ١٩٩٣، ص ٤٥): «أعتقد أن عدد

هؤلاء قليل جدًا وهم موزّعون في كل أنحاء أفغانستان، ولا يشكّلون خطرًا على بلدانهم. انها دعاية سيئة من قبل اعداء الإسلام حتى يصوّروا أفغانستان مركز خطر على كل الدول الإسلامية ومنطلقًا للإرهاب والأصولية، في حين أن الأمر ليس كذلك. فهؤلاء جاؤوا لمساعدة اخوانهم الأفغان وتقديم المساعدات الانسانية إليهم، لكن معظمهم عاد إلى بلاده وبقي عدد قليل يعمل في المؤسسات الخيرية وهناك عدد قليل منهم في أفغانستان».

أحمد شاه مسعود، أبرز قادة المجاهدين إبان الغزو السوفياتي، ووزير الدفاع في الحكومة الأولى بعد سقوط النظام الشيوعي، قال («الحياة»، عدد ٢٠ نيسان ١٩٩٣، ص ٩): «يجب أن نعلم أن الأمة العربية وبعض الحكومات العربية ساعدتنا في جهادنا من الناحية السياسية والاقتصادية، بل ان عددًا من اخواننا العرب اشترك فعلًا بالجهاد وقدم تضحيات وأريقت دماؤه الزكية على التراب الأفغاني. ولكن، ويا للأسف، انه بعد سقوط النظام الشيوعي في أفغانستان وتأسيس الحكومة الشرعية الإسلامية، فإن قلب الدين حكمتيار خدع الأخوة العرب وأقنع بعض هؤلاء بأفكار خاطئة واستخدمهم ضد الشعب الأفغاني وضد الحكومة الإسلامية في أفغانستان. وكوّن ذلك انطباعًا سلبيًا عن اخواننا العرب في أذهان عامة الشعب. وكما تعلمون ان عددًا من هؤلاء الأخوة قاتل ضد الحكومة الشرعية أخيرًا وان بعضهم قتل. وكما هو معلوم للجميع سقط عدد من الليبيين أخيرًا قتلى في صفوف حكمتيار».

بالنسبة إلى الحكم في مصر: الأصولية الإسلامية في مصر ناشطة وأنباء ثورتها وعملياتها الأمنية والعنفية يومية. من معالجات الحكم المصري لها، على صعيد المسبّبات، توجيه أصبع الاتهام إلى مصريين إسلاميين أصوليين «تدربوا في الخارج»، وفي طليعتهم «العرب الأفغان».

في أيار ١٩٩٣، أخفق فريق أمني مصري كان توجّه إلى باكستان بشأن ملف تنظيم «العائدون من أفغانستان» الذي يطال أكثر من ٥٠٠ عنصر من المصريين، والذين «ثبت لدى الدوائر الأمنية المصرية ان هناك خطة انتشار في دول عدة، وان السودان قد يكون المحطة قبل الأخيرة، لدخول «الأفغان» إلى مصر نتيجة التسهيلات والحماية الأمنية لهم هناك».

وكانت مختلف الاجراءات الأمنية المصرية بشأن «الأفغان» المصريين مترافقة دائمًا مع تشديد المسؤولين على انها «مشكلة ليست سياسية بل مشكلة مجموعة من الخارجين على القانون الذين ثبت تورطهم في أعمال إخلال بالأمن العام والتحريض على ارتكاب جرائم العنف والاغتيال السياسي». ومما قاله الرئيس المصري، حسني مبارك، بصدد هؤلاء إن الإرهاب في مصر «بدأ مع فلول العائدين من أفغانستان، وهم بعيدون كل البعد عن الدين ولا ينتسبون إلى الإسلام من قريب أو بعيد (...) انني حزين لأنني لم أكن أتمنى أن يكون بينهم من يرتكب تلك الحوادث الإجرامية، ولم أتمنّ أن يمثلوا أمام المحاكم على هذا الوجه، لكن الإرهاب له نهاية، وأؤكّد أننا في مواجهة هذا الإرهاب البغيض سنلتزم الدستور والقانون».

وارتفعت وتيرة قضية «العرب الأفغان» مع نبأ مقتل قائد المجاهدين العرب في البوسنة (تشرين الأول ١٩٩٣)، مصري ويحمل اسمًا حركيًا: «وحي الدين»، وهو من أعضاء «الجماعة الإسلامية» في مدينة بني سويف شمال الصعيد، وكان غادر مصر إلى أفغانستان قبل سنوات، حيث شارك في القتال ضد الاحتلال السوفياتي؛ ثم توجّه إلى البوسنة والهرسك حيث تولى قيادة المجاهدين العرب في الحرب الدائرة هناك.

وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣، زار الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني القاهرة وعقد محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك. وفي أثناء هذه الزيارة «أكدت مصادر مصرية مطّلعة ان وجود عدد من قادة الجماعات الدينية المحكوم عليهم غيابيًا بالإعدام لم يكن الموضوع الوحيد الذي طرح للنقاش بين الجانبين وان مسألة تسليم هؤلاء أو توقيع اتفاق يقضي بتسليم المتهمين والمطلوبين للمثول أمام القضاء أحيلت على لجان مختصة في البلدين لدراستها».

وعند انتهاء المحادثات المصرية – الأفغانية، بث التلفزيون المصري مقابلة مع رباني قال فيها: «بعد أن انتصرنا نصحنا الذين كانوا يشاركوننا الخنادق بأن يعودوا إلى بلدانهم (...) كانت هناك بعض المؤسسات من الدول الإسلامية قامت ببناء مخيمات وكان مقرها في باكستان والمدن المجاورة لأفغانستان، في بيشاور وكويتو. وتلك المؤسسات كانت تنتمي إلى دول إسلامية وغير اسلامية وكنا نقول للعناصر العامة في هذه المؤسسات أن أفغانستان لا تسمح لأي طرف أو لأي مجموعة بأن تجعل من أراضيها منطلقًا للأعمال التخريبية ضد بلاد أخرى (...) حين كنا نقاتل الروس الغزاة لم نكن نقوم بأي عمل خارج أفغانستان وكنا نتجنب تدمير المنشآت أو مضايقة الناس ولم نكن وراء خطف أي طائرة أو اغتيال أي شيوعي أفغاني خارج أفغانستان أو اغتيال عملاء الروس في أفغانستان، وكان همّنا هو تحرير البلد وإخراج المعتدين من أفغانستان (...) من أجل ذلك بعد تحرير أفغانستان أظهرنا سماحة اسلامنا لكل الذين يقاتلوننا طيلة أربع عشرة سنة وأثبتنا أن الجهاد الإسلامي كفاح نظيف ونزيه ضد المستعمر وليس لخلق المشاكل، وقد نصحنا الشباب الذين عادوا إلى بلدانهم بأن يكونوا مجاهدين شرفاء وأن يكونوا عناصر بنّاءة لبلدانهم حتى لا يفسدوا ما قدموه أيام الجهاد».

متابعة مسلسل التخلي عنهم والتضييق عليهم: آخر حلقات هذا المسلسل (في شباط وآذار ١٩٩٤):

– اتخاذ الحكومة البوسنية إجراءات إبعاد المجاهدين (العرب الأفغان) القادمين من البلدان الاسلامية عن أراضيها، «بعد أن تفاقمت المشاكل بين البوسنيين وهؤلاء»، واتهمتهم الحكومة بعدم الانصياع لقوانينها والالتزام بأوامر القيادات العسكرية البوسنية، فيما أتهم المجاهدون قيادات الجيش والحكومة «بعدم الالتزام بالشريعة الاسلامية والتعاليم الدينية، وبالتغاضي عن مظاهر الفساد المنتشرة في صفوف المدنيين والعسكريين البوسنيين».

– في الاردن، وإثر حوادث أمنية أفادت السلطات ان المعتقلين المتهمين بهذه الحوادث «لهم ارتباطات بـ «الأفغان» وهم اصوليون شاركوا الأفغان في حربهم ضد الاتحاد السوفياتي سابقاً». وقال وزير الداخلية، ان هذه المجموعات المتطرفة كانت تهدف الى تفجير المصارف «كونها مؤسسات ربوية».

– ومن ليبيا، اعنف تنديد «رسمي» بـ «العرب الأفغان» و «أنشطتهم الارهابية» وبأنهم «حشاشون ومرتزقة»، وبأن «المخابرات الاميركية تخلت عن العرب الأفغان بعدما انتهت الحرب الأفغانية وانتهى بالتالي دورهم فتبين أن ليس لهم علاقة بالجهاد وصاروا يتسولون أمام السفارات

الأجنبية وضبط بعضهم متورطاً في شبكات الاتجار بالمخدرات بينما هناك من عاد إلى بلاده لينفّذ جرائمه البشعة».

— وفي اليمن، سلّمت أجهزة الأمن التابعة للحزب الاشتراكي السلطات المصرية العناصر «الارهابية» من «الأفغان المصريين» الذين قبض عليهم في مديرية مودية في محافظة أبين مع مجموعات من العرب العائدين من أفغانستان إلى اليمن، «بعد ثبوت انتمائهم إلى تنظيم الجهاد الإرهابي».

مدن ومعالم

• **باميان**: مدينة في أفغانستان (جبال الهندكوش)، شرقي كابول. نحو عشرين ألف نسمة. ذكرها ياقوت. لعبت دورًا تجاريًا مهمًا (القرن الثاني — السابع م.) لوقوعها على الطريق بين الهند والغرب. كانت مركزًا بوذيًا مهمًا. آثار هياكل وتماثيل بوذا (يبلغ ارتفاع تمثال ٥٣ م، وتمثال آخر ٣٥ م). وهناك جدرانيات فيها مزيج من الفن الايراني والهندي. خرّب جنكيزخان باميان القديمة (١٢٢٢).

• **بُسْت**: مدينة قديمة في أفغانستان على ملتقى الطرق بين الهند وبلوجستان (مقاطعة تتقاسمها ايران وباكستان، تقع في جنوب شرقي ايران وصحراء كرمان وعلى حدود السند والبنجاب الغربية). من مراكز الحضارة الايرانية القديمة. غزاها تيمورلنك.

• **بلخ**: مدينة ذات الشأن في العصور القديمة والعصور الوسطى. هي اليوم قرية صغيرة في أفغانستان. جعلها أسد بن عبد الله القسري (٧٢٥) عاصمة مقاطعة خراسان. فتحها الأحنف بن قيس (٦٥٣). اجتاحتها قبائل جنكيزخان فدمّرتها (١٢٢٠). إليها ينسب أبو زيد أحمد بن سهل البلخي (٨٥٠ — ٩٤٣): جغرافي عربي ولد في شاميستيان بالقرب من بلخ (خراسان)، درس الفلسفة مع الكندي. وبلخ، قبل الإسلام، كانت مركزًا لمعبد من معابد المجوس اسمه النوبار. وكان برمك، جد البرامكة سادن (خادم، كاهن) هذا المعبد؛ وكانت كذلك مركزًا للديانة الزرادشتية. وقد خرّب العرب معبد النوبار. وظلت بلخ على ولائها للأمويين حتى استولى عليها أبو داود البرقي قائد أبو مسلم الخراساني، فانتقل ولاؤها للعباسيين. وبعد العصر العباسي الأوّل حظيت بنوع من الاستقلال الداخلي حتى استولى عليها السامانيون في أواخر القرن الهجري الثالث، ثم وصلت إلى أوج ازدهارها خلال القرن الهجري الرابع حتى أطلق عليها جغرافيو العرب اسم «أم البلاد»، وحظيت بمكانة سامية تحت حكم الغزنويين. ثم استولى عليها السلاجقة والتيموريين. وأنشأ فيها شاه رخ بن تيمورلنك قلعة عظيمة سنة ٨١٠ هـ (القرن الخامس عشر). وبعد ذلك آل السلطان عليها إلى آل أزبك، ثم إلى الصفويين، ثم إلى أمراء الأفغان.

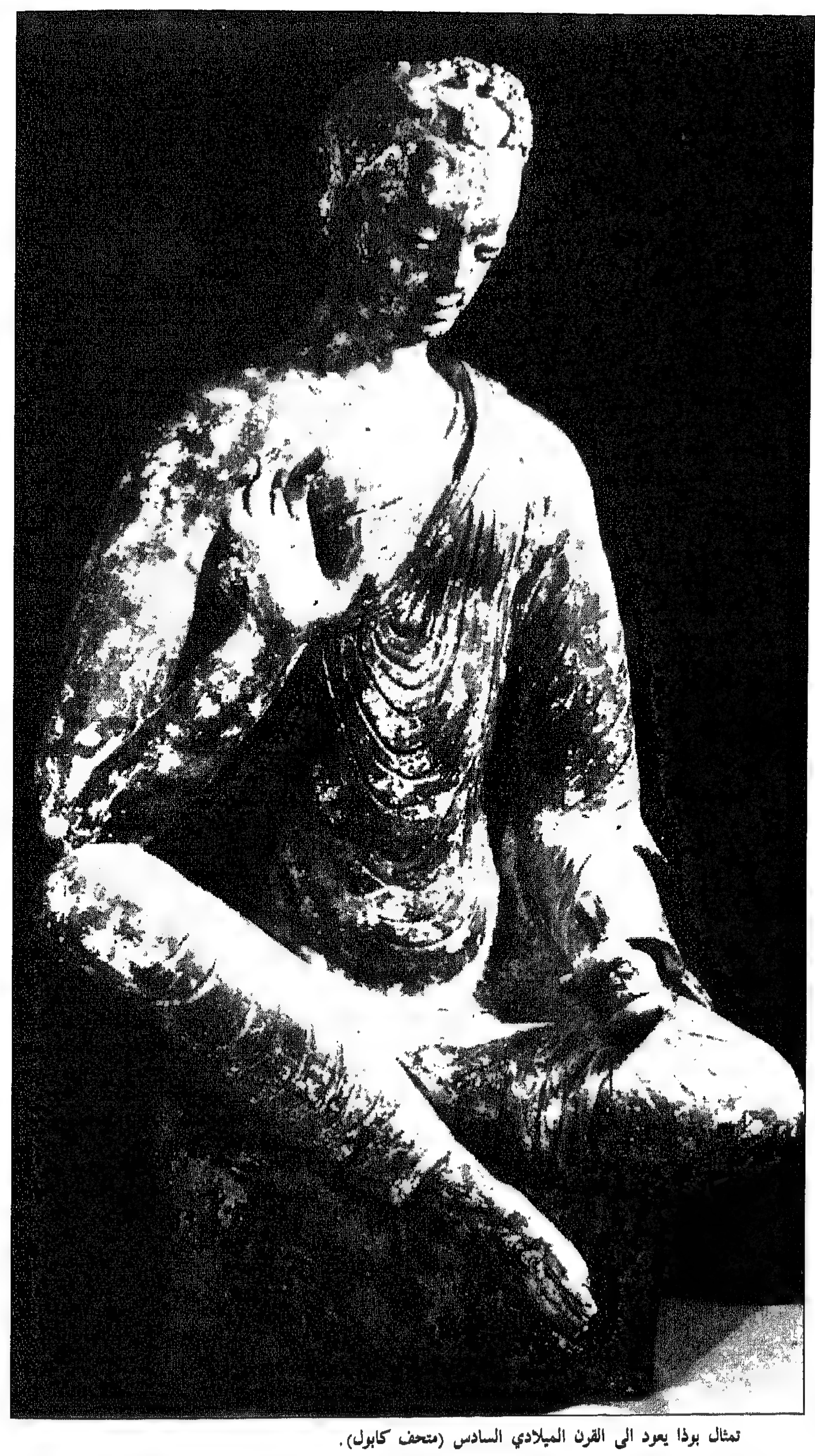
• **دار الأمان**: مدينة في أفغانستان. تأسست على مسافة ٨ كلم من كابول (العاصمة الحالية) لتكون عاصمة البلاد (١٩٢٣).

• **سبزور**: مدينة في غربي أفغانستان اسمها حاليًا اسفيزار. وهناك سبزور أخرى في ايران.

• **شبرقان**: مدينة في شمالي البلاد. نحو ٢٢ ألف نسمة. قال ماركوبولو ان فيها أحسن بطيخ في العالم يجفّفونه ويصدّرونه إلى هراة والهند والصين.

• **طخارستان**: منطقة عرفت قديمًا بهذا الاسم. تقع على الضفة اليمنى لنهر أمودريا الأعلى وهي اليوم في أفغانستان، قاعدتها بلخ. ذكرها ياقوت وفصل بين طخارستان العليا وطخارستان السفلى.

• **غزنة**: مدينة في شرقي أفغانستان. نحو ٦٠٠ ألف نسمة. ذكرها بطليموس (القرن الثاني ق .م.). دخلتها الجيوش العربية منذ عهد عبد الملك بن مروان. جعلها ألب تكين عاصمته فعرفت سلالته بالغزنويين. كانت مركزًا للسياسة والثقافة في آسيا الاسلامية لا تفوقها سوى بغداد. والغزنويون (نسبة إلى غزنة) اسم



تمثال بوذا يعود الى القرن الميلادي السادس (متحف كابول).

سلالة المماليك الأتراك التي حكمت شرقي ايران وأفغانستان والبنجاب (٩٦٢ – ١١٨٧)، أسسها ألب تكين، أحد ولاة السامانيين (٩٦٢) عند تمرده عليهم، ورسّخها صهره سبكتكين (ت ٩٩٧م: جد الأسرة الغزنوية، كان مملوكًا لألب تكين قائد الجيوش السامانية في خراسان، استولى على سجستان وأحرز نجاحًا واسعًا في الهند). سيطر الغزنويون طوال قرنين، اتخذوا غزنة عاصمة لهم وأسسوا لاهور عاصمتهم في البنجاب.

* **غور**: بلاد جبلية في أفغانستان بالقرب من منبع هري رود ومرغاب. إليها تنتسب سلالة الغوريين (١١٤٨ – ١٢١٥): آخر مملكة في أفغانستان حكمت الهند. نشأت في مقاطعة غور الجبلية، بين هراة وغزنة، وكانت عاصمتها فيروزكوه. خضعت للغزنويين حتى استقل سيف الدين الغوري بالأمر واحتل غزنة. قتله بهرام شاه الغزنوي (١١٤٩) فانتقم له علاء الدين الغوري الذي أحرق غزنة. قضى عليهم خوارزم شاه.

* **فروان**: بلدة في أفغانستان. كانت مركزًا لصك النقود باسم منصور بن نوح الساماني: هناك منصور بن نوح الأول (أبو صالح)، أمير خراسان وما وراء النهر الساماني ٩٦١ – ٩٧٦، اشتهر بعدله، حارب بني زيار والبويهيين وازدهرت الدولة في أيامه. والمنصور بن نوح الثاني (أبو الحارث)، أمير ما وراء النهر الساماني ٩٩٧ – ٩٩٩، خلف أباه منصور بن نوح الأول، اشتهر بفصاحته وشجاعته وقسوته، وفي عهده احتلّ الأتراك بخارى.

* **فيروزكوه**: مدينة شمالي هراة كانت عاصمة الغوريين. هي اليوم «جام». شيّدها قطب الدين محمد أوائل القرن الثاني عشر، واصبحت مدة نصف قرن تقريبًا عاصمة الغوريين ومركزًا ثقافيًا مهمًا. بدأت بالانحطاط بعد موت غياث الدين ١٢٠٢. وهناك فيروزكوه: قلعة في طبرستان بالقرب من جبال دماوند. اشتهرت في عهد خوارزم شاه والمغول. احتلها الحشاشون ثم استرجعها هولاكو (١٢٥٦). كانت المقر الصيفي للسلالة الايلخانية. هي اليوم قاعدة الاقليم. نحو ١٣ ألف نسمة.

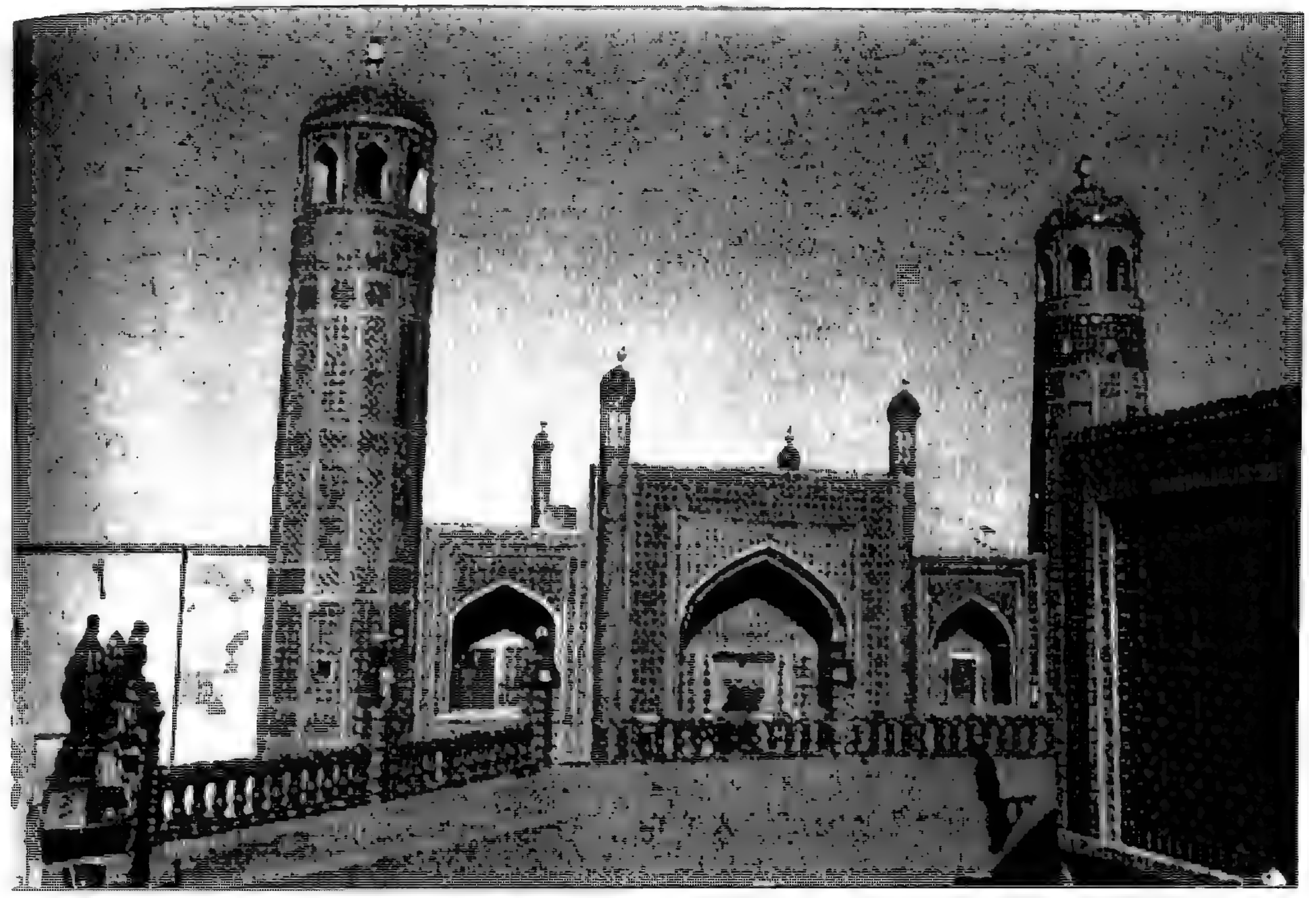
* **قُندُز**: مدينة في شمال أفغانستان، مشهورة بخيلها. وهناك نهر قندز يروي ولاية قندز.

* **قندهار**: ولاية في أفغانستان الجنوبية كثيرة الأنهار (أرغنداب، أرغسان، وقسم من نهر هلمند)، قاعدتها مدينة قندهار. مركز تجاري مهم. نحو ٦٠٠ ألف نسمة. فيها قبر أحمد شاه (١٧٢٢ – ١٧٧٣ م) مؤسس سلالة دراني المالكة في أفغانستان حتى اعلان الجمهورية في ١٩٧٣. جمع شتات القبائل وأعلن نفسه ملكًا في قندهار واتخذها عاصمة له (١٧٤٧). غزا بلاد الهند مرارًا. لقّب نفسه «درّ دران»، أي درّة الدرر.

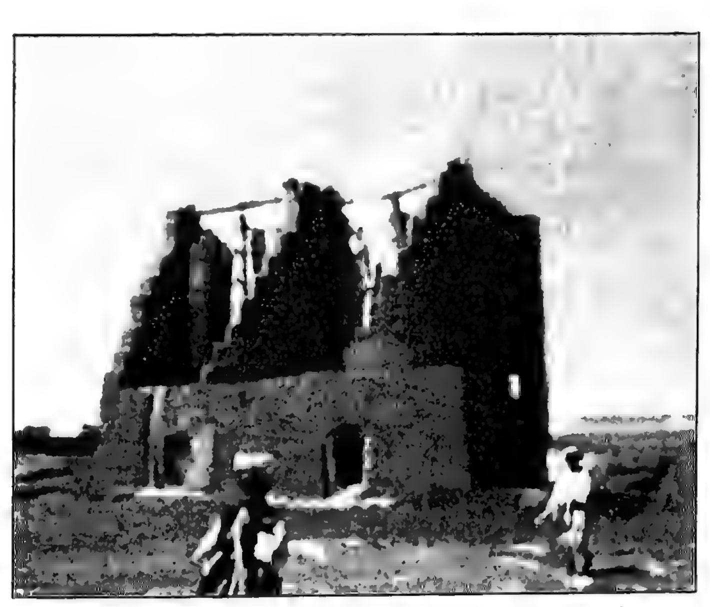
* **كابول**: عاصمة أفغانستان. نحو مليوني نسمة مع الضواحي. تقع في شمال شرقي البلاد على نهر كابول (٥٠٠ كلم) ساعد نهر الهندوس، وعلى ارتفاع متوسطه ١٧٦٥ م عن سطح البحر. وكابول هي نفسها كابورا في النصوص الاغريقية. كانت عاصمة امبراطورية المغول في القرن السادس عشر، وأضحت عاصمة أفغانستان منذ القرن الثامن عشر.

يصف الرحالة العربي الشهير ابن بطوطة كابول في بداية القرن الرابع عشر بأنها «بعد أن كانت مدينة زاهية ومهمة أضحت قرية تجثم فوقها قبيلة من الفرس تحمل لقب الأفغان». وكان ابن بطوطة يصف كابول بعد أن غزاها المغول. ولم تسترد المدينة العافية إلا بعد قرن آخر، وذلك بوصول الأمير بابور وهو من سلالة تمت بالقرابة إلى تيمورلنك وجنكيزخان. كان ذلك الأمير يبحث عن مملكة فانقضّ على كابول واستولى عليها من دون أن تواجهه مقاومة في عام ١٥٠٤. وكانت تلك لحظة فريدة في تاريخ المدينة. فقد أعجب الأمير بابور بما سمّاه «سحر» المكان فجعل كابول عاصمة له ونقطة انطلاق للغزوات التي شنّها على الهند لتأسيس امبراطورية المغول العظمى. وبفضله أصبحت كابول مركزًا تجاريًا تتسع شهرته عامًا بعد عام. وقد كتب الملك بابور في مذكراته عنها: «كابول مركز تجاري متميز ويكسب التجّار فيها أرباحًا تضاهي ما يكسبونه في الصين أو بلاد الروم». وفي كابول اليوم بستان يحمل اسم ذلك الامبراطور.

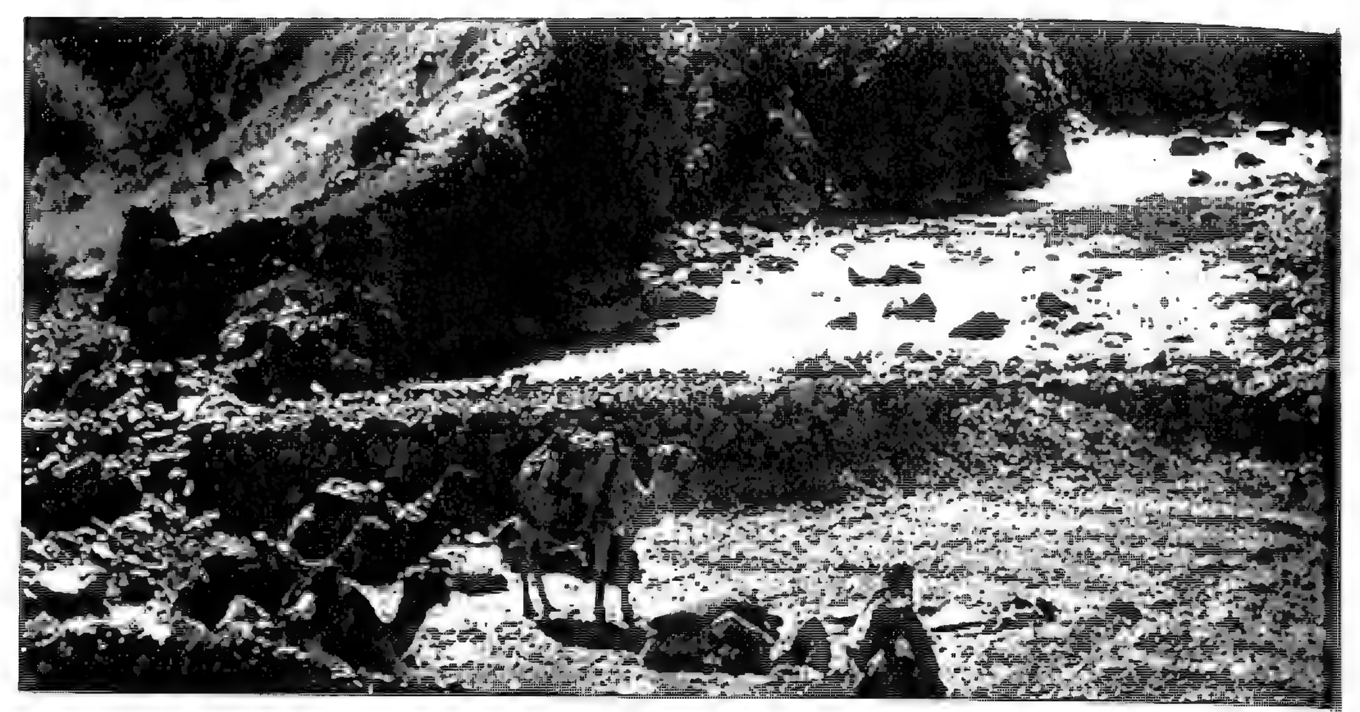
* **كافرستان**: (أو بلاد الكفّار أو نورستان) منطقة جبلية في شمالي أفغانستان. دعي سكانها بهذا



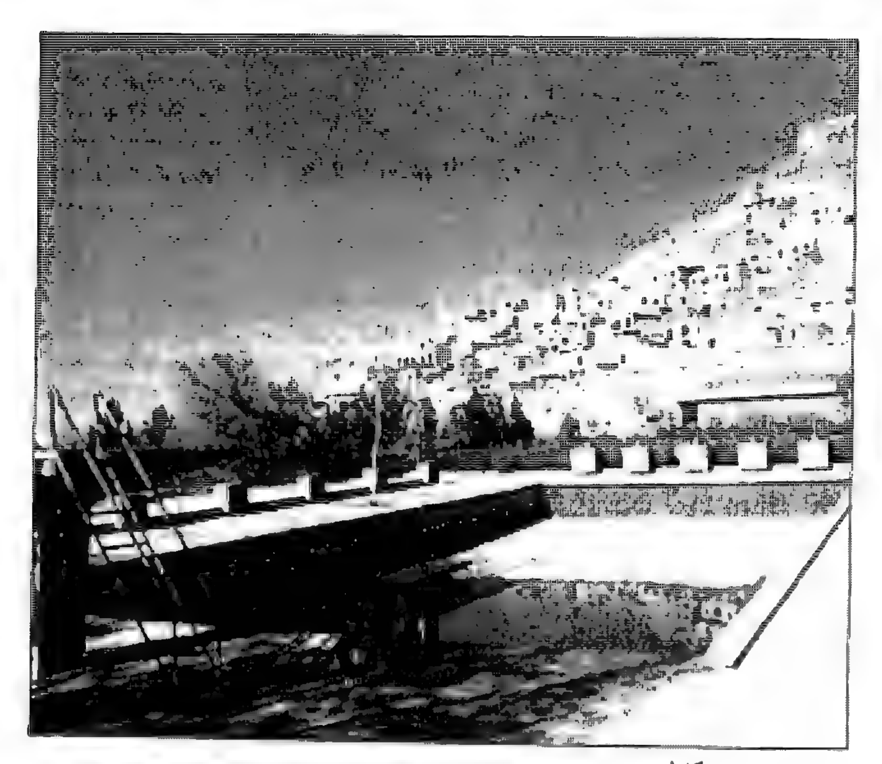
مسجد مزار الشريف (القرن الخامس عشر - السابع عشر).



طاحونة هواء في منطقة هراة قرب ايران.



نهر كابول قرب العاصمة كابول.



حي من كابول.

الاسم لشدة تمسكهم بالوثنية. وسكان هذه المنطقة (وهم من أصل هندو – أوروبي) استمروا بعزلة عن الإسلام حتى بداية القرن العشرين، فدخلوا الاسلام. لذلك ألغى المسلمون اسم كافرستان على المنطقة واستبدلوه باسم نورستان.

* **نورستان**: راجع الفقرة السابقة: كافرستان.

* **هرارة**: مدينة في شمالي غربي أفغانستان. نحو ٤٠٠ ألف نسمة. ينسبون بناءها إلى الاسكندر. خربت عدة مرات على يد المغول والأوزبك. كانت في فترات طويلة سلطنة قائمة بنفسها، وعادت إلى أفغانستان بدءًا من ١٨٦٢. شهيرة بجامعها (القرن الخامس عشر)، وبصناعة الطنافس والسجاد وتكرير ماء الورد.

زعماء ورجال دولة

* **البشتوني، نجيب الله**: الرئيس الشيوعي السابق. حكم البلاد بين عامي ١٩٨٦ – ١٩٩٢. أطاحه (نيسان ١٩٩٢) تحالف بين الطاجيك والمجاهدين وشيوعيين معارضين قاده أحمد شاه مسعود والجنرالات الشيوعيون السابقون، فآل الحكم إلى المجاهدين الإسلاميين: برهان الدين رباني رئيسًا، قلب الدين حكمتيار رئيسًا للوزراء، وأحمد شاه مسعود وزيرًا للدفاع، ولجأ نجيب الله إلى مقر الأمم المتحدة في كابول حيث لا يزال مقيمًا (ربيع ١٩٩٤).

في تموز ١٩٩٣، تردّد ان ممثلين عن قبائل ولايات بكتيا وبكتيتيا وغزني البشتونية التي تسكن جنوب شرقي أفغانستان التقوا الرئيس برهان الدين رباني وطلبوا منه الإفراج عن الرئيس الشيوعي السابق نجيب الله البشتوني (وهو من ولاية بكتيا)، مشيرين الى انه ليس من العدل أن يعيش نجيب الله سجينًا في مقر الأمم المتحدة بينما يتنقل رموز النظام الشيوعي سابقًا أمثال الرئيس السابق بابراك كارمل (الطاجيكي) وغيره من كبار القادة الشيوعيين بحرية. ويعيش بعض هؤلاء في كابول وغيرها من المدن. وكان مندوب الأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان سويتروس موسوريس ناشد الحكومة الأفغانية (قبل أيام من لقاء ممثلي القبائل مع الرئيس رباني) اطلاق سراح نجيب الله بسبب اضطراب في كليتيه، وكان ذلك أكبر ضغط بذلته المؤسسة الدولية علنًا لإخراج نجيب الله من كابول. ونقل عن نجيب الله قوله وهو في مقره: «لقد استقلت لصالح الحكومة التي كان من المفترض أن تشكلها الأمم المتحدة لكن الوضع اتخذ مسارًا آخر عندما حصل تحالف بين مسعود والميليشيات وبعض الجنرالات». ويصرف نجيب الله وقته في المطالعة وقراءة المجلات الأجنبية ومشاهدة التلفزيون.

* **حفيظ الله أمين (١٩٢٩ – ١٩٧٩)**: سياسي وشيوعي أفغاني من أصل بشتوني. تلقى تعليمه العالي في جامعة كولومبيا حيث كان رئيس اتحاد الطلاب الأفغان فيها. في ١٩٦٣، وبعد عودته إلى أفغانستان، انضم إلى جماعة خلق، وهي جماعة شيوعية شكلت (١٩٦٥) الجناح الرئيسي في حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني الذي تأسس نتيجة اتحاد جماعة خلق (أي الشعب) مع جماعة بارشام (أي الراية). فاز في المعركة الانتخابة (١٩٦٥) وتمسك بالمبادئ الماركسية – اللينينية. في انتخابات ١٩٦٩، كان الفائز الوحيد من جماعة خلق. قام بدور أساسي في انقلاب نيسان ١٩٧٨ ضد نظام داود. وزير خارجية في النظام الجديد، ثم رئيس الوزراء (١٩٧٩)، فأصبح الرجل القوي رغم ان أساليبه العنيفة ألّبت عليه قطاعات واسعة من الشعب، وحتى في صفوف الشيوعيين. حاول الرئيس طرقي إبعاده بدعم من الاتحاد السوفياتي. لكنه تنبّه للأمر، فدبّر انقلابًا دمويًا (أيلول ١٩٧٩)، وأصبح رئيسًا للمجلس الثوري الحاكم، فعمد إلى تصفية كل خصومه، وتميز عهده بالقمع الشديد، ما دفع بقطاعات (حتى داخل الجيش) للانضمام إلى الثوار وتأجيج الثورة ضده وضد الشيوعيين في البلاد. وتدخل الاتحاد السوفياتي، وغزا البلاد عسكريًا في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩ وقضى على نظام حفيظ الله أمين (الذي قتل إبان هذا الغزو) وفرض نظامًا شيوعيًا مواليًا عماده جماعة البارشام. وقد عمد النظام الجديد (مطابقًا لغته السياسية والإعلامية مع لغة السوفيات)، في محاولة لتبرير هذا الغزو، إلى اتهام أمين بالاتصال «بالمخابرات الاميركية وبمحاولة ربط أفغانستان بالسياسة الامبريالية»، وذلك وسط استهجان العالم.

* **حكمتيار، قلب الدين (١٩٤٦ –)**:



قلب الدين حكمتيار.

رئيس مجلس الوزراء الأفغاني منذ سقوط كابول في يد المجاهدين وتشكيل أول حكومة لهم (نيسان ١٩٩٢)، وفي الوقت نفسه، معارض للرئيس رباني منذ لحظة قيام النظام الجديد حتى اليوم (ربيع ١٩٩٤)، واتخاذ هذه المعارضة وجهًا غالبًا هو الوجه العسكري الدموي خلال المعارك التي لا تزال دائرة بين أنصار الرجلين. وهو زعيم الحزب الإسلامي في أفغانستان.

ولد قلب الدين حكمتيار في قرية إمام صاحب الواقعة في ولاية قندوز شمالي أفغانستان على الحدود الطاجيكية. وتبعد قريته ٤ كلم فقط عن نهر أموداريا (نهر جيحون) الذي يعد الحد الفاصل بين أفغانستان وطاجيكستان. وهو ينتمي إلى البدو الرحل من قبائل البشتون. ونظرًا لاكتسابه خاصتي العرق البشتوني والسكن في مناطق الطاجيك، استطاع أن يضم في حزبه العرقين، ويتحدث اللغتين البشتوية والفارسية بطلاقة، إلى جانب اللغات العربية والانكليزية والأوردية والأوزبكية.

درس حكمتيار دروسه الابتدائية والمتوسطة والثانوية في قندوز ثم التحق بالكلية العسكرية ليتخلى عنها في السنة الثانية بسبب عدم حصوله على المرتبة الأولى التي منحت للجنرال آصف آشور. ويعزو حكمتيار ذلك «للمحاباة التي منحت لآصف، كون والده مديرًا للكلية». وآشور هو الذي قاد مع الجنرال شاه نوزاز تاناي انقلاب آذار ضد نجيب الله.

وحين يتحدث حكمتيار عن الحوادث المباشرة التي دفعته إلى التفكير في تشكيل حركة إسلامية يقول: «ثمة حادثتان لعبتا الدور المحوري (...) الأولى صدامي مع حفيظ الله أمين عندما أنكر وجود الله في المدرسة، وحصل صدام معه فاستغربت حينها وجود حركات شيوعية تعمل لايديولوجيتها وغياب حركات اسلامية تعمل لهدفها. أما الحادثة الثانية فهي استشهاد سيد قطب في ١٩٦٦ حيث هزتني ومنحتني دفعة إلى الأمام للعمل من أجل الإسلام، مثل غيري من الشخصيات في البلدان الإسلامية الأخرى».

انتقل حكمتيار للدراسة في كلية الهندسة المدنية في كابول لكن حضوره بين الطلبة غلب عليه النشاط الحركي والتنظيمي عوضًا عن الدراسة. ويتحدث المهندس أحمد شاه أحمد زي نائب أمير الاتحاد الإسلامي بزعامة سياف، فيقول انه علم من «الاخوة القيمين على الحركة ان ثمة مظاهرات يقودها شاب جديد في الجامعة، فذهبت ووجدت حكمتيار وهو يخطب في الشباب ويهاجم الشيوعية وينادي: ان كان للشيوعيين لينين وستالين فعندنا (حسن) البنا والمودودي وقطب، فنصحته ألا يكشف عن هويتنا لأن معركتنا طويلة ولا نريد اتباع هذا الأسلوب».

لكن حكمتيار كان يؤثر أسلوب المواجهة والصراحة، وهذا ما كلّفه كثيرًا وأبقاه وحيدًا في كثير من الأزمات وآخرها وقوفه وحده ضد حكومة المجاهدين التي تأسست في نيسان من العام الماضي، لاحتوائها على بعض الجنرالات الشيوعيين والميليشيات الأوزبكية التي دعمت نظام نجيب الله حتى أيامه الأخيرة. لكنه في النهاية رضخ للأمر الواقع بعد أن تخلّى عنه رفاق دربه في الجهاد لتخوفهم من انفراده في السلطة ومن نفيه إياهم إلى خارج أفغانستان على

الطريقة الأفغانية، أي كسفراء. فقد التقى الجنرال عبد الرشيد دوستم وساوم مع حركته بعد أن رفض اشتراكها في الحكم وخاض ضدها وضد قوات وزارة الدفاع معارك دموية جعلت من الصعب على منافسيه تشكيل حكومة من دونه. فهو بحسب وصف البعض «قفل كابول ومفتاحها».

على ان الصلابة في حكمتيار أقوى من المساومة. ففي تظاهرة قادها في ١٩٧١ ضد «حزب شعلة جاويد» أو «الشعلة الأبدية» وهو حزب شيوعي موالٍ للصين، قُتل أحد قادة حزب «شعلة» فقبضت شرطة ظاهر شاه على حكمتيار وأودعته السجن لسنة ونصف السنة. وهو حين يتحدث عن فترة سجنه يقول: «لقد كانت من أخصب سنيّ حياتي حيث قرأت فيها كثيرًا من التفاسير والكتب الإسلامية خاصة اني لم أتلق العلوم الشرعية على أيدي العلماء والمشايخ». وأثناء وجوده داخل السجن كانت الحركة الإسلامية بزعامة رئيس الدولة الحالي برهان الدين رباني قد أسندت إليه اللجنة العسكرية اعترافًا بنفوذه وتأثيره خاصة وسط الشبان والطلبة، فما ان أفرج عنه حتى بدأ الإعداد للانقلابات العسكرية التي يقول عنها: «لقد أعددت ثلاثة انقلابات عسكرية لم يكتب لها النجاح ولعل الله يريد أن ينفذ قدره بامتحاننا، فهاجرنا إلى باكستان وبدأت رحلة الجهاد من الصفر».

ويفتخر حكمتيار بأن حزبه أول حزب أفغاني أعلن الجهاد، وأول حزب أسقط طائرة سوفياتية، وأول حزب أسر أسيرًا روسيًا. وبإقامته في باكستان وبدعم من الجماعة الإسلامية التي أسسها أبو الأعلى المودودي وحظيت بنفوذ في البلد، استطاع من طريق المودودي الوصول إلى رئيس الوزراء آنذاك ذو الفقار علي بوتو فقدم له دعمًا عسكريًا وماديًا لإزعاج عدوه ونظيره الأفغاني محمد داود الذي كان قريبًا من موسكو. لكن بوتو ما لبث أن تخلى عن المجاهدين، فوقع انقلاب الجنرال ضياء الحق ثم تبعه انقلاب الشيوعيين في أفغانستان في نيسان ١٩٧٨ الذي تلاه التدخل السوفياتي، لتبدأ اللعبة المكشوفة حينها.

لقد كان حكمتيار الشخصية المفضلة لدى باكستان لصلابته وعدم مساومته وأفكاره الجهادية القوية التي اعتبرت باكستان انها بحاجة إليها في مواجهة الأفكار الشيوعية التي تريد تصدير ثورتها إلى الشمال الغربي الباكستاني في بيشاور وكوتية اللتين تعجان بالحزب الشيوعي الباكستاني وبالرايات الحمراء.

وهكذا لعبت هذه العوامل دورها في تفضيل حكمتيار الذي كان يقاتل بشراسة ضد السوفيات والشيوعيين. لكن مع مقتل ضياء الحق وجنرالاته الثمانية والعشرين في حادث تحطم الطائرة المعروف في آب ١٩٨٨، فقد حكمتيار نصيرًا مهمًا لم يقلّل منه إلا بقاء مؤيدي ضياء الحق في السلطة في باكستان. ويتحدث أحد المقربين من حكمتيار فيقول انه أثناء لقاء جمعه بضياء ونواز شريف، نظر ضياء إلى حكمتيار وقال له مشيرًا إلى نواز: «ان قُتلت فهذا خليفتي من بعدي». ولذلك فرح الحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار كثيرًا بقرار محكمة باكستان بإعادة نواز شريف إلى السلطة بعد أن أقاله رئيس الدولة غلام اسحق خان وحلّ البرلمان.

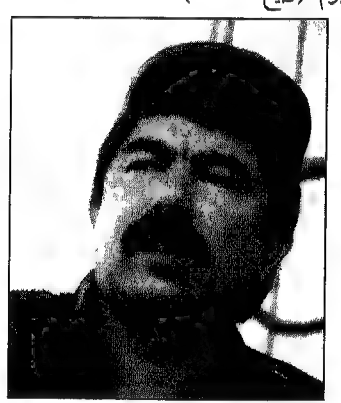
ماذا بعد عن حكمتيار الذي لا تحظى حياته الشخصية بأضواء كثيرة؟

انه يحفظ أجزاء كاملة من القرآن الكريم وهو متزوج من سيدتين الأولى تزوجها في قندوز والثانية في بيشاور بعد وفاة زوجها الذي هو شقيقه، والعادة في أفغانستان أن يقوم الشقيق بزواج زوجة شقيقه بعد وفاته. وعلى ذكر القرابة يفتخر أتباعه بأنه الزعيم الأفغاني النادر الذي فقد شقيقيه ووالده في الجهاد (من أحمد موفق زيدان، «الحياة»، تيارات، العدد ١١١٢٦، تاريخ ٣١ تموز ١٩٩٣).

* **داود محمد** (١٩٠٩ - ١٩٧٨): عسكري ورجل دولة أفغاني. استولى على السلطة إثر انقلاب عسكري قام به (١٩٧٣)، وأسقط الملكية، وأعلن الحكم الجمهوري. ثم سقط وقتل في الانقلاب (١٩٧٨). حاكم إقليم قنداهار (١٩٣٢) بمرسوم أصدره عمه (كان هو من العائلة المالكة) الملك نادر شاه والد الملك محمد ظاهر شاه الذي اعتلى العرش (١٩٣٣). وعندما بلغ محمد داود الثلاثين من عمره (أي في سنة ١٩٣٩) كان قد أصبح قائدًا عامًا للقوات المسلّحة المركزية ورئيسًا لكل المدارس العسكرية في أفغانستان. وطوال ١٤ عامًا تالية تقلب في مناصب عسكرية ووصل إلى رتبة فريق، كما شغل عدة مناصب دبلوماسية خلال تلك الفترة. وزير الدفاع (١٩٥٠). رئيس الوزراء ووزير الدفاع والداخلية (١٩٥٣). وقع (١٩٥٥) أول اتفاقية بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي لمد بلاده بمساعدات ضخمة للتنمية، وزار الاتحاد السوفياتي عدة مرات. وفي ١٩٦٣ سقطت حكومة داود تحت ضغط تردي الأحوال الاقتصادية في البلاد.

فشكل الملك محمد ظاهر شاه أول حكومة أفغانية لم تضم بين أعضائها أيًا من أفراد الأسرة المالكة. وبعد عشر سنوات (تموز ١٩٧٣) قاد داود انقلابًا على الملكية، بينما كان ابن عمه الملك محمد ظاهر شاه يستجم في ايطاليا، وقد نفذ الانقلاب نحو أربعين ضابطًا وعدد لا يزيد عن ٣٠٠ جندي، وتم دون إراقة دماء. وأعلن داود الغاء الملكية وتولية رئاسة الحكومة اضافة إلى رئاسة الجمهورية، واحتفظ بوزارتي الخارجية والدفاع. ورغم إعلانه لأخذه بسياسة عدم الانحياز، فإنه ارتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب، كما وطد اتصالاته بشكل خاص مع شاه ايران. وفي ٢٧ نيسان ١٩٧٨، قامت مجموعة من صغار الضباط الشيوعيين بانقلاب على حكم داود، تميز بدمويته وأسفر عن مقتل محمد داود نفسه وعدد من أفراد أسرته وأنصاره. وعين الانقلابيون نور محمد طرقي رئيسًا جديدًا للبلاد، الذي وصف بأنه ماركسي وزعيم حزب «خلق» الأفغاني اليساري. وقد استقبل الانقلاب بالترحيب في أوساط الدول الاشتراكية، بينما اعتبرت الدول الغربية والعربية ما حدث في أفغانستان خطوة رئيسية نحو زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج وبادرة هجومية يقوم بها المعسكر الاشتراكي في طريق المجابهة مع الغرب.

• **دوستم، عبد الرشيد:** قائد الميليشيات الأوزبكية. منشقّ عن النظام الشيوعي الحاكم سابقًا في أفغانستان. ارتبط اسمه بتغيير آخر في تحالفاته. فبعد أن وقف إلى جانب الحكم (رباني) ووزير الدفاع أحمد شاه مسعود ضد رئيس الوزراء حكمتيار، عاد ووقف مع هذا الأخير في معارك النصف الثاني من ١٩٩٣ وحتى اليوم (ربيع ١٩٩٤).



عبد الرشيد دوستم.

نُقل عن مصادر وتقارير إعلامية في حزيران ١٩٩٣ ان دوستم يستعد لإعلان إقامة دولة مستقلة له في الشمال الأفغاني حيث تسيطر قواته على مناطق واسعة. وكانت إذاعة «عموم الهند» بثت هذا النبأ (٢٤ حزيران ١٩٩٣). وذكرت ان دوستم افتتح مكاتب قنصلية لهذه الدولة في جمهوريات آسيا الوسطى التي يتمتع بعلاقة وطيدة مع حكامها نظرًا إلى القواسم المشتركة العقائدية واللغوية والعرقية بينهم. كما نقلت جريدة «الحياة» في اليوم التالي (٢٥ حزيران ١٩٩٣) عن «مصادر أفغانية موثوق بها» ان دوستم عاد قبل أيام من زيارة لواشنطن استغرقت أيامًا عدة التقى خلالها مسؤولين أميركيين، وذلك عقب لقائه السفير الأميركي في طشقند، عاصمة أوزبكستان المتاخمة لأفغانستان، قبل ثلاثة أسابيع. وأضافت «الحياة» ان المصادر نفسها أكدت ان الطرفين بحثا في مسألة إعلان دولة مستقلة تشكل حزامًا عازلًا بين أفغانستان التي يحكمها المجاهدون، وجمهوريات آسيا الوسطى التي تشهد نمو حركات اسلامية مثل حركة النهضة في طاجيكستان المدعومة من حكومة المجاهدين في كابول.

واعتبر توجه تحرك دوستم نحو الهند التي زارها أيضًا (في أوائل الشهر نفسه) تراجعًا عن سياسته السابقة في التقارب مع باكستان التي تعمل بكل جهد للحفاظ على وحدة أراضي أفغانستان حتى لا تتعرض أراضيها للتفتت والتشرذم، بينما تسعى عدوتها التقليدية الهند إلى تقسيم باكستان لإضعافها.

غير ان مصادر أفغانية مستقلة (ودائمًا بحسب «الحياة») على صلة بالحركة القومية التي يرأسها دوستم قدمت من معقله في مزار الشريف أعربت عن اعتقادها ان دوستم ليس قويًا بالقدر الذي يحاول أن يوهم العواصم الأجنبية به. وانه سيكون «صعبًا عليه قضم الشمال الأفغاني نظرًا إلى صراعات داخلية تعاني منها حركته في ظل تنامي نفوذ أحزاب المجاهدين التي تكنّ له العداء لأنه دعم النظام الشيوعي في كابول سنوات عدة في حربه ضدها».

وفي أحدث ما نقل عن سيرته (مجلة «الحوادث»، العدد تاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ٢١، من بيشاور – أحمد جمال محمدي) أن أتباعه يلقبونه بـ «خانه آتا» (الأب القائد). وتقديرًا لخدماته في المقاومة الإسلامية، كافأه صبغة الله مجددي، أول رئيس مؤقت ينصّبه المجاهدون في

كابول (نيسان ١٩٩٢)، بترقيته إلى رتبة جنرال في الجيش الأفغاني؛ عمره ٤٢ سنة، توقف في دراسته عند الصف السادس ابتدائي. لكن هذا لم يمنعه من أن يكون رجل قتال من الصفّ الأول. تخرّج من مدرسة الحرب السوفياتية، وكان الأشد إخلاصًا لنجيب الله حتى سقوطه وتمزق الجيش الأفغاني وتشتت ولاءاته.

يلقّب بـ «البيدق الأحمر». ويقول كثيرون من عارفيه انه لم يتخلّ في العمق عن قناعاته وارتباطاته مع جنرالات في الجيش الروسي حتى بعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان. والعارفون يقولون ان «هجمته» الحالية (كانون الثاني ١٩٩٤) مع حكمتيار في اتجاه كابول تمّت بدعم وتشجيع من الروس الذين عادوا إلى تحريك خيوطهم في الدول التي انسحبوا منها. وهو لم يقتنع بأن قادة الفصائل الأفغانية قادرون على تسوية المشكلات بينهم، وانهم سيتنازعون حتى الرجل الأخير في صفوفهم. لذلك دعا الأوزبكيين إلى أن يستعدوا لإقامة كيانهم الخاص وبناء مناطقهم وفتح المدارس فيها، وقد أوفد نحو ٢٠٠ طالب إلى أوزبكستان وايران وتركيا وأوكرانيا للتدريب والتحصيل العلمي. وخطط لإقامة جامعة في مزار شريف بعد أن تحولت جامعة كابول إلى ثكنة مدمرة. ولدوستم حزب هو «الجبهة الإسلامية»، وعلم خاص لمنطقته. وافتتحت ايران قنصلية في مزار شريف. كما ان طشقند لها تمثيل غير رسمي أيضًا في عاصمة دوستم (مزار شريف). ويمتلك جيشًا قوامه ٥٠ ألف مقاتل وترسانة من الأسلحة الحديثة ورثها عن الجيش النظامي السابق. ونسج تحالفات مع تركمان «شار – ايماك»، وهم طائفة سنية مثل الأوزبك، كما مع الجماعات العرقية الأفغانية الناطقة بالفارسية، ومنها الطاجيك والهازارا، بقصد التصدي لسلطة الباشتون.

الخبير في الشؤون الأفغانية، فرشاد وحيد، يقول إن الجنرال دوستم الشاطر على مستوى منطقته خاسر في حساباته الأفغانية. فخطأ دوستم الأساسي، الآن، «في التحالف مع حكمتيار، فضلًا عن أن لعبته خطيرة، وتؤدي إلى تقسيم أفغانستان. فإذا استطاع حلف رباني – مسعود السيطرة على كابول، فانهما يسحقان دوستم في سهولة، وإذا فشلا فإن أوزبكستان تبتلع (منطقة) دوستم، وتستولي ايران على الجزء الغربي من أفغانستان، وتقطع باكستان الأقاليم الجنوبية، ثم الشرقية. ولا يمكن لأحد أن يبني لنفسه اليوم امبراطورية مصغّرة داخل أفغانستان ويتصور انها تدوم».

ويطالب دوستم بالفيدرالية في أفغانستان، ويرى ان الحل الأمثل للمشكلات هو تقسيمها إلى ٥–٦ ولايات، وان هذا النظام يمكن أن يكون مشابهًا للوضع الفيدرالي في اميركا وباكستان.

* **رباني، برهان الدين:** رئيس دولة أفغانستان. طاجيكي ولد في بادخشان (شمال البلاد). درس الشريعة في جامعة كابول وأكمل دراسته العليا في جامعة الأزهر في القاهرة. من مؤسسي الحركة الإسلامية في بلاده، وواحد من أبرز قادة المجاهدين. هاجر إلى باكستان عام ١٩٧٤ حيث بدأ جهاده، وعاد إلى كابول للمرة الأولى أوائل أيار ١٩٩٢ وتسلم الرئاسة موقتًا خلفًا للرئيس صبغة الله



برهان الدين رباني.

مجددي. خلافه مع رئيس الوزراء حكمتيار في أساس الحرب الدائرة بين فصائل المجاهدين في البلاد. من أقوى أنصاره الذين يعتمد عليهم سياسيًا وعسكريًا، أحمد شاه مسعود (راجع سياق هذه المادة، «أفغانستان بعد خروج السوفيات»، وما يليها).

* **طرقي، نور محمد** (١٩١٧ - ١٩٧٩): سياسي ورجل دولة وشاعر وأديب أفغاني ومن أبرز زعماء الحزب الشيوعي الأفغاني. ملحق صحافي في السفارة الأفغانية في واشنطن (١٩٥٣)، ثم ما لبث أن استقال (بعد أشهر قليلة) احتجاجًا على تعيين الجنرال داود رئيسًا للوزراء. تفرغ للعمل الصحافي والسياسي، ونشر عدة روايات تمجد «الصراع الطبقي» والنضال الشعبي. أسس حزب الشعب الديمقراطي المعروف بـ «خلق» (١٩٦٤) وأصدر صحيفة تحمل الاسم نفسه. في ١٩٧٢ حدث انشقاق داخل الحزب خرجت على أثره مجموعة أطلقت على نفسها اسم «الباشام» أي الراية. وفي ١٩٧٧ أعيد توحيد الحزب مما سهل أمام الشيوعيين عملية الاستيلاء على السلطة (١٩٧٨) بعد تفاقم الصراع بينهم وبين نظام محمد داود. وبعد أشهر، أصبح طرقي رئيسًا للجمهورية والوزراء، وفي الوقت نفسه ترك صلاحيات واسعة لحفيظ الله أمين الذي أخذ يمارس سياسة قمعية ألبت ضده قطاعات واسعة من الشعب، كما ذهب ضحيتها العديد من القادة الحزبيين. وقد تنبه طرقي لخطورة هذه السياسة فأخذ يعد العدة لإبعاده ولكن بعد فوات الأوان، إذ بادر أمين إلى تدبير انقلاب دموي قتل على أثره الرئيس نور محمد طرقي (أيلول ١٩٧٩). وبالرغم من أن مقتل طرقي قد أطلق يد أمين في رسم السياسة، إلا أنها في الواقع مهدت الطريق أمام غزو الجيش السوفياتي للبلاد الذي أطاح حكم أمين وفرض نظامًا شيوعيًا في يد السوفيات وضع على رأسه بابراك كارمال (كانون الثاني ١٩٨٠).

* **ظاهر شاه، محمد** (١٩١٤ -): آخر ملك على عرش أفغانستان. تلقّى تعليمه العالي في فرنسا، ودخل المدرسة الحربية. تولى عدة وزارات وعين ملكًا (١٩٣٣). خلع في شهر آب ١٩٧٣ إثر انقلاب عسكري عليه قاده ابن عمه محمد داود.

عاد اسمه إلى حيّز التداول السياسي (والإعلامي) في أفغانستان وخارجها في إطار تحرّك سياسي اشترك فيه الشيوعيون وقوى معتدلة أخرى (صيف ١٩٩٣) يطالب بعودة الملك «المنفي» إلى الحكم. ومن المطالبين بعودته السيد أحمد جيلاني زعيم الجبهة القومية الإسلامية.

* **كارمال، بابراك** (١٩٢٩ -): رئيس دولة أفغانستان من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٦. متحدر من أسرة أرستقراطية تربطها علاقة قرابة بالأسرة الملكية الأفغانية السابقة. درس الحقوق والتحق بوزارة التخطيط. اعتنق الماركسية في سن مبكرة ونشط في سبيل إقامة حكم اشتراكي في بلاده. عضو البرلمان عن الحزب الشعبي الديمقراطي (١٩٦٥). بعد عامين، وفي أعقاب الأزمة الداخلية التي عصفت بهذا الحزب، أسس كارمال حزب «برشام»، وهو الحزب الماركسي الوحيد الذي أيّد، في ١٩٧٣، إطاحة الملك ظاهر شاه. وكان نور طرقي قد أسس، في المرحلة عينها، حزب «خلق» المنافس لحزب برشام. في ١٩٧٧، وبعد أن منع الرئيس داود الأحزاب السياسية في أفغانستان، اندمج الحزبان ونقلا نشاطهما من العلنية إلى السرية. وعندما بادر داود إلى اعتقال قادة الحزب الجديد الموحّد، أي طرقي وكارمال وحفيظ الله أمين، وقع انقلاب ١٩٧٨ الذي أطاح حكمه.

بعد الانقلاب، عيّن بابراك كارمال، من قبل طرقي، نائبًا لرئيس مجلس الثورة ونائبًا لرئيس الحكومة. لكن حملات التصفية التي ميزت عهد الرئيس طرقي، قضت على التحالف بين حزبي «برشام» و «خلق». وهكذا أبعد كارمال عن أفغانستان، وعُيّن، في بادئ الأمر، سفيرًا لبلاده في براغ. وبعد ثلاثة أشهر استدعي إلى كابول حيث اعتقل وحوكم بتهمة «خيانة ثورة نيسان». غير انه حصل على حق اللجوء السياسي إلى تشيكوسلوفاكيا نتيجة تدخل المسؤولين السوفيات الذين راهنوا على اعتداله لإعادة الأمن والسلام إلى أفغانستان.

خلف كارمال الرئيس حفيظ الله أمين على رأس الدولة الأفغانية في كانون الأول ١٩٧٩ بفضل التدخل العسكري السوفياتي الذي حدث بعد أن كان أمين قد أطاح طرقي قبل أشهر معدودة. عمل الزعيم السوفياتي، غورباتشوف، على إزاحته من سدة الرئاسة في ١٩٨٦، وجيء بنجيب الله مكانه.

في ١٩٩٣، وفي أجواء إعادة طرح تحرك الشيوعيين في أفغانستان وعقدهم لاجتماعات في داخلها



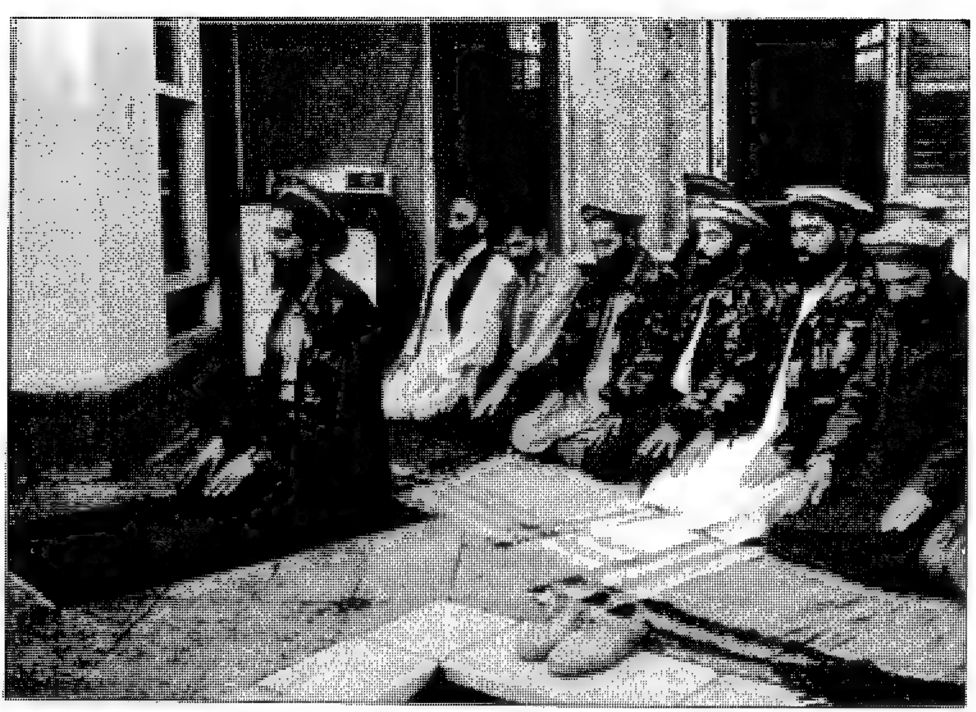
أحمد شاه مسعود



بيده القلم ومعه مساعدان.



أحمد شاه مسعود بين عدد من مساعديه في شمالي كابول (١٢ كانون الثاني ١٩٩٤).



يؤدي الصلاة مع بعض رجاله.

وخارجها مستفيدين من الخلافات التي تعصف داخل صفوف المجاهدين الأفغان الإسلاميين المصحوبة بمعارك عسكرية دموية، جرى كلام عن أن رموز النظام الشيوعي السابق في أفغانستان، أمثال الرئيس السابق بابراك كارمال (الطاجيكي) أخذوا يتنقلون بحرية، وان كارمال، تحديدًا، يتنقل تحت حراسة مقاتلي الجنرال عبد الرشيد دوستم، بينما كلام آخر يفيد أن أنصار أحمد شاه مسعود هم الذين يتولون حراسته.

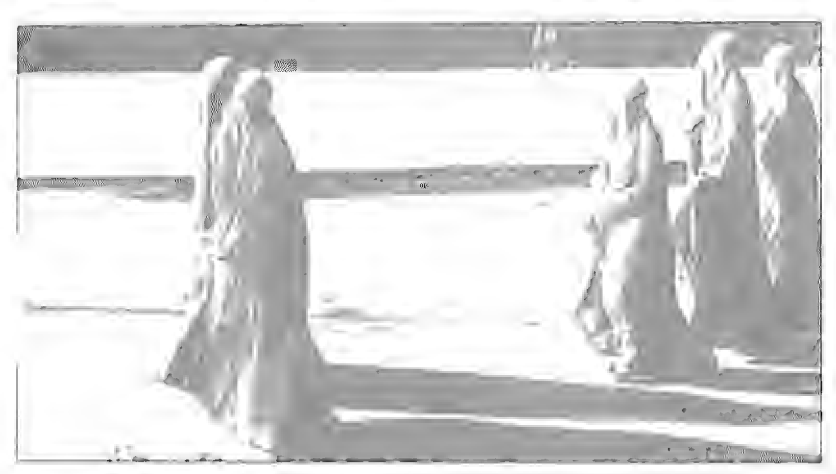
* **مسعود، أحمد شاه (١٩٥٤ -   )**: لقب «القومندان» و «أسد بانشهير» و «تيتو أفغانستان». مناضل أفغاني وواحد من أبرز قادة المقاومة الإسلامية الأفغانية المسلحة ضد القوات السوفياتية. درس في المعهد الفرنسي في كابول، ثم التحق بكلية العلوم لدراسة الهندسة. قرأ أعمال ماوتسي تونغ وغيفارا وجمع بين ايمان وتقوى وتعلق شديد بالدين الإسلامي، وايمان لا يقل قوة بالحداثة والعصرنة. نجح في تكوين جيش شبه نظامي (إبان المقاومة)، وأرسى أسس تنظيم إداري في وادي بانشهير الذي كان قد تمكن من فرض سيطرته عليه طيلة مدة الاحتلال السوفياتي. وفي محاولة لضعضعة صفوف المقاومين، أعلنت سلطات كابول (في نيسان ١٩٨٤) عن مقتله في أعقاب هجوم شنته القوات النظامية.

وزير الدفاع في أول حكومة شكلها الرئيس برهان الدين رباني (١٩٩٢) برئاسة قلب الدين حكمتيار. وقف دائمًا إلى جانب رباني (سياسيًا وعسكريًا) ضد خصمهما المشترك حكمتيار. واعتبر، مع أنصاره من المجاهدين، الأصلب عودًا سواء في المعارك أو في المواقف السياسية الداعية إلى سيادة القرار الأفغاني وإنقاذ أفغانستان.

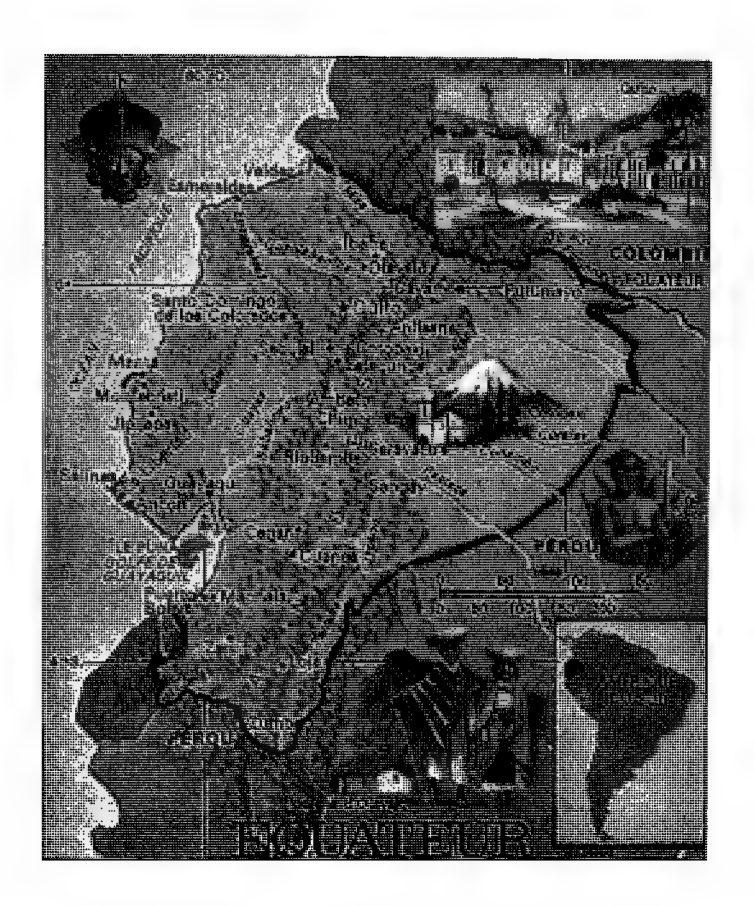
من أحدث ما نشر عن سيرته (مجلة «الحوادث»، تاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١٩): «عين وزيرًا للدفاع في حكومة أفغانستان الإسلامية في ١٥ أيار ١٩٩٢. إلا أنه اتخذ من مبنى وزارة أمن الدولة مقرًا له. وهو الموقع الذي أديرت منه الحرب الأفغانية طوال ١٥ عامًا. يرتدي دومًا زيًا عسكريًا يتميز بكوفية. تعرف إلى حكمتيار، عدوه اللدود، في كلية الهندسة في جامعة كابول. وكان حلقة الوصل بينهما المهندس حبيب الرحمن، الإسلامي الأول في الجامعة الشيوعية. والثلاثة معًا خططوا لانقلاب عسكري ضد نظام داود. وفشل الانقلاب وتبادل الرفاق الاتهامات. وبدأ مسعود معركته ضد موسكو في أول الستينات. وعبّأ أنصارًا ومريدين، داخل الجمعية الإسلامية. ثم شكّل مجلس شورى الجهاد. وحارب الجيش الأحمر، محافظًا على معقله وادي بانشهير (أو بانشير). وانفجرت علاقته مع قلب الدين حكمتيار منذ اللحظة الأولى لسقوط نظام نجيب الله. يؤمن بحرب المعلومات، الأمر الذي مكّنه من صياغة حسابات دقيقة ميدانيًا وسياسيًا. ونقطة قوته أنه أدرك، وخلافًا لقادة المجاهدين الآخرين، أهمية اجتذاب جيش نجيب الله واستخباراته إليه، والاتكال عليهم والاستفادة من تجربتهم. وكان قد اخترق أجهزة نجيب الله، واستقطب ميليشيات الأقليات الباشتونية، وجنرالات وضباطًا، الأمر الذي مكّنه من السيطرة على المناطق الحيوية في العاصمة. لكن نقطة الارتكاز الأساسية لمسعود هي الجمعية الإسلامية، وتنتشر في أنحاء أفغانستان، وإن كان مركز قوتها في الشمال والغرب، حيث الطاجيك والأوزبك.

في سجله الشخصي ان والده كان كولونيلا في عهد الملك ظاهر شاه. درس الهندسة واشتهر بمقدرة تنظيمية، مع انفتاح على الداخل ومرونة في التعاطي مع الواقع الدولي. ويرى الغربيون انه الأكثر انفتاحًا وديمقراطية بين المجاهدين البارزين. وهو يريد حكمًا إسلاميًا مستقرًا في كابول، يلعب فيه الطاجيك دورًا محوريًا من ضمن انفتاح على الباشتون والاعراق والطوائف الأخرى. ويشترط إجماعًا وطنيًا حول النظام الإسلامي. لذلك تؤيده دول عدة إسلامية وعربية وأجنبية».





أفغانيات كأنهنّ خرجن لتوّهنّ من ميثولوجيا إغريقية قديمة.



إكوادور

بطاقة تعريف

الموقع: على الساحل الغربي لأميركا الجنوبية. تحيط بها كولومبيا، والبيرو، والمحيط الهادئ.

المساحة: تقدّر عمومًا بـ ٢٨٣،٥٦٠ كلم². على بعد ١٠٥٠ كلم من شاطئها جزر غلاباغوس التابعة للإكوادور. وهناك مناطق حدودية موضوع منازعات، لذلك تتراوح تقديرات المساحة العامة للبلاد بين أرقام متباعدة. جزء كبير من هذه المساحة تغطيها غابات كثيفة وجبال صعبة الاجتياز وغير صالحة للسكن.

والبلاد، رغم ضيق مساحتها نسبيًا، تقسم إلى ثلاث مناطق جغرافية: المنطقة الساحلية، منطقة السييرا (الجبلية الوعرة)، والأورينت (المنطقة الشرقية). ومناخ هذه المناطق متغير بحسب الارتفاع عن سطح البحر. ومجاري المياه تنبع كلها من الجبال. سلسلتا جبال الأندز تجتازان البلاد من الشمال إلى الجنوب، وتتخللهما أحواض يسكنها الجزء الأكبر من السكان. أعلى قمة جبلية في البلاد هي قمة «كوتوباكسي» (٥٨٩٦ م)، وهي أعلى بركان بين البراكين العالمية التي لم تخمد بعد. ومن الناحية الشرقية لجبال الاندز منطقة «أورينت» ذات المناخ الاستوائي الحار والرطب والمغطاة بغابات كثيفة، وهي منطقة غنية جدًا بالثروات الطبيعية لكنها غير مستغلة بعد، ولا تسكنها إلا قبائل من الهنود الأصليين الذين يقال لهم «جيفارو».

العاصمة: كويتو. وأهم المدن: غوياكيل وأمباتو.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١٠ ملايين نسمة (تقديرات ١٩٩٣). غالبيتهم الساحقة من الأصول الهندية القديمة ومن الخلاسيين (متيس). بعض المجموعات لا تزال تتكلم لغة «كيشوا»، وهي لغة هندية قديمة جدًا. الباقون بيض، يتحدرون من المستعمرين الإسبان. وهناك أقلية صغيرة من السود (الأصل الإفريقي). ورغم ان التعليم أصبح إجباريًا منذ أكثر من عقدين من الزمن، وان

محاولات جادة بذلت للقضاء على الأمية، فلا يزال هناك، نسبيًا، عدد قليل من المدارس والمعلمين. وذلك عائد، بالدرجة الأولى، إلى الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب بالنسبة إلى أغلب السكان الذين تفصل بينهم فروقات طبقية حادة.

خلال العقدين الأخيرين، جرى نزوح كثيف باتجاه المدن الواقعة على الشاطئ. وأغلب النازحين من الخلاسيين. أما الهنود ففضلوا البقاء على أرضهم مهما كانت مجدبة. وأكثر الطبقات الشعبية تنظيمًا هم العمّال الذين ينشطون في إطار تنظيمات نقابية، مكّنتهم من تحسين أوضاعهم في السنوات الأخيرة.

الطبقة الاجتماعية العليا مكوّنة من مجموعتين: الأولى من التجّار وأصحاب المصارف والمصانع الذين يركّزون نشاطهم في العاصمة كويتو وفي غوياكيل، والثانية هي المجموعة المعتبرة وارثة المستعمرين الإسبان، وتتضمن كبار مالكي الأراضي الزراعية الشاسعة. وثمة نسبة لم يطرأ عليها تعديل يذكر بعد في الإكوادور: ١٪ فقط من السكان يملكون أكثر من نصف الأراضي المزروعة. وكثيرون يعتبرون ان هذا الخلل الكبير في توزيع الأراضي هو في أساس البطء الكبير الذي لا تزال الإكوادور تعاني منه على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الاسبانية هي اللغة الرسمية في الإكوادور. وهناك لغات هندية محلية.

الاقتصاد: الثروات المنجمية: النفط، الذهب، الفضة، النحاس، الحديد، الكبريت؛ المنتوجات الزراعية: الموز، الكاكاو، البن، الأرز، الذرة، البطاطا، الشعير، قصب السكر، القطن، الماشية. الصادرات: الموز، الكاكاو، البن، النفط (الإكوادور ثاني دولة في انتاج النفط بعد فنزويلا في اميركا اللاتينية)، السكر والأسماك. الواردات: المواد الأولية، المحروقات، التجهيزات الصناعية والعربات. وقد قامت الحكومة، منذ أكثر من نحو عقدين من الزمن، بتشجيع الصناعة، وبالدرجة الأولى صناعة تكرير النفط ومشتقات الزيوت. وهناك صناعة الاسمنت، والسكر، والسجاير والجعة. اقتصاد الإكوادور يرتكز أساسًا على الزراعة. ورغم ذلك هناك ٥٪ فقط من مجموع مساحة البلاد أراضٍ مزروعة. والنسبة ذاتها مراعٍ. في المناطق الجبلية والغابات الكثيفة الأراضي الصالحة للزراعة نادرة. وعلى العكس في المناطق الساحلية حيث الأراضي خصبة جدًا لكن اليد العاملة الزراعية قليلة.

الفلاح، في جبال الانديز، يكتفي بالقيام بأود عائلته، فينتج، لهذه الغاية، الذرة والبطاطا – وهما الزراعتان اللتان يعوّل عليهما هنود الجبال أساسًا – والقمح والشعير والمشمش والعدس. يزرع كذلك الموز والأرز والكاكاو والبن وقصب السكر، والقطن، والبلسا (نوع من الخشب وزنه خفيف جدًا معدّ خصيصًا للتصدير). وتأتي الإكوادور بين البلدان الأولى في العالم في إنتاج الموز.

خلال الستينات، اكتشفت آبار نفطية في شمال شرقي الإكوادور. ومع بداية الاستثمار (١٩٧٢)، أصبحت العائدات الناجمة عن تصدير النفط تشكل حوالي نصف مجمل العائدات من التصدير، وخصصت لنفقات التعليم والتربية والخدمات الأساسية والتنمية الصناعية. كما عرفت صناعة تكرير السكر، والصناعة النسيجية والخشبية تقدمًا وطيدًا.

وكان لبناء أول خط لسكة الحديد (في ١٩٠٨) بين العاصمة كويتو (على الساحل) وغوياكيل (في قلب جبال الأندز) أن قضى على عزلة المدينتين عن بعضهما، ودشّن سياسة إنماء للمواصلات البرية والجوية التي لا تزال آخذة بخطة ربط أقسام البلاد ببعضها.



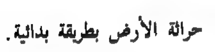
ساحة الاستقلال في كويتو.



قرية عند اقدام الأندز.

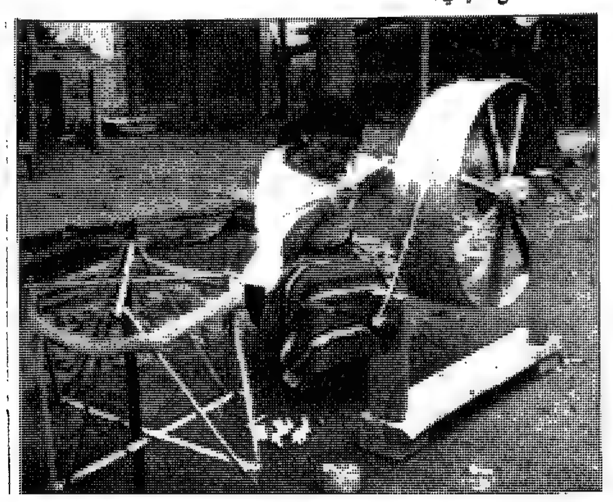


توضيب الموز.



حراثة الأرض بطريقة بدائية.

عمل تقليدي.



نبذة تاريخية

كان أتايولبا (Atahualpa) آخر ملك هندي يحكم الإكوادور. ولم تدم ولايته أكثر من سنة واحدة. ففي ١٥٣٢، تمكّن القائد الإسباني فرنشيسكو بيتزارو، على رأس ٢٠٠ رجل، من أسر أتايولبا وقتله. وبعد سنوات، أسس الضابط الإسباني، سباستيان دو بنلكازار (من رجال بيتزارو)، مدينة كويتو من جديد، وذلك بعد أن أحرقها الهنود كي لا تقع في أيدي الإسبان.

وظلت الإكوادور طيلة القرون الثلاثة تحت سيطرة الاسبان وخارج الأحداث التاريخية الكبرى في المنطقة. وفي القرن الثامن عشر بدأت تظهر إلى الوجود حركات التحرر الأولى التي أوصلت بلدان اميركا الجنوبية إلى الاستقلال. وفي ٢٤ أيار ١٨٢٢، انتصر انطونيو خوسيه دو سوكري (أحد أهم الضبّاط في جيش سيمون بوليفار) على الجيش الإسباني عند منحدرات جبل بيتشنشا. وفي ١٨٣٠، تفسخت دولة كولومبيا الاتحادية التي أنشأها بوليفار، وقامت على أنقاضها ثلاث دول هي: فنزويلا، وكولومبيا والإكوادور.

وتميزت بدايات جمهورية الاكوادور بثلاثة رؤساء توصّلوا إلى إرساء قواعد القومية والدولة في الإكوادور. الأول كان الجنرال خوسيه فلوريز الذي وصل إلى السلطة وسط الفوضى والاضطرابات والانهيار الاقتصادي. فانتهج سياسة صلبة في إطار نظام دكتاتوري، ودام حكمه حتى ١٨٤٥.

وفي ١٨٦١، استلم السلطة غبريال غارسيا مورينو بعد فترة من عدم الاستقرار ومن الحروب مع البيرو. وتميز حكمه أيضًا بالدكتاتورية.

والرئيس الثالث هو إلوي ألفارو، قائد ثورة ١٨٩٥، وكان ينتمي إلى عامة الشعب. وقد أجرى إصلاحات عديدة طيلة عهده أتت لمصلحة الهنود على وجه الخصوص. اغتاله أخصامه السياسيون (١٩١٢). ترك بصماته على السنوات اللاحقة في تاريخ الإكوادور. وكان خليفته، ليونيدس بلازا، من أنصاره والمؤيدين لنهجه الإصلاحي. لكن، وبالرغم من كل هذه الإصلاحات، احتفظت الإكوادور باقتصادها شبه الإقطاعي وحققت تقدمًا يسيرًا على طريق الديمقراطية.

وفي ١٩٤٨، حملت الانتخابات الرئاسية غالو بلازا، ابن الرئيس السابق ليونيدس بلازا، إلى سدة الرئاسة، فتابع نهج الإصلاحيين الليبراليين، وحقق تقدمًا ملموسًا لبلاده على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وفي ١٩٦٣، توصل مجلس عسكري إلى الانفراد بالسلطة بعد فترة من الاضطراب السياسي. ولكنه لم يستمر في السلطة أكثر من نحو ثلاث سنوات. وفي ١٩٦٧، صدر دستور جديد، وأجريت إصلاحات حكومية عديدة. وفي ١٩٦٨، انتخب الاكوادوريون (بأكثرية ضئيلة) خوسيه ماريا فلاسكو إيبارا رئيسًا للجمهورية. وقد أسرع هذا (بعد سنتين من انتخابه) إلى الغاء دستور ١٩٦٧، وانتهاج حكم دكتاتوري. إلا أن انقلابًا عسكريًا أطاحه في ١٩٧٢. وفي ١٩٧٦، عاد الجيش مرة ثانية وأطاح الرئيس المنتخب غيلّرمو رودريغيز، ووعد بالعودة إلى الحياة الدستورية.

في ١٩٧٨، وفى المجلس العسكري بوعده، وأجرى انتخابات عامة، وبدأ بتنفيذ الدستور الجديد عام ١٩٧٩. وينص هذا الدستور على قيام نظام رئاسي، وعلى أن تكون السلطة التشريعية بيد مجلس الممثلين. أما رئيس وأعضاء هذا المجلس فيجري انتخابهم بالاقتراع الشامل لمدة خمس

سنوات، والاقتراع إجباري لكل مواطن بلغ ١٨ سنة وما فوق من عمره. وجرت انتخابات رئاسية (١٩٧٨)، إلا أن النتائج المتقاربة جدًا بين المرشحين اضطرّت العودة إلى انتخابات مرة ثانية في نيسان ١٩٧٩.

وفي هذه الدورة الثانية (٢٩ نيسان ١٩٧٩)، برز متنافسان: جين رولدوز (حزب القوى الشعبية المركزي)، وسيسكستو دوران بالين (الجبهة الدستورية – وسط اليمين الاجتماعي الديمقراطي)، وفاز الأول بنحو ٦٠٪ من الأصوات، وبدأ مهامه الرئاسية في ١٠ آب ١٩٧٩، وهو الرئيس الرابع والأربعين للإكوادور. وشعبية رولدوز قد اكتسبها بمساعدة نفوذ وألمعية زعيم شعبي مناصر له، هو أسعد بوكرم (من أصل لبناني) الذي كان رولدوز يعتبره والده بالتبني.

مع وصول رولدوز، الذي أعلن «تغييرًا في البنية الاجتماعية (الزراعية، الإدارية، المالية، الضرائبية، التعليمية) ضمن نطاق الديمقراطية الجمهورية»، وصل يسار معتدل خلفًا للنظام العسكري. فأصبح على رولدوز أن يواجه أزمات اقتصادية متفاقمة (مبيعات النفط تدنت، في ١٩٧٨، بنسبة ١٤٪ عن ١٩٧٧؛ نسبة النمو السكاني التي هي ٣,٤٪ لا تزال أعلى من نسبة الإنتاج الزراعي حيث يعمل أكثر من نصف السكان، وحيث ملكية الأراضي المزروعة محصورة ببعض العائلات). وفي أواخر كانون الثاني ١٩٨١، وقعت صدامات مسلّحة بين الإكوادور والبيرو بسبب منطقة حدودية كانت الإكوادور قد اضطرّت للتخلي عنها بموجب بروتوكول ١٩٤٢، وعادت، منذ ١٩٦٠، تطالب بها، في حين تتمسك البيرو بها ايضاً خاصة وان فيها آبار نفطية. وبعد أربعة أيام من الصدامات (٢ شباط ١٩٨١)، وقّع الطرفان اتفاقية وقف النار، وتشكلت قوات من دول مجاورة على أساس ضمان بروتوكول ١٩٤٢. وفي أيار ١٩٨١، لاقى رولدوز مصرعه (مع زوجته وسبعة آخرين) في حادث طائرة، فخلفه نائبه أوسفالدو هورتادو.

لم يتمكن الحكم من تحقيق ما كان مأمولًا منه، فعادت حركات الاحتجاج والاضطرابات والتظاهرات إلى البلاد، واتسعت حدتها في أواخر ١٩٨٢ وأوائل ١٩٨٣ حتى وصلت (أواخر آذار ١٩٨٣) إلى درجة وقوع اشتباكات بين متظاهرين ورجال الأمن بالقرب من قصر الرئاسة على اثر إضراب عام دعت إليه الجبهة الموحّدة للعمّال في الإكوادور.

وبصورة عامة، وجدت الحكومات المدنية المتعاقبة منذ ١٩٧٩ نفسها محاصرة بالمشكلات الاقتصادية الناتجة من الهبوط في سعر النفط وازدياد الدين الخارجي وتراكمه سنة بعد سنة وعدم شعبية الإجراءات التي اتخذتها لمعالجة هذه الأوضاع. وجاء زلزال ١٩٨٧، الذي أودى بحياة المئات من المواطنين اضافة الى البلبلة في عمليات انتاج النفط، ليزيد من حدة الأزمة الاقتصادية.

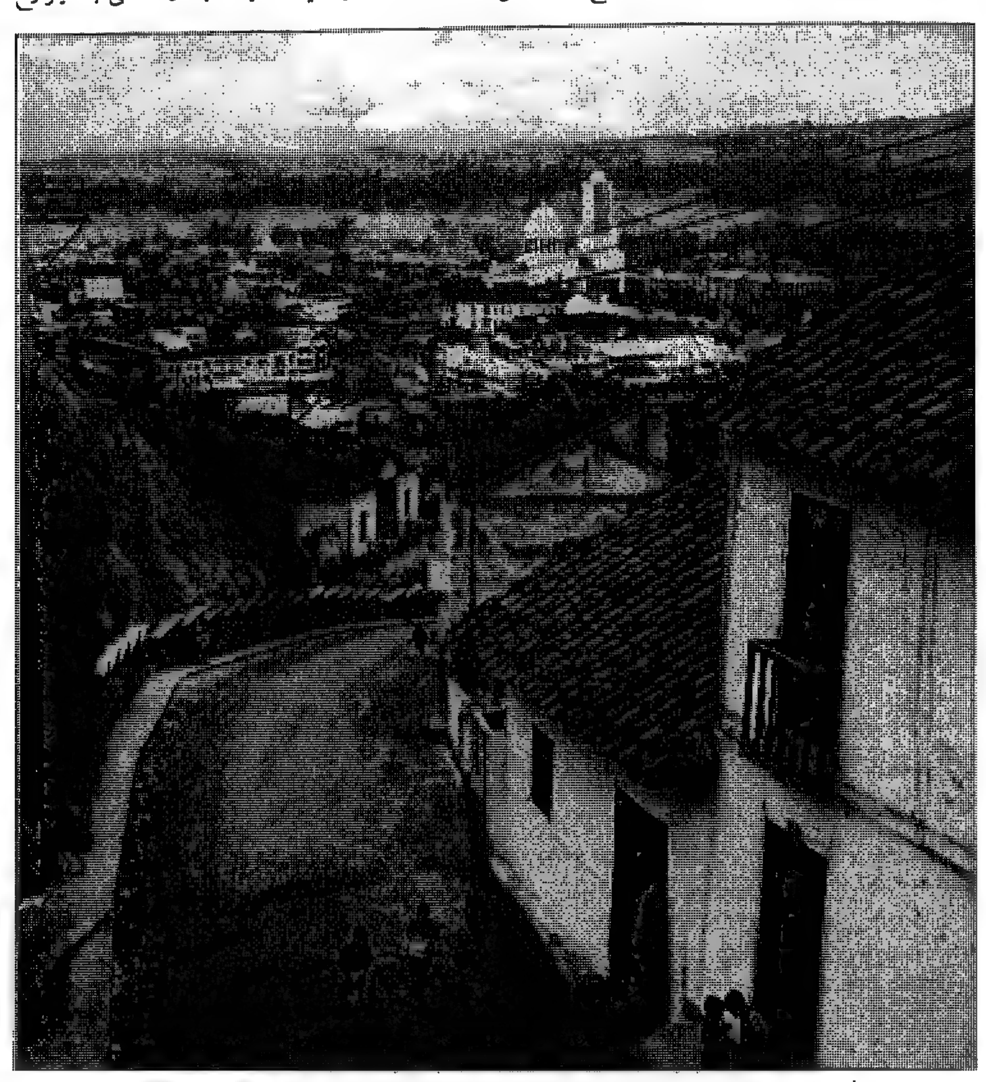
مبدأ توبار: توبار هو وزير خارجية الإكوادور في ١٩٠٧. عُرف بالمبدأ الدولي الذي حدّده في تلك السنة والذي نصّ على عدم وجوب الاعتراف بأية حكومة تصل إلى السلطة في القارة الأميركية بطرق غير شرعية (انقلابات عسكرية أو ثورات...). كان القصد من هذا المبدأ عدم تشجيع قيام انقلابات عسكرية خاصة في بلدان اميركا الوسطى، وذلك في إطار الاتفاقات التي عقدت بين دول هذه المنطقة (اتفاقية واشنطن لعام ١٩٠٧). واليوم، بعد مرور كل هذه العقود على مبدأ الدكتور

توبار يتبين كم كان ثاقب النظر ومتخوفًا من وقوع ما وقع فعلًا، أي سلسلة من الانقلابات والثورات، بعضها لم يدم في السلطة لأكثر من أسابيع قليلة. لكن يلاحظ، من جهة ثانية، ان سنوات العقد الأخير (الثمانينات وبداية التسعينات) لم تكن كسابقاتها، إذ شهدت هدوءًا على جبهة «سلسلة الانقلابات والثورات» التي عاشتها اميركا اللاتينية عمومًا طيلة العقود السابقة.

مدن ومعالم

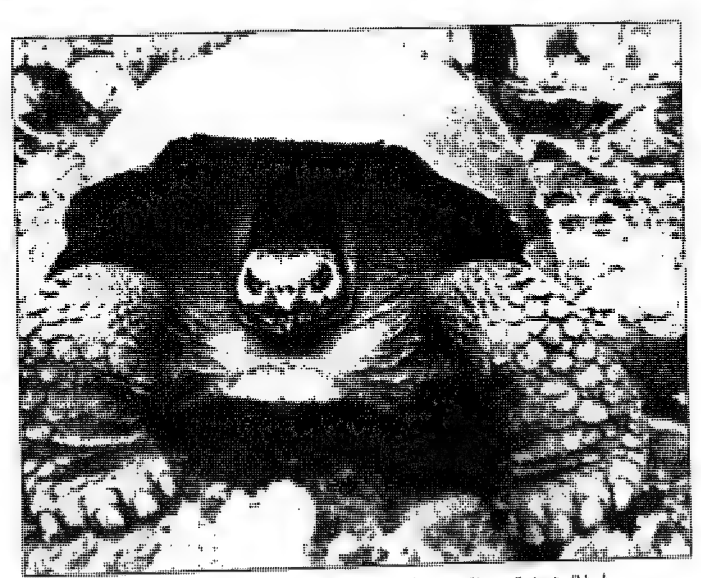
* **أمباتو Ambato**: عاصمة مقاطعة تونغوراهويا، في منطقة جبال الانذز، جنوبي العاصمة كويتو. نحو ٨٥ ألف نسمة. صناعات غذائية وأقمشة. المنطقة المحيطة بها زراعية ومنتجة لأنواع كثيرة من الفاكهة. في ١٩٤٩، ضرب المدينة زلزال قوي. وجرى العمل على ترميم جميع الأبنية والمساكن المتضررة.

* **غلاباغوس Galapagos**: أرخبيل من نحو ١٣ جزيرة كبيرة ومتوسطة، وعدة مئات من الجزر الصغيرة المتفرقة في المحيط الهادئ، على بعد يتراوح



مدينة أمباتو (رابع مدينة في البلاد) الواقعة في جبال الانذز.





سلحفاة ضخمة، «غلاباغو» في الاسبانية.

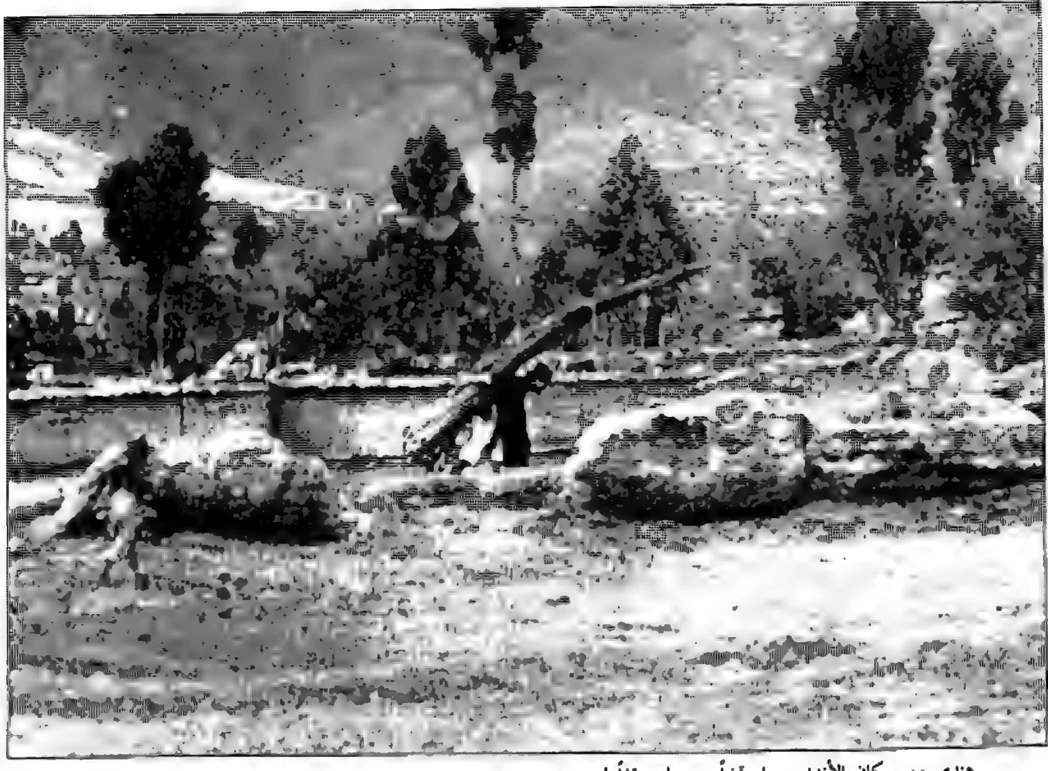
بين ٨٠٠ إلى ١٠٥٠ كلم غربي جمهورية الإكوادور، وعلى بعد نحو ١٦٠٠ كلم جنوب غربي باناما. وهذه الجزر تعود إلى الإكوادور منذ عام ١٨٣٢، واسمها الرسمي والإداري «مقاطعة غلاباغوس». أما كلمة غلاباغوس فهي اسبانية، وتعني السلحفاة. وقد أطلق الإسبان هذه التسمية على الجزر هناك لوجود سلاحف عملاقة وبأعداد كبيرة فيها.

هناك نحو ٦ آلاف نسمة من مختلف الجنسيات (إكوادوريون بأغلبيتهم، وأوروبيون وأميركيون شماليون) يعيشون في جزر غلاباغوس. وجرت محاولات عدة، منذ ١٨٠٠، لقيام بعض المشاريع الإعمارية في الجزر، ولكنها بقيت، بأكثرها، دون نتائج مثمرة. أما الجزر المأهولة منها فهي: سانتا كروز، سانتا ماريا، ايزابيلا وسان كريستوفل. ويعيش سكّانها من صيد السمك. ومن تجارة جلود الحيوانات الوحشية، كما انهم يزرعون قصب السكر والبن. وكل هذه السلع معدة للتصدير.

«تراءى لي ان الله قد أمطر السماء أحجارًا»، هذا ما قاله أسقف باناما، توماس دو برلانغا، وهو يتحدث عن اكتشافه جزر غلاباغوس في ١٥٣٥. وبالفعل، لم



صناعة تقليدية (بيئية) لقبعات يقال لها «باناما».



هندي من سكان الأندز يحمل قشاً يستعمله سقفاً لبيته.

يكن في البلاد أثر للخضرة أو المياه الحلوة. حيوانات غريبة وعملاقة تدب على صخورها. أما البحارة (خاصة الإسبان) الذين كانوا يعرّجون عليها، كانوا يعصرون بعض النباتات النادرة للحصول على نقطة ماء.

في القرنين السابع عشر والثامن عشر، استعمل القراصنة الانكليز الجزر هذه محطة لعملياتهم. وفي القرن التاسع عشر، اعتاد البحارة الأميركيون النزول إليها، وقلّدهم بذلك صيّادو الحيتان والفقمة، والبحّارة من مختلف الجنسيات. وكانت الجزر غير مأهولة في تلك الأثناء، باستثناء عدد قليل من السجناء السياسيين الذين كانت حكومة الإكوادور تنفيهم إلى هناك.

ومن العلماء الذين دفعتهم الرغبة العلمية لزيارة هذه الجزر كان تشارلز داروين الذي زارها في ١٨٣٥ في إطار رحلته العلمية حول العالم التي دامت خمس سنوات على متن المركب الانكليزي بيغل (Beagle).

في الحرب العالمية الثانية، أقامت الولايات المتحدة، بالاتفاق مع الإكوادور، قاعدة بحرية في إحدى جزر غلاباغوس (جزيرة بالترا جنوبي جزيرة سيمور). وقد استخدمت هذه القاعدة لحماية قناة باناما.

تحركت حكومة الإكوادور، منذ نهاية الخمسينات، لأن تجعل من الجزر حديقة حيوانات ذات أهمية علمية، وانقاذ أنواع الحيوانات هناك من الانقراض. فمنذ ١٩٥٩، والحكومة تعمل مع مؤسسة تشارلز داروين التي تشرف عليها الأونسكو. وقد أنشأت هذه المؤسسة مركزًا للبحث العلمي في أكاديمي بي، على الشاطئ الجنوبي من جزيرة سانتا كروز، وتمّ تدشين هذا المركز في ١٩٦٤. كما تعمل حكومة الإكوادور على تشجيع السياحة إلى جزر غلاباغوس.

* **غواياكيل Guayaquil**: أكبر مدينة في الإكوادور، تقع في المنطقة الساحلية، على نهر غواياس، وعلى بعد نحو ٦٤ كلم من البحر، وهي قاعدة مقاطعة غواياس. نحو ١,٢٥٠,٠٠٠ ن. فيها كرسي أسقفي. مطار. أهم مرفأ استيراد وتصدير في البلاد على المحيط الهادئ (موز، كاكاو، بن). أكبر مركز صناعي (أقمشة، كيميائيات، مصانع أحذية، اسمنت). مصفاة للنفط. مسقط رأس رجل الدولة والشاعر الإكوادوري جوزي أولمبدو (١٧٨٠ - ١٨٤٧)، صديق بوليفار، ومحرر نصوص الدستور غداة نيل الإكوادور استقلالها (١٨٣٠). كانت مرفأ مهمًا في عهد السيطرة الإسبانية. أكثر بيوتها (وكانت تبنى من الخشب) احترقت في تلك الفترة ونتيجة للحروب. في الربع الأخير من هذا القرن (العشرين) عرفت نزوحًا هائلًا من الريف طلبًا للعمل، وتكدس النازحون في أكواخ داخل أحيائها وفي ضواحيها.

* **كوينكا Cuenca**: ثالث مدينة في البلاد. قاعدة مقاطعة أزوياي. تقع على علو ٢,٥٠٠ م عن سطح البحر في منطقة جبال الأندز الغنية بالمزروعات. نحو ١١٠,٠٠٠ ن. كرسي أسقفي. كاتدرائية تعود إلى القرن الثالث عشر. نقطة مواصلات. مركز صناعي (أقمشة وصناعات غذائية). شهيرة بصورة خاصة بصناعتها القبعات التي يقال لها «بنما».

* **كويتو Quito**: عاصمة الإكوادور وقلبها التاريخي. بنيت على علو أكثر من ٢,٧٠٠ م عن سطح البحر، وعلى أقدام بركان بيشينشا. تحيط بها قمم الأندز الشامخة. مناخها نموذجي بعذوبته واعتداله: نهارات مشمسة وليالي رطبة، والمناخ قليل التبدل طيلة السنة. لا تزال كيتو تحتفظ بمعالم وآثارات كثيرة من ماضيها، لكن العمارات والمنشآت الحديثة تزداد يومًا بعد يوم، ومصانع ومعامل ترتفع عند أطرافها. عدد سكانها نحو ٩٠٠ ألف نسمة. كنائس قديمة وأديرة تنتشر هنا وهناك مذكّرة بالعصر الاستعماري. وفيها عدد من المتنزهات الشاسعة والجميلة. ثمة طراز في أحيائها السكنية وشوارعها الضيقة تشبه إلى حد بعيد المدن الإسبانية مثل قرطبة وطليطلة. فيها جامعة. مكتبة وطنية. عدة متاحف، مسرح وطني. ودار للثقافة.

أشهر فنّاني مدرسة كويتو الكلاسيكية ميغيل دو سانتياغو، والنحات الهندي مانويل تشيلي المعروف باسم «كسبيكارا». وأبرز كتابها أوجينيو إسبيجو الذي كان طبيبًا وكاتبًا، وقد أسّس أول جريدة إكوادورية، ونظرة الإكوادوريين إليه نظرة البطل القومي الذي وهب حياته قضية الحرية ضد إسبانيا.

زعماء ورجال دولة

* **ألفارو، إلوي Alfaro, E.** (١٨٤٢ - ١٩١٢): عسكري وسياسي إكوادوري. عارض سياسة غارسيا مورينو؛ انتخب رئيسًا للجمهورية مرتين: الأولى في ١٨٩٧، والثانية في ١٩٠٦. مات اغتيالًا في العاصمة كويتو.

* رولـدوس أغـويـلـيـرا، جـيـم Roldos Aguilera, J. (١٩٤٠ –): سياسي ورجل دولة ليبرالي إكوادوري. رئيس الجمهورية بعد حوالي تسع سنوات من الحكم الدكتاتوري المدني والعسكري في البلاد. وبانتخابه لهذا المنصب، انضمت الإكوادور إلى بلدان أميركا اللاتينية الأكثر ديمقراطية. وعندما رشح رولدوس نفسه لمنصب الرئاسة لم يقتنع أحد في البلاد بإمكانية قبول الحكم الدكتاتوري القائم بمثل هذا الترشيح لكون رولدوس أحد الليبراليين المعروفين في البلاد ولكونه ابن شقيقة أسعد بو كرم، أحد السياسيين الأكثر شعبية في البلاد، وهو من وضعت الحكومة العراقيل كافة في وجه ترشيحه ونجحت في ذلك. ترشّح (١٩٧٨) لمنصب الرئاسة عن «تجمع القوى الشعبية»، ودعمه أسعد بوكرم المعروف بشعبيته. جاءت المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية (تموز ١٩٧٨) بعدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية القانونية. فحاول الحكم دون إتمام المرحلة الثانية لولا تهديد الولايات المتحدة بأن العلاقات ستسوء بين البلدين إن لم تجرِ الانتخابات. فحدد يوم ٢٩ نيسان ١٩٧٩ موعدًا نهائيًا لإتمام عملية الانتخابات. وفاز رولدوس بفارق ثلث أصوات الناخبين، مما بدّد المخاوف الشعبية حول إمكانية محاولة القوى العسكرية القضاء على هذا النصر أو التشكيك به. وبدأ رولدوس، منذ اليوم الأول، بشنّ حملة قوية ضد النظام القائم.

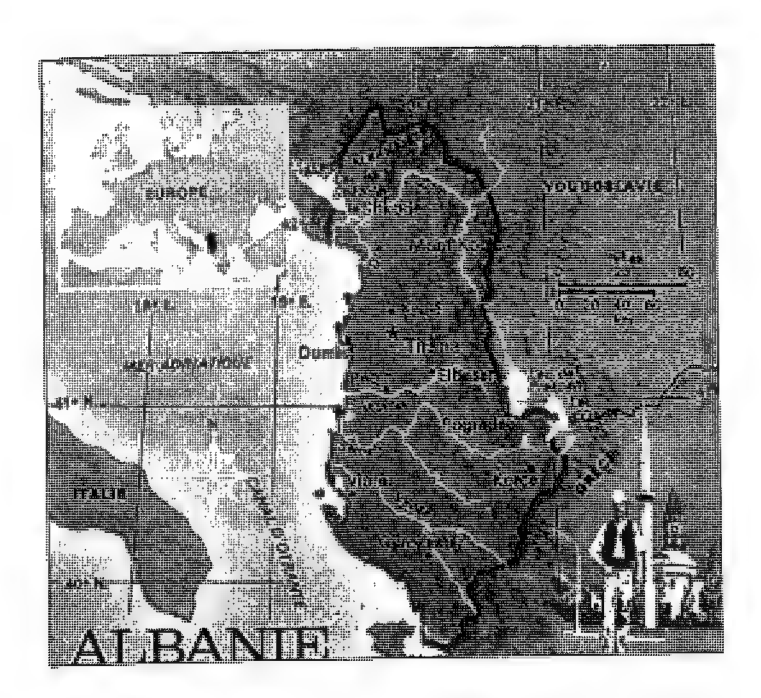
* غارسيا مورينو، غبريال Garcia Moreno, G. (١٨٢١ – ١٨٧٥): سياسي ورجل دولة ومن أبرز الشخصيات السياسية في تاريخ الإكوادور الحديث. ولد في غوياكيل في عائلة ليبرالية الاتجاه وأكمل دراساته العليا في فرنسا التي نفي إليها من ١٨٥٣ إلى ١٨٥٦. انتخب رئيسًا للجمهورية قبل بلوغه سن الأربعين. وقد تضافرت عدة ظروف استثنائية لإيصاله إلى السلطة: فقد باتت الإكوادور على شفير الانهيار وباتت الجيوش الأجنبية تهدد كيانها نفسه. فنجح في القضاء على حالة الضياع، ما أكسبه ثقة المواطنين، وانتخب رئيسًا للجمهورية مرتين: الأولى من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥، والثانية من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٥، فكان مثال «المستبدّ المستنير»، وحارب الأحزاب والمثقفين والعسكريين.

على رأس ما عُرف عنه المعاهدة التي وقّعها مع الفاتيكان (١٨٦٢)، مقيمًا بذلك نظامًا تيوقراطيًا: ألغى الحريات الصحافية، أوكل شؤون التعليم للرهبانيات، كلّف الكنيسة شؤون القضاء، وكرّس الإكوادور لـ «القلب الأقدس».

ورغم ان الإدارات العامة تميزت، في عهده، بالرخاء والدينامية، لكنها اصطدمت بمعارضة الليبراليين (اضطرابات ١٨٦٩)، وخصوصًا بالعداء الذي واجهه من الكاتب جان مونتالفو الذي ذهب ضحية انتقاداته للحكم. اغتيل في ١٨٧٥، فغرقت البلاد من بعده في الفوضى ثم وقعت فريسة الدكتاتوريات العسكرية التي أخذت تتعاقب على حكم الإكوادور.

* فبريس كورديرو، ليون Febres Cordero, L. (١٩٣١ –): سياسي ورجل دولة إكوادوري. ولد في غوياكيل، ودرس الهندسة في الولايات المتحدة، ووطد علاقاته بالأوساط الصناعية والمالية في الإكوادور فأصبح في ١٩٦٥ رئيس غرفة الصناعة في غوياكيل (العاصمة الاقتصادية). انتخب نائبًا عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي؛ وحمله إلى سدة الرئاسة في انتخابات ١٩٨٤ تحالف ضم ستة أحزاب محافظة أطلق على نفسه اسم «الجبهة القومية لإعادة البناء».

عُرف عنه انه رجل التعاون مع واشنطن وتشجيع التوظيفات الخارجية. ورغم ان النفط يمثل ثلثي صادرات بلاده، فقد دعا إلى إضعاف الأواصر التي تربط الإكوادور بمنظمة الأوبك. وانتصارًا للغرب، انتقد ما اعتبره «انحيازًا» في سياسة الإكوادور إلى جانب حركة عدم الانحياز، وشجب كل تطلع إلى اجراء إصلاحات اقتصادية على أسس اشتراكية.



ألبانيا

بطاقة تعريف

الموقع: إحدى دول البلقان. تحيط بها يوغوسلافيا (السابقة، صربيا حاليًا)، واليونان والبحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني. مضيق أوترنت (عرضه حوالي ٦٥ كلم) يفصل جنوب البلاد عن الشاطئ الايطالي.

المساحة: ٢٨،٧٨٤ كلم٢. وميزة ألبانيا الأساسية، جغرافيًا، هي ان ثلاثة أرباع مساحتها جبلية وعرة، أعلى قمة فيها هي قمة كوراب (٢٧٦٣ م) في الشمال - الشرق. وقد شكلت هذه الجبال قلاعًا طبيعية لاحتماء السكّان فيها عبر القرون.

العاصمة: تيرانا. أهم المدن: كورتسا، شكودرا، دورس، وفيري.

السكّان: نحو ٣،٢ ملايين نسمة (تقديرات ١٩٩٣). يشكلون قومية متجانسة. لغتهم من اصل هندو - أوروبي وتكتب بالأحرف الرومانية. لكنهم يتكلمون لهجات متعددة. ولتوحيد اللغة، قرّرت الحكومة، بعد الحرب العالمية الثانية، اعتماد لهجة التوسك (سكان المناطق الجنوبية من البلاد) كلغة رسمية. سكان المناطق الشمالية، غيغ (Guègues)، عُرفوا ببأسهم في القتال دفاعًا عن أرضهم وبتحفظهم تجاه الغرباء، في حين ان التوسك (Tosques)، سكان الجنوب منفتحون. عرف تاريخ المجموعتين بعض المنازعات، لكنهما اليوم على وفاق في إطار الوطن والدولة.

هناك حوالي ٧٠٪ منهم مسلمون، و ٢٠٪ مسيحيون أرثوذكس، و ١٠٪ مسيحيون كاثوليك. في ١٩٦٧، أغلقت الحكومة كل المساجد والكنائس، وأعلنت ألبانيا أول دولة ملحدة في العالم، محوّلةً دور العبادة إلى أندية لنشاطات الشبيبة، أو للثقافة، أو مطاعم شعبية. واستمر هذا الأمر حتى سقوط النظام الشيوعي. وكانت المسيحية قد دخلت ألبانيا منذ القرن المسيحي الأول. ومع الغزو التركي لها، في القرن الرابع عشر، بدأت تتحول إلى الإسلام، حيث مع كل انتصار تركي كانت أفواج من الألبان تعلن إسلامها.

بالنسبة إلى التعليم، كانت ألبانيا، حتى الحرب العالمية الأولى، أكثر بلدان القارة الأوروبية تخلفًا، ولم تفتح فيها بعض المدارس الابتدائية إلا ابتداءً من العام ١٩١٢. لكن النظام الشيوعي هو الذي حقق خطوات كبيرة في مجال التعليم. فمعدل الأمية، الذي كان من أعلى المعدلات في العالم، سرعان ما قضي عليه، إذ في سنوات قليلة أصبح جميع الألبان البالغين ٤٠ سنة وما دون يعرفون القراءة والكتابة، والتعليم الابتدائي أصبح

إجباريًا ومجّانيًا، وفتحت المدارس والمعاهد الثانوية. وأسست أول جامعة في العاصمة الألبانية (١٩٥٧). ثم دور المعلمين، ومعاهد الزراعة ومركز أبحاث علمي.
الاقتصاد: تعتبر ألبانيا رابع دولة في إنتاج معدن الكروم، وتنتج النحاس، والنيكل، والفحم. وألبانيا، كانت ولا زالت بلادًا زراعية. وهناك حوالي ٧٠٪ من سكّانها يعملون في الزراعة ويعيشون منها. واستمرّت الأدوات الزراعية بدائية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. فكان أفراد العائلة يتضامنون في ما بينهم في أعمال زراعية شاقة كسبًا لعيشهم. وكان على الاقتصاد الألباني، بدءًا من ١٩٥٠، أن ينطلق من نقطة الصفر، فأعدت الحكومات خططًا اقتصادية خمسية. والخطتان الأولان حققتا بعض النجاح بفضل المساعدة السوفياتية بالمال والمعدات والتقنيين. فأنشئت مصانع نسيجية، ومصنع لتكرير السكر، وآخر للتبغ، وآخر للصناعة البلاستيكية، وعدة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية. وبعد القطيعة مع الاتحاد السوفياتي (١٩٦١)، قدمت الصين مساعدات مالية وتقنية كانت في أساس انشاء مصانع تحويلية (الأسمنت، المواد البلاستيكية، الزجاج، المنتوجات الكيميائية والمواد الكهربائية). وزاد الإنتاج الزراعي بعد استصلاح مساحات واسعة خصوصًا في المناطق الجبلية. وبعد إنشاء شبكة واسعة للري وإقامة تعاونيات زراعية عديدة وتزايد في استعمال الجرارات. لكن المساعدات الصينية توقفت فجأة في ١٩٧٨، فالتفتت ألبانيا إلى دول أخرى تعقد معها اتفاقيات تجارية. إلا أن حاجز العزلة (السياسي والعقائدي) الذي باعد بينها وبين بقية الدول أعاق جدًا انماءها الاقتصادي والاجتماعي وأبقاها تعاني وضعًا متخلفًا.
بعد انهيار النظام الشيوعي أخذت ألبانيا تحث الخطى باتجاه الأخذ بالنظام الرأسمالي. فصدرت القوانين والنظم لتسهيل الاستثمار ولتوجيه مسار الاقتصاد نحو الاقتصاد الحر، وإقرار الملكية الفردية وتشجيع الاستثمار الأجنبي واعطائه الحوافز اللازمة، وبينها حق الأجنبي في امتلاك رأس مال المشروع بالكامل. ويعتقد المسؤولون الألبان ان الموقع الاستراتيجي لبلادهم وقربها من السوق الأوروبية المشتركة والشرق الأوسط سيحفزان الكثير من رؤوس الأموال الغربية على التوجّه إليها. هذا إضافة إلى أن ألبانيا تعتبر من الدول المنتجة للنفط والغاز، ولديها احتياط كبير من النفط يقدر بنحو مليون طن. وكانت عمليات التنقيب توقفت منذ حوالي ٢٠ سنة (أي في ١٩٧٣). أما حاليًا (١٩٩٤)، فقد تمكنت بعض الشركات الأوروبية والأميركية من الحصول على حقوق التنقيب في ألبانيا.
وفي سياق هذه البداية المستعجلة باتجاه الاقتصاد الحر، أعلن (في ١٨ كانون الأول ١٩٩٣) عن قيام «الشركة الألبانية العالمية للاستثمار والتنمية القابضة» (تحت التأسيس) مشتركة بين المستثمرين السعوديين والألبان برأسمال مصرّح به قدره مئة مليون دولار. وقد رحّبت الحكومة الألبانية على لسان الرئيس بريشا بإعلان قيام الشركة.
الوحدة النقدية الألبانية: ليك.

نبذة تاريخية

يميل المؤرخون إلى الاعتقاد أن أقدم سكّان ألبانيا هم «الإليريون» (Illyriens) الذين تمكّنوا من إقامة مملكة منذ القرن الثالث قبل المسيح. وقد قرّر الرومان مهاجمة البلاد والتخلّص من الإليريين الذين كانوا يهددون أسطولهم التجاري. وقد تمّ لهم ذلك عام ١٦٧ ق .م. وفي القرون اللاحقة اجتاحت البلاد غزوات شعوب عديدة.

والغزوة التي تركت بصماتها العميقة على ألبانيا كانت غزوة الأتراك العثمانيين. وأول تدخّل عسكري من جانب العثمانيين كان في ١٣٨٥، تلبية لنداء من أحد الأمراء المحليين الذي كان في نزاع مع أمير آخر. وقد تمكّن العثمانيون، سنة بعد أخرى، من بسط سيطرتهم على البلاد. وأهم مقاومة لاقوها قادها جورج كاستريوتا المعروف أيضًا باسم اسكندر برغ.

كان اسكندر برغ من أشراف ألبانيا. أسر ووضع رهينة لدى السلطان، وتلقى تربية إسلامية. دخل في الجيش التركي حيث وصل إلى رتبة عالية. رفض النير التركي على أبناء بلاده، ففرّ من الجيش ولجأ إلى بلاده حيث تخلّى عن الإسلام، وقاد حركة مقاومة وطنية ضد الأتراك، وخاض معارك طيلة نحو ربع قرن، كان النصر يحالفه في معظمها. ومع موته (١٤٦٨)، خمدت الانتفاضة العامة والمنظمة للشعب الألباني، وقمع الأتراك كل الانتفاضات الصغيرة اللاحقة بقسوة.

في ١٩١٢، أعلنت ألبانيا استقلالها. وكانت بذلك إحدى آخر دول جنوب شرقي أوروبا التي تخلصت من السيطرة التركية. وفي ١٩١٤، عقد مؤتمر دولي عين أميرًا ألمانيًا، هو غيوم دو وايد، ليكون ملكًا على ألبانيا التي كانت ما زالت دولة فتية. ولكن هذا الأمير اضطرّ لترك عرشه بعد ستة أشهر على أثر اندلاع الحرب العالمية الأولى. وكانت الدول المتحاربة تتعاقب على احتلال ألبانيا طيلة هذه الحرب.

وفي السنوات التي أعقبت هدنة ١٩١٨، عرفت ألبانيا أوضاعًا غير مستقرة وفوضى عامة. وفي خضمّ هذه الفوضى برز رئيس حكومة إصلاحية، كان في الوقت نفسه مطرانًا أرثوذكسيًا، هو فان نولي. إلا أن أحمد زوغو توصّل إلى إطاحته وإعلان نفسه رئيسًا للجمهورية (١٩٢٥)، ثم ملكًا (١٩٢٨). وقد اتصف حكمه بالتعسّف مع بعض الإصلاحات في مجال الاقتصاد والتربية.

ولدعم موقفه بمواجهة أطماع يوغوسلافيا في بلاده، عقد زوغو معاهدة تحالف مع ايطاليا، فتلقى منها مساعدات مالية، وشجّع الرساميل الايطالية للاستثمار في ألبانيا. وقبل خمسة أشهر من اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩)، اجتاح الايطاليون ألبانيا وأجبروا ملكها على الخروج من البلاد. وبعد هزيمة ايطاليا (١٩٤٣)، سيطر الألمان على ألبانيا مدة تزيد قليلًا على السنة.

أثناء الحرب العالمية الثانية، نشطت حركة المقاومة بقيادة الشيوعيين. وبعد فترة من الصراع على السلطة بين الشيوعيين والوطنيين القوميين، ظفر الشيوعيون بالسلطة. وفي ١٩٤٥، جرت انتخابات أسفرت عن فوز أنور خوجا زعيم الحزب الشيوعي الألباني الذي أصبح رئيسًا للحكومة. وفي ١٩٤٦، أعلنت ألبانيا جمهورية شعبية.

توقفت العلاقات الوطيدة فجأة بين ألبانيا ويوغوسلافيا على أثر النزاع الذي نشب بين تيتو وستالين. إذ وقفت ألبانيا إلى جانب ستالين وتلقت منه مساعدات اقتصادية وتكنولوجية مهمة.

ولكن، عندما عاود السوفيات علاقاتهم مع يوغوسلافيا، في الخمسينات، بدأت ألبانيا تتجه بأنظارها ناحية الصين وتشاركها الرأي بأن الدول الشرقية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، ابتعدت عن تعاليم كارل ماركس الحقيقية. وبدأت ألبانيا تتلقى، مقابل هذا الموقف، المساعدات الصينية. وكانت القطيعة التامة بين ألبانيا والاتحاد السوفياتي عقب الغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، بعد أن كانت ألبانيا، منذ ١٩٦١، عضوًا في حلف فرصوفيا.

في ١٩٧٥، عاشت ألبانيا مصاعب اقتصادية أدت إلى نزاعات سياسية عديدة. وفي ١٩٧٦، بدأ العمل بدستور جديد. وكانت قد بدأت تطفو على السطح ملامح خلافات مع الصين. وفي ١٩٧٧، تفاقم الخلاف إلى حد أدّى إلى خروج الخبراء الصينيين من البلاد، ثم إلى قطع العلاقات بين البلدين (كانون الأول ١٩٧٧)، ثم اعتقال الحكومة آلاف من الألبان المؤيدين للصين. وفي كتابه، الذي ظهر عام ١٩٧٨ («إمبريالية وثورة») يقول أنور خوجا ان «الفكر الماوي» (نسبة إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ) لم يكن أبدًا ماركسيًا. واستمرت ألبانيا متمسكة بستالين وخطه، فأقامت، في كانون الأول ١٩٧٩، احتفالات رسمية وشعبية في ذكرى ولادته المئوية، على أساس كونها (ألبانيا) «البلد الاشتراكي الوحيد في العالم». أما اقتصاديًا، فكانت المساعدة الصينية قد وضعت البلاد على طريق الصناعة الثقيلة، وكان يؤمل أن تبدأ ألبانيا بإنتاج جراراتها الزراعية بنفسها ابتداء من ١٩٧٨، وتصنيع ٩٠٪ من حاجاتها من قطع الغيار ابتداء من ١٩٨٠.

في ١٨ كانون الأول ١٩٨١، أعلن راديو تيران ان محمد شيحو (رئيس الوزراء منذ ١٩٥٤ والساعد الأيمن لزعيم الحزب الشيوعي الألباني أنور خوجا) قد انتحر نتيجة إصابته بالانهيار العصبي. وجاء في أول تعليق من تيرانا عن خلافة يوري أندروبوف للزعيم السوفياتي بريجنيف ان «تيرانا التي لم تكن لها أي علاقة لا مع خروتشوف ولا مع بريجنيف لن تقيم علاقات مع أندروبوف أو مع أي شخص آخر يصل إلى القيادة المرتدة في الاتحاد السوفياتي».

في كانون الثاني ١٩٨٢، دعا أنور خوجا البرلمان إلى تعيين عادل كركاني رئيسًا للوزراء مكان محمد شيحو. وفي بيانه، أعلن كركاني متابعة «الخط الماركسي - اللينيني الصحيح» الذي يسير عليه أنور خوجا، زعيم الحزب الشيوعي الألباني.

من الإطلالات الخارجية النادرة التي أطلت بها ألبانيا على الخارج طيلة عهد خوجا استقبالها (١٩ آب ١٩٨٤) المسؤول الألماني شتراوس الذي يرأس حكومة مقاطعة بافاريا في ألمانيا الفدرالية (الغربية)، وهو في الوقت نفسه زعيم حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي اليميني، والحزب البافاري الشقيق لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي ينتمي إليه المستشار الألماني هلموت كول. والمعروف انه لم يكن من علاقات دبلوماسية بين ألمانيا الغربية وألبانيا لأن تيرانا كانت تقول انها لن تتبادل السفراء مع بون حتى تعوض ألمانيا عليها الخسائر الناجمة عن الاحتلال الالماني في الحرب العالمية الثانية.

في عام ١٩٨٣، اختار أنور خوجا رامز عليا خليفة له. فصار عليا يجمع بين عضوية المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الألباني (مركز القرار الفعلي والسلطة) وأمانة اللجنة المركزية ورئاسة مجلس الجمعية الشعبية (وهو لقب رئيس الدولة في ألبانيا).

وبعد وفاة أنور خوجا في ١٩٨٥، انتخب عليا مكانه، وأخذت ألبانيا، برأي دارسين ومؤرخين، تفكّ أسوار العزلة عن نفسها. لكن ذلك أدّى إلى مرحلة من الفوضى الاقتصادية القاسية جدًا أعقبتها مرحلة من هدوء نسبي وتحسّن بطيء.

مناقشة: من التاريخ الديني والقومي والاجتماعي

من تيرانا، العاصمة الألبانية، كتب سيباستيان أشر ونشرت له «الحياة» (العدد ١١٢٣٠، تاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٣) على حلقات ثلاث (العناوين من وضع المؤلف)، إضافة إلى ما كتبه محمد الأرناؤوط، أستاذ في جامعة اليرموك، عن «انتفاضة كوسوفو الألبانية وفتنة حلب ١٩٠٩» (العدد ٢٦ نيسان ١٩٩٣):

اسكندر بك: خمسة وعشرون عامًا انصرفت في حروب ومراوغات: الشتاء ينقضي في الحصار والأشهر تنقضي في الانتصار والهزيمة وخروق الهدنة والمناورات السياسية والكمائن والخيانات. كانت السلطنة العثمانية جرّدت حملتين كبيرتين ضمت كل منهما مئة وخمسين ألف مقاتل لسحق التمرد الألباني في الجبال. وكانت أوروبا، التي منحت دويلاتها آنذاك تأييدًا اسميًا للتمرد، ومنها الفاتيكان في عهد البابا بيوس الثاني، منشغلة بحروبها التوحيدية داخليًا. وكان القتال لخمسة وعشرين عامًا في حد ذاته إنجازًا باهرًا، غير انه كان منهكًا وأدى إلى تضاؤل الانتصارات وفداحة الهزائم وبروز تفكك البلاد. ولم تكن أوروبا تبالي، لا بل انقلب صديق الأمس إلى عدو.

وأخيرًا، وفي شتاء عام ١٤٦٨ لم تعد عظام «اسكندر بك»، أعظم أبطال ألبانيا الوطنيين، وقد جاوز الستين، تقوى على الاستمرار في المقاومة، ووافته المنية لا في ميدان القتال، بل في نهاية شبيهة بنهاية الاسكندر المقدوني، إذ كانت وفاته بسبب الحمى. وكان العثمانيون أطلقوا على البطل الألباني اسم «اسكندر» فيما كان رهينة لدى بلاد السلطان، ومن ثم أضافوا إليه لقب «بك» تكريمًا للانتصارات التي كان حققها باسم «الباب العالي».

وخلال السنوات التي استعادت السلطنة العثمانية فيها مكانتها السابقة أثر هزيمتها على يد الغازي تيمورلنك في بداية القرن الخامس عشر ودمغت بطغيانها مناطق واسعة في آسيا وأوروبا الشرقية، وخلال الحقبة التي حققت فيها أعظم انتصاراتها، وهو فتح القسطنطينية، وفي عهود أعظم سلاطينها مراد الثاني ومحمد الفاتح، استطاع ثائر الباني لم يتجاوز عدد أتباعه العشرين ألفًا في أي وقت من الأوقات، أن يبقي السلطنة الجبارة خارج أراضيه ولمدة ربع قرن. وكان الغرب يعتبر «اسكندر بك» بطلًا من أبطال المسيحية، وكان أعداؤه يعتبرونه خصمًا عنيدًا صامدًا. ونجح في الحفاظ على استقلال ولو جزئي لبلاده وتحقيق نوع من الوحدة لها. ولا يزال شعار أسرته – الصقر ذو الرأسين على خلفية حمراء – يمثل علم ألبانيا حتى اليوم. لكن يصعب في تاريخ «اسكندر بك»، كتاريخ الأبطال الوطنيين جميعًا، غربلة الواقع عن الأسطورة. لا بل ان تحوله الغامض من قائد عسكري مبرز حقق انتصارات مشهورة لـ «الباب العالي» في الآستانة، إلى ثائر متمرد على مركز السلطة العثمانية في جبال ألبانيا، أمر فريد من نوعه في تاريخ هذه السلطنة. غير ان هذا الغموض في حد ذاته ضخّم من صورته كبطل قومي في بلد قلّ من يعرفه وقلّ من يفهمه.

التحوّل إلى الإسلام: والجبال تخلق من ساكنيها شعوبًا تشكل معاقل أخيرة للتقاليد المعروفة والقبلية الصميمة. والجبال في حد ذاتها عاصم عن المؤثرات الخارجية ويمكن أن تكون ملاذات «موقتة» ضدها لفترات تصل إلى ألف عام. وكانت ألبانيا تعتنق ذات يوم المسيحية بمذهبيها

الأرثوذكسي والكاثوليكي، وفي ظل الحكم العثماني اعتنقت الإسلام بالتدريج. وخلال هذا القرن سادت فيها العقيدة الشيوعية التي فرضت هناك نظامًا الحاديًا. وربّما لم تخترق أي من هذه العقائد الغلاف السطحي للألبان سكان الجبال. والمؤكد أن مادية العالم المعاصر هي التي كسرت في النهاية مقاومة السكان في شمال ألبانيا الذين تتحدر لغتهم من الاليرية التي تعتبر مزيجًا من اليونانية واللاتينية الكلاسيكيتين المعاصرتين، والذين كانت أعرافهم القانونية غير الرسمية حتى عهد قريب لا تقل قدمًا وعراقة عن أصول لغتهم.

ولطالما غيّرت الأسر الألبانية المرموقة اتجاهات ولائها وتحالفها، لكنها كانت تحتفظ على الدوام بولائها لنفسها. وخلق هذا الوضع لغزًا آخر لم يجد الحل حتى الآن عن حياة «اسكندر بك» الذي يتحدر من احدى تلك الأسر وتدعى كاستريوتيس، واللغز يكمن في هذا التساؤل: هل كان يقاتل من أجل طموح هذه الأسرة؟ وتبرهن الخيانات العديدة للأسر التي تحالف معها كالدوكاكجين والبالشاجت والشباتا والتوبيا ان ذاك كان كل هدفه، إذ تخلت عنه هذه الأسر حينما طالبها بأكثر من طاقتها من حيث تقديم الجنود أو دفع الأموال أو توفير الحماية. وحين شرع في مصادرة الأراضي من ملاكها الذين رفضوا الوقوف إلى جانبه في قتاله انشقّ عنه من اعتبروا أنفسهم ضحاياه. وبعد ذلك، وأثر وفاة «اسكندر بك» وسقوط البانيا بكاملها تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية بما لا يزيد على عشر سنوات، أخذت الأسر النبيلة التي لم تهاجر تدخل في الإسلام كي تحافظ على أراضيها وتتفادى دفع الضرائب الباهظة التي كانت مفروضة على غيرهم. وكان يبدو في ألبانيا ان هناك نوعًا من الدخول المنسق في الإسلام، مقارنة بباقي أقاليم السلطنة العثمانية، وهو أمر لم يكن الأتراك عادة يعتبرونه مفيدًا من الناحية الاقتصادية. وارتفع معدل الضرائب العثمانية من ٤٥ عهكل في السنة خلال القرن السادس عشر إلى ٧٨٠ عهكل في منتصف القرن التالي. وليس من المؤكد ما إذا كان ذلك مسعى لتحويل السكان هناك إلى الاسلام، أم انه مجرد جشع سلطوي من الآستانة، غير أن المؤكّد أنه أسهم في دخول الألبان في الدين الإسلامي بأعداد متزايدة، وساعد في ذلك ان ألبانيا لم تكن في تاريخها كله كيانًا موحدًا، ولم تعرف في تاريخها كله دينًا واحدًا.

ونتج عن هذا التحوّل الواسع النطاق لدى الألبان إلى الدين الإسلامي ان ألبانيا اعتبرت جزءًا من الدولة العثمانية أوثق ارتباطًا بها من باقي دول البلقان. والمفارقة ان اندماج هذا البلد الصغير وغير الموحّد ضمن الامبراطورية الكبيرة آنذاك أسهم في حد ذاته في الحفاظ على اللغة والثقافة الألبانيتين. فلو كانت ألبانيا بقيت في سوادها الأعظم مسيحية لكانت ابتلعتها هذه الكنيسة أو تلك وبالتالي احدى القوى الأكبر من جاراتها. ومن طبيعة الجبال ان لا تسمح لمعتقد من المعتقدات أن يترسّخ لدى سكّانها. ووصف مسؤول تركي في ألبانيا خلال النصف الثاني من القرن الماضي هذا الوضع بقوله: «المحمديون هنا ليسوا محمديين حقًا، والمسيحيون ليسوا مسيحيين حقًا». غير ان «أسلمة» ألبانيا، على رغم انها شكل من الإسلام قد لا يعترف به المسلمون جميعًا، ارتبطت بالسلطنة العثمانية.

وعلى كل حال كان للأجانب (غير الأتراك) في الدولة العثمانية فرصة الارتقاء إلى أعلى المناصب في الدولة. وقد استنبط هذا النظام للحؤول دون وقوع تقاتل داخلي في ما بين أقرباء السلطان والأسر التركية الأخرى ذات النفوذ، بسد الطريق أمام وصولهم إلى تلك المناصب العليا. وكانت السلطات جميعًا في يد السلطان ولم يكن في وسع أي من الأسر النبيلة في الدولة تشكيل

تحدٍ يذكر لسلطة السلطان. وكان نتيجة ذلك ان أصبح ١٧ «وزيرًا أول» للسلطان وعدد لا يحصى من القادة العسكريين وكبار مسؤولي الدولة من الألبان العاملين في خدمة الدولة العثمانية. ويعرف ان «الكوبرولو» الأب والابن، أسهما إسهامًا كبيرًا في منصبيهما كوزيرين أولين للسلطان خلال القرن السابع عشر في إحياء الامبراطورية الخامدة آنذاك، وكانا من أصل ألباني. كما يعرف ان سنان باشا «منصور اليمن» كان ألبانيًا أيضًا.

أيام الرومان: ولم يكن ذلك جديدًا في التاريخ الألباني، فإبان الحكم الروماني قبل ذلك بنحو ألف عام كان الكثير من كبار قادة الجيش الروماني ألبانيًا، كما أصبح عدد من الألبان أباطرة في روما ومنهم أورليان وبروبوس. غير ان الأليريين كانوا سكّان ألبانيا قبل الرومان بعهد طويل وحتى قبل الإغريق.

ويظهر اسم اليريا في كتابات هوميروس وشكسبير. والواقع ان الاسم يشمل مجموعة من القبائل التي تجمع بينها لغة واحدة وثقافة مركبة نوعًا ما. وكان يعرف عن الاليريين انهم محاربون أشداء يدمنون الشراب ولا يعرفون النظافة التامة في حياتهم اليومية. وكانوا يزاولون الصيد والزراعة والقرصنة البحرية، ما جعلهم في صدام دائم مع جارتهم الامبراطورية الرومانية الناشئة آنذاك في البحر الأدرياتيكي. وتمكّنوا من إقامة مملكة صغيرة لفترة قصيرة خلال القرن الثالث قبل الميلاد. وأخيرًا، أخد الرومان يركّزون اهتمامهم التام بالإليريين في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد. وبلغت هجمات الرومان المتقطعة ذروتها بهزيمة الاليريين الكاسحة في حرب السنوات الثلاث (٦–٩ بعد الميلاد) التي لم تقم بعدها لمقاومتهم قائمة.

ولا يزال مسرح روماني قديم قائمًا على تل خارج دوريس، ثاني أكبر المدن في ألبانيا، وعاصمة البلاد لفترة قصيرة خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها. ويذكر اسمها الجديد باسمها اللاتيني القديم «دير أكيوم» حين كانت أكبر ميناء روماني على الساحل الشرقي للبحر الأدرياتيكي. ورغم الاحتلال الروماني حافظ الاليريون على لغتهم وعاداتهم، وحين انقسمت امبراطورية روما إلى «شرقية» و «غربية» في القرن الرابع بعد الميلاد ضُمّت إليريا إلى النصف الشرقي. وبعد ذلك كان مصيرها كمصير باقي أقاليم البلقان: الخضوع للسلاف والاحتلال المتقطع من قبل بيزنطة والتعرّض للتهديد من قبل البندقية ودولة آنجو. وفي القرن الرابع عشر تمكّن بالشا الثاني من تأسيس ما يمكن أن يطلق عليها ألبانيا الموحدة للمرة الأولى، وذلك قبل انشقاقها الداخلي وفتك الهجمات التركية بها.

ولا تزال المشكلة المتعلقة بما حدث للإليريين وبظهور الألبان بعدهم بأربعمئة عام غير واضحة المعالم مع ان أبعادها الأساسية واضحة. فقد ذاب الاليريون في بوتقة الأعراق الأخرى التي استوطنت بلادهم ولا سيّما منها السلاف. ويبدو ان قبيلة الألبانوي هي التي ظلت هويتها سالمة من بين القبائل الاليرية القديمة الذائبة في تلك البوتقة. وظهرت هذه القبيلة ثانية في القرن الحادي عشر باسم «آربينيش – آربيريش» الذي يعرف السكان المحليون من خلاله بأنفسهم. (ولا يزال المهاجرون الألبان إلى جنوب ايطاليا وصقلية ويوغوسلافيا هربًا من الغزو العثماني يستخدمون هذا الاسم للتعريف بأنفسهم حتى اليوم).

وظلت النظريات المتضاربة في شأن ظهور ألبان اليوم في سجلات التاريخ قائمة، وتحظى باهتمام يتخطى الاهتمام الأكاديمي. ودخل هذا المعترك الفكري في أساسه السياسيون ودعاة

القوميات والوطنيون المشاغبون، كل يدلي بدلوه حسبما تملي عليه مصالحه. غير أن اللغويين اكتشفوا علاقة وثيقة بين لهجتي الفيغ، المنطوق بها في شمال ألبانيا المعاصرة، والتوسك، المنطوق بها في الجنوب، وبين اللغة الاليرية القديمة، وأثبتوا أنهما لا بدّ أن تكونا مشتقتين من أصل لغوي واحد. وهو ما يجعل الألبان من أقدم شعوب أوروبا التي صمدت لتقلبات الأزمان في موطنها كالباسك في اسبانيا. وقد حملت الألبانية في فترات متعاقبة مفردات اغريقية ولاتينية وسلافية وتركية، وكتبت بالأحرف العربية واللاتينية والاغريقية، ومضت فترات لم تكن فيها مكتوبة على الإطلاق ولم يكن يسمح بتدريسها في المدارس ولا باستعمالها في التخاطب اليومي (رسميًا) لكنها صمدت في وجه ذلك كله، كما صمد الكثير من الخصائص الاليرية الأساسية حتى اليوم.

تقاليد وقوانين: لا غرابة في أن توجد تجمعات ألبانية قديمة في صقلية وجنوب ايطاليا حيث تضاريس الأرض الجبلية تشبه طبيعة الجبال في ألبانيا. ولا عجب أن يكون الشرف والثأر من خصائص التجمعين الألبانيين في البلد الأم وفي جنوب ايطاليا. وقبل الحكم الشيوعي في ألبانيا خلال الأربعينات كانت تسود البلاد الضغائن الدامية والعصابات والفساد والأمية الواسعة الانتشار في أوساط الفلاحين. أما الكرم وحسن الوفادة فكانا من الفضائل التي يفاخر الألبان بالتمسك بها، وكان ذلك يستند إلى تقاليد وصلت من الرسوخ إلى حد أن الأسرة الكبيرة ذات النفوذ كانت لها مجموعة من القوانين المتعارف عليها وتحمل اسم كل أسرة منها. وكان هناك ما عرف بـ «قانون اسكندر بك». غير أن أشهرها كان قانون ليك دوكاغجيني، سليل إحدى الأسر الألبانية العريقة الذي وقف في وقت ما إلى جانب قضية «اسكندر بك» ثم ارتدّ عنها. وكان «قانون ليك» يتضمن عناصر من القوانين الاليرية والرومانية والإسلامية، وربّما تضمن أيضًا شذرات من قوانين (ماني)، المتصوق الهندي الذي أوجد مذهبًا دينيًا باسمه في القرن الثالث مطورًا عن الزرادشتية. ونصّ «قانون ليك» على احترام الملكية الخاصة والحياة البشرية في مجتمع تسوده القوة والعنف. ومع ان هذا القانون أقرّ بوجود الثأر منذ الأزل إلا أنه حدّد من يثأر له ومن يثأر منه والجهة التي تثأر وأسلوب ذلك. وكانت الكلمة الأساسية التي قامت عليها أخلاقيات هذا القانون هي: «بيسا» التي تضم في اللغة المحلية مفاهيم الإيمان والولاء والعهد والميثاق والقانون والهدنة و (طبعًا) الشرف. ونجح هذا القانون في تسيير الأمور على ما يرام في مجتمع شبه فوضوي، وما كان للمذهب الكاثوليكي بمواعظه الأخلاقية أو المذهب الأرثوذكسي بنفوذه السياسي أن ينجحا في مثل هذا المجتمع الجبلي وبهذا القدر. وعلى رغم ان التمييز بين الألبان يستند إلى أساس لغوي – لهجتي الفيغ والتوسك – إلا أن الفوارق الإقليمية كانت تعود إلى الدرجات المتفاوتة من التبعية أو الاستقلال في العلاقة مع الآستانة عبر قرون من الاحتلال العثماني. ففي منطقة مالسيا (التي تعني «بلاد الجبال») بشمال ألبانيا لم يكن السكان يدفعون الضرائب للأتراك العثمانيين ولم يكونوا مجندين في جيشهم وكان القانون السائد هناك، وحتى منتصف هذا القرن هو «قانون ليك».

كروجة: قد لا تبدو كروجة مدينة كبيرة أو مهمة اليوم، لكنها، وهي تقع على بعد نحو عشرين كيلومترًا إلى الشمال من العاصمة تيرانا، كانت المعقل الذي قاتل منه «اسكندر بك» ضد العثمانيين حوالي ٢٥ عامًا. وكان وصلها على رأس ٣٠٠ ألباني من رفاق السلاح، وأعلن انشقاقه

فجأة عن السلطان والجيش والمؤسسة الذين خدم تحت لوائهم خدمة باهرة. ولم يكن هو الذي أطلق المقاومة الألبانية، فقد كانت دائرة قبل عودته بعشرة أعوام حين انضم اليها عام ١٤٤٣، لكنه أضفى عليها مكانة وعبقرية تكتيكية غيّرت طبيعتها ومسارها. ولدى وصوله كروجة، وأثر انشقاقه عن الجيش العثماني والمطالبة برأسه، أبرز أمرًا (كان وقّعه السلطان نفسه) يقضي بأن يتسلم مفاتيح قلعة البلدة. وهذا ما دفع الجيش العثماني العرمرم إلى محاصرتها تكرارًا خلال السنوات العشرين التي تلت ذلك. وبقي «اسكندر بك» على الدوام خارج القلعة للإغارة على الأتراك من كل الجهات أثناء حصارهم كروجة. وشهد المكان الذي حقق فيه أعظم انتصاراته آخر هزيمة ماحقة للألبان على يد العثمانيين عام ١٤٧٨، بعد عشر سنوات على وفاته. وانتهت في كروجة ألبانيا التي نجح «اسكندر بك» في توحيدها مع «رابطة ليجة» عام ١٤٤٤. ولا تزال قلعته في كروجة قائمة حتى اليوم. لكن هناك داخل أسوارها ما يذكر بالهزيمة على يد العثمانيين: الحمامات التركية التي تعود إلى القرن السادس عشر و «زاوية» من زوايا «البكداشية» من القرن الثامن عشر.

البكداشية والانكشارية: اعتبرت احصاءات السكّان التي جرت في هذا القرن جماعة البكداشية فئة منفصلة عن الفئات المسلمة الرئيسية في ألبانيا. وكان عددهم يبلغ حوالي ١٥ في المئة من مجموع عدد السكان هناك. وكانوا بذلك أكبر حجمًا من طائفة الكاثوليك. ولعبت هذه الفئة أبرز ادوارها في ألبانيا، وبدلًا من أن تضعف أثر خروج الأتراك من البلاد، ازدادت قوتها. وفي عام ١٩٢٧ أفادت السجلات أنه كانت هناك ٢٦٠ «زاوية» من زوايا البكداشية. ولا تحظى هذه الطائفة بالمكانة التي كانت لها في السابق، إلا أن أتباعها لا يزالون كثرًا ولا سيّما في الجنوب.

وهناك أسباب عديدة لنجاح العثمانيين خلال القرنين الأولين من فتوحاتهم، كان أقربها إلى التحليل ان الامبراطوريات الأخرى في العالم كانت تتداعى على أي حال، لكن لولا الانضباط والشدة اللذين تميّز بهما الجنود الأتراك لكانت هذه المهمة أصعب بكثير. واعتمد الجيش التركي في فتوحاته على قواته الخاصة «الانكشارية» الذين جعلهم تقشفهم الشديد «رهبانًا» مقاتلين. إذ كان أحدهم يؤخذ من أحضان أهله وهو في الرابعة أو الخامسة ويقحم في ذهنه بقوة وعمق الولاء الصارم للإسلام والسلطان خلال سنوات من التدريب القاسي. لذا لم يكن مستغربًا أن يلقوا بأنفسهم في حمأة المعارك الطاحنة في العصور الوسطى من دون تردد أو تساؤل. وكانت دوافعهم روحانية قبل أن تفسدهم الانتصارات وتغيّر الأزمان. وأصبحت طائفة البكداشية طائفتهم التي لم يعرف لها امتداد خارج حدود السلطنة العثمانية.

وكان الزعيم الروحي لهذه الطائفة يدعى حاجي بكداش ولي، أحد تلامذة الزعيم المتمرد بابون ايشاك (أبو اسحق) الذي عاش في الأناضول خلال القرن الثالث عشر.

بعد مرحلة الأوج أخذ الانكشارية يفقدون روحهم الانضباطية وأخذوا يتمردون على حياة التدريب القاسي التي كانوا يعيشونها وبدأوا يميلون إلى حياة الاستقرار في الولايات التي كانوا يقطنونها، ووصل بهم الأمر إلى شن غارات على جنود السلطنة. وكانت البكداشية كطائفة ترسخت أسسها في أنحاء المناطق الألبانية. وبلغ من ضيق السلطنة العثمانية من ازعاجات الانكشارية وتمردهم أن اضطرت في عام ١٨٢٦ إلى حل هذه القوات وتسريحها من الخدمة. وكانت تلك نكسة للطائفة البكداشية لكنها لم تكن نهايتها. إذ أخذت جموع من الألبان بخاصة تنضم إليها

خلال العقود التالية. وربّما يعزى السبب في ذلك إلى أن ألبانيا كانت في ذلك الوقت أصبحت بلدًا مسلمًا أكثر منه مسيحيًا على رغم انه كان تحت السلطة العثمانية وكان يتمتع بقدر من الحكم الذاتي وكان فيه اقليمان شمالي وجنوبي شبه مستقلين يدعى كل منهما «باشالوك».

وفي الإقليم الشمالي أسست أسرة البوشاتلي «باشالوك» شكودر لحوالي خمسين سنة وكانت قوة لا يستهان بها في المنطقة. ومات زعيمها الأول محمد باشا بوشاتلي «العتيق» مسمومًا عام ١٧٧٥ وصعّد ابنه كارا محمد بوشاتلي القتال ضد الأتراك وانتهت سلطة أسرة البوشاتلي بمقتل كارا أثناء قتاله سكّان الجبل الأسود عام ١٧٦٩. وبحلول ذلك الوقت بدأ الضعف يدب ايضًا في أوصال السلطنة العثمانية مقابل القوى الكبرى في العالم آنذاك.

علي باشا: في تلك الحقبة ظهر علي باشا على مسرح الأحداث جنوب ألبانيا، وعرفت عنه عالميًا سعة الحيلة والشجاعة. وكان بدأ من الصفر وانتهى به الأمر إلى إقامة إقطاعية كبيرة في المنطقة الجبلية هناك تنامت حتى أصبحت أكبر اقطاعية في السلطنة العثمانية كلها وامتدّت إلى أجزاء من اليونان ومقدونيا، وتكدست الثروات لديها وأخذت تتحدى السلطان في الآستانة. وأعجبت القوى الغربية بإنجازات علي باشا لكن كانت تضايقها ادعاءاته التبجحية وقسوته في المعاملة والقتال. وزاره الشاعر الانكليزي اللورد بايرون عام ١٨٠٩ وخلف لنا صورة عن «الباشا» البدين المتراخي الذي في داخله حد السيف وطبيعة المقامر المغامر والانتهازي. وقد استغلّ «أسد جانيتا»، وكان هذا لقبه، حظه الطيب إلى أقصى الحدود. لكنه أوائل القرن التاسع عشر فقد معظم أراضيه وتخلّى عنه حلفاؤه ووجد نفسه يقاتل وحده... وأصدر السلطان أولًا أمرًا بمثوله أمامه في الآستانة ليبرّر تصرفاته، وحين رفض علي باشا ذلك أصدر السلطان «فرمانًا» ثانيًا يطالب برأسه. وفي القلعة الوحيدة التي تبقت لديه صمد صمود اليائس عام ١٨٢٢. وأرسل رأسه إلى الآستانة وعرض على الناس عبرة لغيره.

وكان علي باشا طاغية تدفعه مآربه ومصالحه الشخصية. لكنه كألباني كان يمثل روح التحدي القومية التي استمرت ضد السلطنة العثمانية طوال القرن الماضي. وكان أيضًا ينتمي إلى طائفة البكداشية، الأمر الذي ربما شجّعه على القتال من أجل الاستقلال أكثر من أي سبب آخر. ولم يكن الزعماء الذين كان يمكن أن يكونوا محرري ألبانيا منفصلين أحدهم عن الآخر بحدود الدين، إذ كان الأخوة الثلاثة من أسرة فراشيري جميعًا من البكداشية. وكتب أحدهم، نعيم فراشيري، عام ١٨٩٦: «البكداشي الحق يحترم الانسان مهما كان دينه، ويعتبره أخاه وحبيبه ولا ينظر إليه كغريب أبدًا».

ولم يكن الأسلوب الذي كان يعتنق كمزيج من اللامبالاة والتسامح، مصدرًا كبيرًا من مصادر عدم الاستقرار في ألبانيا، ولو كان حدث ذلك، لكان السبب منحصرًا في الأوضاع الاقتصادية المنكمشة أو بفعل ضغط الأحداث الخارجية أو تدخّل القوى الأخرى في الشؤون الألبانية الداخلية، لا سيّما منها التي لا تدرك تعقيدات هذه الشؤون.

انتفاضة كوسوفو و «فتنة» حلب (١٩٠٩): كان الألبان الذين لعبوا دورًا مهمًا في «الثورة الدستورية» (٢٣ تموز ١٩٠٨) سواء عبر مشاركتهم العسكرية في «الاتحاد والترقي» أو عبر «اجتماع فريزاي» الذي انتهى بتوجيه الإنذار المعروف للسلطان عبد الحميد (٧ و ٩ تموز ١٩٠٨)، استقبلوا

كالعرب العهد الدستوري الجديد بتفاؤل كبير وخاضوا بحماس انتخابات ١٩٠٨ التي خرجوا منها في المركز الثالث بعد الأتراك والعرب من حيث عدد النواب في البرلمان العثماني. إلا أن الوضع في الأسابيع الأولى التي أعقبت هذه الانتخابات تطوّر في اتجاه غير متوقع بالنسبة إلى الطرفين، إذ اندلعت في وقت واحد وبشكل مترابط «انتفاضة» في كوسوفو و «فتنة» في حلب في مطلع ١٩٠٩.



مقاتلون ألبان في انتفاضة كوسوفو ١٩٠٩.

في ذلك الوقت كان الوضع المعيشي في ولاية كوسوفو (قوصوة) تأثر نتيجة الجفاف الذي ضرب المنطقة لسنتين متتاليتين (١٩٠٧ – ١٩٠٨)، وكذلك نتيجة للمقاطعة التجارية الشاملة للنمسا بعد إعلان ضمّها للبوسنة والهرسك في تشرين الأول ١٩٠٨. ولذلك فوجئ الفلاحون بمطالبتهم بالضرائب التي لم يدفعوها في السنوات الأخيرة من حكم السلطان عبد الحميد. وإلى جانب ذلك بدأ العهد الجديد يطبق بحزم القانون الجديد للخدمة العسكرية الذي صدر في آب ١٩٠٨. وأدى هذا إلى إثارة الألبانيين لأن الخدمة العسكرية كانت تعتبر كالحكم بالموت على أبنائهم لأن معظم المجندين كانوا يرسلون إلى المناطق البعيدة كاليمن ولا يرجع منهم إلا القليل. وبسبب هذا وذاك (جمع الضرائب والتجنيد) اندلعت انتفاضة محدودة في ولاية كوسوفو، وبالتحديد في ناحيتي جاكوفا وبيا خلال شهر شباط ١٩٠٩.

ويبدو ان هذه «الانتفاضة» جاءت في الوقت المناسب بالنسبة إلى الطرف الآخر الذي لم يتحمس – لأكثر من سبب – للنظام الجديد وظل يأمل في استعادة السلطان عبد الحميد لسلطاته السابقة. وكان من هؤلاء رضا بك جاكوفا (يافولي) أحد الزعماء الألبانيين الذي بقي مواليًا للسلطان عبد الحميد، وكان منفيًا في ذلك الحين في حلب. وكان لرضا بك حينئذٍ صلة وثيقة مع الشيخ محمد الكلاوي، أحد أعيان حلب المعروفين في ذلك الوقت، فصوّر له ان «الانتفاضة» القائمة في منطقته (إذ ان رضا بك كان من مدينة جاكوفا) حدثت نتيجة لـ «ترك العمل بالشريعة». وأقنع الشيخ بإصدار فتوى تؤيد تلك «الانتفاضة». وبالفعل أصدر الشيخ الكلاوي فتوى قوية موجّهة إلى «علماء وأشراف» جاكوفا تدعم حقهم في الانتفاضة. ووقع على الفتوى بعض الشيوخ المؤيدين للكلاوي كالشيخ توفيق الكلاوي والشيخ حمادة البيانوني والشيخ عبد العزيز العلاني وغيرهم. ولكي يكون لهذه الفتوى أكبر تأثير ممكن، أرسل الشيخ الكلاوي ورضا بك نسخة باليد إلى مدينة جاكوفا نفسها ونسخة بالبريد إلى علي بك بن رضا بك، الذي كان ممثل جاكوفا في البرلمان العثماني، ونسخة إلى شيخ الإسلام نفسه في استنبول.

تركت هذه الفتوى بالفعل صدى كبيرًا، إذ إن شيخ الإسلام قام فورًا باطلاع الصدر الأعظم عليها وطلب هذا بدوره من والي حلب اعتقال كل الموقعين عليها وإرسالهم إلى استنبول. وهكذا اندلعت «فتنة» حلب لأن الأمر لم يقتصر على اعتقال الموقعين على الفتوى، وهم الذين كانت لهم مكانتهم في حلب، بل تطور إلى تقديمهم إلى «ديوان الحرب» في استنبول الذي حكم عليهم بالإعدام. وخفف من هذه «الفتنة» حينئذٍ تبديل حكم الإعدام بالنفي المؤبد إلى جزيرة رودوس نتيجة لتدخل بعض النواب العرب والألبان في البرلمان العثماني (نافع باشا الجابري من حلب وعلي بك المذكور وغيرهما). وعاد هؤلاء إلى حلب نتيجة لوساطة أخرى بعد أن قضوا أكثر من ثلاث سنوات في المنفى.

ويبدو ان النظام الجديد تصرف بهذا الشكل لأنه كان يخشى أن يكون وراء هذه الفتوى التي تؤيد «الانتفاضة» المذكورة محاولة منظمة من أنصار النظام السابق لقلب الوضع لصالحهم، ولذلك تمّت ردة الفعل بالسرعة والقوة نظرًا إلى أن حلب كانت تغص بأنصار السلطان عبد الحميد الثاني، وكان يمكن لذلك أن يجد صدى له في العاصمة ذاتها. وبالفعل لم تمر أيام حتى قامت في استنبول «الثورة المضادة» التي اعتبرت آنذاك من تدبير أنصار السلطان عبد الحميد. وعمد النظام الجديد بعد قمع «الثورة المضادة» في استنبول (٢٧ نيسان ١٩٠٩) إلى إرسال حملة عسكرية في أيار ١٩٠٩

بقيادة جاويد باشا إلى ولاية كوسوفو لقمع «الانتفاضة» هناك، لأن استمرار «الانتفاضة» كان يؤثر في استمرار انتفاضة أخرى في البلاد العربية (اليمن).

الورقة التركية: والمفارقة هي ان الإصلاحات جعلت معظم الألبان يشعرون ان ظروفهم ساءت بعدها عما كانت قبلها. وليست هذه هي المرة الأولى في تاريخ ألبانيا التي يحدث فيها ذلك. ففي العام ١٨٣٩ حاول السلطان عبد المجيد، الذي أدرك مدى تفشي الفساد في السلطنة العثمانية، تطبيق إصلاحات إدارية عرفت يومها بـ «تنظيمات»، إلا أنها قوبلت باستياء معظم قطاعات السكان الألبان فيما عدا طبقة حديثي النعمة التي سمحت لها الـ «تنظيمات»، بفرصة لشراء الأراضي. وأوصلت تلك الإصلاحات المعدلات الضريبية إلى مستويات غير معقولة، وكانت النتيجة أن توقف بعض الأقاليم عن دفع الضرائب تمامًا ورفض سكّانها أن يؤخذ أبناؤهم للخدمة في الجيش العثماني. وفي الأربعينات (القرن الماضي) بلغت التحديات الفردية لسلطة السادة الأتراك المحليين حدًا فجر ثورة ١٨٤٧. ومنيت القوات التركية التي أرسلت لإخماد التمرد بهزائم متوالية ولم تتمكن من فرض سيطرتها، إلا بفضل التفوق العددي واللجوء إلى أساليب «الإرهاب». وأخذ حكم ألبانيا يزداد صعوبة. وفي العام ١٨٦١ توصلت اليونان وجمهورية الصرب إلى تفاهم سري لاقتسام ألبانيا في ما بينهما بعد رحيل الأتراك. ويستشعر الألبان اليوم ان ذلك التفاهم لا يزال قائمًا بين جارتيهم.

ولعب الأتراك، الذين طردوا من مناطق مجاورة في البلقان، ورقتهم الأخيرة في ألبانيا. وأقدموا بالفعل على تشجيع الاتجاه القومي الألباني ساعين إلى الباسه لبوس الإسلام كي يكون اتجاهًا مناهضًا لليونان. وكانت السلطنة العثمانية تأمل من وراء ذلك ولو بدرجة ضئيلة أن يتكاتف الأتراك والمسلمون المحليون عبر البلقان لتأمين مصالح «الباب العالي». ونجحت الفكرة إلى حد، لكن الوطنيين الألبان في «رابطة بريزرين» رفضوا أن ينقسموا على أساس الدين أو يعتنقوا أفكارًا من دون غيرها لتعبّر وحدها عن اتجاه ألبانيا. وبذا فشلت السياسة التركية في النهاية. وكان رد الفعل على فشل تلك السياسة ولا سيّما إصلاحات الـ «تنظيمات» ما جرى خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني. وتعاظمت حركة «الشبيبة التركية» المعارضة لتلك السياسة والأساليب، وأسهم الألبان بدرجة كبيرة في التمرد الذي أفضى إلى إطاحة السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩. ولم تنل ألبانيا استقلالها إلا بعد الحرب ولم يكن ذلك إلا انتصارًا محدودًا. وفي عام ١٩١٣ اختارت «القوى العظمى» آنذاك أميرًا ألمانيًا صغير السن لحكم البلاد، وأعطيت جمهورية الصرب حيزًا كبيرًا من الأراضي الألبانية. ولم يدم حكم الأمير طويلًا، إذ اضطرّ إلى الهرب بعد ستة أشهر من تنصيبه. وتعاقب على احتلال ألبانيا خلال الحرب العالمية الأولى كل من اليونان والصرب وايطاليا وامبراطورية هنغاريا — النمسا. وفي أعقاب الحرب والمعاهدات الدولية التي تمخضت عنها أخذت ألبانيا تسترد استقلالها. وبرز على المسرح السياسي أحمد زوغو اثر إطاحته عشية عيد الميلاد عام ١٩٢٤ الحكومة الليبرالية المنتخبة.

أحمد زوغو: كان زوغو يمثّل القوى التقليدية في ألبانيا وهي طبقة الأرستقراطيين من ملاك الأرض في وسط البلاد وجنوبها و «البيرقدارية» في الشمال. وتلقى الدعم من ايطاليا، فقد كان مسلمًا بالاسم، غير ان ذلك لم يكن له تأثير في سياسته. وسمح لأتباع الأديان على اختلافهم

بممارسة شعائرهم بحرية نسبية. وعقدت طائفة البكداشية «المؤتمر الثالث» لها عام ١٩٢٩ وأعلنت فيه نفسها مذهبًا يتمتع أتباعه بحكم ذاتي على الصعيدين الروحي والإداري». واحتفظ المسلمون السُنَّة الذين كانوا يشكلون غالبية المسلمين في ألبانيا بمدرستهم الإسلامية الرئيسية في بيرات في البداية، لكنها أغلقت عام ١٩٣١ وحلّت محلها «المدرسة الكبرى» في تيرانا.

وأعلن أحمد زوغو نفسه «الملك زوغو الأول» ملك ألبانيا عام ١٩٢٨. ولم يصبح فيها «زوغو» ثان أبدًا لأن الايطاليين الذين ضاقوا ذرعًا بإزعاجات الدولة التي كانت تسير في فلكهم عبر الأدرياتيكي اجتازوا الفاصل المائي واحتلوها عام ١٩٣٩. وكان حكم زوغو يفوح برائحة الفساد والطغيان، لكنه كان على الأقل ألبانيًا أصيلًا تمكّن من إنجاح بعض خططه الرامية إلى تحديث بلده المتخلف والفقير. ونجح بعد الإطاحة به في أن يفرّ إلى لندن حيث شاعت عنه الفضائح بسبب إقامته في طابق كامل داخل فندق ريتز الفخم بفضل كميات الذهب التي سلبها من خزينة الدولة. ومكثت دول المحور في ألبانيا خمس سنوات، لكن «جيش التحرير الألباني» تمكّن من تخليص البلاد من آخر جندي نازي عام ١٩٤٤ وبطريقة فريدة لم تحدث في أي بلد من بلاد أوروبا الشرقية، أي من دون تدخّل القوات السوفياتية. وأصبحت «جبهة التحرير الوطني» تسمى «الجبهة الديموقراطية» وفازت بـ ٩٢ في المئة من الأصوات في الانتخابات التي جرت في ألبانيا عام ١٩٤٥. لكن الحزب الشيوعي الألباني وزعيمه أنور خوجا هو الذي كتب له أن بقي في السلطة حتى وفاة خوجا عام ١٩٨٥.

خوجا والأسماء والمساجد وجدار العزلة: كان أنور خوجا، الرئيس الألباني الشيوعي والانعزالي، الذي حكم البلاد نحو أربعين عامًا، مغرمًا باقتباس مقولة تشبه ما يرد في البيانات الانتخابية من الشاعر شكودراني الذي عاش في القرن الماضي: «دين الشعب الألباني هو الألبانية». ونفّذ خوجا هذه المقولة عمليًا عام ١٩٦٧ حين ألغى الأديان جميعًا في البلاد. وربّما أسهم بذلك في إذكاء عواطف الألبان تجاه معتقداتهم الدينية أكثر من أي وقت مضى. وكان معظمهم اعتنق الإسلام منذ القرن الماضي، لكن كانت هناك أيضًا أقليتان كبيرتان من الكاثوليك والأرثوذكس. وساهمت المذاهب الدينية على اختلافها في الكفاح من أجل تحرير ألبانيا وفي كل العهود. واسم أنور خوجا ذاته يشير إلى مجموعة الأسماء التي كانت تميز أعضاء الحكومات المتعاقبة والتي كانت تدل على حرفة صاحبها أو طبقته لا سيّما بعد تشدد النظام الشيوعي في موقفه تجاه الإسلام، فخوجا كلمة ألبانية – تركية تطلق على رجل الدين المسلم. وفي عام ١٩٧٥، وكما حدث في بلغاريا، مورست ضغوط شديدة على السكان لتغيير أسمائهم. وأعلن خوجا ان «المواطنين الذين يحملون أسماء غير مناسبة وألقابًا مسيئة من وجهة النظر السياسية والايديولوجية والأخلاقية عليهم أن يغيّروها». وكان هذا التحذير موجّهًا في المقام الأول إلى المسلمين والكاثوليك، لكن خوجا نفسه لم يشعر أبدًا أن عليه أن يغيّر اسمه غير اللائق من «الناحية الايديولوجية»!

وعلى رغم هدم عدد كبير من المساجد في عهد أنور خوجا وملاحقة زعماء المسلمين وإعدامهم آنذاك، لا يزال الإسلام ظاهرًا في كل مكان يتوجه المرء إليه في ألبانيا. ومن أبرز معالم العاصمة تيرانا حتى اليوم مسجد «حاتم بك» الذي بنى في القرن الماضي وفي أحد أطرافه برج تركي في أعلاه ساعة. وفي بلدة كورسة الجنوبية التي دمّر فيها معظم المباني والمعالم بسبب الزلزالين

اللذين وقعا هناك عامي ١٩٣١ و ١٩٦٠، لا يزال مسجد «ميراحوريت» منتصبًا، وهو من أقدم المساجد الباقية حتى اليوم في البلقان. وفي بلدة غييروكاستر «مدينة الحجر» التي خلدها اسماعيل قدري (كاداره)، أعظم كاتب ألباني حي، توجد حمامات تركية تعود إلى القرن الثامن عشر ومسجدان وسوق قديمة في مركزها. وتنتشر في أنحاء البلاد زوايا «الدراويش» الذين كان لهم دور مهم للغاية في الحياة الدينية داخل ألبانيا.

بدأ خوجا عهده بفصل الروابط مع يوغوسلافيا بزعامة جوزيب (جوزف) تيتو، وانتهى بفصل الروابط مع جميع الدول بما في ذلك أوثق حليفاته: الصين. وأقام آلافًا من الاستحكامات على الحدود إثر غزو السوفيات تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وفي الوقت الذي أصبح السوفيات ألد أعدائه. وربّما وجد البعض عذرًا لخوجا في ذلك إذ ان ألبانيا لم يكن لها في تاريخها جيران أصدقاء، وقد علمتها التجارب أن تحذر الجميع. لكن سياسة خوجا الانعزالية جلبت على ألبانيا المتاعب وحتى الكوارث. وقد شاد في شكودر معقل الكاثوليكية في ألبانيا «متحف الإلحاد»! ولم يكن ذلك غريبًا، إذ كان يعتبر الكاثوليك والأرثوذكس وعلاقتهما بالدول المجاورة المعادية مصدر تهديد جاد. وفوق هذا كله، كان يعتبر الدين، بما في ذلك الإسلام، وباء ساريًا ينتقل عن طريق القوات الغازية. وشبّه الأديان صراحة بالفاشية وتجارة الحروب. وكان خوجا يفرض القيود على ممارسة الشعائر الدينية من آن لآخر خلال الخمسينات، لكنه حين أعلن «الثورة الثقافية» على غرار «ثورة» ماوتسي تونغ في الصين خلال الستينات انقلبت القيود إلى قمع. وانطلقت حملة شديدة على هذا الصعيد بدءًا من عام ١٩٦٧. وأهين القساوسة الأرثوذكس علنًا بإجبارهم على حلق لحاهم الطويلة وخلع أرديتهم الدينية وغير ذلك من الإهانات. وكانت عقوبة رفض حلق اللحية عشر سنوات في السجن وربّما الإعدام. وأحرقت المساجد والكنائس وسويت بالارض، وما بقي منها استعمل كمقاه أو مستودعات لحفظ الحبوب وغيرها.

ونجحت هذه الاجراءات في وقف الممارسات العلنية لشعائر الدين، لكن الناس كانوا يمارسونها في الخفاء لأسباب روحانية أو حفاظًا على التقاليد أو الروح الوطنية. كما لم يتمكن خوجا من إحداث تغيير كبير في المجتمع الألباني، إذ لا تزال قوانين الجبال والثأر وغيرها قائمة حية حتى اليوم.

رامز عليا: وكان خوجا وصل إلى السلطة في بلد فقير محطم، وترك السلطة والبلد على الحال ذاتها. وسعى خلفه الذي اختاره بنفسه، رامز عليا، إلى تخفيض القيود التي شهدها عهد خوجا وإلى انتهاج سياسة انفتاحية على العالم الخارجي. وقد كتب على هذا البلد أن يكون الأخير في أوروبا الشرقية الذي يتحرر من الشيوعية كما كان آخر بلد فيها يتخلص من الأتراك. وترقب العالم كله في فترة ما بين ١٩٩٠– ١٩٩١ أن يطاح النظام الشيوعي في ألبانيا، لكن عليا بقي في السلطة مذعنًا أحيانًا لمطالب المفكّرين والطلبة والعمّال ومصرًا في الوقت ذاته على أن ألبانيا ستمضي في طريقها الفريد الذي يجمع بين الستالينية وسياسة السوق الحرة.

وأخذت تماثيل أنور خوجا، الذي خال نفسه ذات يوم أنه خالد خلود «اسكندر بك» (الزعيم الوطني الألباني ابان الحكم التركي)، تتهاوى حتى في الساحة الكبرى وسط العاصمة تيرانا. وبدا كأن البلاد على حافة حرب أهلية، إذ بدأت مجموعات الألبان تهاجر بالمئات إلى اليونان وايطاليا

بعد الاشتباكات العنيفة بين الشرطة والمتظاهرين. وأصبح الشيوعيون يسيطرون على المناطق الريفية، والمعارضة على المدن. ولم ينجح رامز عليا حتى في دائرته الانتخابية وسط تيرانا. وترقب العالم وشبكات التلفزيون التي تنقل الوقائع الحية في مدى أربع وعشرين ساعة، اندلاع الحرب الأهلية هناك في أي لحظة. لكن ذلك لم يحدث. وطغت على الأحداث بدلًا من ذلك مشاهد اللاجئين الألبان اليائسين وهم يتعرضون للضرب والإهانة في الموانئ الايطالية، فسارع العالم إلى تقديم المعونات ولا سيّما المالية منها التي قدمتها كل من ايطاليا وألمانيا.

الرئيس صالح بريشا ونهاية الشيوعيين: وبقيت ألبانيا متماسكة الأرجاء ربّما بسبب طبيعة شعبها الذي يميل إلى المحافظة والذي يتصف بالتشرذم في فئاته وطوائفه. وفي الآونة الأخيرة اعتقل كبار الشيوعيين القدامى ومنهم نجمية أرملة الرئيس أنور خوجا، واتهموا بالفساد واساءة استعمال السلطة. ونبشت قبور الزعماء الشيوعيين ومنهم خوجا نفسه، ونقل رفاتهم من مقبرة تيرانا للشهداء، حيث كانوا دفنوا في احتفالات رسمية. وفاز الحزب الديموقراطي في انتخابات آذار ١٩٩٢ وشرع في طرح اصلاحات اقتصادية. غير انها كانت صارمة إلى حد أنها جعلت الألبان الأشد فقرًا يتحسرون على أيام خوجا. فقد قفز سعر رغيف الخبز من ٥ ليكات (كما كان لمدة أربعين عامًا) فجأة إلى ٢٥ ليكًا، أي أقل بقليل من الأجر اليومي لمعظم الألبان. وتداعى الأمن والنظام تمامًا في بعض أنحاء البلاد، وأنحى الرئيس صالح بريشا بمزيد من اللوم في ذلك على الشيوعيين القدامى. واستغل المتطرفون اليمينيون هذه الأوضاع وساد جو من الرغبة في الانتقام أرجاء ألبانيا. ويشعر المرء هذه الأيام بقرب عودة النظام الاجتماعي والسياسي هناك إلى الوقوع تحت سيطرة الإقطاعيين والفساد الذي تنشره العائلات الكبيرة. وتهدد قضيتا كوسوفو ومقدونيا والأقلية اليونانية والخلافات الدينية بنشوب صراع مأسوي فيما تتنافس الأطراف المختلفة في البلاد على تحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل.

انضمت ألبانيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في كانون الأول ١٩٩٢ وأعرب المصرف الإسلامي للتنمية (بنك التنمية الإسلامي) عن استعداده لتقديم المساعدة المالية. لكن بعض السياسيين الألبان عارض ذلك بدعوى انه يجعل اندماج البلاد في منظومة الدول الغربية أكثر صعوبة. وعلى رغم ان الرئيس صالح بريشا مسلم، إلا أنه يسعى إلى الحصول على الدعم المالي من أي مصدر. وإذا سمحت له الغالبية المسلمة في ألبانيا بالتوجه نحو العالم الإسلامي خصوصًا للحصول على الأموال فسوف يستغل هذه الفرصة إلى الحد الأقصى. والنسيج الديني في ألبانيا مختلف الألوان والقماش، ولا عجب في ذلك، لأن البلاد بطبيعتها مختلفة السدى واللحمة اجتماعيًا.

الحالة الراهنة: الصورة البارزة التي كانت تحفل بها شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد والمجلات العالمية عن ألبانيا قبل سنتين هي صورة لاجئي القوارب بثيابهم الرثة وشعرهم المنفوش كالخارجين من معسكرات الاعتقال وهم في طريق هجرتهم إلى الموانئ الايطالية هربًا من الأوضاع السياسية والاقتصادية في ألبانيا. وكان معظمهم يعود على أعقابه بعد الضرب والإهانة.

كان الجدار الصارم الذي أقامه أنور خوجا ليفصل البلاد عن العالم الخارجي سياسيًا واقتصاديًا

قد أخذ ينهار على ألبانيا ذاتها. وكان هناك تعاطف واسع مع أولئك «اللاجئين الاقتصاديين» في أنحاء العالم، لكن الخوف من فتح الباب الأوروبي على مصراعيه أمام أمثالهم من لاجئي العالم الثالث إذا قبلوا في ايطاليا هو الذي ساد في النهاية، ولهذا سعت السلطات الايطالية طاقة جهدها لإرجاع اللاجئين الألبان. وتضامنت باقي دول أوروبا الغربية مع ايطاليا انطلاقًا من مصلحتها الذاتية وبدافع من ذلك الخوف.

لكن ما حدث بعد ذلك وفي غضون هاتين السنتين الماضيتين طغى على ذكريات تلك الصورة المزرية وغطاها وكان أبرز مظاهره الانتقام اليوناني الفوري من طرد قس أرثوذكسي يوناني في جنوب ألبانيا إلى اليونان لاتهامه بإثارة النعرات الانفصالية هناك. كان الرد أن حمّلت السلطات اليونانية ما ينوف عن عشرين ألفًا من أصل أكثر من ٣٠٠ ألف ألباني يعملون في شكل غير قانوني في اليونان داخل سيارات خلال أسبوعين وألقت بهم في ألبانيا. وللحادث جذوره التاريخية بالطبع، فشمال اليونان (اقليم ايبروس) وجنوب ألبانيا منطقة ذات أجناس مختلطة ويشعر كل من البلدين بالغبن لضآلة الرقعة من الأرض التي حصل عليها. كما استغلت ورقة الدين هنا، وهذا أمر خطير في هذه المنطقة حيث تنتشر الكنائس لمختلف الطوائف في كل مكان.

ويكتشف ألبان اليوم مجددًا أصول دينهم الإسلامي الذي حرموا من ممارسة شعائره لأربعين سنة أو نحوها. ولعل الأفضل أن يمضوا في هذا السبيل وحدهم من دون إكراه أو استعجال باسم الاتجاه القومي. فحتى خلال القرن الماضي حين بذلت المساعي لجعل الألبان المسلمين يعتبرون



ألبان يتظاهرون مطالبين بالديمقراطية.

أنفسهم أتراكًا والألبان الأرثوذكس يعتبرون أنفسهم يونانيين، لم يبالغ في أمر الدين ولم يستغل لتحقيق مآرب سياسية أو ديماغوجية قصيرة الأمد. لكن الألبان الذين يواجهون متاعب متزايدة في كوسوفو ومقدونيا، يمارسون ضغوطًا اقتصادية على الحكومة الألبانية في تيرانا، غير ان الخطر في هذا ان الإحباطات الاقتصادية تدفع على الأرجح إلى نشوب صدامات دينية.

الخروج من العزلة والوقوف في صف التغيير (١٩٩١)

أول حكومة غير شيوعية: لأكثر من أربعة عقود كانت ألبانيا مجهولة بين دول العالم من حيث معرفة الناس بها أو من حيث الوصول إليها إذ فرضت على نفسها عزلة كاملة وكان يحكمها نظام ستاليني صارم. وعلى رغم انه لم يكن هناك من يعرف الكثير عن اقتصاد البلاد كانت ألبانيا عادة توصف بأنها أفقر دولة في أوروبا.

وجاء في تقرير لصندوق النقد الدولي «على رغم انه كان ينظر في البداية إلى ألبانيا على أنها الموقع الأخير للمقاومة ضد التغييرات الهائلة التي كانت تتم في الدول الاشتراكية إلا أن ألبانيا انضمت في منتصف ١٩٩١ إلى حركة الإصلاح التي كانت تكتسح شرق أوروبا كله. وفي حزيران ١٩٩١ تم تشكيل أول حكومة ائتلافية غير شيوعية من أحزاب متعددة بعد الحرب العالمية الثانية. وتمّ تجديد العلاقات الديبلوماسية مع العديد من الدول وانضمت ألبانيا إلى عضوية صندوق النقد الدولي في ١٥ تشرين الأول كما انضمت إلى عضوية البنك الدولي والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية وإلى منظمات دولية أخرى».

ولما كانت ألبانيا تحاول إصلاح نظامها وتنضم من جديد إلى المجتمع الاقتصادي الدولي أصبحت المعلومات عنها متاحة. وباتت الصورة للعيان هي صورة اقتصاد في قلب أزمة خطيرة وعميقة ربّما تكون أشد من تلك التي شهدتها الدول الاشتراكية الأخرى التي دخلت في تجربة الإصلاح.

فألبانيا تعاني من حدوث انكماش كبير في النشاط الاقتصادي وتدهور جاد في حساباتها الخارجية ونفاد فعلي لاحتياطاتها من النقد الأجنبي، فضلًا عن حدوث تراكم سريع للديون الخارجية والمتأخرات.

ليست الأزمة الاقتصادية الحالية في ألبانيا نتيجة للأحداث الأخيرة بل انها تعكس تراكم المشاكل الهيكلية وسوء إدارة السياسات والاختلالات المالية التي لها جذورها العميقة في استراتيجية التنمية المتبعة منذ الحرب العالمية الثانية. والنموذج الاقتصادي الألباني مثله في ذلك مثل غيره من النماذج الاقتصادية الاشتراكية يقوم على أساس التخطيط المركزي ونبذ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وكان تطبيق هذه المبادئ متطرفًا في ألبانيا إذ ركّز على قضية الاعتماد الوطني على النفس لتحقيق الاكتفاء الذاتي. وتمثلت هذه الاستراتيجية في فرض حظر دستوري على الائتمان الخارجي والمساعدات والاستثمارات الخارجية وهو الحظر الذي تم تبنيه في ١٩٧٦ وظهر أثره الواضح في العزلة المالية التي فرضتها ألبانيا على نفسها في نهاية الثمانينات.

وأدت التجربة الطويلة مع الغزو الأجنبي المتكرر إلى اذكاء الشعور القومي لدى الشعب الألباني وترسيخ النزعة المستقلة للسياسة الخارجية في الحكومة الجديدة. وتعكس النزعة المذكورة جوهر التحولات الكبيرة في التحالفات الألبانية الخارجية في الماضي. فبعد الحرب العالمية الثانية تأثر الوضع السياسي بداية باليوغوسلافيين (١٩٤٥ – ١٩٤٨) تبع ذلك قيام علاقاتهم مع السوفيات (١٩٤٩ – ١٩٦١) ومع الصينيين (١٩٦١ – ١٩٨٧).

الإصلاح الاقتصادي: اختارت الحكومة الاشتراكية التي شكّلت بعد انتخابات آذار ١٩٩١ وحكومة الاستقرار الوطني الائتلافية التي تولت الحكم في حزيران ١٩٩١ الأسلوب التدرجي في الإصلاح الاقتصادي وتمّ إعداد الكثير من المبادرات الهادفة إلى تحقيق الازدهار. وعلى رغم خصخصة (أو تخصيص: تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة) الأنشطة الزراعية واستغلال مؤسسات الدولة المالي ظلت سرعة الإصلاح منخفضة وساد أسلوب المعالجة الجزئي غير المنسق وتمّ تنفيذها من خلال إدارة ضعيفة. وأدى الصراع والتأخير في عملية الإصلاح إلى زيادة حال عدم الارتياح بين أحزاب الائتلاف فانهارت الحكومة الجديدة في كانون الأول ١٩٩١.

وكانت الحكومة قد أصدرت في تموز ١٩٩٠ المرسوم الرقم ٧٤٠٦ بشأن حماية الاستثمارات الأجنبية في «جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية» والمرسوم الرقم ٧٤٠٧ بشأن النشاط الاقتصادي للمؤسسات «التي يدخل في رأسمالها مشاركة أجنبية» ووافق البرلمان عليهما ورفع الحظر الدستوري الذي صدر في ١٩٧٦ ومنع الاقتراض الخارجي. وسمحت هذه المراسيم بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ووفرت الحماية القانونية ضد المصادرة أو التأميم الجبري وشجعت قيام مشاريع مشتركة بين شركات أجنبية ومؤسسات ألبانية كما سمحت بتحويل الأرباح للخارج.

وبدأت ألبانيا في تحرير نظام التجارة ونظام الصرف وتم تفويض مؤسسات الدولة القيام بعمليات التجارة الخارجية المباشرة في نيسان ١٩٩١ وبعد صدور قرار مجلس الوزراء المتعلق بالخصخصة (التخصيص) انتهى احتكار الدولة للتجارة الخارجية وسمح للمؤسسات الخاصة والأفراد أن تقوم بعمليات التجارة الخارجية بشكل مستقل. وصحب التفكيك التدريجي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية صدور نظام جديد لتراخيص الاستيراد والتصدير اعتبارًا من آب ١٩٩١ وتم تحرير الاستيراد والتصدير باستثناء قائمة من السلع تتطلب إجازة معينة تصدرها وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية. ومنذ كانون الثاني ١٩٩٢ كانت العمليات التجارية تتم كلها بعملات قابلة للتحويل. ونصت اتفاقات الدفع الثنائية على التعامل بالدولار الأميركي وتم منذ كانون الأول ١٩٩١ ربط سعر الصرف الرسمي للعملة بوحدة العملة الأوروبية. ومع فقدان سيطرة الحكومة على متطلبات تسليم النقد استنزف تقريبًا احتياط الدولة من النقد الأجنبي فتم خفض قيمة العملة مرة أخرى في مطلع ١٩٩٢ بعد ظهور عمليات تهريب في السوق الموازية.

نظرت السلطات في ألبانيا إلى عمليات التخصيص في البداية على أنها تضمن دخول القطاعات الخاصة في الصناعة والتجارة والخدمات على نطاق ضيّق، وافترضت في الوقت نفسه أن تقسيم المؤسسات الكبرى إلى وحدات أصغر ينقل المؤسسات إلى الجماهير. وقضى القرار الرقم ١٣٨ «الخاص بتنمية وتطوير النشاط الخاص» الذي وافق عليه البرلمان في ٣ نيسان ١٩٩١ أن تقوّم الحكومة نتائج العملية. وتمّ التطرق مرة أخرى إلى قضية التخصيص التي وافق عليها البرلمان في آب ١٩٩١ تحت رعاية اللجنة التحضيرية التي شكّلت لإتمام عملية الانتقال وبيع مؤسسات الدولة إما في مزادات أو من خلال الأسهم أو توزّع مجانًا من خلال كوبونات ذات قيمة (٣٠ في المئة من قيمة المؤسسة) أو مزج هذه الأساليب معًا.

ومنذ عام ١٩٩٠ سمح بقيام أسواق موازية قانونية للإنتاج الزراعي من الأراضي المملوكة للقطاع الخاص التي كانت تزرع من قبل بمعرفة أعضاء التعاونيات من أجل الاستهلاك الذاتي. وحددت الأسعار في هذه الأسواق قوى السوق وارتفع حجم الصفقات في البداية نتيجة للزيادة في

حجم قطع الأرض الخاصة بأعضاء التعاونيات الزراعية. ثم عاد وحدد مجلس الوزراء في آب ١٩٩١ معايير توزيع الأرض وغيرها من ممتلكات التعاونيات وذلك بعد توزيع جزء من الثروة الحيوانية على أعضاء التعاونيات. واعتبارًا من منتصف ١٩٩٢ تم توزيع حوالي ٧٠-٧٥ في المئة من الأراضي القابلة للزراعة مجانًا على من يشغلها فعلًا مع حق نقل ملكية الأراضي لمن يرث مالكها شرط أن لا يقوم المالك الجديد ببيعها، كما قضى تشريع صدر في تموز ١٩٩١. إلى ذلك كان هناك نقص شديد ومستمر في خدمات النقل والتوزيع والتسويق للمنتجات الزراعية الأمر الذي عطّل تطوير مزارع الدولة الذي كان من المقرر أن يبدأ في منتصف ١٩٩٢.

على أي حال ظلت هناك بعض القيود سارية المفعول واستمرّت الدولة تحتفظ بحق انتاج نسبة تصل إلى ثلثي الطاقة الإنتاجية للمنشآة، وكذلك ظلت القرارات الخاصة بالعمالة خاضعة للوزارات الفرعية والسلطات المحلية. وقيّدت قرارات التسعير إداريًا على رغم اجراءات تحرير الأسعار الجزئية التي طبقت في تشرين الثاني ١٩٩١ وظل نطاق كبير من السلع يخضع للسيطرة على أسعاره إلا أن التنفيذ كان محدودًا لضعف الهياكل الإدارية في ١٩٩١ ومطلع ١٩٩٢.

تراجع الاقتصاد: إلا أن الوضع الاقتصادي في ألبانيا تدهور أكثر فأكثر في ١٩٩١ بسبب انهيار الهياكل الموجودة واتباع سياسات مالية غير مناسبة زادت من حدة الاختلالات الاقتصادية الكلية وأعاقت نمو الإنتاج. فانتشرت ظاهرة النقص في الغذاء على نطاق واسع. وقدّر انخفاض انتاج المحاصيل بنسبة أكثر من ٣٥ في المئة، خصوصًا الذرة والقمح، ونجم أصلًا عن عملية التفكيك التلقائية للتعاونيات الزراعية التي كانت تملك ما بين ٧٥-٨٠ في المئة من الأراضي القابلة للزراعة واستمرار النقص الحاد في الأسمدة والمبيدات وقطع الغيار للماكينات والمعدّات. وساهم التسرع في الإصلاح في تقييد النشاطات الزراعية والحد من نموها ونزوح ٤٠ ألف ألباني إلى ايطاليا بحثًا عن عمل. وهو الأمر الذي عجّل في استجابة «مجموعة الأربعة والعشرين» لطلب ألبانيا وتقديم مساعدات غذائية وسلعية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لوقف التدهور الاقتصادي الكبير.

ومع استمرار انتشار القلاقل الاجتماعية وعدم توافر مستلزمات الانتاج الضرورية هبط الانتاج الصناعي في عام ١٩٩١ الى حوالي ٦٠ في المئة من انتاج العام السابق. وتراجع خصوصًا في مجال الغذاء والصناعات الخفيفة وبعض قطاعات الصناعات الثقيلة (كالأسمنت، الآلات، المعدّات، قطع الغيار) ما أدى إلى عدم قدرة المحلات التابعة للدولة على تلبية الطلب على السلع.

وبحلول الربع الثالث من عام ١٩٩١ تزايد ظهور الأسواق الخاصة التي توفر السلع المستوردة من البلاد المجاورة كاليونان ويوغوسلافيا وايطاليا، فأغلقت معظم المؤسسات الحكومية أبوابها أو اشتغلت بنسبة طفيفة للغاية من طاقتها الانتاجية. ونجم عن ذلك ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل إلى ١١٥ - ١٣٠ ألفًا على رغم ان سياسة الأجور كانت تضمن صرف ٨٠ في المئة من معاشات العمّال وزيدت رواتب كل موظفي الدولة بنسبة ٥٠ في المئة. فزاد حجم النقد المتداول بمقدار ٢٥ في المئة وتراجع الاستهلاك بنسبة ١٥ في المئة الأمر الذي رفع من أسعار السلع وضخّم عدد المسجلين كعاطلين عن العمل. ومع ان الأسعار لا تزال تخضع نظريًا للسيطرة الرسمية فإن الزيادات على الطلب مارست ضغوطًا رفعت من أسعار السلع الاستهلاكية فتم تحريرها واطلاقها رسميًا في تشرين الثاني ١٩٩١ ما أدى إلى زيادة أكبر في سرعة التضخم في مطلع ١٩٩٢.

خلال عام ١٩٩١ رسمت ألبانيا صورة قاتمة للفقر والتدهور الاقتصادي في أوروبا. ومع ذلك حاولت أن تتخلص مما ورثته في قطاعات الاقتصاد ومن عزلتها الدولية إلا أن الظروف المحيطة بخطواتها الأولى لم تكن مشجعة فانهار الجهاز الإداري وزادت القلاقل الاجتماعية وارتفعت معدلات الجريمة.

ثلاث حكومات في سنة واحدة: خلال ١٩٩١، تألفت ثلاث حكومات في ألبانيا بعد أول انتخابات حرة جرت في ٤٥ سنة، فشكل حزب العمّال الذي سمّي بالحزب الاشتراكي الحكومة الأولى في نيسان، فسادت القلاقل على نطاق واسع وقامت الاضرابات في مطلع حزيران من العام نفسه. فتم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة لتحقيق الاستقرار الوطني ضمت أعضاء من كل الأحزاب وخصوصًا الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي.

شغل أعضاء الحزب الديمقراطي أهم المناصب الاقتصادية وشرعوا في تطبيق سياسات اقتصادية جديدة. وانهارت هذه الحكومة في كانون الأول ١٩٩١، واتهم الديمقراطيون الاشتراكيين بتعطيل إصدار التشريعات الخاصة بالإصلاح السياسي والاقتصادي. بعد ذلك تم تشكيل حكومة من تكنوقراطيين ليست لهم أي انتماءات حزبية. وفي نهاية آذار ١٩٩٢، فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات وهزم منافسه الحزب الاشتراكي هزيمة كبيرة (هذه المقاطع المندرجة تحت عنوان «الخروج من العزلة والوقوف في صف التغيير»، من دراسة عبد الله الحاج تحت عنوان «عزلة ألبانيا السياسية عطلت إمكانات الإصلاح الاقتصادي – الإداري»، «الحياة»، العدد ١١٢٥٢، تاريخ ٤ كانون الأول ١٩٩٣، ص ١٤).

أهم أحداث العامين الأولين من الديمقراطية (١٩٩٢ – ١٩٩٤)

صالح بريشا: في آذار هذه السنة (١٩٩٤) يكون قد مرّ عامان على انتخابات آذار ١٩٩٢ التي أسفرت عن فوز الديمقراطية بعد ٤٥ عامًا من الدكتاتورية، وجاءت بصالح بريشا رئيسًا للدولة الألبانية. وكادت الكتابات التي طالت تطور الأوضاع في ألبانيا أن تجمع على القول إنه «من الصعب، اليوم، العثور في الساحة السياسية في ألبانيا على شخصية من طراز بريشا تستطيع أن تحقق أكثر مما حققه حتى الآن».

ويبقى صالح بريشا شخصية قوية وقائدًا متسلطًا أحيانًا ومن المؤكد «أن تصميمه وخصوصًا قبضته الحديد منعا البلاد من الانزلاق نحو الحرب الأهلية وساعداه على تحقيق ثورته بنعومة». ويعود إليه الفضل في عودة الأمن والنظام، فأحاط نفسه بمساعدين شبان متحمسين. يبلغ من العمر خمسين عامًا، وبدأ يجاهر بمعارضته للنظام الشيوعي منذ ١٩٨٩، وبذل جهودًا كبيرة لإحياء دور ألبانيا في المجتمع الدولي، وفتح أبواب بلد كان يدعو سابقًا للانعزال.

ويؤكد الرئيس بريشا ان ألبانيا «حققت نجاحًا ملموسًا لأنه يجب الأخذ بالاعتبار أننا انطلقنا ليس من الصفر بل من الفوضى؛ وبما أن بلدنا هو الأفقر في أوروبا فمن المستحيل علينا التغلب على المصاعب التي ورثناها في سنة أو سنتين»، كما يؤكد على النجاح الذي تحقق في مجال حقوق الانسان مع إحياء حرية التعبير والتفكير. أما عن تنفيذ حكم الإعدام شنقًا وفي مكان عام بمجرمين

في ربيع ١٩٩٢، قال انه يعارض حكم الإعدام «لأن الدولة يجب أن لا تقتل الناس».

اقتصاديًا، يمثّل الاستثمار الأجنبي في ألبانيا أولوية مطلقة؛ فبرأيه ان «الإصلاح سيفشل من دون استثمارات. كل شيء يعتمد على الاستثمارات لخلق فرص عمل جديدة».

وسياسيًا، يدعو بريشا للاعتدال في منطقة حساسة جدًا. فالعاصمة الألبانية تخشى انفجارًا في إقليم كوسوفو الخاضع لجمهورية الصرب، حيث يعيش ٩٠٪ من الألبان وأقل من ١٠٪ من الصرب. ويعلم بريشا ان أصغر شرارة في كوسوفو ستثير من دون شك ردًا من الألبان الذين يعيشون في مقدونيا (٤٠٪)، وسيرغم ألبانيا على التدخل لحماية هذه الأقلية. وفي حال امتداد النزاع إلى جنوب البلقان، فإن ألبانيا ستكون من دون شك الضحية الأولى ولن تستطيع أن تواجه حتى تدفّق اللاجئين الذين سيعودون إلى الوطن الأم. لذلك، ورغم ما يشعر به من ارتياح إزاء ما حققه، يعترف بريشا انه من الخطأ الاعتقاد أن ألبانيا انتهت من معاناتها.

أما منافسو بريشا ومعارضوه فيشككون في خصاله إلى حد أن بعضهم وصفه بأنه «دكتاتور جديد». وأكثر هؤلاء من الذين كانوا أدلوا بتصريحات غداة فوز الديمقراطية في انتخابات آذار ١٩٩٢ مليئة بالحدة والأسف على ماضٍ بدأ يندثر، وبدأوا يستعدون للانقضاض على الديمقراطيين.

ومن المعارضين مَن يلوم الرئيس بريشا على تأكيده، في كانون الأول ١٩٩٢، على انضمام بلاده إلى «منظمة المؤتمر الإسلامي»، ملوّحين بشبح الأصولية. فيجيب المؤيدون والموالون أن ألبانيا، على رغم انها تضم ٧٠٪ من المسلمين فإن الشعور الديني فيها سطحي (بسبب عزلة النظام الشيوعي السابق)، والجميع يتفق على انه لا مجال للخوف من تنامي الأصولية حتى مع انبعاث الروحانية والعودة إلى الدين. والأديان الثلاثة: الإسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية الموجودة في ألبانيا تتعايش في جو من التسامح، كما دلت على ذلك زيارة البابا يوحنا بولس الثاني في ٢٥ نيسان ١٩٩٣.

بوادر إنجازات وصعوبات: مما تناقلته الصحافة من داخل ألبانيا ان الألبان لم يكونوا قد شاهدوا في حياتهم (قبل آذار ١٩٩٢) فاكهة الموز على سبيل المثال. والأسوأ من ذلك انهم لم يكونوا يجدون الحليب أو الزبدة أو البيض أو الزيوت أو الأجبان. أما الماء والكهرباء فكانتا تخضعان لتقنين صارم. وكان السكان يقطعون الأشجار وأعمدة الكهرباء للتدفئة. ولم يكن هناك ورق للكتابة وخصوصًا لطباعة الصحف، والاتصال مع الخارج كان يعتبر معجزة. وكان ذلك عهد النقص الحاد في معظم السلع. كان الألبان يصفون بلدهم، على رغم اعتزازهم به، بأنه «بنغلادش أوروبا».

لكن الآن، وعلى أثر الفوز الساحق للحزب الديمقراطي أكبر أحزاب المعارضة، في انتخابات آذار ١٩٩٢، تغيرت الأمور كثيرًا. وكانت التغييرات متعددة وسريعة، فبات الألبان يجدون على أرصفة تيرانا كل ما يبحثون عنه بالسعر المناسب. حتى ملابسهم أخذت تجعلهم يبدون «غربيين» أكثر. وأصبح لدى عدد كبير منهم سيارته الخاصة، إذ تمّ استيراد ٢٠ ألف سيارة في عام واحد بعد أن كان قادة حزب العمل فقط يملكون فيه سيارات. وأصبح الهاتف يعمل، والصحف الايطالية متوافرة في الفندق الرئيسي في العاصمة.

وأعادت الدولة الأمن والنظام، وثمة شعور باستقرار اجتماعي واقتصادي رغم العلاج الصارم الذي فرضه صندوق النقد الدولي في لائحة شروطه لتقديم المساعدات والاستثمارات. ويشار إلى أن ألبانيا هي البلد الوحيد في أوروبا الوسطى والشرقية الذي يحترم بدقة «وصفات» صندوق النقد

الدولي إلى حد فاق التوقعات. ونتيجة لذلك انخفض التضخم من ١٥٪ شهريًا إلى أقل من ١٪، كما تمّ خفض العجز في الموازنة بشكل ملموس. وحقق مشروع إعادة بيع الأراضي التي تملكها الدولة نجاحًا كبيرًا إذ أعطي ما يزيد على ٩٠٪ من الأراضي للفلاحين، واستؤنفت دورة الإنتاج الزراعي. كما استطاعت العملة المحلية («ليك») المحافظة على قيمتها. وأظهر استطلاع («غربي») أجرته مؤسسة «غالوب»، في شباط ١٩٩٣، شعورًا عامًا بالرضى عن الوضع في صفوف المواطنين وكذلك إرادة جماعية للاندماج في أوروبا.

ورغم ذلك لا تزال أصوات «مراقبين» و «حكماء» ألبان وأجانب تدعو إلى عدم الإفراط في التفاؤل. فكل شيء ليس على ما يُراد. والدليل ان الألبان لا يزالون يريدون الهجرة ويحلمون دائمًا ببلاد يحققون فيها أحلامهم. وتبقى ألبانيا البلد الأفقر في القارة الأوروبية، إذ يعادل الدخل الفردي فيها الدخل في إحدى دول وسط افريقيا. كما يبقى الطريق شاقًا ومزروعًا بالعقبات. فالقطاع الصناعي لم يبدأ بالتحرك مثلما يجب، بسبب النقص في الاستثمارات الأجنبية. ثم ان المشاريع المشتركة المتوقعة لإحياء الدورة الاقتصادية لم تتحقق بعد والرساميل الأجنبية لم تصل.

إضافة إلى ذلك، هناك عوامل عدة تلعب ضد مصلحة ألبانيا، منها الحرب في يوغوسلافيا السابقة والوضع الجغرافي للبلد، والمشاكل الداخلية مثل النقص في الخبراء وانعدام البنية التحتية في بلد كان الأكثر انضواءً على نفسه في العالم. لذلك فإن المستثمرين الأجانب يخطون خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء.

من هنا، يبقى قطاع الاستثمارات المشكلة الرئيسية في ألبانيا. ليس هناك من دراسة تبيّن عدد العاطلين عن العمل، لكن يكفي التجول في شوارع العاصمة (بحسب ما جاء في استطلاعات صحفية) للتحقق ان عددًا محدودًا من السكان فقط يعمل. فالمتوقع، مستقبلًا، انه لن يكون هناك من تجديد اقتصادي واجتماعي يدخل ألبانيا فعليًا في دائرة أوروبا والغرب قبل ١٠ سنوات أو ١٥ سنة. لذلك، يعوّل الرئيس صالح بريشا، في المقام الأول، على قضية استمرار التعاون الغربي لضمان اندماج بلاده في أوروبا.

الملك من جديد: في تشرين الثاني ١٩٩٣، أعلن في تيرانا عن رفض السلطات الألبانية دخول ليكا الأول المُطالب بعرش ألبانيا وطرده من المطار فور نزوله من متن طائرة أقلته من الأردن ومعه جواز سفر أميركي. وكانت هذه الزيارة الأولى التي يقوم بها ليكا الأول إلى ألبانيا منذ غادرها والده، ملك ألبانيا السابق، زوغو وكان هو في اليوم الثالث من عمره في العام ١٩٣٩. ولدى وصوله إلى تيرانا أعلن ليكا الأول أنه يؤيد قيام ألبانيا عرقية مشيرًا إلى أنه يعتزم من خلال هذه الصيغة توحيد ألبانيا وإقليم كوسوفو ذي الغالبية الألبانية والتابع لجمهورية الصرب. وقد أكّد مسؤولون موالون ومعارضون في تيرانا انه «جاء مطالبًا بأن يعتبر ملك الألبانيين، وكان يعتزم طلب اجراء استفتاء حول الملكية أو الجمهورية». وكان الرئيس صالح بريشا أكّد أن «المُطالب بعرش ألبانيا يستطيع العودة إلى البلاد «بصفته مواطنًا»، وليس ملكًا. ويمنع قانون صادر في ١٩٤٦ عودة العائلة الملكية إلى البلاد (راجع: زعماء ورجال دولة، زوغو الأول، أحمد؛ وليكا الأول).

أزمة مع اليونان بسبب المهاجرين الألبان: في أواخر أيار ١٩٩٣، طردت سلطات ألبانيا

أسقف بلدة غيروكاستر الأرثوذكسي عقب اشتباكات بين الشرطة الألبانية وأبناء الأقلية اليونانية المقيمة في البلدة. ويدعى الأسقف كريسوستوموس ميدونيس، وقد اتهمته السلطات الألبانية بتأجيج المشاعر الانفصالية بين المتحدرين من أصل يوناني. وتعيش في ألبانيا أقلية كبيرة من أصل يوناني تقدر تيرانا عدد أفرادها بحوالي ٦٠ ألف نسمة فيما تقدرهم اليونان بحوالي ٢٥٠ ألفًا.

ردت أثينا بغضب على هذا القرار، وبدأت عملية ترحيل جماعية لآلاف المهاجرين الألبان الذين دخلوا اليونان في صورة غير مشروعة (خصوصًا منذ أن كسرت ألبانيا جدار عزلتها عن العالم الخارجي)، وأبعدت، في يوم واحد (٢٧ حزيران ١٩٩٣) أكثر من ألف ألباني عبر مركز كاكافيا على الحدود بين الدولتين، كما احتجزت الشرطة اليونانية الألبان المعتقلين في قاعدة هيلينيكون الجوية في مطار اثينا الدولي، وتمّ استئجار باصات لنقلهم إلى الحدود. ويعتقد ان ما بين ١٥٠ و ٣٠٠ ألف منهم دخلوا البلاد على دفعات عبر الحدود في صورة غير مشروعة.

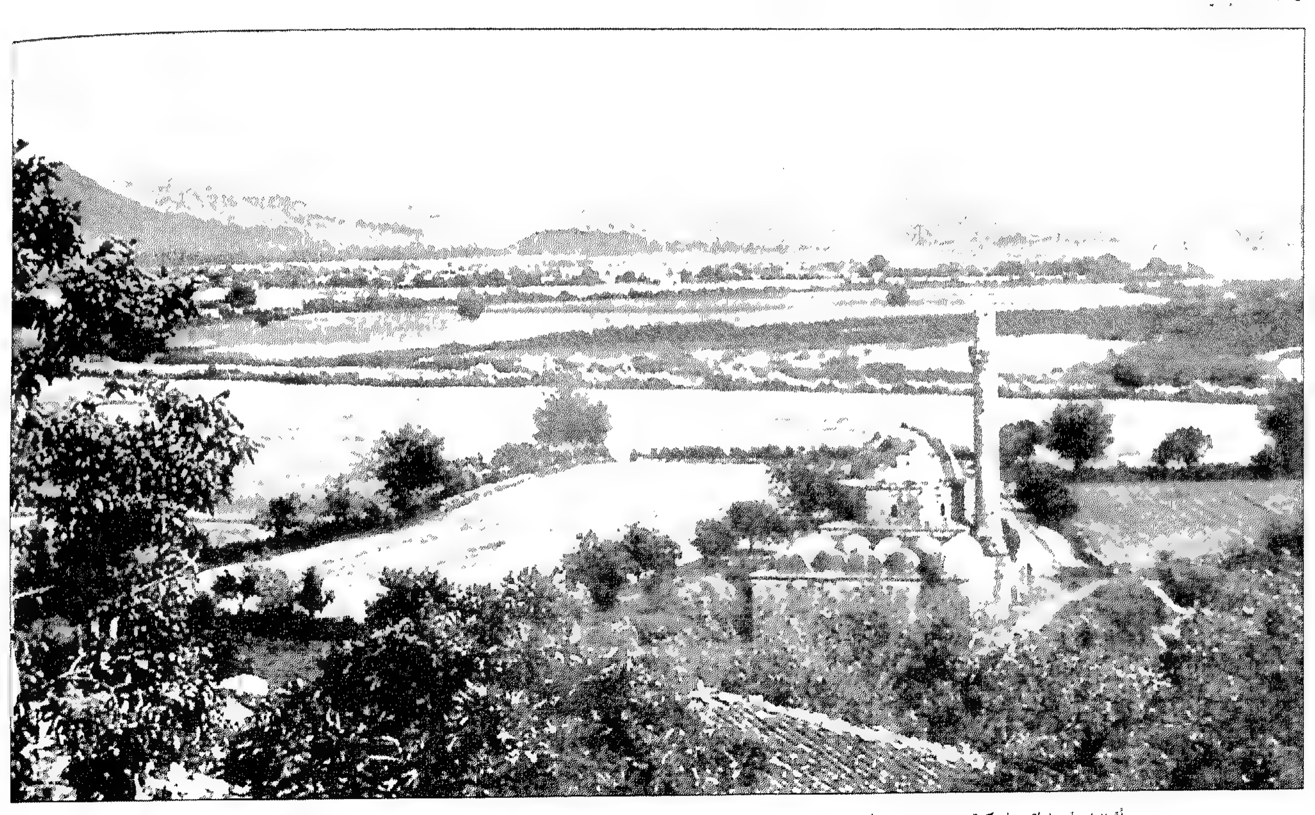
والخطورة في هذه الأحداث انها سرعان ما اتخذت طابعًا عنصريًا ودينيًا خصوصًا في الجانب اليوناني، إذ بدأت وسائل الإعلام اليونانية، على الفور، تنسب الجرائم التي لا يكتشف مرتكبوها إلى «من يعتقد انهم من الألبان». وقد دأبت هذه الوسائل ذاتها، قبل أن تفتح الحدود الألبانية أبوابها، على نسبة الجرائم المجهولة الفاعل إلى من تصفهم بهذه العبارة: «تشوبهم سمرة، مجعّدو الشعر، ويعتقد أنهم من العرب»، وهي بذلك لم تكن تختلف كثيرًا عن غيرها في أوروبا. واليوم، وبعد أن يكاد العربي أن يتخلص من هذه «الوصمة» في اليونان، يقع فيها الألباني الذي خرج مغمض العينين يتخبط في عالم لا يعرفه.

ما مدى الإسلام الأصولي في ألبانيا؟: في غمرة المد الإسلامي الأصولي الذي عرفته السنوات الأخيرة يصبح السؤال عن مدى الإسلام الأصولي في ألبانيا وعن ميزته أو «أوروبيّته» إن صحّ التعبير في ألبانيا والبلقان أمرًا طبيعيًا.

مؤرّخ وباحث اختصاصي في شؤون الإسلام في أوروبا هو ألكسندر بوبوفيتش (يوغوسلافي – صربي –) نقلت له «الحياة» (العدد ١٠٩٢٨، تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٩٣) حوارًا أجراه معه رئيس تحرير «قنطرة» تيري فابر. يقول بوبوفيتش: «إن الدولة الألبانية أحست بسرعة انه يتوجب عليها ان تتجنب بأي ثمن الصدامات بين مختلف المجموعات السكانية، وهي قد أعلنت منذ سنة ١٩١٢ أنه لا يوجد دين دولة وبأن كل الديانات متساوية. غير انه لا بد وأن نشير بأن هذه الدولة قد نشأت بقوة السلاح ضد السلطنة العثمانية وضد الأتراك».

ولدى سؤاله عمّا إذا كان بالإمكان الحديث عن إسلام أوروبي، أي عن إسلام معلمن ومشخصن، وهل هو اسلام اجتماعي أم ثقافي أم هو إسلام ديني لا يتشبه ببقية الأديان، وعن واقع الإسلام البلقاني في ضوء الصحوة الإسلامية الحالية، يجيب بوبوفيتش:

«لسنا في حاجة إلى القول بأنه يوجد شيء من كل ذلك. يتوقف الأمر على ما نريد أو ما لا نريد رؤيته. كزافييه بورال، وهو بالتأكيد أفضل اختصاصي عالمي في هذه المسألة، لاحظ ظاهرتين مهمتين لا تتحدث عنهما صحافة الشرق والغرب مطلقًا. أولاهما ان كل عمليات سبر الرأي المتعلقة بمدى تشبث الناس بالدين أظهرت ان مسلمي البوسنة – الهرسك (وتاليًا ألبانيا والبلقان بأكمله) يأتون في آخر القائمة... (وهذا لا يعني أن الإسلام عبارة عن مرجعية بعيدة)، فالإسلام شديد



خضعت ألبانيا للسلطة التركية بدءا من العام ١٤٧٩. وبدأ الألبان يعتنقون الاسلام أفواجا وعلى فترات. في القرنين السادس عشر والسابع عشر. في الصورة جامع بلومي في شكودرا.

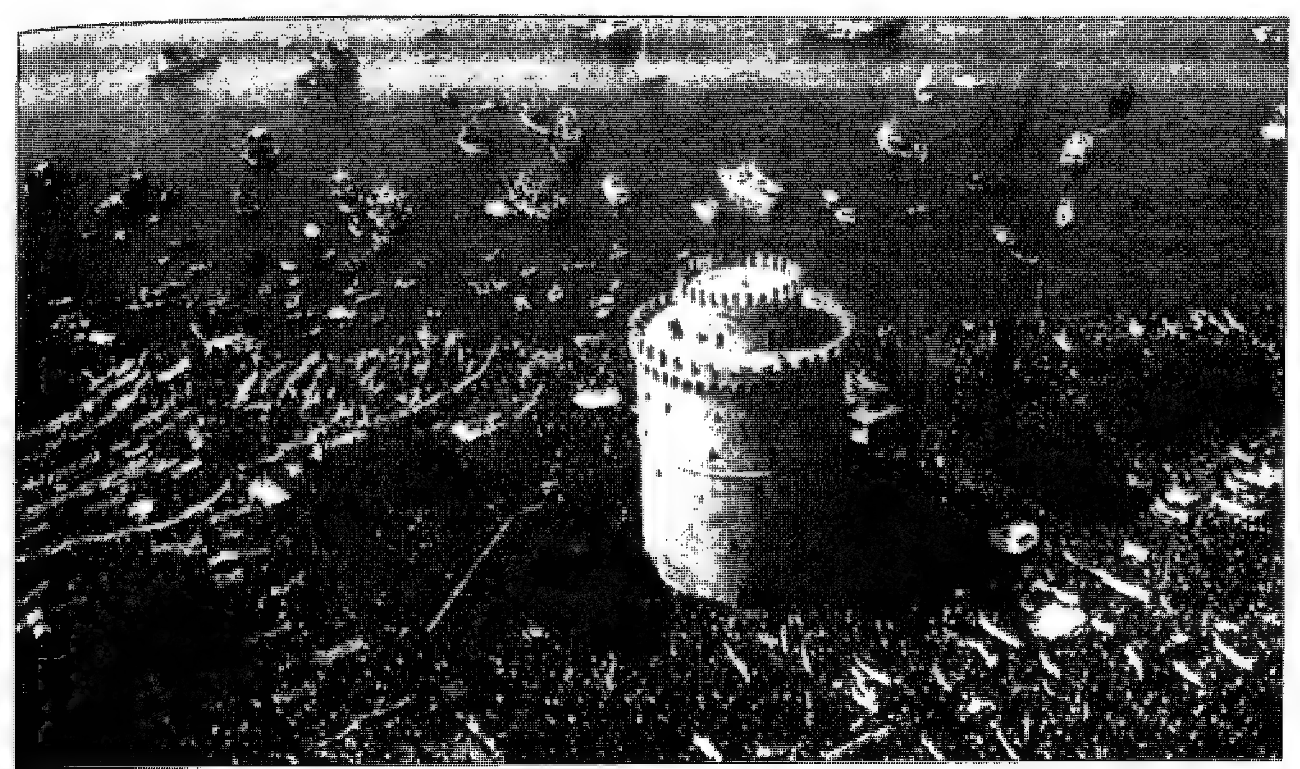


جامع في تيرانا.

الحضور في الحياة اليومية كثقافة. كان أقل حضورًا كموضوع صراع وكموضوع مطالبة مباشرة، وإن كان هذا الجانب قد وجد أيضًا. والمشكلة التي لاحظنا التأكيد عليها في الصحافة الإسلامية طوال السنة هي الآتية: انها تشتكي من هؤلاء المسلمين السيئين. فهم أولًا يشربون، وهم ثانيًا لا يرتادون المساجد بالشكل الكافي. ولكن، موازاة لذلك، توجد بطبيعة الحال نواة راديكالية إسلامية دينية من ناحية، ومن ناحية أخرى نواة من المسلمين العلمانيين الراديكاليين. الأولى، التي لم نكن نعلم عنها الكثير، كانت موجودة على هذا الحجم أو ذاك، في اليمين وفي اليسار، أما الثانية فقد أنشأها في البوسنة – الهرسك الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. فعندما توجب على الشيوعيين اليوغوسلاف استلام مقاليد الأمور داخل محافل العالمثالثية (دول عدم الانحياز) لعبوا ورقة المسلمين المحليين بقوة. بعد ذلك، وكما يحدث عادة بعد انهيار نظام استمر عدة عقود، أصيب الناس في يوغوسلافيا بآفة نسيان عامة لألاعيب الماضي (...) وهكذا بدأت كل مجموعة سكانية تقول بأنها كانت مضطهدة أيام الشيوعيين وانها كانت شديدة العداء للشيوعية. ذلك ليس صحيحًا. وقد ساهم المسلمون في النظام الشيوعي مثلهم مثل غيرهم قياسًا على عددهم (والأمر أكثر وضوحًا وحدية، طبعًا، في ألبانيا)... إن الكتابات التي تروي وقائع حج المسلمين البلقان إلى مكة تمثل صرخة من القلب. عندما يصعدون إلى الباصات للذهاب إلى الحج في الكعبة، ويلاحظون الفوضى التي تنشأ عن مثل هذه الحالات في أي مكان من العالم، فإن الجملة التي تتردد على ألسنتهم باستمرار هي الآتية: «إننا نشعر بأننا أوروبيون»، أي ان العالم الإسلامي هو عالمهم على المستوى الديني ولكنه ليس كذلك على مستوى عادات الحياة...».

الأقلية الألبانية الكبيرة في مقدونيا: ليس هناك من إحصاء دقيق حول تعداد ألبان مقدونيا (راجع: مقدونيا)، وأحدث التقديرات ان ٣٥٪ من سكان مقدونيا هم من أصل ألباني. بعد وفاة أنور خوجا، الزعيم الألباني، في ١٩٨٥، ومباشرة ألبانيا فك عزلتها وعودة أوضاعها للتحسن بعد فترة من الفوضى الاقتصادية، بدأ ملايين الألبان في مقدونيا وكوسوفو يتوجهون بأنظارهم إلى تلك الدولة لمساعدتهم. فالألبان المقدونيون يحاولون إبراز أنفسهم كمجموعة وطنية داخل البلاد على قدم المساواة مع الأكثرية المقدونية. غير ان المقدونيين الذين يعانون من صعوبات سياسية واقتصادية بسبب الحرب في البوسنة من جهة، والاستقلال عن يوغوسلافيا من جهة أخرى، لا ينظرون بعين العطف إلى الألبانيين. فبدأت تظهر الانقسامات السابقة بين الإسلام والمسيحية وبين الشرق والغرب. صحيح ان دولة ألبانيا تحولت إلى الإلحاد في ظل النظام الشيوعي الذي دام أربعين سنة، لكن الألبان في الخارج ظلوا مسلمين وإن لم يكونوا متعصبين. وهؤلاء ليسوا المسلمين الوحيدين في مقدونيا، إذ ما يزال يوجد فيها حوالي ١٠٠ ألف تركي مسلم وأكثر من ٥٠ ألف غجري معظمهم من المسلمين.

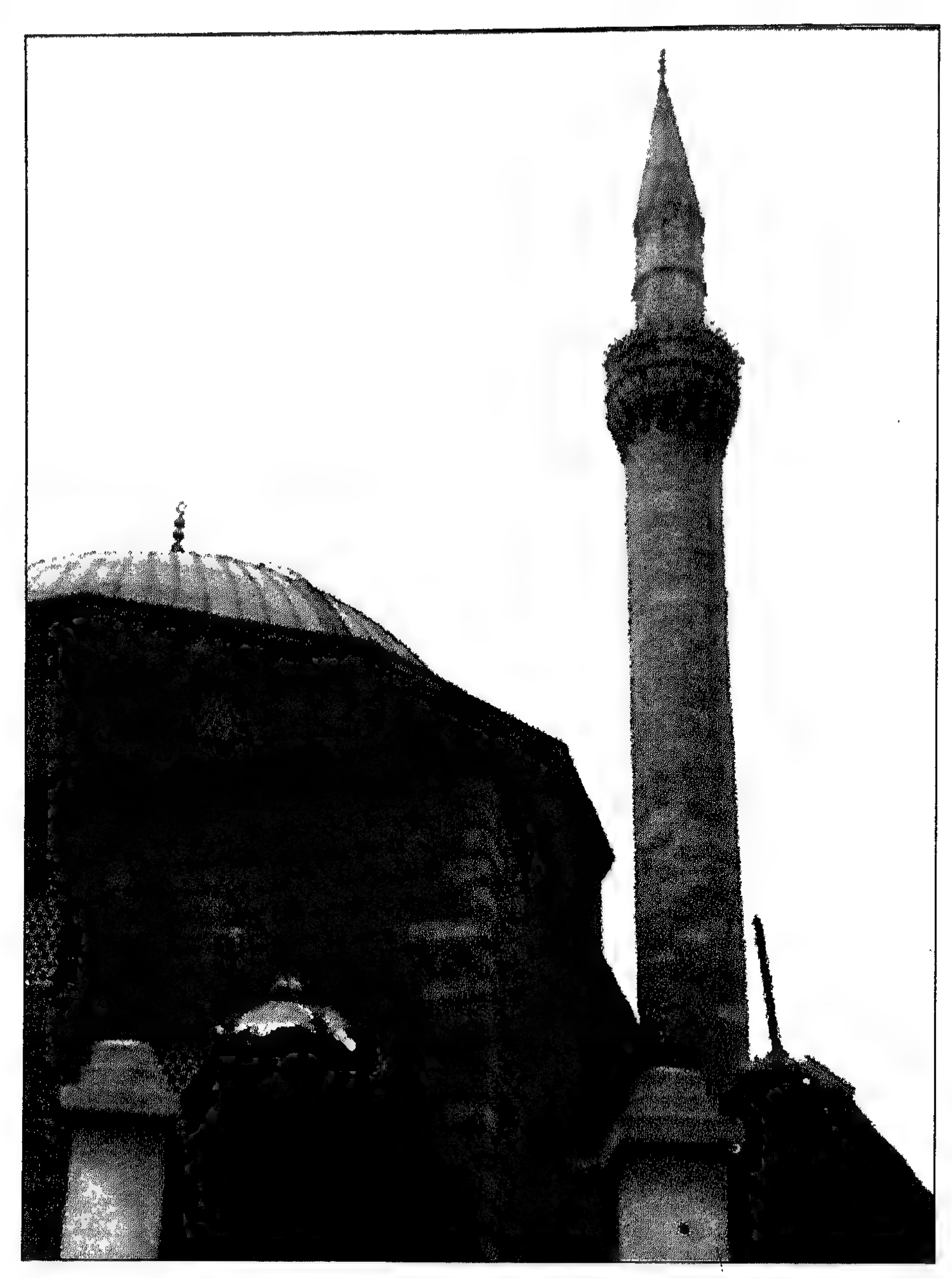
ومن الأدلة على ازدياد الوعي بالاختلافات الدينية في مقدونيا ما جرى أخيرًا في سكوبيه (عاصمة مقدونيا) بعد قرار فتح معسكر للاجئين من البوسنة. فقد قدمت ألمانيا التمويل اللازم على أساس ان المعسكر مخصص للمقدونيين الذين قرروا النزوح من مناطق يوغوسلافية مختلفة والعودة إلى بلادهم. لكن مع توسع إطار الحرب في البوسنة، تحول الغرض من بناء المعسكر وأصبح يضم (١٩٩٣) حوالي ٣٠ ألف بوسني. فجرت تظاهرات صاخبة في العاصمة (سكوبيه) تطالب بترحيل البوسنيين اللاجئين. وكان المحرك الأساسي للتظاهرات الوضع الاقتصادي المتدهور خلال ١٩٩٢



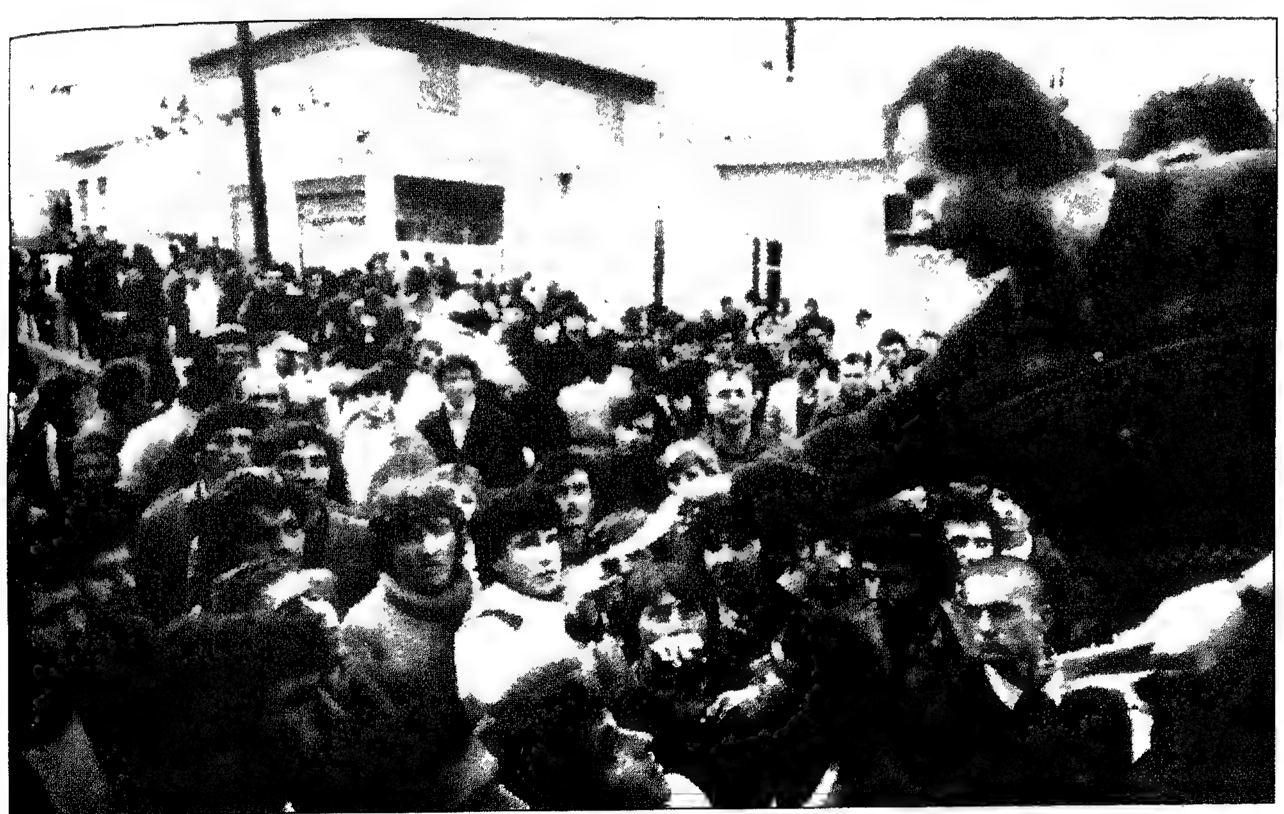
آلاف من اليونانيين اجتمعوا حول برج في سالونيك احتجاجًا على استخدام مقدونيا اسمًا يعتبرونه خاصًا بهم (٣١ آذار ١٩٩٤) وكانت اليونان فرضت حظرًا على مقدونيا بدءًا من ١٥ شباط ١٩٩٤. فأحيلت القضية الى محكمة العدل الاوروبية. وحاولت دول المجموعة الاوروبية الـ ١٢ القيام بمهمة المساعي الحميدة، عبر المفوض الاوروبي للشؤون الخارجية هانس فان دن بروك، بين أثينا وسكوبية.

– ١٩٩٣، لكن المتظاهرين رددوا شعارات معادية للمسلمين وأعربوا عن خشيتهم من أن يؤدي تدفق المساعدات التركية لصالح اللاجئين البوسنيين إلى زيادة نفوذ تركيا التي كانت قبل نحو تسعين سنة سيّدة البلاد كلها.

في هذا السياق، ساد التوتر (خريف ١٩٩٣) جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (وكانت أعلنت استقلالها أواخر ١٩٩٢) على أثر صدور بيان رسمي عن اعتقال مجموعة من الأشخاص من أصل ألباني «بتهمة التآمر على الدولة وتنظيم تشكيلات شبه عسكرية بهدف استخدام القوة لإطاحة النظام الشرعي للبلاد». وذكر البيان أسماء مسؤولين رسميين «يتزعمون منظمة تضم نحو ٢٠ ألف ألباني تستعد لانتفاضة مسلّحة في جمهورية مقدونيا لفصل جزء منها وإلحاقه بدولة ألبانيا بالتعاون مع الانفصاليين في إقليم كوسوفو في جمهورية الصرب». وقامت دعوات من أحزاب وهيئات مقدونية تميزت بالتطرف ضد الألبان في مقدونيا وكوسوفو، من بينها دعوة إلى عقد جلسة طارئة للبرلمان يحضرها رئيس الجمهورية كيرو غليغوروف «لمناقشة الوضع الأمني الخطير في البلاد وإحداث تعديلات عاجلة في بعض القوانين لإمكان إنزال عقوبة الإعدام بالمتآمرين». في المقابل، ردّت الأحزاب والهيئات الألبانية في مقدونيا انه «كلام عن مؤامرة مزعومة»، وان هذه الأحزاب (أهمها حزب «التقدم الألباني») تعمل «لتحقيق حقوق الألبان ضمن الوسائل البرلمانية والتحادث مع القادة المقدونيين والحكومة الائتلافية، وان الحملة الموجهة ضد حزب التقدم الألباني بالتآمر هي محض افتراء من بين



جامع محمد باشا في سكوبية عاصمة مقدونيا.



مهاجرون يتجمعون عند نقطة حدود يونانية تمهيداً لطردهم الى البانيا (١٩٩٣).

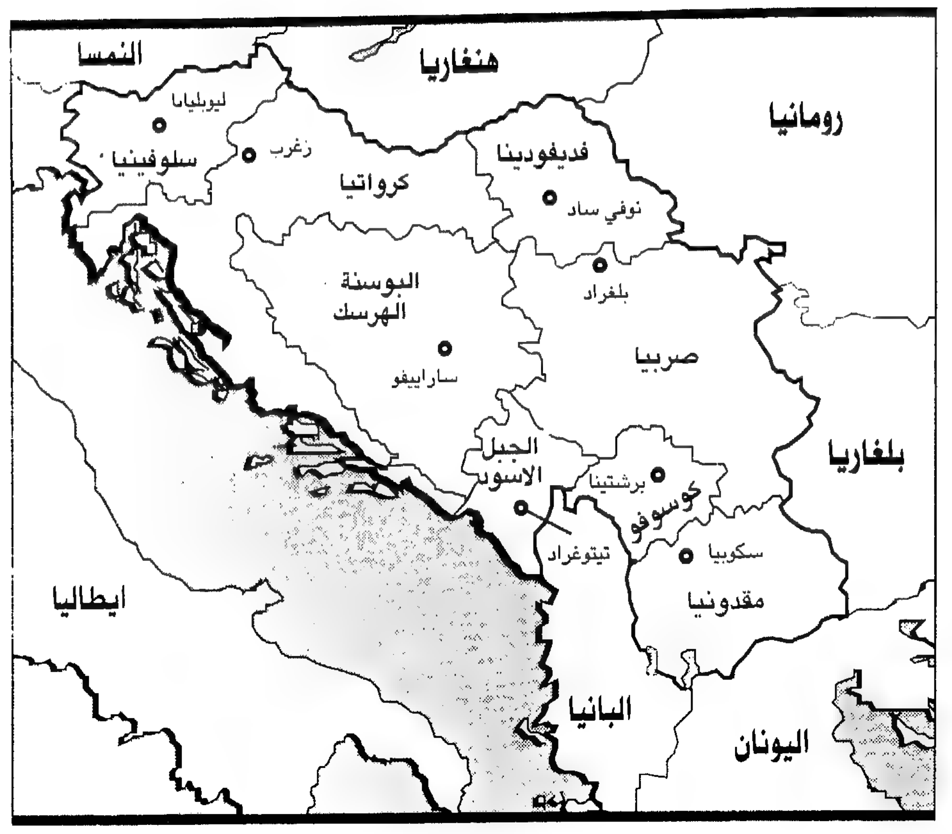
الأحزاب المقدونية المتطرفة (...) والحملة الحالية تؤكد التكهنات بوجود تنسيق بين الحكومتين الصربية والمقدونية لإرغام الألبان على مغادرة كوسوفو ومقدونيا».

قضية ألبان كوسوفو والبلقان غداة انهيار يوغوسلافيا

قلق على الحدود: مثلما هي ألبانيا «الوطن الأم» لألبان البلقان برمتهم وقبلة أنظارهم، هكذا هي قضية ألبان إقليم كوسوفو (التابع لجمهورية الصرب) «القضية الأم» بالنسبة إلى باقي الأقليات الألبانية الموزّعة على أكثر من منطقة في البلقان.

ولألبانيا نفسها أسباب وجيهة للخوف حتى على نفسها. لذلك طلبت حماية أوروبية. فلبّت المجموعة الأوروبية الطلب وأرسلت مراقبيها إلى تيرانا التي وصلوا إليها في كانون الثاني ١٩٩٣. إذ عندما امتد النزاع في يوغوسلافيا السابقة إلى البوسنة – الهرسك طلبت الدول المجاورة أي هنغاريا وبلغاريا وألبانيا حضور مراقبين للإشراف على حدودها، إضافة إلى أن ألبانيا تحدها جمهورية الجبل الأسود (مونتينيغرو) من الشمال والغرب، واقليم كوسوفو (الخاضع للصرب) من الشمال والشرق، ومقدونيا من الجنوب، وهي حدود حسّاسة جدًا لوجود أقليات ألبانية وراءها.

والوضع على الحدود مع كوسوفو هو الذي يثير فعلًا قلق تيرانا، إذ إن الوضع من جبهة مقدونيا أقل توترًا بكثير، وأحد أسباب ذلك انتشار القبّعات الزرق (قوات السلام الدولية) في الجهة المقدونية، كما ان ألبانيا اعترفت بهذه الجمهورية اليوغوسلافية السابقة في ٢٦ نيسان ١٩٩٣.



خريطة يوغوسلافيا السابقة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة. مقدونيا وكوسوفو والجبل الأسود (مونتينيغرو) على الحدود مباشرة مع ألبانيا.

وتشهد العلاقات بين تيرانا والجبل الأسود توترًا ملحوظًا. ويتركز في هذه الجمهورية قسم كبير من الجيش الصربي الذي يشكل تهديدًا مباشرًا لمنطقة شكودرا شمال ألبانيا.

ضعف وطلب الحماية: تعيش ألبانيا في قلق من احتمال اندلاع نزاع يشمل كوسوفو ومقدونيا ويدفعها حتمًا إلى الرد للدفاع عن ٧ ملايين يعيشون في المنطقة، وإمكانيات الرد التي تمتلكها ضعيفة ولا تقاس بتلك التي لدى جارتها اللدود، صربيا. إذ إن ألبانيا لا تزال في طور الانتقال من الاقتصاد الموجّه الشديد القسوة إلى اقتصاد على النمط الغربي. فلديها أولويات أخرى غير تحديث جيشها، كما ان آلاف الملاجئ (٥٠٠ ألف) التي أمر ببنائها الدكتاتور الراحل أنور خوجا أو المدافع الروسية أو الصينية التي يعود تاريخ تصنيعها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، لن تصدّ أي هجوم صربي. والموازنة الدفاعية قد خفضت أخيرًا إلى النصف وعدد الجنود بنسبة الثلث. وباتت ألبانيا تعتمد على حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة والدول الأوروبية لتزويدها بالأسلحة، ووضعت مرافئها ومطاراتها بتصرف حلف الأطلسي في حال أصدرت الأمم المتحدة أي قرار. وغالبًا ما يصرّح وزير الدفاع الألباني معربًا عن آماله في سياسة الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي كان أشار إلى احتمال تدخل عسكري أميركي في حال امتداد النزاع من البوسنة إلى جنوب البلقان. ومما قاله: «إننا في المجال العسكري نتعاون فقط مع تركيا في إطار حلف شمال الأطلسي، ومن غير النادر رؤية بعض



احد عناصر الميليشيا الصربية في كوسوفو.

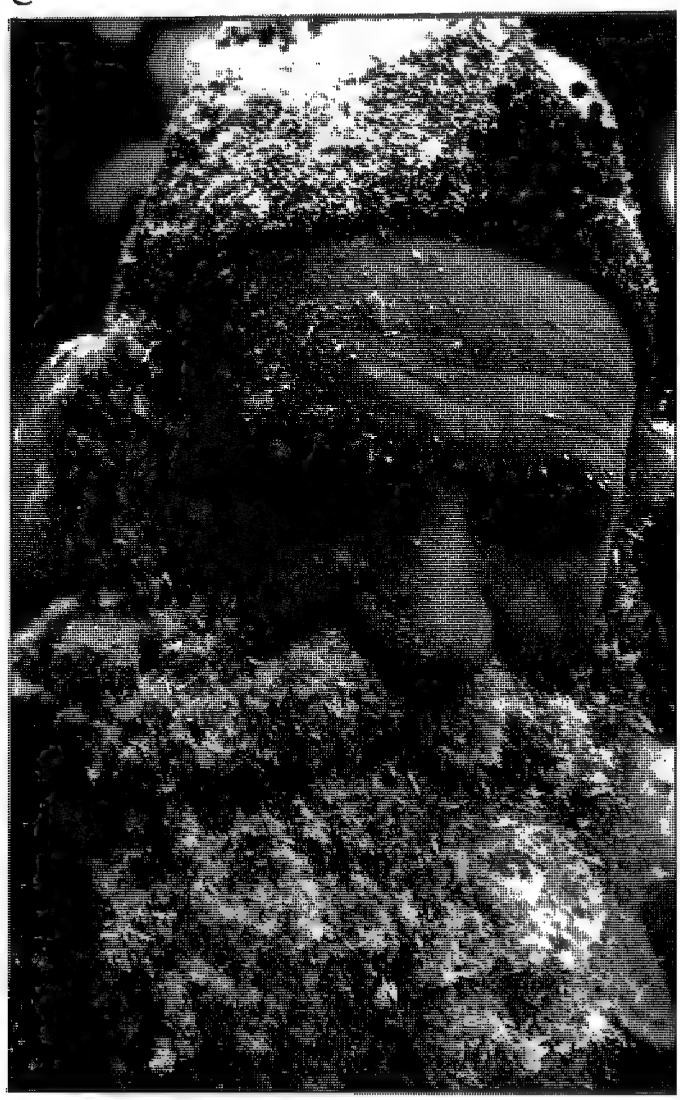
الضبّاط الكبار من الجيش التركي في بهو الفندق الرئيسي في تيرانا». أما ما تفيده ألبانيا من دخولها منظمة المؤتمر الإسلامي (كانون الأول ١٩٩٢) فهو محصور بالمساعدة الاقتصادية.

أحداث كوسوفو الأخيرة المنذرة بتوتر شديد: مع صدور الدستور الجديد لجمهورية الصرب (أواخر ١٩٨٩)، تمّ ضم كوسوفو بصورة كلية إليها، وألغت السلطات الصربية كل المؤسسات الشرعية التي كانت قائمة في كوسوفو بموجب نظام الحكم الذاتي، وفي مقدمها البرلمان والحكومة، وأحدثت نظامًا نقلت السلطة والصلاحيات في الإقليم بموجبه إلى العاصمة بلغراد، وسلّمت ما تبقى منهما وخاص بالإقليم للصرب في كوسوفو. لم يقبل الألبان (وهم الأكثرية الساحقة في كوسوفو) بهذه الإجراءات، وانتقل برلمان وحكومة كوسوفو للعمل في المنفى موقتًا. ونظمت قيادة الألبان استفتاء عامًا للوقوف على رأي الشعب في حقه لتقرير مصيره، واختار الاستقلال. ثم جرت الانتخابات الاشتراعية والرئاسية (ربيع ١٩٩٢) اشترك فيها ٢٢ حزبًا وتكتلًا سياسيًا؛ إلا أن نواب البرلمان الجديد المنتخبين لم يتمكنوا من الاجتماع بسبب منع السلطات الصربية. لكن العمل السياسي لاستقلال كوسوفو استمر، في الداخل عبر مؤسسات رئاسة الجمهورية التي يمارسها الدكتور ابراهيم روغوفا وأحزاب وتكتلات ألبانية عديدة، وفي الخارج من خلال حكومة برئاسة الدكتور بويار بوكوشي. وثمة اتجاه أكثر راديكالية بين ألبان كوسوفو يذهب إلى أبعد من استقلال كوسوفو، ويطالب بوحدة جميع الأراضي التي يعيش عليها الألبان. وعلى رأس من يمثل هذا الاتجاه الراديكالي الأكاديمي المعروف رجب تشوسيا الذي ينتقد بعنف نهج الدكتور روغوفا و «الاتحاد الديمقراطي» اللذين يكتفيان بحل «كوسوفو المستقلة»، لأن مثل هذا الحل هو أكثر ملاءمة وممكن في إطار الظروف الحالية في البلقان والعالم.

ومنذ انهيار يوغوسلافيا السابقة في أواخر ١٩٩٠، والصرب مستمرون في رفضهم لكل هذه الاجراءات الألبانية في كوسوفو ومختلف طروحات الحلول، سواء منها المعتدلة أو الراديكالية، معتبرينها غير شرعية ومن حقهم القضاء عليها بكل الوسائل المتوافرة لديهم غير آبهين بأن غالبية

سكان كوسوفو (٨٥٪ من مجموع مليونين) من الألبان متذرعين بالحدود الوطنية وشرعية دولة الصرب المنبثقة مجددًا من الاتحاد اليوغوسلافي السابق. وأحداث التوتر اتخذت المنحى التالي:

بدأت سنة ١٩٩٣ بتزايد الأوضاع خطورة في اقليم كوسوفو مع اتساع شقة القطيعة بين السلطات الصربية المصرة على الاحتفاظ بالإقليم، وبين الغالبية الألبانية المطالبة بالانفصال والاستقلال، فيما سيطرت على السكان أجواء الهلع من حرب أهلية. وزادت السلطات الصربية من قوات الجيش الصربي في المنطقة. وقال ميلوش سيموفيتش المعين من السلطات الصربية حاكمًا على كوسوفو: «إن كل من يهتم بحقوق الألباني ويتجاهل ما يتعلق بحقوق الصرب وأبناء القوميات الأخرى يرتكب خطأً فادحًا (...) إن الرئيس الصربي ميلوسيفيتش أكّد مرارًا ان كوسوفو هي قلب الصرب. وإذا أراد الألبان الأمان فعليهم أن يكفوا عن محاولات الانفصال ومن لا يريد العيش مع



الثلج يغطي ذقن عجوز في كوسوفو.

الصرب عليه أن يرحل عن كوسوفو». أما من جهة الألبان، فقد استمر روغوفا، الذي كان الألبان انتخبوه (١٩٩٢) رئيسًا للجمهورية التي أعلنوها في كوسوفو من جانب واحد، مطالبًا المجتمع الدولي بإرسال قوات حماية دولية إلى كوسوفو على غرار الخطوة التي تمّت بالنسبة إلى جمهورية مقدونيا المجاورة، واتهم قيادة جمهورية الصرب بالعمل على أن «يصبح كل شيء في كوسوفو صربيًا»، وبعث برسالة (أيار ١٩٩٣) إلى مجلس الأمن حضّه فيها على «اتخاذ قرار في شأن الوضع الخطير في كوسوفو ووقف التعسف الصربي ضد السكّان الآمنين».

وشاركت الألبان في نظرتهم إلى خطورة الأوضاع في كوسوفو وفود دولية زارت المنطقة واطّلعت على أوضاعها. وصرّح مساعد القائد الأعلى لقوات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة ان «الأزمة المتصاعدة في كوسوفو تشكل حاليًا خطرًا أكبر بكثير من الحرب الدائرة في البوسنة – الهرسك» (تموز ١٩٩٣). وفي سياق هذه الأحداث، انضمت في ١٢ تموز ١٩٩٣، مجموعة من القوات الأميركية إلى قوات حفظ السلام الدولية الاسكندينافية المنتشرة في المنطقة الحدودية من مقدونيا مع جمهورية الصرب وإقليم كوسوفو، وفق قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بمنع امتداد الحرب من البوسنة – الهرسك إلى هذه المنطقة. لكن حوادث الصدامات المسلّحة والمتفرقة وتبادل الاتهامات بين ألبان كوسوفو والسلطات الصربية تصاعدت حدتها. وعلى رغم القناعة العامة بأهمية وجود القوات الدولية (في صفوفها قوات اميركية وهي الأهم طبعًا) في مقدونيا، فإن مسؤولين حزبيين في كوسوفو لا يرون «أي فائدة من وجود هذه القوات اعتمادًا على العبرة المتوافرة من البوسنة – الهرسك»، ويبدون خشيتهم من أن تقتصر مهمة هذه القوات على تشكيل أسوار تمنع أي مساعدة أو تدخّل خارجي لصالح ألبان كوسوفو إذا هوجموا من الصرب، «مما يتيح المجال للصرب أن يعيدوا في كوسوفو ما فعلوه في البوسنة وتبقى مهمة المجتمع الدولي وقواته (قوات الأمم المتحدة) محصورة في المساعدات الانسانية واحصاء الحوادث والجرائم وإطلاق العنان للإدانات الشديدة».

وثمة تطوّر آخر برز في أواخر تشرين الأول ١٩٩٣ أثار حفيظة ألبان كوسوفو وخشيتهم مما يمكن أن يدبَّر لهم على الصعيد الأوروبي والعالمي. وذلك على أثر ما رشح من اجتماع لوكسمبورغ للمجموعة الأوروبية عن عرض اقترحه الوسيط الأوروبي، ديفيد أوين، للربط بين مشكلتي كراينا التي تطالب بالاستقلال عن جمهورية كرواتيا وإقليم كوسوفو. فسارع مسؤولو ألبان كوسوفو إلى نفي وجود أي علاقة بين قضية كراينا التي لم يكن لها أي وضع متميز سابق في كرواتيا وبين كوسوفو التي كانت وحدة لها وضعها الخاص ضمن يوغوسلافيا السابقة «ما يتيح لكوسوفو الحق بتقرير المصير أسوة بالأجزاء الاتحادية الأخرى التي كان يتكون منها الاتحاد اليوغوسلافي».

وانتهت سنة ١٩٩٣ على تبادل جمهوريتي الصرب وألبانيا الاتهامات في شأن مشاكل الألبان في كوسوفو والتسبّب في إثارة النزاعات ووضع منطقة البلقان على حافة حرب رهيبة. وأعلنت الأحزاب والهيئات الألبانية في كوسوفو تأييدها للموقف الألباني وجدّدت طلبها حماية دولية. وقاطع نحو ٩٠٪ من مليوني ناخب مسلم وألباني في السنجق وكوسوفو الانتخابات النيابية الصربية.

في الجبل الأسود (مونتينيغرو) أيضًا: إضافة إلى كوسوفو (في إطار جمهورية الصرب الحالية) و «جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة» (بهذا الاسم اعترفت بها الأمم المتحدة ورغم معارضة اليونان)، ينتشر الألبان أيضًا في جمهورية الجبل الأسود (مونتينيغرو). وكان النظام، الذي قاده في

الاتحاد اليوغوسلافي السابق تيتو لمدة ٣٥ سنة متواصلة، منح الألبان حكمًا ذاتيًا واسعًا في إطار جمهورية الصرب التي كان الألبان يشكلون فيها ١٥٪ من مجموع سكان الجمهورية البالغ عددهم حوالي ١١ مليون نسمة، في حين لم يفعل تيتو ذلك في المنطقتين الأخريين، على رغم ان نسبة الألبان فيهما أكبر، إذ تبلغ في جمهورية الجبل الأسود (الألبان والمسلمون عمومًا) ٢١٪ من سكانها البالغ عددهم حوالي ٧٠٠ ألف نسمة، وفي جمهورية مقدونيا ٢٢٪ من مليونين و ١٥٠ ألف نسمة. بهذا التوزيع، خسر الألبان والمسلمون ثقلهم في يوغوسلافيا السابقة الذي كانت توفره لهم نسبتهم البالغة حوالي ٢٥٪ من مجموع سكان الاتحاد اليوغوسلافي السابق، فتناثروا بين البوسنة وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا؛ وصار وجودهم في البوسنة (بسبب الحرب فيها) مرهونًا إلى حد كبير بالحماية الدولية. والمعلوم أن نظام تيتو (وهو كرواتي، ومنظّره التنظيمي والسياسي ادوارد كارديل هو سلوفيني) فعل الأمر نفسه بالصرب أيضًا، فهم أيضًا في كرواتيا ولهم منطقة واسعة أكبر مما للألبان في كوسوفو. وساحل البحر الأدرياتيكي الكرواتي (الذي يسمّى سكانه بالدلماسيين) لم يكن تاريخيًا ضمن كرواتيا وليس لسكّانه من علاقة وثيقة مع القومية الكرواتية باستثناء الانتماء إلى المذهب الكاثوليكي.

في عاصمة الجبل الأسود بودغوريتسا (كانت تسمّى قبل ١٩٩٣ تيتوغراد)، يؤكد الألبان أن نسبتهم وباقي المسلمين لا تقل عن ٢٧٪ في الجبل الأسود حيث تعمد السلطات إلى التضييق عليهم ورفض مطالبهم في الحكم الذاتي (في الجبل الأسود حوالي ١٢٠ مسجدًا).

من جهتها، تقول السلطات في جمهورية الجبل الأسود (على لسان رئيس وزرائها ميلو جوكانوفيتش – «الحياة»، ٢٣ آب ١٩٩٣) إن الألبان والمسلمين في الجبل الأسود لا يجارون قادة بعض الأحزاب في هذه الادعاءات: «أستطيع أن أؤكد انه لم يستجب لها سوى عدد قليل. إذ إن المسلمين والألبان شاركوا بكل الانتخابات أسوة بغيرهم من سكان الجبل الأسود». وعن رفض الألبان والمسلمين الاعتراف بالاتحاد اليوغوسلافي الجديد بين جمهوريتي الصرب والجبل الأسود، بسبب الدستور الذي لا يستجيب لمطالبهم الخاصة بحقوقهم، قال رئيس الوزراء:

«الدستور يضمن حقوق كل المواطنين من دون تفريق أو تمييز: جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعترف وتضمن حقوق الأقليات القومية بالتطور وأساليب التعبير عن خصوصيات قومياتها الثقافية واللغوية والحقوق الأخرى، وكذلك استخدام الشعارات القومية طبقًا للقانون الدولي (مادة ١١)، حيثما تعيش الأقليات القومية لها الحق باستخدام لغتها وأبجديتها (المادة ١٥)، المواطنون متساوون بغض النظر عن الانتماء القومي والجنس واللغة والدين والمعتقد السياسي وغيره والتربية والأصل الاجتماعي ووضع الأملاك وغير ذلك (المادة ٤٦)، ضمان حق الأقليات القومية في أن تقيم علاقات دون أي عائق من جمهورية يوغوسلافيا وخارج حدودها مع المنتمين لقوميتها من دول أخرى لكن ليس على حساب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجمهوريات الأعضاء، وللأقليات القومية حق المشاركة في المنظمات الدولية غير الحكومية (المادة ٤٨)».

لكن رئيس حكومة الجبل الأسود، جوكانوفيتش، اعترف بحدوث اعتداءات متفرقة على المسلمين (نهاية ١٩٩٢) خصوصًا في المنطقة الحدودية مع البوسنة حيث تسود أوضاع استثنائية، ووصفها بأعمال فردية وقال: «لقد أصدرنا أوامر مشددة إلى قوات الأمن واتخذنا كل الاجراءات الكفيلة التي وفّرت الحماية لكل السكان، ما أدّى إلى احتوائها قبل أن تؤدي إلى صراع بين المواطنين كما أراد لها مثيروها».

موقف ألبانيا: إذا كانت هذه هي الأوضاع السياسية العامة لألبان ومسلمي البلقان خارج حدود دولة ألبانيا فما هو موقف ألبانيا بالذات من هذه الأوضاع؟

إن ما جاء على قلم الصحافيين، زهرة بايفورا وجميل روفائيل (جريدة «الحياة»، عدد تاريخ ٢٤ آب ١٩٩٣) من داخل العاصمة الألبانية يمكن اعتباره تأريخًا لهذا الموقف في المرحلة الأولى والمباشرة لخروجها من العزلة التي فرضها عليها زعيمها السابق أنور خوجا، حيث وجدت نفسها، نتيجة هذه التركة القاسية، تعاني من ظروف بالغة الصعوبة، ما عكس على سياستها، سواء الداخلية أو ازاء ألبان البلقان، ميزة استجداء الموقف الدولي لحل مختلف المشكلات الألبانية. يقول الصحافيان:

عقد رئيس وزراء ألبانيا الكسندر ميكسي مؤتمرًا صحافيًا قال فيه: «ان ألبانيا ليست لها أطماع في أية أراضٍ خارج حدودها الدولية، وان خلافاتنا مع الصرب تتركز على المبادئ والمواقف بشأن مسألة كوسوفو، فنحن لا نخفي اننا نتعاطف مع سكان هذه المنطقة الذين هم جزء من الشعب الألباني، من أجل حقوقهم المشروعة وإنقاذهم من التعسف المفروض عليهم.

وأضاف: نحن لسنا طرفًا في النزاع، لهذا نرفض أي تحادث مع الصرب في شأن كوسوفو، وموقفنا هو ان على بلغراد ان تعترف بالممثلين الشرعيين للشعب الألباني في كوسوفو، الذين تمّ انتخابهم بإشراف دولي، وان تشرع بمحادثات جدية معهم أساسها السماح للألبان بحرية الاختيار مع تأكيد حسن نيتها مسبقًا بسحب الجيش وإلغاء حال الطوارئ في كوسوفو وإعادة كل الحقوق التي تم سلبها خلال السنوات الأخيرة من الألبان».

ونحن نغادر القاعة، يقول الصحافيان، قال لنا مسؤول في وزارة الاعلام الألبانية: لا تتصوروا ان ما قاله رئيس الوزراء يعني أن ألبانيا لا تقبل الوحدة مع الألبان المشتتين خارج حدودها، وإنما تترك هذا الموضوع لأولئك الألبان والظروف المحيطة بهم، وبتصورنا ان الوحدة آتية لا ريب، ان لم يكن اليوم فغدًا. قلنا للمسؤول الإعلامي: لكن تيرانا بوضعها البائس الحالي قد تصلح أن تكون عاصمة لدولة ألبانيا، لكنها لا تستحق منزلة عاصمة الدولة الألبانية الموحدة.

أجاب على الفور: الأهداف المصيرية لا تقف حائلًا دونها العواصم والمراكز الرئيسية والزعامات والأحوال الاجتماعية، لذا لا يهمنا أبدًا إن كانت العاصمة برشتينا أو سكوبيا أو تيرانا أو أي مدينة أو قرية ألبانية يقع الاختيار عليها.

وفي مطلع شهر حزيران (١٩٩٣) أعلنت إذاعة تيرانا ان الرئيس صالح بريشا تطرق في خطاب له إلى الأزمة من البلقان وخصوصًا قضية كوسوفو، وقال «ان الألبان يمثلون أحد عوامل الاستقرار الرئيسية في القسم الجنوبي من المنطقة». وذكرت الإذاعة انه دعا مجلس الأمن والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي «لاتخاذ خطوات ملموسة لأن الوقت قد حان لوقف انتشار النزاع في كوسوفو الذي يمكن أن يتحول إلى حرب بلقانية ذات عواقب مأسوية».

وأضافت ان الرئيس الألباني عرض خطة من ست نقاط لحل قضية كوسوفو تتضمن «الأخذ بواقع الأمة الألبانية واستعدادها للإسهام في إحلال/ السلام والاستقرار في المنطقة، وتدخل دولي لحلّ قضية كوسوفو مع استخدام قوات حلف الأطلسي واعتبار المنطقة محايدة تحت الحماية الدولية، واشترط موافقة صربية على حلّ سياسي لقضية كوسوفو في أي قرار لإلغاء العقوبات عليها، وان يكون الحل النهائي لكوسوفو في إطار مبادئ هلسنكي والوثائق الدولية».

ومن ناحيته، رئيس القسم المدني في القوات الدولية في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة

سيدريك تورنبيري، اعتبر «ان جنوب يوغوسلافيا السابقة يمثل الآن الخطر الأكبر والأول في المنطقة كلها، ويأتي بعده الخطر الناجم من اندلاع حرب صربية كرواتية جديدة، أما البوسنة فقد انحسر فيها القتال كثيرًا وخفّت حدّته وبدأت مرحلة الحلول».

وأضاف محذرًا «أؤكد أن الوضع في الجنوب متوتر جدًا، أي في كوسوفو، حيث تجتمع الأسباب السياسية والجغرافية الكثيرة المؤدية إلى اندلاع نزاع فظيع يمكن أن ينتشر بسهولة خارج أراضي يوغوسلافيا السابقة».

موقف ووضع أخيران لألبانيا على لسان رئيسها: في عددها ٩ آذار ١٩٩٤. نشرت «الحياة» حديثاً للرئيس الألباني صالح بريشا اجراه معه، في بروكسيل عاصمة بلجيكا، فرنسوا تيهون. وما قاله بريشا، في هذا الحديث، يعكس موقفاً (ووضعاً) ألبانيًا في سياستها الخارجية خصوصًا إزاء الغرب والحلف الأطلسي ومشكلات الألبان في البلقان:

(س) أتيتم الى بروكسيل لتوقيع اتفاق «الشركة من أجل السلام» مع حلف الأطلسي. ما الذي يعنيه هذا بالنسبة الى ألبانيا؟

(ج) أيدت البانيا هذه «الشركة» منذ البداية. ومن الطبيعي ان تنضم بلادنا الى حلف الاطلسي. ومن جهتنا نعمل على تحسين اداء قواتنا المسلحة وبنيتها وتنظيمها لكي تتمكن من الانضمام الى الحلف.

(س) ماذا يمكن أن تقدم البانيا الى حلف الأطلسي؟

(ج) لدى البانيا اشياء مهمة تقدمها الى الحلف. فعلى صعيد موقعها الجغرافي تكتسب البانيا أهمية استراتيجية. وكان لها، عبر التاريخ، دور تلعبه. وسيكون الحال هكذا أيضاً في المستقبل. البانيا هي البلد البلقاني الوحيد الذي عرض على حلف الأطلسي تسخير كل امكاناته الجوية والبحرية لدعم مهمات الحلف. ارادت البانيا عبر هذا الموقف اظهار أن البانيا تدافع، وستواصل الدفاع عن المبادئ ذاتها التي يتبناها الأطلسي. وسياستنا تقوم على منع انتشار النزاع جنوبًا والتعاون مع المجتمع الدولي.

(س) أشرت الى احتمال تمدد النزاع الى الجنوب. وفرضت اليونان أخيراً حظرًا تجاريًّا على جمهورية مقدونيا السابقة. وردت البانيا بتوقيع اتفاق تعاون مع تركيا وبلغاريا وايطاليا ومقدونيا. كيف ستساعدون مقدونيا في صورة ملموسة؟

(ج) قررت البانيا فتح مرافئها لتمكين جيراننا من التغلب على هذا الحظر الذي يؤدي الى نتائج وخيمة. اعتقد أن هناك حلاً وسطًا ممكنًا بين جارينا.

(س) اقترحتم تسهيل حركة مرور السلع الى مقدونيا عبر الاراضي الالبانية. هل هذا الاقتراح عملي، خصوصًا وضع شبكة الطرق في البانيا سيئ جدًا، اضافة الى الطبيعة الجبلية الوعرة في شمال البلاد؟

(ج) نعم، أنه عرض عملي حتى لو كان صعب التطبيق. هناك ثلاثة أو أربعة موانئ يمكن أن تستخدم لتخفيف الضغط على جمهورية مقدونيا الى أن ترفع اليونان الحظر عنها. أنا متأكد أن هذا الحظر ليس أبديًا. وسيتوصل الطرفان الى اتفاق.

(س) لا تربط تيرانًا بأثينا علاقات ودية. كيف تفسرون القرار اليوناني بفرض هذا الحظر التجاري على جمهورية مقدونيا السابقة؟ هل هي محاولة للاستفزاز، وهل يحتمل أن يحدث تصعيد؟

(ج) لن يحدث تصعيد، والعلاقات بين تيرانا واثينا تتحسن.

(س) هل هذا ممكن على رغم ان الأقلية اليونانية قوية جدًا في جنوب البانيا؟

(ج) بالنسبة الينا، لم تكن هذه الاقلية ابدًا سببًا لعدم اقامة علاقات جيدة مع اليونان. هذه الأقلية استخدمها بعض القوى اليونانية القومية المتطرفة لكن العلاقات بين البلدين ليست في وضع سيئ كما كانت في الصيف الماضي، وهي تزداد تحسنًا الآن.

(س) كيف ترى الوضع في المنطقة؟ وهل لا تزال المخاوف قائمة من انتشار النزاع، وكيف تفسرون تدخل روسيا في البلقان؟

(ج) اعتقد ان الوضع لا يزال بالغ التعقيد. لا أرى أي تحسن. في اعتقادي أن الحرب ستستمر، وسيؤدي خيار تقسيم البوسنة الى عدم تحقيق السلام والاستقرار. خلال فترة السنتين الماضيتين ركز المجتمع الدولي مساعيه على تقسيم البلد، وهذا خطأ كبير. آن الاوان لتقويم الحصيلة وعلى المجتمع الدولي أن يفهم أن الدول ليست مثل قطعة من الزبدة يمكن تقسيمها. لا يمكن القضاء على العلاقات الانسانية بكل ابعادها بين الجماعات التي تشكل سكان البوسنة، والحرب ستستمر طالما هناك محاولة للتقسيم. البحث عن خيار آخر يحترم سيادة هذا البلد وحق الناس في أن يعيشوا في المنزل الذي ولدوا فيه. يجب الا نقبل بالعدوان كأمر واقع.

(س) انتم تعارضون خطة السلام التي تهدف الى تقسيم البوسنة الى ثلاث جمهوريات. ولا ترغبون، ان يمتد النزاع في اتجاه الجنوب، نحو مقدونيا وكوسوفو. ما الخيار؟

(ج) أؤيد خيارًا يحافظ على سيادة البوسنة ويسمح للسكان ان يعودوا الى ديارهم ويدين العدوان. اذا تم القبول بخيار التقسيم فإن نتيجة التفاعل المتسلسل الذي سينجم عن ذلك هي الحرب. اذ انه سيشجع كل النزعات القومية. أرى ان تقسيم هذه الدولة ينطوي على ضرر بالغ.

(س) طالبت في بروكسيل بارسال مراقبين دوليين الى كوسوفو. هل يعني هذا ان الوضع في كوسوفو يزداد تدهورًا؟

(ج) اذا كان النزاع في كوسوفو لم يندلع بعد، فان السبب لا يعود الى أن بلغراد لم تكن تريد ذلك واذا اطلعت على مذكرة اكاديمية العلوم في بلغراد التي تعتبر بمثابة كتاب «كفاحي» (لهتلر) بالنسبة الى (الرئيس الصربي سلوبودان) ميلوسيفيتش، سترين في وضوح ماذا يريد أن يفعله بالألبان في كوسوفو وبالقوميات غير الصربية الأخرى. لكن ايدي ميلوسيفيتش مقيدة في البوسنة، اذ كان يتوقع أن النزاع لن يدوم إلا بضعة أسابيع. لم يخطط لمثل هذه المقاومة من جانب المسلمين. هذا السبب الذي حال دون أن يتمكن من نقل النزاع الى الجنوب.

(س) تحتل البانيا موقعًا استراتيجيًا. ما هو الدور الذي يمكن انْ تلعبه في نزاع أكْبر؟

(ج) تسعى البانيا في صورة جدية الى منع اتساع النزاع. هذا أفضل ما يمكن أن تقوم به. إننا نبذل جهدًا كبيرًا بالتعاون مع جيراننا، مقدونيا وجمهورية الجبل الأسود وكوسوفو.

(س) في العام ١٩٠٨ كتبت أديث درهام، وهي سيدة قامت بجولات واسعة في البلقان، أن «المسألة الألبانية» تلعب دورًا رئيسيًا في المنطقة وأنه ستكون هناك مشاكل دائمة في البلقان طالما ظلت هذه المسألة من دون حل. هل تشاطرونها هذا الرأي؟

(ج) كانت السيدة درهام تتمتع بحكمة عالية في مطلع القرن. للأسف في نهاية هذا القرن لا يدرك الكثيرون ما كانت تدركه جيدًا في حينه.



وزير الخارجية الاسرائيلية شمعون بيريز ونظيره الألباني الفرد سريكي في تيرانا (٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٣). وكانت ألبانيا انضمت الى العشرات من الدول التي بدأت تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل عشية وغداة انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، فأقامت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل في آب ١٩٩١. وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٣، وصل شمعون بيريز الى البانيا في أول زيارة يقوم بها وزير اسرائيلي الى هذا البلد. ونقل عن بيريز انه حضّ ألبانيا على أن تسلك الطريق نفسه الذي سلكته اسرائيل في سعيها الى «الانتقال الى الديمقراطية» معتبراً أن «حجم الدولة أو أراضيها أو عدد سكانها ليست في أهمية من يدير شؤونها وادارتها وسياستها»، وعرض أن تقدم اسرائيل المساعدة في هذا المجال.

مدن ومعالم

* **أق حصار**: مدينة في ألبانيا. وفي البوسنة مدينة تحمل الاسم ذاته وهي مسقط رأس الشاعر حسن كافي. وفي ولاية عابدين في الأناضول مدينة أخرى باسم أق حصار، وكذلك في ولاية إزميت التي دخلها الأتراك في ١٣٠٨.

* **تيرانا Tirana**: عاصمة ألبانيا. تقع في وسط البلاد. نحو ٢٦٠ ألف نسمة. هي مركز المفتي الأكبر ومقام الأسر الألبانية المسلمة الكبرى. فيها ساحة تحمل اسم البطل القومي للبلاد «اسكندر برغ» مع نصب تذكاري له جرى تشييده في ١٩٦٨ بمناسبة مرور ٥٠٠ سنة على وفاته. شوارعها عريضة. خط سكة حديد يربطها بمرفئها، دوريس، الذي يبعد عنها نحو ٣٠ كلم ويقع على بحر الأدرياتيك ويعد نحو ٨٠ ألف نسمة، وهو أهم مرفأ في ألبانيا.

تيرانا لا تزال أشبه بقرية كبيرة تغيب عنها مظاهر المدينة الحديثة. وقد تكون، بذلك، العاصمة الوحيدة في العالم: بيوتها قروية، شوارعها تكاد تخلو من السيارات والعمارات والأسواق التجارية، وفيما يجوب المشاة تجري بمحاذاتهم الحيوانات التي تجرّ العربات. في كل العاصمة فندق واحد، ومن الصعوبة العثور على مطعم أو مكتبة أو محل لبيع الصحف. والسكان لا يزالون يعيشون في ظل نظام الاكتفاء المنزلي الذاتي، ففي كل بيت ما يحتاجه من الحبوب إضافة إلى بقرة ونعجة وعنزة توفر الحليب ومشتقاته.

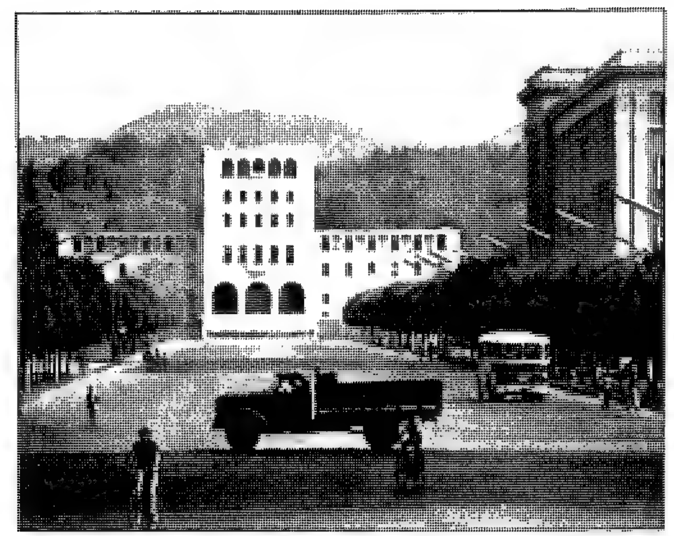
كان في تيرانا قبل ٤٠ سنة ٢٤ مسجدًا هدمت الحكومة ٢٠ منها وأبقت على ٤ فقط بسبب قيمتها التاريخية وحوّلتها إلى بيوت للشباب. ثم ارتأت أن تقفل هذه الجوامع الأربعة قبل نحو ٢٥ سنة وتمنع الدخول إليها. وإثر التغيرات التي تمت بعد رحيل أنور خوجا جرت صيانة إثنين منها، احدهما مسجد حجي أدهم بك (يعود تاريخ إنشائه إلى سنة ١٧٩٣) الذي لا تتعدى مساحة صحنه ومداخله وباحته ١٠٠ م^{2}.

* **كروجة**: راجع «كروجة» في باب «مناقشة: من التاريخ الديني والقومي والاجتماعي».

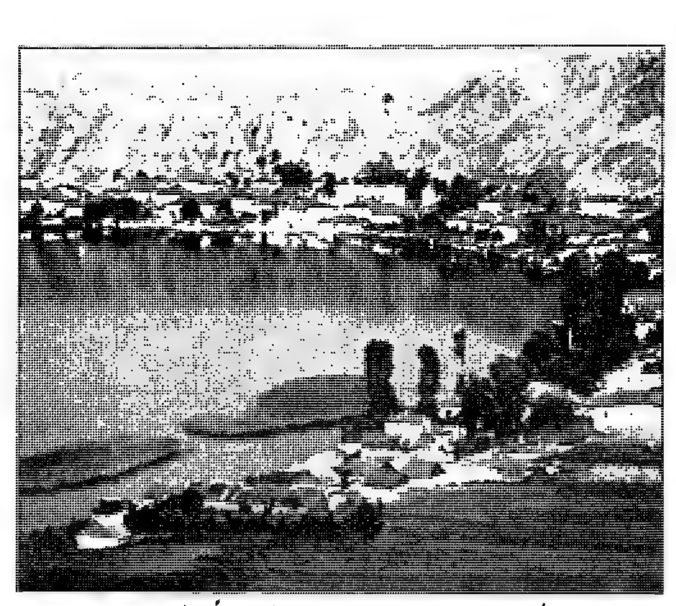
زعماء ورجال دولة

* **بريشا، صالح**: راجع «الرئيس صالح بريشا ونهاية الشيوعيين» تحت عنوان «مناقشة: من التاريخ الديني والقومي والاجتماعي»، وتحت عنوان «أهم أحداث العامين الأولين من الديمقراطية».

* **خوجا، أنور Hodja (Hoxha), Enver** (١٩٠٨ – ١٩٨٥): زعيم شيوعي ورجل دولة ألباني. درس الحقوق في فرنسا (جامعة مونبليه). انتسب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، ونشر عدة مقالات في صحيفة الأومانيته الفرنسية الشيوعية تحت أسماء مستعارة. سكرتير في السفارة الألبانية في بلجيكا. عاد إلى ألبانيا (١٩٣٦) حيث عمل مدرّسًا. وقف بصلابة في وجه الغزو الإيطالي لبلاده (١٩٣٩). لجأ إلى المقاومة السرية وحكم عليه بالإعدام غيابيًا (١٩٤١). شارك في تأسيس الحزب الشيوعي الألباني وأصبح أمينه العام. وفي الوقت نفسه أسس جبهة التحرير الوطنية الألبانية التي قادت المقاومة ضد النازية والفاشية وأصبح المفوض السياسي الأول لجيش التحرير. قائد أعلى للمقاومة (١٩٤٤). واللجنة نفسها تحولت إلى حكومة انتقالية برئاسة خوجا نفسه إضافة إلى وزارة الدفاع. بعد انتخابات ١٩٤٦ العامة، أعلنت ألبانيا «جمهورية شعبية». كانت ألبانيا واقعة عمليًا في تلك الأثناء تحت نفوذ الحزب الشيوعي اليوغوسلافي، وكان خوجا معارضًا لهذا النفوذ، في حين كان دوجي الذي ينافسه على الزعامة محسوبًا على اليوغوسلاف. وعندما انفجر الخلاف بين تيتو وستالين (١٩٤٨)، استفاد أنور خوجا من هذه الفرصة فوقف إلى جانب الاتحاد السوفياتي واتهم خصمه دوجي بالتآمر مع يوغوسلافيا وأعدمه (١٩٤٩) واتبع ذلك بحملة تطهير واسعة طالت معظم معارضيه. وفي ١٩٥٤ تخلى خوجا عن رئاسة الحكومة لصديقه محمد شيحو الذي كان قد سلّمه قبل ذلك وزارتي الدفاع والخارجية، واكتفى بمنصب السكرتير الأول للحزب الشيوعي، وهو في الواقع الموقع الرئيسي للسلطة. كان يفتخر دائمًا بتأييده للستالينية. لكن مع وفاة ستالين (١٩٥٣)، أخذ يبتعد تدريجيًا عن السياسة السوفياتية مع استمرار تمجيده لستالين واتهام السياسة السوفياتية الجديدة «بالتحريفية الجديدة». وفي ١٩٦٠، وقف إلى جانب الصين وأعلن، وسط عزلة أوروبية كاملة، انه الوحيد في



جادة «بطل الامة». أهم شارع حيوي في العاصمة. والجامعة الوحيدة في البلاد. تأسست في ١٩٥٧.



بحيرة أوهريد الواقعة على الحدود مع يوغوسلافيا (سابقاً) واليونان.



مشهد من تيرانا (١٩٩٣).



أحياء عصرية جميلة في برلين



أحد الأسواق الشعبية في العاصمة الألمانية



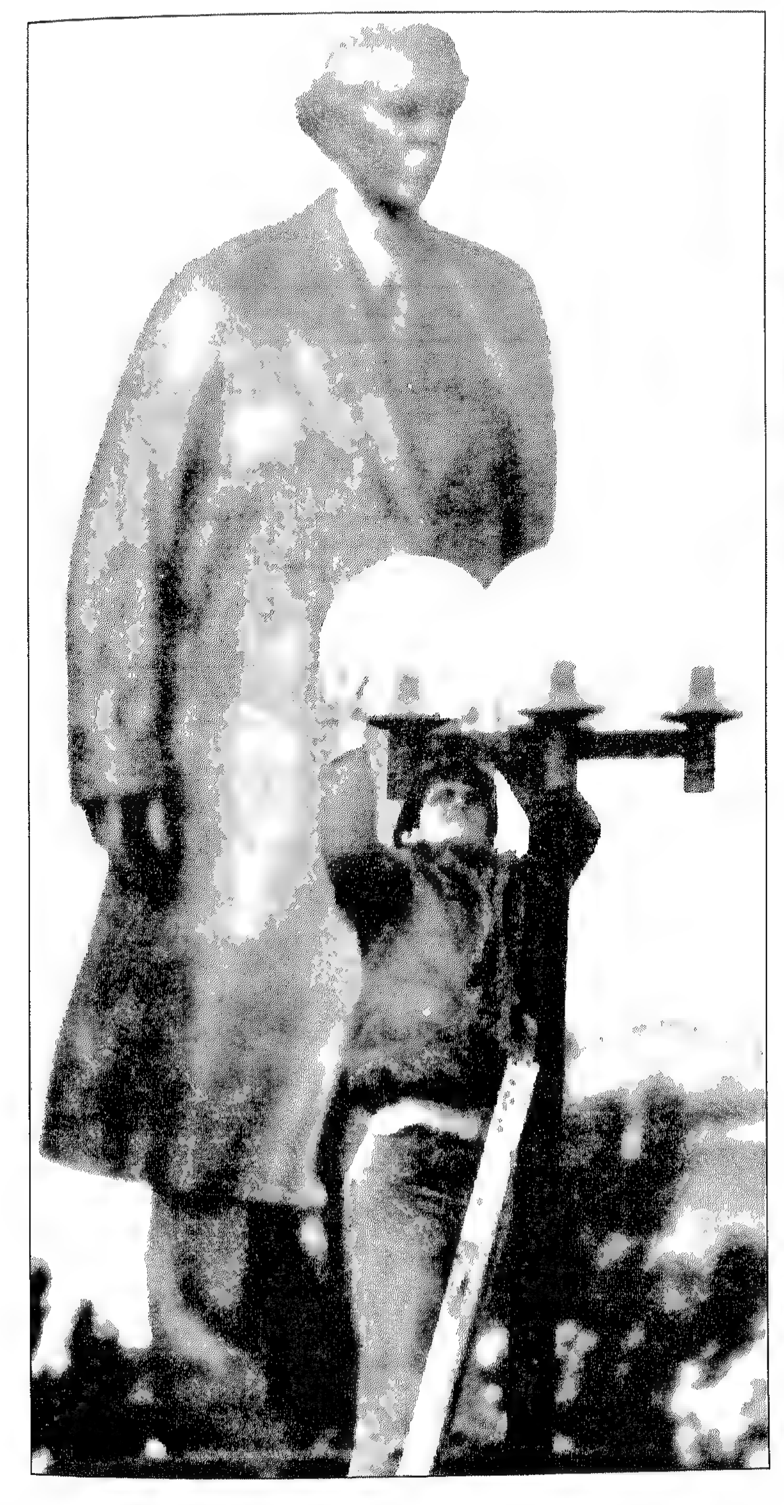
في ١٩٩٢، بدأت العاصمة تشهد مظاهرات للمعارضة



أوروبا الذي يبني نظامًا اشتراكيًا لينينيًا. لكنه ما لبث أن حاول كسر طوق العزلة من حوله فأقام علاقات جيدة مع رومانيا وحاول أن يعيد العلاقات الطبيعية مع خصمه اللدود تيتو فأعاد العلاقات الدبلوماسية مع يوغوسلافيا واليونان في مطلع السبعينات. وبعد وفاة ماوتسي تونغ وانتهاج السياسة الصينية الجديدة سياسة مهادنة مع الولايات المتحدة. أخذ أنور خوجا يبتعد تدريجيًا عن الصين لا بل يوجه الانتقادات العلنية إليها مما أدّى إلى قطع المساعدات الصينية عنه وازدياد عزلة ألبانيا في الساحة الدولية. وأيّد فيتنام في صراعها ضد الصين



أنور خوجا. تمثاله لا يزال منتصباً في العاصمة. عامل يضيء الساحة امام تمثاله (١١ حزيران ١٩٩٣).



(١٩٧٩)، وحاول أن يعوّض المساعدة الصينية بالاتجاه نوعًا ما نحو أوروبا الغربية. وقد رافق ذلك صراع داخلي دفع ثمنه الشيوعيون الألبان المؤيدون للصين (راجع متن المادة «ألبانيا» في عدة أمكنة).

* **زوغو الأول، أحمد Zogu, A.** (١٨٩٥ – ١٩٦١): سياسي ورجل دولة ألباني. من عائلة تبوّأ أفرادها مناصب رفيعة في الإدارة العثمانية. كان يعرف أصلًا باسم أحمد بك زوغو، كما كان يلقب باسم اسكندر بك الثالث. كان في الجيش العثماني الذي تركه ليشارك في صد هجمات العثمانيين على بلاده أثناء الحروب البلقانية (١٩١٢–١٣). وفي الحرب العالمية الأولى انضم إلى الجيش الامبراطوري النمساوي. وبعد انتهاء الحرب عاد إلى ألبانيا ليتفرغ للسياسة، فتزعم حزب الشعب الإصلاحي. وزير داخلية (١٩٢٠)، ووزير الحربية وقائد الجيش (١٩٢١). قضى على ثورة القبائل (١٩٢٢) التي عادت وتأججت وتوسعت (١٩٢٤)، فهرب ولجأ إلى يوغوسلافيا التي وضعت بتصرفه قوة عسكرية استطاع بها العودة إلى تيرانا واسترجاع سلطته. في ١٩٢٥، أعلن قيام جمهورية ألبانيا التي انتخب أول رئيسٍ لها، ثم ما لبث أن حصر السلطات بين يديه مما مكّنه من تنصيب نفسه (١٩٢٨) ملكًا على البلاد. فانتهج سياسة داخلية إصلاحية على غرار الغرب شبيهة بسياسة أتاتورك في تركيا. وخارجيًا، عقد سلسلة من المعاهدات مع ايطاليا الفاشية تحولت ألبانيا بموجبها إلى منطقة نفوذ ايطالية. ورغم ذلك أمر موسوليني بغزو ألبانيا وتحويلها إلى محمية ايطالية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية. ففرّ زوغو إلى الخارج (اليونان وإنكلترا) ليقود المعارضة ضد الاحتلال الايطالي لبلاده، أملًا باستعادة السلطة مرة ثانية بعد انتهاء الحرب. إلا أن دوره في الخارج كان ثانويًا، واستأثر الحزب الشيوعي الألباني بقيادة المقاومة الداخلية، مما أهّل هذا الحزب (١٩٤٥) استلام السلطة في البلاد وإلغاء الملكية وإعلان ألبانيا جمهورية اشتراكية شعبية (راجع أحمد زوغو تحت عنوان «مناقشة: من التاريخ الديني والقومي والاجتماعي»).

* **شيحو، محمد** (١٩١٣ – ١٩٨١): سياسي وعسكري شيوعي ألباني وأقرب مساعدي أنور خوجا (رئيس الحزب الشيوعي الألباني) من ١٩٤٨ إلى حين «انتحاره» ١٩٨١. حارب في صفوف الألوية الدولية في اسبانيا إلى جانب الجمهوريين (١٩٣٦). لجأ إلى فرنسا إثر انتصار فرنكو، وهناك اعتقل (١٩٣٩–٤٢). عاد إلى ألبانيا، والتحق في صفوف المقاومة. بعد دورة في أكاديمية عسكرية في موسكو، عيّن رئيسًا لهيئة أركان الجيش الألباني. وزير الداخلية (١٩٤٨)، وقائد قوات الأمن، منظم حملات تطهير واسعة ودموية بتهمة التيتوية (نسبة الى تيتو) أو معاداة الستالينية. وكان أبرز ضحاياه وأولها الزعيم الشيوعي الألباني كوتشي دزودزي بالتهمة نفسها. وفي نهاية ١٩٤٨، كان محمد شيحو قد ركّز بين يديه عدة مناصب رئيسية، منها منصب نائب رئيس مجلس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب وسكرتير الحزب. إلا أنه ابتداءً من ١٩٥٤ وحتى «انتحاره» (١٩٨١)، أخذ يتولى مسؤوليات مباشرة، فحلّ في تلك السنة محل أنور خوجا في منصب رئيس الوزراء، حيث عمل على تطبيق سياسة الحزب الشيوعي الألباني الستالينية والمتصلبة بحذافيرها. ترأس بنفسه (١٩٥٥) وفد بلاده إلى مؤتمر الدول الاشتراكية الذي انبثق عنه حلف وارسو، كما كان هو نفسه الذي أعلن انسحاب بلاده من الحلف المذكور (١٩٦٨) في سياق وقوف ألبانيا إلى جانب الصين. واقتصرت زيارات شيحو إلى الخارج على الصين وحدها. وفي ١٩٧٨، ظهر الخلاف الصيني – الألباني إلى العلن، فعمل شيحو على قيادة حكومته في إطار عزلة دولية متعاظمة. اضطرّ على السفر إلى فرنسا للمعالجة الصحية حيث أمضى بضعة أسابيع. وفي ١٨ كانون الأول ١٩٨١ أعلن راديو تيرانا عن «انتحاره في فترة انهيار عصبي». إلا أنه تبين في ما بعد انه رحل ضحية خلاف مع أنور خوجا. وفي ١٩٨٢، أعلن في تيرانا عن حملة تطهير شملت أنصار محمد شيحو.

* **عليا، رامز Alia, Ramiz** (١٩٢٥ –): رجل دولة ألباني، وخليفة أنور خوجا على رأس الحزب الشيوعي والدولة في ألبانيا. انضم (في ١٩٤٢) إلى حركة المقاومة ضد الاحتلال الايطالي والألماني كمفوض سياسي. وفي العام التالي، انضمّ إلى الحزب الشيوعي الألباني فأصبح (١٩٤٤) مسؤول منظمة الشباب الشيوعي وعقيدًا في جيش التحرير. وعند نهاية الحرب، انتخب في اللجنة المركزية للحزب. وفي ١٩٥٥، تولى وزارة الثقافة. وفي العام التالي، أصبح



وحدها تيرانا بين العواصم الاشتراكية الشيوعية (قبل انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي) احتفظت بنصب ستالين في إحدى ساحاتها بعد زوال الستالينية.

عضوًا بديلًا في المكتب السياسي فأمين سر اللجنة المركزية عام ١٩٦٠. وفي المؤتمر الرابع المنعقد عام ١٩٦١، قبيل القطيعة مع الاتحاد السوفياتي انتخب عضوًا دائمًا وأصيلًا في المكتب السياسي. وفي عام ١٩٨٣، بعد سنتين على مقتل محمد شيحو رئيس الحكومة، اختار أنور خوجا رامز عليا خليفة له. وصار عليا يجمع بين عضوية المكتب السياسي (مركز القرار الفعلي) وأمانة اللجنة المركزية ورئاسة مجلس الجمعية الشعبية (وهو لقب رئيس الدولة في ألبانيا). وبعد وفاة أنور خوجا (١٩٨٥)، انتخب عليا أمينًا عامًا للحزب الشيوعي الألباني (راجع رامز عليا في متن المادة «ألبانيا»، تحت عنوان «مناقشة: من التاريخ الديني والقومي والاجتماعي»).

* **كابو، حسني Kabu, Husny** (١٩١٥ – ١٩٧٩): سياسي ألباني كان أقرب السياسيين المقربين إلى أنور خوجا وخليفته المنتظر. عضو المكتب السياسي لحزب العمل الألباني منذ ١٩٤٦، وسكرتير اللجنة المركزية منذ ١٩٥٦. بدأ العمل محاسبًا، ثم ممرضًا في مصح للأمراض العقلية. ساعد على تنظيم حركة المقاومة الألبانية أيام الاحتلال الايطالي لألبانيا عام ١٩٣٩، ثم التحق بالحزب الشيوعي الألباني عندما تأسس سرًا في تشرين الثاني ١٩٤١. عمل مباشرة مع محمد شيحو الذي صار رئيسًا للحكومة الألبانية في ما بعد.

كان كابو برتبة عقيد عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعندما تحولت حركة التحرير الوطنية إلى جبهة ديمقراطية بعد الحرب صار كابو سكرتيرها العام. وقد كانت هذه الجبهة واحدة من الوسائل التي توسلها الشيوعيون للسيطرة على الحياة السياسية في البلاد.

تفرغ كابو كليًا لقضايا الحزب الشيوعي الألباني منذ ١٩٦٥. وكان قبل ذلك سفيرًا لبلاده في يوغوسلافيا (١٩٤٥–٤٧)، ثم عيّن بعدها وزيرًا للخارجية.

انتقل إلى الإدارة السياسية للجيش عام ١٩٤٩، وهي الإدارة التي تكفلت بتصفية كل الضبّاط المنحازين لسياسة الزعيم اليوغوسلافي تيتو؛ ثم شغل على التوالي منصب نائب رئيس الوزراء، ونائب أول لرئيس الوزراء.

* **ليكا الأول Leka 1er** (١٩٣٩ –): ملك الألبان في المنفى وقائد «جيش تحرير ألبانيا» الرامي إلى إطاحة الحكم الشيوعي في ألبانيا.

خلف ليكا والده زوغو في ١٩٦١، وكان الملك زوغو منفيًا خارج البلاد مرغمًا على مغادرتها مع أسرته عشية الحرب العالمية الثانية، في أعقاب غزو جيوش موسوليني لألبانيا. ومع قيام النظام الشيوعي في تيرانا، أصبح الحكم بالنفي الصادر بحق الأسرة الملكية الألبانية مؤبدًا. بيد أن الملك ليكا رفض الانصياع لهذا الحكم، وراح يخطط، مع بضعة آلاف من الألبان في المنفى، لاسترداد عرش والده.

كان ليكا الأول قد أقام في اسبانيا، في ظل فرنكو، قاعدة تحركه. لكن في عام ١٩٧٩ دعي إلى مغادرة اسبانيا فأقام لفترة في روديسيا، ثم استقر في دولة افريقيا الجنوبية العنصرية حيث بلاطه ومكاتبه. قام بجولات عديدة في عواصم الغرب سعيًا وراء الدعم المادي والمعنوي له. وفي ٢٦ ايلول ١٩٨٢، تمكنت القوات الألبانية من إفشال محاولة انزال في البانيا قام بها منفيون ألبان؛ وبعد يومين صرّح ليكا الأول، من باريس وفي مقابلة أجرتها معه «فرانس سوار»، بأن قائد هذه العملية معروف لديه وهو من مناصريه. (راجع «الملك من جديد» تحت عنوان «أهم أحداث العامين الأولين من الديمقراطية»).



الملك ليكا الأول.



الرئيس الالباني صالح بريشا.

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,
Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome II

PAR

Massoud Khawand

تمّ طبع الجزء الثاني
في أيار ١٩٩٤،
وتليه الاجزاء الأخرى تباعاً.

Ed. Mai 1994